الأسرار المرفوعة

في

الأخبار الموضوعة

المعروف بالموضوعات الكبرى

للعلامة نور الدين علي بن محمد بن سلطان

المشهور بالملا علي القاري

حققه وعلق عليه وشرحه

محمد بن لطفي الصباغ

الطبعة الثانية

مع زيادة في التحقيق والتعليق

المكتب الإسلامي

الطبعة الأولى
١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م

الطبعة الثانية
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

المكتب الاسلامي
بيروت: ص.ب ١١/٣٧٧١ـ هاتف ٤٥٠٦٣٨ ـ برقياً: اسلاميا
دمشق: ص.ب ٨٠٠ ـ هاتف ١١١٦٣٧ ـ برقياً: اسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله أحمده وأستعينه وأستغفره، وأسأله عزَّ وجلَّ أن يغفر زللي وسيئاتي، وأن يسدد خطاي على طريق الحقِّ، وأن يتوفاني مسلماً وأن يلحقني بالصالحين، وأن يعيذني من شرِّ نفسي ومن الفتن المتلاطمة أنا وأولادي وأحبابي ما ظهر منها وما بطن. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله. وأصلي وأسلم على سيدنا وحبيبنا وقائدنا محمد بن عبد الله خاتم أنبياء الله وخيرته من خلقه وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين.

أما بعـد، فقد أصدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب محققةً، مخدومة بعدد من الفهارس بقدر الطاقة قبل بضع عشرة سنة، فتلقَّاها كثير من الأفاضل بوافر من الثناء تكرماً وتشجيعاً، ولم تلبث نسخها إلاَّ مدَّة يسيرة حتى نفدت، ذلك لأنَّ طلبة العلم كانوا يتطلعون إلى اقتناء نسخة من هذا الكتاب النفيس فلا يجدون. وكنتُ أُطالبُ بتجديد طبع الكتاب من أهل العلم حيناً بعد حين، وكان يصرفني عن ذلك اشتغالي بموضوعات علمية أخرى وبمهامِّي التدريسية والخاصة وبمتاعب قُدِّرت على من يحيا في هذا الزمان ما دام متمسكاً بدينه وأخلاق هذا الدين.. فلقد تعاظم واأسفاه سلطان اليهود واستأسدت قوى الكفر وكشرت عن أنيابها، ورمت المسلمين عن قوس واحدة، فاستباحوا حرماتهم، وقتلوا علماءهم، وشرَّدوا دعاتهم، وحاربوهم في رزقهم، وسجنوا من سجنوا من رجالاتهم وشبابهم، وشجعوا الملحدين المخربين، والمبتدعين الضالين الدجالين من أتباع الفرق المنحرفة، ولم يبعث ذلك كله الوعي في المسلمين المستهدفين ولم يبصرهم بمعالم الطريق السويِّ ليتحدوا على السير فيه، بل ازدادوا فرقة وانحرافاً وبعداً عن شرع الله ودينه، وإنا لله وإنا إليه راجعون والحمد لله على كل حال ونعوذ بالله من أحوال أهل النار.

وأخيراً قدَّر الله تبارك وتعالى أن أتوافر على نسختي الخاصَّة من كتاب «الأسرار المرفوعة» وانظر في التعليقات التي كنت أسجلها، والتصويبات التي كنت أكتبها، وجمعتها ونسقت بينها، ورجعت إلى المصادر التي كنت رجعت إليها وغيرها للتثبت.. فاستوى من ذلك كله وضع جديد للكتاب. وقد أتيح لي في أثناء هذه السنوات أن أطلع على عدد من الأصول المخطوطة والمطبوعة التي تتصل بموضوع هذا الكتاب، فصححت الأغلاط المطبعية التي ندَّت مني، والتحريفات التي أجمعت عليها أصول الكتاب في طبعته الأولى، والأوهام والأغلاط العلمية التي وقعت بها.

وحرصت في هذه الطبعة على تخريج كثير من الأحاديث التي لم يخرجها المؤلف ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وعلى التعليق على الآراء المجانبة للصواب التي يوردها أو الأوهام التي وقع فيها. وعلى أن أردّ القارىء إلى المراجع التي أوردت الحديث لأساعد من يريد البحث على تحقيق القول في نصّ من هذه النصوص، وعلى شرح ما يحتاج إلى شرح والتعريف ببعض الأعلام الذين لم أترجم لهم في الطبعة الأولى. هذا ومماً يسّر عليّ عملي اشتغالي بعدد من كتب الأحاديث المشتهرة وتحقيقها ونشرها فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وإني لأحسب أن الكتاب بطبعته الثانية هذه يختلفُ كل الاختلاف عن الطبعة السابقة وأحب أن يعتمد الباحثون على هذه الطبعة وحدها.

وإني أرجو أن ينفع الله بهذا الكتاب طلبة العلم خاصة والناس القراء عامة وأن يجزي مؤلفه خيراً وأن يغفر لكاتب هذه السطور زلاته وسيئاته ويتجاوز عنها كما أرجو من إخواني طلبة العلم أن يهدوا إليّ ما يرون من أخطاء مطبعية وأوهام وأغلاط علمية... فما أكثر ما يغلط الانسان!!

وأن يدعو لي كل من انتفع بهذا الكتاب دعوة صالحة أنتفع بها أنا يوم الدين يوم يقوم الناس لرب العالمين.

وأسأل الله جل جلاله أن يردّ المسلمين إلى دينهم ردّاً جميلاً، فلا عزّة لهم ولا قوة ولا صلاح لهم ولا ارتقاء، ولا تقدّم لهم ولا سيادة إلا بالرجوع إلى هذا الدين بمصدريه الكتاب والسنة.

ولا يفوتني أن أذكر فضل الأخوين العزيزين: الأستاذ مجير العمري والأستاذ عبد المنعم الطباع على ما بذلا من جهد كريم، وعناية فائقة في طبع الكتاب أول مرة فجزاهما الله عن العلم وحديث رسول الله ﷺ خير الجزاء. أما فضل الأخ العالم الفاضل زهير الشاويش على طلبة العلم بتيسير ظهور كتب السنة محققة مطبوعة طبعات مشرقة فهذا أمر معروف عند المختصين بالعلوم الاسلامية. زاده الله خيراً وأعانه ووفقه وأحسن إليه وختم له ولنا بالحسنى وأجزل مثوبته ولابنه الفاضل: بلال الذي تولى منذ مدة مساعدة والده في المكتب جزيل الشكر على ما بذل في إخراج هذا الكتاب في الحلة القشيبة التي يراها القارىء.

وأسجل جهود ولديّ أنس وغنية في مساعدتي في تصحيح تجارب الطبعة وإعداد الفهارس والمقابلة. وفقهما الله إلى الخير. وآخر دعواي أن الحمد لله رب العاليمن.

الرياض: ١ ربيع الأول سنة ١٤٠٥

محمد بن لطفي بن عبد اللطيف ياسين الصباغ

مُقدّمَة التَحقِيق

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أمّا بعد؛ فإن المصدرين الأساسيين للشريعة هما: كتابُ الله، وسنة رسوله. من استمسك بهما اهتدى، ومن أعرض عنهما ضلّ وغوى، وليس للمسلم إلا اتباع أمرهما، والوقوف عند حدودهما.

والسنة مبيّنة للقرآن، فقد بلّغ رسول الله ﷺ الرسالة، وأدّى الأمانة، وقام بتبيين ما نزل إليه من الذكر للناس **﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نُزِّل إليهم﴾**[1].

والسنة مفصلة لمجمل القرآن، لا غنى للمسلمين عنها في فهم الكتاب الكريم، وإدراك مقاصده.

وللسنة منزلتها في الشريعة، فالتزام أمرها التزامٌ للشرع **﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾**[2]. ولا بُدّ من تحكيمها ليكون الناس مؤمنين **﴿فلا**

---

(١) سورة النحل، الآية: ٤٤.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٠.

وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت ويسلموا تسليماً﴾[1].

والسنة صنو الكتاب، وهي الحكمة المقصودة في قوله سبحانه **﴿لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾**[2]. قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في هذه الآية: (سمعتُ من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله... فلم يَجُزْ أن يقال الحكمة هنا إلا سنة رسول الله ﷺ، وذلك أنها مقرونة مع الكتاب وأنّ الله افترض طاعة رسوله وحتم على الناس اتباع أمره)[3].

ولقد كان الجيُل المثالي الخالد يفقهُ أحقية السنة بالاتباع ويعيه أتمّ الوعي، فقد أخرج البخاري ومسلم عن عابس بن ربيعة قال: رأيتُ عُمَرَ ابن الخطاب رضي الله عنه يقبل الحجر ويقول: «أعلمُ أنّك حجرٌ لا تضرّ ولا تنفع، ولولا أني رأيتُ رسول الله يقبلك ما قبلتك»[4].

وقد نقل لنا السلفُ الصالحُ ما سمعوه من النبي ﷺ ممتثلين أمره ﷺ: «فليبلّغ الشاهدُ منكم الغائب؛ فإنّه رُبّ مُبَلّغ أوعى من سامع»[5].

وتناقلت الأجيال المؤمنة ما بلغها عن رسول الله ﷺ جيلاً بعد جيل، غير أنّ هناك بعض الدوافع التي حَدَتْ بعض ذوي النفوس المريضة على أن يفتروا على رسول الله ﷺ ما لم يقل، فكانت أحاديث مكذوبة دُسّت في مجموعة الأحاديث، حَمَلَ على وضعها حقدٌ لئيمٌ على الإسلام، أو جَهْلٌ مُخزٍ بأحكامه، أو

---

(١) سورة النساء، الآية: ٦٥.

(٢) سورة آل عمران: ١٦٤.

(٣) «الرسالة» للإمام الشافعي ص٧٨ تحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

(٤) انظر «رياض الصالحين» للإمام النووي ص٩٣.

(٥) رواه البخاري ومسلم.

إيثار للدنيا على الآخرة، أو تعصب أعمى لما لا يليق بالإنسان الكريم أن يتعصب له.

وقد واجه العلماء هذه الأحاديث بالموقف الذي يحقق لهذه الشريعة نقاءها وسلامتها من التزيّد والنقصان، واستطاعوا أن يميزوا الخبيث من الطيب، حتّى غدا الحديث الموضوع المكذوب معروفاً لا يختلط بالصحيح.

قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة فمن لها؟ فقال: تعيش لها الجهابذة[1] ثم تلا قوله تعالى: **﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾**[2].

وقد اتفق العلماء على أنه تحرم رواية الحديث الموضوع مع العلم بوضعه، يدل على ذلك الحديث الذي أخرجه مسلمٌ وأحمدُ عن سَمُرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» سواء أكان في الأحكام أم في الوعظ والترغيب والترهيب إلاّ أن يبين الراوي أنه موضوع.

وقد أحسّ العلماء بضرورة إيجاد مراجع تبّين هذه الأحاديث الموضوعة، فكانت كتب الموضوعات.

وكتابنا الذي نقدم له اليوم واحدٌ من هذه المراجع، وقد عُني مؤلفه رحمه الله بالأحاديث الشائعة الدائرة على الألسنة، وهي من الأحاديث الموضوعة.

وجديرٌ بالمسلمين اليوم وهم الآن على أبواب يقظة أن يزيدوا من صلتهم بسنة رسول الله ﷺ فسنته من الهدى الذي لا تقدم لهم ولا فلاح إلاّ بالتزامه.

---

(١) انظر «الكفاية» للخطيب البغدادي ص٨٠ ط مصر. و«الموضوعات» لابن الجوزي ١/٤٦ و«تدريب الراوي» للسيوطي ص١٨٤ و«الباعث الحثيث» ص٩٥.

(٢) سورة الحجر، الآية ٩.

هذا وكنت قد كتبتُ مقالاً منذ بضع سنوات دعوت فيه إلى استئناف العمل في خدمة السنة المطهرة، وصورت فيه الواقع الذي صار إليه المسلمون بإزاء السنة؛ إذ قصروا فيه السنة المطهرة على مهمة الوعظ والبركة هذا إن قرئت، وغالباً ما تكون مهجورة عند السواد الأعظم من مثقفي المسلمين. وإن تعرّض لها أحدٌ من الناس بالرواية أو الاستشهاد خَبَطَ خَبْط عَشْواء ونَسَبَ إلى النبي ﷺ الضعيف والموضوع.

ولقد أمضيتُ سنوات في تدريس مادة الحديث النبوي في المستوى الجامعي، ولمستُ خلال ذلك تخلفاً بيّناً في شأن الحديث، وكنت أسمع الطلبة يوردون أحاديث موضوعة يحسبونها ثابتة صحيحة وكان ذلك حتى في طلبة الدراسات الشرعية.

وكذلك فإنني قلما سمعت خطيباً تنجو كلمته من أحاديث منتقدة تالفة.. وما زلت أذكر حادثة مضى عليها نحو عشرين عاماً، فحواها: أنني كنت في حفلة عقد قران في دار صديق كريم، وكان في المدعوين رجلٌ من الصالحين ولكنه لا يعلم من الحديث شيئاً، وتكلم هذا الرجل الصالح فروى حديثاً رفعه إلى النبي ﷺ وهو: «خيركم بعد المائتين [1] من لا زوجة له ولا ولد» وكان في المجلس عالم جريء في الحق، فعلّق على كلامه بلطف، مشيراً إلى أن الحديث لم يثبت، ومنبهاً إلى أنه يتعارض ورعاية النسل وحفظه، وهو مقصد معتبر من مقاصد الشريعة الأساسية.

وقد وقع في يديّ كتاب مدرسي قديمٌ وضع لطلاب المدارس الابتدائية في بلد عربي، فلما نظرت فيه وجدت أنّ مؤلفه صدّر كل بحث من بحوثه بحديث، لكن العجيب أنّ معظم ما أورد من الأحاديث موضوع.

---

(١) أي بعد سنة مائتين للهجرة.

هذا وإن أعداء الإسلام ليستغلون كثيراً من هذه الأحاديث الموضوعة ويصوغون على أساسها، بمكر وخبث، شبهات تنهض دليلاً في زعمهم على عدم صلاحية الإسلام للحياة.

فأدركت الضرورة الملحة لوجود كتب جامعة محققة تضمّ أكبر عدد من الأحاديث الموضوعة، تقول كلمة الفصل فيما ينسب من الحديث إلى النبي ﷺ بكلام عارٍ عن الإيجاز المخل، والإطناب الممل.

التعريف بالكتاب:

وكنت قد رأيت من سنين كتاب «الموضوعات الكبرى» لملاّ علي القاري، فوجدته من أنفع الكتب في هذا الموضوع. ولكنّ نُسَخَهُ عزيزة نادرة، وطبعته محرفة سقيمة. فعزمت على نشر هذا الكتاب وخدمته وتقديمه للناس؛ لأنه كتاب لعالم جليلٍ من المتأخرين استفاد من العلماء الذين تقدموه وألفوا في هذا المجال.

وهناك مزية أخرى للكتاب وهي أنه يتعرض للأحاديث الشائعة بين الناس، ويقتصر من هذه الأحاديث على الموضوع، فحصلت على نسخة من الكتاب، وشرعت في نسخه، فوجدت هذه الطبعة محشوّة بالتحريفات والأغلاط، وعانيت في تحقيقها ما أحتسب الأجر فيه عند الله.

ولما علم بعزمي هذا أخي الأستاذ زهير الشاويش حفظه الله وضع تحت يدي مخطوطتين جيدتين من قسم المخطوطات العامر بالنفائس في المكتب الإسلامي، وأمدّني بكل ما أحتاج إليه من المراجع التي يندر وجودها. جزاه الله خيراً.

وتحقيق هذا الكتاب أول عمل أقوم به في سلسلة من أعمال عزمتُ أن

أجعلها في خدمة السنة المطهرة، أسأل الله أن يوفقني لذلك وأن يهيء لي أسبابها.

والكتاب ـ كما أشرت ـ من أهم كتب الموضوعات، لأنّ مؤلفه استفاد من جهود العلماء الذين تقدموه، ولأنه عني فيه بما يشيع من هذه الأحاديث الموضوعة ويدور على الألسنة، ولأنه بحث فيه بتوسع في نقد متن الحديث كما سنبين عند استعراض أقسام الكتاب.

وهذا الكتاب من آخر ما ألف المصنف من مؤلفات، وقد جاءت فيه إشارتان تدلان على ذلك:

أولاهما: في المقدمة فقد ذكر أنّ وقت تأليفه جاوز الألف من الهجرة [1].

وثانيتهما: في كلامه على الحديث ذي الرقم ٥٥٧ إذ قال: (فإنا متجاوزون عن الألف بضع عشرة سنة) [2].

إذن نستطيع أن نقول: إن المصنف رحمه الله ألّف هذا الكتاب قبل وفاته بزمن يسير لأنه توفي سنة ١٠١٤هـ، وهذا مما أتاح له أن يستفيد من علمه الجمّ الذي أنضجه تقدم العمر مع مواصلة الاشتغال في العلم.

أما خطة المؤلف في كتابه هذا فتتبين مما ذكره في المقدمة قال:

(ولما رأيت جماعة من الحفاظ للسنة، جمعوا الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وبينوا الصحيح والحسن والضعيف، وميزوا الموقوف والمرفوع والموضوع بالمقاصد الحسنة، سنح بالبال الفاتر، اختصار تلك الدفاتر، بالاقتصار على ما قيل فيه: (إنه لا أصل له) أو (موضوع

---

(١) انظر ص ٣٨ من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص٣٦٩ من هذا الكتاب.

بأصله) ليكون سبباً للضبط على أحسن مصنوع في فصله؛ فإن الأحاديث الثابتة لا تحد ولا تحصى، ولا يمكن أن جميعها يستقصى، ثم ما اختلفوا في أنه موضوع تركت ذكره للحذر من الخطر؛ لاحتمال أن يكون موضوعاً من طريق وصحيحاً من وجه آخر[1]) ثم قال: (وها أنذا أذكر الأحاديث على ترتيب حروف الهجاء من الأفعال والحروف والأسماء).

ونستنتج من هذا النصّ ما يلي:

١ ـ أنه اختصر تلك الكتب التي جمعت الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

٢ ـ أنه أراد قصر كتابه على الموضوع مما اشتهر على الألسنة.

٣ ـ أنه اقتصر أيضاً على ما قيل فيه (إنه لا أصل له) أو (موضوع). ولم يذكر الأحاديث التي اختلفوا في وضعها خوفاً من أن تكون صحيحة.

٤ ـ ذكر الأحاديث على ترتيب حروف الهجاء.

وإذا تأملنا في هذه الأمور وجدنا أنه لم يسلم له منها إلّا الأمران: الأول والثاني، أي إنه لخص كتب الأحاديث الدائرة على الألسنة، وجمع منها الأحاديث الموضوعة فقط. وهذا لا يعني أنّ المؤلف لم يرجع إلى كتب أخرى في الحديث الموضوع، بل قد رجع إلى عدد منها في البحث، وقد وجدته يعود إلى « اللآلىء » للسيوطي « والدرر المنتثرة » له كثيراً وينقل منه مصرحاً بالعزو تارة وساكتاً عنه أخرى، ووجدته يعود إلى «تخريج الإحياء» للحافظ العراقي و«الذيل» للسيوطي.

ولم يستطع المصنف التزام الأمرين الآخرين:

أما كونه اقتصر على ذكر ما اتفق على أنه موضوع فسترى نقضه في أكثر من موضع، بل إنه هو الذي يذهب إلى تصحيح ما قال العلماء بوضعه كما في الحديثين (١١٥، ١٦٤).

وكذلك فإن الترتيب لم يستقم له على الوجه الدقيق [2].

---

(١) انظر ص ٩٨ إلـى ٩٩ من هذا الكتاب.

(٢) انظر الصفحة ١٣ من هذه المقدمة.

وأستطيع أن أتبيّن ثلاثة أقسام في الكتاب:

١ - **القسم الأول**: فصول في تخريج حديث «مَنْ كذبَ عليّ متعمداً...» وإيراد رواياته التي بلغت طريقين ومائة طريق (١٠٢) وفصول في ذكر خطر القصاص الوضاعين. وهذه الفصول اختصرها من كتاب «تحذير الخواص» للسيوطي وقد التزم هذا الكتاب ولم يخرج عنه بشيء، وإنه ليستغرب هذا التصرف من المؤلف أن يقدم على اختصار فصول من كتاب لا يخرج عنه ثم بعد ذلك لا يشير إليه أدنى إشارة.

هذا وقد حققت كتاب «التحذير» ونشرته في دمشق سنة ١٣٩١ والحمد لله رب العالمين ثم أعدت طباعته بعد وقوفي على مخطوطات أخرى وظهرت هذه الطبعة عن المكتب الإسلامي في بيروت سنة ١٤٠٤.

وقد اتبع المؤلف في هذا القسم السيوطي الذي التزم خطة ابن الجوزي رحمه الله الذي جمع طرق الحديث المذكور فجاوزت عنده التسعين طريقاً، وتعرض لذكر القصاص الوضاعين وخطرهم[١].

ومعلوم أنّ هذا الحديث متواتر، وقد جمع طرقه عدد من المحدثين منهم ابن صاعد يحيى بن محمد المتوفى (٣١٨) والطحاوي المتوفى (٣٢٦) في «مشكل الآثار» ١/١٦٤-١٧٥ والطبراني[٢] المتوفى (٣٦٠) ويوسف بن خليل الدمشقي المتوفى (٦٤٨) وأبو علي البكري وغيرهم، جمع كُلّ منهم جزءاً في طرقه، فوقع لكل منهم ما ليس عند الآخر. وقد بلغت الطرق التي جاء بها هذا الحديث من الكثْرة مبلغاً كبيراً جداً، حتى قال ابن الصلاح فيه: (وليس في الأحاديث ما في مرتبته من التواتر)[٣].

---

(١) انظر «الموضوعات» ١/٢٩-١٠٢.

(٢) انظر «فهرس مخطوطات الحديث» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ص٣٣٨.

(٣) انظر ما قال فيه العلماء في «تدريب الراوي» ص٣٧١-٣٧٢ و«قواعد التحديث» ص١٥٦ و«الرسالة المستطرفة» ص١١٢.

وقد قال بعضهم: إنه رواه مائتان من الصحابة [1].

وقال ابن دحية: قد أخرج من نحو أربعمائة طريق [2].

٢ ـ القسم الثاني: أحاديث موضوعات مرتبة على حروف المعجم.

وقد اعتمد في هذا القسم على «الدرر» للسيوطي و«المقاصد الحسنة» للسخاوي و«تمييز الطيب من الخبيث» لابن الديبع و«المغني عن حمل الأسفار» للحافظ العراقي.

وأفاد من «الموضوعات» لابن الجوزي و«مختصره» للذهبي و«اللآلىء المصنوعة» و«ذيله» للسيوطي.

وقد جاوزت أحاديث هذا القسم ستمائة حديث.

ويلاحظ أن هناك خللاً في ترتيب بعض الأحاديث: فقد خالف مثلاً الترتيب الألفبائي لأوائل الأحاديث التي تحمل في طبعتنا هذه الأرقام ٣، ٤، ٥/ ٥٤، ٥٥/ ٧٨، ٧٩/ ١٢٥، ١٢٦/ ١٣٣، ١٣٤.

وربما لا يلتزم الترتيب في الكلمة الثانية أو الثالثة، كما في الأحاديث التي أولها: «إنّ الله...» فهو لا يلتزم فيها الترتيب فيما بعد لفظ الجلالة، إذ يأتي بكلمة أولها لام، ثم يورد حديثاً بعده تكون الكلمة فيه مبدوءة بجيم... ثم يأتي بحديث بعده تكون الكلمة فيه مبدوءة بهمزة... وهكذا... كما في الأحاديث ذوات الأرقام ٨٥، ٨٦، ٨٧.

وقد يورد حديثاً في غير بابه لأن المناسبة دعته إلى ذلك. وربما لا يذكر نصّ الحديث، وإنما يشير إليه إشارة كما في حديث الأرز ذي الرقم ٣٦، وحديث الباقلّاء ذي الرقم ١١٤.

---

(١) «قواعد التحديث» ص١٥٦.

(٢) «عمدة القاري» للعيني.

وقد يورد بعض الأحاديث ولا يحكم عليها بشيء كما فعل في الحديث ذي الرقم **٣١٥**، فذكر الروايات المتعددة، وذكر ما ورد في معناه ولكنه لم يحكم عليه.

والذي يلاحظ أنّ نصيب المتن في مناقشته للأحاديث أوفر من نصيب السند، فهو يستدل على بطلان حديث ما بمعارضته لآية في القرآن، كما فعل في الحديث ذي الرقم **٣٠٩** « الغرباء ورثة الأنبياء ولم يبعث الله نبياً إلّا وهو غريب في قومه » فقد حكم عليه بأنه باطل لأنه معارض لما ورد في القرآن من أمثال قوله سبحانه **﴿إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾... الخ...** وهذه مزية حسنة، وإنها لأبلغ ردٍ على أولئك الذين يَدّعـون أنّ علماء الحديث لم يعرفوا نقد المتن أبداً.

٣ ـ **القسم الثالث**: فصول قيمة في التنبيه على أمور اشتهرت وليست صحيحة، وفي الضوابط التي يمكن بها معرفة الحديث الموضوع من غير أن ينظر في سنده.

لخص في هذه الفصول خاتمة كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي، وقد استغرق حيّزاً قليلاً، وكتاب « المنار » لابن القيم، وقد استغرق تلخيصه الحيز الأكبر من هذا القسم إذ لخص المصنف هذا الكتاب باستثناء الإجابة عن ثلاثة أسئلة أوردها ابن القيم في مطلع كتابه تتعلق بتفضيل الصلاة بالسواك، وتفضيل سبحان الله وبحمده عدد خلقه.. وكون صيام ثلاثة أيام من كل شهر تعدل صيام الشهر، وباستثناء الإجابة عن سؤال أورده في آخر الكتاب يتعلق بالمهدي.

وكان المؤلف ـ رحمه الله ـ يتعقب صاحب « المنار » تعقبات معظمها في غير محله، وقد أشرت إلى ذلك في أكثر المواضع.

إنّ هذا القسم الثالث كتاب قائم بذاته ولعله أكبر من كتاب « المنار »

نفسه، لأن المصنف ـ كما سترى ـ يكثر من التعليق فيه، وقد يطول تعليقه.

وقد هممت أن أضع لفقرات هذا القسم أرقاماً، ثم ضربت صفحاً عن ذلك، لأنني وجدت أنّ الفائدة من ذلك محدودة، واستغنيت عن الترقيم بالفهارس التي صنعتها، وأثبتّها في آخر الكتاب.

طبعات الكتاب وعنوانه:

طبع هذا الكتاب في المطبعة العامرية في الآستانة [1] سنة **١٢٨٩** بعنوان «الموضوعات» وفي المكتبة الظاهرية نسخة من هذه المطبوعة. وطبع أيضاً في استانبول بعناية شركة الصحافة العثمانية التي أسست سنة **١٣٠٨** بعنوان «موضوعات علي القاري» [2].

هذا وعنوانه الذي وضعه له مصنفه غير العنوان الذي شاع به بين طلبة العلم منذ زمن بعيد إلى يومنا هذا، والذي ساعد على ضياع العنوان أنّ المصنف ـ رحمه الله ـ لم يذكره في المقدمة. وعنوانه الشائع هو «الموضوعات الكبرى». وهناك من يدعوه بـ«تذكرة الموضوعات الكبرى». وقد رجعْتُ إلى المراجع التي عنيت بذكر الكتب والتعريف بها فوجدتُ أنها ذكرت للمؤلف كتباً ثلاثة في الأحاديث الموضوعة وهي:

١ ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة.
٢ ـ الهبات السنيات في تبيين الأحاديث الموضوعات.
٣ ـ رسالة المصنوع في معرفة الحديث الموضوع.

ويبدو أنّ عنوان كتابنا لا بُدّ أن يكون واحداً من العنوانين الأولين.

---

(١) انظر «معجم المطبوعات» لسركيس ٢/١٧٩٤.
(٢) انظر وصف هذه الطبعة في الكلام على عملنا في الكتاب، وانظر أيضاً راموزها في آخر هذه المقدمة.

وقد بحثت وأطلت النظر في رجحان أحدهما على الآخر ليكون عَلَماً على هذا الكتاب فما أفلحت.

وقد عرض لي في أثناء بحثي ما يشجع على اعتبار العنوان الأول: «الأسرار المرفوعة. . .» علماً لهذا الكتاب ثم ثبطني عن ذلك نصّ آخر.

فقد أورد إسماعيل باشا البغدادي هذه الأسماء الثلاثة في كتابه «هدية العارفين» ٧٠١/١ عندما ذكر معظم كتبه. ولم يورد شيئاً من أوائلها.

ولم يذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون» ٢٠٢٧/٢ إلاّ «الهبات السنيات. . .» ولكنه ـ خلافاً لعادته ـ لم يورد شيئاً من أول الكتاب، وكذلك لم يذكر إسماعيل باشا في كتابه «الذيل على كشف الظنون» إلا «رسالة المصنوع» ولم أستطع أن أقطع برأي، فذهبت أبحث في «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» فلم أجد عند الكتاني ما يحل هذه المشكلة.

ومن أقدم الذين ذكروا هذا الكتاب العلامة العجلوني المتوفى سنة ١١٦٢ في كتابه «كشف الخفاء. .» فقال:

(وحيث أقول: (قال القاري) فالمراد به الملاّ علي القاري في كتابه «الموضوعات» المسمّاة بـ«الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» وهي صغرى وكبرى، وقد نقلت منهما) [١].

وهذه الجملة موهمة أنّ «الأسرار. . .» اسم لكتابين.

وممّا يؤكد أنّ الأسم الأصلي للكتاب قد تُنُوسي ما ذكره العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني قال:

(. .ثم الملاّ علي القاري المتوفى سنة ١٠١٤ له كتاب في ذلك سمّاه

(١) انظر «كشف الخفاء» ٩/١.

بعضهم « تذكرة الموضوعات » وطبع بالآستانة باسم « موضوعات كبير » وله أيضاً رسالة تسمى: « المصنوع في الحديث الموضوع »)[1].

وقد تعرض لـذكر الكتاب الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف على وجه لا يفيد القطع في تسمية كتابنا هذا، وذلك في تقديمه لكتاب: « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عراق فقال:

(. . و« تذكرة الموضوعات الكبرى » و« الصغرى » - « الهبات السنيات » و« الأسرار المرفوعة » لعلي بن سلطان القاري المتوفى سنة ١٠١٤هـ.

وله رسالة أيضاً تُسمّى بـ« المصنوع في معرفةالحديث الموضوع »)[2].

هـذا ولم أجد عنواناً للكتاب على الورقة الأولى من المخطوطة الكاملة من المخطوطتين اللتين تحت يدي، لأنها في الأصل رسالة من مجموع رسائل للمؤلف، أما العنوان المثبت على غلاف المخطوطة الأخرى الناقصة فهو « موضوعات كبير » وهو يوافق عنوان طبعة الآستانة التي ذكرها العلاّمة عبد الرحمن المعلمي.

وبعد، فإنني لم أستطع أن أصل في شأن عنوان الكتاب الأصلي إلى نتيجة حاسمة، ولذا فقد آثرت الوقوف بالعنوان على ما شاع بين طلبة العلم. والله المستعان وهو وليّ التوفيق.

وبعـد أن تم طبـع الكتـاب في الـطبعـة الأولى وصف المقـدمـة وتصحيحها، وقبل أن تدفع للطبع أوقفني الأستاذ زهير الشاويش حفظه الله على مخطوطة من مكتبته العامرة، قريبة العهد من المؤلف، على ظاهر الورقة الأولى منها عنوان الكتاب الذي شغل بالي موضوع البحث فيـه

---

(١) انظر ص٦ من مقدمته لكتاب « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » للشوكاني.
(٢) انظر صفحة س من مقدمة « تنزيه الشريعة ».

والتنقيب عنه مدة طويلة، فغمرني سرور كبير، وفرحت لهذا التوفيق الذي يسره الله قبل أن يظهر الكتاب.

وكم كنت أود أن أظفر بهذه المخطوطة وأنا في أول التحقيق، ولكن فرحي بالوقوف على العنوان خير عزاء.

أما هذه المخطوطة فقد كتبت هي ورسائل أخرى سنة ١٠٥٧ ومعلوم أن وفاة المصنف ١٠١٤ وقد نظرت فيها فألفيتها أقرب إلى الضبط والجودة.

والعنوان المثبت على ظاهر الورقة الأولى منها هو:

الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة. وترى صورته في آخر هذا الفصل. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

عملي في الكتاب:

١ ـ حققت نصّ الكتاب وذلك بمراجعته على أصول ثلاثة لم أجد واحداً منها أحق بأن يكون أصلاً للطبع، وإليك وصف هذه الأصول فيما يأتي:

(أ) مخطوطة كاملة هي ضمن مجموعة من رسائل، عدد أوراقها ٧١ وعدد صفحاتها ١٤٢ وعدد سطور كل صفحة من صفحاتها ٣١ سطراً، واسم كاتبها عبد الوهاب بن علي، كما أثبت في آخر كتاب «شرح الشمائل» الذي كان معها. وهي مكتوبة بخط لا بأس به، ومصححة على الهامش، وكتبت العناوين فيها بالحبر الأحمر، وقد أفدت منها في تصحيح كثير من الأغلاط المطبعية.

(ب) مخطوطة أخرى ناقصة عدد أوراقها ٣٢ وعدد صفحاتها ٦٤ وعدد سطور الصفحة الواحدة ٢٣، تنتهي عند حرف الظاء المعجمة، وآخر حديث فيها هو: «ظهر المؤمن قبلة» وهي مكتوبة بخط جيد

وقد أفدت منها في تصحيح ما صححت. هذا وللكتاب مخطوطات كثيرة يصعب استقصاؤها في مكتبات العالم الإسلامي، وقد وقفت على نسخة منها في المكتبة السعودية في الرياض ونسخة في مكتبة الحرم المكي ونسخة في مكتبة الأستاذ زهير الشاويش. وهناك نسخ في مكتبة أوقاف بغداد، ومكتبات تركيا وألمانيا. وتدل كثرة هذه المخطوطات لهذا الكتاب على تداوله وشيوعه.

(جـ) المطبوعة في استامبول في شركة الصحافة العثمانية: لم يكتب على غلافها ولا في آخرها سنة الطبع، وعلى غلافها إعلان بالتركية ترجمته: (إن هذا الكتاب «موضوعات علي القاري» طبع في شركة الصحافة العثمانية التي يديرها الحاج أحمد خلوصي، تأسست سنة ١٣٠٨ هـ) ثم ذكر الإعلان محلات توزيع الكتاب في البلاد العثمانية ورخصة المطبعة.

وحاولت في بداية الكتاب التنبيه على كل تحريف أو تصحيف وقع في الأصول، غير أني وجدت أنّ الأمر قد طال، ولم أجد في ذلك كبير فائدة تعود على القارىء، فتركت التنبيه على كثير من الإصلاحات التي اعتمدتها من واحد من هذه الأصول.

هذا وقد رجعت إلى الأصول التي اعتمد عليها المؤلف مثل: «الدرر المنتثرة» للسيوطي و«تمييز الطيب من الخبيث» لابن الديبع، وأصله: «المقاصد الحسنة» للسخاوي، كما رجعت إلى ما أُلِّفَ بعده مثل كتاب «كشف الخفاء» للعجلوني الذي أفادني كثيراً وهداني إلى الصواب في عديد من المواطن، وإلى «الفوائد الموضوعة» للعلامة مرعي الكرمي.

كما أفدت من كتب أخرى ذكرتها في حواشي الصفحات.

٢ ـ ترجمت لكثير من الأعلام الذين ورد ذكرهم في هذا الكتاب، وملت إلى أن تكون الترجمة موجزة جداً تعطي فكرة واضحة عن الرجل وأهم صفاته وسنة وفاته، وتركت بعض الأعلام لم أترجم لهم، لأنني لم أر أهمية تذكر لترجمتهم، على أني تركت ترجمة آخرين لأنني لم أعثر على ترجمة لهم فيما يُسِّرَ لي من مراجع.

٣ ـ علقت بما أرى أنّ من الواجب التعليق عليه، ولم أسرف في ذلك وإنما اكتفيت بشرح ما يستغلق فهمه على القارىء العاديّ، وقد أتعقب المؤلف فيما لا أشاركه الرأي فيه، أو في خطأ واضح وقع فيه، وقد أنقل بعض ما ذكره العلماء من الآراء مما يتصل بما ورد في الكتاب.

٤ ـ رددت الآيات إلى مواضعها، وعُنيت بشكلها قياماً بحق كتاب الله العظيم.

٥ ـ خرجت الأحاديث التي يستشهد بها المؤلف ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وقد أردّ الحديث إلى الصفحة والجزء من الكتاب الذي استقى منه المؤلف.

٦ ـ رقَّمت طرق الحديث المتواتر: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» التي أوردها المصنف في القسم الأول.

ثم بدأت ترقيماً جديداً للأحاديث الموضوعة. التي هي القسم الثاني، ولم أرقم فقرات القسم الثالث ولا أحاديثه مستغنياً عن ذلك بالفهارس، كما أشرت إلى ذلك عند ذكر أقسام الكتاب.

٧ ـ ضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط بالنسبة للقارىء العادي، والتزمت أن أضبط نصوص الأحاديث وأسماء الأعلام من أشخاص وأمكنة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

٨ ـ صنعت للكتاب فهارس عدة تسهل على المراجع مهمته.

وبعد فإنه لتعجبني كلمة كتبها ياقوت الحموي في مقدمة كتابه: « إرشاد الأريب » قال رحمه الله:

(فأسأل الناظر فيه ألّا يعتمد العَنَتَ، ولا يقصد قَصْدَ من إذا رأى حَسَناً ستره، وعيباً أظهره. وليتأملْه بعين الإنصاف لا الإنحراف، فمنْ طلبَ عيباً وجدّ وَجَدَ، ومن افتقد زلَلَ أخيه بعين الرضا فقد فَقَدَ، فرحم الله امرءاً قهر هواه، وأطاع الإنصاف ونواه، وَعَذَرَنا في خطأ إن كان منا، وزللٍ إن صدر عنّا؛ فالكمال محالٌ لغير ذي الجلال، والمرء غير معصوم، والنسيان في الإنسان غير معدوم، وإن عجز عن الاعتذار عنا والتصويب، فقد علم أن كل مجتهد مصيب. فإنّا وإن أخطأنا في مواضع يسيرة فقد أصبنا في مواطن كثيرة. فما علمنا فيمن تقدمنا وأمّنا من الأئمة القدماء إلا وقد نُظم في سلك أهل الزلل، وأُخذ عليه شيء من الخطل، وهم هم، فكيف بنا مع قصورنا واقتصارنا. .).

على أنّ هذا الكلام لا يعني لديّ ترك النقد البناء، فوالله لأن أُدَلّ على خطأ في عملي لخدمة السنة أحبُّ إليّ من أن يُثنى عليّ في مجاملة، والنقد المنهجي الصحيح كان ولا يزال سنة السلف ورائد التقدم في كل عصر.

هذا وإني لأرجو أن نفيد من هذه الكلمة الطيبة في موقفنا من المؤلف وكتابه. وقد آن لنا أن نعرِّف به.

التعريف بالمؤلف:

هو نور الدين عليّ بن محمد بن سلطان الهروي المكيّ. عُرف بالملّا علي القاري. ويبدو أن كلمة (مُلّا) تعني (العالم) وهي فارسية [1].

---

(١) جاء في كتاب « برهان قاطع » وهو باللغة الفارسية تأليف محمد حسين بن خلف التبريزي وتحقيق الدكتور محمد معين ٤/٧٠٣٠ ما ترجمته: « ملا، بضم الأول وتشديد الثاني،

ولد في هراة من نواحي خراسان[1]، ونشأ في ربوعها، وبدأ دراساته فيها، ثم رحل إلى مكة، واتخذها له داراً ومقراً.

وقد تتلمذ فيها على عدد من أعلامها كأبي الحسن البكري المتوفى ٩٥٢ وأحمد بن حجر الهيْتمي المتوفى سنة ٩٧٤هـ.

وقد توفي القاري رحمه الله فيها سنة ١٠١٤هـ. وهكذا نرى أنّ الرجل من رجال القرن العاشر وشهد أوائل القرن الحادي عشر.

والذي يبدو من مطالعة كتبه وما كتبه مترجموه عنه أنه كان مطلعاً على المكتبة الإسلامية اطلاعاً واسعاً وأنه كان يلخص كثيراً مما يقرأ، ومن أجل ذلك فقد ترك عدداً كبيراً من المؤلفات جاوزت أسماؤها التي وصلت إلينا المائة[2] وأنه كان متنوع الثقافة، فله مصنفات في التفسير والفقه والحديث والتصوف والتوحيد، وكان رحمه الله متعففاً يأكل من عمل يده، فقد ذكروا أنه كان يكتب في كل عام مصحفاً وعليه طرر من القراءات والتفسير فيبيعه ويكفيه من العام إلى العام.

وكان حنفي المذهب، وقد تكون له بعض المواقف التي تدل على شيء من التعصب لمذهبه. قال المُحِبّي محمد أمين بن فضل الله المحبي الدمشقي الحنفي المتوفى سنة ١١١١ هـ:

= وتنطق: منلا في اللغة التركية، والظاهر أنها منحدرة من كلمة (مولى) العربية ومعناها السيد والمخدوم... ومعناها في الفارسية الحديثة: فقيه ومثقف ومتعلم وفاضل وروحاني).

(١) هراة الآن العاصمة الثانية لأفغانستان، ولها تاريخ جليل. قال ياقوت في « معجم البلدان »: (هراة بالفتح: مدينة عظيمة مشهورة من أعظم مدن خراسان، لم أر بخراسان سنة ٦٠٧ مدينة أجل منها ولا أعظم ولا أفخم ولا أحسن ولا أكثر أهلاً منها. فيها بساتين كثيرة، ومياه غزيرة، وخيرات كثيرة، محشوة بالعلماء، ومملوؤة بأهل الفضل والثراء...).

(٢) انظر مسرد كتبه الذي أوردته في آخر هذا الفصل.

(.. لكنه امتحن بالاعتراض على الأئمة ولا سيما الشافعي وأصحابه رحمهم الله تعالى، واعترض على الإمام مالك في إرسال اليد في الصلاة... وبالجملة فقد صدر منه أمثال لما ذكر، وكان غنياً عن أن تصدر منه)[1].

وكان عند المؤلف ـ كما كان عند أمثاله من رجال القرن العاشر ـ نزعة صوفية، وهذا جانب ضعف في شخصية هذا العالم الجليل[2].

ويبدو أنه ـ غفر الله له ـ كان حريصاً على التأويل مسرفاً فيه، متساهلاً في التصحيح، وستجد مواضع ذلك مذيلة بما علقت عليه.

مؤلفاته[3]:

ترك الشيخ ملّا علي القاري مؤلفات عديدة كما أسلفنا، وقد رأيت من المفيد أن أورد ما وقفت عليه مرتباً على حروف المعجم:

١ ــ إتحاف الناس بفضل وجّ وابن عباس.

* ٢ ــ الأثمار الجنية في أسماء الحنفية.

٣ ــ الأجوبة المحررة في البيضة الخبيثة المنكرة.

* ٤ ــ الأحاديث القدسية (ذكر الأستاذ الزركلي في «الأعلام» كتاباً للمؤلف عنوانه: «أربعون حديثاً قدسياً»).

* ٥ ــ الأدب في رجب. وقد ذكرها المؤلف ص٤٦٠ ومنها نسخة في مكتبة أوقاف بغداد.

٦ ــ أربعون حديثاً في فضائل القرآن (ذكر إسماعيل باشا في «هدية

---

(١) انظر «خلاصة الأثر» ٣/١٨٥.

(٢) انظر كلامه على الحديث ٣٣٦.

(٣) وفي قسم المخطوطات التابع للمكتب الإسلامي عدد من مخطوطات هذه الكتب وقد أشرت لها بنجمة.

العارفين » هذا الكتاب وكتاباً آخر عنوانه قريب منه وهـو: « جمع الأربعين في فضائل القرآن المبين »).

٧ ــ أدلة معتقد أبي حنيفة الإمام في أبوي الرسول عليه السلام. وقد طبعت على نفقة محمد صالح نصيف في المطبعة السلفيـة بمكة ١٣٥٧هـ. وفي مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة نسخة منها. وقد أشار إليها المؤلف في كلامه على الحديث ١٦.

* ٨ ــ الاستئناس بفضائل ابن عباس.

* ٩ ــ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة [١].

١٠ ــ الاصطناع في الاضطباع. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن مكتبة عارف حكمت.

* ١١ ــ الأصول المهمة في حصول المتمة (وقد ذكر إسماعيل باشا هذا الكتاب وكتاباً آخر عنوانه قـريب من هذا العنـوان وهو: « فصـول المهمة في حصول المتمة »).

* ١٢ ــ الاعتناء بالغناء في الغناء.

*١٣ ــ إعراب القاري على أول باب البخاري.

١٤ ــ الإعلام لفضائل بيت الله الحرام.

١٥ ــ الانباء بأن العصا من سنن الأنبياء. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن مكتبة عارف حكمت وجاء اسمها كما يأتي: (رسالة في حق أن العصا من سنن الأنبياء) وهي ورقتان.

١٦ ــ أنوار الحجج في أسرار الحج.

١٧ ــ أنوار القرآن وأسرار الفرقان في التفسير. وتوجد نسخة منه في جامعة الرياض.

١٨ ــ بداية السالك في نهاية المسالك في شرح المناسـك (وقد ذكـر

---

(١) وهو كتابنا هذا وانظر حديثنا عن الكتاب وأصوله.

إسماعيل باشا كتاباً آخر عنوانه « لب لباب المناسك في نهاية المسالك »).

١٩ ـ بهجة الإنسان ومهجة الحيوان.

* ٢٠ ـ بيان فعل الخير إذا دخل مكة من حج عن الغير. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن مكتبة عارف حكمت، وهي أربع ورقات.

٢١ ـ البينات في تباين [١] بعض الآيات.

٢٢ ـ التائبية في شرح التائية لابن المقري (وقد ذكر إسماعيل باشا كتاباً آخر عنوانه « شرح أبيات ابن المقري»).

٢٣ ـ التبيان في بيان ما في ليلة النصف من شعبان. وتوجد نسخة منه في مكتبة أوقاف بغداد.

* ٢٤ ـ التجريد في إعراب كلمة التوحيد وما يتعلق بمعناها من التمجيد. وفي مكتبة جامعة الرياض نسخة منه في خمس ورقات.

٢٥ ـ تحسين الإشارة.

* ٢٦ ـ تحسين الطوية في تحسين النية [٢]. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن مكتبة عارف حكمت وعنوانه « رسالة تحسين. . . » وهي في ست أوراق.

٢٧ ـ تحفة الحبيب في موعظة الخطيب. وتوجد نسخة منه في مكتبة أوقاف بغداد.

* ٢٨ ـ تحقيق الاحتساب في تدقيق الانتساب.

٢٩ ـ تزيين العبارة في ذيل تحسين الإشارة.

* ٣٠ ـ تسلية الأعمى عن بلية العمى أو: طرفة الهميان في تحفة العميان. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن مكتبة عارف حكمت.

---

(١) كذا ولعله « في تبيان ».

(٢) وقد أورده إسماعيل باشا كما يلي: تطهير الطوية. . .

* ٣١ ــ تشييع فقهاء الحنفية في تشنيع سفهاء الشافعية. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض، نقلاً عن مكتبة عارف حكمت.
* ٣٢ ــ التصريح في شرح التسريح. أي: في تسريح اللحية. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن مكتبة عارف حكمت. وتوجد منه نسخة في مكتبة أوقاف بغداد.

٣٣ ــ تعليقات القاري على ثلاثيات البخاري.

٣٤ ــ تفسير القرآن. وفي مكتبة أوقاف بغداد رسالة في التفسير.

٣٥ ــ التهدين [1] ذيل التزيين على وجه التبيين.

٣٦ ــ جمع الوسائل في شرح الشمائل. وتوجد نسخة منه في جامعة الرياض وعدد أوراقها ٣٠١.

٣٧ ــ حاشية على تفسير الجلالين سمّاها (الجمالين). وتوجد مخطوطة منه في مكتبة الحرم المكي.

٣٨ ــ حاشية على فتح القدير.

٣٩ ــ حاشية على المواهب اللدنية.

٤٠ ــ حدود الأحكام.

* ٤١ ــ الحرز الثمين للحصن الحصين، أي شرح «الحصن الحصين». وتوجد مخطوطة منه في مكتبة جامعة الرياض.

٤٢ ــ الحزب الأعظم والورد الأفخم. وقد طبع مرات على هامش دلائل الخيرات.

* ٤٣ ــ الحظ الأوفر في الحج الأكبر. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.
* ٤٤ ــ الدرة المضية في الزيارة المصطفوية. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.

٤٥ ــ الذخيرة الكثيرة في رجاء مغفرة الكبيرة وتوجد مصورة منه في جامعة الرياضة نقلاً عن عارف حكمت.

---

(١) كذا.

٤٦ ـ ذيل الرسالة الوجودية في نيل المسألة الشهودية.
٤٧ ـ الرائية في الرسم.
٤٨ ـ رد الفصوص (في «الأعلام» دعي هذا الكتاب بالرد على ابن عربي في كتابه الفصوص وعلى القائلين بالحلول والاتحاد).
٤٩ ـ رسالة الاقتداء في الصلاة للمخالف. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت وهي بعنوان: رسالة في الاقتداء بالمخالف وما يتعلق به.
* ٥٠ ـ رسالة البرة في الهرة. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت بعنوان رسالة على الحديث المشهور على ألسنة الأعيان حب الهرة من الإيمان. وتوجد نسخة منه في مكتبة أوقاف بغداد.
* ٥١ ـ رسالة في أربعين حديثاً ألفاظها يسيرة.
٥٢ ـ رسالة في الأشهر الحرم، وتوجد مصورة منها في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.
٥٣ ـ رسالة في إعراب لا إله إلا الله، ولعلها المذكورة في رقم ٢٤، وتوجد مصورة منها في جامعة الرياض بعشر أوراق نقلاً عن عارف حكمت.
٥٤ ـ رسالة في اقتداء الحنفية وتوجد مصورة منها في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.
٥٥ ـ رسالة في الكرامة لبعض الأولياء وتوجد مصورة منها في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.
٥٦ ـ رسالة في الكلام مع البيضاوي وتوجد مصورة منها في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.
٥٧ ـ رسالة في بيان إفراد الصلاة عن السلام وتوجد مصورة منها في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.

٥٨ ــ رسالة في بيان التمتع في أشهر الحج للمقيم بمكة من عامه. وتوجد منها مصورة في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.

٥٩ ــ رسالة في سب أصحاب النبي ذكرها المؤلف في الحديث **٢٢٣**.

٦٠ ــ رسالة مشتملة على تحقيق الإشارة بالمسبحة توجد مصورة منها في جامعة الرياض، ونسخة منها في أوقاف بغداد.

٦١ ــ رسالة المصنوع في معرفة الموضوع من الحديث.

٦٢ ــ رفع الجُناح وخفض الجناح في فضائل النكاح. وتوجد مصورة منها في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.

٦٣ ــ الزبدة في شرح قصيدة البردة. وتوجد نسخة منها في جامعة الرياض ومصورتان.

٦٤ ــ سلالة الرسالة في ذم الروافض من أهل الضلالة وتوجد نسخة منها في جامعة الرياض.

٦٥ ــ شرح التوضيح على نخبة الفكر وتوجد نسختان منه في الحرم المكي.

٦٦ ــ شرح الجامع الصغير للسيوطي.

٦٧ ــ شرح حزب البحر.

*٦٨ ــ شرح رسالة بدر الرشيد في ألفاظ الكفر [١].

٦٩ ــ شرح الرسالة القشيرية.

٧٠ ــ شرح صحيح مسلم.

٧١ ــ شرح الشفاء للقاضي عياض.

٧٢ ــ شرح كتاب عين العلم المختصر من الإحياء، وهو مطبوع.

٧٣ ــ شرح مختصر المنار لابن حبيب الحلبي في الأصول (وعنوانه في «الأعلام»: توضيح المباني شرح مختصر المنار في الأصول).

---

(١) وقد أخبرني الأستاذ زهير الشاويش أنه يقوم بتحقيقها.

٧٤ ــ شرح مسند الإمام أبي حنيفة، وتوجد مخطوطة منه في مكتبة الحرم المكي.
٧٥ ــ شرح مشكلات الموطأ، وتوجد مخطوطة منه في مكتبة الحرم المكي
٧٦ ــ شرح موطأ مالك رواية محمد بن الحسن وتوجد مخطوطة منه في مكتبة الحرم المكي.
٧٧ ــ شرح الوقاية في مسائل الهداية.
٧٨ ــ شرح الهداية للمرغيناني.
* ٧٩ ــ شفاء السالك في إرسال مالك أو: إيصال السالك إلى إرسال مالك.
٨٠ ــ شمّ العوارض في ذم الروافض. وتوجد منه مصورة في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.
* ٨١ ــ صلات الجوائز في صلاة الجنائز.
*٨٢ ــ ضوء المعاني في شرح بدء الأماني. وتوجد منه مصورة في جامعة الرياض نقلاً عن الختني بالمكتبة العامة بالمدينة.
٨٣ ــ الصنيعة الشريفة في تحقيق البقعة المنيفة.
٨٤ ــ الطواف بالبيت ولو بعد الهدم. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.
* ٨٥ ــ العفاف عن وضع اليد في الطواف.
٨٦ ــ العلامات البينات في فضائل بعض الآيات.
٨٧ ــ غاية التحقيق ونهاية التدقيق. وتوجد نسخة منه في جامعة الرياض.
٨٨ ــ عمدة الشمائل.
* ٨٩ ــ فتح الأسماع في شرح السماع (ورد عنوانه في «الأعلام»: فتح الأسماع فيما يتعلق بالسماع). وفي جامعة الرياض مصورة منه نقلاً عن عارف حكمت وقد ذكرت جريدة المدينة في عدد **١٤٠٣/٧/٢٩** أنّ عبد الله رجب الفيلكاوي الطالب في جامعة الإمام حقق هذا

الكتاب لنيل درجة الماجستير على نسختين من مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة.

٩٠ ــ فتح باب الإسعاد في شرح قصيدة بانت سعاد.

٩١ ــ فتح باب العناية في شرح كتاب النقاية. وقد طبع مرات في روسيا والهند.

٩٢ ــ فتح الرحمن بفضائل شعبان.

* ٩٣ ــ فرائد القلائد على شرح أحاديث العقائد.

٩٤ ــ فرّ العون ممن يدعي إيمان فرعون.

٩٥ ــ الفصول المهمة في حصول المتمة. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت

*٩٦ ــ الفضل المعول في الصف الأول. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت

٩٧ ــ فيض الفائض في شرح الروض الرائض.

٩٨ ــ قوام الصوام للقيام بالصيام. وقد ذكر المؤلف هذا الكتاب في آخر الفصل ١٧ بعنوان «القوام للصوام».

٩٩ ــ القول الحقيق في موقف الصديق.

١٠٠ ــ القول السديد في خلف الوعيد.

*١٠١ ــ كشف الخدر عن حال الخضر. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.

١٠٢ ــ لسان الاهتداء في بيان الاقتداء.

*١٠٣ ــ مبين المعين في شرح الأربعين النووية. وتوجد مخطوطة منه في مكتبة الحرم المكي وعنوانها « المبين المعين بفهم الأربعين ».

١٠٤ ــ المختصر الأوفى في شرح الأسماء الحسنى.

١٠٥ ــ المرتبة الشهودية في منزلة الوجودية [١].

---

(١) انظر رقم ٤٦.

١٠٦ ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح وهو مطبوع.

*١٠٧ ـ المسألة في شرح البسملة. وتوجد منه مصورة في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت وفي مكتبة أوقاف بغداد رسالة في بسملة سورة الانفال.

١٠٨ ـ المسلك الأول فيما تضمنه الكشف للسيوطي.

١٠٩ ـ المسلك المتقسط في المنسك المتوسط.

* ١١٠ ـ المشرب الوردي في مذهب المهدي. وتوجد نسخة منه في مكتبة أوقاف بغداد.

* ١١١ ـ مصطلحات أهل الأثر على نخبة الفكر لابن حجر.

*١١٢ ـ معرفة النساك في معرفة السواك.

*١١٣ ـ المقالة العذبة في العمامة والعزبة. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت، وتوجد نسخة منه في مكتبة أوقاف بغداد.

* ١١٤ ـ مقدمة السالمة في خوف الخاتمة.

* ١١٥ ـ الملمع شرح نعت المرصع.

* ١١٦ ـ منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر وعند زميلي الدكتور حسن الشاذلي مخطوطة منه.

* ١١٧ ـ المنح الفكرية على المقدمة الجزرية، أي شرح الجزرية.

١١٨ ـ المورد الروي في المولد النبوي.

١١٩ ـ المعدن العدني في فضل أويس القرني وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.

١٢٠ ـ الناموس في تلخيص القاموس.

١٢١ ـ نزهة الخاطر الفاتر في ترجمة الشيخ عبد القادر (الجيلي) وتوجد

مصورة منه في جامعة الـرياض نقـلاً عن المكتبة المحمـوديـة بالمدينة.

* ١٢٢ ـ النسبة المرتبة في المعرفة والمحبة. وتوجد مصورة منه في جامعة الرياض نقلاً عن عارف حكمت.

١٢٣ ـ النعت المرصع في المجنس المسجع.

١٢٤ ـ الهبات السنيات في تبيين أحاديث الموضوعات.

* ١٢٥ ـ الهيئة السنية العلية على أبيات الشاطبية.

ويغلب على الظنّ أنّ هناك كتباً أخرى للمصنف لم نقف عليها، ولا أستبعد أن تكون تسمية كتاب باسمين. ويتفاوت حجم هذه الكتب ما بين رسالة من ورقات قليلة إلى كتاب مؤلف من مجلدات عديدة.

كلمة شكر:

ولا بدّ لي من أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ زهير الشاويش على ما يسّر لي من مكتبته ومخطوطاته، وكذلك فإن مما يزيدني ثقة في عملي أنّ محدث بلاد الشام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله نظر في طائفة من أصول الكتاب قبل دفعها إلى الطبع، وأبدى ملاحظات قيمة أفدت منها الفائدة التي توجب عليّ الشكر.

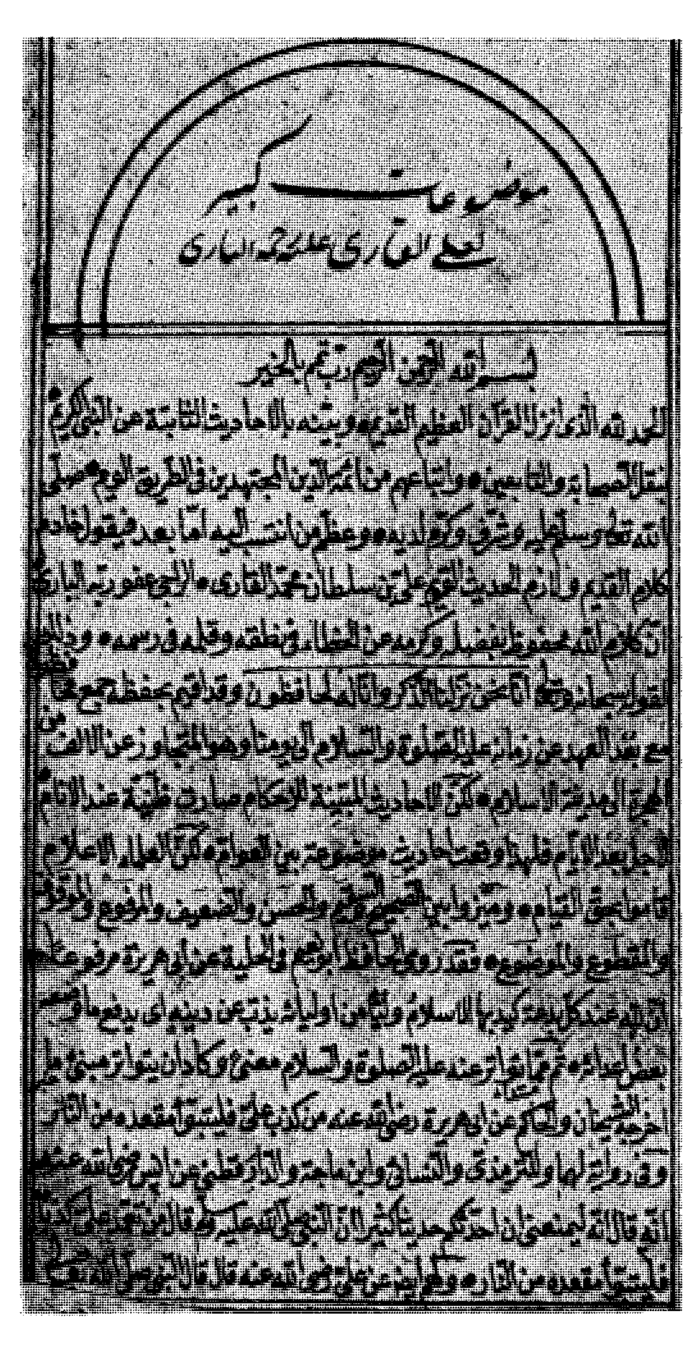
وأرى أنّ من الواجب عليّ الاعتراف بفضل الأستاذ عبد الرحمن الباني الذي كان دائم السؤال عن الكتاب، وقد قرأت معه طائفة من أصـول الكتاب واستفدت من ملاحظاته.

هذا وأرجو الله أن يوفقنا دائماً إلى خدمة السنة، وأن يرينا الحق حقاً وأن يرزقنا اتباعه وأن يرينا الباطل باطلاً وأن يرزقنا اجتنابه وأن يردنا إليه رداً جميلاً إنه خير مسؤول. والحمد لله رب العالمين.

الرياض ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٩١

وأعدت النظر في هذه المقدمة في شهر رجب سنة ١٤٠٤ هـ.

محمد بن لطفي بن عبد اللطيف ياسين الصباغ



موضوعات كبير
لعلي القاري عليه رحمة الباري

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله الذي أنزل القرآن العظيم القديم وبينه بالأحاديث الثابتة عن النبي الكريم
بنقل الصحابة والتابعين وأتباعهم من أئمة الدين المجتهدين في الطريق القويم وصلى
الله تعالى وسلم عليه وشرف وكرم لديه وعظم من انتسب إليه أما بعد فيقول خادم
كلام القديم وملازم الحديث القويم علي بن سلطان محمد القاري الراجي عفو ربه الباري
إن كلام الله محفوظ من التبديل وكريم عن الخطأ في نطقه وقلمه في رسمه وذلك
لقوله سبحانه ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ وقد قام بحفظه جمع من
بعد جمع مع بعد العهد عن زمانه عليه الصلاة والسلام إلى يومنا وهو المتجاوز عن الألف
من الهجرة النبوية الإسلامية لكن الأحاديث المبينة للأحكام صارت ظنية عند الأنام
لا سيما بعد الأيام فلهذا وضعت أحاديث موضوعة بين العوام لكن العلماء الأعلام
قاموا بحق القيام وميزوا بين الصحيح والسقيم والحسن والضعيف والمرفوع والموقوف
والمقطوع والموضوع فقد روى ... أبو نعيم في الحلية عن أبي هريرة رفعه
إن لله عند كل بدعة كيد بها الإسلام وليا من أوليائه يذب عن دينه أي يدفع ما قصد
بعض أعدائه ثم مما تواتر عنه عليه الصلاة والسلام معنى وكاد أن يتواتر مبنى ما
أخرجه الشيخان والحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار
وفي رواية لهما وللترمذي والنسائي وابن ماجة والدارقطني عن أنس رضي الله عنه
أنه قال إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثا كثيرا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من تعمد علي كذبا
فليتبوأ مقعده من النار وكذا أيضا عن علي رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة الناقصة

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة الكاملة



(موضوعات)

(علي القاري)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انزل القرآن العظيم القديم * وبينه بالاحاديث الثابتة على النبي الكريم * بنقل الصحابة والتابعين واتباعهم من ائمة الدين المجتهدين في الطريق القويم * صلى الله وسلم عليه وشرف وكرم لديه * وعظم من انتسب اليه * اما بعد * فيقول خادم الكلام القديم * ولازم الحديث القويم * على بن سلطان محمد القاري * الراجي عفو ربه الباري * ان كلام الله محفوظ بفضله وكرمه * عن الخطأ في لفظه وقلة في رسمه * وذلك لقوله سبحانه (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) ولذا تراهم يحفظه جم غفير يحفظون مع بعد العهد عن زمانه عليه السلام الى يومنا وهو المتجاوز عن الالف من الهجرة الى مدينة الاسلام * لكن الاحاديث المبنية للاحكام * صارت خفية عند الانام * لاجل بعد الايام * فلهذا وقعت احاديث موضوعة بين العوام لكن العلماء الاعلام * قاموا بحق القيام * وميزوا بين الصحيح والسقيم * والحسن والضعيف والمرفوع والموقوف والمقطوع والموضوع * فقد روى الحافظ ابو نعيم في الحلية عن ابي هريرة مرفوعا (ان لله عند كل بدعة كيد بها الاسلام وليا من اوليائه يذب عن دينه * اي يدفع ما وضعه بعض اعدائه ثم مما تواتر عنه عليه السلام معنى وكاد ان يتواتر مبنى ما اخرجه الشيخان والحاكم عن ابي هريرة رضي الله عنه (من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده

صورة الصفحة الأولى من المطبوعة

الأسرار المرفوعة
في الأخبار الموضوعة
تأليف الشيخ الهمام
العلامة ملا علي
القاري عليه
رحمة
الباري
آمين
آمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

صورة العنوان المثبت على ظاهر الورقة الأولى من المخطوطة التي أشرنا إليها في التعليق صفحة ٢١ من المقدمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن العظيم القديم، وبيَّنه بالأحاديث الثابتة عن النبيِّ الكريم، بنقل الصحابة والتابعين، وأتباعهم من أئمة الدين، المجتهدين في الطريق القويم، صلَّى الله وسلم عليه، وشرف وكرم لديه، وعظَّم من انتسب إليه.

أما بعد، فيقول خادم الكلام القديم[1]، ولازم الحديث القويم، عليّ بن سلطان محمد القاري، الراجي عفو ربه الباري: إنَّ كلام الله محفوظ بفضله وكرمه، عن الخطأ في نطقه وقلمه[2] في رسمه، وذلك لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[3]، وقد أُقيم بحفظه جمع محافظون، مع بعد العهد عن زمانه عليه الصلاة والسلام، إلى يومنا

---

(١) أي القرآن الكريم. وفي وصفه القرآن بأنه الكلام القديم نظر فقد قال ابن تيمية في «الفتاوى» ١٢/ ٢٤١: [إنّ لفظ (القديم) ليس مأثوراً عن السلف وإنما الذي اتفقوا عليه أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق] ونقل الشيخ عبد الله بابطين في تعليقه على أسماء الله الحسنى في «لوامع الأنوار» ص ١٣٠ قول شيخ الإسلام ابن تيمية في «التسعينية» [الوجه التالي أن أحداً من السلف. والأئمة لم يقل: إن القرآن قديم وإنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته] ثم قال ص ١٣١: [ولا يلزم من هذا القول أن يكون كلامه مخلوقاً] وانظر تفصيل ذلك في «شرح العقيدة الطحاوية» ص ١٦٨ وما بعدها. و«لوامع الأنوار البهية» ١/ ١١٢ - ١٤٥.

(٢) كذا في الأصول المطبوعة والمخطوطة. وقد جاء في «القاموس»: قلم الظفر وغيره يقلمه وقلّمه: قطعه.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩.

وهو المتجاوز عن الألف من الهجرة إلى مدينة الإسلام[1]، لكنَّ الأحاديث المبيِّنة للأحكام، صارت ظنية عند الأنام، لأجل بعد الأيام، فلهذا وقعت أحاديث موضوعة بين العوام، لكن العلماءَ الأعلام، قاموا بحق[2] القيام، وميَّزوا بين الصحيح والسقيم، والحسن والضعيف، والمرفوع والموقوف، والمقطوع والموضوع[3]. فقد روى[4] الحافظ أَبو نُعَيْم في «الحلية»[5] عن

---

(١) تدل هذه الجملة على أن المؤلف صنّف هذا الكتاب في آخر حياته إذ أن الرجل توفي سنة ١٠١٤ هـ. بل سيمر بنا من قوله ما يدل على أنه ألفه في السنة الأخيرة من حياته أو التي قبلها، وذلك عندما صرّح بأنه قد تجاوز الألف وبضع عشرة سنة (انظر الحديث رقم ٥٥٧)

(٢) كذا في الأصول المطبوعة والمخطوطة.

(٣) هذه أسماء أنواع من الحديث مشهورة، ويحسن بنا أن نُذكّر بتعريفاتها بإيجاز استكمالاً للفائدة:

فالصحيح: هو الحديث المتصل سنده، بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً وليس فيه علة قادحة.

والحسن: هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط وسلم من الشذوذ والعلة.

والضعيف: هو ما لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن، المذكورة فيما تقدم.

والمرفوع: هو ما أضيف إلى النبي خاصة، سواء أأضافه إليه صحابي أم تابعي أم من بعدهما، وسواء اتصل إسناده أم لم يتصل.

والموقوف: ما رُوي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.

والمقطوع: ما رُوي عن التابعي من قول أو فعل أو تقرير. وقال الزركشي في «النكت»: (إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير؛ فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث، فكيف تُعد نوعاً منه؟ نعم يجيء هنا ما في الموقوف من أنه إذا كان ذلك مما لا مجال للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع) وانظر تفصيل ذلك فى كتب مصطلح الحديث.

(٤) هذا هو القسم الأول من الكتاب، وقد اقتبسه المؤلف كلّه من كتاب «تحذير الخواصّ من أكاذيب القصاص» للسيوطي وقد يسّر الله لي تحقيقه ونشره. والحمد لله رب العالمين.

(٥) هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني كان من أعلام المحدثين، وأكابر الحفاظ، أثنى عليه الثقات، رحلت الحفاظ إلى بابه لعلمه وحفظه وعلو أسانيده. ترك كتباً عديدة وتوفي بأصبهان سنة ٤٣٠ هـ أما كتابه «الحلية» فقد ترجم فيه لعدد كبير من الصالحين يقارب السبعمائة، وأورد فيه روائع أقوالهم وغرائب أحاديثهم، غير أن في هذاالكتاب أحاديث باطلة رواها بأسانيد تالفة، ولم يصرح أبو نعيم بأن هذه الأحاديث موضوعة اكتفاء منه بذكر أسانيدها، =

أبي هريرة[1] مرفوعاً:

«إِنَّ للَّهِ[2] عِنْدَ كل بِدْعَةٍ كِيدَ بِها آلإِسْلامُ وَلِيّاً مِنْ أَوْلِيَائِهِ يَذُبُّ عَنْ دِينِهِ». أَي يدفع ما وضعه بعض أعدائه.

ثم ممَّا تواتر عنه عليه الصلاة والسلام[3] معنى، وكاد أن يتواتر مبنى[4]:

= ذلك لأن رواية الحديث الموضوع وكتابته حرام ما لم يُبيِّن الراوي أمره. وعلماء تلك العصور كانوا يعرفون الأسانيد، فتبرأ ذمتهم من العهدة بذكر السند.

كما ذكر السيوطي في «اللآلىء» ١٩/١ قال: [قال في «لسان الميزان»: عابَ اسماعيلُ بن محمد ابن الفضل التيميُّ الطبرانيَّ في جمع الأحاديث الأفراد مع ما فيها من النكارة الشديدة والموضوعات.

قال الحافظ ابن حجر: وهذا أمرٌ لا يختصّ به الطبراني في جمعه الأحاديث الأفراد بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة ثمانين وهلم جرا، إذا ساقوا الحديث باسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته.]

أما في عصرنا هذا فلا تبرأ الذمة بالاقتصار على إيراد السند، لأن ذلك لا يحقق النجاة من هذه الأحاديث، ولذا فلا بُد من التصريح بدرجة الأحاديث المروية، كما قال السخاوي في «فتح المغيث» ٢٣٦/١ طبع مصر ونشر المكتبة السلفية في المدينة المنورة سنة ١٣٨٨.

(١) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، أسلم سنة ٧ هـ، ولزم صحبة النبي ﷺ وكان من أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له، ولي إمرة المدينة، واستعلمه عمر على البحرين، وكان كثير العبادة، توفي سنة ٥٩ هـ.

(٢) والحديث ذكره أبو نعيم في الجزء ١٠ ص ٤٠٠ وفيه اختلاف عما ذكره المؤلف ونصه في «الحلية»: «إن لله عند كل بدعة تكيد الإسلام وأهله من يذب عنه ويتكلم بعلاماته، فاغتنموا تلك المجالس بالذب عن الضعفاء وتوكلوا على الله وكفى بالله وكيلا». على أنه ما كان ينبغي للمؤلف أن يذكر هذا الحديث دون أن يبين ضعفه إذ الحديث في اسناده عبد الغفار المدني قال الذهبي: [لا يعرف وكأنه أبو مريم (يعني عبد الغفار الأنصاري المتهم بالوضع) فان خبره موضوع] على أن دونه عبد السلام بن صالح وهو البلخي احد رواة هذا الحديث وهو متهم أيضاً بالوضع، وقد ذكر الحافظ العسقلاني في «اللسان» أنه آفة هذا الحديث.

(٣) في المخطوطة زيادة: الصلاة، وهو أحسن، وسنلتزمها إن شاء الله تعالى، لأن بعض العلماء يكرهون الاقتصار على الصلاة وحدها أو التسليم وحده لقوله سبحانه: ﴿ صلُّوا عليه وسلموا تسليماً﴾ انظر «تدريب الراوي» للسيوطي ص ١٥٤ ط المطبعة الخيرية. وانظر «الأذكار» ص ٥٤ و «الفتاوى الحديثية» ص ١١٧. و «القول البديع» ص ٢٦.

(٤) بل تواتر عنه مبنىً ومعنىً كما قرر ذلك علماء الحديث. والمتواتر: هو الحديث الذي يرويه جمع =

١ ـ ما أخرجه الشيخان[١] والحاكم[٢] عن أبي هريرة رضي الله عنه:
«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّدَاً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٣].

٢ ـ وفي رواية لهما وللترمذي[٤] والنَّسائي[٥] وابن ماجه[٦] والدارقطني[٧]

= تحيل العادة تواطؤهم على الكذب عن جمع مثلهم في أول السند ووسطه ونهايته.
والمتواتر معنى: يُكتفى فيه بأداء المعنى ولو اختلفت ألفاظ رواياته التي رواها الجمع الذين تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وهو كثير.
أما المتواتر مبنى: فهو المتواتر اللفظي وهو الذي رواه الجمع المذكور بلفظ واحد وصورة واحدة.

(١) يراد بالشيخين في كتب الحديث البخاري ومسلم، وهما الإمامان العظيمان في الحديث.
واسم البخاري محمد بن إسماعيل ولد في بخارى سنة ١٩٤ هـ ونشأ يتيماً، وأخذ يحفظ الحديث، وكان عجيب الحفظ، شديد الورع، مهذب العبارة، كثير العبادة، توفي سنة ٢٥٦ هـ.
وأما مسلم فهو مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ولد سنة ٢٠٤ هـ وطلب الحديث صغيراً وكان آية في الحفظ والعبادة، رحل رحلات كثيرة، وتوفي سنة ٢٦١ هـ.

(٢) وهو محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري، وإنما لقب بالحاكم لتوليه قضاء نيسابور، ولد سنة ٣٢١ هـ وتفقه على مذهب الشافعي، وأكثر من التأليف في الحديث، وتوفي سنة ٤٠٥ هـ.

(٣) انظره في «صحيح البخاري» ١/٢٨ و«صحيح مسلم» ١/٨ وقد رواه الحاكم في «المدخل» كما في «التحذير» ص ٧٨.

(٤) وهو محمد بن عيسى ولد سنة ٢٠٩ هـ في قرية بوغ من قرى ترمذ، كان آية في الحفظ والذكاء، وكان إماماً ثقة حجة ورعاً زاهداً، وتوفي في بلده سنة ٢٧٩ هـ.

(٥) وهو أحمد بن شعيب الخراساني، والنسائي نسبة إلى نسا، وهي قرية بخراسان، ولد سنة ٢١٥ هـ ورحل في طلب الحديث، أقام في مصر ثم انتقل إلى دمشق.. ومات في الرملة سنة ٣٠٣ هـ.

(٦) وهو محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني ولد سنة ٢٠٩ هـ كان ثقة فاضلاً رحل في طلب الحديث، وتوفي سنة ٢٧٣ هـ.

(٧) هو علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني، ودار القطن محلة كبيرة ببغداد، كان إماماً في الحديث، وفقيهاً من كبار فقهاء الشافعية، وتوفي ببغداد سنة ٣٨٥ هـ. قال فيه الحافظ ابن كثير: هو الحافظ الكبير أستاذ هذه الصناعة وقبله بمدة وبعده إلى زماننا هذا. أقول: وقد تطاول بعض أدعياء العلم في عصرنا، فنال من هذا الطود الشامخ، حمله على ذلك تعصبه الأعمى لمذهبه الحنفي، ولا قوة إلا بالله. وانظر دراستنا للدارقطني في مقدمتنا لكتابه «الضعفاء والمتروكين».

عن أنس[1] أنه قال: إنَّه ليمنعني أَن أُحَدِّثَكُمْ حَديثاً كثيراً أَنَّ النبيَّ صلَّى الله تعالى عليه وسلم قال:

«مَنْ تَعَمَّدَ عَليَّ كَذِباً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[2]

٣ ـ ولهم[3] أَيضاً عن عليٍّ[4] رضي الله عنه قال: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم:

«لا تَكْذِبوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عليَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ»[5].

٤ ـ وللشيخين والترمذي عن المغيرة بن شعبة[6]، قال: سمعت النبيّ ﷺ يقول:

«إنَّ كَذِباً عَليَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلى أَحدٍ، مَنْ كَذَبَ عَليَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[7].

---

(١) أنس بن مالك صحابي جليل، من الخزرج، ظل خادم النبي ﷺ إلى أن قبض، ثم رحل إلى دمشق، وانتقل منها إلى البصرة فمات فيها سنة ٩٣ هـ وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة.

(٢) انظره في «صحيح البخاري» ١/٢٧ و «مقدمة صحيح مسلم» ١/٧ و «تحفة الأحوذي» ٣/٣٧٣ و «سنن ابن ماجه» ١/١٣، وقد رواه النسائي في «السنن الكبرى» كما ذكر محقق «تحفة الأشراف» للمزي ١/٢٧٢، ورواه الدارقطني في مقدمة كتاب «الضعفاء»كما في «تحذير الخواص» ص ٩.

(٣) أي للشيخين والحاكم والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني.

(٤) هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ابن عم النبي ﷺ وزوج ابنته فاطمة، وأول من أسلم من الصبيان، ولد قبل البعثة بعشر سنين، وربي في حجر النبي ﷺ وشهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك، واشتهر بالفروسية والشجاعة والخطابة والعلم، وكان أحد رجال الشورى، وهو رابع الخلفاء الراشدين، استشهد سنة ٤٠ هـ.

(٥) انظره في «صحيح البخاري» ١/٢٧ و«صحيح مسلم» ١/٧ و«تحفة الأحوذي» ٣/٣٧٣ و«سنن ابن ماجه» ١/١٣، ويبدو أنّ النسائي أخرجه في «الكبرى» وقد أورد النابلسي في «ذخائر المواريث» ٢/١٥ هذا الحديث وعزاه للبخاري ومسلم وأبي داود وابن ماجه. فتأمل.

(٦) وهو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي، شهد الحديبية، وأسلم زمن الخندق، شهد اليمامة واليرموك والقادسية، وكان عاقلاً أديباً فطناً من دهاة العرب، ولي لعمر وعثمان ومعاوية، وتوفي سنة ٥٠ هـ.

(٧) انظره في «البخاري» ٢/٧٢ و«مسلم» ١/٨.

٥ ـ وللبخاري وأبي داود[1] والنسائي وابن ماجه والدارقطني عن عبد الله بن الزبير[2] قال: قلت للزبير[3]: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلانٌ وفلانٌ قال: أَما إني لم أُفارِقْهُ مُنْذُ أَسلمتُ، ولكنّي سمعته يقول:

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[4].

زاد الدارقطني: واللهِ ما قال: «متعمداً»، وأَنتم تقولون: «متعمداً»[5].

٦ ـ وللبخاري والدارقطني عن سلمة بن الأكوع[6]، قال: قال عليه الصلاة والسلام:

---

(١) هو سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ولد سنة ٢٠٢ هـ، وطوف بالبلاد في تحصيل الرواية، ودخل بغداد فروى فيها «سننه» وعرضها على أحمد فاستجادها واستحسنها، توفي في البصرة سنة ٢٧٥ هـ. وانظر كتابي: «أبو داود حياته وسننه».

(٢) عبد الله بن الزبير الأسدي فارس قريش، وأول مولود في الإسلام، شهد اليرموك، وبويع بعد موت يزيد، وغلب على اليمن والحجاز والعراق وخراسان، وكان فصيحاً لسناً شريفاً شجاعاً، وقتل في مكة سنة ٧٣ هـ.

(٣) الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي حواري رسول الله ﷺ وابن عمته صفية، وأحد العشرة السابقين، وأول من سلّ سيفاً في سبيل الله، هاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد كلها، توفي سنة ٣٦ هـ.

(٤) انظره في «البخاري» ١/٢٧ و«سنن أبي داود» ٣/٤٣٥ و«سنن ابن ماجه» ١/١٤ ولم يورد النابلسي في «ذخائر المواريث» النسائي. وقال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» ٥/٢٤٨: [وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه وليس في حديث البخاري والنسائي «متعمداً» والمحفوظ في حديث الزبير أنه ليس فيه «متعمداً»، وقد روى عن الزبير أنه قال: والله ما قال «متعمداً» وأنتم تقولون «متعمداً».] ورواه الخطيب في «الكفايه» ١٧١.

(٥) قال محدث الشام الشيخ ناصر الألباني: (لفظة «متعمداً» صحيحة ثابتة في الحديث) انظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ص ١١ وقال في تعليقه على «مختصر مسلم» للمنذري ٢/٢٥٢: (هذا اللفظ «متعمداً» ثابت في الحديث من طرق كثيرة بلغت مبلغ التواتر).

(٦) هو سلمة بن عمرو بن الأكوع السلمي، بايع تحت الشجرة أول الناس وأوسطهم وآخرهم على الموت، وكان رامياً شجاعاً عداء، يسابق الفرسان على قدميه، محسناً خيراً، توفي سنة ٧٤ هـ.

«مَنْ يَقُلْ عَليَّ ما لم أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِنَ النَّارِ»[1].

٧ ــ وللبخاري والترمذي والدارقطني والحاكم في «المدخل» عن ابن عمرو[2]، قال: قال عليه الصلاة والسلام:

«حَدِّثُوا عَنِّي، وَلا تَكْذِبُوا عَليَّ، فَمَنْ كَذَبَ عَليَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[3].

٨ ــ ولأحمد[4] والترمذي وصححه، وابن ماجه عن ابن مسعود[5]، قال: قال عليه الصلاة والسلام:

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[6].

٩ ــ ولأحمد والدارمي[7] وابن ماجه عن جابر[8] رضي الله عنه، قال: قال عليه الصلاة والسلام:

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[9].

---

(١) انظره في «البخاري» ١/٢٧

(٢) عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، بينه وبين أبيه إحدى عشرة سنة، كان يلوم أباه على القتال في الفتنة بأدب وتؤدة، توفي سنة ٦٥ هـ وقيل سنة ٦٨، روى كثيراً من الأحاديث.

(٣) انظره في «البخاري» ٤/١٣٦ و«تحفة الأحوذي» ٣/٣٧٦.

(٤) أقحمت بعد هذه الكلمة في المطبوعة كلمة (والدارمي) وهي غير موجودة في «تحذير الخواص» ورجعت إلى سنن الدارمي فلم أجد لابن مسعود هذه الرواية، وأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المحدث الفقيه، ولد في بغداد سنة ١٦٤ هـ، وكان من أصحاب الامام الشافعي وخواصه، ارتحل في طلب العلم، ودعي إلى القول بخلق القرآن فأبى وأوذي، وتوفي سنة ٢٤١ هـ.

(٥) عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي، أحد السابقين الأولين، وصاحب النعلين، شهد بدراً والمشاهد، روى كثيراً من الأحاديث، وكان من علماء الصحابة مات سنة ٣٢هـ.

(٦) انظره في «المسند» ١/٣٨٩ و«تحفة الأحوذي» ٣/٣٧٣ و«ابن ماجه» ١/١٣.

(٧) الدارمي هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل التميمي الدارمي، من حفّاظ الحديث، توفي سنة ٢٥٥ هـ.

(٨) جابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري السَّلَمي صحابي مكثر من رواية الحديث، شهد العقبة، وغزا تسع عشرة غزوة، توفي في المدينة سنة ٧٨ هـ.

(٩) انظره في «المسند» ٣/٣٠٣ و«الدارمي» ١/٧٦ و«ابن ماجه» ١/١٣.

١٠ ـ ولأحمد والدارمي وابن ماجه عن أبي قتادة[١]: سمعته عليه الصلاة والسلام يقول على هذا المنبر:

«إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ ٱلْحَدِيثِ عَنِّي، فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ فَلا يَقُلْ إِلاَّ حَقّاً وَصِدْقاً، وَمَنْ قَالَ عليَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٢].

١١ ـ ولابن ماجه عن أبي سعيد الخدري[٣] مرفوعاً:

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِنَ النَّارِ»[٤].

١٢ ـ ولمسلم والترمذي والنسائي عن أبي سعيد مرفوعاً: قال:

«لا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئاً سِوَى القُرْآنِ، فَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئاً غَيْرَ القُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلا حَرَجَ، وَحَدِّثُوا عَنِّي ولا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدَاً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٥].

١٣ ـ ولأبي يعلى[٦] والعقيلي[٧] والطبراني[٨] في «الأوسط» عن أبي بكر

---

(١) أبو قتادة السَّلمي فارس رسول الله ﷺ واسمه الحارث بن ربعي، شهد أحداً والمشاهد، توفي سنة ٥٤ هـ.

(٢) رواية الإمام أحمد في المسند ٢٩٧/٥ كما يأتي: (عن أبي قتادة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول على هذا المنبر: «يا أيها الناس إياكم وكثرة الحديث عني. من قال عليّ فلا يقولن إلا حقاً أو صدقاً، فمن قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»)وانظره في «الدارمي» ٧٧/١ و«ابن ماجه» ١٤/١.

(٣) هو سعد بن مالك بن سنان الخدري، بايع تحت الشجرة، وشهد ما بعد أحد، وكان من علماء الصحابة، روى أحاديث كثيرة، توفي سنة ٧٤ هـ.

(٤) انظره في «ابن ماجه» ١٤/١.

(٥) انظره في «صحيح مسلم» ٢٢٩/٨ و«تحفة الأحوذي» ٣٧٥/٣ ورواه النسائي في «السنن الكبرى» في باب فضائل القرآن وباب العلم وانظر «تحفة الأشراف» ٤٠٨/٣. ولم يذكره النابلسي في «ذخائر المواريث».

(٦) أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، حافظ مشهور ثقة، عُمّر وتفرد، ورحل الناس إليه، له مسندان كبير وصغير، وقيل في مسنده: (قرأت المسانيد وهي كالأنهار ومسند أبي يعلى كالبحر) توفي بالموصل سنة ٣٠٧ هـ.

(٧) وهو أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، الحافظ الكبير، ذو التصانيف العديدة، له كتاب «الضعفاء» وهو كتاب كبير،وهو متشدد في الجرح. توفي في مكة سنة ٣٢٢ هـ رحمه الله.

(٨) وهو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطر اللخمي الشافعي، والطبراني: نسبة إلى =

الصديق[1] رضي الله عنه مرفوعاً:

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، أَوْ رَدَّ شَيْئاً أَمَرْتُ بِهِ، فَلْيَتَبَوَّأْ بَيْتاً في جَهَنَّمَ»[2].

١٤ ــ ولأحمد وأبي يعلى عن عمر[3] رضي الله عنه مرفوعاً:

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَهُوَ في النَّارِ»[4].

١٥ ــ ولأحمد والبزار[5] وأبي يعلى والدارقطني والحاكم في «المدخل» عن عثمان[6] رضي الله عنه أنه كان يقول: ما يمنعني أن أُحدث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكني أشهد لَسَمِعْتُهُ يقول:

«مَنْ قَالَ عَلَيَّ كَذِباً فَلْيَتَبَوَّأْ بَيْتاً في النَّارِ»[7].

= طبرية الشام أعادها الله إلى المسلمين، مسند الدنيا والحافظ المكثر، صاحب التصانيف الكثيرة، توفي سنة ٣٦٠ هـ. قال الحافظ الذهبي: [المعجم الأوسط في ست مجلدات كبار على معجم شيوخه، يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب فهو نظير كتاب «الأفراد» للدارقطني بيَّن فيه فضيلته وسعة روايته] انظر «تذكرة الحفاظ» ص ٩١٢.

(١) هو عبد الله بن عثمان، أفضل الخلق بعد رسل الله، وخليفة النبي ﷺ، وأول من أسلم من الرجال، وصاحب النبي قبل البعثة وبعدها، ورفيقه في الهجرة وفي المشاهد كلها، كان يبذل ماله في سبيل الله، ووقف يوم الردة الموقف العظيم، وفتحت في عهده الفتوح، وهو أحد العشرة، توفي سنة ١٣ هـ.

(٢) انظر «مجمع الزوائد» ١/١٤٢.

(٣) عمر بن الخطاب أبو حفص، أحد فقهاء الصحابة، وثاني الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأول من سمي أمير المؤمنين، شهد بدراً والمشاهد كلها. وفتحت في أيامه الأمصار، استشهد سنة ٢٤ هـ.

(٤) وانظر «مسند أحمد» ١/٤٦ ـ ٤٧ و«مجمع الزوائد» ١/١٤٣.

(٥) هو أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار البصري له مسندان: الكبير والصغير، حافظ شهير توفي في الرملة سنة ٢٩٢هـ.

(٦) عثمان بن عفان، أمير المؤمنين، ذو النورين، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، جمع الناس على مصحف واحد، كان ينفق ماله في سبيل الله. استشهد سنة ٣٥ هـ وعمره اثنتان وثمانون سنة رضي الله عنه وأرضاه.

(٧) انظر «مسند أحمد» ١/٦٥ و«مجمع الزوائد» ١/١٤٣.

١٦ ـ ولأبي يعلى والطبراني عن طلحةَ بنِ عبيد الله[١] مرفوعاً:
«مَنْ كَذَبَ عَلي مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٢].

١٧ ـ وللبزار وأَبي يعلى والدارقطني والحاكم في «المدخل» عن سعيد ابن[٣] زيد بن عَمْرو بن نفيل أَنَّه عليه الصلاة والسلام قال:
«إنَّ كَذِباً عليَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَب عليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٤].

١٨ ـ ولأحمد وهنَّاد بنِ السَّريِّ[٥] في «الزهد» والبزار والطبراني والحاكم في «المدخل» عن ابن عمر[٦] مرفوعاً:
«إنَّ الذي يَكْذِبُ عَليَّ يُبْنَى لَهُ بَيْتٌ في النارِ»[٧].

١٩ ـ ولأحمد والحارث بن أبي أُسامة[٨] في «مسنده» والطبراني عن معاوية ابن أبي سفيان[٩] مرفوعاً:

---

(١) طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي، أحد العشرة المبشرين بالجنة والستة الشورى، وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، وسماه النبي ﷺ طلحة الخير وطلحة الجود وطلحة الفياض، استشهد يوم الجمل سنة ٣٦ هـ.

(٢) انظر «مجمع الزوائد» ١/١٤٣.

(٣) سعيد بن زيد العدوي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة والمهاجرين الأولين، شهد المشاهد كلها بعد بدر التي تخلف عنها فضرب له النبي ﷺ بسهم، وذكره البخاري في «صحيحه» فيمن شهد بدراً، توفي سنة ٥١ هـ.

(٤) انظر «مجمع الزوائد» ١/١٤٣. وأخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ٧٩.

(٥) في المطبوعة: ابن اليسرى، وهو تصحيف، وهو هناد بن السري بن مصعب التميمي الدارمي، الحافظ شيخ الكوفة الزاهد القدوة وكان يقال له راهب الكوفة، توفي ببغداد سنة ٢٤٣ هـ.

(٦) عبد الله بن عمر بن الخطاب هاجر مع أبيه، وشهد الخندق وبيعة الرضوان، وكان مكثراً من الحديث، كان إماماً متيناً، واسع العلم، كثير الاتباع، كبير القدر، عظيم الحرمة، وافر النسك، توفي سنة ٧٤ هـ.

(٧) انظر «مجمع الزوائد» ١/١٤٣.

(٨) الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي البغدادي الحافظ المتوفى سنة ٢٨٢ هـ ومسنده مرتب على أبواب الفقه، فهو ليس بمسند على الحقيقة. يقول بروكلمان: إنه لم يبق إلا شرح له في القاهرة.

(٩) معاوية بن أبي سفيان، أسلم زمن الفتح وكان كاتباً من كتاب الوحي، ولي الشام أميراً عشرين =

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1].

٢٠ ــ ولأحمد والبزار وأبي يعلى والطبراني عن خالد بن عُرْفُطَة[2] مرفوعاً:
«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً» ولفظ البزار[3]:
«مَنْ قَالَ عَليَّ ما لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[4].

٢١ ــ ولأحمد والحارث بن أبي أُسامة والبزار والطبراني والحاكم في «المدخل» عن يحيى بن ميمون الحضرمي[5] أَنَّ أَبا موسى الغافقي[6] سمع عقبة بن عامر[7] الجهني يُحدِّث على المنبر عن رسول الله ﷺ أَحاديث، فقال أَبو موسى: إنَّ صاحبكم هذا لحافظ أَو هالك، إنه عليه الصلاة والسلام كان آخر ما عهد إلينا أَن قال:
«عَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللهِ، وَسَتَرْجِعُونَ إلى قَوْمٍ يُحِبُّونَ الْحَدِيثَ عَنِّي، فَمَنْ قَالَ عَليَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ حَفِظَ شَيْئاً فَلْيُحَدِّثْ بِهِ»[8].

= سنة، وخليفة عشرين سنة، وكان حليماً كريماً عاقلاً حسن السياسة كامل السؤدد، وكان ذا دهاء ورأي، توفي في رجب سنة ٦٠ هـ.

(١) انظره في «المسند» ٤/١٠٠ و«مجمع الزوائد» ١/١٤٣.

(٢) خالد بن عرفطة العذري، قدم مكة صغيراً فحالف بني زهرة، فهو حليفهم، ولاه سعد القتال يوم القادسية، واستخلفه سعد على الكوفة، مات سنة ٦٠ هـ. ذكره ابن حجر في الصحابة.

(٣) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: ولفظ الدارقطني، ولا يستقيم، لأنه لم يتقدم ذكر للدراقطني. وفي المخطوطة الأخرى ما أثبتناه، وكذا ورد في «التحذير» ص٨٦.

(٤) انظره في «المسند» ٥/٢٩٢ و«مجمع الزوائد» ١/١٤٣.

(٥) يحيى بن ميمون الحضرمي أبو عمرة المصري القاضي، ولي القضاء بمصر وتوفي فيها سنة ١١٤ هـ.

(٦) أبو موسى الغافقي صحابي ذكره ابن حجر في «الإصابة» (٤/١٨٧) وذكر أنه مالك بن عبادة أو مالك بن عبد الله، وأورد الحديث نفسه باختلاف يسير.

(٧) عقبة بن عامر بن عبس بن عمرو الجهني الصحابي المشهور، روى كثيراً من الأحاديث، كان قارئاً عالماً بالفرائض والفقه، فصيح اللسان شاعراً كاتباً، وهو أحد من جمع القرآن، مات في خلافة معاوية. رضي الله عنهما.

(٨) انظره في «المسند» ٤/٣٣٤ و«مجمع الزوائد» ١/١٤٤ وقال الهيثمي: [ورواه أحمد والبزار =

٢٢ ــ ولأحمد وأبي يعلى والطبراني عن عقبة بن عامر مرفوعاً:
«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[١].

٢٣ ــ ولأحمد والبزار والطبراني عن زيد بن أرقم[٢] مرفوعاً:
«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٣].

٢٤ ــ ولأحمد عن قيس بن سعد[٤] بن عبادة الأنصاري مرفوعاً:
«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَضْجَعاً مِنَ النَّارِ ـ أَوْ بَيْتاً في جَهَنَّم ـ»[٥].

٢٥ ــ وللبزار والعقيلي في «الضعفاء» عن عمران بن حصين[٦] مرفوعاً:
«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ[٧] فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٢٦ ــ وللطبراني في «الأوسط» عن عبد الله بن عمرو أَنَّ رجلاً لبس حلة مثل حلة النبي ﷺ، ثم أَتى أَهل بيتٍ من المدينة فقال: إِنَّه عليه الصلاة والسلام أمرني أَيَّ أَهل[٨] بيتٍ من المدينة شئت

= والطبراني في الكبير، ورجاله ثقات] وأخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ٢٥٧ ورواه الحاكم في «المستدرك» ١/١١٣.

(١) انظره في «المسند» ٤/١٥٦ و«مجمع الزوائد» ١/١٤٤.

(٢) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الخزرجي، استصغر يوم أحد، وأول مشاهده الخندق، وغزا مع النبي ﷺ سبع عشرة غزوة، توفي في الكوفة سنة ٦٦ هـ.

(٣) انظره في «المسند» ٤/٣٦٦ ـ ٣٦٧ و«مجمع الزوائد» ١/١٤٤.

(٤) في المطبوعة: قيس بن عبادة، وفي المخطوطتين: قيس بن قيس. والتصويب من «مسند أحمد» (٣/٤٢٢) وقيس من الصحابة ذكره ابن حجر في «الإصابة» (٣/٢٣٩) كان سخياً كريماً شجاعاً داهية، وكان حامل راية رسول الله ﷺ وكان من ذوي الرأي، شهد مع رسول الله ﷺ المشاهد، وصحب علياً وشهد معه مشاهده. توفي سنة ٦٠ هـ على ما رجح ابن حجر، وقيل غير ذلك.

(٥) انظره في «المسند» ٣/٤٢٢ و«مجمع الزوائد» ١/١٤٤.

(٦) عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي، أسلم قديماً هو وأبوه وأخته، وكان ينزل ببلاد قومه، ثم تحول إلى البصرة إلى أن مات بها، بعثه عمر ليفقه أهلها، مات سنة ٥٢هـ.

(٧) في إحدى المخطوطتين زيادة «متعمداً».

(٨) في إحدى المخطوطتين: أي بيت.

استطلعْت[1]. [فقالوا: عهدُنا برسول الله ﷺ لا يأمر بالفواحش][2].
فأَعَدُّوا له بيتاً، وأَرسلوا رسولاً إلى رسول الله ﷺ، فأَخبروه، فقال لأَبي بكر وعمر رضي الله عنهما:
«انْطَلِقَا إلَيْهِ، فَإنْ وَجَدْتُماهُ حَيَّاً فَاقْتُلاهُ، ثُمَّ حَرِّقَاهُ بِالنَّارِ، وإنْ وَجَدْتُمَاهُ قَدْ كُفيتُمَاهُ، ولا أَراكُمَا إلاَّ وَقَدْ كُفيتُماه، فَحَرِّقَاهُ».
فأَتياه، فوجداهُ قد خَرَج من الليل يبولُ، فلدغَتْهُ حيةٌ أَفعى، فمات، فحرَّقاه بالنار، ثم رجعاً إليه ﷺ فأَخبراه الخبر، فقال عليه الصلاة والسلام:
«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٢٧ ـ ولابن عديّ[3] في «الكامل» عن بريدة[4] قال: كان حيٌّ من بني ليث على ميلين من المدينة، وكان رجلٌ قد خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجوه، فأَتاهم وعليه حُلَّة، فقال: إنَّ[5] رسول الله ﷺ كساني هذه الحلة[6] وأَمرني أَن أَحكم في أموالكم ودمائكم، ثم انطلق، فنزل على تلك المرأة التي كان خطبها، فأَرسل القوم إلى رسول الله ﷺ فقال:

---

(١) في المطبوعة استطعت، وفي المخطوطتين: استطلعت وكذا في «مجمع الزوائد» ١٤٥/١، و «التحذير» ص ٨٨. ولعل ذلك كله تحريف.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركته من «التحذير» ص ٨٨ و «مجمع الزوائد» ١٤٥/١.

(٣) هو أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبدالله بن المبارك الجرجاني، الحافظ الكبير، أحد الجهابذة المرجوع اليهم في العلل والرجال ومعرفة الضعفاء، توفي سنة ٣٦٥. وكتابه المعروف بالكامل، ذكر فيه كل من تكلم فيه ولو كان من رجال الصحيحين، وذكر في ترجمة كل واحد حديثاً فأكثر من غرائبه ومناكيره. (وانظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ص ٩٤٠)

(٤) بريدة بن الحصيب بن عبدالله الأسلميّ غزا مع رسول الله ﷺ ١٦ غزوة واسم بريدة عامر، وبريدة لقب مات سنة ٦٣هـ.

(٥) سقطت كلمة (إن) في الأصول المخطوطة، واستدركناها من المطبوعة.

(٦) في الأصول: (كساني هذا) والتصويب من «الموضوعات» لابن الجوزي (٥٥/١) وقد رواه عن ابن عدي أيضاً وبسياق مقارب لما رواه المؤلف.

«كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ» ثم أرسل رجلاً فقال:
«إنْ وجدتَهُ حَيّاً فاضرب عُنُقَهُ، وإنْ وجدتَهُ ميتاً فاحْرِقْهُ». فوجده قد لدغته أفعى، فمات، فحرَّقه بالنار. فذلك قوله عليه الصلاة والسلام:
«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٢٨ ـ وللطبراني عن عبد الله بن محمد بن الحنفية[١] قال: انطلقت مع أبي إلى صهرٍ لنا من أَسلم من أَصحاب النبيِّ ﷺ، فسمعته يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
«أَرحنا بها يا بلال»[٢] يعني الصلاة. قلت: أَسمعت من رسول الله؟ فَغَضِبَ وأَقبلَ يُحَدِّثُهُمْ أَنَّهُ عليه الصلاةُ والسلامُ بَعَثَ رَجُلاً إلى حيٍّ مِنْ أَحياءِ العرب، فلمَّا أَتاهُمْ قال: أَمَرني عليه الصلاةُ والسلامُ أَن أَحكمَ في نسائِكم بما شئتُ. فقالوا: سَمْعاً وطاعَةً لأَمر رسولِ اللهِ ﷺ، وبعثوا رَجُلاً إليه عليه الصلاة والسلامُ فقال: إنَّ فلاناً جاءَنا فقال: إنَّ رسولَ اللهِ أَمَرَني أَنْ أَحكمَ في نِسائِكُمْ بما شِئْتُ، فإنْ كانَ عَنْ أَمْرِكَ فَسَمْعاً وطاعةً، وإن كان عن غيرِ ذلكَ فَأَحْبَبْنا أَن نُعلمَكَ، فَغَضِبَ عليه الصلاةُ والسلامُ وَبَعَثَ رَجُلاً مِنَ الأَنصارِ وقال:
«اذْهبْ، فاقْتُلْهُ ثُمَّ احْرِقْهُ بِالنَّارِ».
فانتهى إليه، وقد مات وقُبِرَ، فَأَمَرَ بِهِ فَنُبِشَ، ثُمَّ أَحْرَقَهُ بالنَّار، ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

---

(١) عبد الله بن محمد بن الحنفية روى عن أبيه، وقال ابن سعد: ثقةٌ قليل الحديث، مات سنة ٩٨ هـ.

(٢) بلال بن رباح مؤذن رسول الله ﷺ، مولى أبي بكر، شهد بدراً والمشاهد كلها، وسكن دمشق، قال أنس: بلال سابق الحبشة، عذب في سبيل الله وصبر، ولم يؤذن لأحد بعد النبي ﷺ إلا مرة في قدمة زار فيها المدينة توفي سنة ٢٠ هـ.

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتعَمِّداً فَلْيَتبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»

فقال[1]: أَتراني كذبت على رسول الله بعد هذا؟[2]

٢٩ ـ وللطبراني في «الأَوسط» عن زيد بن أَرقم، والبراء بن عازب[3] رفعاه:

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[4].

٣٠ ـ وللطبراني عن أَبي موسى الأَشعري[5] رضي الله عنه مرفوعاً:
«مَنْ كَذَبَ عَلي مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[4]

٣١ ـ وللطبراني في «الأَوسط» عن معاذ بن جَبَل[6] رضي الله عنه مرفوعاً:
«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[4].

٣٢ ـ وللطبراني عن عمرو بن مرة الجهني[7] بهذا اللفظ[4].

---

(١) أي صهر الراوي الأسلمي.

(٢) انظره في «مجمع الزوائد» ١/١٤٥ روى أبو داود منه «أرحنا بها يا بلال» ٤/٤٠٦ ورواه أحمد ٥/٣٦٤.

(٣) البراء بن عازب بن الحارث الأوسي الأنصاري، له ولأبيه صحبة، قال البراء: استصغرني رسول الله ﷺ يوم بدر أنا وابن عمر، فردنا ولم نشهدها، ثم غزا مع رسول الله ١٤ غزوة توفي في الكوفة سنة ٧٢ هـ.

(٤) انظره في «المجمع» ١/١٤٦

(٥) هو عبد الله بن قيس بن سليم، أسلم ورجع إلى بلاده، وقدم المدينة بعد فتح خيبر، استعمله النبي ﷺ على بعض اليمن، واستعمله عمر على البصرة فافتتح الأهواز ثم أصبهان، واستعمله عثمان على الكوفة، ثم كان أحد الحكمين بصفين، ثم اعتزل الفريقين، كان من علماء الصحابة، وكان حسن الصوت بالقرآن توفي سنة ٤٤ هـ.

(٦) معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي، الإمام المقدم في علم الحلال والحرام، شهد المشاهد كلها، أمّره النبي ﷺ على اليمن، كان من أفضل الأنصار حلماً وحياء وسخاءً قدم من اليمن في خلافة أبي بكر. كانت وفاته بالطاعون في الشام سنة ١٧ هـ.

(٧) عمرو بن مرة بن عبس بن مالك الجهني، كان في عهد النبي ﷺ شيخاً كبيراً وشهد معه المشاهد. مات في خلافة معاوية.

٣٣ ــ وكذا للطبراني في «الصغير» عن نُبَيْطِ بنِ شُرَيْط[١].

٣٤ ــ وكذا للطبراني عن عمَّار بن ياسر[٢].

٣٥ ــ وكذا له عن عمرو بن عَبَسَةَ[٣].

٣٦ ــ وكذا له عن عمرو بن حُرَيْث[٤].

٣٧ ــ وكذا له وللدارمي عن ابن عباس[٥].

٣٨ ــ وكذا له عن عتبة بن غَزْوَان[٦].

---

(١) ذكر ابن الجوزي الحديث في «الموضوعات» (١/٩١) . وجاء في «الإصابة» في ترجمته: (نبيط ابن شريط بالتصغير فيهما، لكن في «جامع الأصول» و«التقريب»: نبيط بالتصغير، وشريط بالتكبير، ابن أنس بن مالك بن هلال الأشجعي نزل الكوفة.. له صحبة، وبقي بعد النبي ﷺ زماناً) . وانظر الحديث في «المجمع» ١/١٤٦

(٢) عمار بن ياسر من السابقين الأولين هو وأبوه وأمه، وكانوا ممن عُذِّبَ في الله، شهد المشاهد كلها، ثم شهد اليمامة فقطعت أذنه، ثم استعمله عمر على الكوفة، وقد استأذن عمارٌ مرة على النبي ﷺ فقال: «ائذنوا له، مرحباً بالطيب المطيب» وفي رواية أنه قال: «إن عماراً ملىء إيماناً إلى مشاشه» استشهد مع علي بصفين سنة ٣٧ وعمره ثلاث وتسعون سنة. وانظر الحديث في «مجمع الزوائد» ١/١٤٦

(٣) في الأصول المخطوطة: عنبسة وهو تصحيف، قال النووي في «المجموع» ١/٣٥٣: وليس فيه نون، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم وأما قول ابن البزري في «ألفاظ المهذب»: إنه يقال عنبسة بالنون فغلط صريح وتحريف قبيح، وهو عمرو بن عبسة بن خالد، أسلم قديماً بمكة ثم رجع إلى بلاده فأقام بها إلى أن هاجر بعد خيبر وقبل الفتح فشهدها. وسكن الشام ويقال: إنه مات بحمص. قال ابن حجر: وأظنه مات في أواخر خلافة عثمان. وانظر الحديث في «مجمع الزوائد» ١/١٤٦

(٤) عمرو بن حريث صحابي، له ولأبيه صحبة توفي سنة ٨٥ هـ وهناك صحابي آخر باسم عمرو بن حريث، ترجم لهما في «الإصابة». وانظر الحديث في «المجمع» ١/١٤٦

(٥) عبد الله بن العباس، ولد قبل الهجرة بثلاث، وعاش في بيت النبوة، وقد دعا له النبي ﷺ: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» كان يلقب بحبر الأمة، وكان من العلماء الكبار، وقف على أسرار العربية، وجمع عدداً من المزايا التي قل أن تجتمع في واحد، مات ابن عباس بالطائف سنة ٦٨ هـ .وانظر الحديث في «سنن الدارمي» ١/٧٦ و«مجمع الزوائد» ١/١٤٧.

(٦) عتبة بن غزوان بن جابر بن وهب المازني، من السابقين الأولين، هاجر إلى الحبشة، ثم رجع إلى المدينة، وشهد بدراً وما بعدها، اشترك في الفتوح الإسلامية. يقول: (لقد رأيتني سابع =

٣٩ ـ وكذا له ولابن عديٍّ عن العُرْس بن عميرة[١].

٤٠ ـ وكذا له وللدارمي عن يعلى بن مرة[٢].

٤١ ـ وكذا له وللبزار عن أَبي مالك الأَشجعي[٣] عن أَبيه واسمه طارق بن أَشيم[٤].

٤٢ ـ وله ولأَبي نعيم والإسماعيلي[٥] في «معجمه» عن سلمان بن خالد[٦] الخزاعي مرفوعاً بلفظ:
«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ بَيْتاً في النَّارِ».

٤٣ ـ وللطبراني عن عمرو بن دينار[٧] أَنَّ بني صُهَيْب[٨] قالوا لصهيب: يا أبانا! أَبناءُ[٩] أَصحاب النبي ﷺ يحدثون عن آبائهم[١٠]. فقال: سمعت

= سبعة مع رسول الله ﷺ ما لنا طعام إلا ورق الشجر) ولاه عمر رضي الله عنه فقدم عليه ليستعفيه من الإمرة فأبى. توفي سنة ١٧ هـ. وانظر الحديث في «مجمع الزوائد» ١/١٤٧.

(١) في الأصول كلها: عمره، وهو تصحيف. أيضاً، والعرس بن عميرة الكندي صحابي. وانظر الحديث في «مجمع الزوائد» ١/١٤٧

(٢) يعلى بن مرة صحابي يعرف بابن سيابه، شهد الحديبية وخيبر والفتح وهوازن والطائف. كان من أفاضل الصحابة. وانظر الحديث في «سنن الدارمي» ١/٧٦ و«مجمع الزوائد» ١/١٤٧

(٣) وهو سعد بن طارق تابعي وثّقه أحمد وابن معين، بقي حياً إلى حدود سنة ١٤٠ هـ.

(٤) طارق بن أشيم بن مسعود الأشجعي، سكن الكوفة، صحابي له أربعة عشر حديثاً. وانظر الحديث في «المجمع» ١/١٤٧.

(٥) وهو الحافظ أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني الشافعي، قال الذهبي فيه: ابتهرت بحفظه وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة. من تصانيفه، «المعجم» و«المسند الكبير» توفي سنة ٣٧١ هـ.

(٦) قال ابن حجر: ذكره الطبراني في الصحابة، ولم يذكر له ترجمة مفصلة.

(٧) عمرو بن دينار بن شعيب البصري، أبو يحيى الأعور قهرمان آل الزبير، ليس بثقة «تهذيب التهذيب» (٨/٣٠) - «الخلاصة» (٢٤٥).

(٨) صهيب بن سنان الرومي أبو يحيى النمري، سبته الروم فابتاعته كلب، فقدمت به مكة فابتاعه ابن جدعان فأعتقه. وهو صحابي مشهور شهد بدراً. مات في المدينة سنة ٣٨ هـ.

(٩) كلمة «أبناء» سقطت من المطبوعة وإحدى المخطوطتين، واستدركت من المخطوطة الأخرى.

(١٠) وفي رواية ابن الجوزي للحديث (١/٦٦) اختلاف وزيادة وهي كما يأتي: (عن عمرو بن =

النبيّ ﷺ يقول:

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1].

٤٤ ـ وللطبراني بهذا اللفظ عن السائب بن يزيد[2].

٤٥ ـ وله عن أبي أُمامة الباهلي[3] بلفظ:

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ بيْنَ عَيْنَيْ جَهَنَّم»[4].

٤٦ ـ وله عن أَبي قِرْصافَةَ[5] أنه عليه الصلاة والسلام قال:

«حَدِّثُوا عَنِّي بِمَا تَسْمَعُونَ، ولا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَكْذِبَ عَليَّ، فَمَنْ كَذَبَ عَليَّ ـ أَوْ قَالَ عَليَّ غَيْرَ ما قُلْتُ ـ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ في جَهَنَّم يَرْتَعُ[6] فِيهِ».

٤٧ ـ وله عن رافع بن خديج[7] مرفوعاً:

«لا تَكْذِبُوا عَليَّ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذِبٌ عَليَّ كَكَذِبٍ على أَحَدٍ»[8].

= دينار قهرمان آل الزبير عن صيفي بن صهيب قال: قلنا لأبينا صهيب: يا أبانا! ما لك لا تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث أصحابك وأصحابه؟ فقال: أما إني قد سمعت ما سمعوا، ولكني يمنعني أن أحدث عنه أني سمعته يقول: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار وكُلِّف أن يعقد بين شعيرتين، ولن يقدر على ذلك».

(١) انظر «مجمع الزوائد» ١/١٤٧ .

(٢) السائب بن يزيد بن سعيد الكندي أو الأزدي، مات سنة ثمانين، وكان آخر من مات في المدينة من الصحابة. وانظر «مجمع الزوائد» ١/١٤٧ .

(٣) أبو أمامة الباهلي هو صُدَيّ بن عجلان، صحابي مشهور بكنيته، كان لا يمر بصغير ولا كبير إلا سلّم عليه، مات سنة ٨١ بحمص.

(٤) انظر الحديث في «مجمع الزوائد» ١/١٤٧ ـ ١٤٨ ففيه تتمة للحديث وزيادة.

(٥) هو جَنْدَرَةُ بن خَيْشَنَةَ، صحابي نزل الشام.

(٦) في الأصول «يوقع» والتصويب من «الموضوعات» لابن الجوزي ١/٨٨ و«مجمع الزوائد» ١/١٤٨

(٧) رافع بن خديج الأنصاري، عرض على النبي ﷺ يوم بدر فاستصغره، وأجازه يوم أحد، فخرج بها وشهدها وشهد ما بعدها، مات في المدينة في خلافة معاوية.

(٨) انظر الحديث في «مجمع الزوائد» ١/١٤٨ .

٤٨ ــ وله عن أوس بن أوس[1] الثقفي مرفوعاً:

«مَنْ كَذَبَ عَلى نَبِيِّهِ أَوْ عَلى عَيْنَيْهِ أَوْ عَلى والِدَيْهِ لَمْ يَرِحْ رائِحَةَ الجَنَّةِ»[2].

٤٩ ــ وله في «الأوسط» عن حذيفة بن اليمان[3]:

لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، إنَّ الَّذي يَكْذِبُ عَلَيَّ لَجَريءٌ»[4]

٥٠ ــ وله في «الأوسط» عن أبي خَلْدَةَ[5] قال: سمعت ميمون الكردي[6].

وهو عند مالك بن دينار[7]، فقال له مالك بن دينار: ما للشيخ لا يحدث عن أبيه؟ فإن أَباك قد أدرك النبيّ عليه الصلاة والسلام وسمع منه؟

فقال: كان أَبي لا يحدثنا عنه عليه الصلاة والسلام مخافة أَن يزيد أو ينقص في الكلام، وقال: سمعته عليه الصلاة والسلام يقول:

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[4].

٥١ ــ وله عن سعد بن المدحاس[8] عنه عليه الصلاة والسلام:

---

(١) أوس بن أوس الثقفي، روى له أصحاب السنن الأربعة أحاديث صحيحة من رواية الشاميين عنه، سكن دمشق.

(٢) راح الشيء يراحه ويريحه أي وجد ريحه، وقال الكسائي: لم يُرِح بضم الياء وكسر الراء من أراح بمعنى راح أيضاً. وانظر الحديث في «مجمع الزوائد» ١٤٨/١.

(٣) حذيفة بن اليمان العبسي من كبار الصحابة، أسلم حذيفة وأبوه وشهدا أحداً فاستشهد اليمان بها، وشهد حذيفة الخندق وله فيها ذكر حسن، وشهد ما بعدها، استعمله عمر على المدائن فلم يزل بها حتى مات سنة ٣٦ هـ.

(٤) انظر الحديث في «مجمع الزوائد» ١٤٨/١.

(٥) هو خالد بن دينار التميمي السعدي البصري، وثّقه ابن معين والنسائي، مات سنة ١٥٢

(٦) ميمون الكردي تابعي كما يدل على ذلك الخبر المذكور، وفي «التقريب» أنه من الطبقة السادسة أي من أتباع التابعين، والله أعلم «الخلاصة» (٣٣٨)، «التقريب» (٢٩٢/٢).

(٧) مالك بن دينار السلمي، أبو يحيى البصري الزاهد، كان أبوه من سبي سجستان. قال النسائي فيه: ثقة. وكان يكتب المصاحف بالأجرة ويتقوت من أجرته، توفي سنة ١٢٧ هـ.

(٨) في المطبوعة: سعد بن المدخاش، وفي إحدى المخطوطتين: سعيد بن المدخاش، وكل ذلك تحريف، وسعد بن المدحاس، صحابي ذكره ابن حجر في الصحابة (٣٤/٢).

«مَنْ عَلِمَ شَيْئاً فلا يَكْتُمْهُ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ بَيْتاً في جَهَنَّمَ»[1].

٥٢ ـ ولأبي محمد الرَامَهُرْمُزِي[2] في كتابه «المحدث الفاصل»[3] عن مالك بن عتاهية[4] أَنَّه عليه الصلاة والسلام عهد إلينا في حجة الوداع فقال:

«عَلَيْكُمْ بِالقُرْآنِ، وَسَتَرْجِعُونَ إلى أَقْوامٍ يُحَدِّثُونَ عَنِّي، فَمَنْ عَقَلَ شَيْئاً فَلْيُحَدِّثْ بِهِ، وَمَنْ قال عَلَيَّ ما لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ بَيْتاً في جهنَّم»[5].

٥٣ ـ وللطبراني والرامَهُرْمُزِي عن رافع بن خديج، قال: مرّ علينا رسول الله ﷺ يوماً ونَحْنُ نَتَحَدَّثُ فقال:

«ما تَحَدَّثُون»؟

---

(١) انظر الحديث في «مجمع الزوائد» ١/١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٢) هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي الرامَهُرْمُزي نسبة إلى رامَ هُرْمُز وهي مدينة مشهورة بنواحي خوزستان، وقد أشار الأستاذ محمد بن جعفر الكتاني في «الرسالة المستطرفة» إلى أن هذا الاسم مركب تركيباً مزجياً كمعدي كرب، واقترح أن تكتب (رام) منفصلة عن (هرمز) . كان حافظاً قاضياً توفي سنة ٣٦٠ هـ .

(٣) واسم هذا الكتاب «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي في علوم الحديث» ومخطوطته موجودة في أكثر من مكان كما أشار إلى ذلك بروكلمان، وقال ابن حجر في «شرح نخبة الفكر» : (فمن أول من صنف في ذلك (المصطلح) القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل) . وقد حققه صديقنا الدكتور محمد عجاج الخطيب ونشره في بيروت سنة ١٣٩١ هـ.

(٤) قوله (عتاهية) كذا في الأصول وفي «المحدث الفاصل» و«تحذير الخواص» ويبدو أنَّ هذه الكلمة تصحيف (عبادة) فهو مالك بن عبادة الغافقي، وهو أبو موسى الذي مرّ ذكره في الحديث رقم ٢١. ولم أجد في أسماء الصحابة إلا واحداً اسمه مالك بن عتاهية الكندي بينما المذكور هنا غافقي كما ذكر الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» فترجح لديّ أن هناك تصحيفاً (انظر «الإصابة» ٣/٣٢٨ و٤/١٨٧) وقد ألممنا بترجمة مالك في تعليقنا على الحديث ٢١ عند ذكر أبي موسى الغافقي.

(٥) انظر «المحدث الفاصل» ص ١٧٢ وقد مرّ بنا الحديث من قبل باختلاف يسير برقم ٢١ وذكرنا تخريجه هناك .

فقلنا: ما سمعنا منك يا رسول الله! . قال:

«تَحَدَّثُوا، وَلْيَتَبَوَّأْ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً مَقْعَدَهُ مِنْ جَهَنَّم»[1]

٥٤ ـ ولابن سعد[2] والطبراني عن المنقَّع[3] التميمي، قال: أَتيت النبي ﷺ بصدقة إبلنا، فأَمر بها فقبضت، فقلت: إنَّ فيها ناقتين هدية لك، فأَمر بعزل الهدية من الصدقة، فمكثت أياماً. وخاض الناس أَنه عليه الصلاة والسلام باعث خالد بن الوليد إلى رقيق مضر فمصدقهم[4] فقلت: والله ما عند أَهلنا من مال، فأَتيته عليه الصلاة والسلام فقلت: إنَّ الناس خاضوا في كذا، فرفع النبي عليه الصلاة والسلام يديه حتى نظرت إلى بياض إبطيه وقال:

«اللهمَّ لا أُحِلُّ لهم أَنْ يَكْذِبُوا عَلَيَّ».

قال المنقع: فلم أُحدث بحديث عنه عليه الصلاة والسلام إلا حديثاً

---

(١) انظره في «المحدث الفاصل» ص ٣٦٩ و«مجمع الزوائد» ١/ ١٥١ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم، البصري الحافظ نزيل بغداد، صحب الواقدي زمنا وكتب له. توفي ببغداد سنة ٢٣٥. وكتابه «الطبقات» جمع فيه الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى وقته.

(٣) هو المنقع بن الحصين بن يزيد التميمي السعدي، ذكره ابن سعد فيمن نزل البصرة، وقد أورد ابن حجر هذا الحديث بإيجاز في «الإصابة» ٣/ ٤٤٣.

(٤) كذا في الأصول وفي «طبقات ابن سعد» المجلد ٧ ص ٦٣ شك من الراوي، وقد جاء الحديث هناك كما يأتي:

(أتيت النبي ﷺ بصدقة إبلنا، فقلت: هذه صدقة إبلنا، فأمر بها رسول الله ﷺ فقبضت، فقلت: إن فيها ناقتين هدية لك، فعزلت الهدية عن الصدقة، فمكثت أياماً، وخاض الناس أن رسول الله ﷺ باعث خالد بن الوليد إلى رقيق مضر ـ أو قال: مضر ـ فمصدقهم، فقلت: والله إن لنا وما عند أهلنا من مال فلأصدقنهم ههنا قبل أن أقدم عليهم. قال: فأتيت النبي ﷺ وهو على ناقة له ومعه أسود قد حاذى رأسه برأس النبي ﷺ ما رأيت أحداً من الناس أطول منه، فلما دنوت كأنه أهوى إلي، فكفه النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، إن الناس قد خاضوا. . .) وبه يتبين أن كلمة (رقيق) شك فيها الراوي ولا داعي لها، وبإيراد رواية ابن سعد يستقيم فهم الحديث، والله أعلم، وفي المطبوعة (بعث) بدل (باعث) وهو تصحيف.

نطق به كتاب أو جرت به سنة، يُكْذَبُ عليه في حياته، فكيف بعد مماته[1]؟

٥٥ ـ وللدارقطني عن رافع بن خديج، قال: كنا عند رسول الله ﷺ فجاءَ رجلٌ فقال: يا رسول الله! إنَّ الناس يحدثون عنك كذا وكذا. قال:

«ما قُلْتُهُ. مَا أَقُولُ إلاَّ ما يَنْزِلُ[2] مِنَ السَّمَاءِ، وَيْحَكُمْ! لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذِبٌ عَلَيَّ كَكَذِبٍ عَلى غَيْرِي».

٥٦ ـ وللبزار عن ابن عمر مرفوعاً:

«مِنْ أَفْرَى ٱلْفِرَى مَنْ أَرَى عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تَرَ، وَمِنْ أَفْرَى الفِرَى مَن قَالَ عَليَّ مَا لَمْ أَقُل»[3].

٥٧ ـ وللعقيلي في كتاب «الضعفاء» عن أبي كبشة الأنماري[4] بلفظ:

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٥٨ ـ وللعقيلي عَنْ غزوان[5] [بن عتبة بن غزوان عن أبيه] بهذا اللفظ.

---

(١) انظر «طبقات ابن سعد» ٦٣/٧ و«مجمع الزوائد» ١٤١/١.

(٢) في إحدى المخطوطتين: إلا ما نزل. وما أثبتّه هو الصواب وهو الموافق لما في «تحذير الخواص» ص ١٠٧.

(٣) في الأصول: من أفرى الفرى ما لم ترو ومن أفرى.. وفي المطبوعة: (من أقوى) عوضاً عن (أفرى) وفي ذلك تحريف وسقط. والتصويب من «مجمع الزوائد» ١٤٤/١ وقال الهيثمي: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح. ومن «تحذير الخواص» ص١٠٣ وانظر «تفسير ابن كثير» ٣٩/٣. والحديث رواه البخاري في صحيحه عن واثلة بن الأسقع قال رسول الله ﷺ: «إن من أعظم الفرى أن يدعي الرجل إلى غير أبيه أو يُري عينه ما لم تر أو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل» انظر فتح الباري ٥٤٠/٦.

(٤) هو أبو كبشة الأنماري المذحجي، مختلف في اسمه، فمن قائل: إنه سعيد بن عمرو، وقائل: عمرو بن سعيد، وهو صحابي نزل الشام.

(٥) قال ابن حجر في ترجمة عتبة ٤٤٨/٢: (وأخرج الطبراني في طرق (من كذب علي) من طريق غزوان بن عتبة بن غزوان عن أبيه قال سمعت النبي ﷺ يقول: «من كذب =

٥٩ ـ وله وللدارقطني في «الأفراد»[١] عن أبي رافع[٢]:

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ جَهَنَّم».

٦٠ ـ ولابن عساكر[٣] في «تاريخه» عن واثلة بن الأسقع[٤]، سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إِنَّ مِنَ ٱلْكَبَائِرِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ».

٦١ ـ ولابن عديّ، والحاكم في «المدخل» من طريق آخر عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً:

= علي...») . وعلى هذا فالحديث حديث عتبة يرويه عنه ابنه غزوان، وقد سبق أن ذكره من رواية الطبراني رقم (٣٨) وما بين المعقوفتين استدركته من «تحذير الخواص»

(١) في الأصول: وللطبراني. وهو غلط، والتصويب من «تحذير الخواص» ص١٠٤والأفراد: جمع فرد وهو قسمان:

١ ـ فرد مطلق: وهو ما تفرّد به راويه عن كل أحد من الثقات وغيرهم بأن لم يروه أحد من الرواة مطلقاً إلا هو.

٢ ـ وفرد نسبي: وهو ما تفرد به ثقة بأن لم يروه أحد من الثقات إلا هو، أو تفرد به أهل بلد بأن لم يروه إلا أهل بلدة، أو تفرد به راويه عن راوٍ مخصوص بأن لم يروه عن فلان إلا فلان، وإن كان مروياً من وجوه أخرى.

(٢) أبو رافع القبطي مولى رسول الله ﷺ اختلف في اسمه، شهد أُحداً وما بعدها، مات بالمدينة إما في خلافة عثمان أو علي.

(٣) هو علي بن الحسن بن هبة الله أبو القاسم ثقة الدين ابن عساكر الدمشقي، كان محدث الديار الشامية، وكان مؤرخاً رحالة، ولد وتوفي بدمشق سنة ٥٧١. وله كتب عديدة. من أهمها «تاريخ دمشق» وقد أصدر مجمع دمشق المجلدة الأولى سنة ١٩٥١ والقسم الأول من المجلدة الثانية بتحقيق الدكتور صلاح المنجد ثم أصدر المجلدة العاشرة سنة ١٩٦٣ بتحقيق الأستاذ محمد أحمد دهمان، ثم أصدر مجلداً آخر بتحقيق الدكتور شكري فيصل سنة ١٩٧٦، ثم أصدر جزءاً مصوراً من مخطوطة الكتاب سنة ١٩٧٨ وأخبرني الأستاذ مطاع الطرابيشي أن المجمع أصدر أيضاً مجلداً آخر بتحقيق د. فيصل ورياض مراد وروحية النحاس، ثم أصدر مجلداً آخر بتحقيق د. فيصل ومطاع الطرابيشي وسكينة الشهابي، ثم أصدرت سكينة مجلداً في أخبار النساء وهو يقع في آخر الكتاب، وذكر أن بعض التراجم من هذا الكتاب نشرت مستقلة في بيروت وما زال الكتاب ينتظر النشر.

(٤) واثلة بن الأسقع أسلم قبل تبوك وشهدها، كان من أهل الصفة، ثم نزل الشام، مات سنة ٨٥ هـ وهو آخر من مات بدمشق من الصحابة.

«إِنَّ مِنْ أَفْرَى الفِرَى مَنْ قَوَّلَنِي مَا لَمْ أَقُلْهُ، أَوْ مَنْ أرى عَيْنَيْهِ في المنام ما لم تَرَ[1]».

٦٢ ـ وللخطيب[2] في «تاريخه» عن النعمان بن بشير[3] ولفظه:

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٦٣ ـ وللطبراني عن أُسامة بن زيد[4] بلفظ:

«مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٦٤ ـ وللحاكم في «المدخل» عن جابر بنِ عبد الله:

«اشتد غضبُ اللَّهِ على مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً».

٦٥ ـ وللحاكم في «المدخل» عن بَهْز بن حكيم[5]، عن أَبيه، عن جده مرفوعاً:

«مَـنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ والملائِكَةِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ لا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ ولا عَدْلٌ».

---

(١) كذا في الأصول.

(٢) هو الحافظ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الشافعي، صاحب التصانيف العديدة، والمتقدم في عامة فنون الحديث كان مهيباً وقوراً ثقة حجة كثير الضبط حسن الخط توفي ببغداد سنة ٤٦٢ ودفن إلى جنب قبر بشر الحافي.

(٣) النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري الخزرجي، وهو وأبوه صحابيان، كان أول مولود في الإسلام من الأنصار بعد الهجرة، استعمله معاوية على الكوفة، وكان خطيباً مفوهاً؛ ثم دعا النعمان إلى ابن الزبير، ثم دعا إلى نفسه، فواقعه مروان بن الحكم فقتل النعمان سنة ٦٥ هـ.

(٤) أسامة بن زيد، حب رسول الله وابن حبه، أمه أم أيمن حاضنة النبي ﷺ ولد أسامة في الإسلام، ومات النبي ﷺ وله عشرون سنة، وكان أمَّره على جيش عظيم، فمات النبي ﷺ قبل أن يتوجه، فأنفذه أبو بكر. وكان عمر يجله ويكرمه ويفضله في العطاء على ولده. اعتزل أسامة الفتن بعد قتل عثمان إلى أن مات في أواخر خلافة معاوية.

(٥) وهو بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري أبو عبد الملك البصري، وثقه ابن معين والمديني والنسائي توفي بعد سنة ١٤٠ هـ.

٦٦ ــ وللحاكم في «المدخل» عن حذيفة:

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٦٧ ــ وللحاكم في «المدخل» عن عبد الله بن الزبير ولفظه:

«مَنْ حَدَّثَ عَنِّي كَذِباً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٦٨ ــ وللبزار وابن عدي عن أبي هريرة مرفوعاً:

«ثَلاثَةٌ لا يَريحُونَ[١] رائحَةَ الجنَّةِ: رجُلٌ ادَّعى إلى غيرِ أبيهِ، ورجلٌ كَذَبَ عَلى نَبِيِّهِ، وَرَجُلٌ كَذَبَ عَلى عَيْنَيْهِ».

٦٩ ـ ولأحمد وهنَّاد والحاكم في «مستدركه» عن أبي هريرة بلفظ:

«مَنْ تَقَوَّلَ عَليَّ ما لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وفي لفظ: «بيتاً في جهنم».

٧٠ ـ ولابن صاعد[٢] في «جمعه لطرق هذا الحديث» عن سعد بن أبي وقاص[٣] ولفظه:

«مَنْ قَالَ عَليَّ ما لمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٧١ ــ وللخطيب في «التاريخ» عن أبي عبيدة بن الجراح[٤] بلفظ:

---

(١) أي لا يجدون رائحتها. وهو بفتح الياء كما قال أبو عمرو وأبو عبيد، وقال الكسائي: بضم الياء. وانظر تعليقنا على الحديث رقم ٤٨.

(٢) هو يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب البغدادي الإمام الثقة الثبت الحافظ، لم يكن في أقرانه أحد يتقدمه في الفهم والرواية، وله تصانيف في السنن والأحكام توفي سنة ٣١٨ هـ (انظر «تذكرة الحفاظ» ص ٧٧٧ «وتاريخ بغداد» ١٤/٢٣١).

(٣) سعد بن أبي وقاص، واسم أبيه مالك بن أهيب، الزهري، شهد بدراً والمشاهد، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة وآخرهم موتاً وأول من رمى في سبيل الله، وفارس الإسلام، وأحد ستة الشورى، ومقدم جيوش الإسلام في فتح العراق، كوف الكوفة، وافتتح مدائن فارس، هاجر قبل النبي ﷺ وكان سابع سبعة في الإسلام، مات بالعقيق، وحمل إلى البقيع سنة ٥٥ هـ.

(٤) هو عامر بن عبد الله بن الجراح، أميـن هذه الأمة، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، شهد =

«مَنْ كَذِبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٧٢ ــ ولابن عدي عن صهيب ولفظه:

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ كُلِّفَ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْن».

فذلك الذي يمنعني من الحديث.

٧٣ ــ وكذا للدارقطني في «الأفراد» والخطيب في «التاريخ» عن سلمان الفارسي[1].

٧٤ ــ وكذا لابن الجوزي[2]، والحافظ يوسف بن خليل الدمشقي[3] في «جمعه لطرق هذا الحديث» عن أبي ذرّ[4].

٧٥ ـ وكذا لابن صاعد وغيره عن حذيفة بن أسِيد[5].

٧٦ ــ ولابن عديّ عن أبي هريرة رضي الله عنه:

= بدراً، ولي الشام، وافتتح اليرموك والجابية والرمادة، وافتتح دمشق صلحاً، وكتب لأهلها كتاب الصلح، وذكروا في مناقبه أنه قتل أباه يوم بدر ونزلت فيه ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله﴾ الآية. وهو فيما أخرجه الطبراني بسند جيد عن عبد الله بن شوذب قال: جعل والد أبي عبيدَة يتصدى لأبي عبيدة يوم بدر فيحيد عنه فلما أكثر قصده قتله، توفي أبو عبيدة في طاعون عمواس سنة ١٨ هـ.

(١) سلمان الفارسي أبو عبد الله، أسلم مقدم النبي ﷺ المدينة وشهد الخندق، وجاء في حديث فيه ضعف أخرجه الحاكم ٣/٥٩٨ أنّ النبي ﷺ قال: «سلمان منا أهل البيت». كان من المعمرين توفي سنة ٣٦ هـ.

(٢) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن جعفر الجوزي، كان أحد الوعاظ المشهورين في التاريخ، وكان كثير التصنيف في مختلف الفنون. توفي ببغداد سنة ٥٩٧ هـ.

(٣) هو أبو الحجاج شمس الدين يوسف بن خليل محدث الشام الدمشقي، نزيل حلب ولد سنة ٥٥٥ بدمشق وكان إماماً حافظاً متقناً واسع الرواية جميل السيرة متسع الرحلة حسن الخط، استوطن حلب في آخر عمره وتوفي فيها سنة ٦٤٨ هـ.

(٤) في اسم أبي ذر الغفاري أقوال عديدة أشهرها جندب بن جنادة. قال فيه ﷺ: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر». ومناقبه كثيرة. قال ابن المدائن: مات بالربذة سنة ٣٢ هـ.

(٥) حذيفة بن أسيد الغفاري، أبو سريحة (بوزن عظيمة) صحابي شهد الحديبية وفتح دمشق. قال ابن حبان: مات سنة ٤٢ هـ.

«مَنْ أَحْدَثَ حَدَثاً[1] أو آوى مُحْدِثاً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ والملائِكَةِ والنَّاسِ أَجْمَعين وَعَلى مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً».

٧٧ ــ ولابن قانع[2] في «معجمه» عن أسامة بن زيد:
«مَنْ تَقَوَّلَ عَليَّ ما لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».
وذلك أنه بعث رجلاً في حاجةٍ، فكذب عليه، فدعا عليه، فَوُجِدَ ميتاً قد انشق[3] بطنه ولم تقبله الأرض.

٧٨ ــ وللدارقطني وابن الجوزي عن عبد الله بن الزبير:
«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٧٩ ــ ولابن الجوزي من وجه آخر عن عبد الله بن الزبير أنه قال يوماً لأصحابه: أتدرون ما تأويل هذا الحديث: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؟ رجلٌ عشق[4] امرأة فأتى أهلها[5] مساءً فقال: إني رسول رسول الله[6]، بعثني إليكم أن أتضيف في أيِّ بيوتكم شئت، وكان ينتظر بيتوتة المساءِ، فأتى رجلٌ منهم النبي ﷺ فقال: إنَّ فلاناً أتانا يزعم أنك أمرته أن يبيت في أي بيوتنا شاءَ. فقال:
«كَذَبَ. يا فُلانُ! انْطَلِقْ مَعَهُ، فَإِنْ أَمْكَنَكَ اللهُ مِنْهُ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، واحْرِقْهُ بالنَّار وَلا أَراكَ إلاَّ قَدْ كُفيتَه[7]».

(١) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: حديثاً وهو تصحيف. والتصويب من المخطوطة الأخرى.
(٢) هو أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي الحافظ المصنف القاضي توفي سنة ٣٥١ هـ (وانظر ما أورده الخطيب ١١/٨٨ في «تاريخه» في ترجمته).
(٣) في إحدى المخطوطتين: شق.
(٤) كذا في الأصول. والذي في «موضوعات ابن الجوزي» ١/٥٦ (عشق رجل امرأة).
(٥) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: (إلى أهلها) أما المخطوطة الأخرى فقد وافقت ما في «الموضوعات» فأثبتنا ما فيها بإسقاط: إلى
(٦) في إحدى المخطوطتين: أن رسول الله بعثني وفي ذلك سقط.
(٧) كذا في الأصول، وهو يخالف ما جاء في «الموضوعات» لابن الجوزي ١/٥٦ ففيه:
(فإن أمكنك الله منه فاضرب عنقه، ولا تحرقه بالنار، فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار، ولا أراك إلا قد كفيته).

فجاءَت السماءُ فصبَّتْ، فخرج ليتوضأ، فلسعته أفعى، فمات. فلمَّا بلغ ذلك النبي ﷺ قال:
«هُوَ في النَّارِ».

٨٠ ـ ولابن قانع في «معجم الصحابة» وابن الجوزي عن عبد الله بن أبي أوفى [١] بلفظ:
«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٨١ ـ وكذا لهما عن يزيد بن أسد[٢].

٨٢ ـ وكذا للحاكم عن عفان بن حبيب[٣].

٨٣ ـ وللجوزقاني[٤] وابن الجوزي عن رجل من الصحابة ولفظه:
«مَنْ تَقَوَّلَ عَليَّ ما لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ بَيْنَ عَيْنَيْ جَهَنَّمَ مَقْعَداً»[٥].

٨٤ ـ ولابن صاعد وغيره عن عائشة[٦] بلفظ:
«مَنْ قَالَ عَليَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

---

(١) واسم أبي أوفى علقمة بن خالد الأسلمي، له ولأبيه صحبة، شهد عبد الله الحديبية، ونزل الكوفة، وكان آخر من مات بها من الصحابة، وذلك سنة ٨٦ هـ.

(٢) يزيد بن أسد بن كرز البجلي، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من الصحابة.

(٣) عفان مذكور في الصحابة الذين نزلوا نيسابور، وقد أورد ابن حجر الحديث في «الإصابة» نقلاً عن ابن الجوزي من طريق البيهقي عن الحاكم وذكر سنده وطعن فيه وقال: ومحمد بن إسحق الأهوازي متهم بوضع الحديث، وشيخه وسائر السند إلى عفان مجهولون.

(٤) هو الحافظ الحسين بن إبراهيم بن حسن الهمذاني الجوزقاني ـ وجوزقان ناحية من همذان ـ المتوفى سنة ٥٤٣ له كتاب «الموضوعات من الأحاديث المرفوعات» ويقال له: كتاب «الأباطيل» وفي «الرسالة المستطرفة»: الجوزقي.

(٥) في موضوعات ابن الجوزي (٩٢/١) تتمة للحديث وهي: «بين عيني جهنم مقعداً من النار» فقيل: يا رسول الله هل لها من عينين؟ قال: «نعم. ألم تسمع قول الله عز وجل: ﴿إذا رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظاً وزفيراً﴾؟».

(٦) عائشة بنت أبي بكر الصديق وأم المؤمنين زوج رسول الله ﷺ كانت في العلم بمنزلة كبيرة. قال الزهري: لو جمع علم عائشة إلى علم جميع أزواج النبي ﷺ وعلم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل. وتوفي عنها ﷺ وهي في الثامنة عشرة. ماتت سنة ٥٨ بالمدينة ودفنت بالبقيع.

٨٥ ــ وللدارقطني وابن الجوزي عَنْ أم أيمن[١] ولفظهما:
«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٨٦ ــ ولابن الجوزي عن عليٍّ، ولفظه:

«مَنْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللهِ فَإِنَّما يَدْمَثُ[٢] مجْلسهُ مِنَ النَّارِ».

٨٧ ــ ولابن الجوزي عن ابن عبّاس، رضي الله عنهما، قال: قال العباس[٣]: يا رسول الله! لو اتخذنا لك عريشاً تكلم الناس [من][٤] فوقه ويسمعون؟ فقال:

«لا أَزالُ هٰكذَا يُصيبُني غُبَارُهم، وَيَطَؤُونَ عَقِبي حَتَّى يُريحَني اللهُ مِنْهُمْ، فَمَن كَذَبَ عَلَيَّ فَموْعِدُهُ[٥] النَّارُ».

٨٨ ــ ولابن عدي عن سفينة[٦]:
«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٨٩ ــ وكذا لابن خليل عن زيد بن ثابت[٧].

---

(١) أم أيمن مولاة النبي ﷺ وحاضنته، واسمها بركة بنت ثعلبة، أعتقها رسول الله ﷺ. ماتت في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه.
(٢) دمث المكان: سهل ولان.
(٣) هو العباس بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ أبو الفضل، ولد قبل رسول الله بسنتين، وكان إليه في الجاهلية السقاية والعمارة، وحضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل أن يسلم، هاجر قبل الفتح بقليل، وشهد الفتح، وثبت يوم حنين، مات بالمدينة سنة ٣٢ هـ.
(٤) هذه الكلمة سقطت من الأصول، واستدركناها من «موضوعات ابن الجوزي» ١/٨١
(٥) في الأصل: (فمقعده) والتصويب من «الموضوعات» ١/٨٢ و«تحذير الخواص» ١١٧.
(٦) في الأصول: شعبة وهو تصحيف، والتصويب من «تحذير الخواص» ص١١٨ وسفينة صحابي جليل كان مولى النبيِّ ﷺ اختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً. أصله من فارس فاشترته أم سلمة ثم اعتقته واشترطت عليه أن يخدم النبيَّ ﷺ (انظر «الإصابة» ٢/٥٦)
(٧) زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري، كاتب الوحي، وأحد نجباء الأنصار، شهد بيعة الرضوان، وقرأ على النبي ﷺ، وجمع القرآن في عهد الصديق، توفي سنة ٤٥ هـ.

٩٠ ـ وكذا له عن كعب بن قطبة[١].

٩١ ـ وكذا له عن والد أبي العُشراءِ[٢].

٩٢ ـ وكذا له ولأبي نُعَيْم عن عبد الله بن زغب[٣].

٩٣ ـ ولأبي نُعَيْم عن جابر بن حابس[٤] بلفظ:
«مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

تنبيه:

قال الحافظ السيوطي[٥]: روى هذا الحديثَ أكثرُ من مائةٍ من الصحابة، وَجَمَعَ طُرُقَهُ إليهم جمعٌ من أهل النجابة.

وقد نقل ابن الجوزي عن أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب

---

(١) كعب بن قطبة ذكره ابن حجر في «الإصابة» وقال: ذكره الطبراني في «المعجم الكبير» ولم يذكر له شيئاً. وأورد الطبراني في «الأوسط» في ترجمة أحمد بن زهير التستري بسنده إلى علي ابن ربيعة عن كعب بن قطبة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن كذباً علي ليس ككذب على أحد..» الحديث، وسنده صحيح إلا أنه اختلف في صحابيه.

(٢) وفي إحدى المخطوطتين: أبي العشوا، وذلك تصحيف، والتصويب من المخطوطة الأخرى، وقد جاء في «تهذيب التهذيب» ١٤/١٦٧ أن اسم أبي العشراء مختلف فيه، فقيل: يسار بن بكر بن مسعود الدارمي، وقيل: غير ذلك.

(٣) في المطبوعة: عبد الله رعب، وفي إحدى المخطوطتين: رغب، وفي ذلك سقط وتصحيف، والتصويب من المخطوطة الأخرى، وقد جاء في «تهذيب التهذيب» ٥/٢١٧: (عبد الله بن زغب الإيادي الشامي روى عن عبد الله بن حوالة، وقال أبو نعيم: مختلف في صحبته، يعد من تابعي أهل حمص وساق له الطبراني حديث: «من كذب عليَّ...» صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ والإسناد لا بأس به).

(٤) جابر بن حابس أو عابس العبدي، ذكر ابن حجر في «الإصابة» أنه ورد في رواية يوسف بن خليل بخطه: جابر بن عابس.

(٥) هو الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، جلال الدين؛ إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو ٦٠٠ مصنف، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، منزوياً عن أصحابه جميعاً، كأنه لا يعرف أحداً منهم، فألف أكثر كتبه، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها. ولد سنة ٨٤٩ وتوفي سنة ٩١١ هـ.

الاسفراييني[1]: أنه ليس في الدنيا حديثٌ اجتمع عليه العشرة المشهودُ لهم بالجنة[2] غير حديث:

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً...»

قال ابن الجوزي[3]: ما وقعت لي رواية عبد الرحمن بن عوف[4] إلى الآن. انتهى.

٩٤ ـ ومن لطيف ما يذكر في ذلك ما رواه العلامة أبو القاسم عبد الرحمن ابن محمد الفوراني[5] صاحب التصانيف قال: حدثنا أبو بكر أحمد ابن محمد بن علي المؤدب، حدثنا أبو المظفر محمد بن عبد الله بن الخيّام[6] السمرقندي قال: سمعت الخَضِرَ وإلياس يقولان: سمعنا رسول الله ﷺ يقول:

«مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

قال الذهبي[7]: هذا الحديث أملاه أبو عمرو بن الصلاح[8]

---

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الحافظ البارع، قال الحاكم: أشهد على أبي بكر الاسفراييني أنه يحفظ من حديث مالك وشعبة والثوري ومسعر أكثر من عشرين ألف حديث. وقال الذهبي فيه: كان من فرسان الحديث. توفي سنة ٤٠٦ هـ.

(٢) عبارة ابن الجوزي كما في «الموضوعات» ١/٦٤: (ليس في الدنيا حديثٌ اجتمع عليه العشرة من أصحاب النبي ﷺ ممن شهد لهم النبي ﷺ بالجنة...) ويبدو أن المؤلف لم ينقل كلام ابن الجوزي من كتابه «الموضوعات» لأن عبارته توافق عبارة السيوطي في «تحذير الخواص».

(٣) انظر «الموضوعات» ١/٦٥.

(٤) هو عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو محمد، شهد بدراً والمشاهد كلها، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد رجال الشورى هاجر الهجرتين. مات سنة ٣٢ هـ ودفن بالبقيع.

(٥) هو عبد الرحمن بن محمد الفوراني الشافعي؛ فقيه من علماء الأصول والفروع، وكان مقدم الشافعية بمرو، وتوفي فيها سنة ٤٦١ هـ.

(٦) في الأصول (الحسام) والتصويب من «تحذير الخواص» ص ١٢٣ ـ ١٢٤ و«الميزان» ٣/٦٠٢.

(٧) انظر «الميزان» ٣/٦٠٢. والذهبي هو الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الشافعي، محدث العصر، ولد سنة ٦٧٣ وتوفي بدمشق سنة ٧٤٨ هـ تصانيفه كثيرة.

(٨) هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الشهرزوري الشافعي الدمشقي، ابن الصلاح الإمام=

وقال: هذا وقع لنا في نسخة الخضر وإلياس.
قال الذهبي: هذه نسخة ما أدري من وضعها.

فائدة: قال شيخُ مشايخنا الحافظ جلال الدين السيوطي: لا أعلم شيئاً من الكبائر قال أحدٌ من أهل السنة بتكفير مرتكبه إلا الكذبَ على رسول الله ﷺ فإن الشيخ أبا محمد الجُوَيني[1] من أصحابنا الشافعية[2] وهو والد إمام الحرمين. قال: إنَّ من تعمَّد الكذب عليه عليه الصلاة والسلام يكفر كفراً يخرجه عن الملة، وتبعه على ذلك طائفة، منهم الإمام ناصر الدين بن[3] المُنَيِّر من أئمة المالكية.

قلت: ويؤيدهما قولُهُ عليه الصلاة والسلام:

= الحافظ المفتي، شيخ الإسلام، تقي الدين. صنف وتخرج به الأصحاب، وكان من أعلام الدين. قال الذهبي: (وكان سلفياً حسن الاعتقاد كافًّا عن تأويل المتكلمين، مؤمناً بما ثبت من النصوص. . وكان وافر الجلالة، حسن البزة، كثير الهيبة، موقراً عند السلطان والأمراء) توفي سنة ٦٤٣ بدمشق.

(١) هو عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني الشافعي، أبو محمد، من علماء التفسير واللغة والفقه، ولد في جوين من نواحي نيسابور، وسكن نيسابور، وتوفي بها سنة ٤٣٨ هـ، وهو والد إمام الحرمين الجويني.

(٢) في الأصل: (من أصحاب الشافعي) والتصويب من «التحذير». والشافعي هو الامام العلامة، ناصر السنة، وقامع البدعة، ومجدد المئة الثانية، محمد بن إدريس الشافعي المطلبي. ولد بغزة سنة ١٥٠ هـ ونقل إلى مكة وله سنتان، وأخذ عن مالك، وأذن له بالإفتاء وعمره خمس عشرة سنة، كان حاذقاً بالرمي يصيب عشرة من العشرة، وكان فصيحاً شاعراً مطبوعاً مفلقاً بصيراً باللغة، وكان كثير التلاوة، وكان يحيي الليل إلى أن مات، وهو أول من ألف في أصول الفقه بالإجماع، كان الحميدي إذا ذكره قال: حدثنا سيد الفقهاء الشافعي. وقال أبو داود: ما أعلم للشافعي حديثاً خطأً. وسأل عبد الله بن أحمد بن حنبل أباه فقال: يا أبت أي شيء كان الشافعي فإني سمعتك تكثر من الدعاء له؟ فقال: يا بني كان الشافعي كالشمس للدنيا وكالعافية للناس، فانظر لهذين هل لهما من خلف أو منهما عوض؟ توفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ.

(٣) ابن المنير هو ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور المالكي المعروف بابن المنير، كان إماماً متبحراً في العلوم، له شعر ونثر ولد سنة ٦٢٠ وتوفي بالاسكندرية سنة ٦٨٣ هـ.

«لَيْسَ الكَذِبُ عَلَيَّ كَكَذِبٍ عَلَى غَيْرِي»[1].
وكذا أمرُهُ بقتل من كَذَبَ عليه وإحراقِه بعد موته.
وذلك لأن الافتراءَ عليه افتراءٌ على الله فإنه ﴿ما يَنْطِقُ عَنِ الهَوى إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوحى﴾[2] ويُقوِّيه قولُه فيما تقدم:
«ما أَقولُ إلاَّ ما نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ»[3].
فإذا كان كذلك **﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَىٰ اللهِ كَذِباً﴾**[4] و **﴿إِنَّما يَفْتَرِي الكِذْبَ الَّذِيْنَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآياتِ اللهِ﴾**[5] أي الكذب على الله ورسوله؛ فإن الكذب على غيرهما لا يخرجه عن الإيمان بإجماع أهل السنة والجماعة.

فصل

٩٥ ــ أخرج مسلم، والترمذي وصححه، وابن ماجه عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺأنَّه قال:
«مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثاً وهُوَ يُرَى أَنَّه كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ ٱلْكَاذِبينَ»[6] يُروى بصيغة الجمع والتثنية.
٩٦ ــ وكذا أخرج مسلم، وابن ماجه عن سَمُرَةَ بن جُنْدُب[7] مرفوعاً.

---

(١) انظر الرواية التي أخرجها الدارقطني عن رافع بن خديج والتي وردت برقم **٥٥** وجاء في صحيح مسلم عن المغيرة بن شعبة: «إن كذباً علي ليْس ككذِبٍ على أحد» انظر «صحيح مسلم» ج ١ ص٨ طبع استامبول.
(٢) سورة النجم الآيتان: ٣، ٤
(٣) انظر الرواية رقم **٥٥** من حديث «من كذب علي...» التي تقدمت
(٤) سورة الأنعام الآية: ١٤٤.
(٥) سورة النحل الآية: ١٠٥.
(٦) انظر «صحيح مسلم» ١/٧ و «تحفة الأحوذي» ٣/٣٧٣ و «سنن ابن ماجه» ١/١٥.
(٧) سمرة بن جندب الفزاري، وجندب بضم الجيم وبضم الدال وفتحها، صحابي من صغار الصحابة أرجعه النبي ﷺ مرة من الجيش فقال: لقد أجزت هذا (وأشار إلى شاب كان قد =

٩٧ ـ ولابن ماجه عن عليٍّ بلفظ:

«من رَوى عنِّي حديثاً وهو يُرى أنَّه كَذِبٌ فهو أَحَدُ ٱلْكاذِبينَ»[1].

٩٨ ـ وللبزار وابن عديّ عن أنس رضي الله عنه ولفظه:

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ في روايةِ حَديثٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٩٩ ـ ولابن شاهين[2] عن أنس رضي الله عنه بلفظ:

«مَنْ كَذَبَ عَليَّ في حَدِيثٍ جَاءَ يَوْمَ ٱلْقِيامَةِ مَعَ ٱلْخَاسرين».

١٠٠ ـ وللدارقطني في «الأفراد» عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً:

«والذي نفسُ أبي القاسم بيدِهِ لا يَرْوي عَنِّي أَحَدٌ ما لم أَقُلْهُ إلَّا تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

١٠١ ـ ولأحمد، وابن عدي عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ:

«اتَّقُوا الحديثَ عَنِّي إلَّا ما عَلِمْتُم، فإنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً[3] فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

١٠٢ ـ وللطبراني عن أبي أُمامة ولفظه:

«مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثاً كَذِباً مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[4].

= أجازه) ورددتني، ولو صارعته لصرعته. قال: «فدونكه» فصارعه، فصرعه سمرة، فأجازه. وعن عبد الله بن بريدة عن سمرة قال: كنت غلاماً على عهد رسول الله ﷺ فكنت أحفظ عنه. ونزل سمرة البصرة، وكان شديداً على الخوارج، قال ابن عبد البر: سقط في قدر مملوء ماءً حاراً فمات سنة ٥٨ هـ. وانظر الحديث في «صحيح مسلم» ١/٧ و «سنن ابن ماجه» ١/١٥.

(١) انظر «سنن ابن ماجه» ١/١٤.

(٢) هو أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي الواعظ، المعروف بابن شاهين، حافظ كبير، صاحب التصانيف العجيبة التي بلغت ٣٣٠ مصنفاً، توفي سنة ٣٨٠ هـ.

(٣) سقطت كلمة (متعمداً) من إحدى المخطوطتين.

(٤) انظر «مجمع الزوائد» ١/١٤٧

قال النووي[1] في «شرح مسلم»[2]: تحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونَه موضوعاً، أو غلب على ظنه وضعُهُ. فمن روى حديثاً عَلِم وضعَه أو ظنَّ [وَضْعَهُ ولم يُبيِّنْ حالَ[3] روايته] وضعَه فهو مندرجٌ في الوعيد[4]. قال[5]: ولا فَرْقَ في تحريم الكذب عليه ﷺ[6] بين ما كان في الأحكام وما لا حُكْمَ فيه كالترغيب والترهيب والمواعظ وغير ذلك [من أنواع الكلام][7]، فكله حرام من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يُعتَدُّ بهم في الإجماع... إلى أن قال[8]: وقد أجمع أهلُ الحلِّ والعقد على تحريم الكذب على آحاد الناس، فكيف بمن قَوْلُهُ شرعٌ، وكلامُهُ وحيٌ، والكذبُ عليه كذبٌ عليه تعالى[9] قال عز وعلا: ﴿وما يَنْطِقُ عَنِ ٱلْهَوَى إنْ هُوَ إلاَّ وَحيٌ يُوحَى﴾[10].

---

(١) هو محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي الشافعي، الإمام المحدث الفقيه العالم محرر المذهب الشافعي، ولد بنوى وهي بلدة في حوران، جنوبي دمشق، كان مثال الورع والتقوى والعبقرية، لم يعش طويلاً إذ ولد سنة ٦٣١ هـ وتوفي سنة ٦٧٦، ترك مصنفات عديدة، تدل على سعة باعه في العلوم وتبحره فيها.

(٢) «شرح مسلم» للنووي ١/٧١.

(٣) أي في أثناء روايته.

(٤) في العبارة سقط واختصار، أما السقط فقد وضعناه بين معقوفتين واستدركناه من «شرح مسلم». وأصل العبارة المختصرة كما يلي: (..فهو داخل في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ).

(٥) «شرح صحيح مسلم» للنووي ١/٧٠

(٦) في الأصول: عليه السلام، ونقلت ما في «شرح صحيح مسلم».

(٧) زيادة ليست في «شرح مسلم».

(٨) انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي ١/٧٠.

(٩) كذا في الأصول، والكلام هنا مختلف عما في «شرح صحيح مسلم» ففيه: (.. وكلامه وحيٌ وإذا نُظِرَ في قولهم وُجِدَ كذباً على الله).

(١٠) سورة النجم، الآيتان ٣، ٤.

قال الحافظ جلال الدين السيوطي[1] : أطبق علماءُ الحديث على أنه لا يحلُّ رواية الموضوع في أي معنىً كان إلا مقروناً ببيان وضعه، بخلاف الضعيف فإنه يجوز روايته في غير الأحكام والعقائد. . قال: وممَّن جَزَمَ بذلك النووي وابن جماعة[2] والطِّيبي[3] والبُلْقيني[4] والعراقي[5].

قلت: وقد صرَّح به حافظ عصره العسقلاني[6] في «شرح نخبته»[7]

وقالَ الدارَقُطني: تَوَعَّدَ عليه الصلاة والسلام بالنار من كذب عليه بعد أمره بالتبليغ عنه، ففي ذلك دليل على أنه إنما أمر أن يُبَلَّغَ عنه الصحيحُ دون السقيم، والحقُّ دون الباطل، لا أن يُبَلَّغَ عنه جميعُ ما روي عنه؛ لأنه قال عليه الصلاة والسلام:

---

(١) انظر «تحذير الخواص» ص ١٣٣.

(٢) ابن جماعة هو محمد بن إبراهيم الكناني الحموي الشافعي، قاضي القضاة بالديار المصرية، بدر الدين المتوف في سنة ٧٣٣ هـ. ولمحمد ولدٌ عرف بابن جماعة، وقد اشتهر، وهو عز الدين عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم الشافعي المتوفى سنة ٧٦٧، وهناك حفيد لابن جماعة عرف بهذا الاسم أيضاً، وهو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز المتوفى سنة٨١٩ هـ.

(٣) هو شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، عالم في الحديث والتفسير والبيان، كانت له ثروة طائلة أنفقها في وجوه الخير حتى افتقر في آخر عمره، كان شديد الرد على المبتدعة، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، توفي سنة ٧٤٣ هـ. وانظر كلام الطيبي في «الخلاصة» ص ٤٤ طبع بغداد سنة ١٣٩١.

(٤) هو سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني الشافعي، الحافظ شيخ الاسلام، وعلامة الدنيا، كان آية في الحفظ والعلم والتحقيق، ولي القضاء، وكان من أعلام الزمان، ولد سنة ٧٢٤ هـ وتوفي سنة ٨٠٥ هـ.

(٥) هوعبد الرحيم بن الحسين، زين الدين، أبو الفضل، الحافظ العراقي الشافعي. الإمام الكبير حافظ العصر وصاحب المصنفات البديعة في الحديث توفي سنة ٨٠٦ هـ وانظر ترجمته في مقدمتي لكتابه «الباعث على الخلاص» الذي حققته ونشرته لأول مرة ولله الحمد والمنة.

(٦) هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن. . . حجر الكناني العسقلاني الشافعي، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، الحافظ أمير المؤمنين في الحديث سيد المحدثين في العصور المتأخرة. انتهت إليه الرئاسة في الحديث في الدنيا بأجمعها، فلم يكن في عصره حافظ مثله، ألف كتباً كثيرة، توفي سنة ٨٥٢ هـ.

(٧) في إحدى المخطوطتين: «شرح النخبة» وانظر «شرح النخبة» ٢٠ طبعة البابي الحلبي سنة ١٣٥٣ هـ.

«كَفىٰ بالمرْءِ إثْماً أنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ ما سَمِعِ» أخرجه مسلم[1] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثم من روى عن النبي عليه الصلاة والسلام حديثاً وهو شاكٌّ فيه: أصحيحٌ أم غير[2] صحيح؟ يكون كـأحد الكـاذبين لقولـه عليه الصـلاة والسلام:

«من حدَّثَ عني حديثاً وهو يُرىٰ أنه كَذِبٌ...» حيث لم يقل: وهو يَسْتَيْقِنُ أنه كذب.

وللتحرُّز عن مثل ذلك كان الخلفاءُ الراشدون، والصحابة المنتخبون يتقون كثرة الحديث عنه عليه الصلاة والسلام. وكان أبو بكر وعمر يطالبان من روى لهما حديثاً عنه عليه الصلاة والسلام لم يسمعاه منه بإقامة البيِّنة عليه، ويَتَوَعَّدانِهِ في ذلك. وكان عليٌّ يستحلفه عليه.

وكان بعض المحتاطين من المحدثين من الصحابة والتابعين كان يقول: أو[3] قريباً من هذا، أو نحو هذا، أو شبه هذا. كل ذلك خوفاً من الزيادة والنقصان، أو السهو والنسيان.

وكان من جملة المحتاطين في هذا الأمر والشأن أبو حنيفة النعمان[4].

وقد أخبر عليه الصلاة والسلام بما يقع في آخر الزمان، في أُمته من الروايات الكاذبة، والأحاديث الباطلة، فحذرهم من ذلك خوفاً أن يقـع هالك هنالك، فقال:

---

(١) «صحيح مسلم» ١/٨

(٢) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: (أو)، وأثبتنا ما في المخطوطة الأخرى لأنه أصوب.

(٣) كلمة (أو) سقطت من المطبوعة وإحدى المخطوطتين.

(٤) الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت أحد الأئمة الأربعة المجتهدين، أصله من أبناء فارس، ولد ونشأ بالكوفة، كان يبيع الخز ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء، أريد على القضاء فامتنع، ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٠ هـ

«سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أُناسٌ مِنْ أُمَّتي يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُم وَلا آبَاؤُكُمُ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ». أخرجه مسلم[1] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن هنا قيل: الإسناد من الدين[2]؛ لأنه عليه مدار المجتهدين.

فصل[3]

قال الحافظُ زينُ الدين العِراقيُّ في كتابِهِ المسمَّى بـ«الباعثِ على الخلاص من حوادث القصاص»[4]: ثُمَّ إِنَّهُمْ - يعني القصاص - ينقلون حديثَهُ عَلى التسليمِ، من غيرِ معرفةٍ بالصحيحِ والسقيمِ. قال: وإن اتفق أَنَّهُ[5] نقل حديثاً صحيحاً كان آثماً في ذلك؛ لأنه ينقلُ ما لا عِلْم لَه بِهِ، وإن صادف الواقع كان آثماً بإقدامِهِ على ما لا يَعْلَمُ. قال: وأيضاً فلا يَحِلُّ لأحد ممن هو بهذا الوصفِ أن ينقلَ حديثاً من الكُتُبِ، بل ولو من «الصحيحين» ما لم يقرأه على من يَعلمُ ذلكَ من أهلِ الحديث.

وقد حكى الحافظ أبو بكر بن خير[6]: اتفق العلماءُ على أنه لا يصح لمسلم أن يقول: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا، حتى

---

(١) انظر «صحيح مسلم» ١/ ٩

(٢) هذه الكلمة لعبد الله بن المبارك وقد رواها عنه الإمام مسلم في «صحيحه»، (وانظر «شرح مسلم» للنووي ١/ ٨٧، و «توجيه النظر» للجزائري ص ٢٤).

(٣) هذا الفصل منقول من «تحذير الخواص» وقد عنونه السيوطي كما يلي (الفصل الرابع في بيان أنه لا يجوز لأحد رواية حديث حتى يعرضه على شيخ من علماء الحديث ويجيزه بروايته لاحتمال أن يكون ذلك لا أصل له فيدخل في حديث «من كذب علي»).

(٤) وقد نشرت هذا الكتاب لأول مرة سنة ١٣٩٣.

(٥) أي أحد القصاص.

(٦) أبو بكر هو محمد بن خير بن عمر الاشبيلي المالكي، الحافظ، المقرىء، خال أبي القاسم السهيلي مؤلف «الروض الأنف»، توفي أبو بكر سنة ٥٧٥ هـ

يكون عنده ذلك القول مروياً ولو على أقل وجوه الروايات لقوله عليه الصلاة والسلام:

«مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وفي بعض الروايات: «من كذب عليَّ» مطلقاً من غير تقييد.

فصل[1]

قال الجوزقاني بسنده إلى أبي العباس[2] السراج يقول: شهدت محمد بن إسماعيل البخاري، وَدُفِعَ إليه كتابٌ من ابن كرام[3] يسأله عن أحاديث، منها حديث الزهري[4] عن سالم[5]، عن أبيه مرفوعاً:

---

(١) هذا الفصل منقول من «تحذير الخواص» وعنوانه هناك: [الفصل الخامس في بيان أنّ من أقدم على رواية الأحاديث الباطلة يستحق الضرب بالسياط ويهدد بما هو أكثر من ذلك ويزجر ويهجر ولا يسلم عليه، ويُغتاب في الله، ويستعدى عليه عند الحاكم، ويحكم عليه بالمنع من رواية ذلك ويشهد عليه]

(٢) أبو العباس هو محمد بن اسحاق بن ابراهيم بن مهران السراج، نسبة إلى عمل السروج، النيسابوري، محدث خراسان ومسندها، الحافظ الثقة الصالح، توفي سنة ٣١٣ هـ.

(٣) هو محمد بن كرام إمام فرقة الكرامية، كان من سجستان، ثم خرج إلى نيسابور في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله، فاغترّ جماعة من أهل السواد بما كان يبدو من زهده. وقال ابن حبان فيه: خذل حتى التقط من المذاهب أرداها، ومن الأحاديث أوهاها. ووصفه الذهبي بأنه كان كذاباً، وسجن لأجل بدعته ثمانية أعوام. وكرّام بالتشديد وقد رد الذهبي على من يقول بالتخفيف (انظر «الميزان» ٤/٢١). ولد في سجستان ومات في القدس سنة ٢٥٥ هـ، وبلغ أتباعه في خراسان ٢٠ ألفاً، والكرامية ـ كما يقول الشهرستاني ـ طوائف بلغ عددهم إلى ١٢ فرقة (انظر «الملل والنحل» للشهرستاني ١/١٠٨).

(٤) الزهري هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني، أول من دون الحديث، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء، تابعي من أهل [illegible] واستقربها، توفي سنة ١٢٤ هـ.

(٥) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، الفقيه أحد السبعة الذين

«الإِيمانُ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ».

فكتب محمد بن إسماعيل البخاري على ظهر كتابه: من حدّث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل. أورده الذهبي في «الميزان»[1].

وفي «الميزان»[2] أيضاً قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين[3] يقول في سُوَيدٍ الأنباريّ: هُوَ حَلالُ الدَّمِ[4].

وقال الحاكمُ: أُنكر على سويد حديثه في:

«مَنْ عَشقَ وَعَفَّ وكَتَم....»[5].

وقال يحيى بنُ مَعين لمَّا ذُكِرَ لَهُ هذا الحديث: لو كان لي فرسٌ ورمحٌ غزوتُ سويداً.

= المدينة، كان من أفضل أهل زمانه، وقال اسحاق بن راهويه: (أصح الأسانيد: الزهري عن سالم عن أبيه). كان يلبس الثوب بدرهمين، وكان يشبه أباه في السمت والهدى، توفي سنة ١٠٦ هـ.

(١) انظر «الميزان» ٤/٢١. وقال الإمام البخاريّ في «صحيحه» ١/٨: (وهو قول وفعل ويزيد وينقص قال تعالى ﴿ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم﴾...) وأورد آيات عدة تدل على أن الإيمان يزيد وينقص.

(٢) «الميزان» ٢/٢٥٠.

(٣) يحيى بن معين أبو زكريا البغدادي الحافظ الإمام العلم، قال أحمد: كل حديث لا يعرفه يحيى فليس بحديث، مات بالمدينة سنة ٢٣٣ هـ.

(٤) سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأنباري، قال فيه أبو حاتم: كان صدوقاً وكان يدلس ويكثر، وقال البخاري: كان قد عمي فيُلَقَّن ما ليس من حديثه. وجاء في «تهذيب التهذيب» ٤/٢٧٣: قال سليمان بن الأشعث: سمعت يحيى بن معين يقول: سويد بن سعيد حلال الدم توفي سنة ٢٤٠ هـ وقول ابن معين في سويد مثال يوضح موقف العلماء من رواية الأحاديث الموضوعة وشعورهم بخطر نسبة هذه الأحاديث إلى النبيﷺ.

(٥) عقد ابنُ القيّم فصلاً نفيساً في بيان وضع هذا الحديث في كتابه القيم «زاد المعاد» ٣/١٥٤ فارجع إليه والحديث بتمامه أورده الخطيب في «تاريخه» ٥/١٥٦ - ٢٦٢ و٦/٥١ و١١/٢٩٧ و١٢/ ٤٧٩ و١٣/١٨٤ وانظر كلام السخاوي حوله في «المقاصد» ص ٤٢٠

وفي «الميزان» أيضاً قيل لابن عُيَيْنَةَ[1]: روى مُعَلَّى بن هلال[2] عن ابن أبي نجيح[3]، عن مجاهد[4]، عن عبد الله[5] قال: «التقنُّع من أخلاق الأنبياءِ». فقال ابنُ عُيَيْنَةَ: إن كان المعلى يحدث بهذا الحديث عن ابن أبي نجيح ما أحوجه أن تُضرب عنقه.

وأخرج العقيلي عن عائشة قالت: كان رسول الله عليه الصلاة والسلام إذا اطَّلَعَ على أحد من أهل بيته كَذَبَ كذبة لم يزل مُعْرضاً عنه حتى يُحدِثَ للَّهِ توبةً[6].

وأخرج أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام أبطل شهادة رجل في كذبة.

قال معمر[7]: لا أدري ما تلك الكذبة؟ أكذب على الله؟ أم كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

---

(١) هو سفيان بن عُيَيْنة أحد أئمة الإسلام، ومن أقرانه ابن المبارك وأحمد وابن معين. قال ابن وهب: ما رأيت أعلم بكتاب الله من ابن عُيَيْنة، وقال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. توفي بمكة سنة ١٩٨ هـ. وفي المطبوعة: عتيبة، وهو تصحيف. وانظر الخبر في «الميزان» ٤/١٥٢

(٢) هو معلى بن هلال بن سويد الحضرمي أبو عبد الله الطحان الكوفي، اتهم بالكذب ووضع الحديث، قال أبو داود: إنه روى أربعين حديثاً عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الله بن عباس كلها مختلقة. وانظر ترجمة معلى في «الميزان» ٤:١٥٢.

(٣) عبد الله بن يسار،أبو يسار،وعرف بعبد الله بن أبي نجيح،ثقة صالح الحديث ويذكرون أنه كان يقول بالقدر،وذكره النسائي فيمن كان يدلس،وثقه أحمد وابن معين،وروى عنه سفيان ابن عيينة. مات سنة ١٣١ هـ.

(٤) مجاهد بن جبر أبو الحجاج، المخزومي ولاء، المكّي، المقرىء المفسر الحافظ الإمام الثقة، كان أحد أوعية العلم، قال مجاهد: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات، أقف عند كل آية أسأله فيم نزلت؟ وكيف كانت؟ توفي سنة ١٠٣ هـ وقيل: إنه كان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب لينظر إليها.

(٥) هو على الغالب ابن عباس، لكثرة مرويات مجاهد عن ابن عباس، والله أعلم.

(٦) وقد أورد البيهقي الحديث في «السنن الكبرى» ١٠/١٩٦ كما يلي: (عن عائشة: ما كان خلق أبغض إلى رسول الله ﷺ من الكذب، ولقد كان الرجل يكذب عند رسول الله ﷺ الكذبة فما تزال في نفسه عليه حتى يعلم أنه قد أحدث منها توبة).

(٧) هو معمر بن راشد الأزدي ولاء، بصري سكن اليمن، ثقة، فقيه، حافظ متقن ورع، =

فصل[1]

قال الدارَقُطْني: فإنْ تَوَهَّمَ متوهِّمٌ أنَّ التكلمَ[2] فيمن رَوى حديثاً مردوداً غيبةٌ له يقال له: ليسَ هذا كما توهمت؛ وذلكَ أن إجماع أهل العلم على أنَّ هذا واجبٌ، ديانةً، ونصيحةً للدين وللمسلمين[3]. وقد حدَّثنا القاضي أحمد بن كامل[4]، حدثنا أبو سعيد الهروي[5]، حدثنا أبو بكر بن خلاد[6] قال: قلت ليحيى بن سعيد[7] القطان: أما تخشى أن يكون هؤلاءِ الذين

= طلب العلم صغيراً قال: جلست إلى قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة فما سمعت منه حديثاً إلا كأنّه ينقش في صدري، وكان من أطلب أهل زمانه للعلم. مات في رمضان سنة ١٥٢ هـ. ومعمر هذا أحد رواة هذا الحديث، وقد أورد الحديث البيهقي في «السنن الكبرى» ١٠/١٩٦ كما يلي:

أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أنبأنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا عبد الرزاق، أنبأنا معمر عن موسى بن أبي شيبة أن النبيﷺأبطل شهادة رجل في كذبة كذبها. وأورد البيهقي في المكان نفسه رواية أخرى فيها عبد الرزاق ومعمر.

(١) كلمة (فصل) من وضع المؤلف، والكلام الموجود في هذا الفصل جزء من الفصل السابق في «تحذير الخواص»، وانظر «التحذير» ١٧٣ وما بعدها.

(٢) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: المتكلم، وهو تصحيف، والتصويب من المخطوطة الأخرى.

(٣) في الأصول كلها: ديانة للدين ونصيحة للمسلمين، وفيه تقديم وتأخير والتصويب من «تحذير الخواص» ص ١٧٤.

(٤) هو القاضي أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، أبو بكر البغدادي، تلميذ محمد بن جرير، صاحب التصانيف العديدة في الفنون، ولي قضاء الكوفة، وعاش تسعين سنة. قال الدارقطني: كان متساهلاً في الحديث توفي سنة ٣٥٠ هـ (انظر «الميزان»١/ ١٢٩ و«تاريخ بغداد» ٤/ ٣٥٧ و«شذرات الذهب»٣/ ٢).

(٥) جاء في «المنهج الأحمد» للعليمي ١/ ٢٠٣ أنه يحيى بن أبي نصر، أبو سعيد الهروي، توفي بهراة سنة ٢٨٧ وفي ترجمته في «تاريخ بغداد» ١٤/ ٢٢٥ أن كنيته: أبو سعد، وكذلك وردت في بعض أصول «تحذير الخواص» ص ١٧٥.

(٦) هو محمد بن خلاد بن كثير الباهلي، أبو بكر البصري، روى عنه مسلم وأبو داودوابن ماجه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، مات سنة ٢٤٠ هـ.

(٧) يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد الأحول، القطان البصري، الحافظ الحجة، أحد أئمة الجرح والتعديل، قال أحمد: ما رأت عيناي مثله. كان إمام أهل زمانه، مات سنة ١٩٨ هـ.

تركتَ حديثَهم خُصَمَاءَك عِنْدَ اللهِ تَعَالى؟ فقالَ: لأَنْ يكونَ هؤلاءِ خصمائي أحب إليَّ من أن يكون النبي ﷺ خصمي يقول: لِمَ لمْ تَذُبَّ الكذبَ عَنْ حديثي[1]؟

قال[2]: وإذا كان الشاهدُ بالزور في حقٍ يسيرٍ تافهٍ حقيرٍ يجبُ كشفُ حالِهِ. فالكاذِبُ على رسولِ الله ﷺ أَحقُّ وأَوْلى؛ لأَنَّ الشاهد إذا كذبَ في شهادته لم يَعْدُ كذبُهُ المشهودَ عليه، والكاذب على رسول الله ﷺ يُحلُّ الحرامَ ويُحرِّم الحلالَ، ويتبوَّأُ مقعدَهُ من النَّارِ، فكيفَ لا تجوزُ[3] الوقيعةُ فيمنْ قد تبوَّأَ مَقْعَدَهُ من النار بكذبه على النبي المختار؟

ثم روى عن سفيانَ الثَّوْرِيِّ[4] أَنَّه كانَ يقولُ: فُلانٌ ضعيفٌ، وفُلانٌ قَوِيٌّ، وفلانٌ خذوا عنه، وفلانٌ لا تأْخذوا عنه، وكان لا يرى ذلك غيبةً. قال: وسُئِلَ مالكٌ [وشعبة وسفيان بن][5] سعيد وابن عُيينة عن الرجل لا يكون بذاك[6] في الحديث. فقالوا جميعاً: بيِّنْ أَمْرَهُ.

---

(١) انظر «الكفاية» طبع مصر ص ٩٠.

(٢) القائل هو الدارقطني.

(٣) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: لا يجوز.

(٤) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث، كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، مجمعاً على إمامته، وكان يحيى بن معين لا يقدم عليه في زمانه أحداً في الفقه والحديث والزهد وكل شيء، كان عابداً ثبتاً.
وقال النسائي: هو أجل من أن يقال فيه: ثقة، وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله ممن جعله للمتقين إماماً، ولد سنة ٩٧ هـ وتوفي بالبصرة سنة ١٦١ هـ.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من الأصول، واستدركته من «تحذير الخواص» ص ١٧٧. ورأيت في صحيح مسلم (١٣/١) خبراً قريباً من هذا الخبر الذي نقله المصنف عن الدارقطني رأيت من المفيد إيراده:
قال مسلم: (حدثنا عمرو بن علي أبو حفص، قال: سمعت يحيى بن سعيد قال: سألت سفيان الثوري وشعبة ومالكاً وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتاً في الحديث، فيأتيني الرجل فيسألني عنه. قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت).

(٦) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: يداك، وهو تحريف، والتصويب من المخطوطة الأخرى.

قال: وقِيلَ لِشُعْبَةَ: هذا الذي تَكَلَّمُ في النَّاسِ، أَلَيْسَ هو غيبةً؟ فقال: يا أحمقُ! هذا دينٌ، وتركُهُ محاباةٌ.

قال: وقد قالَ محمدُ بنُ بُنْدارٍ الجرجاني[1] لأحمد بنِ حنبل: إنَّهُ لَيَشْتَدُّ عَليَّ أَنْ أَقُول: فلانٌ ضعيف وفلان كذاب[2]. فقال أحمدُ: إذا سكتَّ أنتَ [وسكتُّ أنا][3] فمتى يَعْرِفُ الجاهلُ الصحيحَ من السقيمِ؟

ورُوِيَ أَنَّ سُفْيانَ الثوريَّ مَرَّ بِرَجُلٍ فقال: كَذَّابٌ، واللهِ لولا أَنَّهُ لا يَحِلُّ لي أَنْ أَسْكُتَ لَسكتُّ.

وعن الشافعي: إذا عَلِمَ الرجلُ من مُحدِّثٍ الكذبَ لم يَسَعْهُ السكوتُ عليه، ولا يكونُ ذلك غيبةً، فإنَّ مَثَلَ العلماءِ كالنُّقَّادِ، فَلا يَسَعُ الناقد في دينه أَنْ لا يُبَيِّن الزُّيُوفَ من غيرها[4].

وكان شعبةُ بنُ الحجَّاجِ يَقُولُ: تعالَوْا نغتابُ في دينِ اللهِ.

وكذا رُوِيَ عنِ ابن عُيَيْنَة.

وفي «الميزان» قال ابن حِبَّان: سمعتُ جعفر بن أَبَانَ[5] المِصْري يُملي

---

(١) هو محمد بن بندار السباك الجرجاني، أبو بكر، أحد من روى عن الإمام أحمد ترجم له أبو يعلى في «الطبقات» ١/٢٨٧ والعليمي في «المنهج الأحمد» ١/٢٣٥.

(٢) في المخطوطتين: فلان ضعيف، فلان كذاب (دون واو العطف) والخطب يسير.

(٣) استدركت ما بين المعقوفتين من «تحذير الخواص» ص ١٨٠ و«الكفاية» ص ٩٢ و«طبقات الحنابلة» ١/٢٨٧ و«المنهج الأحمد» ١/٢٣٥ و«الموضوعات» ١/٥١.

(٤) في الأصول: غيره. وجاء في «أساس البلاغة»: دراهم زُيُوف وزُيَّف، ودرهم زيف وزائف.

(٥) ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/٣٩٩ ونقل عن ابن حبان ما أورده المؤلف هنا، قال الحاكم: جعفر بن أبان ضعيف.

بمكة: حدَّثنا محمد بن رمح[1]، حدثنا الليث[2]، عن نافع[3]، عنِ ابن عمر مرفوعاً:

«مَنْ سَرَّ المُؤْمِنَ فَقَدْ سَرَّنِي، وَمَنْ سَرَّني فَقَدْ سَرَّ الله...» الحديث.. وبه «يُنادي مُنادٍ[4] يوم القِيامَة: أَيْنَ بُغَضَاءُ الله؟ فَيَقُومُ سُؤَّالُ المَساجد» فقلت: يا شيخ! اتَّقِ اللهَ، ولا تكذبْ على رسولِ اللهِ. فقال: لستَ مِنِّي في حِلٍّ، أنتم تحسدونني[5] لإسْنادي، فلم أُزايله حتَّى حَلَفَ أن لا يُحَدِّث بمكة بعد أن خوَّفته بالسلطان مع جماعة.

فصل[6]

رُوِيَ أَنَّه صلَّى أَحمدُ بنُ حَنْبلٍ ويحيى بنُ معين في مَسْجِد الرُّصافةِ، فقامَ بينَ أَيديهم قاصٌّ، فقال: حدَّثنا أَحمدُ بنُ حنبلٍ ويحيى بنُ مَعينٍ قالا:

---

(١) محمد بن رمح بن المهاجر التجيبي أبو عبد الله، المصري الحافظ. كان ثقة ثبتاً وثّقه أبو داود، وقال النسائي: ما أخطأ في حديث قط، مات سنة ٢٤٢.

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ولاء، الإمام العلامة، عالم مصر وفقيهها ورئيسها، كان يقرن بمالك، وهناك من قال: إنه أفقه منه. وقال محمد بن رمح: كان دخْلُ الليثِ ثمانين ألف دينار ما وجبت عليه زكاة قط. ولد سنة ٩٤ هـ وتوفي سنة ١٧٥ هـ.

(٣) نافع أبو عبد الله العدوي المدني، حدث عن مولاه ابن عمر. قال البخاري وغيره: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر توفي سنة ١١٧ هـ.

(٤) سقطت كلمة (مناد) من الأصول واستدركناها من «تحذير الخواص» ١٨٨ و«الميزان» ١/٤٠٠، و«لسان الميزان» ٢/١٠٦.

(٥) في المخطوطتين «والميزان»: تحسدوني، وأثبتنا ما في المطبوعة و«لسان الميزان» لأنه أصح.

(٦) هذا هو الفصل السابع في «تحذير الخواص» وعنوانه هناك كما يأتي: [الفصل السابع في إنكار العلماء قديماً على القصاص ما رووه من الأباطيل وسفه القصاص عليهم وقيام العامة مع القصاص بالجهل واحتمال العلماء ذلك في الله] ص ١٩٥ ـ ٢١٢.

حدَّثنا عبدُ الرَّزَّاق[1]، عن مَعْمَر[2]، عن قَتادة[3]، عن أَنسٍ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«مَنْ قَالَ: لا إِله إِلَّا الله، خلقَ اللهُ تعالى من كُلِّ كلمةٍ منها طيراً، مِنْقَارُهُ مِنْ ذهبٍ، وريشُه مِنْ مَرْجَان. . .» وأَخذَ في قَصِّهِ نحواً من عشرين ورقةً.

فجعلَ أَحمدُ بن حنبلٍ يَنْظُرُ إلى يحيى، ويحيى ينظر إلى أحمد، فقال له: أنتَ حَدَّثْتَهُ بهذا؟ فقال: واللَّهِ ما سَمِعْتُ بهذا إلاَّ الساعةَ.

فلما فرغ مِنْ قصصه وأَخذ القطعيات[4]، ثم قَعَدَ ينتَظِر بقيتها، قال له يحيى بنُ مَعين بيده: تَعَال[5]، فجاءَ مُتَوَهِّماً للنَّوال[6]، فقال له يحيى: مَنْ حَدَّثَكَ بهذا الحديث؟ فقال: أَحمدُ بنُ حنبلٍ ويحيى بنُ مَعينٍ. فقال: أنا يحيى بنُ مَعينٍ وهذا أَحمدُ بنُ حَنْبلٍ، ما سَمِعْنا بِهذا قَطُّ في حديث رسول

---

(١) عبد الرزاق بن همَّام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعاني، أحد الأئمة الأعلام الحفاظ، وحديثه مخرجٌ في «الصحاح»، كان من أوعية العلم، عاش خمساً وثمانين سنة، وتوفي سنة ٢١١ هـ.

(٢) مَعْمَر بن راشد الأزدي ولاء، البصري، الإمام الحجة، أحد الأعلام، وعالم اليمن. قال أحمد: ليس تضم مَعْمَراً إلى أحد إلا وجدتَهُ فَوْقَهُ: وقال ابن جريج: عليكم بمَعْمَر فإنه لم يبق في زمانه أعلم منه. توفي سنة ١٥٣ هـ.

(٣) قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري، أحد الأئمة الأعلام، روى عن أنس بن مالك وابن المسيب وابن سيرين، توفي سنة ١١٧ هـ.

(٤) كذا في المطبوعة وفي «اللآلىء المصنوعة» أيضاً ٣٤٦/٢. وفي المخطوطتين و«موضوعات ابن الجوزي» ٤٦/١: (القطيعات). وقد روى العلامة أحمد شاكر رحمه الله هذه القصة نقلاً عن ابن الجوزي ووردت هذه الكلمة عنده كالآتي: (العطيات). ولعلَّها الصواب. («الباعث الحثيث» ط ٣ ص ٨٥).

(٥) في المطبوعة: تعالى. والتصحيح من المخطوطتين ومن «اللآلىء المصنوعة» ج ٢ ص ٣٤٦، ومن «موضوعات ابن الجوزي» ٤٦/١، و «الباعث الحثيث» ط ٣ ص ٨٥. ومعنى قال: أشار.

(٦) كذا في الأصول. وفي «اللآلىء» و«الباعث الحثيث»: لنوال. وفي «موضوعات ابن الجوزي»: متوهماً النوال.

الله ﷺ، فإن كان ولا بُدَّ[1] من الكذب فَعَلَى غيرِنا.

فقال له: أنت يحيى بن مَعين؟

قال: نعم.

قال: لم أزل أسمعُ أنَّ يحيى بنَ معين أحمق، ما تحقَّقْتُه إلَّا الساعة.

فقال له يحيى: كيفَ عَلِمْتَ أني أَحْمَقُ؟

قال: كأنه[2] ليس في الدنيا يحيى بنُ معين وأحمدُ بنُ حنبل غيرُكما، قد كتبتُ عن سبعةَ عشرَ أحمدَ بن حنبل ويحيى بن معين.

فوضع أحمدُ كُمَّهُ على وجهه وقال: دَعْهُ يَقُوم. فقامَ كالمُسْتَهـزِىءِ بهما[3].

وعن الطُّرْطُوشي[4] لما دخَلَ سليمانُ بنُ مهرانَ الأَعمشُ[5] البصرةَ نظرَ إلى قَاصٍّ يقصُّ في المسجِد، فقال: حدثنا الأعمش عن أبي اسحاق[6] عن أبي وائل[7]، فتوسَّطَ الأعمشُ الحَلْقَةَ وجعَلَ ينتفُ شعرَ إبطِهِ.

---

(١) في الأصول و«موضوعات ابن الجوزي» ٤٦/١: فإن كان لا بُد والكذب، وأثبتنا ما جاء في «اللآلىء المصنوعة» ٣٤٦/٢.

(٢) في «اللآلىء» وإحدى المخطوطتين و«موضوعات ابن الجوزي»: كأن.

(٣) انظر القصة أيضاً في «الموضوعات» ٤٦/١ و«اللآلىء» ٣٤٦/٢ و«الميزان» ٤٧/١ و«الباعث الحثيث» ٨٥.

(٤) هو محمد بن الوليد القرشي الفهري الأندلسي، أبو بكر الطرطوشي، حافظ من فُقهاء المالكية، من أهل طرطوشة بشرق الأندلس، تفقّه ببلاده، ورحل إلى المشرق، فحج وزار العراق ومصر والشام، وسكن الاسكندرية وتوفي فيها سنة ٥٢٠ هـ وانظر كتاب «الحوادث والبدع» ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٥) هو سليمان بن مهران الكاهلي ولاء، أبو محمد الكوفي، الأعمش، أحد الأعلام الحفاظ والقراء، رأى من الصحابة أنساً، قال عمرو بن علي: كان يُسمّى المُصحَف؛ لصدقه. وكان فصيحاً ثقة ثبتاً. توفي سنة ١٤٨ هـ.

(٦) هو عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي أبو إسحاق الكوفي أحد أعلام التابعين، ثقة يشبه الزهري في الكثرة، كان الأعمش يتعجّب من حفظ أبي إسحاق لرجاله الذين يروي عنهم، مات سنة ١٢٧ هـ. اختلط في آخر عمره.

(٧) هو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، أحد سادة التابعين، مخضرم أدرك النبي =

فقال له القاصُّ: يا شيخُ! ألا تستحي؟ نحنُ في علمٍ وأنت تفعلُ مثلَ هذا؟

فقال الأعمشُ: الذي أنا فيه خَيرٌ من الذي أنتَ فيه.

قال: كيفَ؟

قالَ: لأنِّي في سُنَّةٍ وأنتَ في كذبٍ، أنا الأعمشُ، وما حدَّثْتُك ممَّا تقولُ شَيْئاً.

وقال الذهبي في «الميزان»[1]:

قال جعفر بن الحجاج الموصلي: قَدِمَ علينا محمدُ بنُ عبدٍ[2] السمرقنديُّ الموصلَ[3]، وحدَّث بأحاديث مناكير، فاجتمع جماعة من الشيوخ، وصرنا إليه لننكر عليه، فإذا هو في خلق من العامة، فلما بَصُرَ بنا مِنْ بعيدٍ عَلِمَ أنا جئنا لِنُنكر عليه[4] فقال:

= ﷺ ولم يره، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ وطائفة، قال عاصم فيه: ما سمعته سب إنساناً قط، وقال ابن معين: ثقة لا يسأل عن مثله، مات بعد الجماجم سنة ٨٢ هـ، وقيل: مات في خلافة عمر بن عبد العزيز.

(١) «ميزان الاعتدال» ٣/٦٣٣. وانظر الخبر في «تحذير الخواص» ص ١٩٨.

(٢) كذا في إحدى المخطوطتين، و«ميزان الاعتدال» وهو الصواب، وفي الأصلين الآخرين: محمد بن عبد الله، وهو كذاب وضاع، ترجم له الحافظ الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/٣٨٨) مات في حدود سنة ٣٠٠.

(٣) كذا في «الميزان» وفي الأصول: بموصل، وهو تحريف.

(٤) استدركنا كلمة (عليه) من «الميزان» وسقطت من الأصول.

حدثنا قتيبةُ[1]، عن ابن لهيعة[2]، عن أبي الزبير[3]، عن جابر أنه[4] عليه الصلاة والسلام قال:

«القرآن كلام الله غير مخلوق»[5].

فلم نجسر أن نُقْدِمَ عليه خَوْفاً مِنَ العَامَّةِ، ورجعنا.

وعن الشعبيّ[6] دخلت في مسجدٍ أُصلي، فإذا إلى جنبي شيخٌ عظيم اللحية، قد أطاف به قومٌ فحدَّثهم فقال:

حدثني فلان، عن فلان... يبلغ به النبيَّ عليه الصَّلاة والسلام: «إنَّ الله خلق صورين، له في كل صور نفختان: نفخة الصعق، ونفخة القيامة».

قال الشعبي: فلم أضبط نفسي أن خففت صلاتي، ثم انصرفت، فقلت: يا شيخ! اتقِ الله، ولا تحدثن بالخطأ، إنَّ الله لم يخلق إلا صوراً واحداً، وإنما هي[7] نفختان: نفخة الصعق ونفخة القيامة.

فقال لي: يا فاجر! إنما يُحَدِّثُني فلانٌ عن فُلان، وتردُّ عليَّ!! ثُمَّ رَفَعَ

---

(١) هو قتيبة بن سعيد الثقفي ولاء، أبو رجاء أحد أئمة الحديث، روى عن مالك والليث، ومن أقرانه أحمد، توفي سنة ٢٤٠ هـ، وقد صرح الخطيب باسم أبيه عندما أورد هذه الرواية في ترجمته «تاريخ بغداد» (٢/٣٨٩).

(٢) هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي الغافقي المصري، قاضي مصر وعالمها، قال أحمد: احترقت كتبه فمن كتب عنه قديماً فسماعه صحيح. مات سنة ١٧٤ هـ.

(٣) هو محمد بن مسلم الأسدي ولاء، أبو الزبير المكي أحد الأئمة. مات سنة ١٢٨ هـ.

(٤) في «الميزان» (٣/٦٣٤) و «تاريخ بغداد» (٢/٣٨٩): أن رسول الله ﷺ وأثبتنا ما في الأصول.

(٥) انظر الكلام حول الحديث المذكور في الحديث الآتي برقم ٣٢٧ وفيها سينقله المؤلف عن ابن القيم في أواخر الكتاب وانظر فهرس الأحاديث.

(٦) هو عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، الكوفي، الإمام العلم، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر، أدرك عدداً من الصحابة وروى عنهم. توفي سنة ١٠٣ هـ.

(٧) كذا في الأصول: هي. ولعلها: هما.

نَعْلَهُ فَضَرَبَني بها، وتتابَع القومُ عليَّ ضَرباً مَعَهُ، فواللهِ ما أَقلعوا عنِّي حتّى حَلَفْتُ لَهُمْ أَنَّ اللهَ تعالى خَلَقَ ثلاثينَ صُوراً، لَهُ في كُلِّ صُورٍ نفخةٌ، فأَقْلَعُوا عَنِّي[1].

وقال الحافظ أبو بكر الخطيبُ البغداديُّ بإسناده إلى محمد بن يونس الكديمي[2] قال: كنت بالأهواز فسمعتُ شيخاً يقصُّ فقال:

لما زَوَّجَ النبيُّ عليه الصَّلاة والسلام عليًّا فاطمةَ أَمَرَ اللهُ شجرةَ طُوبى أن تَنْثر اللُّؤْلُؤَ الرَّطْبَ يتهاداهُ أَهلُ الجنة بَيْنَهُم في الأَطباقِ.

فقلت له: يا شيخُ! هٰذَا كَذِبٌ على رسولِ اللهِ عليه الصلاة والسلام.

فقال: وَيْحَكَ! اسكُتْ حَدَّثنيه النَّاسُ[3].

وقال ابن الجوزي[4]: وقد صَنَّف بعضُ قُصَّاصِ زمانِنا كتاباً، فذَكَرَ فيه أَنَّ الحَسَنْ والحُسَيْنَ[5] دَخَلَا على عُمَرَ وهو مشغولٌ، ثم انتبه[6] لهما،

---

(١) انظر الخبر في «تحذير الخواص» ٢٠٣ - ٢٠٤ و«القصاص والمذكرين» ٣٠٢ - ٣٠٣

(٢) هو محمد بن يونس الكديمي البصري، أحد المتروكين، ولد سنة ١٨٥ هـ، وربي في حجر زوج أمه روح بن عبادة، وقد ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٣٥/٣) ولم يورد هذا الخبر، وترجم له أيضاً الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٧٤/٤) وتوفي سنة ٢٨٦ هـ.

(٣) انظر «تحذير الخواص» ٢٠٥.

(٤) انظر «الموضوعات» لابن الجوزي، الجزء الأول ص ٤٤ و«تحذير الخواص» ٢٠٧.

(٥) الحسن بن علي سبط رسول الله ﷺ وريحانته، أمير المؤمنين، أبو محمد، ولد في نصف شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة، وروى عن النبيﷺ أحاديث.بايعه أهل العراق بعد مقتل علي(رضي الله عنه)ولكنه بعد أن شهد سفك الدماء واشتعال الفتن، كره القتال فبايع معاوية على أن يجعل العهد له من بعده، وتوفي سنة ٥٠ هـ وقيل قبلها، وقيل بعدها، وكان أشد الناس شبهاً برسول الله. والحسين بن علي سبط رسول الله ﷺ وريحانته، أبو عبد الله، ولد سنة أربع من الهجرة، روى عن النبي ﷺ أحاديث، كانت إقامته بالمدينة إلى أن خرج مع أبيه الى الكوفة، فشهد معه الجمل ثم صفين، ثم قتال الخوارج معه، ثم مع أخيه، إلى أن سلم الأمر إلى معاوية، فتحول مع أخيه إلى المدينة، واستمر بها إلى أن مات معاوية، فخرج إلى مكة، ثم كاتبه أهل العراق وبايعوه، فأرسل إليهم مسلم بن عقيل، فأخذ بيعتهم، ثم كان من قصة قتله ما كان، وذلك سنة ٦١ هـ.

(٦) في «الموضوعات»: (وهو مشغول فلما فرغ من شغله رفع رأسه فرآهما فقام...).

فقام وقَبَّلَهما، ووَهَبَ لِكُلِّ واحدٍ منهما ألفاً[1]، فرجعا فأخبرا أباهُما فقال: سمعْتُ رسُول اللهِ عليه الصَّلاة والسلام يقول:

«عُمَرُ نُورُ الإسْلَامِ في الدُّنْيا، وسِرَاجُ أهْلِ الجنَّةِ في العُقْبى»[2].

فرجِعا إلى عُمَر فَحَدَّثاهُ، فاستَدْعى دَواةً[3] وكَتَبَ: حدثني سيِّدا شبابِ[4] أهلِ الجنةِ، عن أبيهما، عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا وكذا[5]، فأوصى أن يجعلَ في كفنه[6] فَفُعِلَ[7] ذلك، فأصبحوا وإذا القِرْطاسُ على القَبْرِ وفيه: صدق الحسنُ والحسين [وصدق أبوهما][8] وصدق رسول الله.

قال[9]: والعجبُ من هذا الذي بلغت به الوقاحة إلى أن يصنف مثل هذا، وما كفاهُ حتى عرضه على كبار[10] الفقهاءِ، فكتبوا عليه تصويب هذا التصنيف[11].

---

(١) في «الموضوعات»: (... ألفاً وقال: اجعلاني في حل، فما عرفت دخولكما، فرجعا وشكراه بين يدي أبيهما علي بن أبي طالب، فقال...)

(٢) نص هذه الجملة كما وردت في «الموضوعات» لابن الجوزي كما يأتي: «عمر بن الخطاب نورٌ في الإسلام وسراجٌ لأهل الجنة». وانظر «تذكرة الموضوعات» للفتني ص ٩٤.

(٣) كذا في الأصول، وفي «الموضوعات»: فدعا بدواة وقرطاس، وكتب: بسم الله الرحمن الرحيم....

(٤) جاء في «الموضوعات»: شباب.

(٥) جاء في «الموضوعات» عوضاً عن كذا وكذا ما يأتي: عمر نور الإسلام في الدنيا وسراج أهل الجنة في الجنة.

(٦) جاء في «الموضوعات» في كفنه على صدره.

(٧) كذا في إحدى المخطوطتين، وفي المخطوطة الأخرى: ففعلوا، وفي المطبوعة: ففقل، وهو تحريف. وفي «الموضوعات» فوضع.

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من الأصول، واستدركناه من «الموضوعات».

(٩) القائل هو ابن الجوزي رحمه الله.

(١٠) أقول: ليس هؤلاء المصوبون بكبار الفقهاء بل هم من علماء السوء الذين تنكب بهم الأمة وما أكثرهم في زماننا ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١١) تتمة العبارة عند ابن الجوزي هي: فلا هو عرف أن مثل هذا محال، ولا هم عرفوا. وهذا جهل متوفر عُلمَ به أنه من أجهل الجهال الذين ما شمُّوا ريح النقل، ولعله قد سمعه من بعض الطرقيين!

وقال ابن عقيل: أخذ بعض الوعاظ [يقول][1]:

«يقولُ اللهُ: يا موسى! مَنْ تُريدُ؟ قال: أخي هَارون. يا مُحَمَّدُ! مَنْ تُريدُ؟ قال: عَمِّي وأُمِّي. يا نوحُ! مَنْ تُريدُ؟ قال: ابني. يا يعقوبُ! من تُريدُ؟ قال: يوسُف. قال: كُلُّكُمْ يُريدُ مِنِّي. أَيْنَ مَنْ يُريدُني؟».

ثم احتدَّ[2] وصَكَّ الكُرْسِيَّ صَكَّةً وقال:

يا قارىءُ! اقرأ ﴿يُريدونَ وَجْهَه﴾[3]، فقرأ القارىءُ، وضجَّ المجلس، وصَعِقَ[4] قومٌ، وخُرِّقَتْ ثيابُ قومٍ بشعبذة ذلك[5]. فاعتقد قومٌ أَنَّ ما ذكره لبابُ الحقِّ، وعينُ العلم.

وفي بعضِ المجامعِ أَنَّ قاصًّا جلسَ ببغداد، فروى في تفسير قوله تعالى ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامَاً مَحْمُوداً﴾[6] أنه يُجلسه مَعَهُ على عَرْشِهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الإمام محمَّدَ ابنَ جريرٍ الطبريَّ[7] فاحتدَّ مِنْ ذلكَ، وبالَغَ في إنكارِهِ، وكَتَبَ على بابِ دَارِه:

سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ لَهُ أَنِيس وَلاَ لَهُ فِي عَرْشِهِ جَلِيس

---

(١) زيادة ليست في الأصول، ولكن السياق يقتضيها. واستدركتها من «تحذير الخواص» ٢٠٩ و «القصاص والمذكرين» ٣٢٩.

(٢) أي الواعظ.

(٣) هذه القطعة من الآية وردت في سورة الأنعام الآية ٥٢، وفي سورة الكهف الآية ٢٨.

(٤) صعق قومٌ: أي غشي عليهم. وقد تأتي في غير هذا الموضع بمعنى مات كما في قوله سبحانه ﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَـٰوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ﴾.

(٥) في المخطوطتين و «التحذير»: ذاك.

(٦) سورة الإسراء، الآية ٧٩، والآية بتمامها: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾.

(٧) محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر، المؤرخ المفسِّر الإمام في أحكام الدين والقِراءات والسنن، وُلد في آمل طبرستان، واستوطن بغداد وتوفي بها سنة ٣١٠ هـ، وعُرِض عليه القضاءُ فأبى، وقد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من عصره، كان إماماً مجتهداً صاحب مذهب فقهي، وقد ذكر ابن خلكان أن أصحابه يقال لهم الجريرية.

فثارتْ عليه عوامُّ بغدادَ ورَجَموا بَيْتَهُ بالحجارةِ، حتَّى استدَّ[1] بابُه بالحجارة وعلت عليه.

فصل[2]

قال العقيلي بسنده إلى حماد بن زيد[3] يقول: وضعتِ الزنادقة على رسولِ الله ﷺ اثنَيْ عَشْرَ ألفَ حديثٍ.

وقال ابن عدي بإسناده إلى جعفر بنِ سليمانَ[4] قال: سمعت المهديَّ[5] يقولُ: أقرَّ عِنْدي رجلٌ من الزنادقة أنَّهُ وضعَ أرْبَعمائَةِ حديثٍ، فهيَ تَجولُ في أيدي النَّاس.

وأخرجَ ابن عساكر عن الرشيد[6] أنَّهُ جيءَ إليه بزنديقٍ، فأمر بقتله. فقال: يا أمير المؤمنين! أينَ أنتَ عن أربعةِ آلافِ حديثٍ وضعتُها فيكم أحرِّمُ فيها الحلال وأحِلُّ فيها الحرام ما قال النبي عليه الصلاة والسلام منها حرفاً. فقال له الرشيد: أيْنَ أنْتَ يا زنـديقُ عن عبد الله بن المبارك وأبي

---

(١) استدَّ وانسدَّ بمعنى.

(٢) هذا هو الفصل الثامن في كتاب «تحذير الخواص» وعنوانه هناك كما يأتي: [الفصل الثامن في بيان أنَّ الأحاديث الموضوعة كثيرة ولا يميِّزها إلا الناقد المجتهد في الحديث] ص ٢١٣ - ٢١٩.

(٣) هو أبو إسماعيل الأزرق البصري، الحافظ، أحد الأعلام من أئمة المسلمين، قال ابن مهدي: ما رأيت أحفظ منه ولا أعلم بالسنة منه، ولا أفقه بالبصرة منه. مات في أواخر القرن الثاني فقيل سنة ١٩٧ وقيل سنة ١٨٩ هـ. وقيل سنة ١٧٩.

(٤) جعفر بن سليمان الضُّبَعي البصري الزاهد، أبو سليمان، وثَّقه أحمد وابن معين. مات سنة ١٧٨ هـ.

(٥) هو الخليفة العباسي محمد بن عبد الله المنصور، ولد سنة ١٢٦ هـ، ونشأ في بيت الخلافة، وكان فصيحاً عالماً بالأخبار والأشعار شديداً على الإلحاد والزندقة وتوفي سنة ١٦٩ هـ.

(٦) هو الخليفة العباسي هارون بن محمد المهدي، ولد سنة ١٤٥ هـ. كان من أعاظم خلفاء بني العباس. ذكروا في أخباره أنه كان يحج سنة ويغزو سنة. وحج ماشياً ولم يحج خليفة ماشياً غيره. تولى الخلافة سنة ١٧٠ هـ ومات سنة ١٩٣ هـ.

إسحاق الفزاري[1] ينخلانها فيخرجانها حرفاً حرفاً؟؟!

وفي كتاب العقيلي عن مُعَلَّى بن عبد الرحمن الواسطي[2] أنه قال عند موته: وضعتُ في فضل عليٍّ سَبعينَ حديثاً.

وأخرج الخطيب عن الربيع بن خُثَيْم[3]: إنَّ مِنَ الحديثِ حديثاً له ضوءٌ كضوْءِ النَّهارِ تعرِفُهُ، وإنَّ مِنَ الحديثِ حديثاً له ظلمةٌ كظلمة الليلِ تنكره[4].

فصل[5]

ولمَّا كانَ أَكثرُ القُصَّاصِ والوُعَّاظِ جاهلينَ بالتفسيرِ، ورواياته وبالحديث ومراتبه وَرَدَ: «لا يَقُصُّ على النَّاس إلاَّ أميرٌ أو مَأْمُورٌ أو مُرَاءٍ» رواه ابن ماجه

---

(١) أبو إسحاق هو إبراهيم بن محمد، ولد في الكوفة وقدم دمشق، وحدث بها، ورحل إلى بغداد فأكرمه الرشيد وأجلَّه. كان من العلماء العاملين الذين جمعوا إلى العلم الجهاد والمرابطة، فقد عاش مرابطاً بثغر المصيصة ومات بها سنة ١٨٨ هـ رحمه الله. وقد وردت قصة الزنديق مع الرشيد في «تذكرة الحفاظ» ١/٢٧٣ و«تهذيب التهذيب» ١/١٥٢ و«تاريخ الخلفاء» ٢٩٣.

(٢) وقد أورد الخبر المذكور الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/١٤٨ كما يأتي: (عن أبي داود السجستاني قال: سمعت يحيى بن معين، وسُئِل عن مُعَلَّى بن عبد الرحمن فقال: أحسن أحواله أنه قيل له عند موته: ألا تستغفر الله؟ فقال: ألا أرجو أن يغفر لي وقد وضعت في فضل علي رضي الله عنه تسعين حديثاً؟ أو قال: سبعين حديثاً). فمعلى متروك الحديث كذاب، كان يضع الحديث كما رأيت.

(٣) وهو تابعي جليل روى عن ابن مسعود وأبي أيوب. وروى عنه الشعبي وإبراهيم النخعي وقال له ابن مسعود: لو رآك النبي ﷺ لأحبك. توفي سنة ٦٤ هـ. (انظر «الحلية» ٢/١٠٥ و«الخلاصة» و«تهذيب التهذيب»).

(٤) أنظر هذا الخبر في كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي ١/١٠٣.

(٥) أكثر مادة هذا الفصل مأخوذة من الفصل التاسع من كتاب «تحذير الخواص» وعنوانه هناك كما يأتي: [الفصل التاسع في تلخيص الكتاب الذي ألفه الحافظ زين الدين العراقي وسماه «الباعث على الخلاص من حوادث القصاص»] ص ٢٢١ - ٢٣٢. وقد وفقني الله ونشرت هذا الكتاب لأول مرة.

بسندٍ صحيحٍ عن عمرو[١] بن شُعَيْبٍ عَنْ أبيهِ عَنْ جَدِّهِ.

ولأبي داود بسندٍ جيِّدٍ عن عَوْفِ بنِ مالكٍ[٢] بلفظ: «مُخْتالٌ»[٣] بدل «مُراءٍ».

وللطبرانِيِّ عَنْ عُبَادَةَ بن الصامِت بلفظ: «مُتَكَلِّفٌ».

وروى الطبرانيُّ عَنْ خَبَّابِ بنِ الأَرَتِّ[٤] مرفوعاً:

«إنَّ بني إسرائِيلَ لما هلكوا قَصُّوا[٥]».

قال الزينُ العراقيُّ: ومن آفاتِ القُصَّاصِ أَنْ يُحَدِّثُوا كثيراً من العوامِّ بما لا تَبْلُغُه العقولُ والأفهامُ فيقعوا في الاعتقادات السيئة[٦].

---

(١) وعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي. نزيل المدينة ومعظم رواياته عن أبيه عن جده. قال القطان: إذا روى عن الثقات فهو ثقة يحتج به. نزيل الطائف. مات سنة ١١٨ هـ.
وأبوه شعيب بن محمد بن عبد الله، روى عن أبيه وعن جده أيضاً وعن ابن عباس وابن عمر وقد وثّقه ابن حِبَّان.
وجده محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص روى عن أبيه عبد الله أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي.

(٢) عوف بن مالك الأشجعي الغطفاني. صحابي جليل، كانت معه راية أشجع يوم الفتح، توفي سنة ٧٣ هـ.

(٣) في إحدى المخطوطتين: محتال.

(٤) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: جناب. وفي المطبوعة: الأرث. وكل ذلك تحريف. وخباب صحابي جليل من السابقين الأولين إلى الإسلام، شهد بدراً، وكان أحد من عذب في الله تعالى. مات بالكوفة بعد صفين سنة ٣٧ هـ عن ثلاث وسبعين سنة، وصلى عليه علي بن أبي طالب.

(٥) في إحدى المخطوطتين: لما قصوا هلكوا.

(٦) في الأصول فبلغوا، والتصويب من «التحذير» ٢٣١ و«الباعث على الخلاص» ١٥١.
أقول: لعله يريد أن يقرر أن هؤلاء القصاص عدموا الحكمة، فهم لا يتحدثون بما يناسب السامعين، وهم لو كانوا يوردون في أقوالهم الصحيح لأوردوه على وجه لا تستوعبه عقول العامة، مما يوقعهم في الاعتقادات الفاسدة. فكيف ومعظم ما يوردونه باطل مكذوب؟

هذا لو كان صحيحاً فكيف إذا كان باطلاً؟

وقد قالَ ابنُ مسعودٍ:

«ما أنتَ مُحَدِّثٌ قوماً حديثاً لا تَبْلُغه عُقُولُهم إلا كانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً». رواهُ مسلمٌ في مقدمة «صحيحه».

قلت: ومن آفاتهم أن يَدْخُل عليهم العُجْبُ والغُرُور في سائِرِ الأُمور، فروى الإمام أحمد بسندٍ صحيح عن الحارث بن معاوية[١] أنه ركب إلى عُمَرَ بنِ الخطَّاب، فسأله عن القصص[٢]. قال: ما شئتَ، قال: إنما[٣] أردت أن أنتهي إلى قولك. قال: أخشى عليك أن تَقُصَّ فترتَفعَ في نفسِكَ، ثم تقُصَّ فترتفعَ في نفسك، حتى يُخَيَّلَ[٤] إلَيْكَ أنَّكَ فوقَهم بمنزلةِ الثريَّا، فيضعك الله تحت أقدامهم يوم القيامة بقدر ذلك[٥].

وروى الطبرانيُّ بسندٍ جيِّدٍ عن عمرو بن دينار أنَّ تَميماً الداريَّ[٦]

---

(١) الحارث بن معاوية الكندي ذكره بعضهم في الصحابة، وترجم له الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ١/٢٩٠ ورجح الحافظ أنه تابعي مخضرم، قال العجلي: من كبار التابعين، وذكره في التابعين البخاريُّ ومسلم وأبو حاتم وابن حبان.

(٢) أورد المؤلف هذه القصة مختصرة، وانظرها بتمامها في «المسند» (١/١١١ ط شاكر) وبعد كلمة القصص: (فإنهم أرادوني على القصص. فقال: ما شئت. كأنه كره أن يمنعه. قال: إنما أردت أن أنتهي إلى قولك. قال: أخشى عليك... الخ...).

(٣) في الأصول: (أنا) والتصويب من «مسند أحمد» ١/١٨ الطبعة الأولى و١/١١١ ط شاكر و«تحذير الخواص» ٢٣٣ و«القصاص والمذكرين» ٢٠٢.

(٤) في المخطوطتين: تُخَيَّل لك. وفي المطبوعة: يخيل لك. والتصحيح من «المسند».

(٥) قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى عن هذا الحديث: إسناده صحيح.

(٦) هو تميم بن أوس بن خارجة الداري، الصحابي الجليل. حاز مَنْقَبَة شريفة ناهيك بها من منقبة، وهي أن سيد البشر ﷺ روى عنه خبر الجساسة كما في «صحيح مسلم». أسلم سنة تسع، وكان من حفظة القرآن، ومن العبَّاد، قال مسروق: صلى تميم ليلة حتى أصبح يقرأ آية يرددها ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾. الجاثية ٢١. سكن بيت المقدس وتوفي سنة ٤٠هـ. وانظر ترجمته في «الإصابة» ١/١٨٦ وكتاب «ضوء الساري في معرفة خبر تميم الداري» للمقريزي طبع دار الاعتصام سنة ١٣٩٢.

استأْذَنَ عُمَرَ في القَصَصِ فأَبَى أَنْ يَأْذَنَ لَهُ، ثم استأذنه فقال: إن شئْتَ، وأشار بيده يعني الذبح[1].

قال العراقي: فانظر توقُّفَ عُمَر في إذنه في حَقِّ رَجُلٍ من الصحابة الذين كلُّ واحدٍ منهم عدلٌ مُؤْتَمَنٌ، وأَيْنَ مِثْلُ تميمٍ في التابعين ومن بعدهم؟

وأَخْرَجَ ابنُ عساكر عن بكير أن تميماً الداريَّ استأْذَنَ عُمَر في القَصَص، فقال له عمر: أتدري أَنَّك تريدُ الذَّبْحَ؟ ما يُؤْمِنُكَ أن تَرْتَفِعَ نَفْسُكَ حَتَّى تَبْلُغَ السَّمَاءَ ثم يضعَكَ اللهُ؟

وأَخْرَجَ ابن عساكر عن حميد بن عبد الرحمن أَنَّ تميماً الداريَّ استأْذَنَ عُمَرَ في القَصَصِ سنين، فأَبَى أَنْ يأْذَنَ له، فاستأْذَنَه في يوم واحِدٍ[2] فلما أكثر عليه قال له: ما تقولُ؟ قال: أَقْرَأُ عَلَيْهِمُ القُرْآنَ، وآمُرُهم بالخير، وأَنْهاهُم عَنِ الشَّرِّ. قالَ عمر: ذلِكَ الذَّبحُ. ثم قال: عِظْ قَبْلَ أن أخرج في الجمعة. فكان يفعل ذلك يوماً واحداً في الجمعة.

وأَخْرَجَ ابن عساكر عن أَبي سهيل[3] بن مالك عن أبيه عن تميم الداريّ أَنه استأْذَنَ عُمَرَ في القَصص، فأذن له، ثم مرَّ عليه بعد، فضربه بالدرة.

قلت: ولعله زاد على جلوسه المرة.

وروى ابن ماجه بسند حسن عن ابن عمر قال: لم يكن القصصُ في

---

(١) قال في مجمع الزوائد تعليقاً على هذا الحديث ١/١٩٠: [ورجاله رجال الصحيح إلا أن عمرو بن دينار لم يسمع من عمر].

(٢) يريد أنه استأذنه ليعظ يوماً واحداً.

(٣) في إحدى المخطوطتين: أبي سهل وأثبتنا ما رأينا أنه صواب، وأبو سهيل هو نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي التيمي المدني. كان صدوقاً (انظر «الخلاصة» ٣٤٣ و «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٤٠٩).

زمن رسول الله ﷺ ولا زمنِ أبي بكرٍ رضي الله عنه ولا زمنِ عمرَ رضي الله عنه.

وكذا رواه أحمد والطبرانيُّ عن السائب بن يزيد.

وروى الطبراني من طريق مجاهد يروي عن العبادلة[1]؛ عبد الله بن عُمَر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو قالوا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«القاصُّ ينتظرُ المقْتَ».

فهذا إخبار عن الغيب، فيعد من المعجزات، وخرق العادات.

وأخْرَجَ أحمد في «الزهد» عن أبي المليح[2] قال: ذكر ميمونٌ[3] القُصَّاصَ، فقال: لا يُخْطِىءُ القاصُّ ثلاثاً: إمَّا أنْ يَسْمَن قَوْلُهُ بما يَهْزِلُ

---

(١) والعبادلة هم: ابن عباس، وابن عمر بن الخطاب، وابن عمرو بن العاص وابن الزبير. وهناك من يُدخل فيهم عبد الله بن مسعود، وهو غير صحيح. وقد ذكر الزبيدي في «شرحه للقاموس» ٤١٣/٢ أنه عرف الحنفية، وذكر ما يدل على أن بعضهم يجعل فيهم ابن الزبير، وبعضهم يسقطه ونحن نرى أن المؤلف يدخله تبعاً للسيوطي في «التحذير» ١٧٦ والعراقي في «الباعث» ١٣٧. والعبادلة: جمع عبد الله على النحت؛ لأنه أخذ من المضاف وبعض المضاف إليه.

وقد حقق العلامة طاشكبري زاده ذلك في «مفتاح السعادة» ٧٣/٢ فقال: [.. والحاصل أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر من العبادلة اتفاقاً بين الفريقين (أي المحدثين والفقهاء)، وأما المحدثون فيعدون عبد الله بن الزبير معهما، والفقهاء يعدون عبد الله بن مسعود دون ابن الزبير فاحفظ هذه الفائدة] وانظر كلام ابن حجر في «تلخيص الحبير» ٢٤/٤ وانظر «الباعث الحثيث» ١٨٨ - ١٨٩.

(٢) أبو المليح الرقي هو الحسن بن عمرو أو عمر بن يحيى، الفزاري ولاء، روى عن عطاء وميمون بن مهران. قال أحمد: ثقة ضابط، توفي سنة ١٨١ هـ وقد جاوز التسعين. روى له البخاري تعليقاً وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

(٣) هو ميمون بن مهران الرقي تابعي، روى عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر وطائفة. قال فيه أبو المليح: ما رأيت أفضل منه. ومن كلامه الجميل: من أساء سِراً فليَتُب سِراً، ومن أساء علانية فليتب علانية، فإن الناس يعيرون ولا يغفرون، والله يغفر ولا يُعيِّر. مات سنة ١١٧. روى له البخاري في «الأدب المفرد» ومسلم وغيرهما.

دِينَهُ، وإمَّا أن يُعْجَبَ بنفسه، وإما أن يَأْمر بما لا يَفْعَلُ، فلهذا قال عليه الصلاة والسلام:

«القاصُّ ينتظر المقت».

ثم من جملة الآفات في مجلس القاصِّ ما أخرجه المروزيُّ[١] في كتاب «العلم» وأبو نعيم في «الحلية» عن أبي قلابة[٢] قال: ما أمات العلمَ إلا القُصَّاصُ، يجالس الرجلُ القاصَّ سنةً فلا يتعلق منه بشيءٍ[٣].

وأخرج أبو نعيم عن سعيد بن عاصم[٤] قال: كان قاصٌّ يَجْلِسُ قريباً من مسجد محمد بن واسع[٥]، فقال يوماً وهو يُوَبِّخُ جُلَسَاءَهُ: ما لي أرى القُلوبَ لا تَخْشَعُ؟ وما لي أرى العُيونَ لا تَدْمَعُ؟ ومَا لي أَرَى الجُلُود لا تَقْشَعِرُّ؟ فقال محمد بن واسع: يا عبد الله! ما أرى القوم أُتوا إلا من قِبَلِكَ[٦]؛ إنَّ الذِّكرَ إذا خَرَجَ مِنَ القلبِ وَقَعَ على القلب.

وأخرجَ المروزيُّ في كتاب «العلم» وأبو نُعَيْم عن الأعمش قال: سمعت إبراهيم النخعي[٧] يقول: ما أحدٌ يبتغي بقصصه وجهَ اللهِ غَيْرَ

---

(١) المروزيُّ هو أحمد بن علي بن سعيد المروزي أبو بكر الحافظ الحجة مولى بني أمية كان من أوعية العلم وثقات المحدثين عاش نحواً من ٩٠ سنة ومات سنة ٢٩٢ هـ.

(٢) يغلب على الظن أنه عبد الله بن زيد البصري الجرمي أحد الأئمة الأعلام، نزل بالشام ومات فيها سنة ١٠٤، وقيل: سنة ١٠٦ هـ.

(٣) قلت: وهذا في زمانهم، فماذا يقال عن القصاص في زماننا الذين يتزعمون الوعظ والإرشاد من شيوخ الطرق. فيلازمهم المغرورون بهم عمراً طويلاً، ثم لا يستفيدون منهم فقهاً ولا علماً، وكل ما يقطفونه من هذه الملازمة: الحكايات المنكرة والأحاديث الضعيفة والموضوعة.

(٤) ذكر هذه القصة أبو نعيم في «الحلية» ٣٥١/٢ وقد بحثت عن ترجمة سعيد بن عاصم فلم أعثر على ما يسعفني مما تحت يدي من كتب الرجال.

(٥) ومحمد بن واسع هو الثقة الفقيه العابد الورع أبو بكر الأزدي البصري، عرض عليه قضاء البصرة فأبى. توفي سنة ١٢٣ هـ.

(٦) في المطبوعة تصحيف وتحريف كبير لهذه الجملة، إذ جاءت فيها كما يأتي: ما رأى القوم اقوا لا من قلبك أي، والتصحيح من المخطوطتين.

(٧) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه العابد الصالح، وكان لا =

إبراهيم التيمي[1]، ولَوَدِدْتُ أنَّهُ انفلت منه كَفَافاً لا عليه ولا له.

وأخرج أبو نعيم عن إبراهيم النخعي قال: من جَلَس لِيُجْلَسَ إليه فلا تَجْلِسُوا إليه.

وأخرَجَ أبو نعيم في «الحلية» عن الزهري قال: إذا طالَ المجلسُ كانَ للشَّيْطَانِ فيهِ نصيب.

وأخرجَ ابن المبارك[2] عن عقبة بن مسلم[3] قال: الحديث مع الرجل والرجلين والثلاثة والأربعة، وإذا عظمت الحلقة فأنصت أو انشز.

وأخرج المروزي عن سالم أن ابن عمر كان يُلفَى خارجاً من المسجد فيقول: ما أَخْرَجَني إلَّا صوتُ قاصِّكم هَذَا.

وأخرج أيضاً عَنْ مُجاهد: جاءَ رجلٌ قاصٌّ فَجَلَسَ قريباً من ابن عمر فقال له: قم. فأبى أن يقوم، فأرسلَ إلى صاحبِ الشُّرَطِ[4]، وأرسل إليه شرطياً فأقامه.

ورويَ عن الحسن[5]: إن القَصَص بدعةٌ، وإنَّ رَفْعَ الصوتِ بالدُّعاءِ

= يتكلم إلا إذا سُئل. قال مغيرة: كنّا نهاب إبراهيم كما يهاب الأمير. وكان يتوقى الشهرة. توفي سنة ٩٦ هـ.

(١) كلمة (التيمي) استدركتها من «تحذير الخواص» ٢٣٨.

(٢) عبد الله بن المبارك، الحنظلي ولاء، أبو عبد الرحمن المروزي أحد الأئمة الأعلام، وشيوخ الإسلام، كتب عن أربعة آلاف شيخ. قال فيه ابن عيينة: (ابن المبارك عالم المشرق والمغرب وما بينهما) وقد ملأت أخباره الرائعة كتب التراجم. توفي سنة ١٨١ هـ.

(٣) وعقبة هذا هو أبو محمد التجيبي المصري وثّقه العجلي. مات قريباً من سنة ١٢٠ هـ.

(٤) الشُّرَطُ: رجال الأمن. وسُمّوا بذلك لأنّهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها. الواحد شُرْطَةٌ وشُرْطِيّ.

(٥) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه سيار، مولى أم سلمة والربيع بنت النضر أو زيد بن ثابت. وكنيته أبو سعيد، أحد أئمة الهدى والسنة، كان عالماً جامعاً ثقة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً، وكان شجاعاً من أشجع أهل زمانه. مات سنة ١١٠ هـ.

لَبِدْعَةٌ، وإنَّ مَدَّ الأَيْدِي بالدُّعاءِ لَبِدْعَةٌ، وإن اجتماع الرجال والنساءِ لَبِدْعَةٌ.

ومن اللطائف أنه كان في مسجد الكُوفَةِ قاصٌ يُقالُ له زُرْعة، فأرادت أمُّ أبي حنيفة أن تستفتي في شيءٍ، فأفتاها أبو حنيفة رحمه اللهُ، فلم تقبل، وقالت: ما أَقْبَلُ إلَّا ما يقولُ زُرْعَةُ القَاصُّ، فَجَاءَ بها أبو حنيفة إلى زُرْعَةَ، فقال: هذه أُمِّي تَسْتَفْتِيك في كذا وكذا. فقال: أنتَ أعلمُ مني وأفقه فأفتها أنتَ. فقال أبو حنيفة: قد أَفْتَيْتُها بكذا وكذا. فقال زرعة: القولُ كما قال أبو حنيفة، فرضيَتْ وانصرفَتْ[1].

وأخرج ابن عديّ عن الحسين الكرابيسي[2] قال: كانَ ببغدادَ قاصٌّ يقال له: أبو مرحوم القاصُّ يجتمع الناس إليه. فقال يوماً: سَلُوني عن التفسير وتفسير التفسير.

فقام رجلٌ من وراءِ الدرابزين[3] فقال: يا أبا مرحوم! أصلحك الله.

فقال: طَعْنَةً[4] يابن الفاعلة! فقال له: رجلٌ دعا لك، ثم تقولُ له مثل

(١) تحتاج هذه القصة الى مزيد من النظر والتحقيق، وتقتضي قارِئَها أنْ يتثبّت من صحتها، إذ ليس فعل الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه منسجماً مع الصورة المثالية التي استقرت له في أذهان عارفيه ولا تتفق مع ما ينبغي للقدوة أن يفعله. فكيف يسوغ لنا أن نقبل هذه القصة وفيها ما قد يفتن بعض العامة، ويهون عليهم أن يرجعوا في أمور دينهم إلى القصاص الجهلة المبتدعين الذين وقفنا على شيء من أحوالهم في هذا الفصل الذي كتبه المؤلف؟. وأبو حنيفة رضي الله عنه رجل واسع الفكر، قوي الحجة، بعيد النظر، ماهر في إيجاد الحلول للأزمات التي يتعرض لها الناس، ويحسن التخلّص من المآزق أيما إحسان، فما كان يعجزه في رأيي أن يجد وسيلة يقنع بها والدته بفتواه دون أن يذهب إلى هذا القاص الجاهل على مرأى من الناس ومسمع. والله سبحانه أعلم.

(٢) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: كرابسي. وفي المخطوطة الأخرى: كراسي، وكل ذلك تحريف؛ والتصويب من كتب التراجم، وقد ذكروا أن الكرابيسي نسبة إلى الكرابيس، وهي الثياب الغليظة، واحدها كرباس، وهو لفظ فارسي الأصل، وكان الحسين يبيعها فنسب إليها، وهو الحسين بن علي بن يزيد الشافعي، كان من أصحاب الإمام الشافعي (رضي الله عنه) له تصانيف كثيرة، وقد توفي سنة ٢٤٨ هـ.

(٣) الدرابزين كلمة دخيلة مستعملة، وأصلها يوناني ويقال: الدرابزون والدربزين.

(٤) كلمة يدعو بها هذا القصاص على مخاطبه، وفي العامية الدارجة مثل هذا الأسلوب، وواضح =

هذه المقالة؟

فقال[1]: نعم! ألم تسمعْ قولَ الله تعالى: **﴿إنَّ الذينَ يُنَادونك مِنْ وراءِ الحُجُراتِ أكثرُهُم لا يَعْقِلُون﴾**[2]؟

فقال: ماذا تقول في المزابنة والمحاقلة[3]؟

قال: المحاقلة حلق[4] الثياب عند السمسار، والمزابنة أن تسمي أخاك المسلم زبوناً.

فصل

ولما رأيتُ جماعةً من الحفَّاظِ للسنة، جمعوا الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وبينوا الصحيحَ والحسنَ والضعيف، وميَّزُوا الموقوف والمرفوع والموضوع، بالمقاصد الحسنة[5]، سَنَحَ بالبالِ الفاتر، اختصارُ تلك الدفاتر، بالاقتصار على ما قيل فيه: إنه لا أصل له، أو موضوع بأصله،

= من القصة أن مستوى هذا القاص الفكري والعلمي والخلقي متخلف جداً، يدل على ذلك مجموع حديثه، ويبدو أن أكثر القصاصين من الناس الذين لا يخشون الله ولا يتورعون عن الكذب والافتراء.

(١) أي القاص.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ٤.

(٣) المزابنة: المفاعلة من الزبن، وهو الدفع، وفي الحديث نهيٌ عن المزابنة، وهي بيع الرطب في رؤوس النخل بالتمر. كأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه، وإنما نهى ﷺ عنها لما يقع فيها من الغبْن والجهالة.
والمحاقلة: المفاعلة من الحقل، وفي الحديث نهيٌ عنها أيضاً، وقد اختُلِف في تفسيرها، فقيل: هي اكتراء الأرض بالحنطة. وقيل: هي المزارعة على نصيب معلوم كالثلث والربع، وقيل: هي بيع الطعام في سنبله بالبر، وقيل: هي بيع الزرع قبل إدراكه، وإنما نُهيَ عنها لأنها من المكيل، ولا يجوز فيه إذا كانا من جنس واحد إلا مثلاً بمثل، ويداً بيد.

(٤) في إحدى المخطوطتين: خلق.

(٥) «المقاصد الحسنة» اسم كتاب ألَّفَهُ السخاوي وعنوانه «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة». ولعل العبارة: (كالمقاصد الحسنة).

ليكون سبباً للضبط على أحسن مصنوع في فصله، فإن الأحاديث الثابتة لا تُحدُّ ولا تُحْصى، ولا يمكن أن جميعها يستقصى، ثمَّ ما اختلفوا في أنه موضوعٌ تركتُ ذكره للحذرِ من الخطرِ، لاحتمالِ أن يكونَ مَوْضوعاً من طريقٍ، وصحيحاً من وجه آخر، فإنَّ هذا كُلَّه بِحَسَبِ ما يظهرُ للمحدثينَ مِن حيثُ نَظَرُهم إلى الإسناد، وإلا فلا مَطْمَعَ لِلْقَطْعِ في مقام الاستناد، لتجويز العقل أن يكون الصحيح في نفس الأمر ضعيفاً أو موضوعاً، والموضوع صحيحاً مرفوعاً، إلا الحديث المتواتر فإنه في إفادة العلم اليقيني يكون مقطوعاً.

ولذا قال الزركشي(١): بَيْنَ قولِنا: لم يصحَّ، وقولنا: موضوعٌ بَوْنٌ بَيِّنٌ، فإنَّ الوضعَ إثباتُ الكذب، وقولنا: لم يصح إنَّما هو إخبارٌ عَنْ عَدَمِ الثبوت، ولا يَلْزَمُ منه إثباتُ العدمِ واللهُ سبحانه أعلمُ(٢).

ثم اعلم أنه قد يكون الحديث موضوعاً بحسب المبنى وإن كان صحيحاً (٣) مطابقاً للكتاب والسُنَّة بحسب المعنى.

وأسأل الله التوفيق، على دلالة التحقيق، وهو الهادي إلى سواءِ الطريق.

وها أنا أذكر الأحاديث على ترتيب حروف الهجاءِ، من الأفعال والحروف والأسماءِ.

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن بهادرُ بن عبد الله الزركشي، أبوعبد الله، بدر الدين الشافعي، كان فقيهاً محدثاً أصولياً، ولد في مصر سنة ٧٤٥ هـ وترك مؤلفات كثيرة وتوفي بمصر سنة ٧٩٤هـ.

(٢) انظر «اللآلىء» للسيوطي ١/١١ فقد نقل هذه العبارة عن الزركشي في: «نكته على ابن الصلاح» وجاءت كما يأتي [بين قولنا لم يصح وقولنا موضوع بون كبير، فان الوضع إثبات الكذب والاختلاق، وقولنا لم يصح، لا يلزم منه إثبات العدم وإنما هو إخبار عن عدم الثبوت. وفرق بين الأمرين والله أعلم].

(٣) يريد أن معناه صحيح، وهو مما يوافق الكتاب والسنة، ولكن مهما يكن أمر معناه فإن نسبته إلى رسول الله ﷺ أمر غير مشروع، ويدخل فاعله في الوعيد الشديد الذي نص عليه الحديث المتواتر: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

حرف الهمزة

١ ــ حديث: «آخِرُ الطِّبِّ الكي».

كلامٌ، وليس بحديث، قاله ابنُ الدَّيْبَعِ [١] اليمانيُّ تلميذُ السخاوي [٢] ومُخْتَصِرُ «مقاصده» [٣]. والمشهور - كما قال العسقلاني [٤] - في أَمثلة العرب: آخِرُ الدَّوَاءِ الكي [٥].

٢ ــ حديث: «آيةٌ مِنْ كتابِ اللهِ خيرٌ مِنْ مُحَمَّدٍ وآلِه».

قال العسقلاني [٤]: لم أَقف عليه [٦].

٣ ــ حديث: «الأَنْبِيَاءُ قَادَةٌ، والفُقَهاءُ سَادَةٌ، ومجَالَستُهم زيادةٌ» [٧].

---

(١) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الشيباني الزبيدي اليماني الشافعي، وجيه الدين، عرف بابن الديبع ومعنى الديبع، بلغة السودان: الأبيض، وهو لقب جده الأعلى علي بن يوسف. كان مؤرخاً محدثاً. توفي سنة ٩٤٤ هـ. من كتبه «تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول». و «تمييز الطيب من الخبيث».

(٢) والسخاوي هو محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي، شمس الدين، مؤرخ محدث، وأصله من سخا وهي قرية من قرى مصر. ولد في القاهرة سنة ٨٣١ هـ وتوفي بالمدينة سنة ٩٠٢ هـ. صنف قرابة مائتي كتاب من أشهر كتبه «الضوء اللامع» و «المقاصد الحسنة» الذي قال فيه ابن العماد: هو أجمع وأتقن من كتاب السيوطي المسمى بـ «الجواهر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» وفي كل واحد منهما ما ليس في الآخر. وانظر ترجمة السخاوي في مقدمتي لكتاب «مختصر المقاصد» للزرقاني. أقول: واسم كتاب السيوطي هو «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» وقد حققته ونشرته جامعة الرياض سنة ١٤٠٤ ولعل ابن العماد قد وهم. والله أعلم.

(٣) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: في «مختصر مقاصده».

(٤) في إحدى المخطوطتين: القسطلاني. وهو تحريف.

(٥) قال العجلوني في «كشف الخفا» ١/١٥: (والمراد أنه بعد انقطاع طرق الشفاء يعالج بالكي)

(٦) انظر «أحاديث القصاص» رقم ٤٨ و «المقاصد» ٦ و «تنزيه الشريعة» ١/٣٠٩ و «كشف الخفاء» ١/٢١ و «تذكرة الموضوعات» ١/٨٠ و «التمييز» ٤ و «الفوائد» رقم ١٥٠.

(٧) أخرجه الدارقطني في «سننه» ص ٣٢٢ والقضاعي في «مسند الشهاب» ١/٢٣ من طريق أبي إسحاق عن الحارث عَنْ علي بن أبي طالب مرفوعاً، والحارث هو ابن عبد الله الأعور قال ابن المديني فيه: كذاب. وانظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للشيخ ناصر الألباني رقم ٤٢. وقد ذكر محمد بن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» ص ٢٧ حديثاً لفظه يختلف عن هذا =

موضوع على ما في «الخلاصة»[1].

٤ ـ **حديث**: «أَبو حنِيفَةَ سِرَاجُ أُمَّتي».

موضوعٌ باتفاقِ المحدثين[2].

٥ ـ **حديث**: «أَبَى اللَّهُ إلاَّ أَنْ يَصحَّ كِتَابُه».

قال السخاوي: لا أعرفه.

٦ ـ **حديث**: «الأَبْدَالُ مِنَ الأَوْلِيَاءِ».

له طرقٌ عن أَنس مرفوعاً بأَلفاظٍ مختلفةٍ، كلها ضعيفة، ذكره ابن الديبع[3].

= الحديث ونصه كما يلي: «الأنبياء سادة أهل الجنة، والشهداء القواد، وحملة القرآن عرفاء أهل الجنة» وقال: فيه مجاشع يروي الموضوعات.

وقد أورده أحمد في «الزهد» ص ١٦١ وورد في «الحلية» ١/ ١٣٤ وفي «تنزيه الشريعة» ١/ ٢٩٣: «الأنبياء سادة أهل الجنة، والعلماء قواد أهل الجنة، وأهل القرآن عرفاء أهل الجنة» قال: وفيه مجاشع بن عمرو، وذكر أنه أخرجه أبو نعيم في «الحلية» بسند ضعيف. وانظر «الموضوعات» ١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤ و«اللآلىء» ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ و«القصاص والمذكرين» بتحقيقنا ص ٢١٣.

وهناك أثر عن ابن مسعود أخرجه الطبراني في «الكبير» ونصه: «المتقون سادة، والفقهاء قادة ومجالستهم زيادة». وانظر «مجمع الزوائد» للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ١/ ١٢٥، وهناك ملاحظة في ترتيب الحديث فلم يكن حقه أن يأتي هنا إذ نجد بعد الهمزة نوناً، ولكن لما أجمعت الأصول على ذكره هنا، أثبتته ونبهت.

(١) انظر «الخلاصة» للطيبي ص ٨٢ طبع بغداد سنة ١٣٩١ (١٩٧١ م) تحقيق صبحي السامرائي.

(٢) هذا الحديث موضوع كما قال المصنف، وقال صاحب «كشف الخفاء» بعد أن ذكر إجماع العلماء على توهينه: «ومثله ما افتراه أحمد بن مأمون لما قيل له: ألا ترى إلى الإمام الشافعي ومن تابعه بخراسان؟ من قوله: حدثنا أحمد بن عبد الله، حدثنا عبد الله بن معدان الأزدي عن أنس مرفوعاً: «يكون في أمتي رجلٌ يقال له: محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، ورجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي») أخزى الله واضعه المتعصب وجزاه على سوء فعله ما يستحق. وانظر «الخلاصة» ٨٥ و «الكشف» ١/ ٣٣ و «تذكرة الموضوعات» ١١١ و «الفوائد» للكرمي رقم ٢٠٣.

(٣) أفرد موضوع الأبدال بالتأليف جماعة، منهم: السخاوي، وسمى كتابه: «نظم اللآل» والسيوطي وسمى كتابه: «القول الدال» وعقد صاحب «منتخب كنز العمال» المطبوع على =

وعن ابن الصلاح: أقوى ما روينا في الأبدال قولُ على أَنَّه بالشام يكون الأَبْدال. وأَما الأُدَباءُ والنُّجَباءُ والنُّقَباءُ فقد ذكرها بعض مشايخ الطريقة، ولا يثبت ذلك.

قلت: قال الزركشي: في «مسند أَحمد» من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً:

«الأَبْدَالُ في هٰذِه الأُمَّة ثلاثون مثل إبراهيم خليل الرحمن، كلما ماتَ رجلٌ أَبْدَل اللَّهُ مكانه رجُلاً»[1] وهو حَسَن[2]، وله شاهد من حديث ابن مسعود في «الحلية»[3].

= هامش «المسند» ٣٣٢/٥ فصلاً مطولاً في ذلك، وكذلك صاحب «كشف الخفاء» ٢٥/١. وانظر «الموضوعات» ١٥١/٣ و«اللآلىء» ٣٣٠/٢ و «المقاصد» ٨ و «الحلية» ٨/١ و «المنار» ١٣٦ و «التمييز» ٤ و «الحاوي» للسيوطي ٤١٧/٢ و «تذكرة الموضوعات» ١٩٣ و «تنزيه الشريعة» ٣٠٦/٢ و «الفوائد المجموعة» ٢٤ و «الدرر المنتثرة» رقم ٤٧٢ و «ضعيف الجامع الصغير» ٢٧٤/٢ و «مختصر المقاصد» رقم ٦.

(١) في إحدى المخطوطتين: «ثلاثون رجلاً قلوبهم على قلب إبراهيم خليل الرحمن» وهي رواية أخرى وقد أثبتنا ما في «المسند» ٣٢٢/٥.

(٢) في «المسند» حديثان عن الأبدال، أحدهما: ما أورده في مسند علي عن شريح بن عبيد قال: ذُكر أهل الشام عند علي (رضي الله عنه) وهو بالعراق فقالوا: العنهم يا أمير المؤمنين. قال: لا، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الأبدال بالشام وهم أربعون رجلاً كلما مات رجلٌ أبدل الله مكانه رجلاً، يُسقى بهم الغيث، ويُنتصر بهم على الأعداء، ويُصرف عن أهل الشام بهم العذاب» وثانيهما: الحديث الذي أورده المصنف نقلاً عن الزركشي. وقد قال العلامة أحمد شاكر في تعليقه على الحديث الأول ٨٩٨/٢ من «المسند»: (إسناده ضعيف لانقطاعه، لأن شريح بن عبيد الحضرمي الحمصي لم يدرك علياً، بل لم يدرك إلا بعض متأخري الوفاة من الصحابة... والحديث ذكره قاضي الملك المدراسي في «ذيل القول المسدد» (٨٩ ـ ٩٠) مستدلاً به على ثبوت حديث الأبدال، وهو استدلال ضعيف كما ترى، وسيأتي في شأنهم حديث آخر في مسند عبادة بن الصامت. قال فيه أحمد هناك: «وهو منكر»). وعلى ذلك فقول المؤلف عن الحديث: وهو حسن، فيه نظر.

(٣) انظر «الحلية» ٨/١ وما بعدها.

قال السيوطي[1]: وله شواهد كثيرة[2] بَيَّنتُها في «التعقبات على الموضوعات» ثم أفردتها بتأْليف مستقل.

٧ ــ **حديث**: : «اتَّخِذُوا عِنْدَ الْفُقَراءِ أَيادي؛ فإنَّ لَهُمْ دولةً يومَ القيامة، فإذا كَانَ يَوْمُ القِيامَةِ نادى مُنادٍ: سِيرُوا إلى الْفُقَراءِ، فَيُعْتَذَرُ إليهم كما يَعْتَذِرُ أَحَدُكُم إلى أخيه في الدنيا»[3].

قال العسقلاني: لا أَصل له.

وقال السخاوي بعد إيراد أَحاديث بمعناه: وكل هذا باطل.

وسبقَ الحكم بـذلك للذهبي وابن تيمِيَّـة[4] وغيرهمـا. ذكره ابن الديبع.

قلت: قال شيخ مشايخنا الحافظ جلال الدين السيوطي: روى أَبو نعيم في «الحلية» عن أَبي موسى صدر الحديث وهو:

«اتَّخِذُوا عِنْدَ ٱلفُقَرَاءِ أَيَادِيَ؛ فَإِنَّ لَهُم دَوْلَةً يَوْمَ القِيامَةِ»[5]

---

(١) انظر كلام السيوطي في «اللآلىء» ٢/٣٣٢ ط المكتبة التجارية الكبرى.

(٢) أورد الذهبي منها حديثاً عن أنس في كتابه «ميزان الاعتدال» ٣/١٠٠ وقال عقبه: (قلت: هذا باطل).

(٣) انظره في «الحلية» ٤/٧١ و «الاحياء» ٤/١٩٢ و «الميزان» ٤/٢١٩ و «أحاديث القصاص» ٧٥ و «المقاصد» ١٦ و «مختصر المقاصد» رقم ١٥ و «التمييز» ٦ و «الكشف» ١/٣٧ و «الفوائد» للكرمي رقم ١٣١ و «تذكرة الموضوعات» ١٧٨ و «فيض القدير» ١/١١٣ و «الدرر» برقم ٥٦ و «ضعيف الجامع» رقم ٩٤.

(٤) هو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام المعروف بابن تيمية الحراني الدمشقي، الحافظ، الجامع، المصنف، المجاهد في الله، محيي السنة وقامع البدعة، توفي بدمشق سنة ٧٢٨. قال الذهبي: ما رأيت أشد استحضاراً للمتون وعزوها منه، وكانت السنة بين عينيه وعلى طرف لسانه بعبارة رشيقة وعين مفتوحة. وقال فيه ابن سيد الناس: إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر الحديث فهو صاحب علمه ودرايته، . . . برز في كل علم على أبناء جنسه، رحمه الله تعالى. وانظر ترجمته في مقدمتي لأحاديث القصاص.

(٥) قلت: إن قول السيوطي لا يدل على تصحيح ولا توثيق، وماذا تعني رواية أبي نعيم للحديث في «الحلية» وفيها ما فيها!! قال ابن تيمية في هذا الحديث: (كذب لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المعروفة).

٨ ـ **حديث**: «اتَّقُوا البَرْدَ فإنَّهُ قَتَلَ أَخاكم أبا الدَّرْدَاءِ[١]».

قال السخاوي: لا أَصْلَ لَهُ، فإن كان وارداً فيحتاجُ إلى تأويل؛ فإنَّ أَبا الدَّرداءِ عاش بعده عليه الصلاة والسلام دهراً[٢].

قال المنوفي[٣]: ويمكن تأْويله، فإنه عليه الصلاة والسلامُ عبَّر[٤] عن المضارع بالماضي لتحقق وقوعه بإخباره الصادق.

٩ ـ **حديث**: «اتَّقُوا ذوي العاهاتِ»[٥].

قال السخاويُّ: لم أَقفْ عليه بهذا اللفظ[٦].

---

(١) هو عويمر بن عامر الأنصاري الخزرجي، شهد أحداً وأبلى فيها حتى قال فيه النبي ﷺ: «نعم الفارس عويمر» ولي قضاء دمشق في خلافة عمر. وتوفي في خلافة عثمان. ولم يثبت أنه مات بالبرد.

(٢) أقول: وهذا الواقع التاريخي دليل على وضع الحديث.

(٣) هو علي بن محمد بن خلف المنوفي المصري، من فقهاء المالكية وكان تلميذاً للسيوطي، مولده ووفاته بالقاهرة، له شرحان على البخاري، وشرح على صحيح مسلم وله مختصر للمقاصد والجامع والزوائد عنوانه «الوسائل السنية من المقاصد السخاوية والجامع والزوائد الأسيوطية». توفي سنة ٩٣٩ هـ.

(٤) أقول: لا حاجة إلى مثل هذا التأويل، ما دام الحديث موضوعاً، لاسيما وقد قرّر العلماء أنه لا يُتصدّى للجواب عن الحديث المشكل إلا إذا كان صحيحاً، وأما إذا كان ضعيفاً فلا. ونقل العلامة القاسميّ عن القابسيّ قوله: (لا يُتكلف الجواب عن الحديث حتى يكون صحيحاً والباطل يكفي في رده كونه باطلاً) ونقل أيضاً عن صاحب «الموعظة الحسنة» قوله: (لا يستحق ما لا أصل له أن يشتغل برده، بل يكفي أن يقال: هذا كلام ليس من الشريعة، وكل ما ليس منها فهو رد، أي مردود على قائله) وانظر «قواعد التحديث» ص ١٠٣.

(٥) انظره في «المقاصد» ١٨ و «مختصر المقاصد» رقم ١٩ و «التمييز» ٦ و «الكشف» ١/ ٤٠ و «الحلية» ٩/ ١٤٤ و «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم ص ١٣٢.

(٦) وذهب السخاوي إلى أن هذه الجملة مروية عن الشافعي فقال: وعن حرملة قال: سمعت الشافعي يقول: «احذر الأعور والأحول والأعرج والأحدب والأشقر والكوسج وكل من به عاهة في بدنه، وكل ناقص في الخَلْق فاحذره فإنه صاحب التواء ومعاملتهم عسرة» («المقاصد الحسنة» ١٣٦) وبهذا المعنى المذكور اشتهر على ألسنة العامة، وقد يقولون: كل ذي عاهة جبار. وكل ذلك ليس له أصل في الحديث، وإنما هو مما يتصل بعلم الفراسة، وتعليل ذلك أن كثيراً من ذوي العاهات يحقدون على من سواهم. وقال السخاوي بعد أن أورد الحديث الذي أخرجه الشيخان: «لا عدوى ولا هامة ولا صفر، واتقوا المجذوم كما يتقى الأسد»: فيمكن أن يكون المعنيُّ باتقاء ذوي العاهات الفرارَ منها خوفاً من العدوى، لا كما يتوهمه العامة.

١٠ ــ **حديث**: «اتَّقُوا مواضِعَ التُّهَمِ»[1].

هـو معنى قول عمـر: «مَنْ سَلَكَ مَسَالِـكَ التُّهَمِ اتُّهِمَ»[2]. رواه الخرائطي[3] في «مكارم الأخلاق» عن عمر موقوفاً بلفظ:

«مَنْ أَقَامَ نَفْسَهُ مَقَامَ التُّهَمِ فلا تلُومَنَّ مَنْ أَسَاءَ الظَنَّ به».

١١ ــ **حديث**: «اتَّقِ شَرَّ مَنْ أَحْسَنْتَ إِلَيْهِ».

قـال السخاوي: لا أعـرفـه، ويشبـه أن يكـون من كـلام بعض السلف[4].

وفي «المجالسة» للدينوري[5]: عن عليٍّ، رضي الله عنه، موقوفاً: «الْكَرِيمُ يَلِينُ إذا اسْتُعْطِفَ، واللَّئِيم يَقْسُو إذا أُلْطِفَ»[6].

١٢ ــ **حديث**: «احْذَرُوا صُفْرَ الوُجُوه؛ فإنَّهُ إنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ عِلَّةٍ أَوْ سَهَرٍ فَإِنَّهُ مِنْ غِلٍّ في قُلُوبِهِم لِلْمُسْلِمِين»[7].

---

(١) أورده الغزالي في «الإحياء» ٣/٣١ وقال الحافظ العراقي: لم أجد له أصلاً. وكذا قال السبكي في «الطبقات» ٤/١٦٢ قاله الشيخ ناصر، وانظر (الحـديث ١١٣) من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة».

(٢) انظر هذا الحديث بهذا اللفظ في «المقاصد» ٤١٥ و «مختصر المقاصد» رقم ١٠٣٨ و «الدرر» رقم ٤٠٤ و «التمييز» ١٦٤ و «الكشف» ٢/٢٥٤ و «الفوائد» للشوكاني ٢٥٩.

(٣) هو أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي السامري الحافظ المتوفى بمدينة يافا من بلاد الشام ردها الله إلى المسلمين، توفي سنة ٣٢٧، له كتب كثيرة منها «مكارم الأخلاق». وهو مطبوع في مصر في المطبعة السلفية سنة ١٣٥٠ هـ.

(٤) وما أظن ذلك، لأن هذا القول على إطلاقه يزهد في الإحسان، ويجعل من طبيعة الإحسان أن يعود عليك بالإساءة، وهذا مخالف لقوله سبحانه ﴿هَلْ جَزَاءُ الإحسانِ إلا الإحسان﴾.

(٥) في المطبوعة: للدينوَي وفي إحدى المخطوطتين للديوري، وهو تصحيف، والدينوري هذا هو أحمد بن مروان أبو بكر المالكي قاض من رجال الحديث ولي القضاء وتوفي بالقاهرة سنة ٢٩٨، وفي «الأعلام» أنه توفي سنة ٣٣٣ هـ.

(٦) وأورد العجلوني بعد ذلك بعض الكلمات التي تدل على أن الإساءة إلى المحسن إنما هي من أخلاق اللئام فقط، من هذه الكلمات كلمة عمر: ما وجدت لئيماً قط إلا قليل المروءة، وفي التنزيل: ﴿وما نقموا منهم إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله﴾.

(١) أنظره في «المقاصد» ٢٤ و«مختصر المقاصد» رقم ٣٢ و«التمييز» ٨ و«الكشف» ١/٥٦ =

أَورده الديلمي في «مسنده» عن ابن عباس.

قال العسقلاني: لم أَقف له على أَصل. وإن ذكره ابن القيم في «الطب النبويّ» له فذلك بغير سند[1].

١٣ ـ حديث: «اجْتِماعُ الخَضِرِ وإلياس عليْهِما السَّلام في المواسِم كلَّ عَام»[2].

قال الحافظ العَسقلاني: لا يَثْبُتُ فيه شَيْءٌ.

أَقول: لعلَّه أَراد به عدم الصحة؛ وإلا فقد أَخْرَجَ العُقيلي، والدارقطني في «الأفراد»، وابن عساكر عن ابن عباس، عن النَّبيِّ عليه الصلاة والسلام قال:

«يَلْتَقِي الْخَضِرُ وإلياسُ كلَّ عامٍ في الموسم، فَيَحْلِقُ كُلُّ واحدٍ منهما رأسَ صَاحِبِه، ويتفرقَان عن هؤلاءِ الكلمات: بسم الله، ما شاءَ الله، لا يسوق الخير إلا الله، [بسم الله][3] ما شاءَ الله، لا يصرف السوءَ إلا الله. [بسم الله][3] ما شاءَ الله ما كان من نعمة فَمِنَ الله. [بسم الله][3] ما شاءَ الله، لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله»[4] الحديث ذكره السيوطي.

= و«الفوائد» للشوكاني ٥٠٩ و«ضعيف الجامع» رقم ١٩٥ وأورده أبو نعيم في «الطب النبوي» وقال المناوي في «فيض القدير» ١/١٨٩: [فيه زيد بن الحباب ذكر في «اللسان» عن ابن حبان أنه كان يخالف في حديثه وأخرجه أبو نعيم في الطب بسندٍ واهٍ عن أنس].

(١) في المخطوطتين: فذاك.

(٢) انظر في هذا الحديث وفي موضوع الخضر «المقاصد» ٢١ و«مختصر المقاصد» برقم ٢٥ و«الدرر» برقم ٤٩٥ و«التمييز» ٧ و«الكشف» ١/٤٨ و«الضعفاء» للعقيلي ١/٢٢٥ و«الموضوعات» ١/١٩٦ و«اللآلىء» ١/١٦٧، و«تنزيه الشريعة» ١/٢٣٤ و«فتح الباري» ٦/٤٣٣ وكتب التفسير في تفسير سورة الكهف و«البداية والنهاية» ١/٣٣٧ و«الإصابة» ١/٤٣٢ و«الفوائد» للكرمي رقم ٢٠ و«الفوائد» للشوكاني ٤٩٥ و«تذكرة الموضوعات» ١٠٨ و«المنار» لابن القيم ٦٧ ـ ٧٦ وسننقل كثيراً من كلامه عند اختصار المصنف لكتابه الذي سيأتي في آخر الكتاب.

(٣) سقطت من الأصول، واستدركناها من «الإصابة» ١/٤٣٦.

(٤) جاء في «الإصابة» في مقدمة الحديث: ورويناه في فوائد أبي إسحاق إبراهيم بن محمد المزني =

١٤ ـ حديث: «اجْتَمِعُوا، وارفَعُوا أَيْدِيَكُم» فاجتمعْنا ورَفَعْنا أَيْدِيَنا ثم قال: «اللَّهُمَّ اغفِرْ للمُعلِّمين ثلاثاً كيلا يذهب القرآن، وأَعزَّ العُلَماءَ كيلا يذهب الدين».

موضوع.

= تخريج الدارقطني قال: حدثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة. حدثنا محمد بن أحمد بن زيد حدثنا عمرو بن عاصم، حدثنا الحسن بنُ رَزين عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس لا أعلمه مرفوعاً إلى النبيﷺقال: «يلتقي ....». قال الدارقطني في «الأفراد»: لم يحدث به عن ابن جريج غير الحسن بن رزين وقال أبو جعفر العقيلي: لم يتابع عليه وهو مجهول وحديثه غير محفوظ. وقال أبو الحسين بن المنادى: هو حديث واهٍ بالحسن المذكور. انتهى. وقد جاء من غير طريقه لكن من وجه واهٍ جداً، أخرجه ابن الجوزي من طريق أحمد بن عمار. حدثنا محمد بن مهدي: حدثنا مهدي بن هلال حدثني ابن جريج قال ابن الجوزي: أحمد بن عمار متروك عند الدارقطني ومهدي بن هلال مثله. وقال ابن حبان: مهدي بن هلال يروي الموضوعات.

وبذلك يتبين أن الحديث باطل. أما الخضر فقد اختلف العلماء في شأنه اختلافاً كبيراً، فقد اختلفوا في نسبه وفي نبوته وفي رسالته وفي حياته. وقد ألفوا في ذلك كتباً مستقلة ومن هؤلاء: ابن الجوزي وابن تيمية والمصنف، وأفاض ابن كثير في «البداية والنهاية» في هذا الموضوع في الجزء الأول. وقد توسع الحافظ ابن حجر رحمه الله في ذلك توسعاً جيداً في «الإصابة» وأفردها برسالة عنوانها «الزهر في نبأ الخضر» وقد طبعت في رسالة مستقلة ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، المجلد الأول الجزء الثاني من صفحة ١٩٥ حتى ٢٣٤ وقد رجّح، أنه نبي ثم أورد كلاماً لأبي الخطاب بن دحية يقول فيه:

(ولا يثبت اجتماع الخضر مع أحد من الأنبياء إلا مع موسى كما قصه الله من خبره. قال: وجميع ما ورد في حياته لا يصح منه شيء باتفاق أهل النقل).

وقال ابن حجر: (نقل أبو بكر النقاش في تفسيره عن علي بن موسى الرضا، وعن محمد بن اسماعيل البخاري أن الخضر مات، وأن البخاري سئل عن حياة الخضر فأنكر ذلك، واستدل بالحديث: «إن على رأس مائة سنة لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها أحد». وهذا أخرجه هو في الصحيح عن ابن عمر. وهو عمدة من تمسك بأنه مات وأنكر أن يكون باقياً. وقال أبو حيّان في «تفسيره»: الجمهور على أنه مات، ونقل عن ابن أبي الفضل المرسي أن الخضر صاحب موسى مات لأنه لو كان حياً لزمه المجيء إلى النبيﷺوالإيمان به واتباعه، وقد روي عن النبيﷺأنه قال: «لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي»). وروى الحديث الأخير الإمام أحمد بإسناد حسن. أقول: وقد أورد الحاكم حديثاً عن أنس فيه اجتماع إلياس برسول اللهﷺوقد رده الذهبيّ وحكم عليه بالوضع وقال: (وما كنت أحسب أن الجهل بالحاكم يبلغ الى أن يصحح مثل هذا وهو مما افتراه يزيد بن يزيد البلوي) نقل ذلك السيوطي في «اللآلىء» ١ / ١٦٩ ـ ١٧٠ والشوكاني في «الفوائد» ٤٩٦.

١٥ ـ **حديث**: «اللَّهُمَّ ٱغْفِرْ للمُعلِّمين، وأَطِلْ أَعْمَارَهُمْ، وبَارِكْ لَهُمْ في كَسْبِهِمْ».

موضوع، كذا في «اللآلىء»[١].

١٦ ـ **حديث**: إحياء أَبويه عليه الصَّلاة والسلام.

موضوع، كما قال ابن دحية[٢]. وقد وضعت في هذه المسأَلة رسالة مستقلة[٣].

١٧ ـ **حديث**: «اخْتِلافُ أُمَّتي رَحْمَة»[٤].

زعم كثيرٌ من الأئمة أَنَّهُ لا أَصل له؛ لكن ذكره الخطابي[٥] في

---

(١) انظره في «اللآلىء» ١/١٩٨ ـ ١٩٩ طبع المكتبة التجارية الكبرى.

(٢) هو أبو الخطاب الحافظ عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن دحية الكلبي الأندلسي البلنسي، له عدة تصانيف، توفي بالقاهرة سنة ٦٣٣ هـ.

(٣) انظر «الموضوعات» ١/٢٨٢ ـ ٢٨٥ و «اللآلىء» ١/٢٦٦ ـ ٢٦٨ و «تنزيه الشريعة» ١/٣٢٢ و «المقاصد» ٢٥ و «مختصر المقاصد» برقم ٣٤ و «التمييز» ٩ و «الدرر» برقم ٤٨١ و «تذكرة الموضوعات» ٨٧ و «كشف الخفاء» ١/٥٩ و «الفوائد» للكرمي برقم ٤٧. ورسالة المؤلف التي يشير إليها هنا عنوانها «أدلة معتقد أبي حنيفة الإمام في أبوي الرسول عليه السلام» وقد طبعت في مكة سنة ١٣٥٣ في المطبعة السلفية. وللسيوطي رسالة بعنوان «مسالك الحنفا في والدي المصطفى» وقد طبعت في الهند سنة ١٣٣٤ هـ وفي ص ٥٦ منها فصل في إحياء أبويه، وقد ذهب السيوطي إلى ضعف هذه الأحاديث لا إلى وضعها، وذكر أنه ألف في بيان ضعفها رسالة مستقلة، يقول ص ٥٧ (هذا الحديث ضعيف باتفاق المحدثين، بل قيل: إنه موضوع، لكن الصواب ضعفه لا وضعه، وقد ألفت في بيان ذلك جزءاً مفرداً).

(٤) انظره في «الدرر» برقم ٦ و «المقاصد» ٢٦ و «التمييز» ٩ و «الكشف» ١/٦٤ و «تذكرة الموضوعات» ٩٠ و «تدريب الراوي» ٣٧٠ و «ضعيف الجامع» رقم ٢٣ و «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ٥٧ و «فيض القدير» ١/٢١٢ وقال: (قال السبكي: وليس بمعروف عند المحدثين ولم أقف له على سند صحيح ولا موضوع) وانظر كلام ابن حزم في هذا الحديث في «الاحكام».

(٥) في الأصول كلها: القرطبي، وهو غلط، والتصويب من «المقاصد» والخطابي هو حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، ويقال: إنه من نسل زيد بن الخطاب، فقيه محدث من أهل بُسْت. له «معالم السنن» في شرح «سنن أبي داود»، وله «غريب الحديث». توفي سنة ٣٨٨ هـ.

«غريب الحديث» مستطرداً، وأشعر بأنّ له أصلاً عنده. وقال السيوطي: أخرجَهُ نصر المقدسي[1] في «الحجة» والبيهقي في «الرسالة الأشعرية» بغير سند. وأورده الحَليمي[2]، والقاضي حسين[3]، وإمام الحرمين[4]، وغيرهم. ولعله خُرِّج[5] في بعض كتب الحفّاظ التي لم تصل[6] إلينا، والله أعلم. انتهى.

وقال الزركشي: أخرجه نصر المقدسي في كتاب «الحجة» مرفوعاً. والبيهقي[7] في «المدخل» عن القاسم بن محمد[8] قوله.

وعن عمر بن عبد العزيز[9] قال: ما سرَّني لو أنَّ أصحابَ محمدٍ لم

---

(١) هو أبو الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي الشافعي، نزيل دمشق، له كتاب: «الحجة على تارك المحجة» وتوفي بدمشق سنة ٤٩٠ هـ.

(٢) هو الحسين بن الحسن بن محمد الحليمي البخاري الجرجاني الشافعي القاضي، كان رئيس أهل الحديث فيما وراء النهر. ولد بجرجان، وتوفي ببخارى سنة ٤٠٣ هـ.

(٣) هو القاضي حسين بن محمد بن أحمد المروزي، أبو عليّ، فقيه من كبار فقهاء الشافعية، تلقى عن أبي بكر القفال المروزي، وكان من كبار أصحابه له «التعليق الكبير» قال فيه النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: [وما أجزل فوائده وأكثر فروعه المستفادة] توفي سنة ٤٦٢ هـ.

(٤) هو عبد الملك بن عبد الله الجويني، ركن الدين، أبو المعالي إمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أتباع المذهب الشافعي، ولد في جوين، ورحل إلى بغداد فمكة حيث جاور أربع سنين، وذهب إلى المدينة ثم عاد إلى نيسابور، وتوفي سنة ٤٧٨ هـ.

(٥) في إحدى المخطوطتين: خرج انتهى. وكلمة انتهى إقحام.

(٦) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: يصل. قال الشيخ ناصر تعليقاً على كلام السيوطي: (وهذا بعيدٌ عندي) قال السبكي: وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع.

(٧) هو أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي المتوفى بنيسابور سنة ٤٥٨ هـ له «السنن الكبرى» وتقع في عشرة أجزاء، وهي مستوعبة لأكثر أحاديث الأحكام، وقيل: لم يصنف في الإسلام مثلها. وله كتب كثيرة. قيل إنها نحو الألف.

(٨) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أبو محمد المدني، أحد الفقهاء السبعة وأحد الأعلام، كان ثقة عالماً فقيهاً إماماً كثير الحديث، توفي سنة ١٠٦ هـ.

(٩) عمر بن عبد العزيز بن مروان أمير المؤمنين، خامس الخلفاء الراشدين. العالم الحافظ الزاهد الورع العادل، فضائله كثيرة، ولي الخلافة سنة ٩٩ ومات ١٠١ هـ.

يختلفوا، لأنَّهم لَوْ لَمْ يختلفوا لم يكنْ رخصة.

قال السيوطي: وهذا يَدُلُّ على أَن المرادَ[1] اختلافُهُمْ في الأَحْكام. وقيل: المراد[1] اختلافهم في الحِرَفِ والصَّنائع، ذكره جماعة، فسبحان من أَقام العباد فيما أَراد.

وفي «مسند الفردوس» من طريقِ جويبر[2]، عن الضحاك[3]، عن ابن عباس مرفوعاً:

«اخْتِلافُ أَصْحَابي لَكُمْ رَحْمَةٌ».

وذكر ابنُ سعد في «طَبَقَاتِه» عن القاسم بن محمد قال: كانَ اخْتِلافُ أَصحابِ محمدٍ ﷺ رحمةً للناس.

قلت: ومفهومه أَن اختلاف غير هذه الأُمَّة زحمة ونقمة، ومما يُؤَيِّدُهُ معنىً وإن اخْتَلَفَ مبنىً حديثُ:

«لا تَجْتَمعُ أُمَّتي على ضَلالَةٍ» رواهُ ابن أَبي عاصم[4] في «السنة»

---

(١) في المطبوعة: المقصد. أقول: وقد لفت نظري أنه كلما وردت كلمة (المراد) في هذا الكتاب تحوّلت في المطبوعة إلى (المقصد) فاستغربت اطراد ذلك في الكتاب كله، حتى وقفت على تعليل ذلك في «مذكرات محمد كرد علي» ١٢٣٢/٤ فقد ذكر أنه في أواخر الدولة العثمانية ـ أي وقت طبع الكتاب تلك الطبعة ـ حظُر على الناس إطلاق بعض الأسماء على أبنائهم، ومن هذه الأسماء المحظورة: (مراد) لأن السلطان القائم خلع أخاه مراداً واتهمه بالجنون فلا يحب أن يسمع اسمه، وقد أوجبت الدولة على من سمّى ولده بهذا الاسم أن يقلبه. ويبدو أن هذا هو السبب في هذا التحويل لكلمة (مراد). فيا للعجب!!

(٢) جاء في «خلاصة الخزرجي»: جويبر بن سعيد الأزدي أبو القاسم.. قال ابن معين فيه: ضعيف، مات بعد سنة ١٤٠ هـ.

(٣) الضحاك بن مزاحم، الهلالي بالولاء، الخراساني، أبو القاسم روى عن ابن عباس وأبي هريرة وغيرهما. قال سعيد بن جبير: لم يلق ابن عباس. وقال ابن حبان: في جميع ما روى نظر. إنما اشتهر بالتفسير. قال أبو نعيم: مات سنة ١٠٥ هـ.

(٤) هو أبو بكر أحمد بن عمرو بن النبيل أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني البصري قاضي أصبهان له كتاب «السنة». توفي سنة ٢٨٧ هـ. وانظر «السنة» الأحاديث ٨٠ ـ ٨٥.

من حديث أَنس. ورواه الترمذي من حديث ابن عمر بلفظ:

«لا يَجْمَعُ اللَّهُ هَذهِ الأمَّة على ضَلاَلَةٍ أبـداً».

وفي «مستدرك الحاكم»[1] عن ابن عباس رفعه:

«لا يَجْمَعُ اللَّهُ هٰذِه الأُمَّةَ على ضلالَةٍ، ويَدُ اللَّهِ مَعَ الجماعةِ».

ورواهُ أَحمدُ في «مُسْنَدِهِ».

والطبراني في «الكبير» عن أَبي بَصْرةَ[2] الغِفَارِي مرفوعاً في حديث فيه:

«سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لا تَجْتَمِعَ أُمَّتي على ضَلالَةٍ فَأَعْطَانِيها».

١٨ ـ حديث: «أَخِّرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخَّرَهُـنَّ اللَّهُ»

يعني النساءَ. ففي «الهداية»: حديث مشهور. قال ابن الهمام: يَثْبُتُ رفعه فضلاً عن شهرته.

والصحيح: إنه موقوف على ابن مسعود[3].

١٩ ـ حديث: «أَخْفُوا الخِتَانَ وأَعْلِنُوا النِّكَاحَ».

---

(١) انظر «المستدرك» ٤/٥٠٧. وقال الألباني في تعليقه على «بداية السول» ص ٧٠: [أخرجه الترمذي والحاكم بسند صحيح].

(٢) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: نضره وفي «كشف الخفاء» ١/٦٥ نصر، وذلك كله تصحيف، ففي «الإصابة» للحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي ٤/٢٢: أبـو بَصْرَة الغفاري بن بصرة بن أبي بصرة بن وقاص بن حبيب بن غفار صحابي روى عن النبيﷺ، شهد فتح مصر، وسكنها، ومات بها ودفن في مقبرتها، أخرج له مسلم والنسائي.

وذكر ابن عبد البر في «الاستيعاب في أسماء الأصحاب» ٤/٢٤ أنه اختلف في اسمه، والصحيح أنه جميل بن بصرة الغفاري. وقيل إنه حُمْيل انظر «الخلاصة» ٨٤.

(٣) انظر «الدرر» رقم ٧ و «الكشف» ١/٦٧ و «التمييز» ٩ وانظر ما قال الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٢٨ في هذا الحديث وقد ذكر أن في معناه أحاديث صحيحة منها قولهﷺ: «خيرُ صفوفِ الرجال أولُها وشرُّها آخرها، وخيرُ صفوفِ النســاءِ آخرُها وشرُّها أولُها».

قال السخاوي: لا أَصْلَ للأول، وقد وردت أَحاديث تشهد للإعلان بالختان [1].

٢٠ ــ حديث: «إذا أَرَدْتُ أَنْ أُخَرِّبَ الدُّنيا بَدَأْتُ ببيْتِي فخرَّبْتُهُ ثُمَّ أُخَرِّبُ الدُّنيا».

قال العراقي في «تخريج الاحياءِ»: لا أَصل له.

٢١ ــ حديث: «إذا أَراد الله أَن ينزِلَ إلى سماءِ الدنيا نزل عن عَـرْشه بذاته».

محدِّثه دجَّال [2].

٢٢ ــ حديث: «إذَا أَكَلْتُمْ فَأَفْضِلُوا» [3].

ترجم له السخاوي، ولم يتكلم عليه، قال ابن الديبع: وما في صحيح البخاري من شربه عليه الصلاة والسلام الفضلة من اللبن، وكذا سلت [4] القصعة في الصحيح؛ يردّه.

قلت: لكن يوافقه حديث:

«لا خيرَ في طعامٍ ولا شَرابٍ لَيْسَ لَهُ سُؤْر» وحديث:

---

(١) قال في «كشف الخفاء» ١/٦٨: واستحباب الوليمة للختان يشهد للإعلان، وكذا قول سالم: ختنني أبي أنا ونعيماً فذبح علينا كبشاً، فلقد رأيتنا وإنا لنجذل به على الصبيان أن ذبح علينا كبشاً. وبوب له البخاري في «الأدب المفرد» بالدعوة في الختان وباللهو في الختان وذكر أحاديث تشهد للإعلان به. ثم قال: وأما الثاني فقد وردت فيه أحاديث للإعلان. وانظر أيضاً «المقاصد الحسنة» ص ٢٨ - ٢٩ و« التمييز » ٩ و« مختصر المقاصد » رقم ٣٩ و« تذكرة الموضوعات » ١٥٩ .

(٢) وهذا المحدث الدجال هو محمد بن عيسى الطرسوسي قال فيه ابن عدي: هو في عداد من يسرق الحديث: وقال غيره: هو محدث دجّال وانظر «تنزيه الشريعة» لابن عراق ١/١١٢ و «الكشف» ١/٧٨ و «الميزان» ٣/ ٦٧٩ و«ذيل الموضوعات» للسيوطي ص ٢، ويروي محمد هذا الحديث عن شيخه نعيم بن حماد وهو يأتي بالطامات.

(٣) انظر «المقاصد» ٣٥ و« التمييز » و« الكشف » ١/٨٢ وهو حديث لا أصل له .

(٤) سلت القصعة: مسحها.

«إذَا شَرِبْتَم فَأَسْئِرُوا» ذكرهما عياض، وابن الأَثير الثاني.

فالجمع بأَنه يجوز استيفاؤُ ه والأَفضل إبقاؤُ ه لكن بقدر ما ينتفع به غيره، وإلا فالأَفضل إنقاؤُه[١]، كما يقال: بَقُّوا أَو نَقُّوا.

٢٣ ـ حديث: «إذا جِئْتَ يا مُعاذ! أَرْضَ الحُصَيْب[٢] - يعني من اليمن - فَهَرْوِلْ؛ فَإِنَّ فِيها الحورَ العِين»[٣].

قال السخاوي: لا أَعرفُه.

وقال المنوفي: بل الحكم عليه بالوضع ظاهر.

٢٤ ـ حديث: «إذا جَلَسَ المُتَعَلِّمُ بَيْنَ يَدَيِ العالِمِ فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ سَبْعِينَ باباً من الرحمةِ، ولا يقومُ مِنْ عندِهِ إلّا كيومَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وأعطاهُ اللهُ بِكُلِّ حَرْف ثَوَابَ سِتِّينَ شهيداً، وكتبَ اللَّهُ له بِكُلِّ حديثٍ عبادَةَ سَنَةٍ».

موضوعٌ؛ كما في «الذيل»[٤].

٢٥ ـ حديث: «إذا حَضَر العَشَاءُ والعِشَاءُ فابْدَؤُوا بالعَشَاءِ»[٥].

قال العراقيُّ: لا أَصل لهُ في كتب الحديث بهذا اللفظ.

وأصل الحديث في المتفق عليه[٦] بلفظ:

---

(١) إنقاؤه: يريد: استيفاءه وعدم إبقاء شيء فيه. وجعله نقياً.

(٢) في «القاموس»: الحصيب كزبير: موضع باليمن فاقت نساؤه حسناً، ومنه: إذا دخلت أرض الحُصَيْب فهرول.

(٣) انظر «المقاصد» ٣٥ و« التمييز » ١٣ و« الكشف » ١/٨٥ و« مختصر المقاصد» برقم ٥١.

(٤) انظر «ذيل الموضوعات» ص ٤٧، وانظر تتمته هناك.

(٥) انظر «المقاصد» ٣٨ و« الدرر» رقم ٦٩ و« التمييز » ١٣ و« الكشف » ١/٨٧ و« تذكرة الموضوعات » ١٤٢ و« الفوائد » للكرمي رقم ٦١ و« الفوائد » للشوكاني ١٥٧.

(٦) رواه البخاري في كتاب الأذان باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ١/١١٣ عن عائشة مرفوعاً: «إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء» وأخرج في الباب نفسه الحديث عن أنس بلفظ: «إذا قدم العشاء فابدؤوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشائكم» وأخرج الحديث عن ابن عمر بلفظ «إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء ولا يعجل حتى يفرغ منه» ورواه مسلم في باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام =

«إذا وُضِعَ العَشَاءُ وأُقِيمَتِ الصَّلاةُ فابْدَؤُوا بِالْعَشَاءِ»[1].

وقال السيوطي: ووهم من عزاه لـ «مُصَنَّفِ ابن أَبي شيبةَ».

وسَبَقَ به العسقلاني[2] في «فتح الباري» حيث قال: لفظ ابن أبي شيبة[3] «وحضرت الصلاة» كما أُخرجه [أحمد] في «مُسْنَدِهِ» لا أنه في «المصنف» بلفظ «حَضَرت العَشَاءُ» كما تُوُهِّمَ.

٢٦ ـ حديث: «إذا ذُكِر الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلَا بِعُمَر»[4].

ذكره عياض[5] في «الإكمال» من قول ابن مسعود.

وكذا القرطبي، وابن الأثير[6].

= الذي يريد أكله في الحال وكراهة الصلاة مع مدافعة الأخبثين ٢/ ٧٨ عن أنس بلفظ: «إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء» وعنه أيضاً بلفظ: «إذا قرب العشاء وحضرت الصلاة فابدؤوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب، ولا تعجلوا عن عشائكم» وعن ابن عمر بلفظ: «إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء ولا يعجلن حتى يفرغ منه» وانظر أيضاً «اللؤلؤ والمرجان» ١/ ١١٢ و« فتح الباري » ٢/ ١٦٠ .

(١) وبين لفظ الحديث الصحيح ولفظ الحديث الذي ترجم له المؤلف فرق كما لا يخفى؛ فلفظ الحديث المتفق عليه أعم فإنه يشمل صلاة العشاء وغيرها. هذا ولعل بعض المولعين بالمحسنات البديعية انزلقوا إلى هذا التغيير وسار في الناس فحجب عنهم النص الصحيح.

(٢) قال ابن حجر في «فتح الباري» ٢/ ١٦٢: [رأيت بخط الحافظ قطب الدين أن ابن أبي شيبة أخرج عن إسماعيل وهو ابن علية عن ابن اسحاق قال: حدثني عبد الله بن رافع عن أم سلمة مرفوعاً: «إذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابدؤوا بالعشاء» فإن كان ضبطه فذاك، وإلاّ فقد رواه أحمد في «مسنده» عن إسماعيل بلفظ «وحضرت الصلاة» ثم راجعت «مصنف ابن أبي شيبة» فرأيت الحديث فيه كما أخرجه أحمد والله أعلم].

(٣) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الواسطي الأصل، الكوفي، العبسي بالولاء، الحافظ المتوفى سنة ٢٣٥، ومصنفه في مجلدات ضخمة، جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدثين بالأسانيد، وفتاوي التابعين، وأقوال الصحابة، مرتباً الكتب والأبواب على ترتيب الفقه.

(٤) انظر «الكشف» ١/ ٨٧ .

(٥) هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي. القاضي، توفي بمراكش سنة ٥٤٤ هـ .

(٦) هو أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الشيباني الجزري الموصلي الشافعي، صاحب كتاب «النهاية في غريب الحديث». توفي سنة ٦٠٦ هـ .

وظاهر كلام العراقي في «الذخيرة» في باب الأذان أنه حديث، ولعله أَراد به حديثاً موقوفاً.

٢٧ ـ حديث: «إذا رأيتَ القارءَ يلوذُ بالسُّلْطَانِ فاعلم أنَّه لِصٌّ، وإذا رأيته يلوذُ بالأغْنياءِ فاعْلَم أنه مراءٍ، وإياك أن تُخدع ويقال[١]: يردُّ مظلمَة، ويدفع عن مظلوم، فإن هذه خدعة إبليس، اتخَذَها القُراءُ سُلَّماً»[٢].

من قول الثوري.

وكذا قوله: «إني لألقى الرَّجُل أُبغضه فيقول لي: كيف أُصبحت؟ فيلينُ له قلبي، فكيف بمن أُكل ثريدهُمْ ووطِىءَ بساطهم؟»[٣]. ومن ثم ورد:

«اللهم لا تجعل لفاجرٍ عندي نعمةً يرعاه قلبي».

وقيل: ما أَقبح أن يُطْلَبَ العالمُ فيقال: هو بباب الأَمير.

وقد قيل: بئس الفقيه[٤] على باب الأَمير، ونعم الأَمير على باب الفقيه[٤].

---

(١) كذا في الأصول. ولعلها: بما يقال. وجاء في رسالة سفيان الى عباد بن عباد كما أوردها ابن أبي حاتم ١/٨٨: [وإياك أن تخدع فيقال لك: تشفع فترد عن مظلوم مظلمة فإنّ تلك خدعة إبليس وإنما اتخذها فجار القراء سلماً.]

(٢) انظر «الكشف» ١/ ٨٩ وفي «الحلية» جملٌ من هذا الكلام موزعة في ترجمته انظر ٧/٣٧٦ و ٣٨٧.

(٣) انظر «الحلية» ٧/ ١٧.

(٤) في الأصول: الفقير. أقول: ويذكرني معنى هذا الحديث الموضوع واقعاً مؤلماً يحياه المسلمون اليوم، إذ كثر فيهم علماء السوء الذين يحلون الحرام ويحرمون الحلال، ويحرفون دين الله ابتغاء مرضاة الحكام. وكاد المسلمون ـ وا أسفاه ـ لايجدون العالم الذي يزهد في الدنيا ويؤثر الآخرة عليها، ويقول كلمة الحق لا يخاف في الله لومة لائم.. ومن أجل ذلك فقد استهان بهم الحكام لأنهم استهانوا بأنفسهم، وضعف بفسادهم الدين؛ ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٢٨ ــ حديث: «إذا صدَقَتِ المحبَّةُ سَقَطَتْ شروطُ الأدب»[١].

قال ابن الديبع: ليس بحديث.

قلت: بل هو من كلام الجُنيدِ[٢] كما في «الرسالة القشيرية» بلفظ: سقطت شروط أدبها. ويقال: سقط الأدب[٣].

٢٩ ــ حديث: «إذا صلَّيْتُمْ علَي فعمِّموا[٤]».

أي أَدْخلوا الأنبياءَ معي، أو آلي وأصحابي.

قال السخاوي: لم أَقف عليه بهذا اللفظ[٥].

٣٠ ــ حديث: «إذا كانَ الفيءُ ذِرَاعاً ونِصْفاً إلى ذِراعَيْن فَصلُّوا الظُّهْرَ».

باطل[٦].

---

(١) انظر «المقاصد» ٤٠ وقد نسبه إلى المبرد بلفظ مقارب. و«العزلة» ٤٦ و«التمييز» ١٤ و«الكشف» ٩١/١ و«مختصر المقاصد» رقم ٦١.

(٢) هو الجنيد بن محمد البغدادي الخزاز، أبو القاسم، صالح من كبار الصالحين ومن العلماء بالدين، ولد ونشأ وتوفي ببغداد. له كلام جميل ذكر طائفة منه مترجموه، توفي سنة ٢٩٧ هـ.

(٣) في إحدى المخطوطتين: شرط الأدب. وفي الأخرى: سقطت الأدب، ورجحنا ما في المطبوعة. وفي «المقاصد الحسنة» ص ٤٠: هو من كلام المبرد بلفظ: «إذا صحت المودة سقط التكلف والتعمل». وأورده الخطابي في «العزلة» في باب ترك الإكثار من الأصدقاء اهـ. ومما يشيع على ألسنة الناس في بلاد الشام على أنه مثل: إذا وجدت المحبة ارتفع التكلف.

(٤) انظر «المقاصد» ٤٠ و«التمييز» ١٤ و«الكشف» ٩٢/١ و«تذكرة الموضوعات» ٨٩ وانظر «تاريخ بغداد» ٣٨١/٧ و١٠٥/٨ و«القول البديع» ٥٢.

(٥) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٤٠: ويمكن أن يكون بمعنى: «صَلّوا عليَّ وعلى أنبياء الله، فإن الله بعثهم كما بعثني» وقد بينته في «القول البديع». اهـ. وقال العجلوني في «كشف الخفاء» ص ٩٢: ورواه ابن عساكر عن وائل بن حجر بلفظ: «صَلّوا على النبيين إذا ذكرتموني فإنهم قد بُعِثُوا كما بُعِثْتُ» ورواه البيهقي عن أبي هريرة، والخطيب البغدادي عن أنس: «صَلّوا على أنبياء الله ورسله، فإن الله بعثهم كما بعثني». اهـ. وانظر «تاريخ بغداد» ٣٨١/٧ و١٠٥/٨. والقول في هذه الأحاديث المتقاربة في المعنى يحتاج رجوعاً الى أسانيدها وتحقيقاً. فتأمل.

(٦) أخرجه ابن عدي من حديث ابن عمر من طريق أصرم بن حوشب. وقال ابن حبان: باطل. وقال العقيليُّ: لا يعرف إلا بأصرم وهو كذاب خبيث، ولا يتابع عليه وليس له أصل يثبت (وانظر «تنزيه الشريعة» لابن عراق ٧٦/٢ و«الموضوعات» ٨٦/٢ و«اللآلىء» ١٠/٢).

٣١ ــ حديث: «إذا كَبِر وَلَدُك فآخه»(١).

لم يرد بهذا اللفظ، وهو معنى حديثٍ أورده الطبراني في «الأوسط» وأبو نعيم، والدارقطني مرفوعاً:

«الولد سبعَ سنين سيدٌ وأميرٌ، وسبعَ سنين عبدٌ وأسير، وسبعَ سنين أخٌ ووزير، فإن رضيت مكانته وإلا فاضرب على جنبه، فقد أعذرت فيما بينك وبينه» وسنده ضعيف(٢).

٣٢ ــ حديث: «إذا كَتَب أَحَدُكُمْ فَلا يكْتُبْ عليه بَلَغْ فإنه اسمُ شيطانٍ، ولكنْ يكتب عليه الله(٣)».

موضوع كما في «اللآلىء».

٣٣ ــ حديث: «إذا كُنْتَ على الماءِ فلا تَبْخَل بالماءِ».

قال السخاويُّ: لم أقفْ عَلَيْه(٤).

---

(١) في الأصول: وآخه، وفي «كشف الخفاء» ص ٩٤: واخيه. وأظن أنهم يحكون الكلمة العامية. بل قال النجم الغزي: قولهم (واخيه) لحن وصوابه: واخهْ وانظر «المقاصد» ٤٢ و« التمييز » ١٥.

(٢) قال صاحب «أسنى المطالب» ص ٣٣ تعليقاً على هذا الحديث: بل ليس عليه نور النبوة، وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص ٤٨٠، بلفظ فيه بعض تغيير: (الولد سيد سبع سنين، وخادم سبع سنين، ووزير سبع سنين، فإن رضيت مكانفته لإحدى وعشرين وإلا فاضرب على كتفه فقد أعذرت إلى الله تعالى فيه». رواه الحاكم في «الكنى» مرفوعاً، وفي إسناده مجاهيل. وقال ابن الجوزي: موضوع. قال في «اللآلىء»: أخرجه الطبراني في «الأوسط». قلت: فكان ماذا؟) . وانظر «الموضوعات» ١/١٧٧ و« اللآلىء» ١/١٣٣ و« تنزيه الشريعة » ١/١٧٧ .

(٣) انظر الحديث في «اللآلىء» ١/٢١٥ و« الموضوعات » ١/٢٥٩ فإنه يختلف عما هنا، فقد ورد على الشكل التالي: (عن أبي هريرة مرفوعاً «إذا فرغ أحدكم فلا يكتب عليه بلغ، فإن بلغ اسم شيطان، ولكن يكتب عليه الله» موضوع. آفته مسلم) ويعني بمسلم مسلم بن عبد الله . وانظر الحديث أيضاً في «تنزيه الشريعة» ١/٢٥٧ و« الكشف » ١/٩٦.

(٤) وهناك أحاديث صحيحة كثيرة ترغب في بذل الماء لطالبيه، أورد بعضاً منها السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٤٤، والعجلوني في «كشف الخفاء» ١/٩٧ و٩٨ .

٣٤ ـ حديث: «إذا وقَعَ الذُّبابُ في إناءِ أَحدِكُم فامقُلوه»[١] صحيح.

وأما «فامقُلوه ثم انقُلوه» فمصنوعٌ وموضوعٌ على ما في «المُغْرِب»[٢].

٣٥ ـ حديث: «أَرْبعٌ لا يَشْبَعْنَ من أَربع: أَرضٌ من مطر، وأُنْثَى من ذكر، وعينٌ من نظر، وعالمٌ من علم»[٣].

موضوع، كما ذكره ابن الجوزي.

قال السخاوي: وذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور» وأبو نعيم في «الحلية» من حديث سليمان التيمي، عن محمد بن الفضل بن عطية اتهم بالوضع والكذب.

قال الزركشي: ورواه ابن عدي من حديث عائشة، وقال: منكر.

وقال المنوفي: الأشبه ما في المشهور أنه من كلام الحكماءِ[٤].

---

(١) مقل: غمس قال صاحب «المختار»: وفي الحديث: «إذا وقَعَ الذبَابُ في الطعام فامقُلوه؛ فإن في أحد جناحيه سُمّاً وفي الآخر الشِفاءَ، وإنَّهُ يُقدمُ السّمَ ويُؤخّرُ الشّفَاءَ». أقول: وهذه رواية أحمد والنسائي والحاكم عن أبي سعيد ولفظه كما في «كشف الخفاء» ١/١٠١: فليمقله فيه. وفي «الجامع الصغير» بلفظ: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء» رواه البخاري وابن ماجه عن أبي هريرة. وانظر الحديث في مسند أبي هريرة من «مسند الإمام أحمد» وقد ورد في عدة أماكن. وقد كتب العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى كلمة مسهبة في التعليق على هذا الحديث متناً وإسناداً وعلى الضجة المفتعلة التي يثيرها أعداء الإسلام. أنظر ذلك في «مسند أحمد» ١٢/١٢٣ ـ ١٢٩. وقد أسهمت المحلات الإسلامية في بحث هذا الحديث ومناقشته مثل مجلة «لواء الإسلام» القاهرية ومجلة «حضارة الإسلام» الدمشقية وغيرهما.

(٢) للمطرزي وهو مطبوع في الهند.

(٣) انظر الحديث في «اللآلىء المصنوعة» ١/٢١٠ و٢١١ و«الموضوعات» لابن الجوزي ١/٢٣٤ و«الدرر» برقم ١٣ وتنزيه الشريعة ١/٢٦٢ و«تذكرة الموضوعات» ٢١ و«المقاصد» ٤٧ و«التمييز» ١٧ و«الكشف» ١/١٠٧ و«الفوائد» للكرمي ١٠٦ و«الفوائد» للشوكاني ٣٧٥ و«مجمع الزوائد» ١/١٣٥ و«الميزان» ١/٥٤٢ و«الحلية» ٢/٢٨١.

(٤) أقول: وقد ذكر الحديث ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/٢٦٢) وذكر أن علة الحديث بطرقه المختلفة تعود إلى ناس سمّاهم بأعيانهم، وأورد أقوال العلماء فيهم وتعقبات من تعقبهم ثم قال: ولبعضه شواهد كحديث: «منهومان لا يشبعان طالب علم وطالب دنيا»... الخ... وانظر «ميزان الاعتدال» للذهبي ١/٥٤٢.

٣٦ ـ حديث: «الأَرز»[١].

ليس بثابت، ذكره ابن الديبع.

قلت: قد أخرج أبو نعيم في «الطب النبوي» عن عليٍّ مرفوعاً: «سيدُ طعامِ الدُّنيا اللحمُ ثُمَّ الأُرزُّ» وكذا رواه الديلمي[٢].

٣٧ ـ حديث: «الأرضُ في البحْرِ كالإصْطَبْل في البَرِّ».

لم يوجد له أصل.

٣٨ ـ حديث: «الأَرضُون سبْعٌ، في كُلِّ أَرْضٍ نبيٌّ كنَبِيِّكُم».

يروى عن ابن عباس. قال ابن كثير بعد عزوه لابن جرير: وهو محمول ـ إن صح نقله أي عن ابن عباس رضي الله عنهما ـ أنه أخذه من الإسرائيليات[٣].

وذلك وأمثاله إذا لم يصحَّ سنده إلى المعصوم فهو مردود على قائله.

---

(١) هناك أحاديث عديدة في الأرز. فمنها: «الأرز مني وأنا من الأرز» وهو موضوع، كما في «المقاصد الحسنة».

ومنها: «من أكل من الأرز أربعين يوماً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه» وهو موضوع أيضاً كما قاله الصغاني.

ومنها: «خلق الأرز من بقية نفسي» وهو موضوع أيضاً. ومن الباطل المكذوب ما رواه الديلمي عن علي بن أبي طالب بلفظ «الأرز في الطعام كالسيد في القوم، والكراث في البقول بمنزلة الخبز، وعائشة كالثريد، وأنا كالملح في الطعام».

وهناك حديث موضوع سيأتي في باب اللام وهو: «لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً».

وانظر «المقاصد» ١٤١ و«التمييز» ١٣١ و«فتاوى النووي» ١٢٧ و«الفوائد» للكرمي رقم ٤١ و«الفوائد» للشوكاني ١٦٣ و«تذكرة الموضوعات» ١٤٧ و«الدرر» برقم ٤٧٨ و«الكشف» ٢/١٦٠.

(٢) قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي»: ومن الموضوع أحاديث الأرز والعدس والباذنجان والهريسة.

(٣) انظر هذا الكلام في «البداية والنهاية» ١/٢١. هذا وأورد ابن كثير الحديث في «التفسير» ٤/٣٨٥ وقال: (قال البيهقي: إسناد هذا عن ابن عباس صحيح وهو شاذ بمرة لا أعلم لأبي الضحى عليه متابعاً).

٣٩ ــ حديث: «الأَرضُ المُقَدَّسةُ لا تُقَدِّسُ أَحَداً، إنما يُقَدِّسُ الإنسانَ عملُه».

أورده مالك في «الموطأ»[١] عن يحيى بن سعيد أنَّ أبا الدرداءِ كتب إلى سلمان:

أنْ هلُمَّ إلى الأرض المُقَدَّسةِ.

فكتب إليه سلمان: إن الأرض... الخ. وذكره[٢]. وهو مع كونه موقوفاً منقطع[٣].

وقد ذكر ابنُ الملَك في «شرح خطبة المشارق»[٤]: كان والدي يقول حاكياً عن مشايخه: إنَّ منْ دُفِنَ بمكَة ولم يكُن لائِقاً بِها تنْقُلُهُ الملائِكَةُ... ولكني لم أجِد فِيه رواية[٥].

٤٠ ــ حديث: «استفْتِحُوا بالصَّدَقَاتِ أَو بِقَضاءِ الدَّيْنِ».

يدورُ على الألسنة، ولم أَره بهذا اللفظ. ذكره ابن الديبع[٦].

---

(١) انظر «الموطأ» ط فؤاد عبد الباقي ٢/ ٧٦٩.

(٢) انظر «فتاوى ابن تيمية» أيضاً ج ٢٧ ص ٤٤ حيث أورد فيها هذا الخبر كما يلي: (وقد كتب أبو الدرداء إلى سلمان الفارسي رضي الله عنهما يقول له: هلم إلى الأرض المقدسة. فكتب إليه سلمان: إن الأرض لا تقدس أحداً وإنما يقدس الرجل عمله، وهو كما قال سلمان الفارسي).

(٣) المنقطع نوع من أنواع الحديث الضعيف، وتعريفه: ما سقط من الإسناد فيه رجل، أو ذكر فيه رجل مبهم.

(٤) يريد بالمشارق «مشارق الأنوار» للصاغاني الحسن بن محمد، الذي ألفه للمستنصر العباسي. وابن الملك هو عبد اللطيف بن عبد العزيز المتوفى سنة ٨٠١ وهو فقيه له مشاركة في الحديث واسم شرحه المذكور «مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار» وهو مطبوع.

(٥) «مبارق الأزهار» ج ١ ص ١٠ من طبعة أنقرة سنة ١٣٢٨ هـ. وكلام والد ابن الملك باطل.

(٦) قال العجلوني: وأقول لم أره في «التمييز» له، لكن رأيت ما قد يدل له وهو في «مسند الفردوس» بلفظ: «استعينوا على الرزق بالصدقة» ثم قال: واشتهر على الألسنة بلفظ: «ما خاب من استفتح بصدقة أو بوفاء دين» وبعضهم يروي المشهور بلفظ: «من استفتح بصدقة كفاه الله شرَّ ذلك اليوم» قلت: والحديث موجود في «التمييز» (ص ١٩).

٤١ ـ **حديث**: «اسجدْ للقردِ في زمانه»[1].

رواهُ أبو نُعيم في «الحلية»[2] عن طاووس[3]، قال: كان يقال: . . . . فذكره. انتهى. أورده السيوطي[4].

٤٢ ـ **حديث**: «اسمعي يا جارة».

قاله الحجاجُ[5] لأنسٍ حين شكا منه: إنما مَثَلي ومَثَلك كَمَثَلِ الذي قال: إياكِ أعني واسمعي يا جارة[6].

---

(١) وهذا الحديث موضوع، يدل معناه على وضعه، وطاووس لا يرويه على أنه حديث، ولا يدل إيراده له أنه راض به، حيث قال: كان يقال: اسجد للقرد في زمانه. ولعلّه كان يريد أن يعلق عليه نافياً هذا المعنى راداً له. وقال صاحب «كشف الخفاء»: المشهور: يُرْقَصُ للقرد في دولته.

وقد جاء في «محاضرات الأدباء» لحسين بن محمد الراغب الأصبهاني ٢٦٥/١ خبرٌ فيه هذه الجملة من بيت شعر، والخبر هو: كان أبو العباس ضم المنصور إلى حميد بن قحطبة، فقال له يزيد بن حاتم: أترضى بمتابعة حميد؟ فقال:

اسجد لقرد السوء في زمانه ... وداره ما دمت في سلطانه.

أقول: وقد رأى شيخنا محمد بهجة البيطار رحمه الله هذا البيت منسوباً لطاووس بخبر مسند جاء في صفحة مستقلة أقحمت على كتاب «مسائل أحمد» لأبي داود، وليست من أصل الكتاب. ذكر ذلك شيخنا في تعليق له على صفحة ١٤٦ من «مسائل أحمد» فانظره.

(٢) انظر «الحلية» ١١/٤.

(٣) هو طاووس بن كيسان الخولاني الهمداني بالولاء، أبو عبد الرحمن، من أكابر التابعين، كان أماراً بالمعروف نهاءً عن المنكر جريئاً في ذلك أشد الجرأة. ولد ونشأ في اليمن وتوفي حاجاً بمنى سنة ١٠٦ هـ .

(٤) انظر «الدرر» رقم ١٤٧ بتحقيقنا.

(٥) هو الحجاج بن يوسف الثقفي، أبو محمد، قائد داهية خطيب ولد في الطائف سنة ٤٠ هـ وانتقل إلى الشام، ولحق بعبد الملك وتولى قيادة جيش الأمويين في الحجاز، ثم ولي إمرة العراق فاستطاع إخضاعها للدولة والقضاء على الثورات فيها وثبتت له الإمارة عشرين سنة. وبنى واسط في العراق وتوفي فيها سنة ٩٥ هـ .

(٦) جاء في «مجمع الأمثال» (٦٦/١) أن أول من قال ذلك سهل بن مالك الفزاري، وذلك أنه خرج يريد النعمان، فنزل على قوم، وأراد أن يكلم فتاة في الحي، فجعل ينشد وهي تسمع كلامه:

يا أخت خير البدو والحضارة ... كيف ترين في فتى فزارة

أصبح يهوى حرة معطارة ... إياك أعني واسمعي يا جارة

=

٤٣ ـ **حديث**: «أشهدُ أنّي رسولُ اللهِ».

قال الرافعي: المنقولُ أنَّهُ كان يقول في تَشَهُّدِهِ: «أَشْهَدُ أَنِّي رسولُ اللهِ».

قال العسقلانيُّ في «تلخيص تخريجه»[1]: ولا أصل لذلك بل ألفاظ التشهد متواترةٌ عنه عليه الصلاة والسلام، فإنه كان يقول: «أشهد أن محمداً رسول الله» و«أن محمداً عبدُه ورسولُه».

وأما في غير التشهد فقد ورد في حديث سلَمَة بنِ الأكوعِ:

لما خَفَّتْ أزوادُ القوم... فذكر الحديث ثم قال:

«أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله»[2].

وكذا[3] حين بشَّرهُ جابرٌ بوفاءِ دينِ أبيه وبالفضل لبركة دعائه قال: «أشهد أنّي رسولُ الله».

٤٤ ـ **حديث**: «أَصْفِ النِّيَّةَ، ونَمْ في البرِّيَّة»[4].

ليس بحديث، كما ذكره ابن الديبع.

٤٥ ـ **حديث**: «أَصْلُ كُلِّ داءٍ الرِّضى[5] عَنِ النَّفسِ».

من كلام السلف، وليس بحديثٍ، كما قاله ابن الديبع.

= وهو مثل يضرب لمن يتكلم بكلام ويريد به شيئاً آخر. ويبدو أن الحجاج تمثل به في هذه الواقعة. وانظر هذا المثل في «المقاصد» ٥٩ و«التمييز» ٢٠ و«الكشف» ١/١٢٧.

(١) لعله يريد كتاب الحافظ ابن حجر «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الوجيز الكبير» وقد طبع في الهند على الحجر سنة ١٣٠٣ هـ في ٤١٦ صفحة وطبع أيضاً في مصر سنة ١٣٨٤ هـ في أربعة أجزاء في شركة الطباعة الفنية المتحدة طبعه عبد الله هاشم اليماني.

(٢) هذا الحديث في «صحيح البخاري»، وفيه أن رسول الله ﷺ يدعو بأن يكثر اللهُ لهم الزادَ، وله شاهد عند مسلم عن أبي هريرة بلفظ «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أني رسول الله، لا يلقى الله عبدٌ غير شاك فيهما إلا دخل الجنة».

(٣) والحديث أيضاً في «صحيح البخاري». (الأطعمة).

(٤) هنا اضطراب في ترتيب الأحاديث في الأصول الثلاثة التي نعتمدها للطبع، فأخذنا بأقربها الى الترتيب الألفبائي. وانظر هذا الحديث في «المقاصد» ٦١ و«التمييز» ٢١ و«الكشف» ١/١٣٢.

(٥) في الأصول: الرضاء. وفي «المقاصد» ٦٢ و«الكشف» ١/١٣٢ و«تمييز الطيب من الخبيث» ٢٢: الرضى.

٤٦ ـ حديث: «الإعادةُ سَعَادَةٌ»[١].

لم أره بهذا اللفظ، ذكره ابن الديبع.

قلت: والمشهور على الألسنة أن «الإفادة خير من الإعادة»[٢]؛

لكن في «الشمائل» للترمذي أنه عليه الصلاة والسلام كان يعيد الكلام ثلاثاً لمزيد الاستفادة.

٤٧ ـ حديث: «أعُوذُ بالله مِنْ عِمَامةٍ صمَّاء»[٣].

لا أصل له. كما قاله السيوطي.

٤٨ ـ حديث: «أعِينُوا الشَّارِيَ»[٤].

لا أصل له بهذا اللفظ.

وكذا قولهم: «المُشْتَرِي مُعَانٌ». ذكره ابنُ الديبع.

٤٩ ـ حديث: «افْتَضَحُوا فاصْطَلَحُوا»[٥].

هو من الأمثالِ السائرةِ، وليس بحديثٍ. ذكره ابنُ الديبع.

٥٠ ـ حديث: «أفْضَلُ العباداتِ أحْمَزُها»[٦] أي أتْعَبُهَا وأصعبها.

قال الزركشي: لا يُعْرَف. وسكت عليه السيوطي.

وقال ابن القيم في «شرح المنازل»[٧]: لا أصل له.

---

(١) انظر «التمييز» ٢٣ و «الكشف» ١/١٤٢

(٢) نقل العجلوني عن النجم الغزي قوله تعقيباً على هذا الكلام: والذي سمعناه دائراً على الألسنة: «في الإعادة إفادة». وهو أقرب لمعنى الحديث.

(٣) العمامة الصماء: التي لا عذبة لها.

(٤) انظر «المقاصد» ٦٨ و «التمييز» ٢٤ و «الكشف» ١/١٤٨.

(٥) انظر «المقاصد» ٦٨ و «التمييز» ٢٤ و «الكشف» ١/١٤٩.

(٦) أورد صاحب «أسنى المطالب» هذا الحديث ص٤٧ كما يلي: «أفضل العبادة أحمزها» أي أشدها. وفي «مختار الصحاح»: (وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه: «أفضل الأعمال أحمزها» أي أمتنها وأقواها). وانظر «المقاصد» ٦٩ و «التمييز» ٢٥ و «الكشف» ١/١٥٥ و «الدرر» برقم ٢٥ .

(٧) هو كتاب: «مدارج السالكين شرح منازل السائرين» طبع أكثر من مرة.

قلت: ومعناه صحيحٌ[1] لما في الصحيحين عن عائشة: «الأجرُ على قدرِ التَّعَبِ».

وهو في «النهاية» لابن الأثير منسوب إلى ابن عباس.

وهو بالمهملة والزاي[2].

٥١ ـ حديث: «الأَقْرَبُونَ أَوْلَى بالمعروفِ»[3].

قال السخاوي: ما عَلِمْتُه بهذا اللفظ. ولكن قال عليه الصلاة والسلام لأبي طلحة[4]:

«أَرَى أَنْ تَجْعَلَها في الأقربين» أخرجه الشيخان.

٥٢ ـ حديث: «أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ»[5].

قال السخاويُّ: ما علمتُه بهذا اللفظ مرفوعاً، بـل في «مستدرك الحاكم» وصححه عن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال:

كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ أَقْضَى أَهْلِ المدينة عليٌّ.

قال السخاويُّ: ومِثْلُ هذه الصيغة حكمُها الرفعُ على الصحيح.

قلت: وفيه نظر صريح.

وفي «شرح المشارق» لابن فرشته[6]: روي أَنَّ عمر رضي الله عنه

---

(١) أقول: أفضل العبادة ما وافق السنة، ثم هذه الموافقة يكون أجرها بقدر ما فيها من تعب.

(٢) وقوله (هو) أي لفظ: (أَحْمَزُها).

(٣) انظره في «المقاصد» ٧٢ و«التمييز» ٢٦ و«الكشف» ١/١٦١.

(٤) هو زيد بن سهل بن الأسود أبو طلحة الأنصاري الخزرجي، مشهور بكنيته كان من فضلاء الصحابة وكان زوج أم سليم، روى النسائي عن أنس قال: خطب أبو طلحة أم سليم، فقالت: ما مثلك يرد، ولكنك امرؤ كافر وأنا مسلمة، لا تحل لي، فإن تسلم فذلك مهري، فأسلم فكان مهرها. كان ذا صوت مرهب في الحروب، توفي سنة ٥١ هـ. وانظر رسالة صغيرة كتبتها في «أم سليم» نشرها المكتب الإسلامي ببيروت.

(٥) انظر «المقاصد» ٧٢ و«التمييز» ٢٦ و«الكشف» ١/١٦٢

(٦) هو المشهور بابن مَلَك وهو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا. وفي الأصول فرشتة، وفي «الضوء اللامع» أن فرشتا هو الملك، وقد تقدمت ترجمته في التعليق على الحديث ٣٩.

كان يقول: أقرؤنا أُبيٌّ[1]، وأقضانا عليٌّ.

قلت: وأصرح منه ما رواه الترمذي[2]:

«أرحم أُمَّتي بأُمَّتي أبو بكر، وأشدُّهم في أمر الله عُمَرُ، وأصدقهم حياءً عُثْمان، وأقضاهُم عليٌّ». الحديث، كما أخرجه السيوطي.

ومن الفوائد: قال الحافظ السخاوي في «فتاواه»:

سئلت عن الموطن الذي استحيَت فيه ملائكة الرحمن من سيدنا عثمان.

فأجبت: لم أقف عليه في حديثٍ معتمد، ولكن أفاد شيخنا البدر النسابة في بعض مجاميعه عن الجمال الكازروني أنه لما آخى عليه الصَّلاة والسلام بينَ المهاجرين والأنصار بالمدينة في غيبة أنس بن مالك، وتقدم عثمان لذلك، كان صدره مكشوفاً، فتأخرت الملائكة حياء، فأمره عليه الصلاة والسلام بتغطية صدره، فعادوا إلى مكانهم، فسألهم عليه الصلاة والسلام عن سبب تأخرهم فقالوا: حياءً من عثمان.

٥٣ ــ حديث: «أكثَرُ أهلِ الجنَّةِ البُلْهُ»[3].

---

(١) هو أبي بن كعب بن قيس الأنصاري، سيد القراء، شهد بدراً والمشاهد كلها، كان من كتبة النبي ﷺ، وكان من أصحاب الفتيا، وكان يسأله عمر عن النوازل ويتحاكم إليه في المعضلات.

(٢) انظر «جامع الترمذي» ٣٤٤/٤ وليس فيه «وأقضاهم علي» وهو أطول مما ذكره المؤلف.
هذا وقد ورد في «صحيح الجامع» الحديث برقم ٩٠٨ باللفظ الآتي: عن أنس «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرؤهم لكتاب الله أبيّ بن كعب، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، ولكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح» وكذا في «مسند أحمد» ١٨٤/٣ وليس فيه «وأقضاهم علي» قلت: وهذا النص مطابق لرواية الترمذي مع تقديم وتأخير.

(٣) انظره في «الميزان» ١٨٣/٢ و«لسان الميزان» ٢٤٠/١ و«تخريج الإحياء» ١٨/٣ و«فيض القدير» ٧٩/٢ و«المقاصد» ٧٤ و«التمييز» ٢٦ و«الدرر» برقم ٢٧ و«الكشف» ١٦٤/١ و«ضعيف الجامع» برقم ١١٩٤. قلت: والحديث عندي باطل؛ لأن في سنده =

رواه البزار مُضَعِّفاً، والقرطبي مصحِّحاً[1]، كذا في «المقاصد».
وروي بزيادة: «وعليون لذوي الألباب».
وهي ليس لها أصل، كما قاله العراقي. بل هي مدرجة من كلام أحمد بن أبي الحواري[2].
قال العراقي: أخرجه البزار وضعفه، وصححه القرطبي في «التذكرة»[3] وليس كذلك، فقد قال ابن عدي: إنه منكر.
ثم قيل: المراد الأبله في دنياه، والفَقيه في دين مولاه، عكس أرباب الدنيا. ﴿يَعلَمُونَ ظَاهِراً مِنَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا وهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُون﴾[4].
وفسَّر سهل التستري[5] بأنهم الذين وَلِهَتْ قُلُوبُهُم وشُغِلَتْ بالله.

= ومتنه نكارة لا تخفى، وهذا الذي دعا ابن الجوزي إلى أن يقول: حديث لا يصح (كما نقل المناوي ٢/٧٩) والبيهقي إلى أن يقول فيه بعد أن أورده: حديث منكر (كما نقل السخاوي ٧٤). أما سنده ففيه سلامة بن روح وهو منكر الحديث، يروي عن عقيل مع أنه لم يكن له من السن ما يجعله يسمع من عقيل كما نقل ذلك الذهبي في «الميزان» عن عنبسة ٢/١٨٣. وقال الدارقطني: تفرد به سلامة عن عقيل وهو ضعيف. وأما نكارة متنه فواضحة، فأنت ترى الأقوال التي أوردها المؤلف في شرح كلمة (الأبله) متكلفة، ولا حاجة الى هذه التأويلات المتكلفة ما دام الحديث باطلاً. وما كان الإسلام يوماً ديناً يؤيد البلاهة والبله، ورحم الله الإمام الشافعي الذي يقول: إن لم يكن العلماء أولياء لله فليس لله وليٌّ. هذا وإن هذا الحديث وأمثاله مكن للفكرة الباطلة الشائعة بين العامة التي تقول: إن هؤلاء البله أولياء لله!!

(١) في إحدى المخطوطتين: رواه البزار والقرطبي مضعفاً والطبراني مصححاً. والتصحيح من المطبوعة والمخطوطة الأخرى و «المقاصد» و «تخريج الإحياء».
(٢) في إحدى المخطوطتين: الجوزي، وهو تصحيف، وانظر بعض أخباره وآثاره في «الحلية» ج ٨ ص ٥، وهو أحمد بن عبد الله بن ميمون ثقة زاهد، سكن دمشق وتوفي سنة ٢٤٦.
(٣) «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» للقرطبي صاحب التفسير المتوفى سنة ٦٧١ هـ.
(٤) سورة الروم، الآية: ٧.
(٥) سهل بن عبد الله بن يونس التستري، أحد الصالحين، له بعض الكتب، توفي سنة ٢٨٣ هـ. وانظر «الحلية» ١٠/١٨٩، وقد جاء اسمه في إحدى المخطوطتين: سهيل وهو تصحيف.

انتهى. ولا يخفى أنه لا يناسب الأكثرية.

والأظهر ما قال بعضهم من أن البُلْهَ كالعجائز والبدو وأمثالهم ممن صَلُبُوا في دينهم، وثبتوا ولم يتزلزلوا على يقينهم.

وقال بعض المحققين من الصوفية: هم الذين قَنِعُوا بالجنة، وما فيها من الحور والقصور، وأنواع السرور والحبور، عن اللقاء في مقام المشاهدة والحضور.

وفي «النهاية»[1]: [إن البُلْهَ جمع الأبله: وهو الغافل عن الشر، المطبوع على الخير. وقيل: هم الذين غلبت عليهم سلامة الصدور[2] وحسن الظن بالناس: لأنهم أغفلوا[3] أمر دنياهم، فجهلوا حِذْق التصرف فيها، وأقبلوا على آخرتهم، فشغلوا أنفسهم بها فاستحقوا أن يكونوا أكثر أهل الجنة.

وأما الأبله، وهو الذي لا عقل له، فغير مراد في الحديث].

٥٤ ـ حديث: «أَكْرِمُواْ طَهُورَكُمْ»[4].

قال ابن تيمية: موضوع. وفي «الذيل»[5]: هو كما قال.

٥٥ ـ حديث: «إِكْرَامُ المَيِّتِ دَفْنُهُ»[6].

قال السخاوي: لم أقف عليه مرفوعاً، وإنما أخرجه ابن أبي الدنيا

---

(١) انظر «كتاب النهاية في غريب الحديث» ١/١٥٥ لابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦ وانظر ترجمته في تعليقنا على الحديث ٢٦.

(٢) في الأصول: (الصدر)، والتصحيح من «النهاية».

(٣) في الأصول: (غفلوا)، والتصحيح من «النهاية».

(٤) انظر «تنزيه الشريعة» ٢/٧٥ و«تذكرة الموضوعات» ٣١ و«الفوائد المجموعة» ١٢ وقد وردت في هذه الكتب موافقة لرواية المؤلف بالطاء المهملة. بينما جاء الحديث في «أحاديث القصاص» ص ٨٥ و«الفوائد» للكرمي برقم ١٣٧ بالظاء المعجمة.

(٥) انظر «ذيل الموضوعات» للسيوطي ص ٢٠٣.

(٦) انظر «المقاصد» ٧٦ و«الدرر» برقم ٩٥.

من جهة أَيُّوبَ السِّخْتِيَاني[1] قال: كان يقال: من كرامة الميت على أهله تعجيلُه إلى حُفْرتِه.

ويشهد له حديث:

«أَسْرِعُوا بالجَنَازَة»[2].

قال: وقد عقد البيهقي باباً لاستحباب تعجيل تجهيز الميت إذا بانَ موته. وأورد فيه ما رواه الطبراني بسنده مرفوعاً:

«لا يَنْبَغِي لِجِيفَة مُسْلِمٍ أن تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ أهلِهِ» الحديث.

وللطبراني من حديث ابن عمر مرفوعاً:

«إذا ماتَ أحَدُكُمْ فَلَا تَحْبِسوه، وأسْرِعُوا به إلى قَبْرِهِ».

وفي لفظ: «مَنْ مَاتَ في بُكْرَةٍ فلا يَقِيلَنَّ إلاَّ في قَبْرِهِ، ومن ماتَ عَشِيَّةً فلا يَبِيتَنَّ إلاَّ في قبره».

ثم قال السخاوي: وأهلُ مَكَّةَ في غفلةٍ عَنْ هذا فإنَّهُم غالباً يَجِيئُونَ بِمَيِّتهم بُعَيد الظُّهْرِ أوْ وَقْتَ التسبيح في السَحَرِ، وقد يكونُ مات قبل الوقتين بكثير، فيضعونَهُ عندَ الكعبة حتى يُصَلَّى الصبح أو العصر.. ثم يصلى عليه. قال الخطاب: ولقد صدقَ ـ رحمه الله ـ في إنكار ذلك. وقد كان ينكر ذلك عليهم شيخُنا العارفُ بالله محمدُ بنُ عراق. قلت: وقد يُعتذر[3] لأهل مكة في تأْخيرهم أنه لأجل اجتماع المسلمين في الصلاة وتشييع الجنازة، لا سيما في الأزمنة الحارة،

(١) هو أيوب بن كيسان السختياني العنزي، أبو بكر، البصري، الفقيه أحد الأئمة الأعلام. قال فيه ابن عيينة: ما لقيت مثله في التابعين. كان ثقة ثبتاً حجة جامعاً كثير العلم ولد سنة ٦٦ وتوفي سنة ١٣١ هـ.

(٢) والحديث في البخاري في باب السرعة بالجنازة عن أبي هريرة عن النبيﷺقال: «أسرعوا بالجنازة فإن تَكُ صالحة فخيرٌ تقدمونها إليه، وإن تَكُ سوى ذلك فشر تَضَعُونَهُ عَنْ رِقابكم».

(٣) في هذا الاعتذار نظر لأنه لا مجال للاجتهاد إذا كان هناك نص وليس للمسلمين أن يخالفوا أمر رسول الله، فالرحمة والخير والبركة في امتثال أمره بتعجيل دفن الميت.

والله أعلم بالمقاصد الحسنة والبدع المستحسنة. وقد صحَّ عن ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً:

«ما رَآهُ المسلمون حسناً فهو عند الله حسن».

٥٦ ـ حديث: «أَكْرِمُوا الخُبْزَ».

له طرق كلها ضعيفة مضطربة[١]، وبعضها أشدُّ في الضَّعْفِ من بعض.

قال السخاويُّ: ولا يَتَهَيَّأُ عليهِ الحكمُ بالوضعِ، لا سيَّما وفي «المستدرك» للحاكم عن عائشة، رضي الله عنها، أنَّ النَّبيَّ عليه الصلاة والسلام قال: «أَكْرِمُوا الخُبْزَ».

قال العسقلاني: فهذا شاهد صالح.

قلت: وقد أخرجه البغوي[٢] في «معجم الصحابة» بزيادة: «فَإِنَّ الله أَنْـزَلَهُ مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ».

٥٧ ـ حديث: «أَكْرِمُوا الشُّهُودَ، فإن الله يَسْتَخْرِجُ بِهِم الحُقُوق وَيَدْفَعَ بهم الظُّلْم».

قال العقيلي: إنَّه غير محفوظ[٣].

بل صرَّح الصغاني[٤] بأنه موضوع. ولم يستدرك ذلك العراقي.

---

(١) وانظر بعضاً من هذه الطرق في «اللآلىء المصنوعة» ٢/٢١٣ ـ ٢١٧ ط المكتبة التجارية. وانظر أيضاً «الفوائد المجموعة» ص ١٦١ ـ ١٦٣ و«الموضوعات» ٢/٢٩٠ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٣٦ و«ضعيف الجامع» ١/٣٤٤ و«المقاصد» ٧٨ و«التمييز» ٢٧ و«الدرر» برقم ٢٨ و«الحلية» ٥/٢٤٦ و«تاريخ بغداد» ١٢/٣٢٣.

(٢) هو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي البغدادي، الحافظ الكبير مسند العالم وهو متقدم على محيي السنة البغوي بزمان ويعرف بالبغوي الكبير. توفي سنة ٣١٧ هـ.

(٣) وقال العقيلي: لا يعرف هذا الحديث إلا من رواية عبد الصمد. وقال في «الدرر» برقم ٩٦: ورواه الديلمي عن ابن عباس وهو منكر. وذكره ابن الملقن في «شرح المنهاج» بسنده ثم قال: هذا حديث غير محفوظ عن أحد، ضعّفه البرقاني. وانظر «كشف الخفاء» ١/١٧١ و«المقاصد» ٧٨ و«الفوائد» للشوكاني ٢٠٠ و«الخلاصة» للطيبي و«ضعيف الجامع» برقم ١٢٢٦. و«الضعفاء» للعقيلي ٣/٨٤ و«الميزان» ٢/٦٢٠.

(٤) الصغاني أو الصاغاني هو الحسن بن محمد رضي الدين كان أعلم أهل عصره في اللغة، وكان=

وقال السيوطي: رواه الديلمي عن ابن عبَّاس.
قلت: وقد قال الحاكم: صحيح الإسناد، ذكره عنه العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»، والسيوطي في الأحاديث التي ردَّها على ابن الجوزي في «الموضوعات» قال: وسكت عنه الذهبي، أي لم يتعقبه على الحاكم.

٥٨ ـ **حديث**: «أكلُ الطِّينِ حرامٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ»[١].
قال البيهقيُّ: روي في تحريمه[٢] أحاديث لا يصح منها شيءٌ. وتَبِعَهُ غيرُه في ذلك. وهو كذلك. ذكره السَّخاوِيُّ.
وقال الزركشي: حديث أكل الطِّين وتحريمه صُنف فيه جُزءٌ، وأحاديثه لا تصح[٣].
قلت: لا يلزم من عدم صحته نفيُ وجود حُسْنِه وضَعْفِه، فقد ذكر السيوطي في «جامعه الصغير» من رواية الطبراني عن أبي هريرة، رضي الله عنه، مرفوعاً:
«من أكَلَ الطِّينَ فَكَأنَّما أعانَ على قَتْلِ نفسه»[٤].

= فقيهاً محدثاً، ولد في لاهور، ونشأ بغزنة من بلاد السند، ودخل بغداد وتوفي فيها سنة ٦٥٠. له «مشارق الأنوار» في الحديث ألفه للمستنصر العباسي. وهو مطبوع.

(١) انظر «الموضوعات» ٣/٣٠ و«المقاصد» ٨٠ و«الدرر» برقم ٤٧٩ و«التمييز» ٢٨ و«الكشف» ١/١٧٤ و«تذكرة الموضوعات» ١٥٥ و«الفوائد» للكرمي ٦٧ و «الفوائد» للشوكاني ١٨٣.

(٢) وانظر عدداً من هذه الأحاديث التي يشير إليها البيهقي في «اللآلىء» ٢/٢٤٧ ـ ٢٥٣.

(٣) ذكر السيوطي في «اللآلىء» ٢/٢٤٩ أنّ أبا القاسم بن منده له «جزء أكل الطين» ونقل منه حديثاً. وذكر في الصفحة نفسها أنّ أبا بكر الطريثيثي له «جزء أكل الطين» ونقل منه أيضاً.

(٤) قال صاحب «كشف الخفاء»: لا يلزم من ذكره في «الجامع الصغير» أن يكون مقبولاً، فقد اعترضوا بعض أحاديثه بأنها موضوعة. فتدبر.
قلت: انظر تحقيق هذا الاعتراض بتوسع في مقدمة «صحيح الجامع الصغير وزيادته» أو في مقدمة «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» تأليف المحدث الأستاذ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

٥٩ ــ حديث: «أكْل الهَرِيسَةِ».

ففي «المختصر»: «شكوت إلى جبريل ضعفي من الوقاع[1]، فدلَّني على الهريسة».

وفي رواية: «فأمرني بأكل الهريسة».

طرقه موضوعة، وقيل: ضعيفة.

وأما قول معاذ[2]: هل أُتيتَ[3] يا رسُول الله بطعام من الجنة؟ قال: «نعم أُتيتُ بهريسةٍ فأكلتُها فزادت في قوتي قُوَّةَ أرْبَعين، وفي نِكاحي نكاح أربعين» وكان مُعاذُ لا يَعْمَلُ طعاماً إلاَّ بَدَأ بالهَريسة.

فقد وضعه محمد بن الحجاج[4] اللخمي، وكان صاحب هريسة، وغالب طرق الحديث تدور عليه، وسرقه منه كذابون. قيل: له طريق آخر فيه إبراهيم[5] قال [فيه][6] الأزدي: هو ساقط.

وفي «شرح ابن حجر[7] المكي لشمائل الترمذي» أنَّ الطبراني روى في «الأوسط»:

---

(١) والوقاع بمعنى الجماع، وقد جاء في «اللآلىء المصنوعة» ٢/٢٣٦: (عن أبي هريرة قال: شكا رسول الله ﷺ إلى جبريل قلة الجماع. ثم قال: أين أنت عن أكل الهريسة؟).

(٢) انظر هذا الحديث في «اللآلىء» ٢/٢٣٤. و«الموضوعات» ٣/١٦.

(٣) في «اللآلىء»: هل أوتيت من الجنة بطعام؟

(٤) في المخطوطتين: محمد بن الحجام، وهو تصحيف. قال ابن حجر في «لسان الميزان» ٥/١١٩: محمد بن الحجاج الواسطي ليس بثقة روى حديث الهريسة. وهو اللخمي.

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي، كما في «اللآلىء» ص ٢٣٦ وهامش «الفوائد» ص ١٧٦.

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة ليست في الأصل، وأثبتناها كما يقتضي ذلك ما جاء في «اللآلىء» وهامش «الفوائد».

(٧) هو أبو الفضل أحمد بن محمد، شهاب الدين الشافعي ابن حجر السعدي الهيتمي نسبة لمحلة أبي الهيتم من أقاليم مصر الغربية، المكي. توفي سنة ٩٧٥.

«إن جبرائيل أطعمني الهريسة يشدّ[1] بها ظهري لقيام الليل» ورُدَّ بأنه موضوع[2].

٦٠ ـ **حديث**: «أَلْسِنَةُ الخَلْقِ أقلامُ الحقّ»[3].

لا أصل له، كما ذكره ابن الديبع.

٦١ ـ **حديث**: «اللَّهُمَّ أَصْلِحِ الرَّاعِي والرَّعِيَّةَ».

قال العراقي: لا أصل له.

٦٢ ـ **حديث**: «اللَّهُمَّ أَيِّدِ الإِسْلامَ بأَحَدِ العُمَرَينِ»[4].

لا أصل له بهذا اللفظ.

والعُمران تغليب عُمَر على عَمْرو بن هشام الملقب في الجاهلية بأبي الحَكَم، فغيَّره النبيُّ عليه الصَّلاة والسلام بأبي جهل. ومعنى الحديث صحيحٌ ثابت، فقد رواه الإمام أحمد، والترمذي في «جامِعِه» وغيرهما[5] عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ:

«اللَّهُمَّ أيِّد الإسلامَ بِأَحَبِّ هذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ إلَيكَ: بأبي جهل أو بعمر ابن الخطَّاب». وفي بعض الروايات: «اللَّهُمَّ أعِزَّ الإسلامَ بِعُمَرَ»[6].

وفي رواية زيادة: «خاصَّةً»[7].

---

(١) في إحدى المخطوطتين: ليشد.

(٢) وقال ابن حجر الهيتمي في «فتاواه الحديثية»: رواه ابن السني وأبو نعيم والخطيب بسند فيه كذاب.

(٣) انظره في «المقاصد» ٨٤ و«التمييز» ٢٩ و«الكشف» ١/ ١٨٠.

(٤) انظر «التمييز» ٣٠ و«الدرر» برقم ٣٢ و«موارد الظمآن» ٥٣٤.

(٥) مثل ابن سعد في «طبقاته» والبيهقي في «الدلائل».

(٦) أخرج هذه الرواية الحاكمُ في «المستدرك» ٣/ ٨٣ عن ابن عبّاس رفعه، وقال: إنه صحيح الإسناد.

(٧) وهذه الرواية أيضاً في «المستدرك» عن عائشة، قال: صحيح على شرط الشيخين. وهناك روايات عديدة جداً للحديث ذكرها السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٨٧، والعجلوني في «كشف الخفاء» ١/ ١٨٣، وليس من شك في أن =

فالجمع[1] بين اللفظين أنه دعا بالأول أولاً، فلما أوْحَى الله إلَيْه أنَّ أبا جَهْل لن يُسلم خَصَّ عُمَرَ بِدُعَائَه، فأُجِيبَ فيه[2].

٦٣ ـ حديث: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى نَبِيٍّ قَبَّلَكَ».

تقوله العامَّةُ عند تقبيل الحجرِ الأسود، فلا أصْلَ لَهُ، ولا يُتَصَوَّر أن يكون له أصل بهذا اللفظ والمبنى؛ فإنه كُفْرٌ بحسب المعنى.

وقد صَنَّفَ العلاَّمَةُ عبدُ النَّبي المَغْرِبي عالم الشام في زمانه تصنيفاً في ذلك، وكَفَّرَ قائله.

قلت: وأصل هذا الخطإ إنما نشأ من العوامِّ؛ حيثُ إنهم سمعوا من بعض الأعلام: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى نبيٍّ قَبَّلَهُ[3]. وهو صحيح. ومن بعضِهم[4]: صلَّى اللهُ على نَبِيٍّ قَبَّلَك[5]. وهو صحيحٌ أيْضاً. فخلطوا الكلمتين، وجمعوا بين العبارتين، فحصل من التداخل هذا الفسادُ، والله رؤوفٌ بالعباد.

وينبغي أن يُحْمَلَ على الالتفات عِنْدَ مَنْ قال بِه على حُسْن الظنِّ

= إسلام سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان سبب عزٍ للمسلمين، فقد أخرج البخاري عن قيس عن عبد الله بن مسعود قال: «ما زلنا أعزة مُنْذُ أسلَمَ عُمَر». قال الحافظ: أي لما كان فيه من الجلد والقوة في أمر الله. وروى ابن أبي شيبة والطبراني من طريق القاسم بن عبد الرحمن قال: قال عبد الله بن مسعود: «كان إسلام عمر عزاً، وهجرتُهُ نصراً، وإمارتُه رحمة، واللهِ ما استطعنا أن نصلي حول البيت ظاهرين حتى أسلم عمر» (وانظر «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي» ٤/٣١٤).

(١) في الأصول: فجمع.

(٢) أقول: التعارض أصلاً غير وارد، لأن دعاء الرسول ﷺ لرجلين ثم إفراد واحد منهما بعينه بالدعاء ليس تعارضاً يحتاج إلى جمع.

(٣) أي يصلون على النبي ﷺ الذي قَبّل الحجر الأسود. وقوله: (هو صحيح) يريد أن معناه صحيح لاشيء فيه يوصل إلى الكفر.

(٤) أي: وسمعوا من بعضهم.

(٥) وفي هذه الجملة يصلون على النبي ﷺ الذي قبل الحجر، ولكنهم يخاطبون الحجر. وقوله: (هو صحيح) يريد أن معناه صحيح.

بالمسلم، حيث لا يُريد بِهِ ما يتبَادَرُ إلى الفهم، فإنَّه كفر صريح، فنجعل «قبَّلك» جملة مستأنفة، نحو قوله عليه الصلاة والسلام في خطبة حجة الوداع: «هل بَلَّغْتُ»؟ قالوا: نعم. قال: «اللَّهُمَّ فاشْهد». فالتفت عنهم في أثناء كلامه، وتوجه إلى الله، لتمام مَرامِهِ، ولا نجعلُها[1] صفةَ «نبيّ»، لِما قِيلَ مِنْ أنَّ شرط الالتفات أن يكون المُتَحَدَّثُ عنه واحداً، فتأمل، فإنه موضع زلل[2]. والأظهر في دفع الخلل أن يقدر مضافٌ فيقال: قبَّل يمينك[3].

٦٤ ـ حديث: «أمانُ العبدِ أمانٌ»[4].

قال ابنُ الهُمَام[5]: لا يُعْرَفُ له أصْل.

٦٥ ـ حديث: «أُمِرْتُ أنْ أحْكُمَ بالظَّاهِر، والله يتولى السرائر»[6].

اشتهر بين الأصوليين والفُقَهاء الأكابر، بل وقع في «شرح مسلم» للنووي في قوله عليه الصلاة والسلام:

«إني لم أُومَرْ أنْ أُنقِّبَ عَنْ قُلوبِ الناسِ...»[7] الحديث أي أفتش.

---

(١) في الأصول: ولا نجعل، وما أثبتناه أوضح، والضمير يعود على كلمة «قبّلك».

(٢) الزلل: المكان الذي يزلق فيه.

(٣) وقد روي عن النبيﷺأن «الحجر الأسود يمين الله تبارك وتعالى في أرضه» وقد أورد هذا الحديث «الحجر الأسود..» العجلوني في «كشف الخفاء» ١/٣٤٨، وهو حديث ضعيف له شواهد. وقال ابن الديبع في «تمييز الطيب من الخبيث» ص٦٥: (وقد روي موقوفاً على ابن عباس، قال شيخنا: هو موقوف صحيح.) وانظر «ضعيف الجامع الصغير» ٢٧٧٠.

(٤) انظر «فتح القدير» ٤/٣٠٢.

(٥) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي، ثم الاسكندري، كمال الدين المعروف بابن الهمام من علماء الحنفية، فقيه مفسّر، عارف بالفرائض والحساب واللغة والمنطق. توفي بالقاهرة سنة ٨٦١ هـ.

(٦) انظر «المقاصد» ٩ و«التمييز» ٣٢ و«الكشف» ١/١٩٢ و«الدرر» برقم ٣٣ و«الفوائد» برقم ٥٣.

(٧) من المفيد أن نذكر الحديث بتمامه كما أورده الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/٧٤٢ طبعة محمد فؤاد عبد الباقي) وذلك في باب ذكر الخوارج وصفاتهم، الذي ورد بعد باب إعطاء المؤلفة قلوبهم من كتاب الزكاة وهو كما يلي:

=

ولا وُجُودَ له في كُتُب الحديث المشهورَةِ، ولا الأجزاء المنشورة، وجَزَمَ العِراقِيُّ بأنَّه لا أصل له. وكذا أنكره المِزِيُّ[1] وغَيْرُهُ.

وممن أنكره الحافظُ ابنُ المُلَقِّن[2] في «تخريج البيضاوي»: وقال الزركشي: لا يعرف بهذا اللفظ.

وقال السيوطي: هذا من كلام الشافعي في «الرسالة»[3].

= يقول أبو سعيد الخدري: بعث علي بن أبي طالب إلى رسول الله ﷺ من اليمن بذَهَبَةٍ... فقسمها بين أربعة نفر... فقال رجل من أصحابه: كُنَّا نحن أحق بهذا من هؤلاء، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «ألا تأمنوني؟ وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساء» قال: فقام رجل غائر العينين، مشرق الوجنتين، ناشز الجبهة، كث اللحية، محلوق الرأس، مشمر الازار فقال: يا رسول الله، اتق الله. فقال: «ويلك، أوَلَسْتُ أحق أهل الأرض أن يتقي الله» قال: ثم ولّى الرجل. فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله! ألا أضرب عنقه؟ فقال: لا، لعله أن يكون يُصلي» قال خالد: وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه. فقال رسول الله ﷺ: «إني لم أُومَرْ أن أنقب عن قلوب الناس...».

وجاء في «شرح النووي» ١٦٣/٧ ما يلي: (قوله ﷺ: «أني لم أُومَرْ أن أُنَقِّبَ عن قُلوب الناس ولا أشُقَ بُطونَهُمْ» معناه: أني أمرت بالحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر.

كما قال ﷺ: «فإذا قالوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» وفي الحديث: «هلا شققت عن قلبه») .

وواضح أن الإمام النووي شرح الحديث بالعبارة التي يترجم لها المصنف، وهي كلام مقبول، ما دام لم ينسب إلى النبي ﷺ، ثم أراد أن يدعم شرحه ذلك بما ورد في السنة فاستشهد بحديثين صحيحين، أما أولهما فهو جزء من حديث يقول فيه ﷺ: «أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوا..». وأما الثاني فقد قاله ﷺ جواباً على كلمة سمعها من صحابي وهي: (إنما قال: لا إله إلا الله اتقاء للسيف).

والمؤلف هنا تبع السخاوي، فحمّل كلام النووي غير ما يحمل. وبذلك يتأكد أن نسبة هذا القول إلى النبي ﷺ باطل لا أصل له.

(١) هو الحافظُ المزي، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج الدمشقي الدار والمنشأ الإمام الحافظ علامة عصره، توفي بدمشق سنة ٧٤٢ هـ.

(٢) هو الحافظ المشهور أبو الحسن علي بن عمر بن علي المعروف بابن الملقن، الأنصاري الأندلسي ثم المصري، الشافعي.

(٣) قاله السيوطي في «الدرر المنتثرة» الحديث رقم ٣٣. وفي «الأم» بعد أن أورد الحديث: «إنكم تختصمون إلي فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض..» قال الشافعي: فأخبرهم ﷺ بأنه إنما يقضي بالظاهر وأن أمر السرائر إلى الله تعالى. قاله العجلوني. في «كشف الخفاء» ١٩٣/١.

وقـال الحـافظ عمـاد الـدين ابن كثيـر[1] في «تخـريـج أحـاديث المختصر»: لم أقف له على سند[2].

٦٦ ـ **حديث**: «أُمِرْنا بتصغيرِ اللُّقْمَةِ في الأكْل، وتدقيقِ المَضْغِ »[3].

قال النووي: لا يصح.

٦٧ ـ **حديث**: «أميرُ النَّحْلِ عَلِيٌّ»[4].

لا أصل له، ذكره ابن الديبع وفيـه[5]: أن الديلمي رواه عن الحَسَن ابنِ عليٍّ قال: قال عليٌّ رضي الله عنه: أنا يَعْسُوبُ المؤْمنيَنَ، ورفعَهُ إلى النبيِّ عليه الصَّلاة والسلام أنه قال:

«يا عَليُّ! إنَّكَ لَسَيِّدُ الـمُسلِمينَ، ويَعْسُوبُ المُؤْمِنِين».

واليَعْسُوبُ: أميرُ النَّحلِ، على ما في «القاموس».

ورواه الطبرانيُّ من حديث أبي ذرٍّ، ذكره الـزركشي. ورواه ابن عساكر من حديث سلمان، قاله السيوطي.

٦٨ ـ **حديث**: «أنا أفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ»[6].

---

(١) هو الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، المعروف بابن كثيـر الدمشقي الشافعي المحدث المفسّر المؤرخ الفقيه، توفي سنة ٧٧٤ هـ. وكتابه المذكور هو «تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب في الأصول».

(٢) ويغني عنه الحديث الذي ذكره المؤلف عن مسلم، والحديثان اللذان وردا في كلام النووي في التعليق الوارد في الصفحة السابقة وما جاء في «صـحيـح البخـاري» عن عمر رضي الله عنه أنه قال: (إنما كانوا بالوحي على عهد رسول الله ﷺ وإن الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم).

(٣) انظر «المقاصد» ٩٤ و« الدرر » برقم ٤٧٤ و« التمييز » ٣٢ و« الكشف » ١٩٧/٢.

(٤) انظر «المقاصد» ٩٤ و« الدرر » برقم ٤٨٢ و« الكشف » ١٩٧/١.

(٥) أي في كتاب «تمييز الطيب من الخبيث» لابن الديبع ص ٣٢ وص ٣٤، ولم يذكر ابن الديبع ما نقله المؤلف في التعليق على هذا الحـديـث، ولكنه ذكره في التعليق على حديث: «أنا يعسوب المؤمنين».

(٦) انظر «المقاصد» ٩٥ و« التمييز » ٣٢ و« الدرر » برقم ٣٧ و« تذكرة المـوضوعـات » ٨٧ و «الفـوائد» للكرمي ٧٠ و «الفوائد» للشوكاني ٣٢٧.

معناهُ صحيحٌ، ولكن لا أصل له في مبناه، كما قاله ابن كثير[1].

وقال ابن الجوزي: ونَصُّهُ في الحديث المشهور على الألْسنة: «أنا أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّاد» لا أصل له ولا يصح.

قلت: والعجب من الجلال المحلي[2] مع جلالة محله، ذكره في «شرح جمع الجوامع» من غير تنبيه، وكذا ذكره الشيخ زكريا[3] في «شرح المقدمة الجَزَرِيَّة»[4].

٦٩ ـ حديث: «أنا أفْصَحُ العَرَبِ بَيْدَ أنِّي من قُرَيْش».

قال السيوطيُّ[5]: أورَدَهُ أصحابُ الغرائب[6]، ولا يُعْلَمُ مَنْ خَرَّجَه ولا إسنادُه.

٧٠ ـ حديث: «أنا عِنْدَ المُنْكَسِرَةِ قُلُوبُهم من أجلي»[7].

---

(١) جاء في «كشف الخفاء» ١/٢٠٠ هذا الحديث بزيادة كما يلي: («أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش» قال في «اللآلىء»: معناه صحيح ولكن لا أصل له، كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد. ورواه ابن سعد عن يحيى ابن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: «أنا أعربكم، أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر». ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «أنا أعرب العرب، ولدت في بني سعد فأنّى يأتيني اللحن؟» كذا نقله في «مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا» للجلال السيوطي.).

(٢) الجلال المحلي هو الإمام محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي، ولد وتوفي بالقاهرة، كان مهيباً صداعاً بالحق، يواجه بذلك الظلمة والحكام، عرض عليه القضاء فأبى، توفي سنة ٨٦٤ هـ.

(٣) هو شيخ الإسلام القاضي أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري المصري الشافعي، توفي سنة ٩٢٨ هـ.

(٤) هذا التعجب نقله المؤلف عن السيوطي في «مناهل الصفا» كما ذكر ذلك العجلوني. والشرح المذكور مطبوع باسم «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة» وبهامشه «المنح الفكرية بشرح المقدمة الجزرية» لملا علي القاري.

(٥) قال ذلك في «مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا» كما ذكر العجلوني في «كشف الخفاء» ١/٢٠١.

(٦) لعلّه يريد بذلك أصحاب الغريب، كما يومىء إلى ذلك ما نقلناه عن «اللآلىء» في التعليق الذي ذكرناه على الحديث السابق.

(٧) انظر «المقاصد» ٩٦ و«التمييز» ٣٣ و«الكشف» ١/٢٠٣.

قال السخاوي: ذكره الغزالي في «البداية»[1] انتهى. ولا يخفى أن الكلام في هذا المقام لم يبلغ إلى غاية[2]. قلت: وتمامه: «أنا عِنْدَ المُنْدَرِسَةِ قُبُورُهُم لأجْلي»[3]. ولا أصل لهما في المرفوع.

٧١ ـ **حديث**: «أنا مدينةُ العِلْمِ وعَلِيٌّ بَابُها»[4].

رواه الترمذيُّ في «جامعه»[5] وقال: إنه منكر.

وكذا قال البخاريُّ وقال: إنه كذب، لا أصل له.

وكذا قال أبو حاتم ويحيى بن سعيد.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ووافقه الذهبي وغيره على ذلك.

وقال ابن دقيق العيد[6]: هذا الحديث لم يثبتوه، وقيل: إنه باطل.

---

(١) وهو كتاب مختصر مشهور عنوانه «بداية الهداية» وقد جاء الحديث فيه في صفحة ٤٠ من طبعة دمشق ١٣٨٩ هـ.

(٢) كذا في المطبوعة وإحدى المخطوطتين. وفي المخطوطة الأخرى و«كشف الخفاء»: لم يبلغ الغاية.

(٣) كذا في الأصول كلها. والذي في «كشف الخفاء» نقلا عن القاري: (قلوبهم). وتبدو لي أن هذه الرواية أصح، لأن انكسار القلب المرحلة الأولى في التذلل إلى الله تبارك وتعالى، والغاية التي يمكن أن تنتهي إليها هذه المرحلة الاندراس والفناء. فانظر في ذلك وتأمله فإنه مما يتفق وأسلوب القوم. ومهما يكن من أمرهما فإنهما حديثان موضوعان كما صرح بذلك المؤلف.

(٤) انظر «المقاصد» ٩٧ و«التمييز» ٣٣ و«الكشف» ١/ ٢٠٣ و«الموضوعات» ١/ ٤٣٩ و«اللآلىء» ١/ ٣٢٩ و«تنزيه الشريعة» ١/ ٣٧٧ و«أحاديث القصاص» ٧٨ و«الفوائد» للكرمي ٧١ و«الفوائد» للشوكاني ٣٤٨ ـ ٣٥٤ و«تذكرة الموضوعات» ٩٥ و«الدرر» برقم ٣٨ و«الميزان» ١/ ٢٤٧ و٢/ ٢٥١ ـ و٤/ ٣٦٦ و«ضعيف الجامع» برقم ١٤١٩ و«المستدرك» ٣/ ١٢٦ وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي فقال: (بل موضوع. قال: وأبو الصلت ثقة مأمون. قلت: لا والله لا ثقة ولا مأمون).

(٥) انظر «الترمذي» ٤/ ٣٢٩.

(٦) هو شيخ الإسلام، تقيّ الدين، أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري المنفلوطي الشافعي المالكي المصري ابن دقيق العيد، ولد سنة ٦٢٥ هـ وتوفي سنة ٧٠٢ هـ. كان محدثاً فقيهاً شاعراً. انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» ٤/ ٢١٠ و«الشذرات» ٦/ ٥.

وقال الدارقطني: غير ثابت.

وسُئِلَ عنه الحافظُ العَسْقَلانيُّ فأجاب: بأنه حسن، لا صحيحٌ كما قال الحاكم، ولا موضوعٌ كما قال ابن الجوزي. ذكره السيوطي.

وقال الحافظ أبو سعيد العلائي[1]: الصواب أنه حسن باعتبار طرقه، لا صحيح ولا ضعيف، فضلاً عن أن يكون موضوعاً. ذكره الزركشي[2].

٧٢ ــ حديث: «أنا مِنَ الله، والمؤمنون مِنِّي»[3].

قال العسقلاني: إنه كذب مختلق.

وقال الزركشي: لا يُعْرَف. وقال ابن تيمية: موضوع.

وقال السخاوي: وهو عند الديلمي بلا إسناد، عن عبد بن جراد مرفوعاً: «أَنَا مِنَ الله والمؤمنونَ مِنِّي، فمَنْ آذى مُؤْمناً فَقَدْ آذاني»[4].

---

(١) هو خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي، أبو سعيد، صلاح الدين، محدث، ولد في دمشق سنة ٦٩٤ ثم أقام في القدس مدرساً في الصلاحية. مات سنة ٧٦١ هـ.

(٢) انظر ما قاله الشوكاني في هذا الحديث في كتابه «الفوائد المجموعة» ص ٣٤٨ ـ ٣٥٤، وانظر ما جاء في هامش هذه الصفحات من تعليقات الأستاذ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني رحمه الله تعالى الذي قرّر بحق أنه موضوع.

وقال العجلوني في «كشف الخفاء» ١/ ٢٠٣ بعد أن أورد مقالات العلماء في هذا الحديث وما يشبهه: (وليس في هذا كله ما يقدحُ في إجماع أهل السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على أن أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ على الإطلاق أبو بكر ثم عمر. وقد قال ابن عمر: كُنَّا نقول، ورسول الله ﷺ حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيّها أبو بكر وعمر وعثمان، فيسمع ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره. بل ثبت عن علي نفسه أنه قال: خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم رجل آخر. فقال له ابنه محمد بن الحنفية: ثم أنت يا أبت؟ فقال: ما أبوك إلا رجل من المسلمين).

(٣) انظر «الدرر» برقم ٣٩ و «المقاصد» ٩٨ و «التمييز» ٣٣ و «الكشف» ١/ ٢٠٥ و «تنزيه الشريعة» ٢/ ٤٠٢ و «الفوائد» للكرمي ٧١ و «الفوائد» للشوكاني ٣٢٦ و «تذكرة الموضوعات» ٨٦ و «أحاديث القصاص» ٧٠ وقد ورد فيها بلفظ «أنا من المؤمنين والمؤمنون مني».

(٤) وهذا الحديث كذبٌ مختلق أيضاً.

٧٣ ـ **حديث**[١] : «أَنْصَفَ بالحقِّ مَنِ اعْتَرَفَ».

قال السخاوي: لا أعرفه[٢].

٧٤ ـ **حديث**: «أَنْفِقْ ما في الجيْب يَأْتِكَ ما في الغَيْب».

لا أصل لمبناه. ولكن يَصِحُّ مَعْنَاه لقوله تعالى: ﴿**وما أَنْفَقْتُم مِنْ شَيْءٍ فهُو يخلفُه**﴾[٣] وللحديث المتفق عليه؛ «**أَنْفِقْ أُنْفِقْ علَيْك**».

وأما قولهم: أنفق أبو بكر، رضي الله عليه: ما معه حتى تخلل[٤] بالعباء، فليس في المرفوع، لكن معناه صحيح.

٧٥ ـ **حديث**: «إنَّ الأرْضَ لَتَنْجُسُ مِنْ بولِ الأقلفِ[٥] أرْبَعِينَ يَوْماً»

فيه داود الوضاع.

٧٦ ـ **حديث**: «إنَّ بلالاً كانَ يُبَـدِّلُ الشينَ في الأذانِ سِيناً»[٦].

---

(١) كان مقتضى الترتيب الألفبائي الذي اعتمده المؤلف أن يأتي قبل هذا الحديث حديث: «الأنبياء قادة، والفقهاء سادة. .» ولكن المؤلف أورده هناك في أول حرف الهمزة انظر الحديث رقم (٣).

(٢) جاء في «المقاصد الحسنة» للسخاوي ص ١٠٢ ما يلي: (لم أعرفه هكذا. ولكن روى أحمد والحاكم في «مستدركه» من حديث الأسود بن سريع رضي الله عنه قال: أُتِيَ النبيﷺبأعرابي أسير قال: أتوب إلى الله، ولا أتوب إلى محمدﷺ. فقال النبيﷺ: «عرف الحق لأهله»). وانظر «التمييز» ٣٤ و «الكشف» ١ / ٢١٠.

(٣) سورة سبأ، الآية: ٣٩.

(٤) كذا في الأصل. وقد جاء في «أسنى المطالب» ص ٧٤ ما يلي: (خبر أنفق أبو بكر ما معه حتى تخلّل بعباءة ليس في المرفوع، وذكر بعضهم أنه غير صحيح) وفي «القاموس»: خَلَّ الكساءَ: شده؛ وذو الخلال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لأنه تصدق بجميع ماله وخل كساءه بخلال.

(٥) في الأصول وفي «كشف الخفاء» الأبعر وذلك تصحيف. والتصويب من «تنزيه الشريعة» ٢ / ٧٢ و«المقاصد الحسنة» ص ١٥٤. وقال ابن عراق بعد أن أورده: رواه الديلمي من حديث علي، من طريق داود بن سليمان الغازي. وقرر السخاوي ان الحديث موضوع. وانظر «الميزان» ٢ / ٨ و«تذكرة الموضوعات» ١٥٩ و«لسان الميزان» ٢ / ٤١٧.

(٦) انظر «المقاصد» ١١٢ و٢٤٧ و «الدرر» برقم ٤٩٨ و «التمييز» ٣٨و «الفوائد» للكرمي برقم ٣٧ و «الكشف» ١ / ٢٢٧ و «تذكرة الموضوعات» ١٠١.

قال المِزّيُّ[1] ـ فيما نقله عنه البرهان السفاقسي[2] ـ: إنه اشتهر على ألسنة العوام، ولم نره في شيء من الكتب.

٧٧ ـ **حديث**: «إنَّ الشَّمْسَ رُدَّتْ عَلَى عليٍّ بنِ أبي طالب».

قال أحمد: لا أصل له. وادَّعى ابن الجوزي: أنه موضوع، لكن قال السيوطي: أخرجه ابن منده وابن شاهين وابن مردويه، وصححه الطحاوي، والقاضي عياض.

أقول: ولعلَّ المنفيَّ رَدُّها بأمر عليٍّ، والمثبت بدعاء النبيِّ عليه الصلاة والسلام. وتفصيله في السير[3].

---

(١) في الأصول: المزني. والتصحيح من «كشف الخفاء» و«المقاصد الحسنة» ١١٢ وهامش إحدى المخطوطتين. وقال السخاوي في ص ٢٤٧: (ولو كانت فيه لثغة لتوفرت الدواعي على نقلها ولعابها أهل النفاق والضلال).

(٢) هو إبراهيم بن محمد السفاقسي أبو إسحاق برهان الدين، فقيه مالكي له مؤلفات عدة، توفي سنة ٧٤٢ هـ.

(٣) يريد المصنف بذلك حديث أسماء بنت عميس، وفحواهُ: أن النبيﷺنام على فخذ علي حتى غابت الشمس، فلما استيقظ رسول اللهﷺقال علي رضي الله عنه: يا رسول الله! إني لم أصلِّ العصر، فقال النبي ﷺ: «اللهم إن عبدك علياً احتبس بنفسه على نبيِّك فردها عليه». قالت أسماء: فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال وعلى الأرض. ثم قام علي فتوضأ، وصلى العصر. . وقد أعلّ الحديث ابنُ الجوزي وغيره، كما سأذكر ذلك بعد قليل.
ولا يبدو أن اعتذار المصنِّف في محله لأنه لم ينف العلماء رد الشمس بأمر علي رضي الله عنه، بل نفوا صحة حديث أسماء بنت عميس هذا، وفيه أن رسول اللهﷺدعا ربه أن يرد الشمس عليه حتى يصلي العصر، وليس فيه أن علياً أمر الشمس بأن تعود، وقد نقل المؤلف نفسه في نهاية هذا الكتاب عن ابن القيم قوله: ان من أدلة وضع الحديث أن يُدَّعَى على النبيﷺأنه فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة ولم ينقلوه، كروايتهم أن الشمس ردت لعلي بعد العصر والناس يشاهدونها ولا يعرفه إلا أسماء بنت عميس. وقد ذهب إلى نفي هذا الحديث وعده في الموضوعات عدد كبير من جلة العلماء والمحدثين كالإمام أحمد، والإمام ابن الجوزي في «الموضوعات» ١/٣٥٥ والإمام ابن تيمية في «منهاج السنة» ٤/١٨٥، وابن كثير في «البداية والنهاية» ١/٣٢٣ و٦/٧٧ ـ ٨٧. وانظر ما ذكرته كتب الموضوعات فيه مثل «اللآلىء» ١/٣٣٦ و«تنزيه الشريعة» ١/٣٧٨ و«الفوائد المجموعة» ص ٣٥٠. وما ذكرته كتب الحديث الأخرى مثل: «المقاصد الحسنة» ص ٢٢٦ و«كشف الخفاء» ١/٢٢٠ و٢٤٨.
و«الميزان» ٤/٤٣٤ و«لسان الميزان» ١/٤٧ و«المنار» ٥٧ و«الفصل» ٥/٣ ـ ٤ =

٧٨ ــ حديث: «إِنَّ الشيطان يَجْـرِي مِنِ ابنِ آدَم مَجْرَى الـدَّمِ فَضَيِّقُوا مَجَارِيَهُ بالجوعِ».
ذكره في «الإحياءِ». قال العراقي: متفقٌ عليه من حديث صفية دون قوله: «فضيقوا مجاريه بالجوع». يعني فإنَّه مدرج[1] من كلام بعض الصوفية.

٧٩ ــ حديث: «إنَّ شيطاناً بَيْنَ السماءِ والأرضِ يقال له: الولهان معه ثمانيةُ أمثالِ وَلَدِ آدَم من الجنود، ولَهُ خليفةٌ يقال له: خَنْزَب».
قال ابن الجوزي: موضوع.

٨٠ ــ حديث: «إنَّ العالمَ والمتعلمَ إذا مرَّا على قريةٍ فإنَّ الله تعالى يرفعُ العذابَ عن مقبرة تلك القرية أربعين يوماً»[2].
قال الحافظ جلال الدين: لا أصل له.

٨١ ــ حديث: «إنَّ العَبْدَ لينشر له من الثناءِ ما بين المشرق والمغرب، وما يَزِنُ عند اللهِ جَناحَ بَعُوضَةٍ».
كذا في «الإحياء» وقال العراقي: لم أجده هكذا، وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه:
«إنه ليأتي الرجلُ العظيمُ السمينُ يومَ القيامَةِ لا يَزِن عند الله جناحَ بَعُوضَةٍ».

٨٢ ــ حديث: «إن القصيرة قد تطيل» أي تلد ولداً طويلاً.

= و«الشفا» ١/٢٤٠ و«مشكل الآثار» ٢/٨ و«تذكرة الموضوعات» ٩٦ و«مجمع الزوائد» ٨/٢٩٧ و«الدرر» برقم ٤٩٣ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٦٧ و«الفوائد» للشوكاني ٣٥٠.

(١) والحديث المدرج: هو الحديث الذي يدرج فيه في كلام النبي ﷺ ما ليس منه، وذلك بأن يذكر الراوي عقيبه كلاماً لنفسه أو لغيره، فيرويه مَنْ بَعْدَهُ متصلاً بالحديث من غير فصلٍ، فيتوهم أنه من تتمة الحديث المرفوع. وانظر «تدريب الراوي» ١٧٣.

(٢) انظر «الفوائد» للكرمي برقم ١٧١.

ذكره الجوهري في «صحاحه»[1]. وقال صاحب «القاموس»: إنَّه مَثَلٌ، وليس بحديث كما وهم فيه الجوهري.

٨٣ ـ حديث: «إنَّ لإبْراهِيمَ الخليلِ ولأبي بكر الصَّدِّيقِ لحيةً في الجنة»[2] لم يصح. ولا أعرف ذلك في شيءٍ من كتب الحديثِ المشهورة ولا الأجزاءِ المنشورة.

قال العسقلاني: قال شيخنا: وكذا ما ورد في الطبراني من: «انَّ أهلَ الجنَّة جُرْدٌ مُرْدٌ إلَّا موسى عليه الصلاة والسلام فإنَّ لَهُ لِحْيَةً تَضْرِبُ إلى سُرَّتِهِ».

وكذا ما ذكره القرطبي أنَّ ذلك ورد في حق هارون أخيه.

ورأيت بخَطِّ بعض أهل العلم أنه ورد في حق آدم، ولا أعلم شيئاً من ذلك ثابتاً.

٨٤ ـ حديث: «إنَّ الله لما خَلَقَ العَقْلَ قال لَهُ: أقْبِلْ، فأقْبَل. ثم قال له: أدْبِرْ، فَأَدْبَر. فقال: وعزتي وجَلالي ما خلقْتُ خَلْقاً أشرفَ مِنْكَ، فَبِكَ آخُذُ، وبِكَ أُعْطِي»[3].

---

(١) «الصحاح» كتاب مشهور من معجمات اللغة.

(٢) انظر «المقاصد» ١١٦ و «التمييز» ٣٩ و «الكشف» ١/٢٣٣.

(٣) وهناك زيادة جاءت في بعض الكتب وهي: «وبك أعرَف، وبك أعاقب، لك الثوابُ، وعليك العقاب» وانظر هذا الحديث في «الفوائد المجموعة» ص ٤٧٨ فقد جاء فيه ما يأتي: (رواه ابن عدي عن أبي هريرة مرفوعاً وفي إسناده: الفضل بن عيسى، وقد قال فيه يحيى: رجل سوء. وحفص بن عمر قاضي حلب، قال ابن حبان فيه: يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به بالإجماع. وقد رواه الدارقطني من وجه آخر، وفي إسناده سيف بن محمد وهو كذاب. ورواه العقيلي عن أبي أمامة مرفوعاً، وفي إسناده مجهولان. وقال في «الميزان»: الخبر باطل. وقد رواه البيهقي في «الشعب» بإسناد غير قوي، وهو مشهور من قول الحسن البصري بأسانيد واهية).

وجاء في «تنزيه الشريعة» لابن عراق ١/٢٠٤: قال الذهبي في «تلخيص الموضوعات» بعد ذكر طرق الحديث: وله طرق أخرى لم تصح. وقال ابن حبان: ليس عن رسول الله ﷺ خبر صحيح في العقل. وقال العقيلي: لا يثبت في هذا الباب شيء والله أعلم).

وجاء في «المقاصد الحسنة» ص ١١٨: قال ابن تيمية ـ وتبعه غيره ـ: إنه كذب موضوع باتفاق.

قال ابن تيمية وتبعه غيره: إنه كذب موضوع باتفاق. كذا في «المقاصد».

لكن ذكره في «الإحياء». قال العراقي: أخرجه الطبراني في «الكبير»[1] و «الأوسط» وأبو نعيم بإسنادَيْن ضعيفين.

٨٥ ـ **حديث**: «إنَّ اللَّهَ لا يَقْبَلُ دعاءً مَلْحُوناً».

أُثبت وروده[2] التقيُّ السبكي.

والأظهر أن المراد بالملحون: الخطأ في الإعراب والبناءِ. وقيل المراد به: الدعاءُ بغير حق.

= ونقل الشيخ ناصر الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ص ١٣ أن الحارث بن أبي أسامة أخرج في «مسنده» عن داود بن المحبر بضعة وثلاثين حديثاً في فضل العقل، قال الحافظ ابن حجر: كلها موضوعة. ومنها هذا الحديث كما ذكره السيوطي في «ذيل اللآلىء» ص ٤ ـ ١٠ ونقله عنه الفتني الهندي في «تذكرة الموضوعات» ص ٢٩ ـ ٣٠، وداود بن المحبر قال الذهبي عنه: صاحب «العقل» وليته لم يصنفه. قال أحمد: كان لا يدري ما الحديث؟ وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث غير ثقة وقال الدارقطني: متروك. ثم قال الشيخ ناصر: ومما يحسن التنبيه عليه أن كل ما ورد في فضل العقل من الأحاديث لا يصح منها شيء، وهي تدور بين الضعف والوضع. وقد تتبعت ما أورده منها أبو بكر بن أبي الدنيا في كتابه «العقل وفضله» فوجدتها كما ذكرت لا يصح منها شيء، فالعجب من مصححه الشيخ محمد زاهد الكوثري كيف سكت عنها؟ بل أشار في ترجمته للمؤلف إلى خلاف ما يقتضيه التحقيق العلمي عفا الله عنا وعنه. انتهى.

وقال الإمام ابن القيم في «المنار»: أحاديث العقل كلها كذب. وانظر كلام ابن القيم في آخر هذا الكتاب ص ٤٤١.

وانظر الحديث في «كشف الخفاء» ١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٨ و٢٤٧، وفي «أسنى المطالب» للحوت البيروتي ص ٦٠ ـ ٦١ و « أحاديث القصاص » ص ٧٢ و «الفوائد» للكرمي ١٢٥ و «الحلية » ٧/ ٣١٨ و «الإحياء» ١/ ٨٩ و «الدرر» برقم ٣٤٤ و « الخلاصة » ٨٦ و « شرح الاحياء » ١/ ٤٥٣

(١) ليس في كلام العراقي (الكبير) ونصه كما يأتي: [أخرجه الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي امامة، وأبو نعيم من حديث عائشة بإسنادين ضعيفين].

(٢) وقال العجلوني في «كشف الخفاء» ١/ ٢٤٧ نقل التقي السبكي أنه ثبت وروده. وقال المؤلف في «موضوعاته الصغرى»: لا يعرف له أصل.

٨٦ ـ **حديث**: «إنَّ اللَّهَ جعل لذةَ الأغنياءِ في طعامِ الفقراءِ»[١].

حكم عليه العسقلانيُّ بالوضع. وذكر الجلال السيوطي في آخر كتاب «الموضوعات»: أنه سئل عن حديث:

«إنَّ اللَّهَ نَقَلَ لَذَّةَ طعامِ الأغنياءِ إلى طعامِ الفُقَراءِ» فأجاب بأنَّه موضوع.

٨٧ ـ **حديث**: «إنَّ الله تعالى أَخَذَ الميثاقَ على كُلِّ مؤمنٍ أن يُبْغِضَ كُلَّ مُنافِقٍ، وعلى كلِّ مُنافِقٍ أن يُبْغِضَ كُلَّ مُؤْمِنٍ».

لم يوجد.

٨٨ ـ **حديث**: «إن الله تعالى وَعَدَ هذا البيت أن يَحُجَّهُ في كُلِّ سنةٍ ستُّمائَةِ ألفٍ، فإنْ نَقَصُوا أكملهم[٢] الله بالملائكة. وإنَّ الكعبة تُحْشَرُ كالعروس المَزْفُوفَةِ؛ كُلُّ مَنْ حَجَّها يتعلق بأستارِها، يَسْعَوْنَ حَوْلَها حَتَّى تَدْخُلَ الجنَّةَ، فيدخلوا معها».

كذا في «الإحياءِ». وقال العراقي: لم أَجِدْ له أصلاً.

٨٩ ـ **حديث**: «إنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرجُلَ المشعراني[٣]، ويكرهُ المرأة المشعرانية».

قال عبدُ الغافر الفارسيُّ[٤] في «مجمع الغرائب في الحديث»:

---

(١) انظر «المقاصد الحسنة» ص ١١٩ و« التمييز » ٤١ و« الكشف » ١/ ٢٣٩.

(٢) في إحدى المخطوطتين: كملهم.

(٣) في المطبوعة: الشعراني والشعرانية، وهو الأقرب للصواب لغة. لكنني آثرت رواية المخطوطتين لأن هذا اللفظ هو الشائع بين الناس وقد ذكره كذلك صاحب «كشف الخفاء» ١/ ٢٥١. وانظر «الدرر» برقم ١١٦.

(٤) هو عبدالغافر بن إسماعيل الفارسي من علماء العربية والتاريخ والحديث. من أهل نيسابور، توفي سنة ٥٢٩هـ. وقد ذكر السيوطي في «حسن المحاضرة» ١/ ١٤٠ أنَّ عبد الغافر هذا قد ترجم لنفسه في «تاريخ نيسابور». وكتابه «مجمع الغرائب» ذكر الزركلي في «الأعلام» أن الجزء الثالث منه مخطوط بدار الكتب بمصر وهو في غريب الحديث.

«إنَّ الله يُحِبُّ الرجل الأَزب، ويُبْغِضُ المرأَة الزباءَ[1]».

والأَزب: الكثير الشعر.

ذكره السيوطي وسكت عليه[2].

٩٠ ـ حديث: «إنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ الرَّجُلَ البَطَّال»[3].

قال الزركشي: لم أَجده[4]. وقال السيوطي: عند ابن[5] عدي من حديث ابن عمر بسند فيه متروك[6]:

«إنَّ اللَّهَ يُحِبُّ المؤمنَ المحتَرِفَ»[7].

وللديلمي من حديث عليٍّ:

«إنَّ اللَّهَ يحبُّ أَنْ يَرى عَبْدَهُ تَعِباً في طَلَب الحلال»[8] انتهى. ولا يخفى أَنَّ هذا أَخذ من مفهوم المعنى لصحة المبنى، ولا أَظنُّ أن

---

(١) في الأصول: الأزباء، وهو غلط.

(٢) أي ذكره في «الدرر» ١١٦ وسكت عليه، يريد أنه وافق الزركشي على القول بوضعه، ولم يتعقبه، لأن السيوطي التزم ـ كما ذكر في المقدمة ـ أن ينبه على ما فيه اعتراض قال: (ونبهت على ما فيه اعتراض من كلامه) أي كلام الزركشي.

(٣) انظر «الدرر» برقم ٤٣ و«التمييز» ٤٤ و«الفوائد» للشوكاني ١٤٥ ـ ١٤٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ٥٩.

(٤) قال العجلوني في «كشف الخفاء» ١/٢٥٠: [والمشهور على الألسنة إبدال (الرجل) بـ (العبد)] أي «إن الله يكرهُ العبد البطال» ومعناه صحيح، إلا أن الآثار التي ذكرها السخاوي والعجلوني في هذا المعنى لا يصح منها شيءٌ.

(٥) ابن عدي هو عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني أبو أحمد كان يعرف في بلده بابن القطان، واشتهر بين علماء الحديث بابن عدي، كان علامة في الحديث ورجاله، توفي سنة ٣٦٥ هـ. وقد تقدمت ترجمته في تعليقنا على الحديث رقم ٢٧ من هذا الكتاب.

(٦) هو أبو الربيع أشعث بن سعيد. انظر «المقاصد الحسنة» ص ١٢٦.

(٧) انظر «الدرر» برقم ٤٣.

(٨) رواه الديلمي في «الفردوس». قال الحافظ العراقي: فيه محمد بن سهل العطار قال الدراقطني: يضع الحديث. ذكر ذلك العلامة المناوي في «فيض القدير» ٢/٢٩٣ ـ ٢٩٤ ثم قال منتقداً السيوطي على إيراده: فكان ينبغي للمصنف حذفه. وانظر «المقاصد» ١٢٦ و«الدرر» برقم ٤٣. و«ضعيف الجامع» ١٧١٦.

أحداً يقول به من المحدثين إلا أن يقال: مراد السيوطي أنه صحيح معناه.

وأقوى في صحة مبناه ما في «سُنَنِ سعيد بن منصور» عن ابن مسعود موقوفاً:

«إنّي لأَكْرَهُ أَنْ أرى الرجُلَ فارغاً لا في عملِ الدُّنيا ولا في عملِ الآخِرَة»[1].

٩١ ــ حديث: «إنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ الرَّجُل المِطلاق الذَّوَّاق»[2].

قال السخاوي: لا أعرفه كذلك. لكن ثبت حديث:

«أبغَضُ الحلال إلى الله الطلاق»[3] وحديث:

«لا أُحبُّ الذواقين والذواقات»[4].

٩٢ ــ حديث: «إنَّ الله يكره العبد المتَمَيِّز على أخيه».

قال ابن الديبع: لا أعرفه[5].

---

(١) قال السخاوي بعد أن أورد هذه الأحاديث: ومفرداتها ضعاف ولكن بانضمامها تقوى.

(٢) سقطت كلمة (الذواق) من المطبوعة وإحدى المخطوطتين وجاءت في المخطوطة الأخرى هكذا: «النواق» وهو تحريف، والتصويب من «المقاصد الحسنة» ص ١٢٧، و« كشف الخفاء» ص ٢٥١ و« التمييز » ٤٤.

(٣) قال محمد طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» ص ٢٢ تعليقاً على حديث: إن من أبغض الحلال إلى الله الطلاق: (فيه عبد الله بن الوليد ليس بشيء). وذكر السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ١٢ أن الحديث مرسل أي فهو ضعيف، وكذلك رجح البيهقي إرساله وقال: إن المتصل ليس محفوظاً. وقد روي من طرق كلها ضعيفة. والله أعلم. وانظر «سنن أبي داود» ٣٤٢/٢ و«سنن ابن ماجه» ٦٥٠/١ و« المستدرك» ١٩٦/٢ و« ضعيف الجامع» ٤٤ و« الدرر» برقم ١.

(٤) انظر «المقاصد» ٤٥٨ و« التمييز» ١٨٣ و« الكشف» ٣٤٦/٢ و« ضعيف الجامع» ٦٢٥٧ وروى الديلمي عن أبي هريرة بلفظ: «تزوجوا ولا تطلقوا فإن الله لا يحب الذواقين والذواقات» وكذا هو عند الدارقطني في «الأفراد» من طريق بكر بن بكار عن أبي عروبة عن قتادة عن شهر بن حوشب عنه. وبكر قال فيه النسائي: ليس بثقة وقال فيه ابن معين: ليس بشيء. وبذلك يتبين أن دعوى ثبوت الحديثين التي ادعاها المؤلف غير صحيحة..

(٥) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ١٢٦ عن هذا الحديث: لا أعرفه وانظر «التمييز» ٤٥ و«الكشف» ٢٥٠/١.

قلت: وفي جزء «تمثال النعل الشريف» لأبي اليمن[1] ابن عساكر: روي أن النبيَّ عليه الصلاة والسلام قال: وذكر قصة[2]: «إنَّ الله يكرهُ مِنْ عَبْدِهِ أَنْ يَرَاهُ متميزاً على أصحابه».

٩٣ ـ حديث: «إنَّ لله ملائكة تنقل الأموات».

قال السخاوي: لا أصل له. وقد تقدَّمَ عَنْ ابنِ المَلَكِ مِثْلُهُ[3].

٩٤ ـ حديث: «إنَّ للَّهِ مَلَكاً ما بيْنَ شُفْرَيْ[4] عَيْنَيهِ مَسيرةُ خَمْسِمائة عامٍ».

لم يوجد له أصل.

٩٥ ـ حديث: «إنَّكم في زمان أُلْهِمْتُمْ فيهِ العَمَل، وسَيَأْتي قَومٌ يُلْهَمُونَ الجَدَل».

ذكره في «الإحياءِ». وقال العراقي: لم أجده.

٩٦ ـ حديث: «إنَّ مِنْ أَقَلِّ ما أُوتِيتُم اليقينَ وعزيمةَ الصَّبْرِ؛ ومَنْ أُعْطِيَ حظَّهُ مِنْهُمَا لَم يُبالِ ما فَاتَهُ مِنْ قِيامِ الليلِ وصيامِ النَّهارِ».

كذا في «الإحياءِ». وقال العراقي: لم أقف له على أصل. وروى ابن عبد البر من حديث معاذ:

«ما أَنْزَلَ اللَّهُ شَيْئاً أَقلَّ مِنَ اليقينِ»[5].

---

(١) هو عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن بن عساكر الإمام المحدث الزاهد، أبو اليمن الدمشقي، نزيل الحرم، كان شيخ الحجاز في وقته، توفي سنة ٦٨٧.

(٢) وتفصيل هذا الإجمال كما جاء في «المقاصد الحسنة» ص ١٢٦ نقلاً عن ابن عساكر: (أنه ﷺ أراد أن يمتهن نفسه في شيء. قالوا: نحن نكفيك يا رسول الله. قال: «قد علمت أنكم تكفوني، ولكن أكره أن أتميز عليكم، فإن الله يكره من عبده أن يراه متميزاً على أصحابه»).

(٣) انظر الحديث رقم ٣٩، وانظر «مبارق الأزهار» لابن الملك طبع انقرة ١/١٠ و«المقاصد» ١٢٧ و«التمييز» ٤٥ و«الكشف» ١/٢٥٢.

(٤) قال الرازي في «مختار الصحاح»: (الشُفْر بالضم واحد أشفار العين، وهي حروف الأجفان التي ينبت عليها الشعر وهو الهُدْب).

(٥) لا بُد من الوقوف على سند هذا الحديث للحكم عليه.

قلت: وهو مستفادٌ من قوله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِنَ الْعِلْمِ إلاَّ قَليلاً﴾[1]. وأمَّا عزيمةُ الصَّبرِ في العَمَل فكذا قليلٌ كما قال الله تعالى:

﴿إلاَّ الَّذينَ آمنوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وقليلٌ ما هُمْ﴾[2].

٩٧ ـ **حديث**: «إنَّ مِنَ الذُّنُوبِ ذُنُوباً لا يُكَفِّرها إلاَّ الوقوفُ بعرفَةَ»

ذكره في «الإحياء»[3] وقال: أسنده جعفر بن محمد إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام. وقال العراقي: لم أَجِدْ له أصلاً.

٩٨ ـ **حديث**: «إنَّ مِنَ العِصْمَةِ أَن لا تقْدِرَ».

من كلام الصوفيَّة، وهي من جملة ما أعجَبَ الشافعيَّ من كلماتهم[4]. عن عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» عن عوف بن عبد الله أنه كان يقول:

«إنَّ مِنَ العِصْمَةِ أَنْ تَطْلُبَ الشَّيْءِ من الدُّنيا فلا تَجِدَهُ». ذكره السيوطيّ[5].

٩٩ ـ **حديث**: «إنَّ المسافرَ ومالَهُ عَلَى قَلَتٍ» بفتح القاف واللام وبالمثناة الفوقية، أي: هلاك.

قال النووي في «تهذيبه»[6]: ليس هذا خبراً عن رسول الله ﷺ، وإنما هو من كلام بعض السلف، فقيل: إنه عن عليٍّ كرم الله وجهه، وذكر ابن السِّكِّيت والجوهريُّ أنه عن بعض الأعراب. انتهى.

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٨٥.

(٢) سورة (ص)، الآية: ٢٤.

(٣) انظر «الإحياء» ١/ ٢٤٠ وسيورد المؤلف الحديث بلفظ مقارب في الحديث رقم ٥٣٨.

(٤) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» ١/ ٢٠٦: (ومن ههنا استنبط بعض الصوفية ما حكاه عنهم الشافعي: إنَّ من العصمة ألاَّ تجد).

(٥) في «الدرر» برقم ١٤٦ وانظر «الكشف» ١/ ٢٥٦.

(٦) أي كتاب «تهذيب الأسماء واللغات» وهو معروف، مطبوع.

وقد ورد «لو عَلِمَ النَّاسُ رحمة الله بالمسافر لأصبحَ الناسُ وهُم على سَفَرٍ. إن المسافر[1] ورحله على قَلَتٍ إلا ما وقى الله».

رواه الديلمي عن أبي هريرة به مرفوعاً بلا سند.

وكذا ابن الأثير في «النهاية». وهو ضعيف.

وللديلمي بسنده عن أبي هريرة يرفعه:

«لَوْ عَلِمَ النَّاسُ ما لِلمُسافِرِ لأصبحوا وهُمْ على [ظُهُورِ[2]] سَفر، إنَّ الله بالمسافر لرحيم» وهو ضعيف أيضاً[3].

ففي الجملة [هو][4] ثابت غير موضوع.

١٠٠ ـ **حديث**: «إنَّ مِنْ تَمامِ إيمانِ العبدِ أنْ يَسْتَثْنِيَ في كُلِّ حَدِيثِهِ».

منكر[5].

---

(١) في الأصول: أي المسافر، وهو تصحيف، والتصويب من «المقاصد الحسنة» ص٣٤٥. و«التمييز» ١٣١ و«الكشف» ١٥٨/٢.

(٢) الذي في «المقاصد الحسنة»: وهم على سفر. ويبدو أن كلمة (ظهور) مقحمة.

(٣) الكلام الذي أورده المصنف رحمه الله تعالى منقول من «المقاصد الحسنة» ص٣٤٥ـ٣٤٦. قال السخاوي بعد أن أورد ما نقله المؤلف: وكلها ضعيفة.

(٤) زيادة ليست في الأصول، ويعني بقوله: (ثابت) أن له سنداً، ولا يعني أنه صحيح، لأنه أشار في نقده له ـ إلى أن الحديث ضعيف، ولو أنه استعمل غير هذه الكلمة لكان ذلك أولى.

(٥) وقد شرح المصنف في «الموضوعات الصغرى» كلمة يستثنى فقال: (يعني أن يقول فيه: إن شاء الله). ونقل العجلوني في «كشف الخفاء» ٢٥٣/١ عن القاري أنه قال فيه: منكر لكن معناه مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ولا تقولَنَّ لشيءٍ إنيّ فاعلٌ ذلكَ غداً إلّا أنْ يشاء الله﴾.

وقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» ١٥٢/١ بعد أن أورد الحديث: (فيه الحسن بن سفيان من حديث أبي هريرة ولا يصح. وفيه مُعارك بن عبّاد منكر الحديث متروك). ثم حاول العلامة ابن عراق المدافعة عن هذا الحديث بإيراد تعقبات. وكذلك فإن الشيخ الفتني في «تذكرة الموضوعات» ص١١ قال: (في الحكم بوضعه نظر). وقال السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» ٤٢/١: (والآفة فيه من داود بن المحبّر فإنه وضاع، وقد أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» من طريقه).

وذكره الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص٤٥٣ وقال:

(رواه الحسن بن سفيان عن أبي هريرة مرفوعاً، وهو موضوع. وقال في: «الميزان» ١٣٤/٤: =

١٠١ ـ **حديث**: «إنَّ الميِّتَ يَرى النَّارَ في بَيْتِهِ سَبْعَةَ أيَّام».

قال البيهقي في «مناقِب أحمد»: سُئِل عنه أحمد فقال: باطلٌ لا أصل له. قال السخاوي[1]: وينظر معناه.

قال المنوفي: متنه كلام مظلم، وواضعه مجرم، قبَّح الله من وضعه، ولا برَّد مضجعه.

١٠٢ ـ **حديث**: «إنَّ نِسْبَةَ الفَائِدَةِ إلى مُفِيدِها مِنَ الصِّدْقِ في العِلْمِ وشُكْرِهِ وإنَّ السُّكُوتَ عَنْ ذلِكَ مِنَ الكَذِبِ في الْعِلْمِ وكُفْرِه».

من كلام سُفْيانَ الثَّوْري، كما ذكره ابن جماعة في «منسكه الكبير» قلت: ومن الفائدة في الإسناد إلى صاحب الفائدة من زيادة العائدة ما قيل: عِلْمَانِ خَيْرٌ من علمٍ واحدٍ، مع ما في الإضافة [من][2] براءة من المخافة.

١٠٣ ـ **حديث**: «إنَّ الوَرْدَ خُلِقَ مِنْ عَرَقِ النبيِّ عليه الصلاة والسلام» أو «مِنْ عَرَقِ البُراقِ».

قال النووي: لا يصح. وقال العَسْقَلاني: موضوعٌ وسبقه لذلك ابنُ عساكر، ذَكَرهُ السخاويُّ. وقال الزركشي: له طرق في «مسند

= هذا الحديث باطل. انتهى. فقبّح الله هؤلاء الكذابين جعلوا مقالاتهم ومذاهبهم أحاديث عن رسول الله ﷺ).

والذي تطمئن إليه النفس أن الحديث موضوع لأنّه يناقش قضية خلافية أثيرت في العصور المتأخرة، وذهب ناس من كل فريق يدعم رأيه بالافتراء والكذب على رسول الله ﷺ كما قال الإمام الشوكاني رحمه الله. وقد صدق.

(١) في «المقاصد الحسنة» ص١٣٠: (وينظر معناه، وقد أخرجه أبو داود في «سننه» عن عائشة قالت: لما مات النجاشي كنا نتحدث أنه لا يزال يُرى على قبره نور. وترجم عليه: النورُ يُرى عند قبر الشهداء)، وانظر حديث أبي داود في «حاشية عون المعبود على سنن أبي داود»٢/٣٢٢. وانظر «الدرر» برقم ٤٨٥ و«الفوائد» للكرمي ١٢٤ و«التمييز» ٤٠ و«الكشف» ١/٢٥٥

(٢) سقطت كلمة (من)، من الأصول، وتركيب الجملة قلق بغيرها فأضفتها ونبهت.

الفردوس»[1] و«كتاب الريحان» لابن فارس[2].

١٠٤ ـ **حديث**: «إنْ كَانَ الكلامُ مِنْ فِضَّةٍ فالصَّمْتُ مِنْ ذَهَب».

هو من قول سليمان[3]، أو لُقمان لابنه، كما ذكره ابن الديبع. قال

(١) لأبي منصور الديلمي (شهر دار بن شيرويه) المتوفى سنة ٥٥٨. «مسند الفردوس» كتاب مبني على كتاب «الفردوس» لوالد صاحب «المسند» (شيرويه بن شهر دار) وقد أورد شيرويه فيه عشرة آلاف حديث من الأحاديث القصار، مرتبة على نحو من عشرين حرفاً من حروف المعجم، من غير ذكر إسناد، وسماه «فردوس الأخبار بمأثور الخطاب، المخرج على كتاب الشهاب» أي «شهاب الأخبار» للقضاعي. وأسند أحاديثه ولدُ المذكور، خرج سند كل حديث تحته، وسمّاه: «إبانة الشبه في معرفة كيفية الوقوف، على ما في كتاب الفردوس من علامة الحروف» وقد اختصره الحافظ ابن حجر وسمّاه «تسديد القوس، في مختصر مسند الفردوس».

(٢) وهو أبو الحسين بن فارس اللغوي المشهور، واسم كتابه كما في «المقاصد»: «الريحان والراح» وقد رواه ابن فارس عن مكي، ومكي ممّن اتهمه الدارقطني بالوضع.
والحديث في «مسند الفردوس» بلفظ: «الوَرْدُ الأبيضُ خُلِق من عَرَقي ليلةَ المعْراج، والوردُ الأحمرُ خُلِقَ مِنْ عَرَقِ جبريلَ، والوردُ الأصْفَرُ من عَرَق البُراق». رواه من طريق مكي بن بندار الزنجاني، حدثنا الحسن بن علي بن عبد الواحد القرشي، حدثنا هشام بن عمار عن الزهري عن أنس به مرفوعاً.
ومكي تفرد به، وهو ممن اتهمه الدارقطني بالوضع كما في «المقاصد» ص١٣٠، والحسن بن علي بن عبد الواحد قال فيه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» ١/ ٥٠: (اتهم بالوضع روى في خلق الورد خبراً باطلاً). ونقل العجلوني في «كشف الخفاء» ١/ ٢٥٩ عن السيوطي في «حسن المحاضرة» أنه قال: (وروي فيه أحاديث كلها موضوعة. منها: حديث علي مرفوعاً: «لما أسري بي إلى السماء سقط إلى الأرض من عرقي فنبت منه الورد، فمن أحب أن يشم رائحتي فليشم الورد» رواه ابن عدي في «كامله». ومنها حديث أنس مرفوعاً ـ وذكر الحديث المعزوّ «لمسند الفردوس» ـ ثم قال: والحديثان أوردهما ابن الجوزي في «الموضوعات»). وقال النجم الغزي: والحديث بجميع طرقه لا يصح. وانظر كلام الشيخ الفتني على الحديث في «تذكرة الموضوعات» ص١٦١ وانظر ما ذكره العلامة ابن عراق في «تنزيه الشريعة» ٢/ ٢٧٠ و٢٧٩ وانظر «الموضوعات» ٣/ ٦١ و«اللآلىء» ٢/ ٢٧٥ و«فتاوى النووي» ١٢٠ و«الفوائد» للكرمي رقم ٤٨ و«الدرر» برقم ٤٤٨.

(٣) أي سليمان بن داود عليهما السلام. وقد رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» من طريق الأوزاعي. وسئل ابن المبارك عن قول لقمان لابنه: إن كان الكلام... فقال ابن المبارك: لو كان الكلام بطاعة الله من فضة فإن الصمت عن معصية الله من ذهب. وانظر «المقاصد الحسنة» ص١٣٢ و«كشف الخفاء» ١/ ٢٦٠ و«التمييز» ٤٧.

الخطّابي: وهذا محمولٌ على ما لَيْسَ فيه فائدةٌ شرعية، وإلاَّ فقد يكونُ النطقُ في بعضِ المواضعِ واجباً، وفي بعضها ندباً[1].

أقول: فيحمل حديث: «منْ صَمَتَ نَجا». على الأول[2] كما يشير إليه حديث:

«مَنْ كانَ يُؤْمِنُ باللهِ والْيَوْمِ الآخرِ فَلْيَقُل خَيْراً أو لِيَصْمُتْ»[3] وفيه تنبيهٌ نبيهٌ على أن كلام الخير خير من السكوتِ عَنِ الشَّرِّ، فإن نفع الأوَّل متعد، والثاني قاصر، كما في النهي عن المنكر.

١٠٥ ـ حديث: «إنْ لَمْ تَكُنِ العُلماءُ أوْلِياءَ اللّهِ فَلَيْسَ للّهِ وليٌّ».

قاله أبو حنيفة والشافعي[4] رحمهما الله.

وقد قيل: مَنْ أطْلَقَ لسانَهُ في العُلَماء بالثَّلْبِ، ابتلاهُ اللّهُ بِمَوْتِ القَلْب. والثَّلْب: العيب.

---

(١) كذا ولعلها: مندوباً.

(٢) كذا في الأصول، ويعني بالأول ما إذا كان الحديث محمولاً على ما ليس فيه فائدة شرعية والحديث: «من صمت نجا» قال فيه السخاوي في «المقاصد» ص ٤١٦: (رواه الترمذي وقال: غريب، والدارمي وأحمد وآخرون عن عبد الله بن عمرو بن العاص به مرفوعاً ومداره على ابن لهيعة... ولكن شواهده كثيرة، منها عند الطبراني بسند جيد، وقد أفرد ابن أبي الدنيا للصمت جزءاً).

وقال النووي في «الأذكار» بعد ما عزاه للترمذي بسند ضعيف: وإنما ذكرته لأبينه لكونه مشهوراً. وقال الزين العراقي: سند الترمذي ضعيف، وهو عند الطبراني بسند جيد. وقال المنذري: رواة الطبراني ثقات، وقال ابن حجر: رواته ثقات. (وانظر «فيض القدير» للمناوي ١٧١/٦) وانظر «المسند» ١٥٩/٢ والدارمي ٢٩٩/٢ و«الدرر» برقم ٣٩١ و«التمييز» ١٦٤ و«الكشف» ٢٥٨/٢ و«صحيح الجامع» ٣١٨/٥.

(٣) وهو حديث صحيح رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه والإمام أحمد «في مسنده».

(٤) جاء في «البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير ١٠٠/١٣ ما يلي: (قال الشافعي رحمه الله: إن لم تكن العلماء العاقلون أولياء الله فلا أعلم لله ولياً). واقتصر السخاوي في نسبة هذا القول للإمام الشافعي فقال في «المقاصد الحسنة» ص١٣٢ ما يلي: (نعم روينا في «مناقب الشافعي» للبيهقي من طريق الربيع بن سليمان، قال: سمعت الشافعي يقول: «إن لم تكن الفقهاء أولياء الله في الآخرة فما لله ولي» انتهى. وانظر التمييز ٤٧ و«الكشف» ٢٢٣/١.

وقال بعضهم: غِيبَةُ العُلَماء كَبِيرَةٌ.

وقيل: لَحْمُ الْعُلَمَاء سُمٌّ قاطعٌ.

١٠٦ ــ حديث: «إنِّي لأَجِدُ نَفَسَ الرحمن من قِبَلِ اليَمَنِ ـ أو من جانب اليمن ـ».

قال العراقي: لم أجِد له أصلاً[١].

١٠٧ ــ حديث: «أوَّلُ ما خَلَقَ اللهُ العَقْلُ».

تقدَّم في «إنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ العقلَ...» الحديث[٢].

رواه داود بن المحبَّر، قال السخاوي: ابن المحبَّر كذابٌ[٣].

وقد قال شيخنا ـ يعني العسقلاني ـ: والوارد في أول ما خلق حديث: «أوَّلُ ما خَلَقَ اللَّهُ القَلَمُ» وهو أثبتُ من حديث العقل[٤].

---

(١) لم يذكر المصنف رحمه الله أين قال العراقي هذا القول والذي في «المغني عن الأسفار» ١٠٤/١ (أخرجه أحمد... ورواته ثقات) وجاء في «مسند أحمد» ٥٤١/٢ حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا عصام بن خالد، ثنا جرير عن شبيب أبي روح أن أعرابياً أتى أبا هريرة فقال: يا أبا هريرة! حدثنا عن النبي ﷺ فذكر الحديث، فقال: قال النبي ﷺ: «ألا إن الإيمان يمان، والحكمة يمانية وأجد نَفَسَ ربكم من قبل اليمن». وقال المغيرة: من قبل المغرب، ألا إن الكفر والفسوق وقسوة القلب في الفدادين، أصحاب الشعر والوبر الذي يغتال الشياطين على أعجاز الإبل. وعلى هذا فإن قول الحافظ العراقي يُخَرَّجُ على أنه ليس له أصل بهذا اللفظ، والله أعلم وانظر «مجمع الزوائد» ٥٥/١٠ و«تذكرة الموضوعات» ١٠١ وجاء في «لسان العرب» مادة (نفس): [وفي الحديث: «أجد نفس ربكم من قبل اليمن» وفي رواية «أجد نفس الرحمن..» يقال: إنه عنى بذلك الأنصار؛ لأنّ الله عز وجلّ نفَّس الكرب عن المؤمنين بهم، وهم يمانون من الأزد، ونصرهم بهم، وأيدهم برجالهم، وهو مستعار من نفس الهواء الذي يرده التنفس إلى الجوف فيبرد من حرارته ويعدلها، أو من نفس الريح الذي يتنسمه فيستروح إليه، أو من نفس الروضة، وهو طيب روائحها فينفرج به عنه. وقيل: النفس في هذين الحديثين اسم وضع موضع المصدر الحقيقي من نفَّس ينفّس تنفيساً ونفساً، كما يقال: فرّج يفرّج تفريجاً وفرجاً. فكأنه قال: أجد تنفيس ربكم من قبل اليمن].

(٢) رقم الحديث المشار إليه هو ٨٤، ولكنه لم يتقدم هناك بهذا اللفظ.

(٣) في الأصول: وليس ابن المحبر كذاب، والتصحيح من «المقاصد الحسنة» ص١١٨.

(٤) وقد وردت أحاديث عديدة في فضل العقل، وقد جمعها داود بن المحبَّر في كتاب «العقل»، قال الذهبي فيه: صاحب «العقل» وليته لم يصنفه. وقال الحافظ ابن حجر: كلها موضوعة. =

١٠٨ ـ **حديث**: «إِيَّاكُمْ وَخَضْرَاء الدِّمَنِ»[(١)].

أَخْرَجَهُ الدارقطني في «الأفراد» والعسكري من حديث الواقدي.

وقال الدارقطني: لا يصح من وجه. ذكره ابن الديبع. وقال السيوطي: رواه الديلمي عن أبي سعيد.

قلت: فلا يكون موضوعاً، سواءٌ يكون موقوفاً أو مرفوعاً.

وذكره صاحب «تحفة العروس» عن عُمَر رضي الله عنه موقوفاً[(٢)] ولفظه: «إِيَّاكُمْ وخَضْرَاء الدِّمَنِ؛ فإِنَّها تَلِدُ مِثْلَ أَصْلِهـا. وَعَلَيْكُمْ بِذَاتِ الأَعْرَاقِ؛ فَإِنَّها تَلِدُ مِثْلَ أبيها وَعَمِّها وأخيها».

ثم «الدِمَن» (بفتح وكسر): جمع دِمْنَة (بكسر الدال المهملة):

= وسينقل المؤلف ص٤٤١ قول ابن القيّم في «المنار»: أحاديث العقل كلها كـذب. وانظر (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ ناصر الدين الألباني مجلد ١ص١٣).
وأما قول المصنف: وهو أثبت من حديث العقل، فهذا قد نقله عن السخاوي في «المقاصد» ص١١٨ وفي ذلك نظر لأن ابن عدي قال فيه: باطل منكر، آفته محمد بن وهب الدمشقي، وقال الذهبي في «الميزان» ٦١/٤: صدق ابن عدي في أن هذا الحديث باطل. وقد أخرجه الدارقطني في «الغرائب» من طريقه. ورواه ابن عساكر عن أبي هريرة مرفوعاً من طريق الحسن بن يحيى الخشني، وليس بشيء، عـن أبي عبد الله مولى بني أمية، وهو مجهول. ورواه الحكيم الترمذي من الـطريق المذكـور. والخطيب عن عـلي مرفـوعاً من طـريق صاحب «الأغاني»، وحسبك به من فاسق، وسنده مظلم. ومن المفيد أن نورد حديث القلم تاماً وهو كما يأتي: «أول ما خلق الله القلم، ثم خلق النون ـ وهي الدواة ـ وذلك في قول الله عز وجل: ﴿ن والقلم وما يسطرون﴾ ثم قال له: اكتب: قال: وما أكتب؟ قال: ما كان وما هو كائن من عمل أو أثر أو أجل. فجرى القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة، ثم ختم على القلم، فلم ينطق، ولا ينطق إلى يوم القيامة، ثم خلق العقل، فقال الجبار: ما خلقت خلقاً أعجب إلي منك، وعزتي لأكملنّك فيمن أحببت، ولأنقصنّك فيمن أبغضت». ثم قال رسول الله ﷺ: «أكمل الناس عقلاً أطوعهم لله وأعلمهم بطاعته، وأنقص النـاس عقلاً أطـوعهم للشيطان وأعلمهم بطاعته» وانظر في ذلك «الفوائد المجموعة» للشوكاني ص٤٧٨ و«تنزيه الشريعة» لابن عراق ٢١٣/١ـ٢٢٥ و«تذكرة الموضوعات» للفتني ص٢٨.

(١) وتتمة الحديث: قيل وما خضراء الدمن يا رسول الله؟ قال «المرأة الحسناء في المنبت السوء». وانظر الحديث في «المقاصد» ١٣٥ و«الدرر» برقم ١٤٣ و«التمييز» ٤٨ و«الفوائد» للشوكاني ١٣٠.

(٢) كذا في المطبوعة وفي «كشف الخفاء» ٢٧٢/١ وفي المخطوطتين: مرفوعاً.

وهي البعر. شبهت المرأة الحسناءُ الفاسدة بالنبات ينبت على البعر في الموضع الخبيث، فإن ظاهره حسن وباطنه فاسد.

و«الأعراق»: جمع عرق، والمراد به الأصل[1].

١٠٩ ـ **حديث**: «إِيَّاكَ والسَّجْعَ يابْنَ رَوَاحَةَ».

كَذَا في «الإحياء» وقال العراقي: لم أجده هكذا.

وفي «كتاب الرياضة» لابن السني، وأبي نُعيم في «الحلية»[2] من حديث عائشة بإسنادٍ صحيح أنها قالت للسائب: «إِيَّاكَ والسَّجْعَ؛ فإنَّ النَّبِيَّ وأَصْحَابَهُ كانُوا لا يَسْجَعُونَ». ولابْنِ حِبَّانَ: «واجْتَنِبِ السَّجْعَ».

وفي البخاري نحوه من قول ابن عباس.

والسَّجْع المذموم هو المُتَكَلَّفُ الصادِرُ من نحو الكُهَّان[3].

وأَمَّا السَّجْعُ الوارد من الموزون الطَّبْع، فلا مَنْعَ له بل وَرَدَ في الشَّرْع[4] نحو:

---

(١) قال فيه الشيخ ناصر الألباني: (ضعيف جداً رواه القضاعي في «مسند الشهاب» من طريق الواقدي... وأورده الغزالي في «الإحياء» ٢/٣٨ وقال مخرجه العراقي: رواه الدارقطني في «الأفراد» والرامهرمزي في «الأمثال» من حديث أبي سعيد الخدري. قال الدارقطني: تفرد به الواقدي، وهو ضعيف. وذكر نحوه ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» قلت: بل هو متروك، فقد كذبه الإمام أحمد والنسائي وابن المديني وغيرهم). وانظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة» الحديث رقم ١٤.

(٢) ليست العبارة متناسقة حيث ذكر في الأول كتاب «الرياضة» ثم جاء باسم مؤلفه وعكس ههنا.

(٣) يؤيد هذا الرأي ما ورد في حديث ثابت من تصريح بسجع الكهان، وقد درست هذا الموضوع بشيء من التفصيل في كتاب «الحديث النبوي: مصطلحه ـ بلاغته ـ كتبه». فقد فرقت بين السجع الجميل الذي تجده في السنة، والسجع الغث المتكلف الذي تجده في سجع الكهان. انظر صفحة ٦٨-٧٢ من الكتاب المذكور.

(٤) استعمل المؤلف كلمة (الشرع) هنا بمعنى (الحديث) وهو استعمال غريب، حمله على ذلك رغبته في السجع، ويمكن أن يخرج على أن الحديث جزء من الشرع فيكون من المجاز المرسل وعلاقته الكلية.

«اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لا يَنْفَع، وقَلْبٍ لا يَخْشَع، ونَفْسٍ لا تَشْبَع، ودُعاءٍ لا يُسْمَع، ومِنْ هؤلاءِ الأرْبَع»[1].

١١٠ ـ **حديث**: «أيُّ شيءٍ يَخْفَى؟ قالَ: ما لا يَكُونُ»[2].

قال العسقلاني: لا أعرف له أصلاً، قال[3]: ونحوُهُ:

حديثُ «مَنْ أخْفَى سريرةً صالحةً أو سَيِّئَةً ألْبَسَهُ اللَّهُ مِنْها رِدَاءً بَيْنَ النَّاسِ يُعْرَفُ بِهِ، وَلَوْ دَخَلَ المؤمِنُ كُوَّةً في[4] حائِطٍ وعَمِلَ عَمَلاً صالِحاً أصْبَحَ النَّاسُ يَتَحَدَّثُونَ بِه».

قُلْتُ: ويُقَوِّي معناه قوله تعالى: ﴿واللَّهُ مُخْرِجٌ ما كُنْتُمْ تكتمون﴾[5] وقد فُسِّرَ قولهُ تعالى ﴿فَإنَّـهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وأخْفَى﴾[6] أي ما في الباطن، وقيل: ما لا يكون[7]. فإنه عالم بالموجودات والمعدومات، وأنه أي شيءُ يكون؟ وأي شيءُ لا يكون؟ ولو كان:

---

(١) روى هذا الحديث الترمذي والنسائي عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة، ورواه النسائي عن أنس. قال الترمذي: حسن غريب. وقال العلامة المناوي في «فيض القدير» ٢/١٠٩: (وأخرج مسلم نحوهُ بأتم منه وأكثر فائدة). وقال المناوي: (وفيه جواز تسجيع الدعاء. قال حجة الإسلام: والمكروه التكلف لأنه لا يلائم الضراعة والذلة، وقال ابن حجر: هذا كان يصدر منه من غير قصد إليه، ولذلك جاء في غاية الانسجام).

(٢) في «المقاصد» ص١٣٩ «أيش يخفى؟ قال ما لا يكون» و(أيش) كلمة واردة في النصوص الفصيحة المأثورة وانظر «التمييز» ٤٩ و«الكشف» ١/٢٧٠.

(٣) يومىء صنيع المؤلف إلى أن القائل العسقلاني، وربما لا يكون الأمر كذلك، ففي «المقاصد الحسنة» ص١٣٩ ما يلي: (قال شيخي ـ أي العسقلاني ـ لا أعرف له أصلاً، قلت ـ القائل السخاوي ـ ونحوه حديث «من أخفى . . .»)فتأمل.

(٤) كلمة (في) غير موجودة في الأصول واستدركتها من «المقاصد الحسنة». وكوة: بفتح الكاف وتضم: ثقب البيت والنافذة، وإذا كانت بفتح الكاف فالجمع: كِواء وكِوى (بالكسر). وإذا كانت بضمها فالجمع: كُوى فقط.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٧٢.

(٦) سورة: طه. الآية: ٧.

(٧) أي فُسِّرَ الذي هو أخفى من السر بما لا يكون.

كيف يكون؟ وأنه إذا قال للشيء كن فيكون[1].

١١١ ـ حديث: «الإيمانُ عَقْدٌ بالقلبِ، وإقرارٌ باللسانِ، وَعَمَلٌ بالأرْكَان»[2].

قال السخاوي: رواه ابن ماجه بسنده من طريق عبد السلام بن صالح الهروي[3] إلى علي رَفعَه بهذا.

وحكم عليه ابنُ الجوزي بالوضع.

لكن قال السيوطي: أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ولم يصب. قلت: قال الفيروزابادي في كتابه «الصراط المستقيم»[4]: الحديث المشهور أن:

---

(١) يريد المصنف من كلامه أن علم الله سبحانه واسع لا يُحد، فهو جل جلاله يعلم الموجودات والمعدومات، ويعلم سبحانه ماذا سيحدث؟ وعلى أية حال سيكون؟ تعالى جده وتقدست صفاته.

(٢) انظر «سنن ابن ماجه» ١/٢٦ و«ميزان الاعتدال» ٢/٦١٦ و«الفوائد» للكرمي برقم ٦٠ و«الدرر» برقم ٤٨ و«الموضوعات» ١/١٢٨ و«اللآلىء» ١/٣٣-٣٦ و«المقاصد» ١٤٠ و«التمييز» ٥٠ و«الكشف» ١/٢٢ و«الخلاصة» ٨٤ و«تذكرة الموضوعات» ١١ و«ضعيف الجامع» ٢/٢٨٤.

(٣) انظر التعريف بعبد السلام هذا، في أول الكتاب في تعليقنا على حديث: «إن لله عند كل بدعة كيد بها الإسلام ولياً من أوليائه» الذي أورده المؤلف في المقدمة وقد أورد هذا الحديث الإمام الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص ٤٥٢ بلفظ: «الإيمان معرفة بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان» وقد ذكر آراء العلماء في أبي الصلت عبد السلام بن صالح، وقد علّق الأستاذ المعلمي اليماني عليه بأنه تالف بلا ريب (ص ٢٩٣ وص ٤٥٢) وانظر ما قاله ابن عراق حول هذه الأحاديث في «تنزيه الشريعة» ١/١٤٩ وما بعدها.

(٤) ويسمى هذا الكتاب أيضاً «سفر السعادة» وقد تُعقب مؤلفه في كثير من أحكامه التي أطلقها. والفيروزابادي هو محمد بن يعقوب، أبو طاهر، مجد الدين الشيرازي، ولد ٧٢٩ بكازرون من أعمال شيراز، وانتقل إلى العراق، ثم رحل إلى زبيد وتوفي فيها سنة ٨١٧ هـ. وانظر أسماء كتبه في «هدية العارفين» ٢/١٨١ وانظر كلام الفيروزابادي في «سفر السعادة» ص١٠١ طبعه عبد الحميد أحمد حنفي سنة ١٣٨٢هـ (١٩٦٣م).

«الإيمَانُ قولٌ وَعَمَلٌ، ويزيدُ ويَنْقُصُ»[1]، «والإيمانُ لا يَزيدُ ولا يَنْقُصُ» كله غير صحيح.

وذكر الزَّرْكَشِيُّ في أول كتابه: عن البخاري أنه سُئل عن حديث «الإيمانُ لا يَزيدُ ولا يَنْقُصُ» فكتب: مَنْ حَدَّثَ بهذا استَوجَبَ الضرب الشديدَ والحبسَ الطويل[2].

حرف الباء الموحدة[3]

١١٢ ـ حديث: «البَاذنجانُ لِمَا أُكِلَ لَهُ»[4].

باطلٌ لا أصل له. قال العسقلاني: لم أقف عليه.

---

(١) قال البخاري: كتبت عن ألف شيخ وثمانين ليس فيهم إلا صاحب حديث كلهم يقولون: «الإيمانُ قولٌ وعملٌ يَزيدُ وَيَنْقُصُ». وانظر تعليقنا في صفحة ٧٦ وأما حديث «الإيمانُ لا يَزيدُ ولا يَنْقُص» فقد رواه محمد بن كرام عن سفيان بن عيينة، وعن الزهري عن ابن عمر، لكنه موضوع. وقد نقل الزركشي عن البخاري أنه سئل عنه فكتب على ظهر كتاب ابن كرام: من حدث بهذا استوجب. . . الخ. وقد أورد الذهبي في «الميزان» ٤/١٤٥ في ترجمة معروف ابن عبد الله أحاديث. . منها: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وعليكم بالسنة فالزموها» قال بعدها: (قلت: هذه موضوعات بيقين. والبلية من عمر بن حفص). وقال ابن عراق ١/١٤٩ بعد أن أورد حديث: «الإيمان لا يزيد ولا ينقص»، قال: رواه ابن عدي من حديث ابن عمرو، وفيه أحمد بن عبد الله الجويباري. وهو دجال وضع حديثاً كثيراً. وانظر «الدرر» برقم ١٤٤.

(٢) رواية الذهبي للقصة كما يلي:
(قال أبو العباس السراج: شهدتُ البخاري، ودفع إليه كتابٌ من ابن كرام يسأله عن أحاديث، منها: الزهري عن سالم، عن أبيه مرفوعاً «الإيمان لا يزيد ولا ينقص» فكتب أبو عبد الله على ظهر كتابه. . . . .) أنظر «الميزان» ٤/٢١.

(٣) في إحدى المخطوطتين إضافة: «من تحت».

(٤) سيورد المؤلف في الفصل ـ ٤ ـ قول ابن القيم في «المنار» ونرى فائدة في نقله هنا. قال: (ومنها ـ أي من الأمور التي يعرف بها كون الحديث موضوعاً ـ تكذيبُ الحس له كحديث: «البَاذِنْجَانُ لما أُكل له» و«الباذنجانُ شِفَاءٌ من كل داءٍ» قبّح الله واضعهما، ولو أكِل الباذنجان للحمّى والسوداء الغالبة، وكثير من الأمراض لم تزِدْها إلا شدة، ولو أكله فقيرٌ ليستغني لم يفده الغنى، أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم).

وقال بعض الحفاظ: إنه من وضع الزنادقة[1].
وقال الزركشي: وقد لهج به العوام حتّى سمعت قائلاً منهم يقول: هو أصح من حديث:
«مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ»[2] وهذا خطأٌ قبيح. وكل ما يروى فيه باطل.
قال السيوطي: ولم أقف له على إسناد إلاّ في «تاريخ بلخ» وهو موضوع.
وفي «الفتاوى الحديثية» له[3]: إن هذا القائل مخطىءٌ أشدَّ الخطأ، فإن حديث الباذنجان كذب باطل موضوع بإجماع أئمة الحديث. نبه على ذلك ابن الجوزي في «الموضوعات» والذهبي في «الميزان» وغيرهما.
وحديث «ماءُ زَمْزَمَ. . .»[4] مختلف فيه: فقيل: صحيح، وقيل: حَسَنٌ، وقيل: ضعيفٌ، ولم يقل أحد: إنه موضوع.

وانظر «الميزان» ١/١٣٤ و«الدرر» برقم ١٤٨ و«المقاصد» ١٤١ و«الفوائد» رقم ٤٣ و«التمييز» ٥٠ و«تذكرة الموضوعات» ١٤٨ و«الفوائد» للشوكاني ١١٢.

(١) وذكر ابن عراق في «تنزيه الشريعة» ٢/٢٣٧ حديث: «إنما الباذنجان شفاء من كل داء ولا داء فيه» وقال رواه ابن الجوزي من طريق أحمد بن محمد بن حرب الملحمي، وهو آفته. ونقل عن ابن حجر في «اللسان» قوله: والمتن موضوع. ثم أورد حديثاً موضوعاً آخر حول الباذنجان نقله عن ابن ناصر الدين، ونقل قوله عقبه: وهذا كذب مفترى لا يحل ذكره مرفوعاً، إلا بكشف ستره، وعده موضوعاً.

(٢) انظر «الفوائد» للكرمي ٩٦ وتعليقنا على الحديث ٨٥٩ في «مختصر المقاصد الحسنة» للزرقاني.

(٣) في إحدى المخطوطتين: الحديبية. والضمير في (له) يعود على السيوطي. هذا ولم أجد في مؤلفات السيوطي كتاباً منفرداً بهذا العنوان. بل هناك باب خاص بالفتاوى الحديثية وانظر الكلام المنقول في «الحاوي» ١/٥٤٦ وما بعدها.

(٤) وقد تكلم السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٣٥٧ حول هذا الحديث «ماء زمزم. . .»، فذكر أن ابن ماجه وأحمد والفاكهي في «أخبار مكة» ذكروه، وقرر أن سنده ضعيف وقال: ولكن له شاهد عن ابن عباس أخرجه الدارقطني في «سننه» والحاكم، ثم نقل عن ابن حجر رواية ابن إسحاق، وأورد بعد ذلك قوله: (إنه حسن مع كونه موقوفاً). وانظر تتمة كلام السخاوي هناك. وانظر «صحيح الجامع» برقم ٥٣٧٨.

١١٣ ــ **حديث**: «بَاعِدُوا بَيْنَ أنْفَاسِ الرِّجَالِ والنِّسَاء».

غير ثابت.

وإنما ذكره ابن الحاج في «المدخل»[(١)] في صلاة العيدين. وذكره ابن جماعة في «منسكه» في طواف النساء من غير سند[(٢)]، ولفظه: ويروى عن النبي عليه الصلاة والسلام: «بَاعِدُوا بَيْنَ أنْفَاسِ[(٣)] الرِّجالِ والنِّساء».

١١٤ ــ **حديث**: «البَاقِلَّاء»[(٤)].

ليس له أصلٌ. ذكره ابن الديبع

وقال الزركشي: أحاديث الباقلاء والعدس باطلة[(٥)].

---

(١) انظر «المدخل» ٢/٢٩٠.

(٢) قوله: (من غير سند) سقط من الأصول واستدركناه من «كشف الخفاء» للعجلوني الذي نقل كلام المؤلف.

(٣) في الأصول: الناس، وهو تصحيف. والتصحيح من «كشف الخفاء». وجاء فيه بعد نص الحديث ما يلي: (ذكره دليلاً لقولهم: لا تُدنُوا النساء من البيت في الطواف مخافة اختلاطهن بالرجال إن كانوا).

(٤) الباقلاء: الفول. وانظر «الموضوعات» ٢/٢٩٣ و«فتاوى النووي» ١٢٧ و«الفوائد» للشوكاني ١٦٣ و«المقاصد» ١٤١ و«التمييز» ٥٠ و«الفوائد» للكرامي ٣٩ـ٤٠ و«الدرر» ٤٧٦.

(٥) في «اللآلىء» ٢/٢١٢ «عليكم بالعدس فإنه مبارك وإنه يرق له القلب، ويكثر الدمعة، وإنه قد بارك فيه سبعون نبياً» موضوع. وجاء في «المقاصد الحسنة» ص٣٠٣ في كلامه حول حديث: «قدِّسَ العدسُ على لسان سبعين نبياً، آخرهم عيسى بن مريم» جاء: ولا يصح من ذلك شيء، وسيورد المؤلف الحديث: «قدس العدس» برقم ٣٢٦ وانظر «الميزان» ٣/٢٥٣، وقد حكى الخطيب في ترجمة سلم بن سالم من «تاريخه» ٩/١٤٣ والذهبي في الميزان ٢/١٨٥ أن عبد الله بن المبارك سئل عنه فقال: ولا على لسان نبي واحد، إنه لمؤذ منفخ، من يحدثكم به؟ قالوا: سلم بن سالم. قال: عمّن؟ قالوا: عنك. قال: وعني أيضاً؟ وأورد ابن عراق في «تنزيه الشريعة» ٢/٢٦٦ نقلاً عن القاسم الطيوري في «الطيوريات» حديثاً عن عائشة، فيه: «ومن أكل فولة بقشرها نزع الله منه من الداء مثلها»... وفيه محمد بن موسى بن إبراهيم قال فيه: ما عرفته، وفي «لسان الميزان»: محمد بن موسى بن إبراهيم الاصطخري شيخ مجهول، فلا أدري: أهو هذا أم غيره؟ والله أعلم. ومهما يكن من أمر فهو موضوع.

١١٥ ـ **حديث**: «بَاكِرُوا بالصَّدَقَةِ، فَإِنَّ البَلاء لا يَتَخَطَّاها»[١].

قال ابن الجوزي: هو موضوع. وقال العسقلاني: لكن لا يتبين لي أنه كذلك.

وقال السيوطي: رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث عليٍّ. وأبو الشيخ من حديث أنس[٢].

١١٦ ـ **حديث**: «بُخَلاءُ أُمَّتي الخَيَّاطُونَ»[٣].

قال السخاوي: لم أقف عليه. قال ابن الديبع: بل لا أصل له، فإن حديث: «عَمَلُ الأَبْـرَارِ مِنَ الرِّجَالِ الخِياطَةُ، وعَمَلُ الأَبْرارِ مِنَ النِّساء الغَزْلُ» الذي رواه تمام في «فوائده» وغيره[٤] عن سهل بن سعد، يردُّه.

---

(١) انظر «الموضوعات» ٢/١٥٣ و«اللآلىء» ٢/٧٣ و«تنزيه الشريعة» ٢/١٣١ و«الدرر» برقم ١٥٣ و«تذكرة الموضوعات» ٦٤ و«الفوائد» للشوكاني ٦١ و«التمييز» ٥٠ و«مختصر المقاصد» رقم ٢٦١.

(٢) جاء في «المقاصد الحسنة» صفحة ١٤١: رواه أبو الشيخ في «الثواب» وابن أبي الدنيا والبيهقي في «الشعب»، ثم ساق السخاوي طريقين للحديث فيهما بعض الكذابين، فالحديث موضوع.

(٣) انظر «المقاصد» ١٤٣ و«التمييز» ٥١ و«الكشف» ١/٢٨١.

(٤) ورواه الخطيب البغدادي ٩/١٥ بلفظ: «عمل الأبرار من رجال أمتي...» ورواه ابن لال وابن عساكر. وقال الذهبي في «الميزان»: لازم ذلك الحياكة إذ لا يتأتى خياطة ولا غزل إلا بحياكة، فقبّح الله واضعه. وفي سنده موسى بن إبراهيم المروزي وهو متروك. وأخرجه السيوطي في «الجامع الصغير». وقال المناوي في «فيض القدير» ٤/٣٦٢: (وظاهر صنيع المؤلف أن مُخَرِّجَهُ الخطيبَ خَرَّجَهُ وأقَرَّه، والأمر بخلافه، بل قَدَحَ في سنده، فعقبه بأن أبا داود النخعي أحد رُواتِه كذابٌ وضاع دجال، وبسط ذلك بما منه أن يجيء ذكر أنه أكذب الناس، وجزم الذهبي في «الضعفاء» بأنه كذاب دجال، وفي «الميزان» عن أحمد: كان يضع الحديث، وعن يحيى: كان أكذب الناس، ثم سرد له أحاديث هذا منها، ووافقه في «اللسان»، وحكم ابن الجوزي بوضعه، ولم يتعقبه المؤلف إلا بإيراد حديث تمام وقال: ابن موسى متروك، ولم يزد على ذلك) وبهذا يتبين أن الحديث «عمل الأبرار...» موضوع أيضاً لا يقوى على أن يرد شيئاً. والله أعلم.

١١٧ ـ **حديث**: «البخيلُ عَدُوُّ الله، ولَوْ كَانَ رَاهِباً»[١].

لا أصل له. وكذا لفظ:

«الْبَخِيلُ لا يَدْخُلُ الجنَّةَ وَلَوْ كَانَ عابِداً، والسَّخِيُّ لا يَدْخُل النَّارَ وَلَوْ كَانَ فَاسِقاً».

١١٨ ـ **حديث**: «البَرْدُ عَدُوُّ الدِّين».

ليس بحديث. بل هو من كلام سعيد بن عبد العزيز الدمشقي الإمام الكبير[٢].

١١٩ ـ **حديث**: «البَرُّ أبرُّ بِأهْلِهِ».

من كلام العامة.

وَلَعَلَّهُ مأْخُوذٌ مِنْ تَقْديمه على البحر في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذي يُسَيِّرُكُمْ في البَرِّ وَالْبَحْرِ**﴾[٣] ومن قوله سبحانه وتعالى: ﴿**أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتاً أَحْيَاءً وأَمْوَاتاً**﴾[٤] أي ضامّة كضم الأمِّ أوْلادَها، كما يُشير إليه قوله تعالى: ﴿**مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ**﴾[٥].

١٢٠ ـ **حديث**: «البَرَكَةُ في البناتِ».

قال السخاوي: عن ابن عباس أن رجلاً دعا على بناته بالموت، فقال عليه الصلاة والسلام:

«لا تَدْعُ؛ فَإنَّ البَرَكَةَ في البَنَاتِ». وفي سنده من اتهم بالوضع.

---

(١) في إحدى المخطوطتين: زاهداً، وهو تحريف، وأثبتنا ما جاء في المخطوطة الأخرى و«المقاصد» ١٤٣ و«التمييز» ٥١ و«كشف الخفاء» ١/ ٢٨١.

(٢) هذا الأثر أخرجه أبو نعيم عن سعيد المذكور، وهو سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي المتوفى سنة ١٦٧ هـ.

(٣) سورة يونس. الآية ٢٢.

(٤) سورة المرسلات، الآيتان: ٢٥ و٢٦.

(٥) سورة طه، الآية: ٥٥، أقول: ألا يمكن أن نفهم البر بمعنى الرجل البار الصالح. ويكون مأخوذاً من قوله ﷺ «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي».

وهو لا ينافي ما صَحَّ[1] من أن:
«مَـوْت البنات مِنَ المكْـرُمَاتِ» فـإنَّ الحـالاتِ تختلِفُ بتفـاوتِ المقامات. فقد روى الطبرانيُّ في «الكبير» و«الأوْسَط» وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ عليه الصلاة والسلام لما عُزِّيَ بابنَتِهِ رُقَيَّةَ قال:
«الحمْدُ للَّهِ. دَفْنُ البَنَاتِ مِنَ المكْرُماتِ»[2].
وفي رواية البزَّار: «مَوْتُ البَنَات» وهو غريب.
ولابن أبي الدنيا عن ابن عباس، رضي الله عنه، أنه ماتت له ابنة، فأتاه الناس يعزونه فقال لهم:
«عورةٌ سَتَرَها اللَّهُ، ومُؤْنَةٌ كَفَـاها اللَّهُ، وأجـرٌ ساقَـهُ اللَّه». واجتهدَ المتأخرون[3] أن يزيدوا فيها حرفاً فما قدروا. كذا في «المقاصد» وأقول: ويمكن أن يقال: إن الرابع «أمرٌ قَضَاهُ الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله».

---

(١) في قوله(صح)نظر،فإن الحـديث لم يصـحّ وذكر السخـاوي في «المقاصـد الحسنـة» ص٢١٥ قال الخطيب: إنه غريب، وأفاد الخليلي في «الإرشاد» أن بعض الكذابين رواه عن جابر. وذكر السخاوي أن الطبراني في «الكبيـر» و«الأوسط» وابن عدي في «الكـامل» والقضاعي والبزار كلهم رووه من حديث عثمان بن عطاء، وابن عطاء هذا متروك، ولذلك فلم يصح هذا الحديث. وإذا كان ذلك كذلك فلا حاجة بنا إلى أن نجمع بين الروايات، لأن مثل هذا الجمع بين الروايات إنما يحسن إذا كانت الأحاديث صحيحة ثابتة. والحديث المذكور مختلق مكذوب على رسول الله.

(٢) انظر «مختصر المقاصد» رقم٤٦١ و«الخلاصة»للطيبي صفحة ٨٢. وهـذا الحديث أيضاً باطل موضوع.

(٣) في إحدى المخطوطتين: المهاجرون. وكذا في «المقاصد الحسنة» وإني أرجح كلمة «المهاجرون» وأرى ذلك أقرب للمعنى، إذ المنافسة واردةً في العصر الواحد، أما أن تكون بين ابن عباس والمتأخرين فهذا مستبعد. والذي يبدو أن النسخة التي وقعت للمؤلف من «المقاصد» توافق ما أثبتنا أعلاه.

وليس من شك في أن ضرر هذه الأحاديث المكذوبة ضرر يفوق الوصف، لأن وضعها بين أيدي الناس دون بيان يُلبس عليهم دينهم، وينفرهم من الحق، نسأل الله السلامة.

١٢١ ــ حديث: «البَرَكَةُ في صِغَرِ القُرْصِ، وطُولِ الرِّشاء، وصِغَرِ الجدول»[١].

والمراد بالجدول نَهْرُ الماء.

ذكره السخاوي في «المقاصد» في حديث «صَغِّرُوا الخُبْزَ» وقال: إنَّهُ باطِلٌ. وكَأَنَّهُ تَبعَ النَّسَائِيَّ فيما نقلَ عنه أنَّه كَذِبٌ.

قلت: وإلَّا فَحَدِيثُ «البَرَكَةِ...» قد ذكره السيوطي في «جامعه الصغير»[٢] عن أبي الشيخ في «الثواب» عن ابن عبَّاس رضي الله عنه، والسِّلَفِيِّ[٣] في «الطيوريات» عن ابن عمر[٤] وأما حديث «صَغِّرُوا...» فسيأْتي الكلام عليه في محله.

١٢٢ ــ حديث: «بُرْمَةُ الشِّرْكِ لا تَفُورُ».

ليس بحديث كما قال ابن الديبع[٥].

---

(١) انظر «الموضوعات» لابن الجوزي ٢/٢٩٢ و«المقاصد الحسنة» ص٢٦٢ و«اللآلىء» ٢/٢١٦ و«التمييز» ٩٤ و«الكشف» ٢/٢٥. والرشاء: الحبل. وقوله (صغر الجدول) كذا في الأصول و«الموضوعات». وفي «اللآلىء»: قصر.

(٢) في إحدى المخطوطتين زيادة: بتمامه. أقول:
وماذا يترتب على ذكر السيوطي له في «جامعه»؟ وفيه الضعيف والموضوع وقد جمع الأستاذ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الأحاديث الموضوعة في «الجامع الصغير» في جزء خاص سماه «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير» طبع دار الرائد العربي في بيروت سنة ١٤٠٢-١٩٨٢. وكان أشار إليه أخوه الأستاذ عبد الله في تعليق له على كلام ابن عراق ٢/٢٣٥ من «تنزيه الشريعة» وانظر تعليقنا على الحديث ٥٨.

(٣) السلفي هو أحمد بن محمد السلفي. و«الطيوريات» أجزاء انتخبها من حديث المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الأزدي الصيرفي المعروف بابن الطيوري المتوفى ببغداد سنة ٥٠٠ هـ.

(٤) قال العلامة المناوي في «فيض القدير» ٣/٢١٩: (قال النسائي: هذا الحديث كذب. وقال الحافظ ابن حجر: نقل عن النسائي أن هذا كذب. قال السخاوي: وهو عند الديلمي بلا سند عن ابن عباس، وكل ذلك باطل) ثم تعقب السخاوي وأورد إسناده عند الديلمي، وناقش رجاله. وفيهم مقالات.

(٥) كذا في الأصول ولم أجده في كتاب «التمييز» لابن الديبع، وأورده العجلوني ثم قال: نقله =

١٢٣ ــ **حديث**: «البَشَاشَةُ خَيْرٌ مِنَ القِرَى»[١] أي الضِّيافة.

قال السخاوي: لا أعرفه[٢].

١٢٤ ــ **حديث**: «بَشِّرِ القَاتِلَ بالقَتْلِ».

قال السخاوي: لا أَصل له[٣].

١٢٥ ــ **حديث**: «البِطِّيخُ» وفضائله.

صَنَّفَ فيه أَبو عُمَر التوقاني[٤] جزءاً، وأَحاديثُهُ باطلةٌ[٥]. ذكره ابن الديبع. وكَذا قَال الزركشي.

قلت: أَما فضائله فكذلك.

وأَما ما ورد فيه أَنه عليه الصلاة والسلام أَكَلَهُ فثَابِت لا سيما مع الرطب كما في «شمائل الترمذي» وغيره[٦].

= القاري عن ابن الديبع ولم أره في كتابه «تمييز الطيب من الخبيث». والذي في «كشف الخفاء»: لا تغور. وهو تصحيف. والشرك والشركة بمعنى واحد. ويجري على ألسنة العامة في بلاد الشام شيء قريب من هذا فيقولون: بيت الشرك خراب.

(١) انظر «المقاصد» ١٤٥

(٢) نقل العجلوني في «كشف الخفاء» ١/٢٨٥ عن النجم قوله في هذا الحديث: (مَثَلٌ وليس بحديث)، ثم أورد أبياتاً في المعنى نفسه، ثم قال: ولبعض العصريين مبيناً أنه لا أصل له فقال:

بشاشة وجه المرء خير من القرى حديثٌ كما قال السيوطي مفترى

(٣) أنظر المقاصد ١٤٥ و«التمييز» ٥٢ وقال العجلوني في «كشف الخفاء» ١/٢٨٦: والمشهور على الألسنة بزيادة: «والزاني بالفقر ولو بعد حين» ولا صحة لها أيضاً... ثم قال: ولأحمد في «الزهد» عن عبيد بن عمير أن لقمان قال لابنه: يا بني! لا تغبطن امرءاً رَحْبَ الذراعين بسفك دماء المؤمنين، فإن له عند الله قاتلاً لا يموت. وأخرج ابن عساكر من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده: أوحى الله إلى موسى عليه السلام: يا موسى! إني قاتل القاتلين ومفقر الزناة.

(٤) في إحدى المخطوطتين: ابن عمرو التوقاني، وفي «المقاصد» ١٤٦ النوقافي وفي «تنزيه الشريعة» ٢/٢٦٠ النوقاني وفي «كشف الخفاء» ١/٢٨٦ التوقاتي. وفي «معجم البلدان»: توقات بلدة في أرض الروم.

(٥) انظر ما ورد فيه في «اللآلىء» ٢/٢٠٩-٢١٠ و الموضوعات ٢/٢٨٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ٣٨ و«الدرر» رقم ٤٧٥ و«فتاوى النووي» ١٢٧ و«التمييز» ٩٧ و«الميزان» ١/١٦٥ و«تذكرة الموضوعات» ١٤٨.

(٦) أخرجه أبو داود ٣/٤٩٥ بإسناد صحيح وابن ماجه ٢/ برقم ٣٣٢٧ والترمذي ٣/٩٦ وذكر السيوطي ٢/٢١٠ بإسناده إلى كعب بن مالك: (أنه بينما كان مع ابن عباس في =

١٢٦ ـ حديث: «البِطْنَةُ تُذْهِبُ الفِطْنَةَ»[١].

ليس له أصل في مبناه، وهو عن عمرو بن العاص وغيره من الصحابة فمن بعدهم بمعناه[٢].

١٢٧ ـ حديث: «بُنِيَ الدِّينُ على النَّظافَةِ»[٣].

ذكره في «الإحياءِ». وقال مُخَرِّجُهُ[٤]: لم أجده. ذكره ابن الديبع.

قلت: لفظه: لم أجده هكذا. وفي «الضعفاءِ» لابن حبان من حديث عائشة:

«تَنَظَّفُوا فإِنَّ الإسلامَ نظيفٌ».

وللطبراني بسند ضعيف جدًّا من حديث ابن مسعود: «النَّظَافَةُ تَدْعُو إلى الإيمانِ». انتهى.

= الطائف إذ وضع رجل بين أيديهم بطيخة، يقول كعب: فجعلت آكل وأطرح قشرها فقال ابن عباس: لا تفعل، فإن قشرها من جبال الجنة، ولو علم الناس ما فيها لتمنوا أن تكون ثمارهم وأقواتهم كلها بطيخاً، أما إنه أول طعام أكله آدم في الجنة فرنَّ إبليس رنة تحت تخوم الأرض السابعة لما علم أن آدم أكلها، وقال: أخاف أن لا يبقى معي أحدٌ في النار إلا وأخرج منها فإن الله تعالى يبارك عليها وعلى من أكل منها، وكيف يكون في النار من يبارك الجبار؟ وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «ماؤها رحمة، وحلاوتها مثل حلاوة الجنة»). ثم قال السيوطي: (موضوع فيه مجاهيل. قال المؤلف ـ أي ابن الجوزي ـ وأنا أتهم به هنّاداً، فإنه لم يكن بثقة، وقد سمعنا عنه أحاديث كثيرة، منها مرفوع ومنها عن الصحابة والتابعين كلها في فضائل البطيخ لم نجدها عند غيره، وكلها محال، ولا يصح في فضل البطيخ شيء إلا أن رسول الله ﷺ أكله). وانظر «الفوائد المجموعة» ص١٦٠ و«تنزيه الشريعة» جـ٢ ص٢٣٥ و٢٥٩ و٢٦٠.

(١) انظر «المقاصد» ١٤٥ و«التمييز» ٥٢ و«الكشف» ١/٢٨٦.

(٢) وقد ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» ١/١٤٥ على أنه مثل بلفظ: البطنة تأفن الفطنة. وقال في شرحه: يقال: أفن الفصيل ما في ضرع أمه إذا شرب ما فيه، يضرب لمن غير استغناؤه عقله وأفسده. وعمرو بن العاص بن وائل السهمي صحابي جليل كان أحد العظماء وأولي الرأي والحزم، وكان قائداً محنكاً أسلم عند النجاشي وقدم مهاجراً سنة ثمان. فتح مصر ومات بها سنة ٤٣ هـ.

(٣) انظر «الدرر» ١٥٧ و«المقاصد» ١٤٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ٦٤ و«التمييز» ٥٢ و«الكشف» ١/٢٨٨ و«تذكرة الموضوعات» ٣١ «وضعيف الجامع» ٣/٤١.

(٤) أي الحافظ العراقي.

وقال السيوطي[1]: وأقرَبُ منه ما أخرجه الترمذي عن سعد بـن أبي وقاص مرفوعاً:

«إِنَّ اللَّهَ نظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَـةَ، فَنَظِّفُـوا أَفْنِيَتَكُم» انتهى. وروى الترمذي من حديث سعد بن أبي[2] وقاص:

«إِنَّ اللَّهَ طيبٌ يُحِبُّ الطيبَ، نظيفٌ يُحِبُّ النظافَةَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الكرمَ، جوادٌ يُحِبُّ الجُود، فَنَظِّفُوا ـ قال: أراه ـ أفنِيَتَكم ـ وفي رواية: أخبيتكم ـ ولا تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ»[3].

وذكر القرطبي في «شرح أسماءِ الله الحُسْنَى» [4] أنه رواه البزار في «مسنده».

وأخرج الرافعي[5] بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه: «تَنَظَفُوا بِكُلِّ ما ٱسْتَطَعْتُم، فَإِنَّ اللَّهَ بَنَى الإِسْلامَ على النظافَةِ، ولَنْ يَدْخُلَ الجنَّةَ إلا نظيفٌ»[6].

١٢٨ ـ حديث: «البلاءُ مُوَكَّلٌ بالقَوْلِ»[7].

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من حديث أبي الدرداءِ وابن مسعود قال ابن الديبع: وهو عند الخطيب في «تاريخه»[8] عن ابن

---

(١) أي في «الدرر» رقم ١٥٧

(٢) واسم أبي وقاص مالك، وسعد هو أحد العشرة، رضي الله عنهم.

(٣) انظر الحديث في «تحفة الأحوذي» ٤/١٩ـ٢٠ وقال الترمذي عقب إيراده الحديث: (هذا حديث غريب، وخالد بن إلياس يُضَعَّف). قال السخاوي ص١٤٦: يعني راويه ضعيف.

(٤) في المخطوطتين: الأسماء الحسنى.

(٥) في «تاريخ قزوين».

(٦) وذكر السيوطي هذا الحديث في «الجامع الصغير» نقلاً عن أبي الصعاليك الطرسوسي في جزئه عن أبي هريرة ورمز إليه بالضعف. وفي الباب أحاديث رواها أبو نعيم في «الحلية» نقلها عنـه السخاوي.

(٧) انظر «المقاصد» ١٤٧ و«التمييز» ٥٢ و«الكشف» ١/٢٩٠ و«الخـلاصة» ٨٢ و«الفـوائد» للشوكاني ٢٠٣ و«الدرر» ١٥٢ بلفظ (المنطق) و«ضعيف الجامع» ٣/٢٠.

(٨) انظر «تاريخ بغداد» ١٣/٢٧٩.

مسعود بلفظ:

«البَلاءُ مُوَكَّلٌ بالمنطِقِ، فلو أَنَّ رَجُلاً عَيَّـرَ رَجُلاً بِـرَضَاعِ كَلْبَـةٍ لَرَضَعَهَا».

قال السخاوي: وهو ضعيف.

قلت: ولفظ الزركشي «بالمنطق»[1] وقال: رواه ابن لال[2] في «مكارم الأخلاق» من حديث ابن عباس[3]. والديلمي من حديث أبي الدرداءِ.

قال السيوطي: والديلمي أيضاً من حـديث ابن مسعود مـرفوعـاً وأحمد في «الزهد» عنه موقوفاً، وابن السمعاني[4] في «تاريخه» من حديث عليٍّ مرفوعاً.

١٢٩ ـ حديث: «بيتُ المَقدِسِ طَسْتٌ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءٌ عَقَارِبَ»[5].

ليس بحديثٍ، بل هو مما ينسب إلى التوراة.

---

(١) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: بالنطق.

(٢) هو أبو بكر أحمد بن علي بن علي . . . بن لال ومعناه بالفارسية الأخرس، الهمداني الشافعي توفي بنواحي عكا، ردها الله إلى المسلمين، سنة **٣٩٨** هـ.

(٣) وأوله: «ما مِنْ طَامَّةٍ إلا وفَوْقَها طامَّةٌ والبَلاءُ مُوَكّلٌ . .».

(٤) هو تاج الإسـلام أبو سعـد عبد الكـريم بن محمد بـن أبي المـظفر منصـور التميمي السمعاني، المروزي الشافعي الحافظ، ذكروا في ترجمته أن له شيوخاً يزيد عددهم على أربعة آلاف شيخ. وهو صاحب المؤلفات المفيدة المتقنة التي منها كتاب «تاريخ مرو» ومنها كتاب «الأنساب» الذي لم يصنف فيه مثله. توفي بمرو سنة **٥٦٢**هـ عن ثلاث وأربعين سنة.

(٥) انظر «المقاصد» ص١٤٨ وفيه: (وهو في فضائل بيت المقدس من حديث إسماعيل بن عيّاش عن صفوان بن عميرة قال: مكتوب في التوراة، فذكره بلفظ: كاس). وفي «كشف الخفاء» **١/٢٩١** و«أسنى المطالب» ص٨٢ جاء بلفظ: طشت. وانظر «التمييز» **٥٣**.

حرف التاء المثناة

من فوق

١٣٠ ـ حديث: «تَحِيَّةُ ٱلْبَيْت الطَّوافُ»(١).

قال السخاوي: لم أره بهذا اللفظ.

قلت: المراد بالبيت هو الكعبة، وهو بيت الله الحرام، ومعناه صحيح، كما في الصحيح عن عائشة:

أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ.. الحديث(٢).

وذلك لأَنَّ كُلَّ من يدخل المسجد الحرامَ يُسَنُّ له أن يبدأ بالطَّوافِ فرضاً أو نفلاً، ولا يَأْتي بِصَلاةِ تَحِيَّةِ المسجد إِلاَّ إِذا لم يكن في نيته أن يطوف لِعُذْرٍ أو لغيره.

وليس معناه أَنَّ تحِيَّةَ المسجد ساقطةٌ عن هذا المسجد كما تَوَهَّمَ بَعْضُ الأَغبياءِ من مفهومِ هذه العبارة الصادرةِ عنِ الفُقهاءِ وغيرهم.

١٣١ ـ حديث: «تَخَتَّمُوا بالزَّبَرْجَدِ، فَإِنَّهُ يُسْرٌ لا عُسْرَ فيه»(٣).

قال العسقلاني: موضوع.

وأَمَّا «التَّخَتُّمُ بالياقوتِ يَنْفي الفَقْرَ» يريد أنه إذا ذهب ماله باعه فوجد فيه غِنى(٤).

---

(١) انظر «التمييز» ٥٥ و«الكشف» ١/٢٩٨.

(٢) رواه البخاري في كتاب «الحج»: باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته (انظر «فتح الباري» ط. الحلبي ٤/٢٢٣).

(٣) انظر «المقاصد» ١٥٤ و«التمييز» ٥٥ و«الكشف» ١/٢٩٩.

(٤) يلاحظ أن جواب (أما) غير موجود، والكلام نسبه السخاوي لابن الأثير انظر «المقاصد الحسنة» ص١٥٤.

والأشبهُ إن صحَّ الحديث أن يكون لخاصةٍ[1] فيه كما ذكره السيوطي في «مختصر النهاية».

١٣٢ ـ **حديث**: «تَخَتَّموا بالزُّمُرُّدِ، فَإِنَّهُ يَنْفي الفَقْرَ»[2].

أورده الديلمي عن ابن عباس، رضي الله عنهما، ولا يَصِحُّ أيضاً، كما ذكره ابن الديبع.

١٣٣ ـ **حديث**: «تَخَتَّمُوا بالعَقِيقِ»[3].

له طرقٌ كلُّها واهيةٌ؛ كما قاله ابنُ الديبع.

لكن رواهُ الديلميُّ من حديث أنسٍ، وعُمَرَ وعليٍّ، وعائشة رضي الله عنهم، بأسانيد متعددة[4]، فيدل على أن الحديث له أصل.

وفي «اليواقيت» للمطرزي: أنَّ ابراهيم الحربي سئل عنه فقال: صحيح[5]. وقال: ويروى أيضاً بالياءِ التحتية[6]، أي اسكنوا بالعقيق وأقيموا به. ذكره الزركشي.

---

(١) كذا في إحدى المخطوطتين، وفي الأخرى: لخاصية، أقول: أورد السخاوي أحاديث عديدة في شأن التختّم، وذلك في تضاعيف بحثه التفصيلي الذي وقفت عليه في «المقاصد» غير أن هذه الأحاديث واهية أسانيدها. أما تأويل الحديث الموضوع على فرض صحته فذلك جهد يبذله العلماء في غير طائل، إلا أن يكون رياضة للذهن وتمريناً على التأويل!!

(٢) انظر «المقاصد» ١٥٣.

(٣) انظر هذا الحديث الموضوع في «الميزان» ١/ ٥٣٠ و٤/ ٤٥٥ و«الموضوعات» ٣/ ٥٨ ـ ٥٩ و«اللآلىء» ٢/ ٢٧٢ و«تنزيه الشريعة» ٢/ ٢٧٠ و«المقاصد» ١٥٣ و«التمييز» ٥٥ و«الكشف» ١/ ٢٩٩ و«ضعيف الجامع» ٣/ ٢٦.

(٤) أقول: ولكنها أسانيد واهية لا تقوي الحديث، فهو حديث موضوع.

(٥) بل جزم صاحب «الميزان» بأنه موضوع. وفي سنده داود بن سليمان الغازي الجرجاني كذبه ابن معين.

(٦) أي تخيموا، ذكر ذلك حمزة بن الحسن الأصبهاني في كتابه «التنبيه على حدوث التصحيف» ص٣٣ من طبعة بغداد وص٢ من طبعة دمشق وقد أورد السخاوي والسيوطي مناقشة لهذه الرواية تجدها في «المقاصد» ص١٥٤ و«اللآلىء» ٢/ ٢٧٢.

وقال السيوطي[1]: عند ابن عديّ بسند ضعيف من حديث عائشة مرفوعاً:
«تَخَتَّمُوا بالعَقِيقِ؛ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ»[2].

١٣٤ ـ حديث: «تَارِكُ الوِرْدِ مَلْعُونٌ، وصَاحِبُ الْوِرْدِ مَلْعُونٌ»[3].
باطل لا أصل له.

١٣٥ ـ حديث: «تَرْكُ العَادَةِ عَدَاوَةٌ»[4].
لا أصل له، كما ذكره ابن الديبع.

١٣٦ ـ حديث: «تَرْكُ العَشَاءِ مَهْرَمَةٌ»[5] أي مظنة للهرم.
قال القتيبي: هذه الكلمة جارية على ألسنة الناس، ولست أدري أرسول الله عليه السلام ابتدأها أم كانت تُقال قبله. كذا في «النهاية».
وكأنه غفل[6] عن حديث: «تَعَشُّوا وَلَوْ بِكَفٍّ من حَشَفٍ فَإِنَّ تَرْكَ

---

(١) في «الدرر» برقم ١٦٣

(٢) أورد المقدسي في «تذكرته» ص٢٩: «تختموا بالعقيق فإنه مبارك» وقال: فيه يعقوب بن الوليد كان يضع الحديث.

(٣) كذا في الأصول وفي «كشف الخفاء» ص٣٠٣، ويبدو أنهما حديثان اثنان، وضع كلاً منهما فريق معارض للآخر، فلعل بعض المتصوفة افترى الحديث الأول، فرد عليه آخر ممن يعارضه بالحديث الثاني. والله أعلم.

(٤) في «المقاصد» ص١٥٥: عداوة مستفادة، وفي «كشف الخفاء» ١/٣٠٣: (وفي لفظ زيادة: مستفادة). و«التمييز» ٥٦ و«تذكرة الموضوعات» ٢٠٤ وقال السخاوي في هذا الحديث: (لا أصل له، ولكن قد قال الشافعي: ترك العادة ذنب مستحدث).

(٥) انظر طرق الحديث وتخريجاته في «اللآلىء المصنوعة» ٢/٢٥٥ وانظره في «ابن ماجه» ٢/١١١٣ و«الميزان» ٣/٣٠١ و«الترمذي ٣/١٠٠ و«الحلية» ٨/٢١٤ و«الموضوعات» ٣/٣٦ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٥٩ و«الدرر برقم ١٦٤ و«الخلاصة» للطيبي ٨٣ و«الفوائد» للشوكاني ١٥٧ و«التمييز» ٥٧ و«الكشف» ١/٣٠٨ و«ضعيف الجامع» ٣/٣٣. وقد ذكره السخاوي في «المقاصد» ص ١٥٧ بلفظ: «تَعَشَّوْا وَلَوْ بكَفٍ مِنْ حَشَفٍ فَإن تَرْكَ العَشَاء مَهْرَمَةٌ».

(٦) في الأصول: غفلة، وهو غلط.

العَشَاءِ مَهْرَمَةٌ» أخرجه الترمذي وقال: هـذا منكر. انتهى. ففي الجملة له أصل[1]، كما لا يخفى.

۱۳۷ ـ **حديث**: «تَسليم الغزالةِ».

اشتهر على الألسنة، وفي المدائح النبوية.

قال ابن كثير: وليس له أصل. ومن نسبه إلى النبي ﷺ فقد كذب. ذكره ابن الديبع. وذكر القسطلاني مقول ابن كثير ثم قال: لكنه ورد في الجملة في[2] عدة أحاديث يتقوى بعضها ببعض، أورده شيخ الاسلام العسقلاني[3]، وذكر ابن السبكي أنَّ تسليم الغزالة رواه الحافظ أبو نعيم الأصفهاني، والبيهقي في «دلائل النبوة».

قلت: وكذا رواه الدارَقُطْني، والحاكم، وشيخه ابن عدي، كما ذكره الدميري في «حياة الحيوان» والله المستعان.

۱۳۸ ـ **حديث**: «تُعَادُ الصَّلاةُ مِنْ قَدْرِ الدِّرْهَم»[4].

يعني من الدم. قال النووي في «شرح خطبة مسلم»: إنه حديث ذكره البخاري في «تاريخه»، وهو حديث باطل، لا أصل له عند أهل الحديث.

۱۳۹ ـ **حديث**: «تَفْتَرِقُ أُمَّتي عَلَى سَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهم في الجَنَّةِ إلَّا فِرْقَةً

---

(١) ولكن هذا الأصل ـ كما قال الترمذي ـ منكر.

(٢) سقطت (في) من إحدى المخطوطتين.

(٣) قال السخاوي في «المقاصد» ص ١٥٦: (... ورد الكلام في الجملة في عدة أحاديث يتقوى بعضها ببعض أوردها شيخنا في المجلس الحادي والستين من «تخريج أحاديث المختصر»). وانظر «التمييز» ٥٦ و«الكشف» ١/ ٣٠٦.

(٤) أورد الذهبي هذا الحديث في ترجمة روح بن غُطَيْف في «الميزان» ٢/ ٦٠ وقرر هناك أن روحاً متروك وهاه العلماء.

وَاحِدَةً». قالوا: يا رسـول الله! من هم؟ قال: «الـزنادقـةُ وهم القَدرِيَّة»[1].

قال في «اللآلىء»: لا أَصل له، يعني بهذا اللفظ، وإلَّا فحديث «تفترق الأُمة على ثلاث وسبعين فرقة» أَخرجه أَبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح، وابن ماجه، وابن حبـان والحاكم[2] في صحيحيهما وقال الحاكم: إنه حـديث كبير في الأُصـول. قال الزركشي: ورواه البيهقي، وصححوه من حديث أَبي هريرة وغيره.

قلت: ورواه الأَربعة عن أَبي هريرة، رضي الله عنه، ولفظه:

«افترَقَت اليهود على إحدى وسبعين فِرْقَةً، وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أُمتي على ثلاثٍ وسبعين فرقةً» كما في «الجامع الصغير» للسيوطي.

وفي روايـة للترمذي عن ابن عمر بلفظ:

«وإنَّ بني إسرائيلَ تَفَرَّقَتْ على اثنتين وسبعين مِلَّةً، وتَفْتَرِقُ أُمَّتي على ثلاثٍ وسبعينَ مِلَّةً، كُلُّهم في النارِ إلَّا مِلَّةً واحدةً». قالوا: مَنْ هِيَ يا رسول الله؟ قال: «ما أَنا عليه وأَصحابي». وفي رواية أَحمد وأَبي داود عن معاوية: «اثْنَتَانِ وسَبْعونَ في النَّارِ وواحدةٌ في الجَنَّةِ وَهِيَ الجَماعَةُ».

والحديث في «المِشْكاة» وشرحه «المِرقاة».

١٤٠ ــ حديث: «تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تَسُودُوا»[3].

---

(١) انظر اللآلىء ١/٢٤٨ و«تنزيه الشريعة» لابن عراق ١/٣١٠.

(٢) انظر «سنن أبي داود» ٤/٢٧٦ و«جامع الترمذي» ٣/٣٦٨ و«سنن ابن ماجه» ٢/١٣٢٢ و«موارد الظمآن» و«المستدرك» ١/١٢٨ وانظر «الباعث على الخلاص» بتحقيقنا الأحاديث ١٣ـ١٨.

(٣) رواه البيهقي من قول عمر، وعلقه البخاري انظر «فتح الباري» ١/١٥١ كتاب العلم باب الاغتباط في العلم والحكمة و«أسنى المطالب» ص ٨٧ و«المقاصد» ١٥٩ و«التمييز» ٥٨ و«الكشف» ١/٣١٠.

من قول عمر. قيل: معناه قبل أن تَزَوَّجُوا فتصيروا أرباب بيوتٍ وخدم، ولذا قيل:

«ضَاعَ العِلْمُ في أفْخاذِ النِّساءِ»[1].

وقال الثوري: «مَنْ أسرعَ للرِّياسَةِ أضرَّ بكثيرٍ من العلم، ومن لم يُسْرِعْ كَتَبَ ثُمَّ كَتَبَ ثُمَّ كَتَبَ[2]». وهذا معنى أعمُّ واللَّهُ سُبْحانَهُ أعلم.

١٤١ ـ حديث: «تَفَكُّرُ سَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سَنَةٍ».

ذكره الفاكهاني بلفظ: «فِكْرُ ساعة» وقال: إنه من كلام السريّ السقطي[3].

وقال ابن عباس وأبو الدرداءِ: «فِكْرُ[4] سَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ قِيام لَيْلَةٍ» نَقَلَهُ الخطابي. وذكر السيوطي في «الجامع» بلفظ: «فِكْرَةُ[5] سَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً».

١٤٢ ـ حديث: «التَّكَبُّرُ عَلَى المُتَكَبِّرِ صَدَقَةٌ».

قال الرازي[6]: هو كلام مشهور. قلت: لكن معناه مأثور.

---

(١) سيورد المؤلف هذا القول حديثاً برقم ٢٧١.

(٢) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: كيت ثم كيت ثم كيت، وهو تحريف. ومعنى هذه الجملة: أي: يتفقه بهذه الكتابة. وهذه الكلمة حكمة بالغة، ما أحوج طلبة العلم أن ينتبهوا إليها، ويعلموا بمقتضاها، لينصرفوا بكليتهم إلى الدراسة والتحصيل، قبل أن يشغلوا بشؤون البيت والرياسة، لأنهم حينذاك لا يستطيعون التفقه غالباً.

(٣) هو السري بن المغلّس السقطي البغدادي المتوفى سنة ٢٥٣ هـ.

(٤) في إحدى المخطوطتين: فكرة.

(٥) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: فكر، والتصويب من المخطوطة الأخرى ومن «الجامع الصغير»، وذكر السيوطي أن أبا الشيخ رواه في «العظمة» عن أبي هريرة، وقرر أنه ضعيف. وقال المناوي في «فيض القدير» ٤/٤٤٣: (أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال: فيه عثمان بن عبد الله القرشي عن إسحاق الملطي كذّابان فأحدهما وضعه، وتعقبه السيوطي بأن العراقي اقتصر في «تخريج الإحياء» على ضعفه وله شاهد

(٦) في الأصل الراوي. والتصويب من «الكشف» وجاء في «أسنى المطالب»: (هو من كلام الناس).

١٤٣ ـ **حديث: «التكبيرُ جَزْمٌ»[1].**

قال السخاوي: لا أصل له في المرفوع، مع وقوعه في الرافعي، وإنما هو من قول إبراهيم النخعي. حكاه الترمذي في «جامعه» عنه، فقال: رُوي عن إبراهيم النخعي[2] أنه قال: التكبيرُ جَزْمٌ، والتسليمُ جَزْمٌ.

وقال السيوطي[3]: رواه سعيد بن منصور في «سننه» عن إبراهيم النخعي قوله: التكبيرُ جَزْمٌ، والقِرَاءَةُ جَزْمٌ.

وأَخْرَجَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عنه قال: كانوا يَجْزِمُونَ التكبيرَ، والمراد عدم التمطيط والترديد.

أقول: والأظهر أنه أراد بالجزم الوقف دون الوصل بما بعده، بناءً على أنَّه كلام تامٌّ، وكذا الحكمُ في القِراءَةِ، فإنَّ المستحبَّ فيها هو الوَقْفُ على الفواصل[4].

---

(١) انظر «تلخيص الحبير» لابن حجر ١/٢٢٥ و«الحاوي» ١/٥٣٥ و«التمييز» ٥٨ و«الكشف» ١/٣١٣.

(٢) هو إبراهيم بن يزيد النخعي المتوفى سنة ٩٥ هـ.

(٣) للسيوطي رسالة خاصة مختصرة في هذا الحدبث أوردها في كتابه « الحاوي للفتاوي » الجزء الأول من ص ٥٣٥ إلى ص ٥٣٧.

(٤) أقول: ليس تفسير المصنف لكلمة (الجزم) الواردة في هذا الحديث الموضوع مقبولاً، إذْ ورد في الرواية تفسير لهذه الكلمة وذلك في قول أحد رواة الحديث. (لا يُمد). وفي رسالة السيوطي الخاصة في هذا الموضوع والتي أشرت إليها قبل قليل تفصيل جيد. وقد رد السيوطي فيها تفسير من قال بأنه لا يعرب بل يسكن آخره رد هذا التفسير من وجوه ثلاثة لا نرى داعياً للإطالة بذكرها، ونكتفي بالدلالة عليها. قال محدث الشام الشيخ ناصر الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» الحديث ٧١:

(ثم إن الحديث مع كونه لا أصل له مرفوعاً وإنما هو من قول إبراهيم، فإنما يريد به التكبير في الصلاة كما يستفاد من كلام السيوطي في الرسالة المشار إليها، فلا علاقة له بالأذان كما توهم بعضهم). وأنكر على من يعمدون في الأذان إلى التسكين اعتماداً على هذا الحديث!! واستدل على أن الأذان كان شفعاً شفعاً بأحاديث صحيحة.

وقال السخاوي في «المقاصد» ص ١٦١: نقلاً عن شيخه ابن حجر العسقلاني قال: (وفيما قالوه نظر، لأن استعمال لفظ الجزم في مقابل الإعراب اصطلاح حادث لأهل العربية فكيف =

١٤٤ ـ **حديث**: «التَّكَلُّفُ حَرَامٌ».

قال ابن الديبع: لا أعلمهُ بهذا اللفظ، بل في «صحيح البُخاري»: عن عمر قال: نُهينا عَنِ التَّكَلُّفِ[1].

قلت: والحاصل أن معناه ثابت. ويؤيده ما أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» عن الزبير بن العوّام بلفظ:

«اللَّهُمَّ إني وصالحي أُمَّتي بُرَآءَ مِنَ التَّكَلُّفِ».

وأخرجه أيضاً بلفظ: «أَنَا وَأُمَّتِي بُرَآء مِنَ التَّكَلُّفِ»[2] عن الزبير بن أبي هالة وهو ابن خديجة زوج النبي عليه الصلاة والسلام.

وقد يقتبس ذلك من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾[3].

١٤٥ ـ **حديث**: «تَمْكُثُ إحدَاكُنَّ شَطْرَ عُمُرِها لا تُصَلِّي»[4].

ولفظ الزركشي «شَطْرَ دَهْرِها».

قال ابن منده: لا يثبت.

وقال ابن الجوزي: لا يعرف.

وقال النووي: باطل.

= يحمل عليه الألفاظ النبوية ـ يعني على تقدير الثبوت ـ وجزم بأن المراد بحذف السلام وجزم التكبير الإسراع به).

(١) انظر «صحيح البخاري» ٩/٧٨ باب «ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه» من كتاب «الاعتصام بالكتاب والسنة».

(٢) بُرَاء على وزن فقهاء: جمع بريء، ولهذه الكلمة جموع متعددة مثل: أبرياء، وبريئون، وبِراء ككرام، وأبراء كأشراف. وانظر الحديث في «المقاصد» ٩٨ و«فتاوى النووي» ١٢٩ و«التمييز» ٣٣ و«الكشف» ١/٢٠١ و٢٠٥ و«الدرر» برقم ٣٦ و«الفوائد» للكرمي برقم ٥٤ و«الفوائد للشوكاني ٨٦.

(٣) سورة ص؛ الآية: ٨٦.

(٤) انظر «المقاصد» ١٦٤ و «التمييز» ٥٩ و «الكشف» ١/٣١٨ وقال ابن حجر في «تلخيص الحبير» ١/١٦٢: [لا أصل له بهذا اللفظ. قال الحافظ أبو عبد الله بن مندة فيما حكاه ابن دقيق العيد في «الالمام» عنه: ذكر بعضهم هذا الحديث ولا يثبت بوجه من الوجوه. وقال البيهقي في «المعرفة»: هذا الحديث يذكره بعض فقهائنا وقد طلبته كثيراً فلم أجده في شيء من كتب الحديث ولم أجد له إسناداً] ونقل عن ابن الجوزي وعن أبي إسحاق الشيرازي وعن النووي أنه باطل لا أصل له. وانظر «تحفة الأحوذي» ١/١٢٢.

وقال البيهقي: تطلبته فلم أجِدْ له إسناداً.

والحاصل أنه لا أصل له بهذا اللفظ من حيث مبناه، وإلَّا فيقرب من معناه ما اتفق عليه الشيخان من حديث أبي سعيد مرفوعاً: «أَلَيْسَ إذا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ فَذَاكَ مِنْ نُقْصَانِ دينِها»[1].

١٤٦ ــ حديث: «تناكحوا تَنَاسلوا أُباهِي بِكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ»[2].

جاءَ معناه عن جماعة من الصحابة. وفي أبي داود والنسائي والبيهقي وغيرهم من حديث معقل بن يسار مرفوعاً:

«تَزَوَّجُوا الوَلُودَ الودُودَ[3] فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمِ»[4].

---

(١) والحديث بتمامه كما في «صحيح البخاري» في كتاب «الحيض»: باب تركِ الحائض الصومَ:
قال أبو سعيد: خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو فطرٍ إلى المصلى، فمر على النساء فقال: يا معشر النِّساء! تَصَدقْنَ فإني أُرِيتُكُن أكثرَ أهل النار». فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: «تُكْثِرْنَ اللعْنَ، وتكفُرْنَ العشيرَ، ما رأيتُ من ناقِصاتِ عقلٍ ودينٍ أذْهَبَ لِلُب الرجلِ الحازم من إحداكن» قُلْنَ: وما نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنا يا رسولَ الله؟ قال: «أليسَ شَهَادَةُ المرأةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَة الرجُل؟» قلن: بلى. فقال: «فذَلكَ مِنْ نُقْصَان عَقْلِها. أَلَيْسَ إذا حاضَتْ لَمْ تُصَلِّ ولم تَصُمْ؟» قلن: بلى. قال: «فذَلك مِنْ نُقْصَانِ دِينِها» (انظر الحديث في «فتح الباري» ١/٤٢١ ـ ٤٢٢ ط. البابي الحلبي).
وأخرج مسلم في «صحيحه» في كتاب الإيمان: باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله.
عن عبد الله بن عمر، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يا معشر النساء! تَصَدقْنَ وأكْثِرْنَ الاستغفارَ فإني رأيتُكُن أكثر أهلِ النارِ» فقالتِ امرأةٌ منهن جزلة: وما لنا يا رسول الله أكثر أهلِ النار؟ قال: «تُكْثِرْنَ اللعْنَ، وتكفُرْنَ العشير، وما رأيتُ مِنْ ناقِصاتِ عَقْلٍ ودينٍ أغْلَبَ لذي لُبٍ منكُن» قالت: يا رسولَ الله وما نُقْصَانُ العقل والدينِ؟ قال: «أمَّا نقصانُ العقل فشهادةُ امرأتين تعدِلُ شهادةَ رجلٍ فهذا نُقْصانُ العقلِ، وتمكثُ الليالي ما تُصلي وتُفطرُ في رمضانَ فهذا نقصان الدينِ» (انظر «صحيح مسلم» ١/٨٦ ـ ٨٧ ط محمد فؤاد عبد الباقي).

(٢) سقطت كلمة (تناكحوا) من الأصول، واستدركتها من «المقاصد» وغيره. وجاءت كلمة (أباهي) هكذا، وقواعد اللغة تقتضي حذف الياء. وانظر «المقاصد» ١٦٥ و «الكشف» ١/٣١٨ و «التمييز» ٥٩ و «ضعيف الجامع» ٣/٤١.

(٣) في المخطوطتين: الودود الودود. وانظر الحديث في «سنن أبي داود» ٢/٢٩٧ و«سنن النسائي» ٦/٥٤.

(٤) وسبب الحديث كما ذكر العلامة المناوي في «فيض القدير» (٣/٣٤٢) قال معقل: جاءَ رجلٌ =

ولأحمد والبيهقي عن أنس كذلك. وصححه ابن حبان والحاكم..

١٤٧ ـ **حديث:** «التَّوَكُّؤُ على العَصَا مِنْ سُنَّةِ الأَنْبياءِ»[١].

كلام صحيح، وليس له أصل صريح.

وإنما يُستفاد من قوله تعالى ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِك يَا مُوسىٰ﴾[٢] ومن فعل نبيِّنا عليه الصلاة والسلام في بعض الأحيان. كما بينته في رسالة.

وأما حديث: «مَنْ بَلَغَ الأَرْبَعِين وَلَمْ يُمْسِكِ العَصَا فَقَدْ عَصَى» فليس له أصل.

١٤٨ ـ **حديث:** «التَّهْنِئَةُ بالشُّهورِ والأَعيَادِ ممَّا اعْتَـادَهُ النَّاسُ في بَعْضِ البِلادِ» لم يرد فيه شيءٌ صريح في هذا المبنى.

ولكنه صحيح في المعنى؛ فقد لَقِيَ خالد بن معدان[٣] واثلة بن الأسقع في يومِ عيدٍ فقال: تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا وَمِنْكَ.

فقال له: نعم تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا وَمِنْكَ، وأسنده[٤] إلى النبي ﷺ ولكنَّ الأشبهَ فيه الوقفُ.

= إلى رسول الله ﷺ قال: أصبتُ امرأة ذات حسبٍ ومنصب ومالٍ، إلا أنها لا تلد أفأتزوجها؟ فنهاه ﷺ ثم ذكر الحديث... قال المناوي: ورواه الطبراني باللفظ المذكور عن أنس. قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح إلا حفص بن عمر. وقد روى عنه جمع.

(١) أورده الذهبي في «الميزان» ٤/١٥٣ من رواية معلّى بن هلال وهو من المعروفين بالكذب والوضع.

(٢) سورة طه، الآية: ١٧.

(٣) خالد بن معدان الكلاعي، أبو عبد الله الحمصي، كان من فقهاء التابعين وأعيانهم، رُوِيَ عنه أنه قال: أدركت سبعين من الصحابة، وكان كثير العبادة والتسبيح حتى قال سلمة بن شبيب: كان يسبح في اليوم أربعين ألف تسبيحة. توفي سنة ١٠٣ أو ١٠٤ أو ١٠٨ هـ والله أعلم.

(٤) في الأصول كلها: وأسند. والتصحيح من «المقاصد» ١٦٦ و«كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للعجلوني ١/٣٢٠. وانظر «التمييز» ٦٠.

وقد ثبت أن آدم عليه السلام لما حجَّ بيت الله الحرام قالت له[1] الملائكة: بَرَّ حجُّك، قد حججنا قبلك.

وفي «الصحيحين» قيام طلحة لكعب وتهنئته بتوبة الله عليه.

ويروى في حقوق الجار من المرفوع:

«إن أصابه خَيْرٌ هَنَّاهُ أو مصيبةٌ عزَّاه».

إلى غيره مما هو في معناه[2].

حرف الثاء المثلثة

١٤٩ ـ حديث: «الثِّقَةُ بِكُلِّ أَحَدٍ عَجْزٌ»[3].

قال السخاوي: لا أعرفه بهذا اللفظ.

قلت: ومعناه صحيح، إذ لا ينبغي لأحد أن يثق بغير الله، فإن من توكل عليه كفاه، ومن تعزَّز بالعبيد أذله الله، وفي المثل: لاذ بحرملة، وهو نبت ضعيف، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله، ويقويه حديث:

«الحَزْمُ سُوءُ الظَّنِّ»[4].

---

(١) سقطت كلمة (له) من الأصول. واستدركتها من «كشف الخفاء». أقول: وأين ثبت ذلك؟.

(٢) قال العجلوني في «كشف الخفاء»: (وألف السيوطي رسالة سمَّاها: «وصول الأماني في أصول التهاني» أجاد فيها). أقول: وقد طبعت هذه الرسالة منفردة، وهي في كتابه «الحاوي للفتاوي» (١/١٢١).

(٣) انظر «المقاصد» ١٦٨ و«التمييز» ٦٠ و«الكشف» ١/٣٢٢.

(٤) وهذا الحديث ضعيف وانظر «المقاصد» ٢٣ ـ ٢٤ و«الدرر» رقم ٢٠١ و«التمييز» ٦٧ و«الكشف» ١/٣٥٥ و«ضعيف الجامع» ٣/١١١ وقال المناوي في «فيض القدير» ٣/٤١٢ عن هذا الحديث:

رواه أبو الشيخ في «الثواب» عن علي، ورواه عنه الديلمي أيضاً، والقضاعي في «مسند الشهاب» عن عبد الرحمن بن عائذ قال العامري في «شرحه»: صحيح.

وأقول ـ القائل المناوي ـ: فيه علي بن الحسن بن بندار قال الذهبي في «ذيل الضعفاء» اتهمه =

١٥٠ ــ **حديث**: «ثلاثٌ لا يُرْكَنُ إِلَيْهَا: الدُّنْيَا، والسُّلْطَانُ، والمرأَةُ» كلام صحيح في معناه، وليس بحديث في مبناه(١).

حرف الجيم

١٥١ ــ **حديث**: «الجارُ إلى أَرْبَعين»(٢).

المعروف ما روى البخاري في «الأدب المفرد» أنه من قول الحسن البصري، وقد سئل عن الجار، فقال: أَرْبَعُونَ دَاراً أَمَامَهُ، وأَرْبَعُونَ خَلْفَهُ(٣)، وَأَرْبَعُونَ عَنْ يَمِينِهِ، وَأَرْبَعُونَ عَنْ شِمَالِهِ.

وكذا جاءَ عن الأَوزاعي(٤).

١٥٢ ــ **حديث**: «جُبِلَتِ القُلُوبُ على حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا وَبُغْضِ مَنْ أَساءَ إِلَيْهَا»(٥).

= ابن طاهر، أي بالوضع، وبقية وقد مر ضعفه، والوليد بن كامل قال في «الميزان»: ضعفه أبو حاتم والأزدي، وقال البخاري: عنده عجائب، وساق هذا منها. فالحديث واه جداً.

(١) قال السخاوي في «المقاصد» ١٦٨ عن هذا الحديث:
(كلام صحيح لا نطيل فيه بالاستشهاد لكل من الثلاثة لوضوح الأمر فيها) وانظر «التمييز» ٦١ و«الكشف» ١/٣٢٣.

(٢) أنظر «التمييز» ٦١ و«الكشف» ١/٣٢٨.

(٣) وفي إحدى المخطوطتين: من خلفه.

(٤) يدل كلام المصنف على أن هذا الحديث لا تصح نسبته إلى النبي ﷺ وإنما المعروف أنه من قول الحسن البصري والأوزاعي. وللعلماء كلام في الأحاديث التي ترفعه إلى النبي ﷺ إذ هي ضعيفة، ذكر ذلك السخاوي في «المقاصد» ص ١٧٠ وانظر ما كتبه الشيخ ناصر في ذلك عند كلامه على الأحاديث ذوات الأرقام ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و٢٧٧ في «سلسلة الأحاديث الضعيفة». وانظر «فتح الباري» ١٠/٣٦٧.

(٥) قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في «البداية والنهاية» ج ١٢ ص ١٣: (والحديث لا يصح بالكلية). وانظر «المقاصد» ١٧١ و«الدرر» رقم ١٧٦ و«تذكرة الموضوعات» ٦٨ و«الحلية» ٤/١٢١ و«التمييز» ٦٢ و«الفوائد» للشوكاني ٨٢ و«الفوائد» للكرمي ١٧٣ و«الكشف» ١/٣٣٠ و«لسان الميزان» ١/٤٤٦ و«فيض القدير» ٣/٣٤٥ و«روضة العقلاء» لابن حبان ٢١٩ و«ضعيف الجامع» برقم ٢٦٢٤.

قال السخاوي: يروى مرفوعاً وموقوفاً، وهو باطلٌ من الوجهين، وقول ابن عدي ثم البيهقي: إن الموقوف معروف عن الأعمش، يحتاج إلى تأْويل، فإنهما أَورداه كذلك بسند فيه من يتهم بالكذب والوضع، بسياق أُجِلُّ الأَعمشَ عن مثله.

قال: وربما يستأْنس بما يروى:

«اللَّهُمَّ لا تَجْعَلْ للفَاجِرِ عِنْدِي نِعْمَةَ بِرٍّ يَرْعَاهُ بِها قَلْبِي» وبحديث: «الهَدِيَّةُ تَذْهَبُ بالسَّمْعِ والبَصَرِ» وهو ضعيف.

١٥٣ ــ حديث: «الجزاءُ مِنْ جِنْسِ العَمَلِ»[١].

قال السخاوي: لم أَقف عليه بهذا اللفظ.

ويشير إليه قوله تعالى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾[٢] و ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها﴾[٣] و«كَما تدين تُدان»[٤].

١٥٤ ــ حديث: «جَنِّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ»[٥].

قال البزار: ليس له أصل.

وتعقبه السخاوي بإنه أَخرجه ابن ماجة مطولاً، وسنده ضعيف.

---

(١) انظر «المقاصد» ١٧٣ و«التمييز» ٦٢ و«الكشف» ١/٣٣٢.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٢٦.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

(٤) قال الحوت في «أسنى المطالب» ص ١٦٩ عن هذا الحديث «كما تدين تدان»: (فيه مقال كثير، ويروى أنه من التوراة). وانظر «اقتضاء العلم العمل» للخطيب البغدادي رقم الأثر ١٦٤ و«المقاصد» ٣٢٥ و«التمييز» ١٢١ و«الكشف» ٢/١٢٦ و«الدرر» رقم ٣٢٨ و«ضعيف الجامع» برقم ٤٢٧٩.

(٥) انظر الحديث في «المقاصد الحسنة» للسخاوي ص ١٧٥ و«الفوائد المجموعة» ص ٢٥ و«الميزان» ٢/٥٠١ و٤/٢٥ و«تذكرة الموضوعات» ٣٧ و«سنن ابن ماجه» ١/٢٤٧ و«الدرر» رقم ١٧٩ وقال ابن حجر في «الفتح» ١/٥٤٩: إن الحديث ضعيف، و«التمييز» ٦٣ و«الكشف» ١/٣٣٤ و«تفسير ابن كثير» ٣/٢٩٣.

وقال السيوطي: حديث[1]: «جَنِّبُوا مَسَاجِدَكُمْ مَجَانِينَكُم وَصِبْيَانَكُمْ» رواه ابن ماجة[2] عن واثلة بن الأسقع، والطبراني عن أبي الدرداءِ وأبي أُمامة.

١٥٥ ــ حديث: «جَهْدُ المُقِلِّ دُمُوعُهُ»[3].

قال ابن الديبع: هو معنى حديث:

«أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جَهْدُ المُقِلِّ» الذي أَخرجه أبو داود وغيره عن أَبي هريرة مرفوعاً.

قلت: والفرق بَيِّنٌ بين المعنيين، إذ الأول يشير إلى أنه لا يملك شيئاً غير دموعه، مبالغة في فقره وفاقته. والحديث يراد به أَنه إذا كان فقيراً وأَعطى شيئاً قليلاً مما عنده فهو أَفضل الصدقة كما ورد:

---

(١) كلمة (حديث) زيادة في المطبوعة، وتتمة حديث ابن ماجه كما في «سنن ابن ماجه» و«المقاصد الحسنة» «... صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم، وإقامة حدودكم وسل سيوفكم، واتخذوا على أبوابها المطاهر، وجمّروها في الجمع». قال السخاوي: وسنده ضعيف. ثم أورد السخاوي شواهد له كلها ضعيفة جداً.

قال المناوي في «فيض القدير» ٣/٣٥٢: وأورده ابن الجوزي في الواهيات، وقال: لا يصح. انظر «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» ١/٤٠٤ تحقيق إرشاد الحق الأثري ـ لاهور وقال ابن حجر في «تخريج الهداية»: له طرق وأسانيدها كلها واهية. وقال عبد الحق: لا أصل له.

أقول: بل إن رائحة الوضع تفوح من متنه، فالمعروف في السنة أن الأولاد كانوا يدخلون المسجد، وكان صفهم في الصلاة بعد صف الرجال وقبل النساء كما في «سنن أبي داود» ١/٢٥٤ و٢٥٥ وابن ماجة وغيرهما، وهناك أحاديث عديدة تنبىء عن دخول الأولاد المسجد. هذا وقد شهدت خطر هذا الحديث الواهي عندما رأيت بعض العامة من الجهلة يطردون الناشئة من بيوت الله محتجين بهذا الحديث، فينفرونهم من الدين، على حين تفتح المؤسسات التبشيرية صدرها وذراعيها لأبناء المسلمين مع أبنائهم.

ومن أدلة وضع هذا الحديث الأمر باتخاذ المطاهر على أبواب المساجد، والله أعلم.

(٢) انظر «الميزان» ٢/٥٩٥ فقد جاء بحديث ابن ماجة وأورده من مناكير عبد الرحمن بن هانىء، وقد أورده ابن الحاج في «المدخل» ١/٣٠٤.

(٣) «المقاصد» ١٧٧ و«التمييز» ٦٤ و«الكشف» ١/٣٣٦.

«سَبَقَ دِرْهَمٌ مائةَ أَلفِ درهمٍ»[1].

١٥٦ ــ **حديث**: «جَوْرُ التُّرْكِ ولا عَدْلُ العَرَبِ»[2].

كلام ساقط، لا حديث. ذكره ابن الديبع.

وأَقول: هو كفر بظاهره حيث فضَّل ظلم جماعة على عدل جماعة، مع[3] أَن أَهل العدل أَحسن أَجناس الناس، وأَهل الجور أَصلهم الأَنجاس[4].

١٥٧ ــ «**حديث**: «الجوعُ كافِرٌ لا يَرْحَمُ صَاحِبَهُ[5] في حَالِهِ، وقاتِلُهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ» أَي دافِعُهُ عَنْ مُسْلمٍ مضطرٍ من أَهل الجنة.

فمعناه صحيح، وأَما مبناه فكما قال ابن الديبع: إنه كلام يدور في الأَسواق، وليس بحديث.

١٥٨ ــ **حديث**: «الجِيزَةُ رَوْضَةٌ، ومِصْرُ خَزَائِنُ اللهِ في أَرْضِهِ».

قال العسقلاني: هذا كَذِبٌ موضوعٌ[6].

وفي «النهاية» أَن الجيزة (بكسر الجيم وسكون الياءِ) قرية قبالة مصر على النيل[7].

---

(١) هذا الحديث رواه النسائي عن أبي ذر، ورواه ابن حبان في «صحيحه» والنسائي والحاكم عن أبي هريرة، وقال الحاكم: على شرط مسلم.

(٢) «المقاصد» ١٧٧ و«التمييز» ٦٤ و«الكشف» ١/٣٣٧.

(٣) سقطت كلمة (مع) من إحدى المخطوطتين.

(٤) ونقل العجلوني في «كشف الخفاء» ١/٣٣٧ عن النجم الغزي قوله في هذا الحديث: (كلام ساقط مفترى، وقد جعل الله النبوة والخلافة في قريش وهم سادات العرب).

(٥) في المخطوطتين: على صاحبه. وفي «كشف الخفاء» ١/٣٣٧ و«المقاصد» ص ١٧٧ و«التمييز» ٦٤: «الجوع كافر وقاتله من أهل الجنة».

(٦) «المقاصد» ١٧٨ و«التمييز» ٦٤ و«الفوائد» للكرمي برقم ١٠٤ و«الكشف» ١/٣٣٨ وقد سقطت كلمة (هذا) من إحدى المخطوطتين.

(٧) عبارة ابن الأثير في «النهاية» كما يلي: (الجيزة وهي بكسر الجيم وسكون الياء: مدينة تلقاء مصر على النيل).

حرف الحاء المهملة

١٥٩ ــ حديث: «حَاكُّوا الباعَةَ، فَإِنَّهُ لا ذِمَّةَ لَهُمْ»[١].

كذا ذكره ابن الديبع بتشديد الكاف مدغماً، ولفظ السيوطي «حَاكِكُوا» بالفَكِّ وقال: لا أَصل له.

وفي «مُسند أَبي يَعلى» من حديث الحسين بن عليٍّ مرفوعاً: «المَغْبُونُ لا مَأْجورٌ ولا محمودٌ».

وأَخرجه أَبو القاسم البغوي في «معجَمِه» من طريق كامل بن طلحة[٢] عن أَبي هشام القنَّاد[٣] قال: كنت أَحمل المتاع من البصرة إلى الحسين بن عليٍّ بن أَبي طالب، فكان يماكسني فيه، فلعلي لا أَقوم من عنده حتى يهب عامته. قلت: يابن رسول الله أَجيئك بالمتاع من البصرة تُماكسني فيه، فلعلي لا أَقوم حتى تهب عامته؟ فَقال: إن أَبي حدثني - يرفع الحديث إلى النبي ﷺ - قال:

«المغْبُونُ لا مَأْجورٌ ولا مَحْمُودٌ».

قال البغوي؛ الوهم من كامل.

---

(١) «المقاصد» ١٧٩ و«الدرر» ١٤٥ و«التمييز» ٦٤ و«الفوائد» للكرمي برقم ٦/١ و«الكشف» ٣٤١/١ و«تذكرة الموضوعات» ١٣٥.

(٢) هو أبو يحيى كامل بن طلحة الجحدري البصري ولد سنة ١٤٥ وتوفي سنة ٢٣١ هـ حدث عنه البغوي واختلفت أقوال العلماء فيه، فقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال أحمد: ما أعلم أحداً يدفعه بحجة، حديثه مقارب. وقال أبو داود: رميت بكتبه، وقال يحيى ابن معين: ليس بشيء (أنظر «الميزان» ٤٠٠/٣).

(٣) في إحدى المخطوطتين: العناد. وقال الذهبي في أبي هشام هذا: (كان يتبع الحسين، حدث عنه كامل بن طلحة لا يعرف، وخبره منكر) ثم أورد الحديث المذكور بإسناده موجزاً، وبه يتبين أن الحديث منكر. انظر «الميزان» ٥٨٢/٤..

وروى غيره عن أبي هشام قال: كنت أحمل المتاع إلى علي بن الحسين.

وقال العسقلاني: ورد بسندٍ ضعيفٍ بلفظ:
«مَاكِسُوا البَاعَةَ فَإِنَّهُ لا خَلَاقَ لَهُمْ».

قال: وورد بسندٍ قَوِيٍّ عن سُفْيان الثَّوريّ أنه قال: كان يقال:
«مَاكِسُوا البَاعَةَ فَإِنَّهُ لا خلاقَ لَهُمْ».

١٦٠ ـ حديث: «حُبِّبَ إليَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثلاثٌ: الطيبُ والنساءُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي في الصَّلاةِ».(١)
قال الزركشي: رواه النسائي والحاكم من حديث أنس بدون لفظ «ثلاث».

وقال السخاوي: لم أقف على لفظ «ثلاث» إلا في موضعين من «الإحياء» وفي تفسير آل عمران من «الكشاف»، وما رأيتها في شيءٍ من طرق هذا الحديث بعد مزيد التفتيش. قال: وزيادته مُحِيلةٌ(٢) للمعنى، فإن الصلاة ليست من الدنيا.

قلت: أَمَّا صِحَّتُه من جهة المبنى. فقد قال السيوطي في «تخريج أَحاديث الشفاءِ»: لكن عند أحمد من حديث عائشة:

كان يُعْجِبُ نَبِيَّ اللهِ مِنَ الدُّنْيَا ثَلاثَةُ أَشْياء: النِّساءُ والطِّيبُ والطَّعامُ، فأَصاب آثنيتين، ولم يُصِبْ واحدةً، أَصَابَ النِّساءَ والطِّيبَ وَلَمْ يُصِبِ الطَّعامَ. قال: إسنادهُ صحيح، إلا أَن فيه رجلاً لم يسمَّ.

---

(١) «المقاصد» ١٨٠ و«الدرر» ١٨٦ و«التمييز» ٦٤ و«الكشف» ١/٣٣٨ و«الفوائد» للشوكاني ١٢٥ و«مختصر المقاصد» ٣٥٥.
(٢) في المخطوطتين: مختلة، وفي المطبوعة: مختلفة، وكل ذلك تصحيف.

قلت: فيصير إسناده حسناً[1].

وَأَمَّا صِحَّتُهُ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى فلوقوع قُرَّة عينه في الدنيا جعل كأنه منها. ويؤيده ما جاء في رواية:

«الطِّيبُ والنِّساءُ وقُرَّةُ عَيْني في الصَّلاةِ».

وهل المقصود بالصلاة: العبادة الموضوعة لسائر الأَنام أَو الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم[2]؟.

١٦١ ـ حديث: «حُبُّكَ الشيءَ يُعْمي ويُصِمُّ».

رواه أَبو داود، وقد بالغ الصغاني فيه، وحكم بالوضع عليه[3] قال السخاوي: ويكفينا سكوت أَبي داود عليه، فليس بموضوع، ولا شديد الضعف، فهو حسن.

قلت: وذكر[4] الزركشي عن أَبي الدرداء وقال: الوقف أَشبه. وروي عن معاوية بن أَبي سفيان، ولا يثبت، وسكت عليه السيوطي، مع أنه ذكره في «الجامع الصغير» وقال: رواه أحمد والبخاري في «تاريخه» وأبو داود عن أبي الدرداء، والخرائطيُّ في «اعتلال القلوب» عن أبي برزة رضي الله عنه، وابنُ عساكر عن عبد الله بن أنيس. انتهى.

---

(١) أقول: بل يصير إسناده ضعيفاً؛ كما تقتضي ذلك قواعد علم المصطلح.

(٢) قلت الذي يبدو أن المراد الصلاة بمعنى العبادة، وأستبعد جداً أن تكون الصلاة على النبي ﷺ هي المقصودة، وتكلف المؤلف ظاهر، والحق قول ابن حجر من أنَّ زيادة ثلاث محيلة للمعنى والله سبحانه أعلم.

(٣) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» ١/٢٧٣ على أنه مثل وقال: (أي يخفي عليك مساوئه، ويصمك عن سماع العذل فيه). وانظر «سنن أبي داود» ٤/٤٥٤ و«المقاصد» ١٨١ و«الدرر» برقم ١٨٧ و«الخلاصة» للطيبي ٨٢ و«التمييز» ٦٥ و«الفوائد للشوكاني ٢٥٥ و«ضعيف الجامع» ٣/٩١.

(٤) كذا في الأصول، ولعل الصواب: ذكره.

فالحديث إما صحيح لذاته أَو لغيره، فيرتقي عن درجة الحسن لذاته لكثرة رواته، وقوة صفاته[1].

١٦٢ ــ حديث: «الحبيبُ لا يُعَذِّبُ حَبيبَـهُ»[2].

قال السخاوي: ما علمته في المرفوع، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ اليَهُودُ والنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكم بِذُنُوبِكُم﴾[3] يشير إليه، أي إلى صحة معناه، وإن لم يثبت مبناه.

١٦٣ ــ حديث: «حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَة»[4].

قال بعضهم: موضوع. ومنهم ابن تيمية حيث جزم بأنه من قول جُنْدُب البَجَلِّي.

وقد رواه البيهقي في «الشُّعَب» بإسناد حسنٍ إلى الحسن البصري، رفعه مرسلاً[5].

---

(١) في كلام المؤلف نظر، إذ أن هذه النتيجة التي انتهى إليها غير مبنية على أساس مقبول عند علماء الحديث، فموقف العلماء من الأحاديث التي سكت عنها أبو داود ليس واحداً، فمنهم من وافق السخاوي، ومنهم من قال: إن النظر في السند هو الذي يحدد درجة الحديث، وهذا هو الصحيح، وفي «سنن أبي داود» أحاديث عديدة سكت عليها وليست حسنة، والطرق التي رُوي بها هذا الحديث كلها ضعيفة، كما صرح بذلك المناوي، فغاية ما في الأمر أن يرتقي هذا الحديث إلى درجة الحسن لغيره. وانظر كتابنا «أبو داود وكتابه السنن».

(٢) «المقاصد» ١٨٢ و«التمييز» ٦٥ و«الكشف» ١/٣٤٤.

(٣) سورة المائدة، الآية ١٨.

(٤) انظر «أحاديث القصاص» برقم ٧ و«الفوائد» للكرمي برقم ١٢٧ و«المقاصد» ١٨٢ و«التمييز» ٦٥ و«الكشف» ١/٣٤٥ و«تذكرة الموضوعات» ١٧٣ و«الإحياء» ٣/١٩٧ و«الدرر» برقم ١٨٥ و«ضعيف الجامع» برقم ٢٦٨١ ورواه أبو نعيم في «الحليه» ٦/٢٨٨ عن عيسى عليه السلام.

(٥) الحديث المرسل عند المحققين من علماء الحديث ضعيف، وقد بحثوا في بعض المرسلات، ومنها مرسلات الحسن فهناك من ذهب الى ضعف كل حديث مرسل، وهناك من قَبِلَ الحديث المرسل إن كان مرسلاً من كبار التابعين وأسند من جهة أخرى، وكان مرسلاً من قبل من لا يروي إلا عن الثقة.

قال السيوطي[1]: وقد عدَّ الحديث في الموضوعات، وتعقبه شيخ الإسلام ابن حجر بأن ابن المديني أثنى على مراسيل الحسن، والإسناد حسن إليه.

وقد أَورده الديلمي من حديث علي بن أبي طالب في «مسنده» ولم يذكر له إسناداً.

وهو في «تاريخ ابن عساكر» عن سعد[2] بن مسعود الصدفي التابعي بلفظ «حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ الخَطَايَا» انتهى. وهو عند أَبي نعيم في ترجمة سفيان الثوري من «الحلية» من قول عيسى عليه السلام.

وعند ابن أَبي الدنيا في «مكايد الشيطان» له، من قول مالك بن دينار.

أَقول: القائل بأَنه موضوع لم يصرح بإسناده، والأسانيد مختلفة، والمرسل حجةٌ عند الجمهور إذا صحَّ إسناده[3]، ولهذا قال ابن المديني: مُرْسَلاتُ الحسن إذا رواها عنه الثقات صِحاح. وقال الدارَقُطْني: في مَرَاسِيلِهِ ضَعْفٌ. فالاعتماد على عِمادِ الإسناد.

١٦٤ ــ حديث: «حُبُّ الوَطَنِ مِنَ الإيمانِ»[4].

---

(١) في «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» برقم ١٨٥

(٢) في إحدى المخطوطتين وفي «كشف الخفاء» ١/٣٤٥: سعيد. وقال السخاوي في «المقاصد» ص ١٨٢: «وعند ابن يونس، في ترجمة سعد بن مسعود التجيبي من «تاريخ مصر» له من قول سعدٍ هذا».

(٣) أقول: إن قول المؤلف رحمه الله هذا باعتبار المرسل حجة عند الجمهور ليس صحيحاً. قال النووي: المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول.

(٤) «المقاصد» ١٨٣ و«الدرر» برقم ١٩٠ و«التمييز» ٦٥ و«الفوائد» للكرمي برقم ١٧٤ و«تذكرة الموضوعات» ١١ و«الكشف» ١/٣٤٥.

قال الزَّركَشِيُّ: لم أَقف عليه.

وقال السيد معين الدين الصفوي: ليس بثابت.

وقيل: إنه من كلام بعض السلف.

وقال السخاوي: لم أَقف عليه، ومعناه صحيح.

قال المنوفي: ما ادعاه من صحة معناه عجيب: إذ لا ملازمة بين حُبِّ الوطن وبين الإيمان، ويَرُدُّهُ[1] قوله تعالى **﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾**[2] فإنه دلَّ على حبهم وطنَهم مع عدم تلبسهم بالإيمان، إذ ضمير عليهم للمنافقين. وتعقبه بعضهم بأنه ليس في كلامه أَنه لا يحبّ الوطن إلاَّ مؤمن، وإنما فيه أَنَّ حُبَّ الوطن لا يُنافي الإيمان. انتهى.

ولا يَخْفى أَنَّ مَعْنى الحديث: حُبُّ الوطن من علامة الإيمان، وهي لا تكون إلا إذا كان الحب مختصاً بالمؤمن، فإذا وجد فيه وفي غيره لا يصلح أَن يكون علامة قبوله.

ومعناه صحيح نظراً إلى قوله تعالى حكاية عن المؤمنين: **﴿وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا﴾**[3] فصحَّت مُعَارَضَتُهُ بقوله[4] تعالى **﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا﴾**[5] ثم الأَظهر في معنى الحديث ـ إن صحَّ مبناه ـ أَن يُحمل على أَن

---

(١) أي يرد قول السخاوي الذي يقرر أن معناه صحيح.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٦ وتمام الآية: ﴿أن اقتلوا أنفسكم أو آخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم﴾.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

(٤) في الأصول: لقوله. وفي «كشف الخفاء»: بقوله. يريد المؤلف أن يقول: إن حب الوطن علامة من علامات الإيمان نظراً لبعض الحالات المعينة. أما بشكل عام فليس كذلك، ومن هنا صحت معارضةُ ادعاء صحة معناه بقوله تعالى﴿ولو أنا كتبنا عليهم﴾.

(٥) سورة النساء، الآية ٦٦.

المراد بالوطن الجنة، فإنها المسكن الأَول لأَبينا آدم على خلاف فيه أنه خلق فيه، أَو دخل[1] بعدما تكمل وأتم، أَو المراد به مكة فإنها أُم القرى وقبلة العالم، أَو الرجوع إلى الله تعالى على طريقة الصوفيين، فإنه المبدأُ والمعاد كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى﴾[2] أَو المراد به الوطن المتعارف، لكن بشرط أَن يكون سبب حبه صلة أَرحامه وإحسانه إلى أَهل بلده من فقرائه وأَيتامه. ثم التحقيق أَنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ كَونِ الشيءِ علامةً له اختصاصُهُ بِهِ مطلقاً، بل يكفي غالباً. أَلا ترى إلى حديث: «حُسْنُ العهد من الإيمان» و «حُبُّ العربِ مِنَ الإيمان»[3] مع أَنَّهما يوجدان في أهل الكفران والله المستعان.

١٦٥ ـ حديث: «حُبُّ الهرة».

موضوع؛ كما قاله الصَّغَانيُّ وغَيْرُهُ.

وقد بسطتُ عليه بعض الكلام، في رسالة مستقلة لتحقيق المَرَام.

والصحيح في تقديره: [مِن خِصَالِ أَهل الإيمان]، وهو لا ينافي ما

---

(١) في إحدى المخطوطتين: أو أدخل.

(٢) سورة (النجم) الآية ٤٢. وقد أبعد المؤلف في تقدير معناه جداً. هذا والحديث بعد ذلك موضوع لا يصح، وإذا نظرنا إلى متن الحديث في ضوء واقعنا اليوم لم يبق شك في أن هذا الحديث موضوع وباطل، وقد استغله أعداء الإسلام في عصرنا هذا عندما أرادوا أن يزحزحوا مكانة الدين في المجتمع، وأطلقوا شعار الوطنية حتى حلت في يوم مضى قريب محل الدين، فأصبح الشعراء يمجدون الوطن ويتغنون به حتى إن بعضهم فضله على جنة الخلد، نعوذ بالله من الخذلان. والحق أن وطن المسلم عقيدته فكل مكان تعلو فيه عقيدة التوحيد هو وطنه، هذا وكنا نودُّ لو أنَّ المؤلف صان كتابه عن ذكر آراء الصوفيين التي جانبت الصواب وهي لا تتفق ومنهج أهل الحديث.

(٣) وقد ذكره السيوطي في جملة حديث نقلاً عن ابن عساكر من رواية جابر، ورمز إليه بالضعف، وذكر المناوي ٣/٣٧٠ أن أبا نعيم في «الحلية» والديلمي في «الفردوس» روياه عن جابر أيضاً. وانظر كلام الألباني حول الأحاديث المتصلة بالعرب في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» الأحاديث ١٦٠ و١٦١ و١٦٣.

اتَّصف به بعضُ أَهل الكُفْرانِ، كسائرِ مكارم الإحسان، ولا يقدر [من علامَةِ الإيمان] كما توهم السعد والسيد، وأَغرب الثاني حيث جعل إضافته من باب إضافة المصدر إلى مفعوله[١].

١٦٦ ـ حديث: «حَبَّذَا المُتَخَلِّلُونَ مِنْ أُمَّتِي»[٢].

قال الصَّغَاني: وضعه ظاهر، وفَسَّرَهُ بتخليل الأَصابع في الوضوءِ أَو بتخليلها بعد الطعام.

قلت: أَما مبناه فوضعه غير ظاهر، وأَما معناه فثبوته ظاهر باهر، لورود الأَحاديث في تخليل اللحية والأَصابع حتى عُدَّا من السنة المؤكَّدَة[٣]، فينظر في رجال إسناده ليحكم عليه بالتحقيق، والله ولي التوفيق[٤].

١٦٧ ـ حديث: «الحَجُّ جِهادُ كُلِّ ضَعِيفٍ»[٥].

تَساهَلَ الصَّغَانيُّ حيث أَدْرَجَهُ في الموضوعات، وقد أَورده أَحمد، وابنُ ماجه من حديث أَبي جعفر محمد بن علي بن الحسين[٦] عن أُم سلمة مرفوعاً، وإسناده حَسَنٌ.

---

(١) لم يتبين لي الإغراب المزعوم، فقوله: حب الهرة، هو من باب إضافة المصدر إلى مفعوله ليس غير ثم رأيت العجلوني يقول: لا غرابة فيه فهو كقوله تعالى: ﴿لا يسأم الإنسان من دعاء الخير﴾ أقول: وليس ذلك محتاجاً إلى استشهاد.

(٢) انظر «الخلاصة» للطيبي ٨٤ و«الكشف» ١/٣٤٤.

(٣) جاء في «كشف الخفاء»: (ويحتمل أن يراد ما يشتمل تخليل الأسنان من الطعام).

(٤) يبدو أن القول بوضعه غير سائغ، فقد رواه الطبراني في «الكبير» عن أبي أيوب وفي «الأوسط» عن أنس، وأحمد عن أبي أيوب وعطاء، وفي سنده واصل بن السائب الرقاشي، وهو ضعيف غير أن الحديث حسن، لأنه جاء من غير طريق الرقاشي هذا؛ كما حققه الشيخ ناصر الألباني في «إرواء الغليل».

(٥) انظر «مسند أحمد» ٦/٢٩٤ و«سنن ابن ماجه» ٢/٩٦٨ برقم ٢٩٠٢ و«المقاصد» ١٨٥ و«التمييز» ٦٦ و«الكشف» ١/٣٥١ و«صحيح الجامع» برقم ٣١٦٦

(٦) وأبو جعفر لا يُعْرَف له سماعٌ عن أم سلمة وإن أدرك ست سنين من حياتها، إذ مولده سنة ٥٦ وموتها سنة ٦٢، وله شاهد عند القضاعي عن علي رَفَعَهُ وفيه: «وجهاد المرأة حُسْنُ التبعّل» لكن فيه ابن لهيعة، فالحديث ضعيف ولا يرقى الحديث إلى درجة الحسن. والله أعلم.

١٦٨ ــ حديث: «الحِجَامَةُ في نُقْرَةِ الرَّأْسِ تُورِثُ النِّسْيَانَ، فَتَجَنَّبُوا ذٰلِكَ»[١].

رواه الديلميُّ من طريق عُمَر بنِ وَاصِل[٢] قال: حكى لي محمد بن سواءٍ[٣] عن مالك بن دينار عن أَنس مرفوعاً به. وابن واصل اتهمه الخطيبُ بالوضع، لاسيما وهو حكاية. وقد احتَجَمَ عَلَيْهِ الصَّلاة والسلام في يافوخه من وجع كان به.

١٦٩ ــ حديث: «الحَجُونُ والبَقِيعُ يُؤْخَذَانِ بِأَطْرَافِهِمَا وَيُنْثَرانِ في الجَنَّةِ»[٤]. وهما مقبرتا مَكَّةَ والمدينة.

أَوْرَدَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ[٥] في «الكَشَّافِ»، وبيَّض له الزيلعي في[٦] تخريجه، وتبعه العسقلاني، وسكت عنه السخاوي.

١٧٠ ــ حديث: «حَذْفُ السَّلام سُنَّةٌ»[٧].

---

(١) انظر «المقاصد» ١٨٤ و«الدرر» برقم ٢٠٠ و«التمييز» ٦٥ و«الكشف» ١/٣٤٧ و«الفوائد» للشوكاني ٢٦٣.

(٢) هو عمر بن واصل الصوفي ذكره ابن حجر في «لسان الميزان» ٤/٣٣٦، وأورد حديثاً له (٤/١١١) في أن على الصراط عقبة لا يجوزها أحدٌ إلا بجواز من علي بن أبي طالب، ونقل عن الخطيب قوله: هذا الحديث موضوع من عمل القصاص، وضعه عمر بن واصل أو وضع عليه. والله أعلم.

(٣) هو محمد بن سواء بن عنبر السدوسي العنبري البصري ذكره ابن حبان في «الثقات» توفي سنة ١٨٧ هـ (انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٩/٢٠٨).

(٤) «المقاصد» ١٨٥ و«التمييز» ٦٦ و«الكشف» ١/٣٥١ وقال المؤلف في «الموضوعات الصغرى» ص ٦٢: لا يعرف له أصل.

(٥) هو محمود بن عمر أبو القاسم، عرف بجار الله لأنه جاور في مكة مدة من الزمان. ولد في زمخشر سنة ٤٦٧ وتوفي بجرجانية من قرى خوارزم سنة ٥٣٨ كان من رؤوس الاعتزال في عصره وكان حنفي المذهب. وكتابه الكشاف مشهور وفيه أحاديث موضوعة كثيرة.

(٦) وعبارة «أسنى المطالب»: (وبيّض له الزيلعي لعدم وقوفه على سند له) ومعنى بيض: أي ترك بياضاً، أي سكت عنه.

(٧) انظر «المقاصد» ١٨٧ و«التمييز» ٦٧ و«الكشف» ١/٣٥٤ و«ضعيف الجامع» برقم ٢٧٠٢.
وجاء في «المقاصد الحسنة» ص ١٦١: (أسند الحاكم عن أبي عبد الله البوشنجي أنه سئل عن=

قال ابن القطان: لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً.

قلت: أَخرجه أَبو داود(1)، والترمذي(2)، وابن خزيمة(3)، والحاكم(4) في «صحيحيهما» عن أَبي سلمة عن أَبي هريرة، رضي الله عنه، رفعه الحاكم وصححه، ووقفه(5) الترمذي وقال: حسن صحيح.

ثم قيل: معناه إسراعُ الإمام به، لئلا يسبقه المأْموم. وأَغْرَبَ بَعْضُ المالكية بقوله: هو أَن لا يكون فيه قوله: ورحمة الله.

١٧١ ـ حديث: «الحديثُ في المَسْجِدِ يَأْكُلُ الحَسَنَاتِ كَما تَأْكُلُ الْبَهِيمَةُ الحَشِيشَ»(6).

لم يوجد. كذا في «المُخْتصر».

= حذف السلام، فقال: لا يُمَد، وكذا أسنده الترمذي في «جامعه» عن ابن المبارك أنه قال: لا يمده مداً، قال الترمذي: وهو الذي استحسنه أهل العلم). وانظر ما قلناه عند الحديث: «التكبير جزم».

(1) انظر «سنن أبي داود» ١/٣٦١ وقال أبو داود عقبة: [قال عيسى: نهاني ابن المبارك عن رفع هذا الحديث. قال أبو داود: سمعت أبا عمير عيسى بن يونس الفاخوري الرملي قال: لما رجع الفريابي من مكة ترك رفع هذا الحديث وقال: نهاه أحمد بن حنبل عن رفعه].

(2) انظر «تحفة الأحوذي» ١/٢٤٣ وقال: [قال علي بن حجر وقال ابن المبارك: يعني أن لا تمده مداً. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح وهو الذي يستحبه أهل العلم]

(3) انظر «صحيح ابن خزيمة» ١/٣٦٢.

(4) انظر «المستدرك» ١/٢٣١ وقال الحاكم: [هذا حديث صحيح على شرط مسلم فقد استشهد بقرَّة بن عبد الرحمن في موضعين من كتابه، وقد أوقف عبد الله بن المبارك هذا الحديث عن الأوزاعي]. وقال الشيخ ناصر الألباني في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة عن قرة: إنه ضعيف من جهة حفظه. وقال الذهبي في «الميزان» ٣/٣٨٨: خرَّج له مسلم في الشواهد وقال الجوزجاني: سمعت أحمد يقول: منكر الحديث.

(5) كذا في المخطوطتين. وفي المطبوعة: رفعه وهو خطأ.

(6) أورده الغزالي في «الإحياء» وقال الحافظ العراقي فيه: لم أقف له على أصل. وقال السبكي في «طبقات الشافعية» ٤/١٤٥: لم أجد له إسناداً. وقال العجلوني في «كشف الخفاء» ١/٣٥٤: (والمشهور على الألسنة: «الكلام المباح في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب») وهو أيضاً باطل. و«المختصر» كتاب اختصر فيه مؤلفه وهو الفيروزابادي =

١٧٢ ــ حديث: «حَسَنَاتُ الأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ المُقَرَّبِينَ»[١].

من كلام أَبي سعيد الخراز[٢].

١٧٣ ــ حديث: «حَسِّنُوا نَوَافِلَكُم تَكْمُلْ بِها فَرَائِضُكُمْ[٣]».

لا أَصل له بهذا المبنى. وإِن كان يصحّ في المعنى.

١٧٤ ــ حديث: «الحُسْنُ مَرْحُومٌ»[٤]

من كلام أَبي حازم التابعي[٥].

١٧٥ ــ حديث: «الحَسُودُ لا يَسُودُ»[٦].

من كلام بعض السلف. كما في «الرسالة القشيرية».

١٧٦ ــ حديث: «حُضُورُ مَجْلِسِ عالِمٍ أَفْضَلُ مِنْ صَلاةِ أَلْفِ رَكْعَةٍ»[٧].

= كتاب «المغني عن حمل الأسفار» في تخريج أحاديث الاحياء للحافظ العراقي، وقد نُقِلَ قولُ الحافظ بتصرف، وقد ذكرت نص كلامه في صدر هذا التعليق.

(١) انظر «أحاديث القصاص» برقم ٥٨ و«المقاصد» ١٨٨ و«التمييز» ٦٨ و«الكشف» ١/٣٥٧ و«تفسير القرطبي» ١/٣٠٩ و«الفوائد» للشوكاني ٢٥٠ و«الفوائد» للكرمي برقم ١٥٩ و«تذكرة الموضوعات» ١٨٨.

(٢) في إحدى المخطوطتين: الخدري، وفي الأخرى: الحزاز، وكل ذلك تصحيف. وذكر العجلوني في «كشف الخفاء» ١/٣٥٧ أن أبا سعيد من كبار الصوفية مات في سنة ٢٨٠ وذكر الذهبي في «العبر» أنه هو الزاهد الكبير أحمد بن عيسى أبو سعيد الخَرَّاز شيخ الصوفية توفي سنة ٢٨٦ انظر ترجمته في «البدايةوالنهاية» ١١/٥٨.

(٣) انظر «المقاصد» ١٨٨ و«التمييز» ٦٨ و«الكشف» ١/٣٥٨ أقول: كذا في الأصول: تكمل بها وفي «كشف الخفاء» و«تمييز الطيب» و«المقاصد»: فبها تكمل. وفي «أسنى المطالب»: فإنها تكمل.

(٤) انظر «المقاصد» ١٩٠ و«التمييز» ٦٨ و«الكشف» ١/٣٥٩.

(٥) أي ليس بحديث أصلاً. وأبو حازم التابعي هو سلمة بن دينار المدني الأعرج القاص الزاهد، أحد الأعلام. قال ابن خزيمة فيه: ثقة لم يكن في زمانه مثله. وله روائع من عيون الكلام البليغ، ذُكرت بعضها في كتب الأدب، وذكر أبو نعيم في «الحلية» طائفة منها. واختُلف في سنة وفاته فمن قائل: إنه توفي سنة ١٣٥، ومن قائل سنة ١٤٠ ومن قائل سنة ١٤٤ والله أعلم.

(٦) انظر «المقاصد» ١٩٠ و«التمييز» ٦٨ و«الكشف» ١/٣٥٩.

(٧) انظر حديث عمر في «اللآلىء المصنوعة» ١/١٩٩ ـ ٢٠٠ وهو حديث طويل، وبينه وبين الحديث المذكور اختلاف بسيط. وانظره في «الموضوعات» لابن الجوزي ١/٢٢٣.

كذا في «الإحياء» من حديث أَبي ذرّ. قال العراقي: ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» من حديث عمر، ولم أَجده من طريق أبي ذر.

١٧٧ ــ **حديث**: «الحِفْظُ في الصِّغَرِ كَالنَّقْشِ في الحَجَرِ».

ليس بثابت كذا[١].

لكن رواه الخطيب في «جامعه» من حديث ابن عباس به مرفوعاً: «حِفْظُ الغُلام الصَّغِيرِ كالنَّقْشِ في الحَجَرِ، وَحِفْظُ الرجُل بَعْدَ ما كَبِرَ[٢] كالكتابَةِ عَلَى الماءِ».

١٧٨ ــ **حديث**: «حُكْمي على الواحِدِ كَحُكْمِي عَلَى الجَمَاعَةِ».

لا أَصل له كما قال العراقي[٣].

وأَنكره المِزِّيُّ والذهبي أَيضاً.

وقال الزركشي: لا يعرف[٤].

١٧٩ ــ **حديث**: «الحمدُ للَّهِ رِدَاءُ الرَّحْمٰنِ»[٥].

لم يوجد له أَصل.

---

(١) وأورد ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/٨٢ أثراً عن الحسن في سنده مجهول ولفظه: طَلبُ الحديث في الصغر كالنقش في الحجر.

(٢) في إحدى المخطوطتين: يكبر.

(٣) أي في «تخريج أحاديث البيضاوي» كما في «الكشف» ١/٣٦٤ وانظر الحديث في «المقاصد» ١٩٢ و«التمييز» ٦٩ و«الدرر» ١٩٩ و«الفوائد» للكرمي ١٧٥ و«الفوائد» للشوكاني ٢٠٠.

(٤) أي لا يعرف بهذا اللفظ. قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ١٩٢: (وللترمذي والنسائي من حديث أُمَيْمة بنت رُقيقة أنه ﷺ قال: «ما قولي لامرأة واحدة إلا كقولي لمائة امرأة» هذا لفظ النسائي. ولفظ الترمذي: «إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة»). اهـ. وقول النبي ﷺ هذا كان جواباً على قولهن له: هَلُم نبايعك يا رسول الله! فأجابهن: «بايعتُكُن كلاماً إني لا أُصافح النساء إنَّما قَوْلي...». أقول: وحديث أُميمة صحيحٌ، قال فيه السخاوي ص ١٩٣: (وهو من الأحاديث التي أَلْزَمَ الدارَقَطني الشَّيْخَين بإخراجها لثبوتها على شرطهما). وقد رواه أيضاً ابن ماجه وابن حبان ومالك في «الموطأ».

(٥) أي كلمة (الحمد لله)، فهذه الكلمة مبتدأ، وخبره: رداء.

١٨٠ ــ **حديث**: «حَمَل عليٌّ بَابَ خَيْبَرَ».

أَورده ابن إسحاق في السيرة[1]، وأَنكره بعض العلماءِ.

وقال السخاوي: له طرق كلها واهية. وقال الزركشي: أَخرجه الحاكم من طرق عن جابر بلفظ: «إنَّ عَلِيّاً لمَّا انتهى إلى الحصن اجْتَبَذَ[2] أَحدَ أَبوابه فأَلقاه[3] بالأَرض، فاجتمع عليه بعده سبعون رجلاً فأَجهدهم أَن أَعادوا الباب».

وأَخرجه ابن إسحاق في «سيرته» عن أَبي رافع، وأَن سبعة لم يقلبوه.

١٨١ ــ **حديث**: «حين تقلي تدري».

ليس بحديث[4]. ومعناه صحيح، ويشير إليه قوله تعالى: ﴿**وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلاً**﴾[5].

---

(١) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: السير. وأثبتنا ما في المخطوطة الأخرى لموافقته ما في «المقاصد الحسنة» ص ١٩٣ و«كشف الخفاء» ١/٣٦٥ وانظر «التمييز» ٧٠ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٧٦ و«سيرة ابن هشام» المطبوعة مع «الروض الأنف» ٤/٤٣. هذا وقد أورده ابن إسحاق عن أبي رافع مولى النبي ﷺ وذكر أبو رافع أن سبعة هو ثامنهم اجتهدوا أن يقلبوه فلم يستطيعوا. ومن طريق ابن إسحاق أخرجه البيهقي في «الدلائل» من جهة ليث بن أبي سليم عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين عن جابر أن علياً حمل الباب يوم خيبر، وأنه جرب بعد ذلك فلم يحمله أربعون رجلاً. وليث ضعيف والراوي عنه شيعي. وطرق الحديث كلها واهية، كما يقول السخاوي، ومن أجل ذلك فقد أنكره العلماء.

(٢) اجتبذ: بمعنى جبذ أي جذب.

(٣) كلمة (فألقاه) ساقطة من الأصول واستدركتها من «المقاصد» ص ١٩٣ وغيره.

(٤) بل هو مثل، قال الميداني في «مجمع الأمثال» بعد أن أورد قصته: (مثل يضرب للمغبون يظن أنه الغابنُ غيره). أقول: وهذا المثل ما يزال شائعاً بين الناس في بعض بلاد الشام. وانظر «المقاصد» ١٩٥ و«التمييز» ٧٠ و«الكشف» ١/٣٦٩.

(٥) سورة الفرقان، الآية: ٤٢.

حرف الخاء المعجمة

١٨٢ ـ حديث: «خَابَ قَوْمٌ لا سَفِيهَ لَهُم».

هو من قول مكحولٍ بلفظ: «ذَلَّ من لا سفيه له»[١] كما رواه ابن أبي الدنيا في «الحكم» له.

١٨٣ ـ حديث: «خَازِن القُوتِ ممْقُوت»[٢].

ليس بحديث، ولكن معناه صحيح. لحديث: «المحتكر ملعون»[٣].

١٨٤ ـ حديث: «خَالِفُوا اليَهُودَ فَلا تُصمِّمُوا[٤] فإنَّ تَصْمِيمَ العَمائم من زِيِّ اليهودِ». لا أصل له ـ على ما ذكره السيوطي ـ.

١٨٥ ـ حديث: «خُذُوا شَطْرَ دِينِكُمْ عَنِ الحُمَيْرَاءِ»[٥].

وهي عائشة، تصغير الحمراء بمعنى البيضاء على ما في «النهاية»، والشطر: النصف. قال العسقلاني: لا أَعرف له إسناداً، ولا رأيته في شيءٍ من كتب الحديث إلا في «النهاية» لابن الأَثير، ولم يذكر من خَرَّجه.

وذكر الحافظ عماد الدين بن كثير أنه سأَل المِزِّيّ والذهبي فلم

---

(١) في إحدى المخطوطتين: سيف. وهو تصحيف. ومكحول الدمشقي روى عن كثير من الصحابة مرسلاً. قال أبو حاتم: ما أعلم بالشام أفقه منه. توفي سنة ١١٣ هـ. وانظر «المقاصد» ١٩٦ و«التمييز» ٧٠ و«الفوائد» للكرمي ١٧٧ و«الكشف» ١/ ٣٧١.

(٢) انظر «المقاصد» ١٩٧ و«التمييز» ٧١ و«الكشف» ١/ ٣٧٢.

(٣) هذا الحديث: «المحتكر ملعون» رواه الحاكم، فاستدرك عليه الذهبي في «التلخيص» فقال: قلت: علي بن سالم ضعيف. وهناك حديث صحيح رواه مسلم ونصه: «لا يحتكر إلا خاطىء».

(٤) العمامة الصمّاء: هي العمامة التي لا عذبة لها.

(٥) انظر «المقاصد» ١٩٨ و«الدرر» برقم ٢١٠ و«البداية والنهاية» ٨/ ٩٢ و«الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» ٥٨.

يعرفاه، وذكره في «الفردوس» بغير إسناد، وبغير هذا اللفظ، ولفظه: «خُذُوا ثُلُث دِينِكُمْ مِنْ بَيْتِ الحُمَيْراءِ»، وبيض له صاحب «مسند الفردوس» ولم يخرج له إسناداً.

وكذا ذكره السخاوي. وقال السيوطي: لم أَقف عليه.

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير في «تخريج أَحاديث مختصر ابن الحاجب»: هو حديث غريب جدّاً، بل هو حديث منكر سأَلت عنه شيخنا الحافظ المزي فلم يعرفه، وقال: لم أَقف له على سند إلى الآن. وقال شيخنا الذهبي: هو من الأَحاديث الواهية التي لا يعرف لها إسناد. انتهى. لكن في «الفردوس» من حديث أَنس: «خذُوا ثلث دينكم مِنْ بَيْت عائشة» ولم يذكر له إسناداً.

قلت: لكن معناه صحيح، فإن عندها من شطر الدين استناداً يقتضي اعتماداً.

وقد اشتهر أيضاً حديث: «كَلِّمِيني يا حُمَيْرَاءُ» لكن ليس له أَصل عند العلماءِ[1].

١٨٦ ـ حديث: «خَصْمِي حاكِمِي»[2].

كلامٌ، لا حديثٌ.

١٨٧ ـ حديث: «الخُمُولُ نِعْمَةٌ وكُلٌّ يَأْباها»[3].

هو من كلام بعض السلف. نعم ثبت عن سعد مرفوعاً: «إنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العَبْدَ الخفي التَّقِي»[4] ذكره السخاوي.

---

(١) وسيأتي في نهاية الكتاب مزيد كلام عن «الحميراء» إن شاء الله.

(٢) «المقاصد» ١٩٩ و«التمييز» ٧٢ و«الكشف» ١/٣٧٨.

(٣) انظر «المقاصد» ٢٠٢ و«التمييز» ٧٣ و«الكشف» ١/٣٨٣.

(٤) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: النقي.

١٨٨ ــ **وكذا حديث**: «الخُمولُ راحَةٌ، والشُّهْرَةُ آفَةٌ».

من كلام المشايخ.

١٨٩ ــ **حديث**: «خِيَارُ نِسَاءِ أُمَّتِي أَحْسَنُهُنَّ وَجْهاً وَأَرْخَصُهُنَّ مَهْراً»[١].

قال السخاويُّ: ذكره الدَّيْلَمِيُّ مَرْفوعاً بلا إسناد.

١٩٠ ــ **حديث**: «خَيْرُ تِجارَتِكُم البَزُّ، وخَيْرُ صَنَائِعِكُم الخَرْزُ»[٢].

قال العراقي: لم أَقف له على إسناد. وذكره صاحب «الفردوس» من حديث عليٍّ.

١٩١ ــ **حديث**: «خَيْرُ البِرِّ عَاجِلُهُ»[٣].

لا يَصِحُّ مَبْناه. وَقَدْ وَرَدَ عن العبَّاس في معناه:

لا يَتِمُّ المعروفُ إلَّا بِتَعْجيلِهِ، فَإنَّهُ إذا عَجَّلَهُ هَنَّاه.

وهو معنى ما اشتهر من: أَنَّ الانتظارَ أَشدُّ مِنَ الموتِ، أَيْ لأَنَّه قَدْ يُؤ دِّي إلى الفَوْت.

١٩٢ ــ **حديث**: «خَيْرُ الأَسْماءِ ما عُبِّدَ وما حُمِّدَ».

قال السيوطي: لم أَقف عليه[٤].

وفي «معجم الطبراني» من حديث أَبي زهير الثقفي[٥]:

---

(١) انظر «المقاصد الحسنة» ص ٢٠٤.

(٢) كذا في الأصول وفي «تحذير المسلمين» لمحمد البشير ظافر الأزهري ص ٧٠. والذي في «كشف الخفاء» ١/٣٨٩: (الخز). وجاء في «تذكرة الموضوعات» للفتني ص ١٣٥: (في «المختصر: خير تجارتكم البز وخير صنائعكم الحرث» لا أصل له، سوى ما في «الفردوس»)، ولعل هذه الرواية الأخيرة أقرب للصواب. والله أعلم.

(٣) انظر «المقاصد» ٢٠٢ و«التمييز» ٧٣ و«الكشف» ١/٣٨٤.

(٤) قال السخاوي في «المقاصد» ص ٣٩: (وأمَّا ما يذكر على الألسنة من: «خَيْرُ الأسماءِ ما حُمِّدَ وما عُبِّدَ» فما علمته). فيبدو أنه لا أصل له، كما قال الشيخ ناصر في الحديث رقم ٤١١ من «سلسلة الأحاديث الضعيفة». وانظر «المقاصد» ٢٠٥ و«التمييز» ١٤ و«الدرر» برقم ٢١٧ و«الفوائد» للكرمي ٦٩ و«الكشف» ١/٩١.

(٥) هو معاذ بن رباح وقيل: ابن معاذ بن رباح.

«إذا سَمَّيْتُمْ فَعَبِّدُوا». وأَخْرَجَ أَيضاً من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «أحبُّ الأَسماءِ إلى الله ما تعبِّد له» وسنده ضعيف[1].

وروى أَبو نعيم بسنده مرفوعاً:

«قال الله تعالى: وَعِزَّتي وَجَلالي لا عَذَّبْتُ أَحداً يُسَمَّى باسْمكَ في النار»[2].

١٩٣ ــ **حديث**: «خَيْرٌ خَيْر» حين يسمع الغراب ونحوه. ليس بحديث بل هو نوع من الطيرة. ذكره ابن الديبع[3]. قلت: بل هو من الفأْل، لا من التشاؤ م لا في الحال ولا في المآل.

١٩٤ ــ **حديث**: «خَيْرُ السُّودانِ ثلاثةٌ: لُقمانُ وبِلالٌ وَمِهْجَعٌ مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم»[4].

رواه البخاري في «صحيحه» عن واثلة بن الأَسقع به مرفوعاً كذا ذكره ابن الديبع.

لكن قول [البخاري] سهو قلم إما من الناسخ أَو من المصنف؛ فإن الحديث ليس في البخاري.

والذي في «المقاصد» إنما هو: رواه الحاكم.

---

(١) لأن فيه محمد بن محصن قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٨/٥١: (وفيه محمد بن محصن العكاشي وهو متروك). قال الشيخ ناصر تعقيباً على ذلك: (قلت: بل هو كذاب كما قال ابن معين وقال الدارقطني: يضع الحديث) (انظر الحديث رقم ٤٠٨ من «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للشيخ ناصر الألباني).

(٢) الخطاب للنبي ﷺ، وكان من الواجب على المؤ لف أن يبيِّن لنا درجة الحديث لأنه لا يكفي أن يعزو الحديث إلى أبي نعيم. مع ما سبق أن ذكرنا من أن كتابه مملوء بالأحاديث التالفة.

(٣) قال السخاوي في «المقاصد» ص ٢٠٦: وقد قال عكرمة: كنا عند ابن عمر وعنده ابن عباس رضي الله عنهما فمر غراب يصيح، فقال رجل من القوم: خير، خير. فقال ابن عباس: لا خير ولا شر. ينكر عليه ذلك. قال العجلوني في «كشف الخفاء» ١/٣٩٠: أي ليس واحدٌ منهما بدائم على أحد. وانظر «التمييز» ٧٤.

(٤) انظر «المستدرك» ٣/٢٨٤ و«المقاصد» ٢٠٧ و«التمييز» ٧٤ و«الكشف» ١/٣٩٤ و«ضعيف الجامع» برقم ٢٨٩١.

ثم قال المنوفي: ما ذكره من أَنَّ مِهْجَعاً مَوْلَى رسول الله ﷺ سهو؛ فإنّه مَوْلَى عُمَرَ بن الخطَّاب، وهو أَول قتيل من المسلمين يوم بدر أَتاه سهم غرب وهو بين الصفين فقتله وهو من أَهل اليمن[1].

وفي «المقاصد» في حديث رفعه:

«والَّذي نفسي بيده إنه لَيُرَىٰ بياض الأَسوِد في الجنة من مسيرةِ أَلْفِ عام».

قال المنوفي في قوله عليه الصلاة والسلام «بياض الأَسود»: أي الذي كان في الدنيا. ومنه يعلم أَن مؤمني السودان لا يدخلون الجنة إلَّا بيضاً. وبه صرح العسقلاني في «شرح البخاري».

١٩٥ ــ حديث: «الخَيْرُ فيَّ وَفي أُمَّتي إلى يَوْم القِيَامَةِ»[2].

قال العسقلاني: لا أَعرفه. ولكن معناه صحيح.

قال السخاوي: يعني في حديث: «لا تزال طائفة من أُمَّتي ظَاهِرِينَ عَلَى الحـقِّ إلى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ».

١٩٦ ــ حديث: «خِيرَةُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ خَيْرٌ مِنْ خِيرَتِهِ لِنَفْسِهِ».

لم يعرف له أَصل في مبناه، وإن صح معناه كما يستفاد من قوله تعالى ﴿**وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ واللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُون**﴾[3].

---

(١) ذكر ابن حجر مِهْجَعاً في «الإصابة» ٣/٤٤٦، وذكر في ترجمته أنه مولى النبي ﷺ معتمداً على الحديث المذكور الذي أخرجه الحاكم ثم عقب ذلك قائلاً: وأخشى أن يكون مهجعاً العكي مولى عمر بن الخطاب قال ابن هشام: أصله من عك، فأصابه سبي، فمن عليه عمر فأعتقه، وكان من السابقين إلى الإسلام وشهد بدراً واستشهد بها. انتهى بتصرف يسير.

(٢) انظر «المقاصد» ٢٠٨ - ٢٠٩ و«الدرر» برقم ٢٢١ و«التمييز» ٧٥ و«الكشف» ١/٣٩٦ و«الفوائد» للكرمي ٧١.

(٣) سورة البقرة الآية: ٢١٦.

ومن هنا ورد الأمر بالاستخارة صلاةً ودعاءً، وقد ورد:
«ما خَابَ مَنِ آسْتَخَارَ، ومَا نَدِمَ مَنِ آسْتَشَار».
وثبت[1] في الدعاءِ:
«اللَّهُمَّ خِرْ لي واخْتَرْ لي وَلا تَكِلْني إلى اخْتِيَاري». وهذا أصل ما اشتهرَ على أَلْسنَةِ العامَّةِ: «الخَيْرُ فيما آخْتَارَهُ الله» بل التحقيقُ عند المشايخ الأَخيار: أَن ليس للعبد حقيقة الاختيار[2] لقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ ما يَشاءُ وَيَخْتَارُ، ما كَانَ لَهُمُ الخِيَرَةُ﴾[3].

وعن السيد أَبي الحسن الشاذلي: لا نختار[4]، فإن كان لا بُدَّ أَن تختار، فاختر أَن لا تختار، فإنَّ رَبَّكَ ﴿يَخْلُقُ ما يَشاءُ وَيَخْتَار﴾.

حرف الدال المهملة

١٩٧ ـ حديث: «دارُ الظَّالم خَرابٌ وَلَوْ بَعْدَ حِين»[5].
قال السخاويُّ: لم أَقف عليه، ولكن يشهد لـه ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾[6].

---

(١) أقول: كيف يقول المؤلف: (ثبت) والحديث ضعيف. انظر تعليقنا على الحديث رقم ٩٩ من «الدرر المنتثرة» بتحقيقنا.
(٢) كلام المؤلف هذا على إطلاقه موضع نظر، وهو يتصل بموضوع القضاء والقدر، والقول المحقق في ذلك أن هناك دائرتين بالنسبة إلى اختيار المكلف. أولاهما: ليس له فيها اختيار ككونه أبيض أو أسود أو طويلاً أو قصيراً وكالحوادث المفاجئة التي تحصل للمرء، وهذه ليست محل مسؤولية، والثانية: له فيها جزء اختيار كالإحسان والإساءة والعبادة والمعصية، وهذه محل مسؤولية وعليها يكون الثواب والعقاب، وتفصيل القول في ذلك في كتب العقائد. والله أعلم.
(٣) سورة القصص، الآية ٦٨.
(٤) كذا في الأصول.
(٥) انظر «المقاصد» ٢١٠ و«التمييز» ٧٥ و«الكشف» ١/ ٣٩٩.
(٦) سورة النمل الآية: ٥٢، وتتمة الآية: ﴿إن في ذَلِكَ لآيَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُون﴾.

١٩٨ ــ **حديث**: «دَارِهِمْ ما دُمْتَ في دارِهِمْ» (١).

قال السخاوي: ما علمته حديثاً(٢). ولكن جاءَ في الزوجة: «دَارِها تَعِشْ بِهَا» أَخرجه ابن حبان في «صحيحه» عن سَمُرَة!.

١٩٩ ــ **حديث**: «دَارُوا سُفَهَاءَكُمْ»(٣).

هو دائرٌ على بعض الألسنة بزيادة: «بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ».

وقد سُئِلَ عنه العسقلاني، فلم يتكلم عليه.

٢٠٠ ــ **حديث**: «دَاوِمِي قَرْعَ بَابِ الجَنَّةِ». قاله لعائشة، قالت: بماذا؟ قال: «بالجُوعِ».

ذكره في «الإحياء». قال العراقي: لم أَجد له أَصلاً.

٢٠١ ــ **حديث**: «دخوله عليه الصلاة والسلام حَمَّاماً بالجُحْفة».

ذكره الدميري(٤) في «شرح المنهاج» في الكلام على الماء المسخن وذكر النووي في «شرح المهذب» أَنه ضعيف جدّاً.

فقول شيخنا ابن حجر المكي في «شرح الشمائل»: (خبر أَنه عليه الصلاة والسلام دخل حمام الجحفة» موضوع باتفاق الحفاظ، وإن

---

(١) «المقاصد» ٢١٠ و«التمييز» ٧٦ و«الكشف» ١/٣٩٩.

(٢) قال النجم الغزي: ليس بحديث وإنما هو شعر.

أقول: وهذا البيت يستشهد به علماء البلاغة في مبحث الجناس. والبيت بتمامه:

فدارهم ما دمت في دارهم وأرضهم ما دمت في أرضهم

وروح الشريعة تأبى أن يكون هذا الكلام صحيحاً، لأنه يعود صاحبه على النفاق والمراءاة والمداهنة، وإن ذا الوجهين خليق ألا يكون عند الله وجيهاً. أما حديث ابن حبان فعلى الرغم من الحاجة للرجوع إلى سنده للتحقق من درجته لما هو معروف عن تساهل ابن حبان، فهو يختلف عن الحديث المذكور.

(٣) قال محمد البشير ظافر الأزهري في كتابه: «تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين» ص ٧٠ بعد أن أورد الحديث: (قال السندروسي: موضوع) وانظر «المقاصد» ٢١١ و«التمييز» ٧٦ و«الكشف» ١/٤٠٠.

(٤) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: الترمذي، وهو تصحيف، والصواب من المخطوطة الأخرى و«كشف الخفاء» ١/٤١٥.

وقع في كلام الدميري[1] وغيره، ولم يعرف العرب الحمام ببلادهم إلا بعد موته عليه الصلاة والسلام، ليس في محلِّه[2]، وكيف يكون موضوعاً باتفاق الحفاظ مع إثبات الحافظ الدميري[1] وتضعيف النووي، إذ لا يخفى التفاوت بين الضعيف والموضوع، مع أن الإثبات مقدم على النفي في الأصل المصنوع[3].

٢٠٢ ــ حديث: «الدَرَجَةُ الرَّفِيعَة» فيما يقال بعد الأَذان من الدعاءِ[4].

قال السخاوي: لم أَره في شيءٍ من الروايات.

٢٠٣ ــ حديث: «الدَّمُ مِقدارُ الدِّرْهَم يُغْسَلُ وتُعَادُ مِنْهُ الصَّلاةُ».

فيه نوح، كَذَّابٌ؛ كذا في «اللآلىءِ»[5].

٢٠٤ ــ حديث: «الدُّنْيَا ساعَةٌ، فَاجْعَلْهَا طاعَةً»

لا أَصل لمبناه؛ لكن يصح معناه من قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ ما يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إلَّا ساعَةً مِنْ نَهَارٍ﴾[6].

وهو لا ينافي ما ثبت[7] من أَن:

«عُمُر الدُّنْيَا سَبْعَةُ آلافِ سنَةٍ» فإنَّ ما مضى، فكأنَّه في ساعَةٍ انْقضى.

---

(١) في الأصول كلها: الترمذي، والتصويب من «كشف الخفاء».

(٢) هذه الجملة خبر: (فقول شيخنا ابن حجر...)

(٣) كذا، وفي «كشف الخفاء»: مع أن الإثبات مقدم على النفي المصنوع. وحجة المؤلف واهية في الرد على ابن حجر المكي إذ أن ذكر الدميري للحديث ليس كافياً لرد تلك التهمة.

(٤) يعني الدعاء المعروف الثابت الذي هو: «اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته» انظر «المقاصد الحسنة» ص ٢١٢ و «التمييز» ٧٦ و «الكشف» ١/٤٠٢

(٥) انظر «اللآلىء» ٢/٣. ونوحٌ هذا هو نوح بن أبي مريم، وقد تبع السيوطي ابن الجوزي الذي قال فيه: إنه كذاب. وانظر نبأ وضعه لأحاديث الفضائل في «تدريب الراوي» ١٨٤.

(٦) سورة الأحقاف، الآية: ٣٥.

(٧) في دعواه ثبوت ذلك نظر. فكيف يثبت ورسول الله ﷺ يقول: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل» والله يخبر أن علمها عنده وأنها لا تأتي إلا بغتة.

٢٠٥ ـ **حديث**: «الدُّنْيَا مَزْرَعَةُ الآخِرَةِ»[١].

قال السخاويُّ: لم أَقِفْ عليه مع إيرادِ الغزالي له في «الإحياءِ»

قلت: معناهُ صحيحٌ يُقْتَبَس من قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾[٢].

٢٠٦ ـ **حديث**: «الدِّيكُ الأَبيضُ صَدِيقي وصَديقُ صَديقي وعدُوُّ[٣] عَدُوِّي».

وله طرق، ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات».

قال العسقلاني: لم يتبَيَّنْ لي الحكمُ على هذا المتنِ بالوضع.

قال السخاوي: لكنَّ في أكثر أَلفاظه ركاكةً لا رونقَ لها[٤]. وقد أَفرد الحافظ أَبو نعيم أَخبارَ الديكِ في جُزءٍ.

قلت: فلا يكون موضوعاً[٥]. وقال السيوطي: أَخرجه ابن أَبي أُسامة وأَبو الشيخ من حديث أَنس وهو منكر.

---

(١) انظر «المقاصد» ٢١٧ و«التمييز» ٧٨ و«الكشف» ١/٤١٢ و«الفوائد» للكرمي برقم ١٧٨

(٢) سورة الشورى، الآية: ٢٠

(٣) وقد جاء في «اللآلىء»: «الديك الأبيض صديقي وصديق صديقي وعدو عدو الله» أنظر «اللآلىء ٢/٢٢٨ و«الميزان» ١/١٤٤ و«الموضوعات» ٣/٤ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٤٩ و«الدرر» برقم ٢٣٢ و«المقاصد» ٢١٨ و«التمييز» ٧٨ و«تذكرة الموضوعات» ١٥٣ و«الكشف» ١/٤١٣ و«الفوائد» للكرمي برقم ٧٣.

(٤) من ذلك مثلا: «اتخذوا الديك الأبيض، فإن داراً فيها ديكٌ أبيضُ لا يقربها شيطان ولا ساحر ولا الدويرات حولها»، ومن ذلك أيضاً: «الديك الأبيض حبيبي، وحبيب حبيبي جبريل، يحرس بيته وستة عشر بيتاً من جيرانه أربعة عن اليمين وأربعة عن الشمال وأربعة من قدام وأربعة من خلف» ومن ذلك: «لا تسبوا الديك فإنه صديقي وأنا صديقه، وعدوه عدوي، والذي بعثني بالحق لو يعلم بنو آدم ما في صورته لاشتروا ريشه ولحمه بالذهب والفضة، وإنه ليطرد مدى صوته من الجن». أقول: إن سمة الوضع والافتراء ظاهرة على هذه الألفاظ، وكأني بواضعها أراد أن يلصق بالدين سخافات تنفر الناس منه. وسيأتي مزيد تفصيل في آخر الكتاب عندما ينقل المؤلف عن ابن القيم ما جاء في كتابه «المنار».

(٥) بل هو موضوع، ودليل الوضع ركة اللفظ مع ضعف السند وكونه واهياً. قال ابن عراق ٢/٢٥٠: (تعقب الشمس السخاوي شيخه ابن حجر في كلامه المذكور بأن أكثر ألفاظ:

٢٠٧ ـ **حديث**: «الدَّيْنُ وَلَوْ دِرْهَم، والعَائِلَةُ وَلَوْ بِنْت[١]، والسَّائِلُ وَلَوْ كَيْفَ الطَّرِيقُ»؟

قال السخاويُّ: لا أَستحضره في المرفوع. ومعناه صحيح.

قلت: والمشهور: «السؤالُ ذلٌّ ولو أَين الطريق؟» والله ولي التوفيق[٢].

حرف الذال المعجمة

٢٠٨ ـ **حديث**: «ذَكَاةُ الأَرْضِ يَبْسُها»[٣].

قال ابن الديبع: احتج به الحنفية، ولا أصل له في المرفوع، نعم ذكره ابن أبي شيبة مرفوعاً عن أَبي جعفر [محمد][٤] الباقر. قلت: ونعم السند الظاهر من الإِمام الباهر، المسمَّى بسلسلة الذهب وهي كافية لصحة المذهب المهذب، مع أن المجتهد إذا استدلَّ بحديث على حكم من الأحكام فلا يتصور أن لا يكون صحيحاً أو

الحديث ركيكة، ولا رونق لها وذلك من أمارات الوضع). وقرر الحافظ العراقي في «ذيله على الميزان» أن آفته أحد الرجلين المجهولين التاليين: جابر بن مالك وهارون بن نجيد. وقال ابن ماكولا: لا يثبت. وقال الدارقطني: لا يصح إسناده.

(١) كذا في «الأصول» وفي «كشف الخفاء» ١/ ٤١٤ و«المقاصد الحسنة» ٢١٩ و«التمييز» ٧٩: (ولو درهم. . . ولو بنت) بالرفع، وذكرها بالنصب في «أسنى المطالب» ص ١١١ ونقل العجلوني عن النجم الغزي قوله: (وهو على حذف الخبر أي الدين محذور أو مكروه).

(٢) وهذا يبيِّن لنا معنى هذا الحديث الموضوع أي الدينُ ذل ولو كان درهماً، والعائلة ذل ولو كانت بنتاً، والسؤال ذل ولو كان: كيف الطريق.

(٣) كذا بالذال في الأصول كلها وفي «المقاصد» ٢٢٠ و«التمييز» ٧٩ و«كشف الخفاء» ١/ ٤١٧ أما في «الفوائد المجموعة» ص ١٠ وفي «تذكرة الموضوعات» ص ٣٣ فقد وردت هذه الكلمة بالزاي (زكاة) ولعل ذلك أقرب للمعنى اللغوي. وانظر «الدرر» برقم ٢٣٣.

(٤) كلمة (محمد) زيادة ليست في الأصول وهي في «المقاصد» ص ٢٢٠ و«أسنى المطالب». وفيها دفع توهم أن يكون لقب الباقر لجعفر بينما هو لقب لمحمد أبي جعفر، ولقب جعفر هو الصادق. والباقر هو محمد بن علي بن الحسين كان ناسكاً عابداً توفي سنة ١١٤ هـ.

حسناً عنده، ثم لا يضره دخول ضعف أو وضع في سنده[1].

وقال الزركشي: لا أصل له، وإنما هو قول محمد بن الحنفية، أخرجه ابن جرير في «تهذيب الآثار».

وقال السيوطي: وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» عنه، وأخرجه أيضاً عن أبي جعفر وعن أبي قلابة قولهما[2].

قلت: قد تقدم رفعه، وقد روي عن عائشة موقوفاً، وجعله في «الهداية» مرفوعاً، لكن قال مخرجه[3]: لم أره، فمن المعلوم أن موقوف الصحابة حجة عندنا، وكذا الحديث المنقطع[4] إذا صحَّ سنده، ويقوِّي المذهب ما في «سنن أبي داود»[5]: [باب طهور الأرض إذا يبست] وأسند عن ابن عمر قال: كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله ﷺ وكنت فتى شاباً عَزَباً، وكانت

---

(١) هذا الكلام موضع نظر كبير؛ فان المدار على صحة الحديث لا على استدلال المجتهد به، وهذه حقيقة واضحة يعرفها كل من نظر في كتب الخلاف وأدلة الأحكام، فكثيراً ما يرد أحدُ تلامِذة إمامٍ قولَ أستاذه لأن الحديث الذي احتج به غير صحيح. هذا وقد صح عن معظم الأئمة ما يدل على أن الشأن المرعي لديهم إنما هو صحة الحديث فقد ثبت عن الإمام الشافعي رضي الله عنه قوله: إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي عرض الحائط، وثبت عن غيره من الأئمة الأربعة رحمهم الله كلامٌ بهذا المعنى. غير أن التعصب للمذهب هو الذي زيَّن له هذا الكلام الخطابي الذي لا يقوى على الوقوف على قدميه عند البحث والتدقيق، غفر الله له ورحمه.

(٢) كذا في الأصول، ومعناه: قول محمد بن الحنفية، وأبي جعفر. يعني أن الحديث ليس بمرفوع. وانظر كلام السيوطي في «الدرر» برقم ٢٣٣.

(٣) أي الحافظ ابن حجر، لأنه هو الذي خرَّج أحاديث «الهداية».

(٤) المنقطع: أن يسقط من الأسناد رجل، أو يذكر فيه رجل مبهم، وهو من أنواع الحديث الضعيف، فكيف يكون حجة عندهم؟ وكيف يكون صحيحاً؟

(٥) انظر «سنن أبي داود» ١/١٥٦ ورقم الحديث ٣٨٢ وفيه: (فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك).

الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يرشوا[1] شيئاً من ذلك. انتهى. فلولا اعتبار أنها تطهر بالجفاف كان ذلك تبقية لها بوصف النجاسة، مع العلم بأنهم يقومون عليها في الصلاة البتة[2] لصغر المسجد وكثرة المصلِّين، فيكون هذا بمنزلة الإجماع في مقام تحقيق النزاع. قال السخاوي: وروي قول أبي قلابة بلفظ «جفوف الأرض طهورها»، ويعارضه[3] حديث أنس في الأمر بصب الماءِ على بول الأعرابي، بل ورد فيه الحفر. انتهى.

وفيه أن المراد هو أَنَّ الجفوفَ إحدى طرق التطهير لا حَصْرُها فيه فتطهيرُها بالماءِ وصبِّه لا يُنافيه.

حرف الراء

٢٠٩ ـ حديث: « رَأَيْتُ رَبِّي يَوْمَ النَّفْر على جَمَلٍ أَوْرَق، عليهِ جُبَّةُ صُوفٍ أمامَ النَّاسِ ».

موضوعٌ، لا أصل له. كذا في « الذيل ». وفي «اللآلىء» عن ابن عباس رَفَعه:

« رَأَيْتُ رَبِّي في صُورَةِ شَابٍّ لَهُ وَفْرَةٌ »[4] وروي: « في صورة شَابٍّ أمْرَد ».

قال ابن صدقة عن أبي زرعة: حديث ابن عباس صحيح لا ينكره

---

(١) قال العجلوني في «كشف الخفاء ١/٤١٧»: وفيه أنه لم يشاهدها تبول في المسجد ولم يغسلوا بولها.

(٢) واستعمال المؤلف لكلمة (البتة) غريب.

(٣) وقد عقد البخاري في «صحيحه» باباً لصب الماء على البول في المسجد.

(٤) انظر الحديث في «اللآلىء» ١/٢٨-٣١ وانظر «منهاج السنة» ١/٢٦١

إلا معتزلي [1]. وروي في بعضها: « بفؤاده » [2].

والحديث إن حمل على المنام فلا إشكال في المقام، وإن حمل على اليقظة فأجاب ابنُ الهُمام بأنَّ هذا حجابُ الصُّورَةِ، وَكَأَنَّهُ أراد بهـذا الكلام أنَّ تَمـامَ المرام يُتَصَـوَّرُ بحمله على التجلِّي الصُّـوري، فـإنَّ من المحـال الضـروري حَمْلَهُ على التجلِّي الحقيقي، فللّهِ سبحانه وتَعالى أنْواعٌ من التجَلِّيات، بحسب الذات والصفات وكذا لـه القدرة الكـاملة، والقوة الشـاملة زيادة على الملائكة وغيـرهم، في تَشَكُّل الصُّـور والهيئَات، وهـو مُنَزَّهٌ عن الجسم والصورَةِ والجهاتِ بحَسَبِ الذاتِ.

وبهذا ينحلُّ كثيرٌ من الشُّبَهِ في الآياتِ المتشابهـات، وأحاديث الصفات، والله سبحانه أعلم بحقائق المقامات، ودقائق المرامات.

وبهذا اندفع كلام السبكي وغيـره. أن حديث « رأيت ربي في صورة شاب أمرد » دائِرٌ على ألسنة عوامِّ الصوفيَّة، وهو موضوعٌ مفترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم».

فإنَّهُ إنْ بَنَى الحـديث على أنَّ في سَنَدِهِ مـا يَدُلُّ على وَضْعِـه فَمُسَلَّمٌ، وإلاَّ فبابُ التَّأْويل واسِعٌ مُحَتَّم [3].

---

(1) كذا في الأصول، وعبارة «اللآلىء» أوضح. جاء في «اللآلىء» ص٢٩ و٣٠ ما يلي: (قال الطبراني سمعت أبا بكر بن صدقة يقول سمعت أبا زرعة يقول: حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في الرؤية صحيح رواه شاذان وعبد الصمد بن كيسان وإبراهيم ابن أبي سويد، لا ينكره إلا معتزلي). وحديث الرؤية الصحيح غير هذا الحديث المكذوب قال ابن تيمية في «منهاج السنة» ١/٣٦١: (ولا يروي أحدٌ من أهل الحديث أنّ الله تعالى ينزل ليلة الجمعة.. ولا أنه ينزل في شكل أمرد؛ بل لا يوجد في الآثار شيء من هذا الهذيان).

(2) في «اللآلىء» ١/٣٠ وردت هذه الرؤية كما يلي: (قال سفيان ابن زياد: فلقيت عكرمة بعد، فسألته الحديث فقال: نعم كذا حدثني إلا أنه قال: رآه بفؤاده).

(3) ليس باب التأويل محتماً، بل يسعنا ما وسع الصحابة الكرام رضوان الله عليهم وعلى أية حال فالحديث موضوع كما قال ذلك الأئمة الموثوقون ممن أورد المؤلف بعض كلامهم. وموقف المؤلف من التأويل موقف غير سليم في نظرنا، وكان الأفضل أن يقتصر على تحقيق القول في =

٢١٠ ـ حديث: « الرَّابِحُ في الشَّرِّ خَاسِرٌ »[١] أي مِنَ الخير.

كلام بعض الحكماءِ. وقد قال تعالى **﴿وَالْعَصْرِ إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إلاَّ الَّذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾**[٢] **﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾**[٣] ولله در الشيخ البستي[٤]:

زِيَادَةُ المرْءِ في دُنْيَاهُ نُقْصَانُ   وَرِبْحُهُ غَيْرَ مَحْضِ الخَيْرِ خُسْرَانُ

٢١١ ـ حديث: « رَجَعْنَا مِنَ الجِهَادِ الأَصْغَرِ إلى الْجِهَادِ الأَكْبَرِ » قالوا: وما الجهادُ الأكبرُ؟ قال: « جِهادُ القَلْبِ »[٥].

قال العسقلاني في « تسديد القوس »: هو مشهور على الألسنة، وهو من كلام إبراهيم بن [أبي][٦] عبلة في « الكنى » للنسائي.

= إسناده ودرجته دون أن يخوض في التأويل على الوجه الذي خاض فيه، فقد مزج ـ غفر الله له ـ بين عبارات الصوفية التي لا تخلو من غموض والتأويلات التي لم يقل بها أحد من علماء السلف، بل قبلوا الصفات كما هي دون تأويل، هذا على فرض صحته. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «شرح حديث النزول» ص٢١:
(كان السلف كربيعة ومالك بن أنس وغيرهما يقولون: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، وهذا قول سائر السلف كابن الماجشون والإمام أحمد بن حنبل وغيرهم وفي غير ذلك من الصفات، فمعنى الاستواء معلوم، وهو التأويل والتفسير الذي يعلمه الراسخون في العلم، والكيفية هي التأويل المجهول لبني آدم وغيرهم الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى) وغريب من المؤلف غفر الله له أن يدفع كلام السبكي الذي أراد أن يذب عن حديث رسول الله ﷺ.

(١) انظر «المقاصد» ٢٢٢ و«التمييز» ٨٠ و«الكشف» ١/٤٢٠.
(٢) سورة العصر.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٦
(٤) هو أبو الفتح علي بن محمد بن الحسين البستي الكاتب المتوفى سنة ٤٠٠ هـ. له ديوان شعر، وقصيدته هذه مشهورة جداً. انظرها في «طبقات الشافعية» ٥/٢٩٤ وانظر ترجمته في «البداية والنهاية» ١١/٢٧٨ و«شذرات الذهب» ٣/١٥٩ و«المنتظم» ٧/٧٢ و«يتيمة الدهر» ٤/٣٠٢.
(٥) «الدرر» ٢٤٥ و«تاريخ بغداد» ١٣/٤٩٣ و«ضعيف الجامع» ٤/١١٨ و«الكشف» ١/٤٢٥
(٦) زيادة ليست في الأصل وفي «تهذيب التهذيب» ١/١٤٢: إبراهيم بن أبي عَبْلَة روى عن أُبَي ابن أُم حرام وأنس بن مالك وروى عنه مالك والليث وابن المبارك وابن إسحاق. قال ابن

قلت: ذكر الحديث في «الإحياءِ»، ونسبه العراقي إلى البيهقي من حديث جابر وقال: هذا إسناد فيه ضعف.

وقال السيوطي [١]: روى الخطيب في «تاريخه» من حديث جابر قال: قدم النبي عليه الصلاة والسلام من غزاة لهم. فقال عليه الصلاة والسلام: «قَدِمْتُمْ خَيْرَ مَقْدَمٍ، وَقَدِمْتُمْ مِنَ الجِهادِ الأَصْغَرِ إلى الجِهادِ الأَكْبَرِ».

قالوا: وما الجهادُ الأكبرُ؟ قال: «مُجَاهَدَةُ الْعَبْد هَوَاهُ» [٢].

٢١٢ ـ حديث: «رَحِمَ الله أخي الخَضِرَ، لَوْ كَانَ حَيّاً لزارني».

قال العسقلاني: لا يثبت مرفوعاً [٣].

٢١٣ ـ حديث: «رَحِمَ الله مَنْ زَارَني وَزِمَامُ نَاقَتِهِ بِيَدِهِ» [٤].

قال العسقلاني: لا أصل له بهذا اللفظ.

٢١٤ ـ حديث: «رَدُّ دَانِقٍ على أَهْلِهِ خيرٌ مِنْ عِبَادَةِ سَبْعِينَ سَنَةً» [٥].

قال ابن حجر: ما عرفت أصله، يعني أصل مبناه، وإلاَّ فهو صحيح من جهة معناه؛ فإن ردَّ الحق إلى أهله فرضٌ وهو أفضلُ من عِبادَةِ سبعينَ سنةً نفلاً.

= المديني: كان أحد الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق. وقال حمزة بن ربيعة: ما رأيت أفصح منه. مات سنة ١٥٢ هـ. وفي «كشف الخفاء» ١/٤٢٤ إبراهيم بن عبلة.

(١) أي في «الدرر» في الموضع الذي أشرنا اليه عند تخريج الحديث.

(٢) أقول: والحديث ضعيف كما قرر الحافظ العراقي وغيره، بل هو باطل، لأنه يهّون من شأن فريضة من أعظم الفرائض، دعاها رسول الله ﷺ ذروة سنام الإسلام. وقد كتبت رسالة في الجهاد أشرت فيها إلى بطلان هذا الحديث. يسر الله نشرها والله أعلم.

(٣) انظر الحديث رقم ١٣ وتعليقنا عليه. والحديث رقم ٣٨٤. قال السخاوي ص٢٢٥: (قال شيخنا: لا يثبت مرفوعاً، وإنما هو من كلام بعض السلف ممن أنكر حياة الخضر) وانظر «التمييز» ٨١ و«الكشف» ١/٤٢٦ و«الفوائد» للكرمي برقم ٢١

(٤) انظر «الفوائد» للكرمي رقم ١٥ و«الدرر» برقم ٢٤٦ و«ذيل اللآلىء» ٢٠٤ و«الموضوعات الصغرى» للقاري ٧٤.

(٥) انظر «المقاصد» ٢٢٦ و«التمييز» ٨٢ و«الكشف» ١/٤٢٨.

وقال السخاويُّ: إنَّما قاله يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الأندلسي الفقيه المالكي حين ليم على ارتحاله من القيروان إلى قرطبة ليرد دانقاً لبقَّال عليه. انتهى.

وذكر ابن جماعة في « منسكه الكبير » ما نَصُّهُ: عن النبي أنه قال: « رَدُّ دانقٍ مِنْ حَرامٍ يَعْدِلُ عِنْدَ الله سَبْعِينَ حِجَّةً »[1]. انتهى والدَّانِقُ (بكسر النونِ وتفتح): سُدُسُ الدِّرْهَم.

٢١٥ ـ حديث: « رَدُّ الشَّمْسِ على عليٍّ »[2].

قال أحمد: لا أصل له. وتبعه ابن الجوزي في « الموضوعات » ولكن قد صحّحه[3] الطحاوي وصاحب «الشفاءِ». وأخرجه ابن مَنْدَه وابن شاهين وغيرهما كالطبراني في « الكبير » و« الأوسط » بإسناد حسن:

---

(١) انظر «الخلاصة» للطيبي ص٨٤

(٢) وذلك حين نام النبي ﷺ في حجره وغربت الشمس، ثم طلعت ليصلي علي العصر، وذلك في خيبر كما ذكر الحوت في «أسنى المطالب» ص١١٥ وانظر «الموضوعات» ١/ ٣٥٥ و«اللآلىء» ١/ ٣٣٦ و«تنزيه الشريعة» ١/ ٣٧٨ و«الميزان» ٤/ ٤٣٤ و«لسان الميزان» ١/ ٤٧ و«منهاج السنة» ٤/ ١٨٥ و«البداية والنهاية» ١/ ٣٢٣ و٦/ ٧٧ـ٨٧ و«الفصل في الملل والنحل» ٥/ ٣ و«الشفا» ١/ ٢٤٠ و«مشكل الآثار» ٢/ ٨ و«تذكرة الموضوعات» ٩٦ و«مجمع الزوائد» ٨/ ٢٩٧ و«الدرر» برقم ٤٩٣ و«الفوائد للكرمي رقم ١٦٧ و«الفوائد» للشوكاني ٣٥٠ وانظر تعليق العلامة المعلمي اليماني و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» ٩٧٥.

(٣) أقول: بل الحديث غير صحيح وانظر كلام ابن القيم الذي نقله المؤلف في آخر الكتاب إذ أنكره وبيّن بطلانه وكذلك فعل شيخه ابن تيمية في «منهاج السنة» وابن كثير في «البداية والنهاية» في المواضع التي أشرنا إليها في التعليق السابق، وقد نقل ابن كثير عن ابن تيمية قوله: (وحديث ردّ الشمس ذكره طائفة كأبي جعفر الطحاوي والقاضي عياض وغيرهما وعدّوا ذلك من معجزات رسول الله ﷺ لكن المحققين من أهل العلم والمعرفة بالحديث يعلمون أن هذا الحديث كذب موضوع). هذا وقد وقفت على رسالة مخطوطة في هذا الموضوع لمحمد بن يوسف الدمشقي الصالحي وعنوانها «مزيل اللبس عن حديث رد الشمس» وهي في مكتبة الحرم المكي برقم ٢/ ١١٩ ويغلب على الظن أن مؤلفها محدث عالم بالتاريخ توفي سنة ٩٤٢هـ.

« أنَّهُ عليه الصلاة والسلامُ أمَرَ الشَّمْس فَتَأخَّرَتْ سَاعَةً منْ نَهَارٍ ».

وتفصيله في سيرنا [1].

٢١٦ ـ حديث: « رَسُولُ المَرْءِ دالٌّ على عَقْلِهِ ».

قول يَحْيَى بن خالد كما أورده الدِّينوري في « المجالسة » [2].

٢١٧ ـ حديث: « رِيقُ المُؤْمِنِ شِفَاءٌ » [3].

معناهُ صحيحٌ، يُسْتَأْنَسُ له بقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح [4]:

« بِسْمِ الله، تُرْبَةُ أرْضِنَا، بِرِيقَةِ بَعْضِنَا، يُشْفَى سقيمُنا، بِإذْنِ رَبِّنَا ». وأما ما يدور على الألسنة من قولهم:

« سُؤْرُ المؤمنِ شِفَاءٌ ».

فصحيح من جهة المعنى لروايةِ الدارقطني في « الأفراد » [5] من حديث ابن عباس مرفوعاً:

« مِنَ التَّوَاضُعِ أنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ مِنْ سُؤْرِ أخِيه ». أي المؤمن.

---

(١) كذا.

(٢) والكلام بتمامه كما في «المقاصد» ص٢٢٧: ثلاثة أشياء تدل على عقل أربابها: الكتاب والرسول والهدية. وانظر «التمييز» ٨٢ و«الكشف» ١/٤٢٩.

(٣) انظر «المقاصد» ٢٣٠ و«التمييز» ٨٣ و«الكشف» ١/٤٣٦

(٤) حديث عائشة، وقد أخرجه البخاري ومسلم ١٧/٧ وأبو داود ١٧/٤ وابن ماجه ١١٦٣/٢ والنسائي في «اليوم والليلة» وكذا ابن السني أنه ﷺ كان إذا اشتكى الإنسان الشيء أو كانت به قرحة أو جُرْح قال بإصبعه ـ يعني سبابته ـ الأرض، ثم رفعها وقال: «بسم الله تربة أرضنا...» انظر كتاب «عمل اليوم والليلة» لابن السني صفحة ٢١٥-٢١٦ برقم ٥٨١.

(٥) في «الأفراد» للدارقطني من حديث نوح بن أبي مريم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس. ونوح تالف كذاب وضاع للحديث. فالحديث موضوع. ولذا فإن قول المؤلف عن «سؤر المؤمن...» صحيح من جهة المعنى، غير صحيح. ومن المؤسف أن ابن الحاج أورده حديثاً في «المدخل» ٢٠٩/١

هذا، وإن كثيراً من الناس لَيُنفّرون من الدين عندما يأتون بمثل هذه الأقوال المكذوبة الباطلة، وينسبونها إلى رسول الله ﷺ فتكون جرأتهم وتعدِّيهم سبباً في صد الناس عن دين الله وسبيله وفي تشويه صورة الإسلام العظيم في أذهان الناس ولا سيما الناشئة.

حرف الزاي[1]

٢١٨ ـ حديث: «رامِرُ الحيِّ لا يُطْرِبُ»[2].

ليس بحديثٍ، وهو صحيحٌ في الغالب، وذلك لأن المغَنِّيَ[3] في قَصَبةٍ من كثرة ما طرق في سمعه لا يبقى له تأثيرٌ في قلبه[4]، كفرس الطَّبَّال[5] في حال نقره، حيث لا يتغيّر عن أمره. ومن هنا إن الأكابر من الصوفية لم يؤثر السماع لهم في الظاهر، وإن كان لا يخلو عن تأثير في الطوية. فقد قيل للجُنَيْدِ: كَيْفَ تَرَكْتَ الوَجْد في النِّهايَةِ بَعْدَ ما ارتكَبْتَه[6] في البِدايَة؟ فقرأ قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾[7]. ولمَّا رأى الصِّدِّيقُ[8] مؤمناً يَبْكي في أوائل أمره قال: كُنَّا هكذا فَقَسَتْ قُلُوبُنَا، أي قَوِيَتْ واشتدَّتْ.

٢١٩ ـ حديث: «الزَّحْمَةُ رَحْمَةٌ».

---

(١) في الأصول: الزاء.

(٢) انظر «المقاصد» ٢٣٢ و«التمييز» ٨٤ و«الكشف» ١/ ٤٣٧

(٣) في المطبوعة واحدى المخطوطتين: (المعنى) وفي المخطوطة الأخرى: (المفتي).

(٤) يدل كلام المؤلف على أنه قرأ كلمة (يطرب) بفتح الياء ويكون الفعل لازماً أي يَطْرَبُ، والمشهور أنها يُطرب بضم الياء أي يُطرب غيره. ومعنى الجملة: أن الشيء القريب مزهود فيه، وأن زامر الحي لا يطرب أبناء حيه، بينما لو جاء إنسان غريب، فإن له من قوة التأثير الشيء الكثير. وهو من قبيل قول عروة بن الزبير: يا بني أزهد الناس في العالم أهله. ويؤيد هذا الفهم الذي يخالف ما ذهب إليه المؤلف فَهْمُ السخاوي والعجلوني لهذه الجملة في كتابيهما.

(٥) الطبّال: صاحب الطبل الذي يضرب عليه.

(٦) في المطبوعة والمخطوطة الأخرى: ارتكبت. أقول: والوجد والسماع بدع سيئة جاء بها التصوف، حتى أصبح الرقص والغناء في أذهان الدهماء من شعائر الدين، فأساءت إلى حقيقة الدين وكانت سبباً في نفور الناس منه.

(٧) النمل، الآية: ٨٨

(٨) في نسبة هذا القول للصّديق نظر، وكذلك ففي تأويل كلمة (قست) نظر أيضاً، ولا يصح هذا ولا ذاك والله أعلم.

ليس بحديث، وهو كلامٌ صحيحٌ في المعنى، بالنَّظَرِ إلى الوقوف في الصلوات [1]، وفي طريق عرفات، وحَلَقِ مجالس الذكر والعلم، وفي الطواف في ساعات البركات، فحينئذٍ تكون الزحمةُ زيادةً في الرحمة.

٢٢٠ ـ حديث: «زكاةُ الجاهِ إغاثةُ اللهفان» [2].

لم يعرف بهذا اللفظ. وورد بمعناه أحاديثُ، منها: «أفْضَلُ صدَقَةِ اللِّسانِ الشَّفاعَةُ، تَفُكُّ بِها الأسيرَ، وَتَحْقِنُ بِها الدِّماءَ [3]، وتجرُّ بها المعروفَ والإحسانَ إلى أخيك، وتدفع عنه الكريهة» أخرجه الطبراني في «الكبير» [4]، والبيهقي في «الشعب» عن سمرة بن جندب.

٢٢١ ـ حديث: «زَكَاةُ الحُليِّ عَارِيَّتُهُ» [5].

روي عن ابن عمر من قوله. قال البيهقي: وأما ما يروى عنه مرفوعاً: «لَيْسَ في الحُليِّ زكاةٌ» فباطل لا أصل له.

٢٢٢ ـ حديث: «الزَّيْدِيَّةُ مَجُوسُ هذه الأمَّة» [6].

قال السخاوي: لم أرَهُ. ولكنه عند أبي داود [7] والطبراني وغيرهما

---

(١) في «المقاصد» ٢٣٢ بالنظر إلى الوقوف في الصلاة ومشروعية سد الخلل والمحاذاة بالمناكب حتى كأنهم بنيان مرصوص. . . وانظر «التمييز» ٨٣ و«الكشف» ١/٤٣٧

(٢) اللهفان: المظلوم المضطر يستغيث ويتحسر.

(٣) في «الجامع الصغير»: تحقن بها الدم.

(٤) قال الهيثمي: فيه أبو بكر الهذلي ضعيف، ضعّفه أحمدُ وغيره، وقال البخاري: ليس بالحافظ، ثم أورد له هذا الخبر. وقال المناوي: فيه أيضاً عند البيهقي مروان بن جعفر السمري أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: قال الأزدي: يتكلمون فيه. (انظر «فيض القدير» ٢/٣٩).

(٥) انظر «المقاصد» ٢٣٤ و«التمييز» ٨٤ و«الكشف» ١/٤٣٩.

(٦) انظر «المقاصد» ٢٣٤ و«التمييز» ٨٥ و«الكشف» ١/٤٤٢

(٧) انظر «سنن أبي داود» ٤/٣٠٦ وقال أبو داود في «مسائل أحمد» ٢٩٩: (سمعت أحمد ذكر حديث =

مرفوعاً من حديث ابن عمر بلفظ: «القدرية...».

قال ابن الديبع: بل هو حديث موضوع، لا تحل[1] روايته، وحاشا الزيدية، من هذه النسبة الردية.

أقول: إن كانوا على مذهب القدرية فمعناه صحيح، إذ هم[2] مُشاركون لهم في القضية[3]، سواءٌ يكون بطريق الكلية أو الجزئية، والعلة إثبات الاثنينية، فإن المجوس يثبتون النور في المرتبة الألوهية، والظُلْمَةَ ينسبون إلى الأصناف المخلوقية، فيعبدون الأنوار من: الشمس والقمر وأصناف النار، وغفلوا أنَّ الله خلق الظلمات والنور، وسائر ما يرى في عالم الظهور، ولم يروا أنَّ الكل مخلوق لله، كما قال به أهل السنة والجماعة من أنَّ الخير والشر، والنفع والضر، كُلُّه بخلق الله تعالى وكل صانع وصنعته، كما في حديث يشير إليه. وكذا يدل عليه قوله تعالى: ﴿ والله خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[4]. فمن اعتقد أنَّ له فعلاً مستقلاً فقد أشرك مع الله جهلاً مستقلاً[5].

وأما قول القزويني[6]: حديثُ: «القَدرِيَّةُ مَجُوسُ هذِهِ الأمَّة إنْ

= زكريا بن منظور عن أبي حازم عن نافع عن ابن عمر عن النبيﷺ قال: «القدرية مجوس هذه الأمة» فأنكره من حديث أبي حازم عن نافع...) وقال الحافظ المنذري في «مختصر سنن أبي داود» ٧/٥٨: (هذا منقطع. أبو حازم سلمة بن دينار لم يسمع من ابن عمر، وقد روي هذا الحديث عن طرق عن ابن عمر ليس فيها شيء يثبت.

(١) في الأصول: لا يحل.

(٢) هم أي القدرية.

(٣) ووجه المشاركة أنهما يشتركان في الاثنينية، فالقدرية تضيف الخير إلى الله والشر إلى سواه. والمجوس يثبتون الخير للنور، والشر للظلمة.

(٤) سورة الصافات الآية: ٩٦.

(٥) في المخطوطة الأخرى: جهداً مستقلاً.

(٦) هو علي بن محمد تاج الدين القزويني عالم شافعي له نثر وشعر سكن بغداد ودرس فيها بالنظامية وتوفي سنة ٧٤٥ هـ شرح «المصابيح» للبغوي.

مَرِضُوا فلا تَعُودُوهُمْ، وإنْ مَاتُوا فَلا تَشْهَدُوهُمْ » موضوع من حديث « المصابيح ». وكذا « صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُما في الإسلام نَصِيبٌ: القَدرِيَّةُ والمُرْجِئَة » فخطأٌ منه [1].

وقد بَيَّنَّا مُخَرِّجِيهِمَا في « المرقاة شرح المشكاة » [2].

حرف السين

٢٢٣ ـ حديث: « سَبُّ أَصْحابي ذَنْبٌ لا يُغْفَرُ » [3].

قال ابن تيمية: هذا كذب على النبي عليه الصلاة والسلام وقد قالَ الله تَعالى: ﴿**إِنَّ الله لا يَغْفِرُ إِنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ [4].

قلت: وقد يُوَجَّهُ معناه إنْ صَحَّ مَبْناهُ بِأَنَّهُ ذنبٌ عظيمٌ تعلَّق به حقُّ الأصحاب، بل وحقُّ سَيِّدِ الأحباب، مَعَ أنَّ الغَالِبَ في السابِّ، أَنَّهُ يَسْتَحِلُّهُ وَيَرْجُو بِهِ الثواب، فبه يكفُرُ ويستحقُّ به العقاب، وللصادق أن يخبر عن بعض الذنوب بأنه سبحانه لا يغفره، حيثُ

---

(١) قوله (فخطأ منه) جواب أمّا، والفاء رابطة للجواب. وانظر في الحديث الثاني «الخلاصة» للطيبي ٨٤

(٢) كتاب «مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح» لملا علي القاري كتاب جليل يقع في مجلدات وهو مطبوع. أما مُخَرِّجُو الحديث الأول فهم أبو داود والحاكم وأحمد عن ابن عمر. والحديث ضعيف. وقال الألباني في «صحيح الجامع الصغير» رقم ٤٣١٨: حسن. وأما مخرِّجُو الحديث الثاني «صنفان...» فهم البخاري في«التاريخ»والترمذي، وابن ماجه عن ابن عباس، وابن ماجه عن جابر، والخطيب البغدادي في ترجمة محمد بن الصباح عن ابن عمر، والطبراني في «الأوسط» عن أبي سعيد. وقد ذكرهما السيوطي في «الجامع الصغير» وبين المناوي أن ثانيهما ضعيف جداً، وقد قال بعض علماء الحديث: إنه موضوع. قال العلائي: والحق أنه ضعيف لا موضوع.

(٣) «أحاديث القصاص» ٩٣ و«الفوائد» للكرمي ١٤٥ وفتاوى ابن الصلاح ٢٥ و«الفوائد» للشوكاني ٣٨٦ و«تذكرة الموضوعات» ٩٢ و«تنزيه الشريعة» ١/ ٣٢٠ و«كشف الخفاء» ١/ ٤٤٤.

(٤) سورة النساء، الآية: ٤٨

عَظَّم شأنه ـ وهو لا ينافي قَوْلَهُ تعالى ﴿ وَيَغْفِرُ ما دُونَ ذلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[1]. وقد كتبت في المسألة رسالة مستقلة، ولا يبعد أن يكون المعنى: سبُّ أصحابي ذنب لا يغفر، أي لا يُسامح. لحديث: «مَنْ سَبَّ أصْحابي فاضربُوهُ، وَمَنْ سَبَّني فاقْتُلُوهُ»[2].

٢٢٤ ـ **حديث**: «سبابةُ النَّبيِّ عليه الصلاة والسلام كانَتْ أطْولَ مِنَ الوُسْطَى»[3].

غلطٌ مِّمن قالَ به، وإنما كان في أصابع رجليه، كما ذكره العسقلاني حيث قال: واشتهر هذا على الألسنة كثيراً، وسلف جُمْهورهم الكمال الدميري[4]، وهو خطأٌ نشأ عن اعتماد رواية مطلقة، وعَّين اليد منه عليه الصلاة والسلام لذلك، بناءً على أن القصدَ منه ذكرُ وصفٍ اختصَّ به عليه الصلاة والسلام من غيره، ولكن الحديثَ في «مُسْنَدِ الإمام أحمد» مُقَيَّدٌ بالرِّجْل. قالت ميمونة بنت كردم[5]: فما نسيتُ طول إصبع قدمه السبابة على سائر أصابعه، وكذا عند البيهقي في «الدلائل».

قال العسقلاني: وقد سئل عن قول القرطبي: إن مُسَبِّحَةَ النبي عليه الصلاة والسلام أطولُ من الوسطى فأجاب بما تقدم.

---

(١) سورة النساء، الآية ٤٨.

(٢) ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» بلفظ: «مَنْ سَب الأنبياء قُتِلَ، ومَن سَب أصحابي جُلِدَ» أخرجه الطبراني في «الأوسط» و«الصغير» عن علي رضي الله عنه. وقال العلامة المناوي في «فيض القدير» ٦/١٤٧: وفيه عبيد الله العمري، شيخ الطبراني، قال في «الميزان»: رماه النسائي بالكذب. قال في «اللسان»: ومن مناكيره هذا الخبر، وساقه، ثم قال: رواته كلهم ثقات إلا العمري. وقال الألباني في «ضعيف الجامع» رقم ٥٦٢٧: موضوع.

(٣) انظر «المقاصد» ٢٣٦ و«التمييز» ٨٦ و«الفتاوى الحديثية» ٢٠٤ و«الكشف» ١/٤٤٦.

(٤) في «المقاصد» و«كشف الخفاء»: وسَلَف جمهور القائلين بذلك الدميري.

(٥) هي صحابية لها أحاديث، وقد أخرج لها أبو داود وابن ماجه (انظر «الخلاصة» للخزرجي).

أقول: ولعلَّ الباعث على غلط الدميري والقرطبي وغيرهما أنَّ السبابةَ حقيقةٌ في اليد ومجازٌ في الرجل، فحملوها على حقيقتها [1]، مع أنه لا يُنافي كونُ سبابتي رجليه أيضاً أن يكون [2] أطولَ، والله سبحانه أعلمُ بحقيقة أمره.

٢٢٥ ـ حديث: «السِّرُّ عِنْدَ الأحْرار» [3].

وكذا قولهم: «صدور الأحرار قبورُ الأسرار». كلام بعض الأبرار.

ولبعض المشايخ الكبار:

مَنْ أطْلَعُوهُ على سِرٍّ فَنَمَّ بِـهِ لم يَأْمَنُوهُ على الأسْرارِ ما عاشا

٢٢٦ ـ حديث: «السعيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ» [4].

قال الزركشي: قال ابن الجوزي: لا يثبت.

ورواه الرامَهُرْمُزي في «الأمثال» من حديث ابن خالد وعقبة بن عامر.

قال السيوطي: أما حديث عقبة فطويل جدًّاً أخرجه الديلميُّ في «مسنده».

وقد ورد هذا اللفظ عن ابن مسعود موقوفاً أخرجه ابن ماجه والبيهقي في «المدخل».

وعن عمر موقوفاً أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» [5].

---

(١) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: حقيقته، ولعلّها: الحقيقة.

(٢) كذا، وفي العبارة اضطراب. والضمير في (يكون) عائد على أصبع السبابة.

(٣) انظر «المقاصد» ٢٤٠ و«التمييز» ٨٧ و«الكشف» ١/٤٥١.

(٤) «الدرر» برقم ٢٥٣ و«الفوائد» للكرمي رقم ٧٤ و«صحيح الجامع» ٣/٢٢٢ و«المقاصد» ٢٤٠ و«التمييز» ٨٧ و«الفوائد» للشوكاني ٢٥٦ و«الكشف» ١/٤٥٢ و«الخلاصة» ٨٢ ورواه مسلم في «صحيحه» ٨/٤٥ عن عبد الله بن مسعود من قوله.

(٥) قال السخاوي في «المقاصد» ٢٤٠ والعجلوني في «كشف الخفاء» ١/٤٥٢: رواه مسلم عن ابن مسعود بلفظ: «السعيد من وُعظ بغيره، والشقي من شقي في بطن أمه». وروي من وجهين آخرين فيهما ضعيفان، ولذا قال ابن الجوزي في «أمثاله»: إنه لا يثبت كذلك مرفوعاً، أما ابن حجر وشيخه الحافظ العراقي فقد قالا: إنه صحيح.

٢٢٧ ـ **حديث**: « السَّفَرُ يُسْفِرُ عَنْ أخْلاقِ الرِّجَالِ »[١].

ليس بحديث، بل من باب استباق المقال[٢]. والمعنى: أنَّ السَّفَرَ لما[٣] فيه من الخطر والحذر يكْشِفُ عن أخلاقِ الرجالِ ما لم ينكشف في الحضر من الأحوال[٤].

٢٢٨ ـ **حديث**: « سُفَهَاءُ مَكَّةَ حَشْوُ الجَنَّةِ » [٥]

وقال العسقلاني: لم أقف عليه.

وقال ابن أبي الصَّيْف [٦]: إنما هو « أُسَفَاءُ مَكَّة » أي المحزونون فيها على تقصيرهم.

أقول: ثبّت العرش ثم انقش، فالمدار على صحَّة المبنى، ثم يتفرع عليه صحَّة [٧] المعنى، فعلى تقدير صحَّة لفظه يمكن أن يقال: إنهُ مبالغةٌ في مدح أهل مكة وسكانِها تعظيماً للكعبة وشأنها، وتفخيماً لِحُرْمَةِ جيرانِها؛ فإنه إذا كان سفهاءُ مكَّة حشْوَ الجنةِ أي وسطها، فما بالُ فقهائها؟ فلا شكَّ أنَّهم يكونون في أعلاها، وغيرهم في أدناها.

---

(١) انظر «المقاصد» ٢٤١ و«التمييز» ٨٧ و«الكشف» ١/٤٥٣

(٢) كذا في المطبوعة والمخطوطة، وفي المخطوطة الأخرى: اشتياق.

(٣) في إحدى المخطوطتين: كما.

(٤) ذكر السخاوي نقلاً عن «المجالسة» أن رجلاً قال لعمر بن الخطاب: إن فلاناً رجلُ صدقٍ. فقال له: هل سافرت معه؟ قال: لا. قال: فهل كانت بينك وبينه معاملة؟ قال: لا. قال: فهل ائتمنته على شيء؟ قال: لا. قال: فأنت الذي لا علم لك به، أراك رأيته يرفع رأسه ويخفضه في المسجد؟!. وذكر الخبر على وجه آخر العجلوني نقلاً عن أبي القاسم البغوي والخطيب في «الكفاية». وانظر «الكفاية» ١٤٤.

(٥) انظر «تذكرة الموضوعات» ٧٥ و«الفوائد» للكرمي ١٨٣ و«الفوائد» للشوكاني ١١٣ و«المقاصد» ٢٤١ و«التمييز» ٨٧ و«الكشف» ١/٤٥٤.

(٦) هو محمد بن أبي الصيف اليماني الشافعي.

(٧) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين: حجة المعنى.

٢٢٩ ـ حـديث: « السَّـلامُ على النبيِّ عليـه الصـلاة والسـلام في القُنوتِ »[١].

قال السخاويُّ: لم أقِفْ عليـه، وإنْ وَقَعَ في كـلام جَمْعٍ من الفقهاء كما بينته في « القول البديع »[٢].

٢٣٠ ـ حديث: «السَّلامَـةُ في العُزْلَةِ».

كلام صحيحٌ، وليس بحديث صريح[٣].

٢٣١ ـ حديث: «سَلِّمُوا على اليَهُودِ والنَّصَارَى، ولا تُسَلِّمُوا على يَهودِ أُمَّتي». قيل: ومَنْ يَهُودُ أُمَّتك؟ قال: « تُرَّاك الصَّلاة »[٤].

قال السيوطي: لم أقفْ عليه. وأوْرَدَهُ في « الفردوس » بلفظ: « ولا تُسَلِّمُوا على شارِبِ الخَمْرِ »، وبَيَّضَ له ولدُه في « مُسْنَده » ولم يذكُرْ إسناداً.

٢٣٢ ـ حديث: « سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ لا تَلِدُ ».

كـذا في « الإحيـاءِ ». قـال العـراقي: خـرجـه ابن حبـان في « الضعفاء » من رواية بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده، ولا يصح.

قيل: وذكره في « النهاية » بهذا اللفظ.

وأخرجه الأزهري حديثاً مرفوعاً، وأخرجه غيره عن عمر موقوفاً.

٢٣٣ ـ حديث: « السِّوَاكُ يَزِيدُ الرَّجُلَ فَصَاحَةً ».

---

(١) انظر «المقاصد» ٢٤٢ و«التمييز» ٨٧ و«الكشف» ١/٤٥٤.

(٢) انظر «القول البديع» ١٨٠.

(٣) قال السخاوي في «المقاصد» ص٢٤٢: أسند الديلمي معناه مسلسلاً عن أبي موسى رَفَعَهُ. وكذا رويناه في «مسلسلات أبي سعد السمّان». ثم ذكر أن الخطابي أفرد في العزلة جزءاً، وأورد قول الخطابي الجميل: العزلة عند الفتنة سنة الأنبياء، وعصمة الأولياء، وسيرة الحكماء والألباء، فلا أعلم لمن عابها عذراً، ولا أفهم لمن تجنبها فخراً، لا سيما في هذا الزمان القليل خيره، البكيء دره، فبالله نستعيذ من شره وريبه، وضرره وعيبه. وانظر «التمييز» ٨٨ و«الكشف» ١/٤٥٥

(٤) وفي «أسنى المطالب»: تاركو الصلاة.

قال الصغاني: وضعه ظاهر [1].

٢٣٤ ـ **حديث**: « سيِّدُ طَعام أهْلِ الدُّنْيَا والآخِرَةِ اللَّحْمُ » [2].

رواه ابن ماجه، وابن أبي الدنيا من حديث أبي الدرداء مرفوعاً به، وسندُه ضعيفٌ، فيه سليمان بن عطاء عن مسلمة الجهني [3]، وقد قال ابن حبان في سليمان: إنه يروي عن مسلمة أشياءَ موضوعةً، وما أدري: التخليطُ منه أو من مسلمة؟

وقال العقيلي: لا يصح فيه شيءٌ، وأدخله ابن الجوزي في « الموضوعات » لكن قال العسقلاني: لم يَتَبَيَّنْ لي الحكمُ على هذا المتن بالوضع، فإن مسلمة غير مجروح وابن عطاءٍ ضعيف.

وقال السخاويُّ: وله شواهد، منها: عن علي رَفَعَهُ بلفظ: «سَيِّدُ طعامِ الدُّنيا اللحمُ ثُمَّ الأرُزُّ». أخرجه أبو نعيم في « الطب النبوي ».

وعن صُهيب بلفظ: «سَيِّدُ الطعامِ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ اللحمُ ثُمَّ الأرُزُّ». أخرجه الديلمي من جهة الحاكم.

٢٣٥ ـ **حديث**: «سَيِّدُ العَرَبِ عَليٌّ» [4].

رواه الحاكم في « صحيحه » من حديث ابن عباس مرفوعاً: « أنا

---

(١) وقد صدق، هذا وقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير» وذكر العلامة المناوي في شرحه عيوب رواته. وكذلك فإن الفتني ذكره وأورد قول الصغاني هذا في «تذكرة الموضوعات» ص ٣٠. وقال الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» برقم ٣٣٦٤: موضوع. وهناك أحاديث صحيحة في فضل السواك تغني عن مثل هذا الحديث الموضوع.

(٢) انظر «ابن ماجه» ٢/ برقم ٣٣٠٥ و «ضعيف الجامع» برقم ٣٣٢٦ وقال: ضعيف جداً وانظر «التمييز» ٨٨.

(٣) في الأصول، وفي «المقاصد» ٢٤٤ وفي «كشف الخفاء» ١/ ٤٦١: الجزري. واعتمدت ما جاء في «سنن ابن ماجه» و «الموضوعات» لابن الجوزي ٢/ ٣٠٢، و«اللآلىء» ٢/ ٢٢٤ و«تنزيه الشريعة» ٢/ ٢٤٨ و «الفوائد المجموعة» ص ١٦٧، لأنه أصح.

(٤) انظر «المستدرك» ٣/ ١٢٤ وقال الذهبي في التعليق عليه: (وضعه ابن علوان ورواه عمر بن موسى.. قلت: عمر وضاع) وانظر «المقاصد» ٢٤٥ و«الدرر» برقم ٢٥٥ و«الكشف» ١/ ٤٦٢.

سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وعَليٌّ سَيِّدُ العَرَبِ».

وله شواهدُ كُلُّها ضعيفةٌ، بل جَنَحَ الذَّهَبِيُّ إلى الحُكْم عَلَيْها بالوَضْع.

قُلْتُ: ولعلَّه نَظَرَ إلى المعنى، مع قَطْع النظر إلى صِحةِ المبنى.

وقد ذكره الزركشي وقال: رواه أبو نعيم في «الحلية» من حديث الحسن بن علي.

وقال السيوطي: رواه الحاكم في «مستدركه» عن عائشة وجابرٍ.

وقال الذَّهَبِيُّ في «مُخْتَصَرِهِ»: إنَّه موضوع.

وأخرجه ابن عساكر عن قَيْس بن أبي حازم مرسلاً بلفظ: «أنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وأبُو بَكْرٍ سيِّدُ كُهولِ العَرَبِ، وعليٌّ سَيِّدُ شَبَابِ العَرَبِ» انتهى.

وبهذا يزولُ الإشكال، حيث لم يُرِدْ بالعرب جِنْسَه في جميع الأحوال [1].

٢٣٦ ــ حديث: «سِيرُوا عَلَى سَيْرِ أضْعَفِكُمْ».

قال السخاوي: لا أعرفه بهذا اللفظ، لكن معناه في قوله عليه الصلاة والسلام: «أُمَّ الناسَ وَاقْتَدِ بِأضْعَفِهِم» [2].

---

(١) يريد بالإشكال أن هناك من المسلمين من يفوق علياً رضي الله عنه في السيادة كأبي بكر وعمر، وإزالة الإشكال بالرواية الأخرى: (سيد شباب العرب) فأراد بالعرب الشباب منهم، ولم يرد جنس العرب في جميع الأحوال من شباب وكهولة وشيخوخة. قال العجلوني في «كشف الخفاء» ١/٤٦٢: (وبهذا يعلم أن سيادته بالنسبة للشباب مطلقاً. وذكره في «اللآلىء» ولم يتعقبه) وكأني بالحديث الأول من وضع الشيعة.

(٢) في الأصول: واقعد. والتصويب من كتب الموضوعات. عبارة السخاوي في «المقاصد» ٢٤٧ ليست كما ذكر المصنف، ويبدو أنه اختصرها، وسأورد عبارته تامة فيما يأتي قال: لا أعرفه بهذا اللفظ، ولكن معناه في قوله ﷺ «أقدر القَوْمَ بأضعفِهم فإن فيهِم الكبيرَ والسقيمَ والبعيد وذا الحاجة». وهو عند الشافعي في «سننه» والترمذي وقال: حَسَن، وابن ماجه من حديث عثمان بن ابي العاص وصححه ابن خزيمة والحاكم، وقال: إنه على شرط مسلم. ونحوُه عند الحارث بن أبي أسامة عن أبي هريرة، رفَعَهُ: «لا يا أبا هريرة! إذا كنت إماماً فقس الناس=

٢٣٧ ــ **حديث**: « سياسةُ الناسِ أشَدُّ من سِيَاسَةِ الدوابِّ».

ذكره النووي في «تهذيب الأسماءِ واللغات» من حِكَم الإمام الشَّافِعي[1]:

٢٣٨ ــ **حديث**: « سَيُكْذَبُ عَلَيَّ ».

قال ابن الملقن في « تخريج البيضاوي»: هذا الحديث لم أره كذلك. نعم في أفراد مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال:

« يكونُ في آخِرَ الزَّمَانِ دجَّالُونَ كَذَّابُون ».

٢٣٩ ــ **حديث**: «سِينُ بلالٍ عِنْدَ الله شِينٌ »[2].

قال ابن كثير: ليس له أصل. وقد تقدَّم [3].

حرف الشين المعجمة

٢٤٠ ــ **حديث**: « شَاوِرُوهُنَّ وخَالِفُوهُنَّ »[4].

لا يثبت بهذا المبنى. وإن كان له وجهٌ من حيث المعنى. قال السخاويُّ: لم أعْرِفْهُ مَرْفُوعاً، بَلْ يُرْوَى في المرفوع من حديث أنس:

= بأضعفهم» وفي لفظ: «فاقتد بأضعفهم». الحديث. وانظر « التمييز» ٨٩ و«الكشف» ١/ ٤٦٤

(١) ويا لها من حكمة رائعة.

(٢) انظر «المقاصد» ٢٤٧ و«الدرر» ٤٩٨ و«التمييز» ٨٩ و«الفوائد» للكرمي برقم ٣٧ و«الكشف» ١/ ٤٦٤ و«تذكرة الموضوعات» ١٠١.

(٣) انظر الحديث رقم (٧٦) الذي تقدم في حرف الهمزة، ولفظه: «إن بلالاً كان يبدل الشين في الأذان سيناً».

(٤) انظر «الخلاصة» للطيبي ٨٢ و«الفوائد» للكرمي برقم ٧٦ و«الفوائد» للشوكاني ١٢٩ و«المقاصد» ٢٤٨ و«الدرر» ٢٦٧ و«التمييز» ٨٩ و«الكشف» ٢/ ٣ و«تذكرة الموضوعات» ١٢٨.

« لا يَفْعَلَنَّ أحَدُكُم أمْرًا حَتَّى يَسْتَشِيرَ فَإنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَسْتَشِيرُ فَلْيَسْتَشِر امْرَأةً ثُمَّ ليخَالِفْها، فَإنَّ في خِلافِها البَرَكة » وفي سنده [1] ضعف وانقطاع. وروى الديلمي، والعسكري، والقضاعي عن عائشة مرفوعاً:

« طَاعَةُ النَّسَاءِ نَدامةٌ»، لكن قال ابن عدي: ما حدَّث بهِ عن هشامٍ إلا ضعيف. وإدْخالُ ابنِ الجوزي له في « الموضوعات » ليس بجيد. انتهى كلام السخاوي.

وقال السيوطي: هو باطلٌ، لا أصْلَ لَهُ، لكن في معناه حديث: « طَاعَةُ النَّساءِ نَدَامَةٌ » أخرجه ابن عدي وابنُ لال والديلمي عن عائشة.

وأخرج ابن عدي من حديث أُم سعد بنت زيد بن ثابت عن أبيها مرفوعاً:

« طَاعَةُ المرْأةِ نَدَامَةٌ»[2].

وأخرج الطبراني، والحاكم وصحَّحه، من حديث أبي بكرة [3]

---

(١) قال ابنُ عراق في «تنزيه الشريعة» ٢/٣٠٨ بعد أن أورد حديث أنس: (رواه ابن لال من حديث أنس، وفيه عيسى بن إبراهيم الهاشمي. وهو متهم) اقول: وانظر سند ابن لال في «الدرر» هذا وإن أمارات التكلف وسمات الوضع لائحة عليه، إذ لا معنى لاستشارتها إذا كان عازماً على مخالفتها، ولا يثمر ذلك إلا نكداً ومشكلات تعود على المجتمع بأسوأ العواقب ضعفاً وتفسخاً وتعقيداً.

ولنا في سيرة النبي ﷺ دليل قوي على بطلان الحديث، فقد استشار ﷺ زوجته أم سلمة يوم الحديبية، وكان رأيها الرأي السديد المبارك، وعمل ﷺ بمشورتها ولم يعمد إلى مخالفتها.

نعم قد يكون الانسياق التام وراء المرأة أمراً ضاراً ومؤذياً، لا سيما إن لم تكن ملتزمة بهدي الله وشرعه. وكذلك فإن الولاية العامة لا ينبغي أن تكون للمرأة، لأنه ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة.

(٢) انظر «الدرر» برقم ٢٦٧ و «اللآلىء» ٢/١٧٤ والحديث موضوع كما قال الألباني.

(٣) جاء في «اللآلىء» ٢/١٧٤: (ومن شواهده ما أخرجه الطبراني، والحاكم وصححه، من طريق بكّار بن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن جده مرفوعاً: «هَلَكَتِ الرجَالُ حين أطَاعَتِ النّساءَ»).

مرفوعاً: « هَلَكَتِ الرِّجالُ حِينَ أَطاعَتِ النِّساءَ»[1].

وأخرج العسكري في « الأمثال » عن عمر قال:

« خَالِفُوا النِّسَاءَ فَإِنَّ في خلافِهِن البَرَكَة ».

وأخرج عن معاوية قال:

« عَوِّدُوا النِّساء (لا)، فَإِنَّها ضَعيفةٌ إِنْ أَطَعْتَها أَهْلَكَتْكَ ».

وقال بعضُ الشعراء:

وتركُ خِلافِهِنَّ مِنَ الخلاف.

٢٤١ ــ حديث: « شبيهُ الشيء منجذبٌ إليه »[2].

هو كقولهم: الجِنْسُ إلى الجنسِ يَميلُ.

وقولهم: الجنسيةُ عِلَّةُ الضمّ، وقولهم: الصحبة مع غير الجنس عذابٌ شديد، كما فُسِّرَ به قولُه تعالى: ﴿**لأُعَذِّبَنَّهُ عَذاباً شَدِيداً**﴾[3] أي، لأَجْعَلَنَّهُ مَعَ غيره في قفص.

والكلُّ مُستفادٌ من حديث:

« الأَرْوَاحُ جُنودٌ مُجنَّدةٌ »[4].

وقد ذكر في سبب وروده أنه عليه الصلاة والسلام رأى امرأة عِنْدَ عائشة فقال: « من هِيَ؟ » فقالت: مُضحكةُ مَكَّةَ.

فقال: « أيْنَ نَزَلَتْ؟ » فقالت: عِنْدَ مُضْحِكَةِ المدينةِ.

وفي قوله تعالى: ﴿**قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ**﴾[5] إيماءٌ إلى ذلك.

---

(١) وهذا الحديث ضعيف.

(٢) انظر «المقاصد» ٢٥٠ و«التمييز» ٧٠ و«الكشف» ٢ / ٤

(٣) سورة النمل، الآية: ٢١

(٤) وهو حديث صحيح رواه الإمام مسلم ٤/ برقم ٢٦٣٨ والإمام أحمد ٢/ ٢٩٥ وأبو داود ٤/ ٣٥٩ عن أبي هريرة والبخاري تعليقاً عن عائشة، والطبراني عن ابن مسعود. قال الهيثمي: رجال الطبراني رجال الصحيح. وتتمة الحديث: «فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف».

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٨٤

٢٤٢ ـ **حديث**: « شِرَارُكُمْ عُزَّابُكُم » [١].

أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » فأخطأ [٢] كما ذكره السيوطي، فقد أخرجه أحمد والطبرانيُّ عن عَطيَّة بن بسر [٣]، وابن عدي عن أبي هريرة [٤] رضي الله عنه، وأبو يعلى عن جابر، وقال السخاوي: أخرجه أبو يعلى، والطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعاً به [٥].

٢٤٣ ـ **حديث**: «شِرَارُكُمْ مُعَلِّمُو صِبْيَانِكُمْ، أَقَلُّهُمْ رَحْمَةً على اليَتِيم، وَأَغْلَظُهُم عَلَى المِسْكِين»[٦].

موضوع، كما ذكره في « اللآلىء ».

٢٤٤ ـ **حديث**: « شَرُّ الحياةِ ولا المَمَاتُ » [٧].

ليس بحديثٍ، بل هُوَ مِنْ كلام بعضِ الحُكَماءِ القُدَمَاء. قال العسقلاني: وهو غيرُ صحيح من حيثُ المعنى، فإنَّ من يَغْلِبُ خَيْرَهُ شَرُّهُ فالموْتُ خيرٌ له، كما يُستفاد من قوله عليه الصلاة والسلام:

---

(١) انظر «اللآلىء» المصنوعة» ٢/١٦٠ وما بعدها. و«الموضوعات» ٢/٢٥٨ و«تنزيه الشريعة» ٢٠٦ و«المقاصد» ٢٥١ و«الدرر» ٢٦٨ و«الميزان» ١/٦٢٧ و٤/٤٦٦ و«الفوائد» للكرمي ٧٧ و«الفوائد» للشوكاني ١٢٠ و«التمييز» ٩٠ و«الكشف» ٢/٦ و«تذكرة الموضوعات» ١٢٥ و«ضعيف الجامع» ٣/١٤٥.

(٢) يعني أنه لم يصل إلى درجة الوضع، بل هو ـ في رأيه ـ في نطاق الحديث الضعيف.

(٣) وفي سنده معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف.

(٤) وفي سنده خالد بن إسماعيل المخزومي، وهو متروك.

(٥) ذكر السخاوي في «المقاصد» ص٢٥١ بعض الأحاديث التي في هذا المعنى، ثم قرر أنها لا تخلو من ضعف واضطراب، ولكن الحديث على ما يرى لا يبلغ الحكم عليه بالوضع، بل يبقى ضعيفاً.

(٦) انظر «اللآلىء» ١/١٩٩.

(٧) كذا في «التمييز» ٩٠ و«الكشف» ٢/٧. وجاء في «المقاصد»٢٥١ : (ولا شرُّ الممات).

« طُوبَى لِمَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ، وَوَيْلٌ لِمَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَسَاء عَمَلُه »[1].

وهو مُستفادُ أيضاً من قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّما نُمْلي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنْفُسِهِم، إِنَّما نُمْلي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْماً ﴾[2].

٢٤٥ ـ حديث: « الشَّفَقَةُ عَلَى خَلْقِ الله تَعْظِيمٌ لأَمْرِ الله ».

قال السخاويُّ: لا أعرفه بهذا اللفظ[3].

قلت: ومن كلام بعض المشايخ حيث قال: مدارُ الأمْرِ على شيئين: التعظيم لأمْرِ الله والشَّفَقَة على خَلْقِ الله.

٢٤٦ ـ حديث: « الشُّكْرُ في الوجهِ مَذَمَّةٌ »[4].

ليس بحديث. ويناسبه حديثُ:

« قَطَعْتَ عُنُقَ أخيكَ »[5]. خطاباً لمن مَدَح صاحِبَهُ في حضوره.

٢٤٧ ـ حديث: « شَهادَة البقاع للمصلي »[6].

---

(١) أورد السيوطي الجزء الأول من هذا الحديث في «جامعه الصغير» وذكر أن مخرجه الطبراني وأبو نعيم في «الحلية» عن عبد الله بن بُسْر، ورمز له بأنه حسن. وتعقبه المناوي فنقل عن الحافظ العراقي قوله عن الحديث: فيه بقية وهو مدلس. وقال الشيخ ناصر الألباني في «صحيح الجامع» برقم ٣٨٢٣: صحيح.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٧٨.

(٣) كلام السخاوي في «المقاصد» ص٢٥٣ بعد أنْ أورد الحديث: معناه صحيح في كثير من الأحاديث وأما بخصوص هذا اللفظ فلا أعرفه. وانظر «التمييز» ٩١ و«الكشف» ٢/١١.

(٤) انظر «المقاصد» ٢٥٣ و«التمييز» ٩١ و«الكشف» ٢/١٢.

(٥) رواه البخاري ٨/١٦ ومسلم رقم ٣٠٠٠ وأبو داود ٤/٣٥١ وأحمد ٥/٤١ و٤٦ و٤٧ وابن ماجه برقم ٣٧٤٤ وانظر في موضوع مدح الإنسان في وجهه «تفسير القرطبي» ٥/٢٤٦ و«فتح الباري» كتاب الأدب ـ باب ما يكره من التمادح و«إحياء علوم الدين» ١/٢٣٦ و«صحيح مسلم» ٨/٢٢٧.

(٦) انظر «المقاصد» ٢٥٣ و«التمييز» ٩١ و«الكشف» ٢/١٣.

يُروى عَنْ أبي الدرداء وغيرِه من الصحابة والتابعين [1]. ويشهد له قولُه تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَها بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَها ﴾ [2].

٢٤٨ ــ حديث: « شهادَةُ المرء على نَفْسِهِ بِشَهَادَتَيْنِ » [3].

ليس بحديث، ولكنَّهُ صحيحُ المعنى بالنظر إلى الإقرار. وأمَّا قولهم: « شَهادَةُ المرء على نفسِهِ بِسَبْعين ». فكذا لا أصلَ لَهُ، وَيَصِحُّ معناهُ على المُبالغة.

٢٤٩ ــ حديث: « شَهادَةُ المُسْلِمينَ بعضِهم على بَعْضٍ جائزةٌ، ولا تَجُوزُ شَهادَةُ العُلَماء بعضِهِم على بعضٍ لأَنَّهُمْ حُسَّدٌ » [4].

ليس من الحديث. وإسنادُهُ فاسدٌ من وجوهٍ كثيرة على ما في « اللآلىء ».

وعلى تقدِيرِ صِحَّتِهِ [5] فالعلماءُ يُرادُ بهم عُلماءُ الدُّنْيَا، التاركُون طريقَ العُقْبَى، كما تُشير إليه العِلَّةُ المذكورة في نفسِ الحديث، فإنَّ الحَسَدَ حَرامٌ، وأما الغبطةُ فمرام.

٢٥٠ ــ حديث: « الشُّهْرةُ في قِصَرِ الثيابِ » [6].

لا يصحُّ حديثاً. لأنَّ قِصَرَ الثياب من جُمْلَةِ أسباب الشهرة، إذا كان على قصدها دُونَ إرادةِ مُتَابَعَةِ السُّنَّةِ.

---

(١) ذكر الإمام السخاوي رحمه الله عدداً منهم ونبذة من أقوالهم في ذلك، فمثلاً أبو الدرداء يقول: اذكروا الله عند كل حجيرة وشجيرة لعلّها تأتي يوم القيامة فتشهد لكم. ومنهم ابن عمر، وعطاء الخراساني وثور بن يزيد.

(٢) سورة الزلزلة، الآيتان: ٤ و٥.

(٣) انظر «المقاصد» ٢٥٥ و«التمييز» ٩١ و«الكشف» ٢/ ١٣.

(٤) انظر الحديث في «الموضوعات» ٣/ ٦٩ و«اللآلىء» ٢/ ١٨٣.

(٥) وعلام هذا التقدير والحديث موضوع؟ هذا وإن كثيراً ممن رأينا ممن يتسمون بسمة العلم يوجد فيهم هذا الخلق، فلا أرى حاجة إلى مثل هذا التقدير والتوفيق.

(٦) انظر «المقاصد» ٢٥٥ و«التمييز» ٩٢ و«الكشف» ٢/ ١٠.

٢٥١ ـ **حديث**: « شَيَاطِينُ الإِنس تَغْلِبُ شَياطِينَ الجِنِّ ».

من كلام ابنِ دينار؛ ولعله اقتبس من قوله تعالى: ﴿**وَكَذلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نبِيٍّ عَدُوًّا شياطينَ الإِنْسِ والجنِّ**﴾ [١] حيثُ قَدَّمَ شَيَاطِينَ الإِنسِ على شَياطِينِ الجنِّ، وَلأَنَّ شيطانَ الجنِّ تَذْهَبُ وَسْوَسَتُهُ بالتعوُّذ، بخلاف شيطان الإِنس [٢]، ولأَنَّ قوة تأْثير الصُّحبة إنما هي في اتحاد الجنس.

٢٥٢ ـ **حديث**: « شَيْبٌ وَعَيْبٌ ».

لا يصح مبناه، وإنما جاء معناه في حديث: « مَنْ لَمْ يَرْعَوِ عِنْدَ الشيبِ، ولم يستحي من العَيْبِ، ولم يَخْشَ الله في الغَيْبِ، فَلَيْسَ لله فِيهِ حاجةٌ » [٣] ذكره الديلمي بلا سندٍ عن جابرٍ مرفوعاً.

وحُكِيَ عَنْ أبي يَزيد [٤] أَنَّهُ رَأى وَجْهَهُ في المرآةِ فقال: ظَهَرَ الشيْبُ، ولم يَذْهَبِ العَيْبُ، ولا أدْري ما في الغَيْب.

٢٥٣ ـ **حديث**: « الشيخُ في قَوْمِهِ كالنبيِّ في أُمَّتِهِ » [٥].

في «المقاصد»: جزم شيخنا وغيره بأنه موضوع، وإنما هو من كلام بعضِ السَّلف، وربما أورد بلفظ:

« الشيخُ في جماعَتِهِ كالنبيِّ في قَوْمِهِ، يتعلمون من عِلْمِه، وَيَتَأَدَّبُونَ من أدبه ».

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١١٣.

(٢) في المخطوطتين: شياطين الإنس.

(٣) انظره في «الميزان» ٤/٤٦٢. وليس بصحيح.

(٤) سيورد المؤلف قول أبي يزيد مرة أخرى في كلامه على الحديث رقم ٤٤٩.

(٥) انظر «أحاديث القصاص» ٨٥ و«الميزان» ٣/٦٣٢ و«فيض القدير» ٤/١٨٥ و«المقاصد» ٢٥٧ و«التمييز» ٩٢ و«الكشف» ٢/١٧ و«تنزيه الشريعة» ١/٢٠٧ و«الفوائد» للكرمي برقم ٧٥ و«الفوائد» للشوكاني ٢٨٦ و٤٨٨ و«الدرر» برقم ٢٦٦ و«الموضوعات» ١/١٨٣ بلفظ «الشيخ في بيته كالنبي في قومه» وانظر «اللآلىء» ١/١٥٣ و«تذكرة الموضوعات» ٢٠ و«ضعيف الجامع» ٣٤٥١ و٣٤٥٢.

وكلُّه باطل. انتهى.

وممن جزم بوضعه ابنُ تَيْمِيَّة.

لكن أخرجه ابنُ حبان في «الضعفاء» من حديث أبي رافع به مرفوعاً، وقال السيوطي: أسنده الدارمي. وذكر[1] أيضاً في «جامعه الصغير» بلفظ:

«الشَّيْخُ في أهْلِهِ كالنَّبِيِّ في أُمَّتِهِ» رواه الخليلي في «مشيخته» وابنُ النجار عن أبي رافع.

وبلفظ: «الشَّيخُ في بيته كالنبيِّ في قَوْمِـهِ» رواهُ ابنُ حِبَّانَ في «الضُّعَفاء» والشيرازيُّ في «الألْقَابِ» عن ابن عمر. انتهى

ويُقَوِّيه من حيث المعنى حديثُ صحيحُ المبنى:

«العلماءُ ورثةُ الأنبياء»[2] ويُؤيده قولُه تعالى: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾[3].

حرف الصاد المهملة

٢٥٤ ــ حديث: «صاحبُ الحاجةِ أعْمى»[4].

قال السخاوي: لا أعرفه في المرفوع.

قلت: كذا قولهم: «الغَريبُ كالأعْمَى». لا يصحُّ من جهة المبنى.

---

(١) كذا في الأصول ولعل الأنسب: وذكره.

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي عن أبي الدرداء به مرفوعاً بزيادة: «إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورثوا العلم». وصححه ابن حبان والحاكم، وضعّفه غيرهم بالاضطراب في سنده. قال السخاوي: لكن له شواهد يتقوى بها ولذا قال شيخنا ـ أي ابن حجر ـ له طرق يُعْرف بها أن للحديث أصلاً. وصححه الحافظ العراقي. انظر «الباعث على الخلاص» بتحقيقنا الحديث رقم ٣١. وسيورده المصنف في باب العين (انظر الحديث رقم ٢٩٩).

(٣) سورة النحل، الآية: ٤٣.

(٤) انظر «المقاصد» ٢٥٨ و«التمييز» ٩٣ و«الكشف» ١٨/٢

٢٥٥ ــ **حديث**: «صاحِبُ الشيء أحَقُّ بِحَمْلِهِ إلا أنْ يَكونَ ضَعيفاً يعجزُ عنهُ فيُعِينه أخوهُ المسلمُ»[١].

ضعيف، وبالغ ابنُ الجوزيّ فَذَكَرَهُ في «الموضوعات» وأخطأ؛ فقد رواه أبو يعلى من حديث أبي هريرة به مرفوعاً. والطبراني في «الأوْسَط»، والدارقطني في «الأفراد» والعقيلي في «الضعفاء» وعياض بدون عَزْوٍ في «الشفاء».

٢٥٦ ــ **حديث**: «الصَّبْرُ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّة».

كذا في «الإحياء» وقال العراقي: غريبٌ لم أجده[٢].

٢٥٧ ــ **حديث**: «صَريرُ الأقْلام عِنْدَ الأحاديث يَعْدِلُ عِنْدَ الله التكبيرَ الَّذي يُكَبَّرُ في رباطِ عَسْقَلان وعَبَّادَان[٣]. وَمَنْ كَتَبَ أرْبَعِينَ حَديثاً أعْطِيَ ثوابَ الشُّهَداء الذينَ قُتِلُوا بِعَبَّادان وعَسْقَلان»[٤].

خبر باطل. كذا في «الميزان».

٢٥٨ ــ **حديث**: «صَدَقَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم».

هو كلامٌ يقولُه كثيرٌ مِنَ العامَّةِ عقيب قولِ المؤذِّنِ في الصُّبْح: «الصَّلاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْم».

ولَيْسَ له أصل[٥].

٢٥٩ ــ **وكذا** قولُهم عند قول المؤذن «الصلاةُ خيرٌ مِنَ النَّوْم»: «صَدَقْتَ وبَرِرْتَ، وبالحقِّ نَطَقْتَ».

---

(١) قال الألباني في «ضعيف الجامع» برقم ٣٤٥٩: موضوع. وانظر «الموضوعات» ٣/٤٧ و«اللآلىء» ٢/٢٦٢ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٧٢ و«المقاصد» ٢٥٨ و«التمييز» ٩٣ و«الكشف» ٢/١٩ و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم ٨٩.

(٢) في إحدى المخطوطتين: لم يوجد. وانظر «الإحياء» ٤/٦٠.

(٣) عسقلان: بلد بساحل الشام. وعبّادان: جزيرة أحاط بها شعبتا شط العرب تقع جنوب التقائه بنهر قارون.

(٤) قال العلامة مرعي الكرمي: (وأخبار فضائل زيارة عسقلان كل ذلك باطل لا أصل له) انظر «الفوائد الموضوعة» بتحقيقنا رقم الحديث ١٣.

(٥) انظر «المقاصد» ٢٦٠ و«التمييز» ٩٣ و«الكشف» ٢/٢١.

استحبَّهُ الشافعية، قال الدَّميري: وادَّعى ابنُ الرفعة أنَّ خبراً وَرَدَ فيه ولا يعرف من قاله.

وَبَرِرْتَ: بكسر الراء الأولى وسكون الثانية.

٢٦٠ ــ حديث: «صَدَقَةُ القليل تَدْفَعُ البلاء الكثيرَ»[١].

وفي لفظ: «صدَقَة اليسير».

ليس بحديثٍ، ومعناهُ صحيحٌ.

٢٦١ ــ حديث: «صَغِّرُوا الخُبْزَ وأكْثِرُوا عَدَدَهُ يُبَارَكْ لَكُمْ فِيه»

إسناده واهٍ[٢]. وقد ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات».

وقال الزركشي: حديثُ الأمر بتصغيرِ اللُّقمة وتدقيقِ المضغة قال النووي: لا يصح.

٢٦٢ ــ حديث: «صلاةٌ بِخَاتَمٍ تَعْدِلُ سَبْعِينَ بِغَيْرِ خَاتَم».

هو موضوع. كما قاله العسقلاني.

٢٦٣ ــ وكذا: «صَلَاةٌ بعمامة تَعْدِلُ خَمْساً وعِشْرِينَ صَلاةً، وَجُمُعَةٌ بِعِمَامَةٍ تَعْدِلُ سَبْعِينَ جُمُعَةً. والصَّلاةُ في العِمامَةِ بِعَشْرَةِ آلافِ حَسَنَةٍ»[٣].

قال المنوفي: فذلك كله باطل.

وقال السخاوي: حديث «صَلاةٌ بِخَاتَمٍ تَعْدِلُ سَبْعِينَ[٤] بِغَيْرِ خَاتَم» هو موضوع كما قال شيخنا عن شيخه[٥] وكذا ما أورده الديلمي

---

(١) انظر «المقاصد» ٢٦١ و«التمييز» ٩٤ و«الكشف» ٢/٢٣

(٢) انظر إسناده والكلام على رجاله في «اللآلىء» ٢/٢١٦. وفي «الموضوعات» لابن الجوزي ٢/٢٩٢ و«المقاصد» ٢٦٢ و«ضعيف الجامع» برقم ٣٤٧١ وقال: موضوع. وقد مر معنا حديث يقرب من معناه وهو ذو الرقم ١٢١.

(٣) انظر «ضعيف الجامع» برقم ٣٥٢٢.

(٤) في الأصول: بسبعين، والتصحيح من «المقاصد الحسنة» ص٢٦٣ ومن الرواية المتقدمة في الحديث رقم ٢٦٢.

(٥) يعني: كما قال الحافظ ابن حجر نقلاً عن الحافظ العراقي. وليس في «المقاصد» كلمة: عن شيخه.

من حديث ابن عمر مرفوعاً:

«صَلاةٌ بِعِمَامَةٍ تَعْدِلُ خَمْساً وعشرين، وجُمُعَةٌ بعمامةٍ تَعْدِلُ سَبْعِينَ جُمُعَةً» ومن حديث أنس مرفوعاً:

«الصَّلاةُ في العِمَامَةِ[1] بِعَشْرَةِ آلافِ حَسَنَة».

قلت: مَرْوِيُّ ابنِ عُمر نَقَلَهُ السيوطيُّ عن ابن عساكر في «جامعه الصغير» مع التزامه بأنه لم يذكر فيه الموضوع[2].

٢٦٤ ـ حديث: «الصَّلاةُ خَلْفَ العالم بِأَرْبَعَةِ آلافٍ وأَرْبَعِمِائَةٍ وَأَرْبَعينَ صَلاةً»[3].

باطلٌ. كذا في «المختصر».

وكذا قَوْلُ صاحب «الهداية»: لقوله عليه الصلاة والسلام:

«مَنْ صَلَّى خَلْفَ تَقِيٍّ فَكَأَنَّما صَلَّى خَلْفَ نَبِيٍّ»، غَيْرُ معروفٍ، كما قال مُخَرِّجُهُ. وقال السخاويُّ: لم أَقِفْ عَلَيْهِ بِهذا اللفظ.

قلت: لكن معناه صحيح لما رواه الديلمي من حديث جابر مرفوعاً بلفظ: «قَدِّمُوا خياركم تُزَكُّوا أعْمالَكُمْ».

---

(١) في إحدى المخطوطتين: تعدل بعشرة آلاف حسنة.

(٢) سبق آن ذكرت في غير موضع أن إيراد السيوطي لحديث لا يُبَرئُهُ مِن الوضع والحديث الذي يشير إليه المؤلف هو كما في «الجامع الصغير»: «صلاةُ تطوعٍ أو فريضةٍ بعمامة تَعْدِلُ خمساً وعشرين صلاة بلا عِمامة، وجُمُعَةٌ بعمامةٍ تَعْدِلُ سَبْعين جُمُعَة بلا عِمامةٍ».
وقال العلامة المناوي في «فيض القدير» ٤/٢٢٥: (عزاه ابن حجر إلى الديلمي عن ابن عمر ثم قال: إنه موضوع، ونقله عن السخاوي وارتضاه). ثم نقل عن «لسان الميزان» مناسبة هذا الحديث الموضوع، وقول ابن حجر فيه: (وفيه مجاهيل). هذا وقد أورد السيوطي أيضاً في موضع آخر من «جامعه» حديثاً موضوعاً بهذا المعنى عن جابر بلفظ: «ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة» وقال المناوي عقبه: ثم إن فيه طارق بن عبد الرحمن ـ وأورد أقوال العلماء في تجريحه ـ ثم قال: (ومن ثم قال السخاوي: هذا الحديث لا يثبت).

(٣) أنظر «المقاصد» ٢٦٦ و«الكشف» ٢/٢٩.

وللحاكم والطبراني بسند ضعيف عن مرثد بن أبي مرثد الغنوي رفعه:

«إنْ سَرَّكُمْ أنْ تُقْبَلَ صلاتُكم فَلْيؤُمَّكُم خِيارُكُمْ»

٢٦٥ ــ حديث: «صَلاةُ المُدِلِّ لا تَصْعَدُ فَوْقَ رَأْسِهِ».

لم يوجد.

٢٦٦ ــ حديث: «صَلاةُ النَّهارِ عَجْماءُ»[١] ـ أي لأنها لا تُسمع فيها قراءةٌ، على ما في «النهاية» ـ.

قال النووي في «شرح المهذب»: إنه باطل لا أصل له. وكذا قال الدارقطني: لم يُرْوَ عن النبيّ عليه الصلاة والسلام، وإنما هو من قَوْل بعض الفقهاء.

قال الزركشي: قال الدارقطني والنووي: باطلٌ لا أصل له، وهو في «فضائل القرآن» من كلام أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود[٢].

قال السيوطي: وأخرجه عنه ابن أبي شيبة في «المصنف» وأخرجه أيضاً عن الحسن، وبقيته عنهما:

«وَصَلاةُ اللَّيل تُسْمِعُ أُذُنَيْكَ».

وأخرجه سعيد بن منصور عن حماد بن أبي سليمان بدون هذه الزيادة.

وكذا أخرجه عبد الرزاق عن مجاهد. وأخرج عن الحسن قال: «صلاةُ النَّهارِ عَجْمَاءُ لا يُرْفَعُ بها الصوتُ إلا الجمعةَ والصبحَ».

---

(١) انظر «المقاصد» ٢٦٥ و«الدرر» برقم ٢٧٤ و«التمييز» ٩٥ و«الكشف» ٢/٢٨ و«الفوائد» للشوكاني ٢٨.

(٢) وذكر صاحب «نصب الراية» أنه من قول مجاهد أيضاً.

٢٦٧ ـ حديث: «صَلاةٌ بسِوَاكٍ خيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ صلاةً بغيْرِ سِواكٍ»[١]

وفي لفظ: «بِلا سِوَاكٍ».

وقال ابنُ عبد البر في «التمهيد» عن ابن معين: إنه حديث باطل.

قال السخاوي: هو بالنسبة لما وقع له من طرقه.

وقال السيوطي: رواهُ الحارث في «مسنده» وأبو يعلى، والحاكم عن عائشة، والديلمي عن أبي هريرة. انتهى.

وقال ابن قيم الجوزية: رواه الإمام أحمد وابن خزيمة والحاكم في «صحيحيهما» والبزار في «مسنده».

٢٦٨ ـ حديث: «الصلاةُ على النبيِّ أفْضَلُ مِنْ عِتْقِ الرِّقَابِ»[٢].

قال العسقلاني في بعض فتاواه: إنه كَذِب مُخْتَلق، ولعلَّه يعني به إضافَته إلى النبي عليه الصلاة والسلام، وإلاَّ فقد رواه الأصبهاني في «الترغيب» عن أبي بكر الصديق موقوفاً. وكذا رواه التيمي وابنُ عساكر.

٢٦٩ ـ حديث: «الصلاةُ على النبي لا تُرَدُّ»[٣].

هو من كلام أبي سليمان الداراني على ما ذكره ابن الجزري[٤] في «حصنه» ولفظُهُ:

---

(١) انظر «المقاصد» ٢٦٣ و«التمييز» ٩٤ و«الكشف» ٢/٢٦ و«الدرر» برقم ٢٧٦ و«المسند» ٦/٢٧٢ و«السنن الكبرى» ١/٣٨ و«المستدرك» ١/١٤٦ و«مجمع الزوائد» ٢/٩٨ و«صحيح ابن خزيمة» ١/٧١ وقال ابن خزيمة: (أنا استثنيت صحة هذا الخبر لأني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم وإنما دلسه عنه) وعلق عليه الألباني فقال: (إن ابن إسحاق مدلس ولم يصرح بالتحديث ولذلك خرجته في «الضعيفة» ١٥٠٣) وانظر «الفوائد» للشوكاني و«المنار» ١٩.

(٢) انظر «المقاصد» ٢٦٦ و«التمييز» ٩٦ و«الدرر» برقم ٢٧٧ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٨٤ و«الفوائد» للشوكاني ٣٢٨ و«تذكرة الموضوعات» ٨٩ و«الكشف» ٢/٣٠.

(٣) انظر «المقاصد» ٢٦٦ و«التمييز» ٩٥ و«الكشف» ٢/٣٠ وانظر ترجمة أبي سليمان في «الحلية» ٩/٢٥٤.

(٤) سقطت كلمة (ابن) من الأصول واستدركتها من «كشف الخفاء» ٢/٣١.

«إذا سَأَلْتَ الله حَاجَةً فابْـدَأْهُ بالصَّـلاةِ على النَّبيِّ، ثم ادْعُ بِمَا شِئْتَ، ثُمَّ اختمْ بِالصَّلاةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الله سُبْحَـانَهُ بكـرمه يَقْبَـلُ الصَّلاتَيْنِ وَهُوَ أكْرَمُ مِنْ أن يَدَعَ ما بَيْنَهُما» وذكره في «الإحياءِ» مرفوعاً.

قال السخاوي: لم أقف عليه وإنما هو عن أبي الدرداء موقوفاً:

«إذا سَأَلْتُمُ الله حَاجَةً فَابْدَؤُوا بالصَّلاةِ على النَّبيِّ ﷺ، فَإِنَّ الله أَكْرَمُ مِنْ أنْ يُسْأَلَ حَاجَتَيْنِ فَيَقْضِيَ إِحْدَاهُما وَيَرُدَّ الأخْرَى».

٢٧٠ ــ **حديث**: «الصَّلاةُ عِمادُ الدِّين»[١].

قال ابنُ الصَّلاح في «مُشْكل الوسيط»: إنه غير معروف.

وقال النووي في «التنقيح»: إنَّه منكر باطل[٢].

لكن رواه الديلمي عن عليٍّ كما ذكره السيوطي، والبيهقي في «الشعب» بسندٍ ضعيف، عن عمر مرفوعاً[٣].

حرف الضاد المعجمة[٤]

٢٧١ ــ **حديث**: «ضَاعَ العِلْمُ في أفْخَاذِ النِّساء»[٥]. وفي لفظ: «بَيْنَ أَفْخَاذِ النِّساء».

---

(١) انظر «المقاصد» ٢٦٦ و«الدرر» برقم ٢٨٠ و«التمييز» ٩٥ «الكشف» ٢/ ٣١ و«الفوائد» للشوكاني ٢٧ و«ضعيف الجامع» برقم ٣٥٦٨.

(٢) جاء في «كشف الخفاء ٢/ ٣١ بعد أن أورد العجلوني قول الإمام النووي ما يلي: (قال المناوي: رده ـ أي قول النووي ـ ابن حجر، أي لأن فيه ضعفاً وانقطاعاً فقط وليس بباطل).

(٣) أقول: كنت أنتظر من المؤلف أن يعقب على هذا الكلام بذكر أهمية الصلاة وكونها أهم أمر من أمور الدين بعد الشهادتين، على عادته التي جرى عليها في الكتاب كقوله: هذا وإن لم يصح مبنى فهو صحيح معنى، يفعل ذلك دائماً حتى فيما كان بيّن الوضع.

(٤) في المخطوطة الأخرى: الموحدة من فوق.

(٥) انظر «المقاصد» ٢٦٩ و«التمييز» ٩٦ و«الكشف» ٢/ ٣٤ وجاء في «الحلية» لأبي نعيم ٧/ ١٢ بسنده إلى سفيان الثوري أنه كان يقول: «مَنْ أحبَّ أفخاذَ النساء لم يفلح».

هو بمعناه من كلام بِشْرٍ الحافي[1]. قال: لا يُفْلِحُ مَنْ أَلِفَ أَفْخَاذَ النِّساءِ[2].

٢٧٢ ــ حديث: «الضَّبّ وشَهَادَته له عليه الصَّلاة والسلام».

قيل: إنه موضوع. وقال المِزيُّ: لا يصح إسناداً ولا متناً، لكن رواه البيهقي بسندٍ ضعيف، وذكره القاضي عياض في «الشفاء»، فغايتُه الضعفُ لا الوضعُ.

٢٧٣ ــ حديث: «الضَّامِنُ غَارِمٌ»[3].

لا يصح مبناه، جاء في معناه عند أحمد وأصحاب السنن[4] عن أبي أمامة مرفوعاً:

«الزَّعيمُ غَارِمٌ» وصحَّحه ابنُ حِبَّان، وهو مقتبس من قوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾[5] أي كفيل غريم.

٢٧٤ ــ حديث: «الضَّرُورات تُبيحُ المَحْظُورَات»[6].

ليس بحديث، وهو كلام صحيح.

---

(١) هو بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء المروزي، أبو نصر الحافي الزاهد العابد القدوة، نزيل بغداد، قال الحربي: ما أخرجت بغداد أتمّ عقلاً ولا أحفظ للسانه من بِشْر. قال الذهبي: كانت له جنازة عظيمة أخرجت غدوة فلم يحصل في قبره إلى الليل من الزحام توفي سنة ٢٢٧ عن خمس وسبعين سنة.

(٢) أقول: وقد صدق، هذا إذا كان تعلق الرجل بالمرأة عن طريق الحلال فكيف إذا كان حراماً؟ وإن واقع أكثر شباب هذا العصر مصداق ذلك، فلقد نأى عنهم الفلاح؛ لأنهم لا يعيشون إلا للمتعة واللذة والرفاهية، وكانت المرأة الضحية، فلقد ضاعت كرامتها، وأصبحت ألعوبة يتمتع بها ثم تلقى دون احترام إذا ما بلغت سن اليأس أو الشيخوخة، رد الله المسلمين إلى دينهم ليصيروا إلى العز والمجد والفلاح.

(٣) «المقاصد» ٢٦٩. و«التمييز» ٩٦ و«الكشف» ٢/ ٣٤

(٤) انظر «مسند أحمد» ٥/ ٢٦٧ و٢٩٣ و«أبو داود» ٣/ ٤٠٢ و«ابن ماجه» ٢/ ٨٠٤ و«الترمذي».

(٥) سورة يوسف، الآية: ٧٢.

(٦) انظر «المقاصد» ٢٦٩ و«التمييز» ٩٧ و«الكشف» ٢/ ٣٥. أقول: وهي قاعدة شرعية، ولكن التوسع في فهم الضرورة هو الأمر المشكل.

٢٧٥ ــ **حديث:** «ضَعِيفَانِ يَغْلِبانِ قَوِيًّا»[١].

ليس بحديث.

٢٧٦ ــ **حديث:** «الضِّيافَةُ على أهْلِ الوَبَر لَيْسَتْ على أهْلِ المدَر».

لا أصل له. فقد قال عياض في أوَّل «شرح مسلم» لما تكلم على حديث «مَنْ كانَ يُؤْمِنُ بالله واليوم الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَه»: إنه موضوع عند أهل المعرفة[٢]، وقبله النووي[٣].

حرف الطاء المهملة

٢٧٧ ــ **حديث:** «طاب حَمَّامُكما»[٤] قاله عليه الصلاة والسلام: لأبي بكر وعمر.

قال أبو سعيد المتولي: هذه التحية لا أصل لها[٥].

وقال النووي: هذا المحلُّ لم يَصِحَّ فيه شَيْءٌ. انتهى[٦].

ورواه الديلمي بلا سند عن ابن عمر مرفوعاً.

وقد تقدم عن ابن حجر المكي: أنَّ العرب لم[٧] تعرف الحمام إلا بعد موته عليه الصلاة والسلام.

---

(١) «المقاصد» ٢٦٩ و«التمييز» ٩٧ و«الكشف» ٢/٣٦.

(٢) قوله: إنه موضوع، يعني الحديث: «الضيافة على أهل...» أما الحديث «من كان يؤمن بالله...» فهو صحيح متفق عليه.

(٣) أي قَبِلَ النووي القول بوضعه، وفي نسخة: وتبعه النووي. (وانظر شرح مسلم للنووي ٢/١٩ و«كشف الخفاء ٢/٣٦).

(٤) انظر «المقاصد» ٢٧٠ و«التمييز» ٩٧ و«الكشف» ٢/٣٦.

(٥) في المطبوعة والمخطوطتين: له.

(٦) وتتمة العبارة، كما في «الأذكار»: باب في مسائل تتفرع على السلام ص١١٦ ولو قال إنسان لصاحبه على سبيل المودة والمؤانسة واستجلاب الود: أدام الله لك النعيم، ونحو ذلك من الدعاء؛ فلا بأس به.

(٧) في الأصول: ما، والتصحيح من العبارة نفسها التي أوردها المصنف في الحديث رقم ٢٠١

٢٧٨ ـ **حديث**: «طَاعَةُ النِّساء نَدَامَةٌ»[١].

مضى في «شاوِرُوهُنَّ». وذكر صاحب «تحفة العروس» عن الحسن البصري أنه قال:

«ما أطاعَ رَجُلٌ امْرَأةً فيما تَهواهُ إلَّا كَبَّهُ الله في النار» قيل: هو محمول على طاعتها فيما تهوى من السيئات، لا فيما تهوى من المباحات. وقيل: أي فيما تهواه من المباحات فإنها تجر إلى المنكرات[٢].

٢٧٩ ـ **حديث**: «طَعامُ البخيل داءٌ، وَطَعَامُ السَّخِيِّ شِفَاءٌ»[٣].

قال العسقلاني: هو حديثٌ مُنْكَر[٤]. وقال الذَّهبي: كَذِبٌ.

وقال ابنُ عدي: إنَّهُ باطلٌ عَنْ مالك.

٢٨٠ ـ **حديث**: «الطَّلاقُ يَمينُ الفُسَّاق»[٥].

وقع في عدةٍ من كتب المالكية.

قال السخاويُّ: لم أقف عليه مرفوعاً وأظنه مدرجاً[٦]. قلت:

---

(١) انظر الحديث رقم ٢٤٠ من هذا الكتاب، و«الخلاصة» للطيبي ٨٢ و«الفوائد» للكرمي رقم ٧٦ و«الفوائد» للشوكاني ١٢٩ و«الدرر» برقم ٢٦٧ و«تذكرة الموضوعات» ١٢٨ و«المقاصد» ٢٤٨ و«التمييز» ٨٩ و«الكشف» ٢/٣.

(٢) قال الفتني في «تذكرة الموضوعات» ص١٢٨: وعن عائشة مرفوعاً بطرق ضعاف: «طاعة النساء ندامة» وإدخال ابن الجوزي حديث عائشة في الموضوعات ليس بجيد. أقول: وفي كلام الفتني نظر.

(٣) انظر «المقاصد» ٢٧٢ و«الدرر» برقم ٢٨٦ و«التمييز» ٩٨ و«الكشف» ٢/٣٨ و«الفوائد» للكرمي رقم ٧٩ و«تذكرة الموضوعات» ٦٤ و«ضعيف الجامع» رقم ٣٦١٦ وقال: موضوع و«الفوائد» للشوكاني ٨١.

(٤) في المطبوعة وإحدى المخطوطتين سقطت كلمة (هو) واستدركت من المخطوطة الأخرى. والحديث المنكر: هو الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفاً رواية الثقة.

(٥) انظر «المقاصد» ٢٧٣ و«التمييز» ٩٨ و«الكشف» ٢/٤٠

(٦) الحديث المدرج: ما كانت فيه زيادة ليست منه، وهو أقسام ثلاثة فصل القول فيه العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، في كتابه «الباعث الحثيث» ص ٨٠.

ويؤيده معنى حديث: «ما حَلَفَ بالطلاقِ مؤمنٌ، ولا اسْتَحْلَفَ به إلا مُنافِقٌ» رواه ابن عساكر به مرفوعاً[1].

حرف الظاء المعجمة

٢٨١ ـ حديث: «الظالم عدل الله في الأرضِ يَنْتَقِم به مِنَ الناس[2] ثم ينتقم منه».

قال الزركشي: لم أجده. وقال العسقلاني: لا أستحضره. لكن قال السيوطي: وفي معناه ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» من حديث جابر رفعه:

«إنَّ الله تَعالى يقول: أنتقم ممن أُبغض بمن أُبغض ثُمَّ أُصيِّر كُلاً إلى النار».

وساقه الديلمي في «الفردوس» بلا إسناد عن جابر رفعه. وأخرج ابن عساكر عن علي بن تمام قال: كان يقال: «ما انتقم الله من قوم إلا بشرٍّ منهم».

وأخرج عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» عن مالك بن دينار قال: قرأت في «الزبور»: إني أنتقم من المنافق بالمنـافق، ثم أنتقم من المنافقين جميعاً. قال: ونظير ذلك في كتاب الله تعالى: **﴿وَكَذلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾**[3].

قلت: ويؤيده عمومُ قوله تعالى: **﴿وَلَوْلا دفعُ الله الناسَ بعضَهم**

---

(١) رواه ابن عساكر عن أنس، وذكره السيوطي في «الجامع الصغير» وقال العلامـة المناوي في «فيض القدير» ٥/٤٤٢: قال ابن عدي: منكر جداً. وانظر «ضعيف الجامع» برقم ٥٠٥٧

(٢) في إحدى المخطوطتين: من النار، وهو تصحيف وفي «تذكرة الموضوعات» للفتني ص ١٨٢: «ينتقم به ثم ينتقم منه». وانظر الحديث في «المقاصد» ٢٧٩ و«الدرر» برقم ٢٨٨ و«التمييز» ١٠١ و«الكشف» ٢/٤٩ و«الفوائد» للكرمي رقم ٨٠ و«تذكرة الموضوعات» ١٨٢ و«فيض القدير» ٥/٤٤٢.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٢٩.

ببعض لَفَسَدَتِ الأرْضُ﴾[1]. وسيأتي في معناه حديث: «كَما تَكُونُون يُوَلَّى علَيْكُم»[2].

٢٨٢ ــ **حديث**: «ظَهْرُ المُؤْمِنِ قِبْلَةٌ»[3].

قال السخاوي: لا أعرفه.

ومعناه صحيحٌ بالنَّظَرِ للاكتفاء بِهِ في السُّتْرَةِ.

وأخرج العسكري عن عائشة مرفوعاً:

«ظَهْرُ المُؤْمِنِ حِمَىً إلاَّ في حدٍّ مِنْ حُدُودِ الله تَعالى».

حرف العين المهملة

٢٨٣ ــ **حديث**: «العَارُ خيرٌ مِنَ النَّارِ».

قاله الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما حين أذْعَنَ لِمُعاوِيةَ[4] فقال

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥١.

(٢) في الأصول: تكونوا.. نولي. والتصويب من «المقاصد» ص٣٢٦ ولم يورده المؤلف في باب الكاف. وفي سنده مقال. وقد روي بحذف النون في عدد من الكتب، وللنحويين تخريجات له عديدة ذكرها السجاعي في حاشيته على القطر ص٣٤. وابن هشام في «المغني» ٢/٦٩٧ ط محيي الدين عبد الحميد وقال: (المعروف من الرواية: تكونون). وانظر الحديث في «الحاوي» للسيوطي ١/٥٥٥ و٢/٤٧٠ و«الفوائد» للشوكاني ٢١٠ و«التمييز» ١٢٢ و«الكشف» ٢/١٢٦ و«الدرر» ٣٢٩ و«ضعيف الجامع» برقم ٤٢٨٠ و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» ٣٢٠ وجاء في «تذكرة الموضوعات» ١٨٢: (في سنده انقطاع وواضع هو يحيى بن هاشم، وله طريق فيه مجاهيل) ونقل الأستاذ محمد مواعده عن مذكرات شيخنا السيد محمد الخضر حسين أن أبا بكر الطرطوشي قال: (بلغني هذا الحديث «كما تكونون يولى عليكم» فأخذت أفحص عنه من جهة السند، فمرَّ علي وأنا أتلو قوله تعالى ﴿وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون﴾ فاكتفيت بها عن الحديث) انظر كتاب «محمد الخضر حسين» لمحمد مواعده ص٢٩٢.

(٣) «المقاصد» ٢٨٠ و«التمييز» ١٠١ و«الكشف» ٢/٥١.

(٤) «المقاصد» ٢٨١ و«التمييز» ١٠١ و«الكشف» ٢/٥٢ وجاء في «أسنى المطالب» بعد أن أورد الحديث ذاته ما يلي: (هو من كلام الحسن بن علي حين نزل عن الخلافة للإمام معاوية رضي الله عنه فلامه أصحابه، وقالوا: يا عار المسلمين).

له أصحابه: يا عارَ المسلمين. فقال: العارُ خيرٌ من النار.

وأما قول بعض العامة: النار ولا العار، فهو من كلام الكفار، إلَّا أن يراد بها نار الدنيا على المبالغة، وإلَّا فقد ورد «فُضُوحُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ من فُضُوحِ الآخِرَةِ»[1] كما رواه الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن أخيه الفضل به مرفوعاً، بل وهو في التنزيل ﴿وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾[2].

٢٨٤ ــ حديث: «العَارِيَّةُ مَرْدُودَةٌ».

ذكره الرافعي؛ فقال العسقلاني في «تخريج أحاديثه»[3]: لم أره باللفظ الذي ذكره المصنف، وإنما رواه أحمدُ وأصحابُ السنن بلفظ: «العاريَّةُ مُؤَدَّاةٌ»[4].

٢٨٥ ــ حديث: «عالِمُ قُرَيْشٍ يَمْلأُ الأرْضَ عِلْماً»[5].

قال الصغاني: موضوع، وتعقبه العراقي بأنه ليس بموضوع، ولكنه لا يخلو عن ضعف، فقد أورده الطيالسي في «مسنده» وفي سنده مجهول، وله شواهد[6].

٢٨٦ ــ حديث: «العَدَاوَةُ في القرابَةِ، والحَسَدُ في الجيرانِ، والمَنْفَعَةُ في الإِخْوانِ»[7].

---

(١) وهذا الحديث ضعيف انظره في «ضعيف الجامع» برقم ٣٩٩٠

(٢) سورة طه. الآية: ١٢٧

(٣) أي «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» ٣/٤٧ و٥٢

(٤) وهذا الحديث صحيح. انظره في «صحيح الجامع» برقم ٣٩٩٤ و٣٩٩٥

(٥) انظر «المقاصد» ٢٨١ و«التمييز» ١٠١ و«الكشف» ٢/٥٣.

(٦) قال العجلوني في «كشف الخفاء ٢/٥٣»: (وهو منطبق ـ كما قال أحمد وغيره ـ على إمامنا الشافعي... قال الحافظ العراقي: وليس بموضوع كما زعم الصغاني... وقد جمع الحافظ ابن حجر طرقه في كتاب سمّاه: «لذة العيش في طرق حديث: الأئمة من قريش» وبه يعلم أنه حسن).

(٧) انظر «المقاصد» ٢٨٢ و«التمييز» ١٠٢ و«الدرر» رقم ٣٠٥ و«الكشف» ٢/٥٦

قال السخاوي: لم أقف عليه حديثاً، بل هو في «شعب الإيمان» للبيهقي من قول بشر بن الحارث.

٢٨٧ ـ **حديث**: «العَدُوُّ العَاقِلُ ولا الصَّديقُ الجاهِلُ».

رواه وكيع في «الغرر» عن سفيان قال: قال أبو حازم: لَأَنْ يَكُونَ لي عَدُوٌّ صالحٌ أحبُّ إليَّ من أنْ يكونَ لي صديقٌ فاسد[1].

٢٨٨ ـ **حديث**: «عَدَاوَةُ العاقِلِ ولا صُحْبَةُ المجْنُونِ».

لَيْسَ بِحَديث.

٢٨٩ ـ **حديث**: «عَدُوُّ المُؤْمِنِ مَنْ يَعْمَلُ بِعَمَلِهِ».

ليس بحديث؛ وإنما رواه أبو نعيم عن سفيان بن عيينة أنه قدم مكة وفيها رجل من آل المنكدر يُفتي، فَقَعَدَ سفيانُ يُفتي، فقال المنكدريّ: مَنْ هذا الذي قدم بلادنا يُفتي؟

فكتب إليه سفيان: حدَّثني محمد بن دينار، عن ابن عباس قال: مكتوبٌ في التوراة: عدوِّي الذي يعملُ بعملي. فكفَّ عنه المنكدريُّ.

٢٩٠ ـ **حديث**: «عُذْرُهُ أشَدُّ مِنْ ذَنْبِهِ».

ليس بحديث[2].

٢٩١ ـ **حديث**: « العَرَبُ ساداتُ العجم».

ليس له أصل. ومعناه صحيح[3].

---

(١) في «كشف الخفاء» ٢/٥٦: فاسق.

(٢) قال العجلوني: ٢/٥٨ (وقال القاري: ليس بحديث والمشهور: «عذره أقبح من ذنبه». وقال النجم: «عذره أقبح من فعله»، مثل سائر وليس بحديث).

(٣) أقول: إن الذي جعل المؤلف وهو غير عربي يعترف للعرب بالسيادة إنما هو الإسلام ذلك لأن رسول الله عربي والقرآن عربي، وبذلك يتبينّ أن أعداء العرب حقاً، هم أولئك الذين يدعون إلى القومية العربية الملحدة، فيخرجون بذلك من دائرة أنصار العرب الملايين الكثيرة.

٢٩٢ ـ **حديث:** «عُرِضَتْ عَلَيَّ أعْمالُ أُمَّتي، فوجدتُ منها المقْبولَ والمردُودَ إلَّا الصلاة عليَّ»[١].

لم أقف له على سند. قاله السيوطي. لكن معناه ـ كما سبق[٢] ـ عن أبي الدرداء وأبي سليمان الداراني.

٢٩٣ ـ **حديث:** «العِزُّ مَقْسومٌ[٣]، وطالِبُ العِزِّ مَغْمُوم».

روي عن أنس مرفوعاً، ولا يصحّ مبناه، وإن صحَّ معناه.

٢٩٤ ـ **حديث:** «عَسْقَلانُ أحَدُ العَرُوسَيْنِ يُبْعَثُ منها يَوْمَ القيامة..»[٤].

رواه الإمام أحمد في «مسنده»، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات».

٢٩٥ ـ **حديث:** «عَظِّمُوا مِقْدَارَكُمْ بالتَّغافُل»[٥].

ليس بحديث.

٢٩٦ ـ **حديث:** «عُقُولُهنَّ في فُرُوجِهنَّ»[٦] يعني النساء.

قال السخاوي: لا أصل له.

٢٩٧ ـ **حديث:** «عَلامَةُ الإِذْنِ التَّيْسيرُ».

---

(١) انظر «الدرر» رقم ٢٩٨ و«الفوائد» للكرمي رقم ٨٢ و«كشف الخفاء» ٢/٥٨.

(٢) قوله كما سبق عن أبي الدرداء وأبي سليمان الداراني. أقول: لعله يعني الحديث رقم ٢٦٩.

(٣) في المخطوطة: شؤم، وفي «كشف الخفاء ٢/٦٠ و«المقاصد» الحسنة ٢٨٤ و«تمييز الطيب من الخبيث» ص١٠٣: «العز مقسوم، وطلب العز غُموم وأحزان».

(٤) وتتمته كما في «تنزيه الشريعة» لابن عراق «سبعون ألفاً لا حساب عليهم، ويبعث منهم خمسون ألفاً شهداء وفوداً إلى الله، وبها صفوف الشهداء، رؤوسهم مقطعة في أيديهم، تثج أوداجهم دماً يقولون: ربّنا آتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد. فيقول: صدق عبدي، اغسلوهم بنهر البيضة، فيخرجون منها نقياً بيضاً فيسرحون في الجنة حيث شاءوا». وانظر كلام العلماء في هذا الحديث في «تنزيه الشريعة» ٢/٤٩ و«اللآلىء» و«الموضوعات»، وفي الأصول: (يبعث منها) وفي «تنزيه الشريعة»: : (منها).

(٥) انظر «المقاصد» ٢٨٥ و«التمييز» ١٠٣ و«الكشف» ٢/٦٠.

(٦) انظر «المقاصد» ٢٨٥ و«التمييز» ١٠٤ و«الكشف» ٢/٦٢.

وفي لفظ: «عَلاَمَةُ الإجازةِ تَيْسِيرُ الأمورِ».
لا أصْلَ له.

٢٩٨ ـ **حديث**: «عُلَمَاءُ أُمَّتي كأنْبِياء بَنِي إسْرَائِيلَ»[١].
قال الدَّميريُّ والعسقلانيُّ: لا أصْلَ له. وكذا قال الزَّركَشِي، وسكت عنه السيوطي[٢]. وأما:

٢٩٩ ـ **حديث**: «العُلَماءُ وَرَثَةُ الأنْبِياء»[٣].
فرواهُ الأرْبَعَةُ عن أبي الدرداء.

٣٠٠ ـ **حديث**: «العِلْمُ يُسْعَى إلَيْهِ».
هو معنى قول مالكٍ للمهديِّ حين دعاه لسماع ولديه منه. وقيل: لهارون[٤] حين التمس منه خلوة للقراءة: «العِلْمُ أوْلَى أنْ يُوَقَّرَ ويُؤْتَى». وهو معنى قول البخاري: «العِلْمُ يُؤْتَى وَلاَ يَأْتِي». وفي أمثال العرب: «في بَيْتِه يُؤْتَى الحَكَمُ» وسيأتي في حرف الفاء.

٣٠١ ـ **حديث**: «العِلْمُ عِلْمان: علمُ الأدْيانِ وعِلْمُ الأبْدانِ».
موضوعٌ كما في «الخلاصة»[٥].
وفي «الذَّيْل»: رُويَ مُسَلْسَلاً عَن الحَسَن عَنْ حُذَيْفَة سألتُ النبيَّ

---

(١) انظر «المقاصد» ٢٨٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ٨١ و«الدرر» رقم ٢٩٤ و«التمييز» ١٠٤ و«الكشف» ٢/٦٤ و«الفتاوى الحديثية» ٢٠٤ و«تذكرة الموضوعات» ٢٠ و«الفوائد» للشوكاني ٢٨٦.

(٢) أي أقر السيوطيُّ الزركشي على قوله في الحديث: لا أصل له.

(٣) انظر «مسند أحمد» ٥/١٩٦ و«سنن أبي داود» ٣/٤٣٢ و«الترمذي» ٣/٣٨١ و«الباعث على الخلاص» رقم الحديث ٣١ و«ابن ماجه» ١/٨١ و«الدارمي» ١/٩٨ و«جامع بيان العلم» ١/٣٤ و«موارد الظمآن» ٤٨ و«فتح الباري» ١/١٦٠ و«المغني عن حمل الأسفار» ١/٥ و«المقاصد» ٢٨٦ و«التمييز» ١٠٤ و«الكشف» ٢/٦٤ و«الدرر» برقم ٢٩٥. وهو حديث صحيح.

(٤) أي قول مالك لهارون

(٥) انظر «الخلاصة» للطيبي صفحة ٨٥.

عليه الصلاة والسلام عن علم الباطن: ما هو؟ فقال: «سَأَلْتُ جِبْرِيلَ عَنْهُ. فَقَالَ عَنِ الله: هُوَ سِرٌّ بَيْنِي وَبَيْنَ أَحِبَّائي وأَوْلِيَائي وأَصْفِيائي أُودِعُهُ في قُلُوبِهِم، لا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ».

قال العسقلاني: هو موضوع، والحَسَنُ ما لَقِيَ حُذَيْفَة.

٣٠٢ ـ حديث: «على الخبير سقطت»[١].

جاء عن جماعة من أهل العلم، ومنهم ابنُ عباس رضي الله عنهما.

٣٠٣ ـ حديث: «على كُلِّ خَيْرٍ مانعٌ»[١].

ليس بحديث، ومعناه صحيح.

٣٠٤ ـ حديث: «عَلَيْكُم بِدينِ العَجَائِز»[٢].

قال السخاوي: لا أصل له بهذا اللفظ، وَوَرَدَ بمعناه أحاديث لا تَخْلُو عَنْ ضَعْفٍ.

وقال الزركشي: رَوَاهُ الدَّيْلَميُّ عن ابن عمر بلفظ: «إذا كَانَ آخِرُ الزَّمانِ وَاخْتَلَفَتِ الأهْواءُ فَعَلَيْكُمْ بِدِينِ البادِيَة والنِّساء».

وَسَنَدُهُ وَاهٍ، بل قَالَ الصَّغَاني: موضوعٌ.

٣٠٥ ـ حديث: «العِنَبُ دُو دُو» (يعني ثِنْتَيْن ثِنْتَيْن) «والتَّمْرُ يَكْ يَكْ» (يَعْني واحدةً واحدةً)[٣].

لا أصْلَ له[٤].

---

(١) انظر «المقاصد» ٢٨٩ و«التمييز» ١٠٥ و«الكشف» ٢/٦٨

(٢) انظر «المقاصد» ٢٩٠ و«الدرر» برقم ٣٠١ و«التمييز» ١٠٦ و«الكشف» ٢/٧٠ و«الخلاصة» للطيبي ٨٥ و«الفوائد» للشوكاني ٥٠٥.

(٣) انظر «المقاصد» ٢٩٢ و«التمييز» ١٠٧ و«الكشف» ٢/٧٣ و«أحاديث القصاص» رقم ٦٩ وفيه: «يا سلمان كل العنب دو دو» وذكره في «تنزيه الشريعة» ٢/٢٦٧ بلفظ «أكل العنب دو دو» وانظر «الفوائد» للكرمي رقم ١٦٣.

(٤) جاء «المقاصد» ص٢٩٢: (نعم ورد النهي عن القران في التمر، يعني من أحد الشريكين إلا =

٣٠٦ ـ **حديث**: «عِنْدَ ذِكْرِ الصَّالِحِينَ تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ»[١].

قال العسقلاني: لا أصْلَ له. وقال العراقيُّ في «تخريج الإحياء»: ليس له أصْل في المرفوع، وإنما هو قول سفيان بن عيينة، لكن قال ابنُ الصلاح في «علوم الحديث»[٢]: روينا عن أبي عمرو إسماعيلَ بنِ نُجيد أنه سأل أبا جعفر أحمد[٣] بن حمدان، وكانا عَبْدَيْن صالحَيْن فقال له: بأيِّ نيةٍ أكتبُ الحديث؟

قال: ألَسْتُمْ ترونَ[٤] أنَّ عِنْدَ ذِكْرِ الصَّالِحينَ تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ؟

فقال: نعم. قال: فرسولُ الله ﷺ رأس الصَّالحين. انتهى. ولم ينبه على ذلك العراقيُّ في «نُكَتِهِ عليه». كذا ذكره بعضهم.

لكنَّ اللفظَ إنْ كان «تَرْوُونَ» بواوين من الرواية؛ فيدل في الجملة على أنَّه حديث وله أصل. وإن كان «تُرَونَ» من الرؤية، مجهولاً، أو معلوماً، فلا دلالة فيه إذ معناه: تعتقدون أو تظنون[٥].

٣٠٧ ـ **حديث**: «عن اللوح سمعتُ الله مِنْ فوقِ العرشِ يقولُ للشيْء: كُنْ، فلا تبلغُ الكافُ النونَ إلا يكونُ الذي يكون»[٦].

موضوع.

= أن يستأذن صاحبَه) أقول: هناك حديث متفق عليه عن عبد الله بن عمر قال: «لا تقارنوا، فإنَّ النبي ﷺ نهى عن القران، ثم يقول: إلا أن يستأذن الرجل صاحبه» وانظر «رياض الصالحين» باب النهي عن القران بين تمرتين إذا أكل في جماعة إلا بإذن رفقته.

(١) انظر «المقاصد» ٢٩٢ و«التمييز» ١٠٧ و«الكشف» ٢/٧٣.

(٢) انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح ٢٠٩

(٣) ليس في المخطوطة كلمة أحمد.

(٤) سيأتي كلام للمؤلف بعد قليل يفهم منه أن كلمة (ترون) تقرأ على وجهين: بواو واحدة، وبواوين. ويقول المؤلف: إن كان اللفظ بواوين ففيه دليل، وإن كان بواو واحدة فلا دليل فيه.

(٥) في الأصول: يعتقدون أو يظنون.

(٦) انظر «كشف الخفاء ٢/٦٩

٣٠٨ ــ **حديث**: «العَيْنُ الرَّمِدَةُ لا تُمَسُّ»[١].

رواه أبو نعيم في «الطب» عن أبي سعيد قال: مَثَلُ أصحابِ محمد ﷺ مَثَلُ العَيْنِ، ودواءُ العَيْنِ تَرْكُ مَسِّها.

وهو ضعيف.

حرف الغين المعجمة

٣٠٩ ــ **حديث**: «الغُرَبَاءُ وَرَثَةُ الأنْبِياء، وَلَمْ يَبْعَثِ الله نبِيَّاً إلَّا وَهُوَ غَرِيبٌ في قَوْمِهِ»[٢].

يروى عن أنس مرفوعاً، وهو باطلٌ. ويردُّه ما ورد في القرآن من قولِهِ تعالى: ﴿**إنَّا أرْسَلْنَا نُوحاً إلى قَوْمِهِ**﴾[٣] ﴿**وَإلى عادٍ أخَاهُم هُوداً**﴾[٤] ﴿**وإلى ثَمُودَ أخَاهُمْ صَالِحاً**﴾[٥] ﴿**وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ**﴾[٦].

وكذا إرْسَالُ موسى وعيسى وسائرِ أنبياء بني إسرائيل، وكذا نبيُّنا عليه الصلاة والسلام، وإنما حَصَلَتْ لَهُ الغُرْبَةُ في الجملةِ بَعْدَ الهِجْرَة.

٣١٠ ــ **حديث**: «غَمْزُ القَدَم ونحوه»[٧].

أورده الدارقطني في «الأفراد» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنت عند أُبيٍّ بن كعب أغمز قدمه. فذكر حديثاً[٨]. وفي

---

(١) انظر «المقاصد» ٢٩٤ و«التمييز» ١٠٨ و«الكشف» ٢/٧٦.

(٢) انظر «المقاصد» ٢٩٦ و«التمييز» ١٠٨ و«الكشف» ٢/٧٧.

(٣) سورة نوح، الآية: ١.

(٤) وردت هذه الآية في سورتين: سورة الأعراف؛ الآية: ٦٥- وسورة هود، الآية: ٥٠.

(٥) وردت هذه الآية في سورتين: سورة الأعراف، الآية: ٧٣ وسورة هود، الآية: ٦١.

(٦) سورة هود، الآية: ٩١.

(٧) انظر «المقاصد» ٢٩٦.

(٨) هذا كلام السخاوي، وتتمته كما في «المقاصد» ص٢٩٦: (.. فذكر حديثاً في قراءة آية، بل=

«الإحياء» أنه عليه الصلاة والسلام نزل منزلاً في بعض أسفاره فنام على بطنه وعبدٌ أَسْوَدُ يَغْمِزُ ظَهْرَهُ... الحديث...

قال العراقي: رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث عمر رضي الله عنه بسندٍ ضعيف.

٣١١ ـ **حديث**: «الغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ في القَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ الماءُ البقلَ»[1].

قال النوويُّ: لا يَصِحُّ. وقال السيوطي: أخرجه الديلمي عن أنس وأبي هريرة رضي الله عنهما.

٣١٢ ـ **حديث**: «الغِنَاءُ رُقْيَةُ الزِّنا».

قال النووي في «شرح مسلم»: هو من أمثالهم المشهورة انتهى. وعزاه الغزالي للفضيل بن عياض[2].

حرف الفاء

٣١٣ ـ حديث: «الفَاتِحَةُ لِمَا قُرِئَتْ لَه»[3].

عزاه الزركشي للبيهقي في «الشُّعَب» وتَعَقَّبَهُ السُّيوطي بأنَّهُ لا وجود

= في المرفوع) وهو كلام غامض، وقد علق عليه محققه قائلا: لعله يقصد ما رواه النسائي بسند صحيح عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يصلي، وأنا معترضة في قبلته اعتراض الجنازة، فإذا أراد ان يوتر مسني برجله.

(١) انظر «فتاوى الإمام النووي» ١٢٨ و«المغني» لابن قدامة ٤٢/١٢ و«المقاصد» ٢٩٦ و«التمييز» ١٠٨ و«الفوائد» للكرمي رقم ٨٣ و«الفوائد» للشوكاني ٢٥٤ و«ضعيف الجامع» رقم ٣٩٤٠ و«الدرر» برقم ٣٠٨.

(٢) هو فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي اليربوعي الخراساني، الزاهد شيخ الحرم وأحد أئمة الهدى والسنة. قال ابن المبارك: أورع من رأيت فضيل بن عياض. كان ثقة نبيلاً فاضلاً عابداً ورعاً كثير الحديث. من كلامه الرائع: «من خاف الله لم يضره أحد، ومن خاف غير الله لم ينفعه أحد». مات بمكة سنة ١٨٧ هـ عن ثمانين سنة.

(٣) انظر «المقاصد» ٢٩٨ و«الدرر» برقم ٣١٢ و«التمييز» ١٠٩ و«الكشف» ٨٢/٢ و«الفوائد» للشوكاني ٣١٣.

له في «الشُّعَب»، وإنما الموجود فيه: «فاتِحةُ الكتابِ شِفاءٌ مِنْ كُلِّ دَاء»[1] أخرجه من حديث عبد الله بن جابر رضي الله عنه. وفي كتاب «الثواب» لأبي الشيخ ابن حَيَّان[2] عن عطاء قال: إذا أردْتَ حاجةً فاقْرأْ بفَاتِحَةِ الكِتابِ حتى تَخْتِمها تقضى إن شاء الله تعالى. انتهى. وهذا أصلٌ[3] لما تعارف الناس عليه من قراءة الفاتحة لقضاء الحاجات وحُصُولِ المهمات.

٣١٤ ــ حديث: «فَازَ باللَّذَّة الجَسورُ»[4].

قال السخاوي: لا أعرفه.

٣١٥ ــ حديث: «فَازَ المُخِفُّونَ»[5] وفي لفظ «نَجا المُخِفُّونَ وهَلَكَ المُثْقَلونَ».

وهو معنى حديث أبي الدرداء رفعه[6]:

«أمَامَكُمْ عَقَبَةٌ كَؤدٌ لا يَجُوزُها المُثْقَلونَ» فأنا أُريد أن أتخفف لِتِلْكَ العَقَبَةِ. قال الحاكم: صحيح الإسناد.

٣١٦ ــ حديث: «الفالُ مُوَكلٌ بالمَنطِقِ»[7].

---

(١) وهو حديث ضعيف جداً، في سنده محمد بن منده الأصبهاني، قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم: لم يكن بصدوق.

(٢) في الأصول: ابن حبان. وأبو الشيخ هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ابن حيّان الأصبهاني، الحافظ ذو التصانيف العديدة، توفي سنة ٣٦٩هـ.

(٣) لا يكفي هذا أن يكون أصلاً لأنه لم يذكر درجة هذا الأثر، ومهما يكن من أمره فإنه من كلام عطاء، وليس كلامه إن صح عنه رحمه الله أصلاً، أما فضل الفاتحة فلا ينكر، يدل على ذلك إلزام الشرع للمسلمين بقراءتها في كل ركعة.

(٤) انظر «المقاصد» ٢٩٨ و«التمييز» ١٠٩ و«الكشف» ٢/٨٤.

(٥) نقل العجلوني في «كشف الخفاء» ٢/٨٥ عن النجم الغزي قوله فيه: لا يثبت بلفظه لكن بمعناه. وجاء في «أسنى المطالب»: ليس بحديث ومعناه صحيح.

(٦) وهذا الحديث روته أم الدرداء قالت: قلت لأبي الدرداء: ما يمنعك أن تبتغي لأضيافك ما يبتغي الرجال لأضيافهم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: .. الحديث..

(٧) انظر «المقاصد» ٢٩٩ و«التمييز» ١٠٩ و«الكشف» ٢/٨٥.

لم يَرِدْ بهذا اللفظ، لكن في «سنن أبي داود»:
«أخَذْنا فَالَكَ مِنْ فيك»[1]. وله شواهِد عند البزار.

٣١٧ ـ **حديث**: «فدى الله إسماعيلَ عليه السلامُ بِالكَبْشِ».
قال السخاويُّ: هو كلام صحيح، وفي التنزيل: **﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عظيمٍ﴾**[2]. قلت: إلَّا أن الذَّبِيحَ مُخْتَلَفٌ فيه أنه إسماعيل أو إسحاق، وقد توقف فيه السيوطي[3].

٣١٨ ـ **حديث**: «الفِرارُ ممَّا لا يُطاقُ مِنْ سُنَنِ المُرْسَلين».
لا أصْل له في مَبْنَاه، بَلْ باطلٌ باعتبار معناه، فإنَّ من اعتقد أن النبيَّ عليه الصلاة والسلام فرَّ فقد كفر، كما صرَّح به في «الشفاء». وأما قول موسى عليه السلام: **﴿ففَرَرْت مِنكمْ لما خِفتكمْ﴾**[4] فهو حكاية عمَّا وَقَعَ له قَبْلَ النبوة. وأما هجرة نبينا عليه الصلاة والسلام من دار الكفار فما[5] كان بطريق الفِرار، بل أُمِرَ بأن يدخل الغار ليرى الخلق معجزاته في ذلك المحل من الفرار[6]، مع أن الفرار لا يقال إلا بعد المقابلة مع العدو والمغالبة في المقابلة.

---

(١) انظر «سنن أبي داود» ٤/٢٤ وفي سنده كثير بن عبد الله وهو ضعيف. وقال المنذري ٥/٣٧٩: فيه رجل مجهول. وانظره في «صحيح الجامع» برقم ٢٢٣. وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» ١١٧ وأبو نعيم في «الطب» والديلمي في «مسند الفردوس». و«الدرر» برقم ٦٢

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٠٧.

(٣) بل الذّبيح هو سيدنا إسماعيل عليه السلام دون شك، كما حقق ذلك نفر من أهل العلم. وللشيخ عبد الحميد الفراهي كتاب أشبع فيه المسألة تحقيقاً وهو «الرأي الصحيح في من هو الذبيح» وقد طبع في الهند سنة ١٣٣٨ هـ.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ٢١.

(٥) في الأصول: ما، والفاء في جواب (أما) لأزمة، وهي موجودة في «كشف الخفا» ٢/٨٤.

(٦) كذا.

٣١٩ ـ حديث: «فَضْلُ شَهْرِ رَجَب عَلَى الشُّهُور كَفضْلِ القُرْآنِ على سائِرِ الكَلامِ، وَفضْلُ شَهْرِ شعْبَان على الشهورِ كَفَضْلي عَلَى سائِرِ الأنْبِياء، وَفضلُ شَهْرِ رمضانَ كَفَضْلِ الله على سَائِرِ العِبادِ».

قال العسقلاني: موضوع[1].

٣٢٠ ـ حديث: «الفَقْرُ فخري وَبِهِ أفْتَخِرُ»[2].

قال العسقلانيّ: هو باطلٌ موضوع. وقال ابن تيمية: هو كذب.

٣٢١ ـ حديث: «فم ساكِت رَبٌّ كافٍ».

ونحوُهُ: «الله وَلِيُّ مَن سَكت».

قال ابن الديبع: ليس بحديث. ومعناه صحيح، يعني مأخوذٌ من حديث: «مَنْ صَمَتَ نَجا، وَمَنْ تَوَكَّلَ على الله كَفَاهُ»[3]. لكن ظاهر التركيب الأول كُفْرٌ إلَّا أن يُقَدَّرَ العاطِفُ[4].

٣٢٢ ـ حديث: «في آخِرِ الزَّمانِ ينتقل بَرْدُ الرُّومِ إلى الشَّامِ، وَبَرْدُ الشَّام إلى مِصْرَ».

قال العسقلاني: لا أصل له.

٣٢٣ ـ حديث: «في بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ».

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تبيين العجب» صفحة ١٤ بعد أن أورد الحديث بلفظ مقارب: (ورجال هذا الإسناد ثقات إلا السقطي فهو الآفة وكان مشهوراً بوضع الحديث وتركيب الأسانيد، ولم يحدث واحد من رجال هذا الإسناد بهذا الحديث قط).

(٢) انظر «أحاديث القصاص» ٧٧ و«المقاصد» ٣٠٠ و«الفوائد» للكرمي برقم ١٣٢ و«التمييز» ١١٠ و«تذكرة الموضوعات» ١٧٨ و«الكشف» ٢/٨٧.

(٣) الجزء الأول من الحديث وهو «من صمت نجا» أخرجه الإمام أحمد والترمذي عن ابن عمرو، وقال الترمذي بعد أن رواه: لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة، وقال النووي في «الأذكار» بعدما عزاه للترمذي: إسناده ضعيف. وقال الزين العراقي: سند الترمذي ضعيف، وهو عند الطبراني بسند جيد. وقال المنذري: رواة الطبراني ثقات. وقال ابن حجر: رواته ثقات.

(٤) يعني بالتركيب الأول قولهم: «فم ساكت ربٌّ كاف».

من الأمثال المشهورة[1]، لا الأحاديث المأثورة. ذكره ابن الديْبَع.
قال الزركشي: أخرج سعيدُ بنُ منصورٍ في «سننه» قال: كان بين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبين أُبَيِّ بنِ كعبٍ تدارؤٌ في شيءٍ، فجعلا بينهما زيدَ بنَ ثابت، فأتَيَاهُ في منزله، فلما دخلا عليه، قال له عمر: أتَيْناكَ لتحكمَ بيننا. فقال: في بيته يُؤْتى الحَكَمُ. ثم جلسا بين يديه، فقضى بينهما.
وفي المثل هذا قصةٌ غريبةٌ في «حياة الحيوان» للدميري.

٣٢٤ ـ حديث: «في الحَرَكاتِ البَرَكَات»[2].
من كلام بعضِ السَّلَف، وليس بحديثٍ، ذَكَرهُ ابنُ الدَّيْبع. وفي «الرسالة القشيرية»: سمعتُ الأُستاذَ أبا علي[3] يقول: قَوْلُهم «في الحَرَكَةِ بَرَكَةٌ» حَرَكاتُ الظَّواهِرِ تُوجِبُ بَرَكاتِ السَّرائرِ.

أقول: وفي التنزيل إشارةٌ إلى ذلك حيث قال تعالى: ﴿**هُوَ الذي جَعَلَ لكمُ الأرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا في مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ**﴾[4]. وقال: ﴿**وأنْ لَيْسَ لِلإنسانِ إلاَّ ما سَعى**﴾[5] وقال: ﴿**فاسْعَوْا إلى**

---

(١) جاء في «مجمع الأمثال» للميداني ٢/١٧ عن هذا المثل ما يلي: (هذا مما زعمت العرب عن ألسن البهائم، قالوا: إن الأرنب التقطت تمْرَةً، فاختلسها الثعلبُ، فأكلها، فانطلقا يختصمان إلى الضبّ. فقالت الأرنبُ: يا أبا الحِسْل! فقال: سميعاً دَعَوْتِ. قالتْ: أتيناك لنختصمَ إليكَ. قال: عادلاً حكّمتما. قالت: فاخْرُجْ إلينا. قال: في بيته يُؤتى الحَكَمُ. قالت: إني وجدتُ تمرةً. قال: حُلْوةً فكليها. قالت: فاختلسها الثعلبُ. قال: لنفسِهِ بغى الخيرَ. قالتْ: فلطمتُهُ. قال بحقّكِ أخذْتِ. قالتْ: فَلَطَمني. قال: حُرّ انتصر، قالت: فاقضِ بيْنَنَا. قال: قد قضيتُ).
(٢) انظر «المقاصد» ٣٠١ و«التمييز» ١١١ و«الكشف» ٢/٨٩
(٣) يعني أبا عليّ الدقّاق، وهو الحسن بن علي بن محمد النيسابوري الشافعي، برع في الأصول، والفقه العربية ثم أخذ في العبادة والزهد. توفي سنة ٤٠٥ هـ.
(٤) سورة الملك، الآية: ١٥
(٥) سورة النجم، الآية ٣٩

ذِكْرِ اللهِ﴾[1] [وقال:][2] ﴿وَسَارِعُوا إلى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[3] [وقال:][4] ﴿فاسْتَبِقُوا الخَيْراتِ﴾[5] فهذا كُلُّهُ لإدراكِ المبرات، والبَرَكات الباقياتِ الصالحاتِ، والدَرَجاتِ العاليات.

حرف القاف

٣٢٥ ـ **حديث**: «قَالَ لجبريلَ: هَلْ زَالَتِ الشمْسُ؟ قال: لا، نعم. قال عليه الصلاة والسلام: كيفَ قُلْتَ: لا، نعم؟ فقالَ: مِن حينَ قُلْتُ: (لا) إلى أن قلتُ (نعَمْ) سارتِ الشمسُ مسيرَةَ خمسمائة عام».

لم يُعْرَفْ له أصل.

٣٢٦ ـ **حديث**: «قُدِّسَ العَدَسُ عَلَى لسانِ سَبعينَ نَبيّاً، آخِرُهم عيسى عليه السلام»[6].

قال الزركشي: باطلٌ. نص عليه جماعةٌ من الحفَّاظِ كابنِ المبارك والليثِ بنِ سعدٍ، ومن المتأخرين ابن المديني[7].

---

(١) سورة الجمعة، الآية: ٩

(٢) زيادة ليست في الأصول.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٣٣.

(٤) زيادة ليست في الأصول.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٤٨ وسورة المائدة، الآية: ٤٨

(٦) انظر «تاريخ بغداد» ١٤٣/٩ و«الميزان» ١٥٨/٢ و٢٥٣/٣ و«الموضوعات» ٢٩٤/٢ و«اللآلىء» ٢١٢/٢ و«المقاصد» ٣٠٣ و«الدرر» برقم ٣١٦ و«الكشف» ٩٢/٢ و«الفوائد» للكرمي رقم ٤٠ و«المنار» ٥١ و«تنزيه الشريعة» ٢٦٦/٢ و«تذكرة الموضوعات» ١٤٧ و«فتاوى النووي» ١٢٧ وانظر الحديث المتقدم ١١٤. وقال ابن تيمية في «الفتاوى» ٢٣/٢٧: (والحديث الذي يروى «كلوا العدس فإنه يرق القلب وقد قدسه سبعون نبياً» حديث مكذوب باتفاق أهل العلم. ولكن العدس مما اشتهاه اليهود وقال الله تعالى لهم: ﴿أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير﴾).

(٧) قوله: (ومن المتأخرين) يوهم أنّ ابن المديني من رجال العصور المتأخرة، وليس كذلك فقد توفى علي بن عبد الله ابن المديني سنة ٢٣٤ وكان البخاري يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي ابن المديني، وهو على كل حال متأخر عن عبد الله بن المبارك المتوفى سنه ١٨٢، وعن الليث بن سعد المتوفى سنة ١٧٥.

وقال السخاوي: أخرجه الطبرانيُّ من حديث واثلةَ به مرفوعاً. وأسنَدَهُ أبو نعيم في «المعرفة». وفي البابِ عن عليٍّ رضي الله عنه. ولا يَصحُّ من ذلك شيءٌ بل هو باطل، كما قالَهُ ابنُ المديني، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»[1].

٣٢٧ ـ **حديث**: «القُرْآنُ كَلامُ الله غيرُ مَخْلوقٍ، فَمَنْ قَالَ بغَيْرِ هذا فَقَدْ كَفَرَ»[2].

قال الصغاني: هذا موضوعٌ. وقال السخاوي: وهذا الحديثُ من جميع طُرُقِهِ باطلٌ. وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات».

٣٢٨ ـ **حديث**: «قِراءةُ سُور القلاقلِ أمانٌ مِنَ الفقرِ».

قال السخاوي: لا أصلَ له.

والقلاقل: هي التي أوائلها (قُلْ) وهي خمسٌ أوَّلُها سورةُ الجن، ولكن المشهورةَ هي أربعةٌ: الكافرون، والإخلاص، والمعوذتان.

٣٢٩ ـ **حديث**: «قَصّ الأظفارِ».

لم يثبت في كيفيته شيءٌ ولا تعيينِ يومٍ له عَنِ النبيِّ عليه الصلاةُ والسلامُ.

قال السخاوي: وما يُعزى من النظمِ في ذلك لعليٍّ بن أبي طالب ولشيخنا فباطل عنهما[3].

---

(١) في الجزء الثاني ص٢٩٥ وقال ابن الجوزي عقبه: (هذا حديثان موضوعان كافأ الله من وضعهما فإنه قصد شين الشريعة والتلاعب...).

(٢) انظر هذا الحديث بطرقه وألفاظه في «اللآلىء» جـ١ ص٤ وما بعدها. و«الموضوعات» ١٠٧/١ و«تنزيه الشريعة» ١٣٤/١ و«تاريخ بغداد» ٣٦٠/١ و٣٨٩ و«الميزان» ٣٦٤/٣ و«الخلاصة» للطيبي ٨٣ و«تذكرة الموضوعات» ٧٧ و«الفوائد» للكرمي برقم ١٧٢ و«الفوائد» للشوكاني ٣١٣ و«لسان الميزان» ١٣٣/١ و١٦٥ و٢٧٢/٥ و«المقاصد» ٣٠٤ و«التمييز» ١١٢ و«الكشف» ٩٤/٢ و«تحذير الخواص» الطبعة الثانية ١٩٩.

(٣) من الغريب أن توضع أبيات على ابن حجر في حياة تلميذه السخاوي. هذا والحافظ ابن حجر شاعرٌ له ديوان شعر، طبع في الهند سنة ١٣٨١هـ (١٩٦٢م).

٣٣٠- حديث: «قِصَّة عُثمان رضي الله عنه أنَّهُ لما خطب في أول جُمُعَةٍ وَلِيَ الخلافَةَ وصَعِدَ المنبرَ فقالَ: الحمدُ لله. فأُرْتِجَ عليه. فقال: إنَّ أبا بكر وعُمَرَ رضيَ الله عنهما كانا يُعِدَّانِ لهذا المقامِ مَقالاً، وأنتُمْ إلى إمامٍ فعَّالٍ أحْوَجُ منكم إلى إمام قَوَّالٍ، وسيأتيكم الخطيبُ، وأستغفرُ الله لي ولكم ونـزل وصلَّى بهم».

قال ابنُ الهُمام: إنها لم تعرفْ في كُتُبِ الحديث، بل في كُتُبِ الفقه.

٣٣١ ــ حديث: «القَلْبُ بَيْتُ الرَّبِّ».[1].

قال السخاوي: ليس له أصلٌ في المرفوع.

وقال الزركشي: لا أصلَ له. وقال ابن تيمية: هو موضوع. وفي «الذيل»: هو كما قال.

أقول: لكن له معنى صحيح كما سيأتي في حديث: «ما وسعني أرضي»[2].

٣٣٢ ــ حديث: «قَلْبُ المؤْمِنِ حُلْوٌ يُحِبُّ الحَلاوَةَ»[3].

ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات». لكن ثبت أنه عليه الصلاة والسلام كان يُحبُّ الحَلْواء والعَسَلَ، ذكره ابن الديبع. وفيه أنَّ هذا تصحيح معناه، والكلامُ في ثبوت مَبْناه. فقد قال السيوطي:

---

(١) انظر «أحاديث القصاص» برقم ٢ و«المقاصد» ٣٠٨ و«التمييز» ١١٤ و«الكشف» ٢/٩٩ و«الدرر» برقم ٣١٧ و«الفوائد» للكرمي برقم ٨٤ و«الذيل» ٢٠٣ و«تذكرة الموضوعات» ٣٠.

(٢) وهذا الحديث، الآخر موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ وسيأتي برقم ٤٢٣، قال العجلوني في «كشف الخفاء» ٢/١٠٠: (وقال في «اللآلىء»: هذا ليس من كلام النبي ﷺ ومعناه مثل معنى «ما وسعني سمائي ولا أرضي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن» وسيأتي أنه موضوع وقيل: إنه إسرائيلي).

(٣) انظر الحديث في «الموضوعات» ٣/١٩ وفي «اللآلىء» ٢/٢٣٨. و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٥٣ و«المقاصد» ٣٠٧ و«الدرر» برقم ٣٢٢ و«التمييز» ١١٤ و«الكشف»٢/٩٩ و«ضعيف الجامع» برقم ٤١١٠ وقال عنه: موضوع و«الميزان» ٣/٥٩٠.

رواه البيهقي في «الشعب» والديلمي عن أبي أمامة، فكلامُ ابن الجوزي موضوع، مدفوعٌ[1].

ورواه الديلميُّ أيضاً عن عليٍّ رَفَعَه:

«المؤْمِنُ حُلْوٌ يُحبُّ الحَلاوَةَ، ومَنْ حَرَّمَها على نفسِهِ فَقَدْ عصى الله ورسُولَهُ، لا تُحَرَّموا شيئاً مِن نِعمَةِ الله والطَّيِّباتِ على أنفسكم، وكُلُوا واشْرَبُوا واشكُروا، فإن لم تَفْعَلوا لَـزِمَتْكُمْ عُقوبَـةُ الله عَزَّ وَجلَّ»[2] وسَنَدُهُ وَاهٍ.

٣٣٣ ـ حديث: «قليلٌ من التوفيقِ خَيرٌ مِنْ كثيرٍ مِنَ العِلْمِ».

ذكره[3] في «الإحْياء». وقال العراقي: لم أجد له أصلاً. وقد ذكره صاحب «الفردوس» من حديث أبي الدرداء وقال: «العقل» بدل «العلم». ولم يخرجه ولده في «مسنده»[4]. انتهى. وتعَقَّبَهُ بعضُ المتأخرين بأن ما ذكره في «الفردوس» رواه ابن عساكر عن أبي الدرداء، ورواه الطبراني عن ابن عمر بلفظ:

«قَليلُ الفِقْهِ خَيْرٌ مِنْ كَثيرِ العِبادَةِ»[5].

---

(١) أقول: ليس كلامه مدفوعاً بل الحديث موضوع.

(٢) سقطت من المخطوطة كلمة: عقوبة الله عز وجل.

(٣) انظر «إحياء علوم الدين» ١/٣١.

(٤) في المخطوطة: سنده، وهو تحريف.

(٥) في المخطوطة: من كثير من العبادة. وأثبتّ ما في المطبوعة و«كشف الخفاء» ٢/٩٩. ولأن في هذه الرواية تناسباً بين طرفي الحديث: قليل الفقه وكثير العبادة.

حرف الكاف

٣٣٤ ـ حديث: «كـأَنَّكَ بالدنيا وَلَـمْ تكُنْ، وبالآخِرَةِ ولم تَزُلْ»[١].

قال السيوطي[٢]: لم أقف عليه مرفوعاً، وأخرجه أبو نعيم عن عمر ابن عبد العزيز.

---

(١) انظر «المقاصد» ٣١١ و«التمييز» ١١٥ و«الكشف» ٢/١٢٨ و«الدرر» برقم ٣٣٣ أقول: وهذه الكلمة مروية عن عمر بن عبد العزيز والحسن البصري، وسفيان بن عيينة. فقد جاء في «الحلية» ٥/٣٠٥ ما يأتي: (كتب الحسن إلى عمر بن عبد العزيز: أما بعد فكأنك بآخر من كتب عليه الموت قيل قد مات. فأجابه عمر: أما بعد، فكأنك بالدنيا ولم تكن، وبالآخرة ولم تزل). وجاء في «الإحياء» للغزالي ٣/٢٠٥ ما يأتي: (وكتب الحسن إلى عمر: سلام عليك أما بعد فكأنك بآخر من كتب عليه الموت قد مات. فأجابه عمر: سلام عليك، كأنك بالدنيا ولم تكن، وبالآخرة ولم تزل).
وجاء في «سيرة عمر بن عبد العزيز» لابن عبد الحكم صفحة ١٠٧ ما يأتي: (وكتب الحسن البصري إلى عمر بن عبد العزيز: أما بعد، فكأن الدنيا لم تكن، وكأن الاخرة لم تزل، وكأن ما هو كائن قد كان).
وأخرجها أبو نعيم في «الحلية» ٧/٢٧٣ عن سفيان بن عُيينة.
وأضاف ابن هشام قولاً رابعاً أنّ هذه الجملة منسوبة إلى النبي ﷺ، وهذا القول غير صحيح وقد ردّه السيوطي. كما ترى. قال ابن هشام في رسالته الخاصة بهذه الجملة: (فأما قائله فاختلف فيه على قولين، أحدهما أنَّه النبي ﷺ. والثاني أنه الحسن البصري رضي الله عنه، وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في «شرح المفصل» وأبو حيان في «شرح التسهيل».

(٢) في المخطوطة: السخاوي، وهو غلط وفي هامشها: السيوطي، وهو الصواب، واعتمدت هذه الرواية لموافقتها ما في «الدرر» و«كشف الخفاء»٢/١٢٨. أما عبارة السخاوي كما وردت في «المقاصد الحسنة» ص٣١١ فكما يلي: (هو عند أبي نعيم من جهة عمر بن عبد العزيز).
وقد تصدّى النحويون إلى هذه الجملة واختلفوا في إعرابها، وذكر ابن هشام آراءهم في «مغني اللبيب» ١/١٩٢ و«شرح بانت سعاد» صفحة ٣١ وقد رجح الأستاذ عباس حسن في «النحو الوافي» ١/٤٦٠ أن يكون اعراب الجملة كما يلي: [كأنك: كأن واسمها. بالدنيا: جار ومجرور متعلق بتكن. لم تكن: حرف جازم وفعل مضارع تام مجزوم. والفاعل أنت. والجملة في محل رفع خبر. والمراد: كأنك لم توجد بالدنيا ولم تَزُل عنها في حالة وجودك في الآخرة لأنك على بابها. وعندئذ فإن زاي (لم تزل) مضمومة. وإذا فُتِحت فإنها من زال يزال الناسخة بمعنى بقي واستمر، والمعنى: أي إن الآخرة باقية خالدة تنتظر. وهذا الوجه الأخير فيه بعد]. وانظر في تفصيل ذلك بالإضافة إلى المراجع التي ذكرت «شرح الكافية» للرضي ٢/٣٤٦ و«حاشية الصبان على الأشموني» ١/٢١٦ ولابن هشام النحوي رسالة خاصة في هذه الجملة وهي في «الأشباه والنظائر» ٤/١٠-١٤.

٣٣٥ ـ **حديث**: «كَأَنَّكَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ وحُنَيْن»[١].

هو كلام يقال لمن يتساهل. وليس بحديث.

٣٣٦ ـ **حديث**: «كانَ الله ولا شيء مَعَه» ـ وفي رواية ـ «ولا شيء غَيْرُهُ» ـ وفي رواية ـ «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ».

ثابتٌ[٢] ولكنَّ الزيادة وهي قولُهم: «وهُوَ الآنَ عَلى ما عَلَيهِ كَانَ» من كلام الصوفية، ويشبه أن يكون من مفتريات الوجودية، القائلة بالعينية، المخالفة للنص بالمعية، في المرتبة الشهودية.

وقد نصَّ ابن تيميَّة والعسقلاني على وضعِ الجملة الزائدة.

وإن صحت فتأويلها أنَّهُ تعالى ما تغيَّرَ بِحَسَبِ ذاتِ الكَمالِ وصفاتِ الجلال، عما كان عليه من القوة والقدرة بعد خلق الموجودات، كما يشير إليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿**ولقد خَلَقْنا السَّمواتِ والأرْضَ وما بَيْنَهُما في سِتَّةِ أيَّامٍ وما مَسَّنا مِنْ لُغُوب**﴾[٣] أي من نصب ولا تعب ولا كلال ولا ملال.

أو المعنى: أنَّ ما عداه كسراب بِقيعةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمآنُ ماءً، أو كَهَباءٍ يطيره هواه؛ فليس للموجود الحادث بحسب الموجود القديم حقيقةُ الوجود في نظر العارف، إذ المخلوقات ليس لهم وجود مستقل ذاتاً وصفة، ومن هنا قال قائلهم: سوى الله والله ما في الوجود، وليس في الدار غيره ديار، وهو في مقام الجمع[٤] ويُشير

---

(١) انظر «التمييز» ١١٥ و«الكشف» ٢/١٢٨. وقال السخاوي في «المقاصد» ٣١١: (كلام يقال لمن يتسامح ويتساهل لقوله ﷺ: «ما يدريك؟: لعلّ الله اطّلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم». ولكنه لم يرد في أهل حنين ذلك...).

(٢) رواه ابن حبّان والحاكم وابن أبي شيبة عن بريدة. أما قول المصنف عنه: ثابت؛ فمعناه صحيح. وقد أخرج البخاريّ في «صحيحه» بعض هذه الألفاظ.

(٣) سورة ق، الآية: ٣٨.

(٤) كذا في الأصول. قلت: ليس هناك حاجة إلى صنيع المؤلف وذلك بافتراض صحة هذه الجملة، بعد أن نقل عن العلماء الأعلام حكمهم عليها بالوضع. والمؤلف ـ غفر الله له ـ =

إليه قوله سبحانه ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إلاَّ وَجْهَهُ﴾[1]. وقولُه عليه الصلاة والسلام: «أصْدَقُ كلمة قالها[2] العرب قول لبيد:
ألا كُلّ شَيْءٍ ما خَلا الله باطلٌ».

وأما من وصل إلى مقام جمع الجمع وتخلَّص عَنْه حجابُ المنع فلا تحجبه الكثرة عن الوحدة، ولا الوحدة عن الكثرة كما يشير إليه قوله سبحانه ﴿وما رَمَيْتَ إذْ رَمَيْتَ ولكِنَّ الله رَمَى﴾[3].

٣٣٧ ـ **حديث**: «كانَ عليه الصلاة والسلام لا يَجْلِس إليه أحدٌ وهوَ يُصلِّي إلَّا خفَّفَ صَلاَتَهُ، وسأله عن حاجته، فإذا فَرَغ عادَ إلى صَلاتِهِ»[4].

ذكره في «الشِّفاء». قال الجلال السيوطي في «تخريج أحاديثه»: قال العراقي في «تخريج الإحياء»: لم أجد له أصلاً.

٣٣٨ ـ **حديث**: «الكريمُ إذا قَدَرَ عَفَا»[5].

أخرجه البيهقي في «الشُّعَب» عن أبي هُريرة رضي الله عنه مرفوعاً

= انساق في هذا الموضع وراء مصطلحات الصوفية الغامضة التي لا غناء فيها وما أنزل الله بها من سلطان. وفي قول قائلهم الذي أورده كفر؛ ومعاذ الله أن يشير إليه شيء من القرآن.

(١) سورة القصص. الآية: ٨٨

(٢) كذا في الأصول، والحديث متفق عليه، وفي رواية لمسلم: «أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد» وفي رواية البخاري: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد» (انظر «البخاري» في كتاب الأدب في باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه ٣٠/٨. وانظر «صحيح مسلم» في كتاب الشعر ٤٩/٧) وتتمة البيت: وكل نعيم لا محالة زائل.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ١٧

(٤) انظر الحديث في «كشف الخفاء» ١٣١/٢.

(٥) انظر «الميزان» ١٠٢/٤ و«التمييز» ١١٦ و«المقاصد الحسنة» ص٣١٦ و«الكشف» ١٠٩/٢ والحديث كما أورده السخاوي: عن أبي هريرة قال: قال أعرابي: يا رسول الله! من يُحاسب الخلق يوم القيامة؟ قال: «الله» فقال الأعرابي: الله؟ قال: «الله» قال: نجونا ورب الكعبة. قال: «وكيف؟» قال: لأن الكريم إذا... وذكره. وقال: إن محمد بن زكريا الغلابي تفرد به عن عبيد الله بن محمد بن عائشة، والغلابي متروك. ويشبه أن يكون موضوعاً ولكنه مشهور ـ يعني عند الزهاد ونحوهم ـ وأنا أبرأ من عهدته. انتهى.

قال: وفي سنده متروك، ويشبه أن يكون موضوعاً، ولكنه مشهور بين الزهاد وغيرهم، وأنا أبرأ من عهدته. يعني: لا أقول بوضعه ولا بثبوته.

٣٣٩ ـ **حديث**: «كَفَى بالَمرْء نُصْرَةً أنْ يَرى عَدُوَّهُ يَعْصِي الله»[١].

قال السيوطي: هو من كلام جعفر الأحمر[٢] على ما رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق»[٣].

٣٤٠ ـ **حديث**: «الكريمُ حبيبُ الله ولو كانَ فاسِقاً، والبَخيلُ عَدُوُّ الله ولو كان راهِباً».

لا أصلَ له. بل الفِقْرَةُ الأولى موضوعةٌ، لمعارَضَتها لنصِّ قوله تعالى: ﴿إنَّ الله يُحبُّ التوابين﴾[٤] ﴿والله لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾[٥] والفاسِقُ إمَّا منَ الظالمين أو الكافرين.

٣٤١ ـ **حديث**: «كُفَّ عن الشَّرِّ يُكَفَّ الشَّرُّ عَنْكَ»[٦].

لا يعرف له أصلٌ.

٣٤٢ ـ **حديث**: «الكلامُ صِفَةُ المتكلِّم».

ليس له أصلٌ، ومعناه صحيحٌ موافقٌ لقولهم: «كُلُّ إناءٍ يَرْشَحُ بما فيه».

---

(١) انظر «الدرر» برقم ٣٤١ و«الكشف» ٢/١١٣.

(٢) هو جعفر بن زياد الكوفي الأحمر. قال أبو داود: ثقة شيعي، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو نعيم: مات سنة ١٦٥هـ.

(٣) انظر «مكارم الأخلاق» صفحة ٨٠

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٢ وتتمة الآية: ﴿ويحب المتطهرين﴾ وقال سبحانه في آية أخرى: ﴿إنه لا يحب الكافرين﴾.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٤٠.

(٦) انظر «المقاصد» ٣١٩ و«التمييز» ١١٨ و«كشف الخفاء ٢/١١٤.

فقول ابن الديبع: (ليس على إطلاقه)[1]، ليس في محله واستحقاقه.

٣٤٣ ــ حديث: «الكلام على المائِدة».

قال السخاوي: لا أعلم فيه شيئاً نفياً ولا إثباتاً، يعني: مما[2] يدل على نفي هذا الحديث ولا على إثباته، وإلَّا فقد ثبت كلامه عليه الصلاة والسلام حال أكله في كثير من الأحاديث منها: حديث: «سَمِّ الله، وكُلْ بيمينِكَ، وَكُلْ ممَّا يليك»[3].

٣٤٤ ــ حديث: «كُلُّ أحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْله ويُرَدُّ إلا صاحبَ هذا القبرِ»[4].

وهو قول مالك، وأراد به النبيّ عليه الصلاة والسلام، وذلك لكونه معصوماً من الخطأ، لأنه ما ينطق عن الهوى، وكذا حكم سائرِ الأنبياء.

وفي الطبراني من حديث ابن عباس رَفَعَهُ بلفظ:

«ما مِنْ أحَدٍ إلَّا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُدَع».

وأورده الغزالي في «الإحياء» بمعناه وقال: [ما من أحدٍ][5] إلَّا[6] يُؤْخذ من عِلمه ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال السيوطي: رواه عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» من طريق عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال:

ما أحد من الناس إلا يُؤْخذُ من قوله ويدع غير النبي عليه الصلاة

---

(١) عبارة ابن الديبع كما في «تمييز الطيب من الخبيث» ص١١٨ كما يلي: (ليس بحديث وليس على إطلاقه).

(٢) في المخطوطة: ما.

(٣) وهو حديث صحيح أخرجه البخاري ٧/٥٩ ومسلم برقم ٢٠٠٢ وابن ماجه برقم ٣٢٦٧

(٤) انظر «الدرر» رقم ٣٣٩ و«المقاصد» ٣٢١ و«الكشف» ٢/١١٩.

(٥) زيادة ليست في الأصول، واستدركناها من «كشف الخفاء»٢/١١٩.

(٦) في الأصول: لا، والتصحيح من «كشف الخفاء»٢/١١٩.

والسلام. انتهى. ولكن ينبغي أن تكون الرواية: يؤخذ من قوله ويودع، أو: تأخذ وتدع.

٣٤٥ ـ حديث: «كُلُّ الأعمالِ، فيها المَقْبُولُ والمَرْدودُ إلا الصلاةَ عَلَيَّ؛ فإنَّها مَقْبولَةٌ غيرُ مَرْدودَةٍ».

مرَّ الكلام عليه في حرف الصاد من حديث[1]: «الصلاةُ عَلى النبيِّ لا تُرَدُّ».

وقال العسقلاني هنا: إنه ضعيف جداً، لكنه لم يذكر من المخرجين أحداً، ولا أظهر له سنداً، ليكون سنداً معتمداً.

٣٤٦ ـ **حديث**: «كُلُّ إناءٍ بما فيه يَطْفَحُ»[2].

ليس بحديث، ومعناه يفيض ويسيل، وفي المشهور: «كُلُّ إناءٍ يترشح بما فيه»[3].

٣٤٧ ـ **حديث**: «كُلُّ بني آدمَ يَنْتَمونَ إلى عَصَبَةِ أبيهم، إلاَّ وَلَدَ فاطِمَةَ، فإني أنا أبوهُمْ وعَصَبَتُهُمْ»[4].

قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: إنه لا يصح.

ويرد عليه أنه رواه الطبراني في «الكبير» عن فاطمة، وكذا أخرجه أبو يعلى، وسنده ضعيف، والحديث مرسل، وله شاهد عند الطبراني. وغايته أنه حديث ضعيف لا موضوع.

٣٤٨ ـ **حديث**: «كُلُّ ثانٍ لا بُدَّ لَهُ مِنْ ثالثٍ».

غير معروف، وكذا كلام بعضهم: «الشيءُ لا يُثَنَّى إلا وقد يُثَلَّثُ لا أصلَ له.

---

(١) رقم الحديث هذا (٢٦٩) فارجع إليه لترى أنه لم يتكلم عليه هناك.

(٢) انظر «الكشف» ٢/١١٩.

(٣) انظر الحديث رقم ٣٤٢.

(٤) انظر «المقاصد» ٣٢٢ و«التمييز» ١١٩ و«الكشف» ٢/١١٩ و«الفوائد» للشوكاني ٣٩٧ و«تذكرة الموضوعات» ٩٨ و«العلل المتناهية» ١/٢٥٨ و«ضعيف الجامع» رقم ٤٢٢٨.

٣٤٩ ـ **حديث**: «كُل عامٍ تُرْذَلُون»[١] بصيغة المجهول.

والأرذل من كل شيء: أدونه، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إلى أرْذَلِ العُمُرِ﴾[٢].

قال الزركشي: هو من كلام الحسن البصري، وفي معناه الحديث الصحيح في البخاري عن أنس مرفوعاً: «لا يَأْتي على أُمَّتي زمان إلا الذي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنه»[٣].

وفي «الكبير» للطبراني عن أبي الدرداء مرفوعاً:
«ما مِنْ عامٍ إلا ينتقصُ الخيرُ فيه ويزيد الشرُّ».
وأخرج الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال:
«ما مِن عامٍ إلا ويُحْدِثُ النَّاسُ بِدْعَةً، ويُميتون سُنَّة، حتى تَمات السُّنَنُ وتَحْيا البِدَعُ».

و(تَمَاتُ): لغةٌ في (تَموتُ). وبهما قرأ[٤] في السبعة «مُتُّمْ»[٥] و«مِتّ»[٦] و«مِتنا»[٧] بكسر الميم وضمها.
وفي «الجامع الصغير»: «ما من عام إلا والذي بعده شرٌّ منه حتى

---

(١) انظر «المقاصد» ٣٢٣ و«التمييز» ١٢٠ و«الفوائد» للكرمي رقم ٨٨ و«الكشف» ٢/١٢٢ و«الفوائد» للشوكاني ٢٨٧ و«الدرر» برقم ٣٢٧.
(٢) سورة الحج، الآية: ٥.
(٣) «صحيح البخاري» ٩/٤١ كتاب الفتن. باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه. وانظر «فتح الباري» ١٣/٢٠.
(٤) كذا في الأصول، ولعل الصواب: قرىء.
(٥) سورة آل عمران الآيتان ١٥٧ـ١٥٨ وتمامها ﴿ولئن قتلتم في سبيل الله أو متم لمغفرة من الله ورحمة خير مما يجمعون ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون﴾.
(٦) سورة الأنبياء الآية ٣٤ وتمامها ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون﴾ ووردت كلمة (مت) في سورة مريم مرتين﴿يا ليتني مت﴾ و﴿أئذا ما مت لسوف أخرج﴾.
(٧) سورة ق؛ الآية: ٣ وتمامها﴿أئذامتنا وكنا تراباً ذلك رجع بعيد﴾ ووردت في مواضع عدة.

تلقوا رَبَّكم». أخرجه الترمذي[1] عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً.
وروى أحمد والبخاري والنسائي عن أنس مرفوعاً بلفظ: «لا يأتي عليكم عامٌ ولا يوم إلا والذي بعده شرٌّ منه حتى تلقوا ربكم».
ورُوي نحو ذلك من قول ابن مسعود رضي الله عنه قال: «ولا أعني أميراً خيراً من أمير، ولا عاماً خيراً من عام، ولكنَّ علماءكم وفقهاءكم يذهبون، ثم لا تجدون منهم خلفاً، ويجيءُ قومٌ يُفتون برأيهم».
وفي لفظ: «وما ذلك بكثرة الأمطار وقلَّتها، ولكنْ بذهاب العلماء».
وبمثله فسر ابن عباس رضي الله عنهما قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الأَرْضَ نَنْقُصُها مِنْ أَطْرافِها﴾[2] حيث قال: «موْت علَمائِها وفُقهائها».
وعن أبي جعفر: «مَوْتُ عالمٍ أحَبُّ إلى إبليسَ مِن مَوْتِ سَبعينَ عابداً».
ويُقوِّيه حديث: «لموت قبيلةٍ أيْسَرُ مِنْ مَوْتِ عالمٍ». رواه الطبراني وابن عبد البر من حديث أبي الدرداء.
ويُؤيِّده حديث: «فقيهٌ واحدٌ أشدُّ على الشيطانِ من ألْفِ عابدٍ»[3].
قلت: وعندي أن ذلك بمقتضى البعد عن زمان النبيّ عليه الصلاة والسلام، فإنه كمشعل النور في عالم الظهور. ويقوِّيه حديث: «خيرُ القرون قَرْنِي ثُم الذينَ يَلُونهمْ ثمَّ الذينَ يَلونهم»[4].

(١) في الأصول: الطبراني. وهو غلط. والتصويب من «الجامع الصغير» وانظر «صحيح الجامع» رقم ٥٦٠٧.
(٢) سورة الرعد، الآية: ٤١.
(٣) في سند هذا الحديث روح بن جناح وهو ليس بالقويّ. وقد ذكر الحديث المذكور الذهبي في ترجمته في «الميزان» ٥٨/٢.
(٤) والحديث صحيح. وقد جاء في «صحيح الجامع» رقم ٣٢٨٩ ٣٢٩٠ بلفظ «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»

٣٥٠ ـ **حديث**: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضلالَةٌ إلاَّ بِدعةً في عِبادةٍ».

في سنده كذاب ومتهم.

٣٥١ ـ **حديث**: «كُلُّ ممنوعٍ حُلْوٌ»(١).

ليس بحديث، ويدلُّ على صحة معناه ما ابتلي آدم عليه السلام بقوله تعالى: ﴿**ولا تَقْرَبا هذِهِ الشَّجَرة**﴾(٢).

٣٥٢ ـ **حديث**: «كُنتُ نَبياً وآدَمُ بَيْنَ الماء والطِّينِ»(٣).

قال السخاوي: لم أقف عليه بهذا اللفظ فضلاً عن زيادة: «وكنتُ نبيّاً ولا آدم(٤) ولا ماء ولا طين».

وقال العسقلاني في بعض أجوبته: إن الزيادة ضعيفة وما قبلها قوي (٥).

وقال الزركشي: لا أصل له بهذا اللفظ، ولكن في الترمذي: متى كنت نبيّاً؟(٦) قال: «وآدم بين الروح والجسد». وفي «صحيح ابن حبان»(٧) والحاكم عن العرباض بن سارية: «إني عِنْدَ الله لمكتوبٌ: خاتَمُ النبِيِّين، وإنَّ آدمَ لَمُنْجَدِلٌ في طينِه».

قال السيوطي: وزاد العوام: «ولا آدم ولا ماء ولا طين». ولا أصل

---

(١) انظر «المقاصد» ٣٢٥ و«التمييز» ١٢١ و«الكشف» ٢/١٢٥

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣٥.

(٣) انظر «أحاديث القصاص» رقم ٢٩ و«المستدرك» ٢/٦٠٠ و«الرد على البكري» ٩ و«المقاصد» ٣٢٧و«التمييز» ١٢٢ و«الكشف» ٢/١٢٩ و«الدرر» رقم ٣٣١ و«تنزيه الشريعة» ٣٤١ و«ذيل الموضوعات» ٢٠٣ و«تذكرة الموضوعات» ٨٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ٨٩ و«الخلاصة» ٨٥.

(٤) في الأصول: فلا، والتصحيح من «المقاصد الحسنة» ص٣٢٧.

(٥) يعني بالذي قبلها الروايات التي سيوردها المصنف. فهذه الجملة منقولة من «المقاصد الحسنة».

(٦) قال السخاوي: ... وهو عند الترمذي وغيره عن أبي هريرة: متى كنت أو كتبت نبياً؟ وانظر «الترمذي» ٤/٢٩٣.

(٧) انظر «موارد الظمآن» ٥١٢.

له أيضاً. يعني بحسب مبناه، وإلاّ فهو صحيح باعتبار معناه[1] لما تقدم ولحديث: «كُنْتُ أوَّلَ النَّبِيِّينَ في الخلقِ وآخرَهُم في البعث» رَواهُ ابن أبي حاتم في «تفسيره» وأبو نعيم في «الدلائل»[2] عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما ذكره السيوطي، وله شاهد من حديث ميسرة[3] الفخر بلفظ:

«كنتُ نبياً وآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ والجَسَدِ». أخرجه أحمد، والبخاريُّ في «تاريخه»، وصححه الحاكم.

٣٥٣ ـ **حديث**: «كُنْتُ كَنْزاً لا أُعْرَفُ فأحْبَبْتُ أنْ أُعْرَفَ، فَخَلَقتُ خَلْقاً، فَعَرَّفْتُهُمْ بي، فَعَرَفوني»[4].

قال ابن تيمية: ليس من كلام النبيِّ عليه الصلاة والسلام، ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف، وتبعه الزركشي والعسقلاني. لكن معناه صحيح مُستفاد من قوله تعالى: ﴿**وما خَلَقْتُ الجِنَّ والإِنْسَ إلاَّ لِيَعْبُدونِ**﴾[5] أي ليعرفونِ، كما فسَّرَهُ ابن عباس رضي الله عنهما[6].

(١) هذا وإن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يخالف المؤلف في ذلك؛ يقول في «ردّه على البكري» ص٩ عن هذا الحديث: (لا أصل له، لا من نقل ولا من عقل، فإن أحداً من المحدثين لم يذكره، ومعناه باطل، فإنّ آدم عليه السلام لم يكن بين الماء والطين قط، فإن الطين ماء وتراب وإنما كان بين الروح والجسد، ثم هؤلاء الضلال يتوهمون أن النبي ﷺ كان حينئذ موجوداً وأن ذاته خلقت قبل الذوات، ويستشهدون على ذلك بأحاديث مفتراة، مثل حديث أنه كان نوراً حول العرش فقال: يا جبريل أنا كنت ذلك النور..) وقد أورد السيوطي هذا الحديث في «ذيل الموضوعات» ص٢٠٣ وأقرَّ ابن تيمية. وانظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة» حديث رقم ٣٠٣.

(٢) انظر «دلائل النبوة» طبع حلب ١/٥٤.

(٣) كذا في المطبوعة وفي المخطوطة: مسيرة.

(٤) انظر «أحاديث القصاص» رقم ٣ و«المقاصد» ٣٢٧ و«الدرر» رقم ٣٣٠ و«التمييز» ١٢٢ و«الكشف» ٢/١٣٢ و«الفوائد» للكرمي رقم ٨٦ و«تدريب الراوي» ٣٧٠ و«تذكرة الموضوعات» ١١.

(٥) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.

(٦) ولماذا يحاول المؤلف رحمه الله تصحيح معنى هذا التأويل.. إن هذا الحديث يتعارض مع ما نقرأ من =

٣٥٤ ــ حديث: «كُنْ ذَنَباً ولا تَكُنْ رَأْساً».

هو من كلام إبراهيم بن أدهم، وزاد: «فإنَّ الرأْسَ يَهْلِكُ والذَّنَبَ يَسْلَمُ»، ويَقْرُبُ مِنْ معناه قولُ بعضهم: «كُنْ وَسَطاً وامْشِ جانباً».

٣٥٥ ــ حديث: «كُنْ مِنْ خِيارِ النِّساء على حَذَرٍ»(١).

ليس بحديثٍ، وإنَّما أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» عَنْ إسماعيلَ بن عبيد قال: قال لُقمانُ لابنه: يا بنيَّ استعِذْ بالله مِنْ شِرارِ النِّساء، وكنْ مِن خِيارِهِنَّ على حَذَرٍ، فإنَّهن لا يُسارِعْنَ إلى خَيْرٍ، بَلْ هُنَّ إلى الشرِّ أسرعُ.

وفي «التذكرة»: عن عليٍّ أنه قال في آخر كلام له طويل في النساء: «استعيذُوا بالله من شِرارِهِنَّ وكونوا على حَذَر مِنْ خِيارِهِنَّ».

حرف اللام

٣٥٦ ــ حديث: «لُبْسِ الخِرْقَةِ الصُّوفيَّةِ، وكون الحسن البصري لَبِسها من عليّ»(٢).

قال ابنُ دِحْيَةَ وابنُ الصَّلاح: إنَّه باطل.

= صفات الله تعالى التي وردت في القرآن، كيف لا يعرف جلّ جلاله؟ وكيف يكون كنزاً مجهولاً؟ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. ولا بد من التثبت من صحة نسبة هذا القول إلى ابن عباس.

(١) انظر «الدرر» ٣٣٨ و«المقاصد» ٢٨٥ و٣٢٨

(٢) انظر «الدرر» ٤٧١ و«المقاصد» ٣٣١ و«الفوائد» للكرمي رقم ٣٦ و«الفوائد» للشوكاني ٢٥٣ و«تذكرة الموضوعات» ١٩٢ وللسيوطي رسالة سمّاها «إتحاف الفرقة برفو الخرقة» يدافع فيها عن هذه الخرافة، وذلك عن طريق إثبات سماع الحسن البصري من عليّ. وهي في «الحاوي» ٢/١٩٢ وقد ردّ الزرقاني عليه في «مختصر المقاصد» عند الحديث ٧٨٨ بتحقيقنا فقال: (لكن غاية ما فيه إثبات أن الحسن سمع من عليّ في الجملة، وليس فيه إثبات أنّ علياً ألبس الحسن، ولا أنّ المصطفى ألبس علياً الخرقة على الصورة المتعارفة بينهم).

وكذا قال العسقلاني: إنه ليس في شيء من طرقها ما يثبت، ولم يَرِدْ في خبرٍ صحيحٍ ولا حسنٍ ولا ضعيفٍ أنَّ النبيَّ ﷺ ألبسَ الخرقةَ على الصورة المتعارَفَةِ بين الصُّوفيَّة لأحدٍ من الصَّحابَةِ، ولا أمَرَ أحَداً مِنْ أصحابِهِ بفعلِ ذلك، وكُلُّ ما يُرْوى في ذلك صريحاً فباطلٌ.

قال: ثُمَّ إنَّ مِنَ الكذبِ المُفْتَرى قولَ من قال: إنَّ علياً ألبَسَ الخِرْقة الحسنَ البصريَّ، فإن أئِمةَ الحديثِ لم يُثْبِتوا للحَسَنِ من عليٍّ سماعاً فَضْلاً عن أنْ يُلْبِسَهُ الخِرْقَةَ.

قال السخاوي: ولم ينفرد بذلك شيخنا، بل سبقه إليه جماعة، حتى من لبسها وألبسها كالدمياطي، والذهبي، وابن حبان، والعلائي، والعراقي، وابن الملقن، والبرهان الحلبي، وغيرهم، تشبهاً بالقوم، وتبركاً بطريقتهم[1]؛ إذ ورد لبسهم لها مع الصحبة المتصلة إلى كُمَيْل [2] بن زياد، وهو صَحِبَ علياً كرَّم الله وجهه اتفاقاً. وفي بَعْضِ الطُّرُق أيضاً اتصالُها بأُوَيْسٍ القَرَنيِّ[3]، وهو قد اجتمع بعمر وعلي رضي الله عنهما.

قلت: وكذا نسبة التلقين المتعارف بين الصوفية لا أصل له. وكذا نسبة المصافحة المتصلة إلى النبي عليه الصلاة والسلام، ليس له

---

(١) أقول: التبرك لا يكون إلا بطريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٢) وهو كميل، بالتصغير، ابن زياد النخعي الكوفي، روى عن عليّ، وشهد معه صفين جاء في «الميزان» ٣/٤١٥: (كان من المفرطين في عليّ، ممن يروي عنه المعضلات، منكر الحديث جداً، تتقى روايته ولا يحتج به، ووثقهُ ابن سعد وابن معين.) كان كميل قليل الحديث، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة. وقال ابن عمار: رافضي وهو ثقة من أصحاب علي، قتله الحجاج سنة ٨٢ هـ. وفي المخطوطة ابن إياد.

(٣) أويس بن عامر من مذحج، روى له مسلم أشياء من كلامه، شهد صفين مع عليّ، وقتل يومئذٍ على الأرجح وهو سيد التابعين، وله مناقب مشهورة، وقد أدرك حياة النبي ﷺ ولم يره، فوفد على عمر ثم سكن الكوفة، وكان من النساك الصادقين الصالحين.

أصل عند العلماء الأعلام. وكذا نسبة الخرقة إلى أُوَيْس وأنه عليه الصلاة والسلام أوْصى بخرقته لأوَيْس، وأنَّ عُمرَ وعلياً سلَّماها إليه، وأنَّها وصلت إليهم منه، وهَلُمَّ جَرًّا؛ فغيرُ ثابت، ولو ذكره بعض المشايخ، فالمدار على طريق الصحة[1] ومتابعة الكتاب والسنة، ومجانبة الهوى، ومقاربة الهدى، والعاقبة للتقوى.

٣٥٧ ــ حديث: «لِدُوا للْمَوْتِ وابْنُوا لِلْخَرابِ».

قال الإمام أحمد: هو مما يدور في الأسواق ولا أصل له. لكن رواه البيهقي في «الشعب» من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إنَّ مَلَكاً بِبابٍ مِنْ أبْوابِ السَّماء يَقولُ ذلكَ»[2].

وهو عند البيهقي من حديث ابن الزبير مرفوعاً بمعناه بسندٍ فيه ضعيفان ومجهول.

وعند أبي نعيم في «الحلية» من حديث أبي ذر موقوفاً ومنقطعاً.

هذا خلاصة ما ذكره السخاوي.

---

(١) في الأصول: الصحبة، والتصحيح من «كشف الخفاء» ١٣٨/٢ أقول: ودِيننا محفوظ بمصدريه، وليس فعل الرجال تشريعاً؛ لأن الدين هو الذي يحكم على الرجال. هذا وقد انقرضت هذه الخرافات والأباطيل من معظم بلاد المسلمين، والحمد لله. وكنا نود أن يحل محلها الوعي السليم والتزام الكتاب والسنة، ولكن غزو الحضارة الكافرة أحلّ محلّها قيماً غير إسلامية، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(٢) أي يقول: لدوا للموت وابنوا للخراب. أقول: وهذه الجملة شطر من بيت لابي العتاهية تتمته: «فكلكم يصير إلى ذهاب» والبيت مطلع لقصيدة جميلة من بحر الوافر جاءت في الديوان ص ٣٣ ومنها:

لمن نبني ونحن إلى التراب	نصير كما خلقنا من تراب
وموعد كل ذي عمل وسعي	بما أسدى غداً دارُ الثواب
تقلدتُ العظامَ من الخطايا	كأني قد أمنتُ من العقاب
ومهما دمتُ في الدنيا حريصاً	فإني لا أُوَفَّقُ للصواب
سأسأل عن أمور كنت فيها	فما عذري هناك وما جوابي
هما أمران يوضح عنهما لي	كتابي حين أنظر في كتابي
فإما أن أُخلّد في نعيمٍ	وإما أن أُخلد في عذاب

وزاد السيوطي: ورواه أحمد في «الزهد» عن عبد الواحد قال: قال عيسى عليه السلام، فذكره.

٣٥٨ ـ حديث: «لِسَانُ أهْلِ الجَنَّةِ العَرَبيَّةُ والفارِسِيَّةُ الدَّرِيَّةُ»[١].

أورده صاحب «الكافي»، عن الديلمي: «إذا أرادَ الله أمراً فِيهِ لِينٌ أوْحى الله بِهِ إلى المَلائِكَةِ المُقَرَّبين بالفارِسِيَّة الدرية». وكلاهُما موضوعٌ؛ فإنه مُعارَضٌ بما في حديثٍ صحيح مرفوع:

«أحِبُّوا العَرَبَ لِثلاثٍ، فإني عَرَبيٌّ، وكلامُ[٢] الله عَرَبي، ولِسانُ أهْلِ الجَنَّةِ في الجنَّةِ عَرَبيٌّ»[٣].

وقد اعتنى بضبطه المولى ابن كمال باشا[٤] في «حاشيته على التلويح». قال الأصفهاني: الدَّرِيَّة: أي بفتح الدال، وكسر الراء المخفَّفة، لغة مدن المدائن، وبها كان يتكلَّم من بباب الملك فهي[٥] منسوبةٌ إلى حاضرةِ البابِ. انتهى. ثم قال المولى: ومن وهم أنها منسوبة إلى الباب نفسِهِ، يعني باللغة الفارسية ـ فإنَّ الباب معناه در ـ فقد وَهِمَ. انتهى.

ولا يَخفى أنَّهُ لو صَحَّ الحديثُ بلفظه ـ من دون ضبطه ـ لكان

---

(١) سيشرحها المؤلف بعد قليل.

(٢) في المخطوطة: «وكلام الله ولسان أهل الجنة في الجنة».

(٣) قول المؤلف عن الحديث إنه صحيح ليس صحيحاً، فالحديث موضوع، حكم عليه بالوضع عدد من الأئمة الأعلام، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢/٤١ نقلاً عن العقيلي بهذا السند التالي: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا العلاء بن عمرو الحنفي حدثنا يحيى ابن يزيد عن بن جريج عن عطاء عن ابن عباس يرفعه وصححه الحاكم، وتعقبه الذهبي، والمطعن في السند يدور حول العلاء بن عمرو الحنفي ويحيى بن يزيد (وانظر «اللآلىء» ١/٤٤٢). والعلاء هذا كذاب متروك الحديث، ويحيى ضعيف. وانظر كلام الشيخ ناصر الألباني عن هذا الحديث في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم ١٦٠. وانظر تعليقنا على الحديث رقم ٢٠٢ من «الفوائد» للكرمي.

(٤) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا شمس الدين، قاض من العلماء بالحديث ورجاله، وهو مشارك في الفنون الأخرى، له تصانيف كثيرة، توفي سنة ٩٤٠هـ.

(٥) في الأصول: فهو.

الأَوْلى أنْ يُضَبَطَ بضمّ الدال وتشديد الراء، نعتاً للغة الفارسية بالكلمات المُشَبَّهةِ باللؤلؤ في اللطافةِ اللفظيَّة، والظرافَةِ المعنَويَّةِ.

وكذا موضوعٌ ما ذكره بعضُ مشايخنا من العَجَم أنه ورَدَ في الكلام القُدْسيِّ باللسان الفارسي: «جه كنم باين كناه كاران كه نيا مرزم».

يعني: «أيْش أفْعَلُ بهؤلاء المذنبين إنْ لا أغْفِرْ لَهُمْ».

٣٥٩ ـ حديث: «لَسَعَتْ حَيَّةُ الهَوى كَبِدِي . . . .»[١]

وفي رواية صحيحة[٢]:

«قَدْ لَسَعَتْ . . . .[٣] فَلاَ طبيبٌ لهــا ولا راقي
إلاَّ الحبيبُ الــذي شغفــت به فإنَّــهُ علَّتــي وترياقي»

وأنهما مما أُنشد بين يَدَي النبيِّ عليه الصلاة والسلام؛ فلا أصل له[٤].

قال ابن تيمية: ما[٥] اشتهر: «أنَّ أبا محذورة[٦] أنشده بين يديه عليه الصلاة والسلام، وأنه تواجدَ حتى وقعت البردةُ الشريفةُ عن كتفيه فتقاسمها أصحابُ[٧] الصُّفَّةِ وجَعَلُوها رُقَعاً في ثيابهم». كذبٌ

(١) انظر «أحاديث القصاص» رقم ١٣ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٦٦ و«عوارف المعارف» ١٢٠ و«الميـزان» ٣/١٦٤ و«المقاصـد» ٣٣٣ و«الدرر» رقم ٤٨٦ و«الحـاوي» ١/٥٦٦ و«تنزيـه الشريعة» ٢/٢٣٣ و«تذكرة الموضوعات» ١٩٧ و«الفوائد» للشوكاني ٢٥٤.

(٢) لعله يعني بالصحيحة ناحية الوزن. أما من ناحية السند والثبوت فليس وارداً، لأنه يقول بعد إيرادها: إن ذلك لا أصل له.

(٣) أي: قد لسعت حية الهوى كبدي. وفي بعض كتب «الموضوعات» جاء البيتان بدون كلمة (قد) في أول البيت الأول.

(٤) ذكر السيوطي في «الحاوي للفتاوي» ١/٥٦٦ هذا الحديث مع حديث آخر موضوع ثم قال: (والحديثان باطلان موضوعان باتفاق أهل الحديث).

(٥) في المطبوعة والمخطوطة «مما» والتصويب من «المقاصد» ٣٣٣ و«تمييز الطيب من الخبيث» ص١٢٤.

(٦) وهو مؤذن رسول الله ﷺ واسمه أوْسٌ أو سَمُرَة بن معْيَر قال الطبراني: توفي سنة ٥٩هـ.

(٧) في «المقاصد» ٣٣٣: (فقراء الصفة).

باتفاقِ أهلِ العلمِ بالحديثِ، وما رُوِيَ في ذلك موضوعٌ.
وقال السيوطي: أخرجه الديلميُّ من حديث أنس. وقال: تفرَّد به أبو بكرٍ عَمَّارُ بنُ إسحاقَ. قال الذهبي: كأنه واضعه.
وقال الدميري: ورواه أبو طاهر المقدسي من حديث أنس، وصاحب «العوارف»[1] أنه عليه الصلاة والسلام أُنشد بحضرته البيتان فتواجد النبيُّ عليه الصلاة والسلام وتواجدَ أصحابُهُ الكرامُ، وقد سَقَطَ رِداؤهُ عَنْ مَنكبه، فلما فرغوا أوى كُلُّ أحَدٍ إلى مكانه ثم قال عليه الصلاة والسلام:
«ليسَ بكريم من لم يَهتز عند السماع» ثم قَسَّمَ رِداءَهُ على من حَضَر أرْبَعَمائةِ قِطعة. فهذا حديث موضوع. كأن واضعه عمار بن إسحاق، فإن باقي الإسناد ثقة، هكذا قال الذهبي وغيره، وهو مما يقطع بكذبه[2].

٣٦٠ ــ حديث: «اللَّعِبُ بالحَمامِ مَجْلَبَةٌ للفَقْرِ».
هو معنى قول إبراهيم النخعي: «مَنْ لَعِبَ بالحَمَامِ الطَيَّارِ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَذوقَ ألَمَ الفَقْرِ».
وفي المرفوع عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: رأى رسول الله

---

(١) قال ابن تيمية في «الفتاوى» ٥٦٢/١١: [والحديث الذي ذكره محمد بن طاهر المقدسي في «مسألة السماع» وفي «صفة التصوف» ورواه من طريقة الشيخ أبو حفص عمر السهروردي صاحب «عوارف المعارف» أن النبيّ ﷺ أنشده أعرابي:

قد لسعت حية الهوى كبدي ... فلا طبيب لها ولا راقي
إلا الحبيب الذي شغفت به ... فعنده رقيتي وترياقي

أنه تواجد حتّى سقطت البردة عن منكبيه. فقال له معاوية: ما أحسن لهوكم! فقال له: «مهلاً يا معاوية ليس بكريم من لم يتواجد عند ذكر الحبيب» فهو حديث مكذوب موضوع باتفاق أهل العلم بهذا الشأن].

(٢) نقل صاحب «أسنى المطالب» ص١٧٤ عن ملاّ علي القاري قوله تعقيباً على هذا الحديث: (فلعنة الله على واضعه). وعبارة الذهبي كما في «الميزان» ١٦٤/٣ هي: (عمار بن إسحاق كأنه واضع هذه الخرافة التي فيها: «قد لسعت حيَّةُ الهوى كبدي» فإنّ الباقين ثقات).

ﷺ رجلاً يتبعُ حَمامةً فقالَ: «شَيْطانٌ يَتْبَـعُ شَيْطانَـةً»[1] أخرجـه البخاري في «الأدبِ المفرد»، وأبو داود في «سننِه»، والبيهقي[2].

٣٦١ ــ حديث: «لَعَنَ اللهُ الدَّاخِلَ فينا بغَيْرِ نَسَبٍ، والخارِجَ مِنَّا بغيْرِ سَبَبٍ».

قال السخاوي: بيَّض شيخنا ـ يعني العسقلاني ـ ولم يذكر شيئاً، وله شواهد ثابتة كحديث: «إنَّ مِنْ أعظم الفِرى أنْ يَدَّعِيَ الرجل إلى غيرِ أبيه. . .» الحديث. رواه البخاري[3].

وفي رواية له[4]: «مَنِ ادَّعى إلى غيرِ[5] أبيه وَهُوَ يَعْلَمُ أنَّهُ غيرُ أبيه فالجنَّةُ عَلَيْهِ حَرام».

وفي «الشفاء» ما رواه مصعب عن مالك بن أنس: إنَّ مَنِ انتَسَبَ إلى بَيْتِ النبيِّ عليه الصلاة والسلام ـ يعني بالباطل ـ يُضْرَبُ ضَرْباً وَجيعاً، ويُشَهَّرُ، ويُحْبَسُ حَبْساً طويـلاً حتى يُظْهِـرَ تَوْبَتَـه، لأنَّه استِخفافٌ بحقِّ النبيِّ عليه الصلاة والسلام. انتهى. والحاصل أن الحديث موضوع باللفظ الذي تقدم، والله سبحانه أعلم.

٣٦٢ ــ حديث: «لَعَنَ الله المُغَنِّي والمُغَنَّى لَهُ»[6].

---

(١) انظر «صحيح الجامع» رقم ٣٦١٨ وأبو داود ٤/رقم ٤٩٤٠ وابن ماجه ٢/رقم ٣٧٦٥ أقول: واللعب بالحمام خصلة ليست محمودة عند الناس حتى الان.

(٢) أي البيهقي في «شعب الإيمان»، وكذلك فقد ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» وعزاه لأبي داود وابن ماجه.

(٣) رواه في كتاب المناقب ٤/١٤٤ وتتمة الحديث: «أو يري عينيه ما لم تريا أو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل» وقد مرّ هذا الجزء من الحديث في أول هذا الكتاب.

(٤) أي للبخاري، والحديثُ متفقٌ عليه أخرجه مسلم أيضاً، أما البخاري فقد أخرجه في كتاب المغازي، وأما مسلم فقد أخرجه في كتاب الإيمان.

(٥) عدِّي (ادعى) بـ(إلى) لتضمنه معنى الانتساب، ولولا ذلك لما كان بحاجة إلى حرف الجر.

(٦) انظر «فتاوى النووي» ١٢٨ و«المقاصد» ٣٣٥ و«الدرر» برقم ٣٤٣ و«التمييز» ١٢٦ وقال العجلوني في «الكشف» بعد أن أورد كلام النووي: (وتبعه السخاوي والزركشي =

قال النووي: لا يصح. ذكره السخاوي والزركشي، وسكت عنه السيوطي.

٣٦٣ ـ **حديث**: «لَعَنَ اللَّهُ الفُروجَ على السُّروجِ».

لا أصلَ له.

٣٦٤ ـ **حديث**: «لعَنَ اللهُ الكذَّاب ولو كانَ مازحاً».

قال السخاوي: ما علمته في المرفوع.

قلت: لكن ورد: «إني أمْزَحُ ولا أقولُ إلا حَقاً»[1].

٣٦٥ ـ **حديث**: «لِكُلِّ بَلْوى عَوْنٌ».

لا أصل له.

وقال ابن الديْبع: لكنه صحيح المعنى. ولعلَّه أراد ما ورد: «لِكُلِّ داء دواءٌ»[2].

٣٦٦ ـ **حديث**: «لِكُلِّ حُجْرَةٍ أُجْرَةٌ».

قال ابن الديبع: وهو صحيح المعنى أيضاً، وكأنَّه أراد: لكل بيت إجارة ولو من حجارة[3].

= والسيوطي). وهذا معنى قول المؤلف (وسكت عنه السيوطي) يريد أنه أقر الزركشي على حكمه. وانظر «تذكرة الموضوعات» ١٩٧.

(١) قال السيوطي في «الجامع الصغير»: أخرجه الطبراني عن ابن عمر، والخطيب عن أنس، وهو حسن. قال الهيثمي: إسناد الطبراني حسن. قال المناوي: وإنما لم يصح لأن فيه الحسن بن محمد بن عنبر، ضعفه ابن قانع وغيره. وانظره في «صحيح الجامع» رقم ٢٤٩٠.

(٢) في «الجامع الصغير»: أخرجه أحمد في «مسنده» ومسلم في «صحيحه» عن جابر. وانظره في «صحيح الجامع» ٥٠٤٠ وقال السخاوي في «المقاصد» ٣٣٦: (فالصبر ينزل بقدر المصيبة، والمعونة بقدر المؤونة، كما بينته في «ارتياح الأكباد»).

(٣) أورد ابن الديبع هذا الحديث والحديث الذي قبله على أنهما حديث واحد، وعلق عليهما التعليق الذي نقله المصنف. والتعليل الذي ذكره المصنف ليس قوياً، وقد يكون تعليل السخاوي أقوى، فقد قال في «المقاصد» ص٣٣٧: =

٣٦٧ ـ حديث: «لِكُلِّ زمانٍ دولَةٌ ورِجالٌ».

هو معنى قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُداوِلُها بَيْنَ النَّاسِ﴾[(١)]

وقولِهم:

فَيَوْمٌ عَلَيْنا ويَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُساءُ وَيَوْمٌ نُسَر

وأخرج ابن عدي عن أبي الطفيل[(٢)] موقوفاً:

«لكلِّ مقامٍ مَقالٌ، ولِكُلِّ زمانٍ رجال»[(٣)].

٣٦٨ ـ حديث: «لِكُلِّ ساقِطَةٍ لاقِطَةٌ».

هو من كلام بعض السلف[(٤)].

ويقرب منه الكلمة: «الحكمةُ ضَالَّةُ المؤمنِ فَحَيْثُ وَجَدَها فَهُوَ أَحَقُّ بِها»[(٥)].

= (صحيح المعنى أيضاً، فأجرة المثل، ومهر المثل، وقيمة المثل، منظور إليها) أقول: وهذا مثل شائع في مناطق من بلاد الشام.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٤٠.

(٢) هو عامر بن واثلة الكناني الليثي، ولد عام أحد، وأثبت مسلم وابن عدي صحبته، كان من أصحاب علي، ثم سكن مكة ومات سنة مائة.

(٣) جاء في «المقاصد» ٣٣٧: رواه الخطيب في «الجامع» عن أبي الدرداء، والخرائطي في «المكارم»، وابن عدي في «الكامل» كلاهما عن أبي الطفيل موقوفاً، ويروى عن عوف بن مالك: إنّ لكل زمانٍ رجالاً، فخيارهم الذين يُرْجى خيرهم ولا يُخاف شرّهم وشِرارُهم... يعني بضدهم، ولكل زمان نساء، فخيارُهنّ الجوانياتُ المتعففاتُ وشرارُهن البرانياتُ المسرفاتُ المترجلاتُ.

(٤) قال السخاوي ص ٣٣٧: (هو من كلام السلف وإليه يشير قوله تعالى: ﴿ما يلفظ من قول إلاّ لديه رقيب عتيد﴾ ولكن الجاري على الألسنة لا يقصد به هذا المعنى، وكثيراً ما يعلل به انتقاض الوضوء بمسّ العجوز الشوهاء وتحريم رؤيتها ونحو ذلك).

(٥) رويت هذه الكلمة مرفوعة إلى رسول الله ﷺ بسند ضعيف، وممن رواها الترمذي ٣٨٢/٣ وقال عقب إيراده لها: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل ضعيف في الحديث. ورواها القضاعي في «مسنده» والحديث مرسل، وهو ضعيف. وقد توسع السخاوي في تخريج هذه الكلمة في «المقاصد الحسنة» ص١٩١. وانظر «الدرر» برقم ١٩٥.

٣٦٩ ــ **حديث**: «لِكُلِّ شَيْءٍ آفَةٌ، ولِلْعِلْمِ آفات».
من كلام الأعلام.

٣٧٠ ــ **حديث**: «لِكلِّ مجتهدٍ نصيبٌ».
في معناه: «من جَدَّ وَجَدَ، وَمَنْ لَجَّ وَلَجَ»[١] وكذا قوله تعالى: ﴿**إنَّا لا نُضيعُ أجْرَ مَنْ أحْسَنَ عَمَلاً**﴾[٢].

٣٧١ ــ **حديث**: «للبَيْتِ رَبٌّ يَحْميه»[٣].
قاله عبد المطلب لأبْرَهَةَ أمير جيشِ الفيلِ لما سألَهُ أنْ يَرُدَّ ماله، فقال له: سألتني مالك ولم تسألني الرجوع عن قصد البيت مع أنه شرفكم.
ذكره السيوطي وغيره.

٣٧٢ ــ **حديث**: «لِلسَّائِلِ حَقٌّ وإنْ جاء على فَرَسٍ»[٤].
ذكر ابن الديبع عن الإمام أحمد أنه قال: حديثان يدوران في الأسواق ولا أصل لهما.
أحدهما قولهم[٥]: «للسائلِ حقٌّ وإن جاء على فرسٍ».
والثاني: «يوم نحركم يوم صومكم» انتهى.
وهو غريب منه بعد ما ذكر عن شيخه السخاوي: حديث: «للسائل

---

(١) هذان القولان سيتعرض لهما المؤلف في باب الميم في الحديث رقم ٤٨٠ وقد قال عنهما: (لا أصل له، بل هو من كلام بعض الفضلاء). وقال العجلوني في «كشف الخفاء» ٢/٢٤٣: (قال النجم: وربما قيل: من طلب وجدّ وجد، وهو بمعنى: لكل مجتهد نصيب، وليسا في الحديث).

(٢) سورة الكهف، الآية ٣٠.

(٣) انظر «المقاصد» ٣٣٧ و«الدرر» ٣٥٣ و«التمييز» ١٢٧ و«الكشف» ٢/١٣٨.

(٤) انظر «المقاصد» ٣٣٧ و«الدرر» ٣٤٢ و«تذكرة الموضوعات» ٦٢ و«الفوائد» للشوكاني ٦٥ و«الإحياء» ٤/٢١٠. وانظر «مسند أحمد» ١/٢٠١ و«أبو داود» ٢/١٧٠ و«الموطأ» ٢/٩٩٦ و«ضعيف الجامع» ٤٧٤٩.

(٥) في الأصول: قوله، والتصويب من «التمييز» ص ١٢٧.

حق» رواه أحمد، وأبو داود عن الحسين بن عليٍّ به موقوفاً، وسنده جيد، كما قاله العراقي وتبعه غيره، وسكت عليه أبو داود، ولكن قال ابن عبد البر: إنه ليس بقوي. انتهى.

وقال السيوطي: قال العراقي في حديث: «للسائل حق وإن جاء على فرس» لا يصح هذا الكلام عن أحمد، فإنه أخرجه في «مسنده» بسند جيّد، رجاله ثقات.

قال السيوطي: وأخرجه أحمد في «الزهد» عن سالم بن أبي الجعد قال: قال عيسى بن مريم: «إن للسائل حقاً وإن أتاك على فرس مطوَّقٍ بالفضّة»[1].

وأخرجه البخاري في «تاريخه» من طريق أبي هُدْبة[2] عن أنس مرفوعاً: «إن أتاكَ سائلٌ على فَرَسٍ باسِطٌ كَفَّيْهِ فَقَدْ وَجَبَ الحقُّ ولو بِشِقِّ تَمْرةٍ» انتهى. وسيأتي: «يوم صومكم»[3].

٣٧٣ ـ حديث: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهَ العَقْلَ»[4].

تقدَّم عليه الكلامُ في «إنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ» من حرف الهمزة. وقد قال الزركشي: هذا موضوع باتفاق.

قال السيوطي: تابع في ذلك الزركشيُّ ابنَ[5] تيمية، وقد وجدت

---

(١) في «كشف الخفاء» ٢/١٤٩ جاء هذا الحديث كما يلي: «إن للسائل حقاً ولو أتاك على فرس مطوّقٍ بالذهب».

(٢) هو إبراهيم بن هدبة. كذاب.

(٣) انظر الحديث رقم ٦٢٥.

(٤) انظر الحديث رقم ٨٤ وانظر «الحلية» ٧/٣١٨ و«الإحياء» ١/٨٩ و«أحاديث القصاص» رقم ٦ و«المقاصد» ١١٨ و«الدرر» رقم ٣٤٤ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٢٥ و«الفوائد» للشوكاني ٤٧٨ و«تنزيه الشريعة» ١/٢٠٤ و«تذكرة الموضوعات» ٢٩ و«الخلاصة» ٨٦ و«التمييز» ٤١ و«الكشف» ١/٢٤٧ و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم ١٣.

(٥) والزركشي هو بدر الدين محمد بن عبد الله الشافعي المتوفى سنة ٧٩٤هـ، وابن تيمية هو شيخ الإسلام الإمام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم المتوفى ٧٢٨هـ. وانظر ترجمتنا =

له أصلاً صالحاً، فأخرجه[1] عبد الله بنُ أحمد في «زوائد المسند» قال:

حدثنا عليُّ بن مسلم، حدثنا سيار، حدثنا جعفر، حدثنا مالك بن دينار، عن الحسن يرفعه: «لمَّا خَلَقَ اللهُ العَقلَ قال له: أقْبِلْ، فأقبلَ. ثم قال له: أدبر، فأدبرَ. قال: ما خلقت خَلْقاً أحبَّ إليَّ مِنكَ، بكَ آخُذُ، وبِكَ أُعْطي» وهذا مرسل جيد الإسناد[2].

وهو في «معجم الطبراني» ـ في «الأوسط» ـ موصول من حديث أبي هريرة بإسنادين ضعيفين.

٣٧٤ ـ حديث: «لما غسلتُ النبيَّ عليه الصلاةُ والسلامُ اقتَلَصَتْ[3] مياهُ محاجرِ عَيْنَيْهِ ـ أي ارتفعت مياه حدقته ـ فشربتهُ، فَوَرِثْتُ عِلْمَ الأوَّلينَ والآخرين»[4] ذكره عليٌّ رضي الله عنه.

قال النووي: لا يَصِحُّ.

قلتُ: وكذا ما ذكره الشيعةُ من: أنَّه[5] شَرِبَ من ماءٍ اجتمعَ في سُرَّتِهِ عليه الصلاة والسلام عندَ غَسْلِهِ، فلم يَطُلْ شارِبُهُ، ونحنُ ما نَقُصُّ شوارِبَنا اقتداءً بهِ، وهذا كلام باطل أصلاً وفرعاً.

= للزركشي في مقدمتنا لكتاب «الدرر المنثرة» وترجمة ابن تيمية في المقدمة التي كتبتها لكتابه «أحاديث القصاص».

(١) وانظر «كتاب الزهد» لأحمد صفحة ٣٢٠ فقد أورده بالسند نفسه.

(٢) بل ليس بجيد، وانظر التعليق على الحديث ٨٤.

(٣) في الأصول: (اقتصلت) وكذا في «المقاصد» ص٣٣٨، واعتمدت ما جاء في «تمييز الطيب من الخبيث» ص١٢٨ و«كشف الخفاء» ٢/١٤٩ و«تذكرة الموضوعات»، وذلك لأني لم أجد للكلمة التي في الأصول المعنى الذي ذكره لها المصنف بينما ذكرت كتب اللغة قَلَصَ بمعنى ارتفع. هذا وقد يكون اللفظان بمعنى وفقاً لما ورد عن العرب في القلب في نحو اجتبذ واجتذب وما إلى ذلك وانظر تفصيل ذلك في «المزهر» ١/٤٧٦.

(٤) انظر «فتاوى النووي» ١٢٢ و«المقاصد» ٣٣٨ و«التمييز» ١٢٨ و«الكشف» ٢/١٤٩ و«الفوائد» للشوكاني ٢٨٣ و«تذكرة الموضوعات» ٩٧.

(٥) الضمير يعود علي علي رضي الله عنه.

٣٧٥ ـ **حديث**: «لَهَدْمُ الكَعْبَةِ حَجَراً حَجَراً أَهْوَنُ مِنْ قَتلِ المُسلمِ»[١].

قال السخاوي: لم أَقِفْ عليه بهذا اللفظ، ولكن في مَعناه ما عند الطبراني في «الصغير» عن أنس رضي الله عنه رَفَعَهُ:

«مَنْ آذى مُسْلِماً بِغَيْرِ حقٍّ فكَأَنَّما هَـدَمَ بَيْتَ اللَّهِ»[٢].

٣٧٦ ـ **حديث**: «لو حَسَّنَ[٣] أحدُكُم ظَنَّهُ بِحَجَرٍ لَنَفَعَهُ اللهُ به»[٤].

قال ابن تيمية: إنه موضوع.

وقال ابن القيم: هُوَ من كلامِ عُبَّادِ الأَصْنامِ الذينَ يُحْسِنونَ ظَنَّهُم بالأحجار.

وقال ابنُ حجر العسقلاني: لا أصل له. ونحوُه:

«مَنْ بَلَغَهُ شَيْءٌ عنِ اللهِ فيه فضيلَةٌ فَعَمِلَ به إيماناً به ورجاء ثوابه، أَعْطَاهُ اللهُ ذلكَ وإنْ لم يَكُنْ كَذلك».

قلتُ: وقد ذكرَ العِزُّ بنُ جماعة في «منسكه الكبير» من غير سند ولا إسناد: وروي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم:

«مَنْ بَلَغَهُ[٥] عَنِ اللهِ تعالى فضيلة فأخذَ بها إيماناً ورجاء ثوابِهِ، أَعْطاهُ اللهُ ذلك وإن لم يكن كذلك» انتهى.

وكمال[٦] محله حرف الميم بحسب المبنى، ولكن انجرّ إليه المعنى، كما لا يخفى، وسيأتي البحث عنه في حرف الميم على وجه الاستيفاء، إن شاء الله.

---

(١) انظر «المقاصد» ٣٤٠ و«التمييز» ١٢٩ و«الكشف» ٢/١٥١.

(٢) وتتمة كلام السخاوي: «ونحوه من غير واحد من الصحابة أنه ﷺ نظر إلى الكعبة فقال: «لقد شرّفك الله وكرّمك وعظّمك، والمؤمن أعظم حرمة منك»).

(٣) كذا في الأصول. والذي في «المقاصد» ص٣٤١: (أَحْسَنَ).

(٤) انظر «المقاصد» ٣٤١ و«التمييز» ١٢٩ و«تذكرة الموضوعات» ٢٨ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٨٨ و«الكشف» ٢/١٥٢.

(٥) في المخطوطة: بلّغ

(٦) في نسخة: وكان محله.

٣٧٧ ـ حديث: «لَوِ اغتَسَلَ اللُّوطيُّ بماء البحرِ لَمْ يَجىءْ يَوْمَ القيامةِ إلا جُنُباً»[١].

أسندَهُ الدَّيْلَميُّ مِن حديث أنسٍ مرفوعاً بـه. ورُوِيَ بغير هـذا اللفظ. قال السخاوي: وهُوَ وكُلُّ ما في مَعناه باطلٌ.

٣٧٨ ـ حديث: «لَوْ صَدَقَ السَّائِلُ ما أفْلَحَ مَنْ ردَّهُ»[٢].

رُوِي من طرق عن عائشة وغيرها مرفوعاً. قال ابن عبد البَـرّ: أسانيدُها ليست بالقوية.

وقال ابن المدني: لا أصل له.

وقال العقيلي[٣]: لا يصح في هذا الباب شيءٌ. ذكره السخاوي.

وقال أحمد: لا أصل له. ذكره الزركشي.

لكن ورد بمعناه حديثٌ يقرب في مبناه:

«لولا أنَّ المساكينَ يَكْذِبونَ ما أفلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ». رواه الطبراني في «الكبير» عن أبي أُمامة به مرفوعاً[٤].

٣٧٩ ـ حديث: «لَوْ عاشَ إبراهيمُ لكانَ نَبيّاً».

قال النووي في «تهذيبه»[٥]: هذا الحديث باطلٌ، وجسارةٌ على

---

(١) انظر «الموضوعات» ٣/١١٢ و«اللآلىء» ٢/١٩٨ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٢٠ و«الميزان» ٣/٥٩٠ و«المقاصد» ٣٤٢ و«التمييز» ١٣٠ و«الكشف» ٢/١٥٤.

(٢) انظر «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة ٧٥ و«الدرر» رقم ٣٤٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ٩٠ و«الفوائد» للشوكاني ٦٤ و«تذكرة الموضوعات» ٦١ و«المقاصد» ٣٤٤ و«التمييز» ١٣٠ و«الكشف» ٢/١٥٥.

(٣) في المخطوطة: العسقلاني، ورجحنا ما في «المقاصد الحسنة» للسخاوي. ص٣٤٤.

(٤) وقال السخاوي: سنده ضعيف. أقول: وجاء في «الخلاصة» للطيبي ص٨٤ «لولا أن السؤّال يكذبون ما قدس من ردّهم».

(٥) أي «تهذيب الأسماء واللغات» وذلك في ترجمة إبراهيم ابن النبي ﷺ ١/١٠٣ وانظر «ابن ماجه» ١/٤٨٤ و«الإصابة» ١/١٠٤ رقم الترجمة ٣٩٨ و«الحاوي» للسيوطي ٢/١٨٩ و«الفتاوى الحديثية» ١٢٨ و«الفوائد» للكرمي رقم ٥٦ و«المقاصد» ٣٤٤ و«التمييز» ١٣٠ و«الكشف» ٢/١٥٦.

الكلام بالمغَّيبات، ومجازفةٌ، وهجومٌ على عظيم.

وقال ابنُ عبد البَرّ في «تمهيده»: لا أدري ما هذا؟ فقد وَلَدَ نوحٌ عليه السلام غَيْرَ نبيٍّ، ولو لم يلد النبيُّ إلا[1] نبيّاً لكان كُلُّ أحدٍ نبياً، لأنهم من ولد نوح عليه السلام. انتهى.

وغرابته لا تخفى[2]؛ إذ لم يكن يلزم إلا كونُ أولاده الصُّلْبية أنبياء لا مطلق ذريته، مع أن الكلام في الخصوص الجزئية لا في المطلقة[3] الكلية، إذ لا يلزم من كون إبراهيمَ ولدِ نبيِّنا عليه الصلاة والسلام نبيّاً أن يكون ولدُ كلِّ نبيٍّ نبياً. وإذا أخبر الصادق، وثبت عنه النقلُ الموافقُ، فلا كلام فيه، مما ينافيه. وقد أخرج ابن ماجه وغيره من حديث ابن عباس قال: لما مات إبراهيمُ ابنُ النبي ﷺ صلَّى عليه وقال: «إنَّ لـه مُرْضِعاً في الجَنَّةِ، ولو عاشَ لكان صدِّيقاً نَبيّاً، ولو عاشَ لأعتقتُ أخوالَهُ مِنَ القِبْطِ وما استُرِقَّ قِبْطيٌّ».

إلا أنَّ في سنده أبا شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي وهو ضعيف[4]، لكن له طرق ثلاثة يَقْوَى بعضُها ببعض، ويشير إليه قولُهُ تعالى: **﴿ما كان محمَّدٌ أبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ ولكن رسولَ الله وخاتَمَ النبيِّينَ﴾**[5] فإنه يومئُ إليه بأنه لم يعشْ له ولدٌ يصل إلى مبلغ الرجال، فإنَّ ولده من صلبه يقتضي أن يكونَ لُبَّ قلبه كما يقال: «الولدُ سِرُّ أبيه». ولو عاش وبلغ أربعين وصارَ نبياً لَزِمَ أنْ لا يكونَ نَبيُّنا خاتَمَ النبيِّين.

---

(١) في المخطوطة: (ولو لم يلد إلا نبياً).

(٢) في الأصول: (لا يخفى).

(٣) في المخطوطة: (مطلقة).

(٤) ترجم له الذهبي في «الميزان» ١/٤٧، وذكر أنه توفي بعد الستين ومائتين، وأورد نقولاً عن العلماء في أنه ضعيف.

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٤٠

وأما قول ابن حجر المكي[1]: وتأويله أن القضيةَ الشَّرْطيَّةَ لا تَستلْزِمُ وقوعَ المقدّم وأن إنكار النووي كابن عبد البر لذلك فلعدم ظهور هذا التأويل، وهو ظاهر، فبعيدٌ جداً أن لا يفهم الإمامان الجليلان مثل هذه المقدمة، وإنما الكلام على فرض وقوع المقدم فافهم، والله سبحانه أعلم.

ثم يقرب من هذا الحديث في المعنى حديث:

«لو كانَ بَعْدي نبيٌّ لكانَ عُمَرَ بنَ الخطَّاب»[2]. وقد رواهُ أحمدُ والحاكمُ عن عُقْبَةَ بنِ عامرٍ به مَرْفوعاً.

قلت: ومع هذا لو عاش إبراهيمُ وصارَ نبيّاً، وكذا لو صارَ عُمرُ نَبيّاً لكانا من أتباعه عليه الصلاة والسلام كعيسى والخضر وإلياس عليهم السلام، فلا يُناقِضُ قولَهُ[3] تعالى ﴿وخاتَمَ النبيِّين﴾ إذ المعنى: أنَّه لا يأتي نبيٌّ بَعْدَهُ يَنْسَخُ مِلَّتَهُ ولم يَكُنْ مِنْ أُمَّتِهِ[4].

ويُقَوِّيه حديث: «لو كان موسى حَيّاً لما وَسِعَهُ إلا اتباعي»[5].

٣٨٠ ــ حديث: «لَوْ عَلِمَ اللهُ في الخِصْيانِ خَيْرًا لأخْرَجَ منْ أصْلابِهم ذُرِّيَّةً

---

(١) هذا غلط. والصواب: العسقلاني لأن هذا القول هو الذي جاء في «الإصابة» للعسقلاني ١/١٠٥. وابن حجر المكي هو أحمد بن محمد المتوفى ٩٧٤ وبينما ابن حجر العسقلاني هو أحمد ابن علي المتوفى ٨٥٢.

(٢) قال الألباني في «صحيح الجامع» رقم ٥١٦٠: حسن. وذكر السيوطي أن أحمد والترمذي والحاكم أخرجوه عن عقبة بن عامر وأن الطبراني أخرجه عن عصمة بن مالك.

(٣) أي فلا يناقض ذلك قوله تعالى....

(٤) في تفسير المؤلف للآية نظر، وإنه في رأيي خطير، لأنّ فيه فتحاً لباب يمكن أن تستغله بعض الحركات المنحرفة المشبوهة كالقاديانية، التي تقول: إن إمامها لم ينسخ ملة النبي ﷺ وتدعي أنه من أمته، وهي فئة أجمع علماء عصرنا الثقات على تكفيرها.

ولست أرى ضرورة للجمع بين تصور كون عمر أو إبراهيم نبياً وبين الآية الكريمة ﴿وخاتم النبيين﴾ لا سيما وأن الحديث لم يصح كما تقدم، والأقرب ـ على فرض صحته ـ أن يقال: إن المقصود من مثل هذه الأحاديث بيان رفعة شأن عمر أو إبراهيم، لأن النبوة منزلة عالية لو لم يسبق في مشيئته سبحانه أن لا يكون نبي بعد محمد ﷺ لكانا، والله أعلم.

(٥) رواه الإمام أحمد بإسناد حسن.

تُوَحِّدُ اللَّهَ، ولكنَّه عَلِمَ أنْ لا خَيْرَ فيهم فَأَجَبَّهُمْ»[1].

يُروى عن ابن عباس، رضي الله عنهما، مرفوعاً بلا سند، ولا يَصِحُّ عندَ أحدٍ. وَكُلُّ ما وَرَدَ فيه من مدحٍ وقدحٍ باطلٌ. وما يُنْسب للعسقلاني فيهم مُفْتَرىً.

بل في «مناقب الشافعي»[2] للبيهقي:

«أربعةٌ لا يَعْبَأُ اللَّهُ بهم يومَ القيامة: زُهْدُ خَصِيّ، وتُقى[3] جُندِيٍّ، وأمانَةُ امرأةٍ، وعِبادةُ صَبيٍّ». وهو محمول على الغالب. ذكره السخاوي[4].

٣٨١ ـ حديث: «لَوْ كُشِفَ الغِطاءُ ما ازْدَدْتُ يَقيناً».

قول عامر بن عبد الله عبد قيس[5] ـ على ما ذكره القشيري في «رسالته» ـ. والمشهورُ أنَّهُ مِنْ كلامِ عليٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وقد بَيَّنا معناه في محلِّه الأليقِ به.

---

(١) انظر «المقاصد» ٣٤٥ و«التمييز» ١٣١ و«الكشف» ١٥٨/٢ و«الفوائد» للكرمي رقم ٤٥ و«الفوائد» للشوكاني ٥٠٩ و«تذكرة الموضوعات» ١٩٦.

(٢) انظر «مناقب الشافعي» ١٩١/٢.

(٣) في «مناقب الشافعي» و«الفوائد» للكرمي: (وتقوى).

(٤) انظر «المقاصد الحسنة» ص٣٤٥ يعني أن هذه الجملة من كلام الشافعي.

(٥) كذا في المطبوعة وفي المخطوطة: عبد الله بن عبد قيس. ويبدو أن ما في المطبوعة أحسن، لأن عبد الله بدل من عبد قيس، ذلك لأنّ البخاري روى في «تاريخه» من طريق أبي كعب قال: كان الحسن وابن سيرين يكرهان أن يقولا: عامر بن عبد قيس، ويقولان: عامر بن عبد الله. وقد ترجم له شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في «الإصابة» في القسم الثالث فيمن أدرك النبي ﷺ ولم يره ٨٥/٣ قال في نسبه: إنه عامر بن عبد قيس بن قيس، ويقال: عامر بن عبد قيس بن ثابت بن أسامة بن حذيفة التميمي العنبري. قال العجلي: تابعي ثقة من كبار التابعين وعُبّادهم، ولما رآه كعب بالشام قال: هذا راهب هذه الأمة. وتوفي في خلافة معاوية رضي الله عنه.

٣٨٢ ـ **حديث**: «لَوْ كانَتِ الدُّنْيا دَماً عَبِيطاً ـ أي طَرِيًّا ـ لكان قُوتُ المؤمنِ منها[١] حَلالاً».

وفي لفظ: «لكانَ نَصيبُ المُؤْمِنِ حَلالاً».

قال السخاويّ: لا يُعْرَفُ له إسنادٌ.

وقال الزركشيُّ: لا أصل له. وسكت عنه السيوطي.

لكنَّ معناهُ صحيحٌ، لأنه يصير مضطراً فيكون أكله حلالاً[٢].

٣٨٣ ـ **حديث**: «لَوْ كانَ الأرُزُّ رَجُلاً لكانَ حَليماً»[٣].

قال ابن القيم في «الهدي النبوي»: هو موضوع.

وتبعه العسقلاني فقال: هو موضوع وإن كان يجري على الألسنة.

وكذا أحاديثُ الأرُزِّ مَوْضوعةٌ كُلُّها.

قلت: قد تقدَّم عن عليٍّ رَفَعَه:

«سَيِّدُ طعامِ الدُّنيا اللحمُ ثم الأرُزُّ»[٤] أخرجه أبو نعيم في «الطب النبوي» والديلمي.

٣٨٤ ـ **حديث**: «لَوْ كانَ الخَضِرُ حَيّاً لزارني».

قال الحافظ العسقلاني: لم يثبت مرفوعاً[٥].

---

(١) سقطت كلمة (منها) من المخطوطة والمطبوعة، واستدركتها من «المقاصد الحسنة» ص ٣٤٦ ومن «كشف الخفاء» ٢/ ١٥٩ و«التمييز» ١٣١ و«الدرر رقم ١٩٩. وانظر «أحاديث القصاص» رقم ٧٩ و«تنزيه الشريعة» ٢/ ١٩٩ و«الفوائد» للشوكاني ١٤٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ٩١ و«تذكرة الموضوعات» ١٣٤.

(٢) لأن القاعدة الشرعية تنصّ أن الضرورات تبيح المحظورات. قال الله تعالى: ﴿قُلْ لا أجِدُ في ما أُوحِيَ إليّ مُحرّماً على طاعم يَطْعَمُهُ إلاّ أن يكونَ ميتةً أو دماً مسفوحاً أو لحمَ خنزيرٍ فإنّهُ رجسٌ أو فسقاً أهلَّ لغيْرِ الله بِهِ فَمَنِ اضطُرّ غَيْرَ بَاغٍ ولا عادٍ فإنّ ربّكَ غفورٌ رحيم﴾ الأنعام ١٤٥. وهذه الجملة من كلام الفضيل بن عياض كما يقول النجم الغزي.

(٣) انظر «المقاصد» ٣٤٦ و«فتاوى النووي» ١٢٧ و«الفوائد» للكرمي رقم ٤٢ و«الفوائد» للشوكاني ١٦٣ و«تذكرة الموضوعات» ١٤٧ و«الكشف» ٢/ ١٦٠.

(٤) انظر الحديث رقم ٢٣٤ وهو ضعيف جداً.

(٥) انظر الحديث رقم ١٣ وانظر تعليقنا هناك. والحديث ٢١٢.

وقال الحافظ الخيضري[1]: لا يعرف له إسناد، وإنما هو من اختلاق بعض الكذابين. انتهى.

فقول الشيخ ابن عطاء في «لطائِفِ المِنَن»: لم يَتَعَقَّبْهُ أهلُ الحديثِ؛ محمولٌ على عدم وُصولِ كلامِ الأئِمَّة إليه. و﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أناسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾[2].

٣٨٥ ـ **حديث**: «لَوْلاكَ لَما خَلَقتُ الأفلاكَ».

قال الصَّغَاني: إنه موضوعٌ، كذا في «الخلاصة» لكن معناه صحيح[3] فقد روى الديلمي عن ابن عبَّاس، رضي الله عنهما، مرفوعاً:

«أتاني جبريلُ فقال: يا مُحمَّدُ! لولاكَ ما خُلِقَتِ الجَنَّة، ولَوْلاكَ ما خُلِقَتِ النارُ» وفي رواية ابن عساكر: «لَوْلاكَ ما خُلِقَتِ الدُّنيا».

٣٨٦ ـ **حديث**: «لَوْ مُنعَ الناسُ عَنْ فَتِّ البعرِ لَفَتُّوهُ، وقالوا: ما نُهينا عَنْهُ إلَّا وفيهِ شيءٌ».

ذكره في «الإحياء» وقال العراقي: لم أجده.

قلت: ويؤخذ معناه من قوله تعالى: ﴿ولا تَقْرَبَا هٰذهِ الشَّجَرَةَ﴾[4]

---

(١) هو القاضي قطب الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن خيضر الخيضري الشافعي المتوفى سنة ٨٩٤هـ. له كتاب «الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب».

(٢) سورة البقرة، الآية: ٦٠.

(٣) قال الشيخ ناصر الدين الألباني تعليقاً على هذا الحديث في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم الحديث ٢٨٢: (وأما قول الشيخ القاري: لكن معناه صحيح... الخ. فأقول: الجزم بصحة معناه لا يليق إلا بعد ثبوت ما نقله عن الديلمي، وهذا مما لم أرَ أحداً تعّرض لبيانه، وأنا وإن كنت لم أقف على سنده فإني لا أتردد في ضعفه، وحسبنا في التدليل على ذلك تفرد الديلمي به. وأما رواية ابن عساكر فقد أخرجها ابن الجوزي أيضاً في حديث طويل عن سلمان مرفوعاً وقال: إنه موضوع. وأقره السيوطي في «اللآلىء» ١/٢٧٢). وانظر «الموضوعات» ١/٢٨٨-٢٩٠.

(٤) سورة الأعراف: الآية: ١٩.

وقولِ الشيطان ﴿مَا نَهاكُما رَبُّكُما عَنْ هٰذهِ الشجرةِ إلَّا أنْ تَكُونا مَلَكَيْنِ أوْ تَكونا مِنَ الخالدين﴾[1].

٣٨٧ ـ **حديث**: «لَوْ وُزِنَ خَوْفُ المُؤْمِنِ وَرَجاؤُهُ لاعْتَدَلا»[2].

لا أصل له في المرفوع. وإنما يُؤْثَرُ عن بعضِ السلف. كذا في «المقاصد».

قال الزركشيُّ: لا أصل له، لكن قال السيوطيُّ: أخرجه عبد الله ابن أحمد في «زوائد الزهد» عن ثابتٍ البُنانِّي من[3] قوله بلفظ «كانا سواءً».

وتحقيق معناه في: باب الخوف والرجاء في «شرح عين العلم»[4].

٣٨٨ ـ **حديث**: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ ما في الحُلْبَةِ[5] لاشْتَرَوْها وَلَوْ بِوَزْنِها ذَهَباً».

رواه الطبراني في «الكبير» من حديث سَلَمَةَ بنِ سليمان الخبائري[6] بسنده إلى معاذ بن جبل. والخبائري كذاب. ذكره السخاوي.

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٠

(٢) انظر «أحاديث القصاص» رقم ٢٥ و«المقاصد» ٣٥٠ و«التمييز» ١٣٤ و«كشف الخفاء» ٢/١٦٦ و«تنزيه الشريعة» ٢/٤٠٢ و«الفوائد» للكرمي رقم ٩٣ و«الدرر» رقم ٣٩٤ أقول: وقد أورده الإمام أحمد في «كتاب الزهد» صفحة ٢٣٩ من قول مطرف.

(٣) سقطت كلمة (من) من الأصول، واستدركتها من «كشف الخفاء» ٢/١٦٦. وثابت البُناني هو ثابت بن أسلم البُناني ولاءً، أبو محمد البصري، أحد الأعلام. قال حماد بن زيد؛ ما رأيت أعبد من ثابت. وقال شعبة: كان يختم في كل يوم وليلة. توفي سنة ١٢٧ عن ست وثمانين سنة. وبُنانة هم بنو سعد بن لؤي.

(٤) وهو عنوان كتاب للمؤلف، ذكرناه في المقدمة وأشرنا إلى أنه مطبوع.

(٥) في الأصول: (لو علم.. الحلية اشتروها) والتصويب من «الموضوعات» ٢/٢٩٧ و«اللآلىء» ٢/٢٢٠ و«لسان الميزان» ١/٢١١ و«الدرر» رقم ٣٥١ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٤٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ٩٤ و«الفوائد» للشوكاني ١٦٤ و«التمييز» ١٣٤ و«المقاصد» ٣٥٠ و«كشف الخفاء» ٢/١٦٦.

(٦) في المخطوطة و«اللآلىء» و«كشف الخفاء»: الجنائزي. وأثبت ما في «المقاصد» لموافقته ما جاء =

وقال الزركشيّ: رواه ابنُ عدي من حديث معاذ بن جبل، وهو ضعيف[1]. قال السيوطي: بل هو موضوع.

٣٨٩ ـ حديث: «اللواءُ يَحْمِلُهُ عَلِيٌّ يَوْمَ القِيامَةِ».

قال الأنطاكي في «حاشية الشفاء»: ذكره ابنُ الجوزي في «الموضوعات»[2].

٣٩٠ ـ حديث: «لَيْسَ لِفاسقٍ غيبةٌ».[3].

وقال السخاوي بعد إيراد حديث في معناه: وبالجملة فقد قال العقيلي: إنه ليس لهذا الحديث أصل. وقال الفلاس[4]: إنه منكر انتهى.

وقال المنوفي: وحَسَّنَهُ الهرويُّ وليس كذلك، فقد صرَّح جمع من محققي الحفاظ بأنه منكر موضوع لا أصل له.

قلت: والحديث رواه الطبراني وغيره من حديث معاوية بن حيدة مرفوعاً به، لكن سنده ضعيف. وهذا معنى قول الحاكم: إنه غير صحيح ولا معتمد.

وأخرج البيهقي في «السنن» وفي «الشعب» أيضاً عن أنس ـ رَفَعَهُ ـ:

= في «ميزان الاعتدال» للذهبي ٢/٢٠٩ حيث قال: (سليمان بن سلمة الخبائري، أبو أيوب الحمصي..) وأورد قول أبي حاتم فيه: متروك لا يشتغل به، وقول ابن الجنيد فيه: كان يكذب.

(١) وفي سند ابن عدي حسين بن علوان قال السيوطي فيه في «اللآلىء»: (حسينٌ كذابٌ يضع). وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/٥٤٢ وقرر فيه أنه كذاب.

(٢) وذلك في الجزء الأول ص٣٨٨ و٣٨٩.

(٣) انظر «المقاصد» ٣٥٤ و«الدرر» برقم ٤٤٩ و«التمييز» ١٣٦ و«الكشف» ٢/١٧١ و«ضعيف الجامع» برقم ٤٩٢١ و«تدريب الراوي» ٣٧٠ و«الكفاية» ٨٨.

(٤) في الأصول: القلانسي. والتصويب من «المقاصد» ص٣٥٥. والفلاس هو الحافظ الإمام الثبت عمرو بن علي بن بحر الباهلي البصري الصيرفي الفلاس أحد الأعلام ولد بعد سنة ١٦٠هـ قال أبو زرعة عنه: ذاك من فرسان الحديث لم نر بالبصرة أحفظ منه ومن ابن المديني. توفي بسامرا سنة ٢٤٩هـ. (انظر «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٢/٤٨٨).

«مَنْ أَلْقى جِلْبابَ الحَياءِ فلا غيبَةَ له»[1].

قال السُّهيلُي: إنه ليس بقوي. وقال مرَّة: في إسناده ضعيف انتهى. فيحصل أنه غير موضوع، بل ضعيف لذاته، أو حسن لغيره بناءً على تعدد طرقه[2].

٣٩١ ـ **حديث**: «لَيْسَ للمُؤْمِنِ راحَةٌ دُونَ لِقاء رَبِّـه».

رواه محمد بن نصر[3] في «قيام الليل» له عن وهب بن منبه من قوله.

وفي المرفوع: «إنَّما المستريحُ مَنْ غُفِرَ لَهُ»[4] ذكره السخاوي.

٣٩٢ ـ **حديث**: «لي[5] مَعَ الله وقت لا يسعُ فيه مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نَبيٌّ مُرْسَلٌ».

يذكرهُ الصوفيةُ كثيراً[6]، وهو في «رسالة القشيري» لكن بلفظ:

---

(١) الحديث ضعيف جداً كما يقول الألباني في «ضعيف الجامع» رقم ٥٤٩٢ وسيورده المؤلف في أثناء كلامه على الحديث رقم ٥٩٤ وانظره في «الفوائد» للكرمي رقم ١١١.

(٢) إن تعددت طرق الحديث الضعيف ارتقى، وليس كذلك الحديث الضعيف جداً، هذا ومعنى الحديث مقبول من وجه حيث قرر العلماء أن من المواضع التي تباح فيها الغيبة الفسق الظاهر وقد ذكر الإمام النووي أسباباً ستة تباح فيها الغيبة، والمجاهرة بالفسق سبب من هذه الأسباب. قال رحمه الله: (الخامس: أن يكون مجاهراً بفسقه أو بدعته، كالمجاهر بشرب الخمر ومصادرة الناس وأخذ المكس وجباية الأموال ظلماً وتولي الأمور الباطلة، فيجوز ذكره بما يجاهر به، ويحرم ذكره بغيره من العيوب إلا أن يكون لجوازه سبب آخر مما ذكرناه) «رياض الصالحين» ٥٥٦.

(٣) هو محمد بن نصر المروزي إمام في الفقه والحديث، له مؤلفات كثيرة، ولد ببغداد ونشأ بنيسابور، ورحل رحلة طويلة وسكن سمرقند وتوفي بها سنة ٢٩٤هـ. وانظر الحديث في «المقاصد» ٣٥٥.

(٤) أخرج أحمد والطبراني بسند فيه ابن لهيعة، والبزار بسند قال فيه الهيثمي: رجاله ثقات، وابن عساكر في «التاريخ» وأبو نعيم في «الحلية» عن بلال بلفظ: «إنما استراح من غُفِرَ لَهُ». وانظره بهذا اللفظ في «صحيح الجامع» رقم ٢٣١٥.

(٥) في المخطوطة: له.

(٦) أي وليس حديثاً.

«لي وَقْتٌ لا يَسَعُني فيه غيرُ رَبِّي».

قلت: ويؤخذ منه أنه أراد بالملك المقرب جبريل، وبالنبي المرسل نفسه الجليل، وفيه إيماءٌ إلى مقام الاستغراق باللقاء، المعبر عنه بالسكر والمحو والفناء[1].

حرف الميم

٣٩٣ ــ حديث: «ما أخافُ على أُمَّتي فِتْنَةً أخْوَفَ عليها من النِّساء والخَمْر».

بيَّض له السخاوي ـ ولم يتكلم عليه ـ قال ابن الديبع: أما لفظه فلم أجده مسنداً، وأما شواهده فكثيرة جداً. نعم عند الديلمي بلا سند عن عليٍّ رَفَعَهُ: «ما أخاف على أُمَّتي فتنةً أخْوَفَ عليها من النساء والخمر»[2].

٣٩٤ ــ حديث: «ما أعْلَمُ ما خَلْفَ جِداري هذا»[3].

قال العسقلانُّي: لا أصل لَهُ.

٣٩٥ ــ حديث: «ما أفْلَحَ سمينٌ».

من كلام الشافعي. وقال الإمام محمد بن الحسن: وذلك لأنه لا يخلو العاقل من أن يهتم لآخرته أو لدنياه، والشحم لا ينعقد مع الهم، وإذا خلا منهما صار في حد البهائم.

وأنشدوا للشيخ سيف الدين الباخَرْزي البخاري[4]:

---

(١) وهذه مصطلحات صوفية ما عرفها الصحابة رضوان الله عليهم ولا سلف هذه الأمة، والخير كل الخير فيما كان عليه رسول الله وصحبه.

(٢) وفي الصحيحين عن أسامة بن زيد مرفوعاً: «ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء». انظر «صحيح البخاري» ٧/ ٩ و«صحيح مسلم» ٨/ ٨٩.

(٣) انظر «الكشف» ٢/ ١٧٨ و«التمييز» ١٣٨ و«المقاصد» ٣٥٩.

(٤) هو سعيد بن المطهّر توفي سنة ٦٥٩.

يَقولون: أجسامُ المحبِّينَ نِـضْوَةٌ   وأنتَ سمينٌ، لستَ غيرَ مُرائي
فقلتُ: لِأنَّ الحُبَّ خالَفَ طَبْعَهُمْ   وَوَافَقَهُ طَبْعي فَصارَ غِذائي

٣٩٦ ـ **حديث**: «ما أفْلَحَ صاحِبُ عِيالٍ قَطُّ».

رواه الدَّيلميُّ بسنده عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وقال ابن عدي: هو عن النبي عليه الصلاة والسلام منكر، إنما هو من كلام ابن عُيَيْنَةَ[1].

٣٩٧ ـ **حديث**: «ما أنْصَفَ القارِئُ المُصَلِّيَ».

قال العسقلاني: لا أعرفه، ويغني عنه قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يَجْهَرْ بَعْضُكُمْ[2] على بَعْضٍ بالقُرْآن» وهو صحيح من حديث البياضي في «الموطأ» و«أبي داود» وغيرهما[3].

٣٩٨ ـ **حديث**: «ما أُوتيَ قومٌ المنطقَ إلا مُنِعُوا العَمَلَ».

كذا في «الإحياء»[4]، وقال العراقي: لم أجد له أصلاً. ولعل المراد بالمنطق الجدل[5].

٣٩٩ ـ **حديث**: «ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ جاهلٍ وَلَو اتَّخَذَهُ لَعَلَّمَهُ».

---

(١) وقال السخاوي تعقيباً على هذا الكلام: (وصحّ قوله ﷺ «وأي رجل أعظم أجراً من رجل له عيال يقوم عليهم حتى يغنيهم الله من فضله») «المقاصد» ص ٣٦٠.

(٢) في الأصول: بعضهم، وهو تصحيف، والتقويم من «المقاصد» ص ٣٦١ و«كشف الخفاء» ٢/١٧٩ و«التمييز» ١٣٧.

(٣) أخرجه أبو داود في باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، وروايته كما يلي: عن أبي سعيد قال: اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد فسَمعهم يجهرون بالقراءة، فكشف الستر وقال: «ألا أن كلكم مناجٍ ربَّه، فلا يؤذينّ بعضكم بعضاً، ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة» «عون المعبود» ١/٥١٠ وحديث البياضي أورده السخاوي في «المقاصد» ٣٦١ نقلاً عن أبي عبيد في «فضائل القرآن» من جهة أبي حازم التمار عنه قال: خرج رسول الله ﷺ على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم فقال: «إنَّ المصلي يناجي ربَّه فلينظر بما يناجيه ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن».

(٤) «إحياء علـوم الدين» ١/٤١.

(٥) بل هو المراد، كما يدل على ذلك كلام الغزالي في «الإحياء».

يعني: لو أرادَ اتِّخاذَه وليّاً لَعَلَّمَهُ ثم اتَّخذهُ وليّاً، وإذا اتخذه وليّاً لعلمه[1].

والمعنى الأول للسالكين المريدين، والثاني للمجذوبين المرادين، لكن لفظه ليس بثابت، وقد قال السخاوي: لم أقف عليه مرفوعاً[2].

٤٠٠ ــ **حديث**: «ما استرذَلَ اللَّهُ عَبْداً إلاَّ حَظَرَ عَلَيْهِ العِلْمَ والأدبَ».

قال في «الميزان»: هو باطل.

٤٠١ ــ **حديث**: «ما بُدىء بشَيْءٍ يَوْمَ الأرْبعاء إلاَّ تَمَّ».

قال السخاوي: لم أقف له على أصل، ويعارضه حديث جابر مرفوعاً: «يَوْمُ الأرْبِعاء يَومُ نحْسٍ مُسْتمِر» رواه الطبراني في «الأوْسط» وهو ضعيف. انتهى.

وفيه أنَّ معناه كان يوماً نحساً مستمراً على الكفار، فمفهومه أنه سعدٌ مستقر على الأبرار، وقد اعتمد من أئمتنا صاحب «الهداية» على هذا الحديث، وكان يعمل به في ابتداء درسه[3].

وقد قال العسقلاني: بلغني عن بعض الصالحين ممن لقيناه أنه قال: اشتكت الأربعاءُ إلى الله تعالى تَشاؤمَ الناسِ بها فمنحها أنَّها ما ابتُدىء بشيءٍ فيها إلا وتمَّ. والله سبحانه أعلم وأحكم.

٤٠٢ ــ **حديث**: «ما بَعُدَ طريقٌ أدَّى إلى صديق».

من كلام ذي النون المصري، وفي معناه: «ما تَبْعُدُ مِصْرُ[4] عن حبيبٍ».

---

(١) كذا في الأصول. ولعلَّ ضبطها كالآتي: وإذاً اتَّخذَهُ ولياً لِعِلْمِهِ. والله أعلم.

(٢) ليس في «المقاصد» هذا الكلام؛ وفيه: (قال شيخنا: ليس بثابت).

(٣) وهذا ليس حسناً لأنَّ العمل بالحديث الموضوع لم يقل به أحد من أهل العلم.

(٤) في الأصول: (مصير)، وهو تحريف. والتصويب من «المقاصد» ص ٣٦٤ و«كشف الخفاء» ١٨٣/٢ وهو أيضاً من كلام ذي النون.

٤٠٣ ـ حديث: «ما بَكَيْتُ مِنْ دهرٍ إلا بَكَيْتُ عَلَيْهِ».

هو من كلام ابن عباس بمعناه [١].

٤٠٤ ـ حديث: «ما تَرَكَ القاتِلُ على المقتولِ من ذنبٍ» [٢].

قال ابن كثير في «تاريخه»: إنه لا يُعْرَف له أصل بهذا اللفظ، ومعناه صحيح، كما أخرجه ابن حبان عن ابن عمر، مرفوعاً بلفظ: «إنَّ السَّيْفَ مَحَّاءٌ للخطايا».

وللبيهقي في حديث مرفوع: «القتلى ثلاثة...» فذكره إلى أن قال في الرجل المؤمن المعترف [٣] على نفسه المقتول في الجهاد في سبيل الله تعالى: «إنَّ السيفَ مَحَّاءٌ للخطايا» وفي المنافق المقتولِ في الجهاد: «إنَّ السَّيفَ لا يَمحو النفاق».

وقال السيوطي: حديث «السَّيْفُ مَحَّاءٌ للخطايا» أخرجه أحمد وابن حبان من حديث عتبة بن عبد [٤]. وأخرجه الديلميُّ وأبو نُعيم عن عائشة: «قَتْلُ الصَّبْرِ لا يَمُرُّ على ذَنْبٍ إلَّا مَحَاهُ».

---

(١) قال السخاوي في «المقاصد» ص ٣٦٣: (عن الشعبي قال: كنت عند ابن عباس فجاء رجلٌ، فقال: يا ابن عبَّاس! أما تعجبُ من عائشة تذمُّ دهرها وتنشد قول لبيد:

ذَهَبَ الذين يُعَاشُ في أكنافهم ... وبقيتُ في خَلَفٍ كجلدِ الأجربِ

يتأكلون ملاذة ومشحة ... ويعابُ قائلهم وإن لم يشغبِ

فقال ابن عباس: لئن ذمت عائشة دهرها لقد ذمت عادٌ دهرها... ثم قال: ما بكينا من دهر إلا بكينا عليه).

(٢) انظر «المقاصد» ٣٦٤ و«الدرر» برقم ٣٥٩ و«الفوائد» للكرمي رقم ٩٧ و«الكشف» ٢/١٨٤ و«البداية والنهاية» ١/٩٣.

(٣) كذا في المخطوطة و«المقاصد»: (المعترف). ولعلَّ الصواب: (المسرف). وفي «كشف الخفاء» ٢/١٨٤: (في المؤمن المقترف للخطايا المقتول في سبيل الله).

(٤) في الأصول: عتبة بن عبيد، وهو خطأ. والتصويب من «مسند أحمد» ٤/١٨٥ وفيه [.. عن أبي المثنى عن عتبة بن عبد السلمي وكان من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «القتلى ثلاثة: رجل مؤمن قاتل بنفسه وماله في سبيل الله حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل فذلك الشهيد المفتخر.... ورجل مؤمن قرف على نفسه من الذنوب والخطايا، جاهد بنفسه وماله في سبيل الله حتى إذا لقي العدو قاتل حتى يقتل محيت ذنوبه وخطاياه. إن =

وأخرجه سعيد بن منصور من مرسل عمرو بن شعيب: «مَنْ قُتِلَ صَبْراً كانَ كَفَّارَةً لِخطاياهُ».

وأخرجه البيهقيُّ في «الشعب» عن الأوزاعي قال: «مَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً كَفَّرَ الله عَنْهُ كُلَّ ذَنْبٍ» قال: وذلك في القرآن ﴿إنِّي أُريدُ أنْ تَبُوء بإثْمي وإثْمِكَ﴾[1] انتهى.

وفي استدلاله بالقرآن بحث ظاهر العيان.

٤٠٥ ــ **حديث**: «ما تَعاظَمَ عَلَيَّ أحد مَرَّتَيْنِ».

هو من كلامِ غيرِ واحدٍ من السلفِ.

ففي «المُجالسة» للدينوري: عن الأصمعي قال: قال أعرابي: ما تاه قَطُّ عليَّ أحدٌ مرتين. قيل: وكيف ذاك؟ قال إنه إذا تاه عليَّ مَرَّةٍ لم أعُدْ إلَيْهِ.

قلت: ومما يؤيد معناه حديث: «لا يُلْدَغُ المؤمنُ مِنْ جُحْر مَرَّتَيْنِ»[2].

وعن الأصمعي أيضاً قال: قال لي رجل: ما رأيت ذا كِبْرٍ قطُّ إلا تحوَّل داؤهُ فِيَّ. يريد: أنِّي أتكبرُ عليه.

٤٠٦ ــ **حديث**: «ما خَلا جَسَدٌ مِنْ حَسَدٍ»[3].

قال السخاوي: لم أقف عليه بلفظه. وقد ورد معناه في «نزهة الحفاظ» لأبي موسى المدني بسنده عن أنس مرفوعاً في حديث طويل: «كُلُّ بني آدمَ حَسُودٌ» وسندُهُ ضعيفٌ.

= السيف محاء الخطايا وأدخل من أي أبواب الجنة شاء.... ورجل منافق....» وعتبة بن عبد السلمي أبو الوليد نزيل حمص توفي سنة سبع وثمانين. ورجال سند الحديث المذكور ثقات إلا أبا المثنى وهو ضمضم أبو المثنى الأملوكي الحمصي ذكره ابن حبان في الثقات. وقال فيه ابن القطان: إنه مجهول وانظر «تهذيب التهذيب» ٤/٤٦٣.

(١) سورة المائدة، الآية: ٢٩. وتتمتها: ﴿فتكون من أصحاب النار﴾.

(٢) وهذا الحديث متفق عليه، رواه أبو هريرة.

(٣) انظر «المقاصد» ٣٦٦ و«الكشف» ٢/١٨٦.

٤٠٧ ـ **حديث**: «ما خَلا قصيرٌ مِنْ حِكْمَةٍ، ولا طويلٌ من حَمَاقَةٍ»[1].

قال السخاوي: لم أقف عليه، لكن ورد عن عائشة مرفوعاً: «جُعِلَ الخَيْرُ كُلُّهُ في الرَّبْعَةِ»[2] يعني المعتدل الذي ليس بالطويل ولا بالقصير، أي لا بالطويلِ البائنِ ولا بالقصير المتردد بأن يكون ميله إلى الطول، كما صحَّ في شمائله عليه الصلاة والسلام. وعن الحسن بن علي، رفعه: «إنَّ اللَّهَ جَعَلَ الهَوَجَ في الطِّوال».

والهَوَج (بفتحتين): الحُمْقُ، وهو بالضم: قلَّة العقل.

٤٠٨ ـ **حديث**: «ما رَفَعَ أحَدٌ أحَداً فَوْقَ قَدْرِهِ إلَّا واتَّضَعَ عِنْدَهُ مِنْ قَدْرِهِ بِأزْيَدَ».

ليس في المرفوع.

لكن جاء نحوهُ في «مناقب الشافعي» للبيهقي[3]: ما أكرمتُ أحداً فَوْقَ مِقْدارِهِ إلا اتضعَ مِنْ قَدْري عِنْدَهُ بِمِقْدارِ ما أكرمتُه.

٤٠٩ ـ **حديث**: «ما ضاقَ مجلسٌ بمتحابين».

أخرجه الديلمي بلا سند عن أنس[4] به مرفوعاً.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» من قول ذي النون المصري بمعناه.

٤١٠ ـ **حديث**: «ما عاقَبْتَ مَنْ عَصى اللَّهَ فِيكَ بِمِثْلِ أنْ تُطيعَ اللَّهَ فيه».

بيَّضَ له السخاوي، ولم يتكلَّم عليه[5].

---

(١) انظر «المقاصد» ٣٦٦ و«الكشف» ٢/١٨٦.

(٢) وهو حديث ضعيف. انظر «ضعيف الجامع» رقم ٢٦٢٩.

(٣) أي من كلام الشافعي رضي الله عنه. وانظر «مناقب الشافعي» ٢/١٩٠.

(٤) في الأصول: (عن الحسن) وأثبت ما ذكرته كتب الأحاديث المشتهرة مثل «المقاصد» ص ٣٦٨ و«كشف الخفاء» ٢/١٨٨ و«تمييز الطيب» ص ١٤٢.

(٥) قال ابن الديبع في «تمييز الطيب من الخبيث» ص ١٤٢: (قلت: لم أره مرفوعاً ومعناه=

٤١١ ــ **حديث**: «ما عُبِدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أعْظَمَ مِن جَبْرِ القُلوبِ»[١].

قال السخاوي: لا أعرفه في المرفوع.

٤١٢ ــ **حديث**: «ما عَدَلَ مَنْ وَلَّى وَلَدَهُ»[٢].

قال[٣] شيخنا: لا أصْلَ له.

قلت: بَلْ هُوَ موضوعٌ في مَبْناهُ وباطلٌ في معناه.

٤١٣ ــ **حديث**: «ما عزَّتِ النِّيَّةُ في الحديثِ إلَّا لِشَرَفِهَ».

قال الخطيب: لا يُحفظ مرفوعاً، وإنما هو قول ابن هارون[٤].

٤١٤ ــ **حديث**: «ما عَزَّ شيءٌ إلا هان»[٥].

وهو معنى الحديث الصحيح عن أنس: «حَقٌّ على اللَّهِ أنْ لا يَرْفَعَ شيئاً[٦] مِنَ الدُّنْيَا إلَّا وَضَعَهُ» أخرجه البخاري[٧].

٤١٥ ــ **حديث**: «ما فَضَلكُم أبو بكرٍ بِفَضْلِ صومٍ ولا صلاةٍ، ولكن بشيءٍ وَقَرَ في قلبِهِ» أي سكن وثبت واستمر واستقر من ذكر الربّ.

وهو في «الإحياء». وقال العراقي: لم أجده مرفوعاً[٨].

= صحيح). وينسب بعضهم هذا القول إلى عمر رضي الله عنه. وانظر تعليق الأستاد الغماري على الحديث في «المقاصد»٣٦٨.

(١) قال العجلوني في «كشف الخفاء» ٢/١٨٩: (والمشهور على الألسنة: «ما عُبِدَ اللَّهُ بشيء أفضل من جبر الخواطر»). وهو ليس بحديث. وانظر «المقاصد» ٣٦٨.

(٢) في الأصول: ما عَزَل. والتصحيح من «المقاصد» ٣٦٨ و«التمييز» ١٤٣.

(٣) هذا كلام ابن الدَّيْبَع كما في «التمييز» ص ١٤٣ والمراد بشيخه السخاوي.

(٤) يزيد بن هارون الواسطي توفي سنة ٢٠٨.

(٥) انظر «المقاصد» ٣٦٨ و«التمييز» ١٤٣ و«الكشف» ٢/١٩٠.

(٦) في الأصول: شيء، والتصويب من «المقاصد» و«كشف الخفاء».

(٧) انظر البخاري ٤/٢٦ وأبو داود ٤/ برقم ٤٨٠٢ والنسائي ٦/١٨٩ ـ ١٩٠ وسبب الحديث أنَّه كانت ناقةُ النبي ﷺ العضباء لا تُسْبَقُ، فجاء أعرابيٌّ على قعود فَسَبَقها، فشقَّ ذلك على المسلمين فعرفه فقال: «حقٌّ على اللهِ...» الحديث.

(٨) «الإحياء» ١/٢٣.

وهو عند الحكيم الترمذي[1] في «النوادر» من قول بكر بن عبد الله المزني[2].

٤١٦ ـ **حديث**: «ما كَثُرَ أذانُ بَلْدَةٍ إلَّا قَلَّ بَرْدها».

أخرجه الديلمي بلا سند عن عليٍّ.

وفي «اللآلىء»[3] حديث: «ما مِنْ مدينةٍ يكثرُ أذانُها إلَّا قَلَّ بردُها» موضوع.

٤١٧ ـ **حديث**: «ما كُل مَرَّةٍ تَسْلَمُ الجَرَّةُ».

ليس بحديث.

٤١٨ ـ **حديث**: «ما امْتَلأتْ دارٌ مِنَ الدُّنيا حَبْرَةً إلَّا امتلأتْ مِنْها عَبْرَةً».

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر صاحب التصانيف قدم نيسابور سنة ٢٨٥ توفي ببلخ سنة ٢٩٥، وفي «لسان الميزان» أنه عاش إلى حدود سنة ٣٢٠ وعنوان كتابه: «نوادر الأصول في أحاديث الرسول» وهي ثلاثمائة أصل إلاّ تسعة، وهو مطبوعٌ قال ابن تيمية في كتاب «حقيقة مذهب الاتحاديين» صفحة ٥٩ طبعة المنار سنة ١٣٤٩: [وقد ذكر في هذا الكتاب ـ أي كتاب «ختم الولاية» للحكيم الترمذي ـ ما هو خطأ وغلط مخالف للكتاب والسنة والإجماع، وهو ـ رحمه الله تعالى ـ وإن كان فيه فضل ومعرفة ومن الكلام الحسن المقبول والحقائق النافعة أشياء محمودة ففي كلامه من الخطأ ما يجب ردّه. ومن أشنعها ما ذكره في «ختم الولاية» مثل دعواه فيه أنه يكون في المتأخرين مَنْ دَرَجَتُهُ عند الله أعظمُ من درجة أبي بكر وعمر وغيرهما. ثم إنه تناقض في موضع آخر لما حكى عن بعض الناس: أن الولي يكون منفرداً عن الناس، فأبطل ذلك، واحتجَّ بأبي بكر وعمر، وقال: يلزم هذا أن يكون أفضل من أبي بكر وعمر، وأبطل ذلك... وقد ذكر في كتابه ما يشعر أن ترك الأعمال الظاهرة ـ ولو أنها تطوعات مشروعة ـ أفضل في حق الكامل ذي الأعمال القلبية، وهذا أيضاً خطأ عند أئمة الطريق فإن أكمل الخلق رسول الله ﷺ وما زال محافظاً على ما يمكنه من الأوراد والتطوعات البدنية الى مماته] هذا وقد طبعت المطبعة الكاثوليكية في بيروت كتاب «ختم الولاية» بتحقيق عثمان يحيى.. (انظر «تذكرة الحفاظ» ٢/٦٤٥ و«الرسالة المستطرفة» ص ٥٦).

(٢) هو بكر بن عبد الله بن عمرو بن هلال المزني البصري، أحد الأعلام، كان ثقة ثبتاً مأموناً حجة فقيهاً توفي سنة ١٠٨ هـ. وفي المخطوطة: أبي بكر.

(٣) «اللآلىء المصنوعة» ٢/١٤.

قال العراقي: رواه ابنُ المبارك عن عِكْرِمَةَ بنِ عمَّار عن يحيى بن كثير مرسلاً[1].

والحَبْرَةُ، بفتح الحاءِ المهملة وسكون الموحدة: السرورُ. ومنه قوله تعالى ﴿فَهُمْ في رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾[2] أي يُسَرُّون. والعَبْرَةُ: الدمعُ السائل.

٤١٩ ــ **حديث**: «ما مِن لَيْلَةٍ إلا يُنادي مُنادٍ: يا أهلَ القُبورِ! مَنْ تَغْبِطونَ؟ فيَقُولونَ: أهلَ المساجد... الخ...».

لم يوجد له أصل.

٤٢٠ ــ **حديث**: «ما من جَماعَةٍ اجتمعتْ إلاَّ وفيهم وَلِيٌّ للَّهِ، لا هُمْ يَدْرُونَ بِهِ، ولا هُوَ يَدْري بنَفْسِهِ».

لا أصل له. وهو كلامٌ باطل؛ فإنَّ الجماعة قد يكونون فُجَّاراً يموتون على الكفر أو الفجور. كذا ذكره بعضهم، ولو صحَّ سَنَدُهُ فبابُ التأويل واسعٌ عندهم.

٤٢١ ــ **حديث**: «ما مِنْ نَبِيٍّ نُبِّىءَ إلَّا بَعْدَ الأَرْبَعين»[3].

قال ابن الجوزي: إنَّه موضوع. ذكره الزركشي. وسكت عنه السيوطي[4].

قلت: ويُعارِضُه نصُّ قوله تعالى في يحيى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الحُكمَ صَبِيّاً﴾[5] وقوله سبحانه في يوسف ﴿وأوحَيْنا إلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأمْرِهِمْ

---

(١) أي فالحديث ضعيف.

(٢) سورة الروم، الآية: ١٥. وأول الآية: ﴿فأمَّا الذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالحات فَهُمْ﴾.

(٣) انظر «المقاصد» ٣٧٢ و«الدرر» رقم ٣٦٠ و«الفوائد» للكرمي ٩٨ و«التمييز» ١٤٥ و«الكشف» ٢/١٩٤.

(٤) أي في «الدرر» ومعنى سكت عنه، أي وافقه ولم يتعقبه بل اقتصر على إيراد كلامه؛ لأن كتاب «الدرر» هو تلخيص لكتاب الزركشي.

(٥) سورة مريم، الآية: ١٢.

هٰذا﴾[1] الآية. ولو ثَبَتَ يُحْمَلُ على الغالب.

٤٢٢ ـ حديث: «ما النَّارُ في اليَبَسِ بأَسْرَعَ مِنَ الغيبةِ في حَسَناتِ العبدِ»[2].

ذكره في «الإحياء» وقال العراقي: لم أَجدْ له أَصلاً.

واليَبَس، بفتحتين، وبضمٍّ فسكونٍ: اليابِسُ، والمرادُ به الحطبُ اليابسُ ونحوهُ.

٤٢٣ ـ حديث: «ما وَسِعَني أَرْضِي ولا سَمائي، ولكنْ وَسِعَني[3] قلبُ عبدي المؤمن»[4].

ذكره[5] في «الإحياء»، وقال العراقيُّ: لم أَرَ له أَصلاً. وقال ابن تيمية: هو مذكورٌ في الإسرائيليات وليس له إسناد معروف عن النبيِّ عليه الصلاة والسلام. وفي «الذيل»: وهو كما قال. ومعناه: وَسِعَ قلبُه الإيمانَ بي وبمحبَّتي، وإلا فالقول بالحلولِ كُفْرٌ[6].

وقال الزركشي: وضعه الملاحدة.

وقال السيوطي: أخرجه أَحمد في «الزهد» عن وهب بن منبه «أَنَّ اللَّهَ فَتَحَ السموات لِحِزقيل[7] حتى نَظَرَ إلى العَرْشِ. فقال

---

(١) سورة يوسف، الآية: ١٥.

(٢) انظر: «كشف الخفاء» ٢/١٩٤.

(٣) في المخطوطة: يسعني.

(٤) انظر «أحاديث القصاص» رقم ١ و«المغني عن الأسفار» ٣/١٤ و«المقاصد» ٣٧٣ و«الدرر» رقم ٣٦٣ و«التمييز» ١٤٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ٨٥ و«تنزيه الشريعة» ١/١٤٨ و«تذكرة الموضوعات» ٣٠ و«الكشف» ٢/١٩٥.

(٥) سقطت كلمة (ذكره) من الأصول، واستدركتها من «التمييز» ص ١٤٦ و«كشف الخفاء» ٢/١٩٥.

(٦) أقول: ما دام قد ثبت أن الحديث موضوع فلا حاجة إلى مثل هذا التأويل، لأن تساهل بعض العلماء في الأحاديث الضعيفة والموضوعة أتاح لأئمة الضلال ورؤوس الزيغ أن يستدلوا على ضلالهم وزيغهم بمثل هذه الأحاديث التالفة الساقطة. والحلول كفر كما ذكر المصنف، وهو اتجاه يقول به عدد من المتصوفة ويلقنونه العامة ولا قوة إلا بالله.

(٧) حِزْقيل: على وزنِ زِنبيل اسم نبيٍّ من أنبياء بني إسرائيل. جاء في «تاج العروس» (وهو اسم =

حِزْقِيلُ: سبحانَكَ! ما أَعْظَمَ شَانَكَ يا رَبِّ! فقال الله: «إنَّ السمواتِ والأرضَ ضَعُفْنَ عَنْ أَنْ يَسَعْنَني، وَوَسِعَني قلبُ العبدِ المؤمنِ الوادعِ اللين» انتهى[١].

وفيه إيماءٌ إلى معنى قوله تعالى: ﴿إنَّا عَرَضْنَا الأمانَةَ على السَّمٰواتِ والأرضِ والجبالِ فأَبَيْنَ أنْ يَحْمِلْنَها وأَشْفَقْنَ مِنْها وَحَمَلَها الإنْسان﴾[٢].

٣٢٤ ــ حديث: «مُتْ مُسْلِماً ولا تُبَالِ».

قال السخاوي: لا أعلمه بهذا اللفظ.

قلت: ومعناه صحيح لقوله تعالى ﴿ولا تَمُوتُنَّ إلاَّ وأَنْتُمْ مُسْلِمونَ﴾[٣].

٤٢٥ ــ حديث: «المجرَّةُ بابُ السَّماءِ».

ذكره في «النهاية» من غير عزوٍ.

٤٢٦ ــ حديث: «المحَبَّة مُكِبَّةٌ»[٤].

هو معنى حديث: «حُبُّكَ الشَّيءَ يُعْمي ويُصِمُّ»[٥].

٤٢٧ ــ حديث: «مَحَبَّةُ الآباءِ صِلَةٌ في الأَبْناءِ»[٦].

= سرياني أو عبراني ومعناه: عبد الله أو هبة الله). وقد ورد في الأصول (خرقيل) وهو تصحيف. والتصحيح من «الزهد» ٨١ و «المقاصد» و «الكشف».

(١) في المخطوطة: «الورع الديّن». والتصويب من «الزهد» لأحمد ٨١ و «المقاصد» و «كشف الخفاء».

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٧٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

(٤) أنظر «المقاصد» ص ٣٧٧ و «تمييز الطيب من الخبيث» ص ١٤٧ و «كشف الخفاء» ٢/ ١٩٩ و «أسنى المطالب» ص ٢٣٩. وقال العجلوني في ضبط (مُكبة): (ومكبة بضم الميم وكسر الكاف وتشديد الموحدة أي: تكب الإنسان وتوقعه في المهالك. وقال النجم: مَكبة أي تستر العيوب عليه. فمَكبة بفتح الميم والكاف).

(٥) وقد مرَّ في حرف الحاء برقم ١٦١ وانظر تعليقنا عليه هناك.

(٦) أنظر «الفوائد» رقم ١٩٨ و «الكشف» ٢/ ٢٠٠ و «المقاصد» ٣٧٧.

قال السخاوي: لم أقف عليه بهذا اللفظ.

٤٢٨ ـ **حديث**: «المحسودُ مرزوقٌ».
بيَّضَ له السخاوي، ولم يتكلم عليه[١].
قلت: لأنه كُلَّما حَسَدَهُ إخوانُه رُفع شأنه إذا كانَ شاكراً لأنْعُمِهِ، لِقولِهِ تعالى ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾[٢].

٤٢٩ ـ **حديث**: «مِدادُ العُلَماءِ أفضلُ مِنْ دِماءِ الشهداءِ»[٣].
قال الخطيب: موضوعٌ. ذكره الزركشي وقال: هو من كلام الحسن البصري.
وروي مرفوعاً بلفظ: «وُزِنَ حِبْرُ العُلَماءِ بِدَمِ الشُّهَداءِ فَرَجَحَ عَلَيْهِمْ»[٤].
وقال السخاوي: رواه ابن عبد البر من حديث أبي الدرداءِ مرفوعاً بلفظ: «يُوزَنُ يومَ القيامةِ مِدادُ العلماءِ بدمِ الشهداءِ».
وللخطيب في «تاريخه»[٥] من حديث نافع عن ابن عمر، رَفَعَهُ: «وُزِنَ حِبْرُ العُلَماءِ بِدَمِ الشُّهَداءِ فَرَجَحَ عَلَيْهِمْ». وفي سنده محمد بن جعفر، اتهم بالوضع.
قلت: ومعناهُ صحيحٌ لأنَّ نَفْعَ دَمِ الشهيدِ قاصِر، ونفعَ قَلَمِ العالِمِ مُتَعَدٍّ حاضر[٦].

---

(١) قال ابن الديبع في «التمييز» ص ١٤٨: (وليس هو بحديث).
(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٧.
(٣) انظر «تاريخ بغداد» ٢/١٩٣ و«المقاصد» ٣٧٧ و«الدرر» رقم ٣٦٦ و«التمييز» ١٤٨ و«الكشف» ٢/٢٠٠ و«الفوائد» للكرمي ٩٩ و«الفوائد» للشوكاني ٢٨٧.
(٤) والحديث موضوع، لأن المؤلف سيذكر بعد قليل أن هذا الحديث في سنده محمد بن جعفر وقد اتهم بالوضع.
(٥) «تاريخ بغداد» ٢/١٩٣.
(٦) وفي كلام المؤلف نظر، إذ كيف يفضل القاعد على من جاهد بروحه في سبيل الله؟ هذا وإن نفع =

٤٣٠ ـ **حديث**: «المرءُ بسعدِهِ لا بأبيه ولا بِجَدِّه».

هو معنى حديث: «مَنْ بَطَّأ به عَمَلُه لم يُسْرِعْ به نَسَبُه»[1] ويمكن أن يزاد ويقال: ولا بجده ولا بِكَدِّهِ.

وقد ضبط حديث: «لا يَنْفَعُ ذا الجَدِّ مِنْك الجَدُّ» بفتح الجيم، وفي روايةٍ بكسرها.

٤٣١ ـ **حديث**: «المَرْءُ على دينِ خَليلِهِ فلْيَنْظُرْ أحدُكم مَنْ يخالل»[2].

رواه أبو داود، والترمذي وحسنه، وغيرهم، من حديث أبي هريرة بـه مرفـوعاً. قـال الزركشي: فـأخطأ ابن الجـوزي فـأورده في «الموضوعات».

٤٣٢ ـ **حديث**: «المَرَضُ يَنْزِلُ جُمْلَةً واحدةً، والبُرْءُ يَنزِلُ قليلاً قليلاً»[3].

قـال السخـاوي: رواه الحـاكم في «تـاريخـه»، والخـطيب في «المتَّفق»، والديلمي من طريق الحارث بن عبد الله الصنعاني[4] بسنده عن عائشـة به مـرفوعـاً وهو بـاطل؛ فـالصنعاني[4] اتهم بالوضع، وقد قال الخطيب عقب إيراده له: إنه أخطأ فيه خطأً

= الشهداء متعدٍ أيضاً، فأولئك الشهداء الذين بذلوا دماءهم في سبيل الله حتى فتحت ديار الإسلام هم السبب في الهداية العظمى التي ينعم بها المسلمون.

(١) روى هذا الحديث مسلم عن أبي هريرة. وفي المخطوطة: أبطأ.

(٢) انـظر «سنن أبي داود» ٤/٣٥٩ و«الترمـذي» ٣/٢٧٨ و«مسند أحمـد» ٢/٣٠٣ و ٣٣٤ و«المستـدرك» ٤/١٧١ و«المشكـاة» ٢/٦١٨ و«المقـاصـد» ٣٧٨ و«الـدرر» بـرقم ٣٦٧ و«التمييز» ١٤٨ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٠١ و«تذكرة الموضوعات» ٢٠٤ و«الكشف» ٢/٢٠١. وفي كلمة (يخالل) قال السخاوي: وأورده بعضهم ومنهم البيهقي في «الشعب» بلفظ: «مَنْ يُخَالّ» بلام واحدة مشددة.

(٣) انظر «المقاصد الحسنة» ص ٣٨٠ و«الموضوعات» ٣/٢٠٩ و«اللآلىء» ٢/٤٠٧ و«تنـزيه الشريعة» ٢/٣٥٤ و«الفـوائد» للشـوكاني ٢٦٢ و«الـدرر» برقم ٤١٩ و«التمييـز» ١٤٩ و«الميزان» ٢/٤٠٥ و«الكشف» ٢/٢٠٣.

(٤) في الأصول: الصغاني، وهو تصحيف، والتصويب من «المقاصد».

فظيعاً، وأتى أمراً شنيعاً، ولا يثبت عن النبي[1] عليه الصلاة والسلام بوجهٍ من الوجوه، ولا عن أحد من الصحابة، وإنما هوَ قول عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيرِ.

وقال السيوطي[2]: رواه الديلمي والحاكم في «التاريخ» من طريق عبد الله بن الحارث عن عائشة مرفوعاً. انتهى. وكلامه يفيد أنه غير موضوع كما لا يخفى.

٤٣٣ ـ حديث: «المريضُ أنينهُ تسبيحٌ، وصِياحُهُ تَكبيرٌ، ونَفَسُهُ صَدَقَةٌ، ونَوْمُهُ عِبادَةٌ، ونَقْلُهُ من جَنْبٍ إلى جنب جهادٌ في سبيل الله».

قال العسقلاني: إنه ليس بثابت.

٤٣٤ ـ حديث: «مسحُ الرَّقبةِ أمانٌ منَ الغُلِّ».

قال النووي في «شرح المهذب»: إنه موضوع.

قلت: لكن رواه أبو عُبَيْد القاسم عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال: «مَنْ مَسَحَ قَفَاهُ مَعَ رَأْسِهِ وُقِيَ منَ الغل».

والحديثُ موقوف، إلا أنه في الحكم[3] مرفوع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي ويقوِّيه ما روي مرفوعاً من «مسند الفردوس» من حديث ابن عمر لكن بسند ضعيف. والضعيف يعمل به في فضائل الأعمال اتفاقاً[4]، ولذا قال أئمتنا[5]: إن مسح الرقبة مستحب أو سنة.

---

(١) في «المقاصد»: رسول الله ﷺ.

(٢) انظر كلام السيوطي في «الدرر».

(٣) لعل الأحسن أن تكون الجملة: إلا أنه في حكم المرفوع.

(٤) ليس ذلك اتفاقاً، فالعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال عند بعض العلماء مشروط بشروط، وبعض العلماء لا يرى العمل به مطلقاً، وانظر البحث الذي كتبته في هذا الموضوع في كتابي «الحديث النبوي» صفحة ٢٦٨ وانظر النقول التي ذكرها القاسمي في «قواعد التحديث» (ص ٩٧ الطبعة الأولى) حول هذا الموضوع.

(٥) يعني الحنفية، والمؤلف غفر الله له متعصب لمذهبه، يحاول أن يدعم رأيه بكل سبيل كما رأيت، هدانا الله الرشاد، وألزمنا السداد، وأرانا الحق حقاً ورزقنا اتباعه.

٤٣٥ ـ حديث: «مسح العينين بباطن أُنملتي السبابتين بعد تقبيلهما عند سماع قول المؤذن: أشهد أن محمداً رسول الله. مع قوله: أشهد أن محمداً عبده ورسوله، رضيت بالله ربًّا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد عليه الصلاة والسلام نبياً».

ذكره الديلمي في «الفردوس» من حديث أبي بكر الصديق أنَّ النبيَّ عليه الصلاة والسلام قال: «مَنْ فَعَلَ ذلكَ فقد حلَّت عليه شَفاعَتي»[1]. قال السخاوي: لا يصح. وأورده الشيخ أحمد الردَّاد في كتابه «موجبات الرحمة» بسندٍ فيه مجاهيل مع انقطاعه عن الخضر عليه السلام. وكل ما يروى في هذا فلا يصح رفعه البتة.

قلت: وإذا ثبت رفعه على[2] الصديق فيكفي العمل به لقوله عليه الصلاة والسلام: «عليكم بسُنَّتي وسنَّة الخلفاءِ الراشدين».

وقيل: لا يُفعل ولا يُنهى، وغرابته لا تخفى على ذوي النُّهى.

٤٣٦ ـ حديث: «المصائبُ مفاتيحُ الأرْزاقِ».

ترجمه السخاوي[3] ولم يتكلم عليه.

قلت: وهو[4] يحتمل في المعنى احتمالين:

أحدهما: أنه يجبره في مصيبته ويعوضه خيراً منه، كما يشير إليه حديث: «اللَّهُمَّ آجُرْني في مصيبتي واخلف لي خيراً منها».

---

(١) في نص الحديث هنا اختلاف يسير عما في «المقاصد الحسنة» جاء في «المقاصد» ص ٣٨٤: «من فعل مثل ما فعل خليلي فقد حلت عليه شفاعتي».

(٢) كذا في الأصول، ولعلَّ الصواب (إلى). أقول: كيف يقول المؤلف: إذا ثبت، وقد ذكر قبل قليل أنه لا يصح؟

(٣) في «المقاصد» ص ٣٨٧.

(٤) وقال في «التمييز» ص ١٥١: لم يرد مرفوعاً بهذا اللفظ. وقال النجم الغزي كما في «كشف الخفاء» ٢/٢١٠: لا أعرفه حديثاً.

وثانيهما: ما اشتهر من قولهم: مصائِبُ قومٍ عند قَـوْمٍ فوائدُ.

ومن اللطائف: موت الحمير عُرس الكلاب.

٤٣٧ ـ حديث: «مصارعته عليه الصلاة والسلام أبا جهل».

لا أصل له، كما ذكره الحلبي[١] في «حاشية الشفاءِ».

٤٣٨ ـ حـديث: «مِصْرُ أطيبُ الأرضين تُـرابـاً، وعَجَمُهـا أكـرمُ العجمَ أنْساباً».

قال العسقلاني: يذكر معناه عن عمـرو بن العاص، ولا أعرفه مرفوعاً. انتهى.

ولعلَّ المراد بعجمها اليهودُ والنصارى فإنَّهم من نسلِ[٢] يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل ـ عليهم السلام ـ.

٤٣٩ ـ حديث: «مِصْرُ كِنانَةُ اللَّهِ في أرْضِهِ، ما طَلَبَها عدوٌّ إلَّا أهْلَكَـهُ الله»[٣].

وكِنانة السهم بالكسر: جعبة من جلد لا خشب فيها، أو بالعكس، عـلى ما في «القاموس».

قـال السخاوي: لـم أرَ الحـديث بهـذا اللفظ[٤]؛ وورد بمعنـاه أحاديث لا يصح منها شيءٌ. لكن في «صحيح مسلم» عن أبي ذر مرفوعاً: «إنَّكم سَتَفْتَحُونَ أرْضاً يُذكر فيها القيراط[٥] فاستـوصوا بأهلها خيراً، فإنَّ لهم ذمة ورحماً»[٦].

---

(١) هو إبراهيم بن محمد برهان الدين، توفي سنة ٨٤١ هـ.

(٢) في الأصول: (نسب)، وهو تصحيف واضح.

(٣) انظر «أحاديث القصاص» رقم ٦٣ و«المقاصـد» ٣٨٧ و«الدرر» بـرقم ٣٧١ و«الفوائـد» للكرمي رقم ١٠٢ و«التمييز» ١٥١ و«الكشف» ٢/٢١١.

(٤) انظر «المقاصد الحسنة» ص ٣٨٧.

(٥) قال راويه حرملة: يعني بالقيراط أن قبط مصر يسمون أعيادهم وكل مجمع لهم القيراط. يقولون: نشهد القيراط. انظر «المقاصد الحسنة» ص ٣٨٨.

(٦) انظر «صحيح مسلم» ٧/١٩٠.

قال الزهري: الرحم باعتبار هاجر، والذمة باعتبار إبراهيم، أي ابن النبي عليه الصلاة والسلام.

وقال العسقلاني: أراد بالذمة العهد الذي دخلوا به في الإسلام أيام عمر، فإن مصر فتحت صُلْحاً. وفي هذا الحديث من أعلام نبوته عليه الصلاة والسلام فتحُ مصر وإعطاءُ أهلها العهد[1].

وكذا قال الزركشي: لا أصل له، لكن في الطبراني من حديث كعب بن مالك: «إذا فُتِحَتْ مِصْرُ فاستوصُوا بالقِبْطِ خَيْراً فإنَّ لهم ذمةً» وأَصْلُه في «مسلم».

وقال السيوطي: [2] [في «كتاب الخطط»[3]: يقال: إن في بعض الكتب الإلٰهية «مصرُ خزائنُ الأرضِ كلها، فَمَنْ أرادَها بسوءٍ قصمه الله».

وعن كعب الأحبار[4]: مصرُ بلدٌ معافاةٌ من الفتن، من أرادَها بسوءٍ كبَّهُ الله على وَجْهِهِ.

وعن أبي موسى الأشعري: «أَهْلُ مِصْرَ الجندُ الضعافُ[5] ما كادَهُمْ أحدٌ ألّا كفاهم الله مؤونته». قال تبيع[6] بن عامر الكلاعي: فأخبرت بذلك معاذ بن جبل فأخبرني أنَّ بذلك أخبره رسول الله عليه الصلاة والسلام.

وقد ورد لفظ الكنانة في الشام، أخرجه ابن عساكر عن عون بن

---

(١) هذا الكلام بحروفه في «المقاصد» للسخاوي دون عزوه لشيخه ابن حجر العسقلاني.

(٢) أي في «الدرر» رقم ٣٧١

(٣) يريد كتاب «الخطط» للمقريزي كما قال السخاوي ص ٣٨٧: (وعزاه المقريزي في «الخطط» لبعض الكتب الإلهية) وقد رجعت إلى «الخطط المقريزية» فوجدت فيها هذا النص بحروفه ١: ٤٦ من (طبعة مكتبة إحياء العلوم، مطبعة الساحل الجنوبي، لبنان).

(٤) انظر في «الخطط» تتمة القول ومناسبته ١/٤٦.

(٥) في «الخطط» ١/٤١ و«المقاصد» ص ٣٨٧: الضعيف. وأثبتُّ ما في «الدرر» والأصول.

(٦) ترجم له في «الخلاصة» وذكر أنه توفي سنة ١٠١ هـ

عبد الله بن عتبة قال: قرأت فيما أنزل الله على بعض الأنبياءِ أن الله يقول: «الشامُ كنانتي، فإذا غضبتُ على قومٍ رميتُهم منها بسهم»][1].

٤٤٠ ــ **حديث**: «المضمضةُ والاستنشاقُ ثلاثاً فريضةٌ للجنب».

موضوع مبناه، وإن كان صحيحاً عندنا معناه[2].

٤٤١ ــ **حديث**: «المعاصي تُزِيلُ النِّعَمَ»[3].

قال السخاوي: لم أقف عليه، يعني مرفوعاً. وإلا فهو كلام كثير من السلف. وقال الشاعر[4]:

إذا كُنـتَ في نِعْمَـةٍ فارْعَها فإنَّ المعاصـي تُزِيلُ النِّعَمْ

ذكره ابنُ الديبع.

ويُؤيده في المعنى قولُهُ تعالى: ﴿**إنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَومٍ حتَّى يُغَيِّرُوا ما بِأَنْفُسِهِم**﴾[5] وقولُه تعالى: ﴿**فَكَفَرَتْ بأَنْعُمِ الله فأَذَاقَها اللهُ لِباسَ الجُوعِ...**﴾[6] الآية.

٤٤٢ ــ **حديث**: «المَعِدَةُ بيتُ الدَّاءِ، والحِمْيَةُ رَأْسُ الدَّواءِ»[7].

هو من كلامِ الحارث بن كَلَدَة طبيبِ العَرَبِ، ولا يَصِح رفْعُهُ إلى النبي عليه الصلاة والسلام.

(١) انتهى كلام السيوطي المنقول من «الدرر» وحديث «الشام كنانتي..» لا أصل له. كما قال الألباني في «الضعيفة» رقم ١٥.

(٢) أي عند الحنفية. وفي المخطوطة: موضوع معناه... عندنا مبناه. وهو غلط واضح.

(٣) «المقاصد الحسنة» ص ٣٨٩ و«التمييز» ١٥١ و«الكشف» ٢/٢١٣.

(٤) جاء في «المقاصد» ص ١٢١ عند الكلام على حديث: «إنَّ الله لا يعذب بقطع الرزق» جاء هذا البيت معزواً لأبي الحسن الكندي القاضي مما أنشده البيهقي من جهته.

(٥) سورة الرعد، الآية: ١١.

(٦) سورة النحل، الآية: ١١٢ وهي بتمامها: ﴿وضَرَبَ اللَّهُ مثلاً قريةً كانتْ آمِنَةً مطمئنةً يأتيها رِزْقُها رَغَداً مِنْ كُلِّ مكانٍ فَكَفَرَتْ بأنعُمِ اللَّهِ فأذاقها اللَّهُ لِباسِ الجُوعِ والخَوْفِ بما كانُوا يَصْنَعُونَ﴾.

(٧) انظر «المقاصد» ٣٨٩ و«الدرر» برقم ٣٧٢ و«الفوائد» للكرمي برقم ٩٥ و«الفوائد» للشوكاني ٢٦٢ و«التمييز» ١٥٢ و«الكشف» ٢/٢١٤.

وفي «الإحياءِ» مرفوعاً: «البِطْنَةُ أَصْلُ الدَّاءِ، والحِمْيَةُ أَصْلُ الدَّواءِ، وعَوِّدُوا كُلَّ جَسَدٍ بما اعتادَ» قال العراقي: لم أَجد له أَصلاً.
وكذا حديث: «المَعِدَةُ حَوْضُ البَدَنِ، والعُرُوقُ إليها واردةٌ. .» الحديث[1]. قال الدارقطني: لا يعرف هذا من كلام النبي عليه الصلاة والسلام، وإنما هو من كلام عبد الملك بن سعيد بن جبير[2].
وقال الزركشي في الحديث الأَول: لا أَصل له، وإنما هو من كلام بعض الأَطباءِ.
وقال السيوطي: أَخرج ابن أَبي الدنيا في «كتاب الصمت» عن وهب بن منبه قال: أجمعت الأَطباءُ على أَنَّ رأْسَ الطِّب الحميةُ[3]. وأجمعت الحكماءُ على أَنَّ رأْس الحِكمةِ الصمتُ.
وأَخرج الخلال[4] من حديث عائشة مرفوعاً: «الأَزْمُ دَواءٌ، والمَعِدَةُ بيتُ الدَّاءِ[5]، وعَوِّدوا بَدَناً ما اعتاد» انتهى.
والأَزْمُ (بفتح فسكونٍ): الحِمْيةُ.

٤٤٣ ـ حديث: «مُعَلِّمُ الصبيانِ إذا لم يَعْدِلْ بَيْنَهُمْ كُتِبَ يومَ القيامةِ مَعَ الظَّلَمَةِ».
من قول مكحول، وهو سيد التابعين من أَهل الشام.

---

(١) تتمة الحديث كما في «المقاصد»: «والعروقُ إليها واردةٌ، فإذا صَحَّت المعدة صَدَرَتِ العروقُ بالصحَّةِ، وإذا فَسَدَتِ المعدةُ صَدَرَتِ العروقُ بالسُّقْمِ». وانظر هذا الحديث في «لسان الميزان» ١/٤٣.
(٢) ورد هذا الاسم محرَّفاً في الأصول وفي كتب الموضوعات. والتصويب من «تهذيب التهذيب» ٦/٣٩٤.
(٣) أقحمت كلمة (قلت) في الأصول بعد كلمة (الحمية) وهي غير موجودة في «الدرر» ولا في «المقاصد». فحذفتها.
(٤) في الأصول: الخلاد، والتصويب من «الدرر» و«المقاصد» ٣٨٩ و«كشف الخفاء» ٢/٢١٤.
(٥) في «الدرر»: بيت الأدواء. وقال الألباني في «الضعيفة» رقم ٢٥٢: وغالب الظن أنه لا يصحّ.

٤٤٤ ـ **حديث**: «المُغْتَابُ والمستمعُ شريكانِ في الإِثْمِ».

ذكره في «الإِحياءِ» ولم يخرجه العراقي، فلا يعرف له أصل في مبناه، إلا أنه صحيح في معناه إذا كان المستمع سَمِعَ بسمع رضاء[١]، ففي الطبراني عن ابن عمر مرفوعاً:

نَهى عن الغيبة وعن الاستماع إلى[٢] الغيبة.

وفي التنزيل: ﴿**ولا يَغْتَبْ بَعْضُكمْ بَعْضاً**﴾[٣] الآية. وقد ورد:

«من اغتيبَ عندهُ أَخوهُ المسلمُ فَلَم يَنْصُرْهُ وهُوَ يَسْتَطيعُ نَصْرَهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ تعالى في الدُّنيا والآخرة» رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة» عن أنس.

٤٤٥ ـ **حديث**: «المقل».

ترجمه السخاوي ولم يتكلَّم عليه[٤]، وقال ابن الديبع: ولم أعرف معناه.

قلت: وقد ذكر في «القاموس» له معاني[٥] منها: البطر، والغمس، والغوص في الماءِ وغيرها. قال[٦]: والمناسب هنا أنه بالضم الكُنْدُرُ الذي يتدخن به اليهود. والظاهر أَنَّ المناسبَ في هذا المقام هو مَقْلُ الذُّباب في الطَّعام، وهو غَمْسُهُ، وقد تقدم[٧] عن

---

(١) كذا في المطبوعة. وفي المخطوطة: رضاه. والجملة قلقة ومعناها بيّن.

(٢) في الأصول: (في)، والتصويب من «المقاصد» ص ٣٨٩ و«كشف الخفاء» ٢/٢١٥.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ١٢

(٤) انظر «المقاصد الحسنة» ص ٣٩٠ و«تمييز الطيب من الخبيث» ١٥٢.

(٥) في الأصول: معان.

(٦) لم أعرف من القائل؛ لأن صاحب «القاموس» الذي هو أقرب مرجع للضمير في (قال) لم يذكر هذا الكلام. وعبارته: (وبالضم الكندر الذي يتدخن به اليهود) كما ان ابن الديبع لم يزد على ما نقله المصنف. ولعلَّ الناسخ أقحم الكلمات الآتية: (المناسب هنا أنه).

(٧) انظر الحديث رقم ٣٤.

«المغرب»: أنَّ حديث «إذا وَقَعَ الذُّبابُ في إناءِ أَحَدِكُمْ فامْقُلُوهُ» صحيحٌ مرفوعٌ، وأَمَّا «فامقلُوه ثُمَّ انقلوه» فمصنوعٌ وموضوعٌ.

٤٤٦ ـ **حديث**: «المُقامُ بمَكَّةَ سعادةٌ، والخُروجُ منها شَقاوَةٌ».

لا أَصل له في المرفوع، وإنما ذكره الحسن البصري في «رسالته».

٤٤٧ ـ **حديث**: «مَلْعُونٌ مَنْ زَادَ وَلَمْ يَشْتَرِ».

قال السخاوي: لا أَعلمه في المرفوع[١]. قلت: لكن ثبتَ النَّهْيُ عن النَجَشِ، وهُوَ: أَن يَزيدَ في سَوْمِ شيءٍ ولم يرد شراءَه[٢].

٤٤٨ ـ **حديث**: «مَنِ ابْتُلِيَ بِبَلِيَّتَيْنِ فَلْيَخْتَرْ أَسْهَلَهُما».

هو معنى قولِ عائشة: ما خُيِّرَ رسولُ الله عليه الصلاة والسلام بين أَمْرَيْنِ إلَّا اختارَ أَيْسَرَهُما ما لم يَكُنْ إِثْماً[٣].

٤٤٩ ـ **حديث**: «مَنْ أَتَتْ عَلَيْهِ أَرْبَعونَ سَنَةً ولم يَغْلِبْ خَيْرُهُ شَرَّهُ فَلْيَتَجَهَّزْ إلى النَّارِ».

أَخرجه الأَزديُّ[٤] بسنده الى ابن عباس به مرفوعاً، وأَشار إليه

---

(١) «المقاصد الحسنة» ص ٣٩٠.

(٢) عبارة المصنف توهم أنه يرى ما لا يراه السخاوي، ولكنَّ الذي قاله منقول عن السخاوي بتصرف يسير، وحديث النهي عن النجش في «مسلم» ٥/٤ ـ ٥ وفيه غُنْيَةٌ عن الحديث الموضوع.

(٣) قال النجم الغزي: لا يعرف، لكن يستأنس له بقول عائشة... الخ، وحديث عائشة متفق عليه، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والإمام أحمد.

(٤) الأزدي. هو الحافظ أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد، نزيل بغداد له مصنف كبير في الضعفاء، توفي سنة ٣٧٤ هـ. وقد أخرجه الأزدي في ترجمة بارح بن أحمد الهروي من رواية بارح عن عبد الله بن مالك الهروي عن سفيان عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً.

وبارح ضعيف. وجويبر قال فيه ابن معين: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: لا يشتغل به. وقال النسائي والدارقطني وغيرهما: متروك الحديث. وكذلك فإن يحيى القطان لم يحمد حديث الضحاك. وانظر «الميزان» ٤٢٧/١ و«لسان الميزان» ٣/٢. و«أحوال الرجال» للجوزجاني ص ٥٥.

الخطيب حيث قال: عجبٌ من المؤلف تقريره وعلامة الوضع لائحة عليه.

قلت: إن كانت[1] العلامة على إسناده فمسلم، وإلاَّ فليس في معناه ما يدل على بطلان مبناه، وفي بعض ألفاظ العامة: «فالموتُ خيرٌ له». ويُؤَيِّدُهُ حديثُ: «مَنْ لَمْ يَرْعَوِ عِندَ الشَّيْبِ، ويَسْتَحي مِنَ العَيْبِ، ولَمْ يَخْشَ اللهَ في الغَيْبِ، فَلَيْسَ للهِ فيهِ حاجةٌ» ذكره الديلميُّ بلا سند عن جابر مرفوعاً[2].

وما أحسن قول أبي يزيد[3] لما رأى وَجْهَهُ في المرآة: ظَهَرَ الشَّيْبُ، ولم يَذْهَبِ العيْبُ، وما أَدْري ما في الغيْبِ.

٤٥٠ ــ حديث: «مَنْ أرادَ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ عِلْماً بغَيْرِ تعلُّم، وهُدىً بغَيْرِ هِدايَةٍ فَلْيَزْهَدْ في الدُّنْيَا».

لم يُوجد له أَصل، كما في «المختصر»، ومعناهُ صحيحٌ مستفادٌ من قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ عَمِلَ بما عَلِم وَرَّثَهُ اللهُ عِلْمَ ما لم يَعْلَمْ» والله أعلم.

٤٥١ ــ حديث: «مَنْ أَحَبَّ حَبيبَتَيْهِ أو كَريمَتَيْهِ ـ وفي روايةٍ: مَنْ أَكْرَمَ حَبيبَتَيْهِ ـ فَلا يَكْتُبَنَّ بَعْدَ العَصْرِ»[4].

لا أَصلَ له في المرفوع. قاله[5] السخاوي. ولعلَّ المعنى بَعْدَ خُروجِ العَصْرِ مِنْ غيرِ أَنْ يكونَ سراجٌ عندَهُ. وقد أَوْصى الإمام أَحمد بعض أَصحابه أَن لا ينظر بعد العصر إلى

---

(١) في الأصول: كان.

(٢) أقول: إذا كان الحديث بلا سند فليس له من القوة شيء، هذا ما لم يُرْوَ من طريق آخر بسند قوي.

(٣) سبق أن أورد المؤلف قول أبي يزيد في كلامه على الحديث رقم ٢٥٢.

(٤) ويعني بالحبيبتين والكريمتين العينين.

(٥) انظر «المقاصد الحسنة» ص ٣٩٩.

كتاب. أخرجه الخطيب.

قلت: وهو من كلام الطبيب[1]، كما قال الشافعي: الورَّاقُ إنَّما يأكُلُ من دِيَةِ عَيْنيه. انتهى. وفي معناه الخيَّاط وأرباب الصنائع.

٤٥٢ ـ حديث: «مَنْ أَحَبَّكَ لشيءٍ مَلَّكَ عِنْدَ انْقِضائِهِ».

ليس بحديث. وإنما وُجِدَ مَعْناهُ مَنْقوشاً على خاتم بعض الحُكماءِ. وقد يُقْتَبَسُ أيضاً من كلامِ العُلماءِ، حَيْثُ قالوا: يَجبُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ وتُحِبَّهُ[2] لِذاتِهِ، لا لِجَنَّتِهِ ونارِهِ. حتَّى قالَ الفخرُ الرازي: من تَصَوَّرَ أَنَّهُ لَوْ لم تُخْلَقْ جنةٌ ولا نارٌ لم يَكُنْ يُعبَدُ اللَّهُ؛ فهو كافرٌ باللَّهِ. ولعل وَجْهَ ذلكَ إطلاق قوله تعالى: ﴿**وَما خَلَقْتُ الجِن والإنْسَ إلَّا لِيَعْبُدونِ**﴾[3] وقوله سبحانه: ﴿**فإِيايَ فاعْبُدونِ**﴾[4] وهذا لا يُنافي قَوْلَهُ عَزَّ وعَلا: ﴿**يَدْعُونَ رَبهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً**﴾[5] سواءٌ نقول: المعنى خوفاً من غضبه وطمعاً في رحمته، أو خوفاً من ناره وطمعاً في جنته. فإن الثاني من باب الترهيب والترغيبِ في عبادته كما يُرَغَّبُ العبدُ في خِدْمَةِ سَيِّدِهِ ويُرَهَّبُ، وكذا الولدُ في حَقِّ والده.

٤٥٣ ـ حديث: «مَنْ أذَل عالِماً بغيرِ حَقٍّ أَذَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ القِيامَةِ على رؤوس الخلائِقِ».

من نُسْخَة سَمْعانَ بن المهديّ المكذوبة، كذا في «الذيل»[6].

---

(١) كذا في الأصول، والذي في «كشف الخفاء» ٢/٢٢٢: (الطبّ).

(٢) في الأصول: (وتحب).

(٣) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٥٦.

(٥) سورة السجدة، الآية: ١٦.

(٦) أي «ذيل اللآلىء المصنوعة» للسيوطي. وانظر ما ذكره المؤلف حول هذه النسخة في الفصل الذي يسبق تلخيصه لكتاب «المنار» في آخر الكتاب.

٤٥٤ ـ حديث: «مَنْ أَخْلصَ لله أربعينَ يَوْماً ظَهَرَتْ يَنابيعُ الحِكْمَةِ مِن قَلْبِهِ على لِسانِهِ»[١].

ذكره ابنُ الجوزي في «الموضوعات» وقد أخطأ. فرواهُ أبو نُعَيْم في «الحلية» من حديث أبي أيّوب به مرفوعاً، وسَنَدُهُ ضعيف، وهو عند أحمد في «الزهد» عن مكحول مُرْسلًا مرفوعاً بلفظ: «تَفَجَّرَت».

وقال الزركشي: وروي بسندٍ ضعيفٍ من حديث أنس. وقال السيوطي: وَصَلَهُ أبو نُعيم في «الحلية» من طريق مكحول عن أبي أيُّوبَ الأَنْصاريِّ رضي الله عنه.

قلت: والحديث المُرْسَلُ أيْضاً حجةٌ عند الجمهور[٢].

٤٥٥ ـ حديث: «من أَسْمَكَ فَلْيُتِمر».

قال العسقلاني: إنه باطل[٣].

٤٥٦ ـ حديث: «مَنْ أَسْلَمَ عَلى يَدَيْهِ رَجُلٌ وَجَبَتْ له الجنة»[٤].

قال الصغاني: موضوعٌ.

---

(١) انظر «الحلية» ٥/١٨٩ و«الخلاصة» ٨٢ و«المقاصد» ٣٩٥ و«الدرر» برقم ٣٧٤ و«التمييز» ١٥٤ و«الكشف» ٢/٢٢٤ و«أحاديث القصاص» رقم ٣٥ و«ضعيف الجامع» رقم ٥٣٧٥ و«الموضوعات» ٣/١٤٤ و«اللآلىء» ٢/٣٢٧ و«تنزيه الشريعة» ٢/٣٠٥.

(٢) سبق أن ذكرتُ في تعليق مضى أنَّ هذا الكلام ليس صحيحاً، وأن الحديث المرسل ضعيف عند الجمهور وليس بحجة، والذين اعتمدوه هم الحنفية رحمهم الله تعالى. أقول: وما أجمل تعليق ابن الجوزي على الحديث. يقول: (وقد عمل جماعة من المتصوفة والمتزهدين على هذا الحديث الذي لا يثبت، وانفردوا في بيت الخلوة أربعين يوماً، وامتنعوا عن أكل الخبز، وكان بعضهم يأكل الفواكه ويتناول الأشياء التي تتضاعف قيمتها على قيمة الخبز ثم يخرج بعد الأربعين فيهذي ويتخيل إليه أنه يتكلم بالحكمة!!).

(٣) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٣٩٧ بعد أن جاء بكلام شيخه هذا: وفي «مناقب الشافعي» للبيهقي... أن الشافعي قال: لقد أَفْلَسْتُ ثلاثَ مَرَّاتٍ ولَقَدْ رَأيْتُني آكُل السَّمَكَ بِالتَّمْر لا أَجِدُ غَيْرَهُما.

(٤) انظر «الخلاصة» للطيبي ص ٨٢.

٤٥٧ ـ **حديث**: «مَنِ اسْتوى يَوْمَاهُ فهو مَغْبُون، ومَن كان يَوْمُه شَرًّا مِن أَمْسه فهُوَ مَلْعونٌ»[١].

لا يُعْرَفُ إلَّا في منام لعبد العزيز بن أبي رَوَّاد[٢]. قال: أُوصاني به في الرؤيا بزيادة في آخره، رواه البيهقي. ولعلَّ الزيادة: «وَمَنْ لَمْ يَكُنْ في زيادةٍ فَهُوَ في نُقْصَانٍ».

ولِلَّهِ دَرُّ البُسْتيّ[٣]:

زِيادة المــرءِ في دُنْيَاهُ نُقْصانُ ورِبْحُهُ غَيْرَ مَحْضِ الخَيْرِ خُسْرانُ

وقد قال تعالى: **﴿وَالعَصْرِ إنَّ الإنسانَ لَفي خُسْرٍ إلَّا الذينَ آمنوا وعَمِلوا الصَّالحاتِ وتواصَوْا بالحقِّ وتواصوا بالصَّبْرِ﴾**[٤].

٤٥٨ ـ **حديث**: «مَنْ أَعانَ ظَالِماً سَلَّطَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ»[٥].

رواه ابنُ عساكر في «تاريخه» من حديث ابن مسعود به مرفوعاً، وفي سنده متهمٌ بالوضع، وهو ابن[٦] زكريا العدوي، فهو آفته[٧]. ذكره السخاوي.

---

(١) انظر الحديث في «الكشف» ٢/٢٣٣ و«المقاصد» ص ٤٠٢، وقد ورد الحديث هناك باختلاف يسير عما أورده المؤلف: «. . . ومن كان آخر يوميه شراً فهو ملعون، ومن لم يكن في الزيادة فهو في النقصان، ومن كان في النقصان فالموت خير له، ومن اشتاق إلى الجنة سارع في الخيرات». وانظر «اقتضاء العلم العمل» للخطيب البغدادي ١١٢ طبع المكتب الإسلامي. تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

(٢) واسم أبي روّاد ميمون وقيل: أيمن، وهو مولى المهلب بن أبي صفرة وثّق عبد العزيز قوم. وقال ابن عدي: في بعض أحاديثه ما لا يتابع عليه. مات بمكة سنة ١٥٩ هذا وقد كتبتُ بحثاً مطولاً في الرؤيا وآدابها وهل يثبت بها حديث؟ وقررت أنَّ الرؤيا لا يثبت بها حديث ولا يضعَّف. وستنشر ضمن بحوث أخرى في كتاب إن شاء الله تعالى.

(٣) انظر ترجمته في تعليقنا على الحديث رقم ٢١٠.

(٤) سورة العصر.

(٥) «المقاصد» ٣٩٨ و«الدرر» ٣٧٦ و«الكشف» ٢/٢٢٦ و«الفوائد» للشوكاني ٢١١ و«ضعيف الجامع» برقم ٥٤٥٣.

(٦) في الأصول: أبو زكريا، وفي «المقاصد» ٣٩٨ (أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» من جهة الحسن بن علي بن زكريا» ثم قال: (وابن زكريا هو العدوي متهم بالوضع فهو آفته).

(٧) في الأصول: أفقه، وهو غلط. وانظر ترجمته في «الميزان» ١/٥٠٦.

قلت: ويؤيد ثبوته أنه أخرجه الديلمي من حديث ابن مسعود إلا أنه لم يسنده[1].

وقال السيوطي[2]: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» من طريق الحسن بنِ عليٍّ بن زكريا عن سعيد بن عبد الجبار الكرابيسي[3] عن حمَّاد بن سلمة عن عاصم عن زر[4] عن ابن مسعود مرفوعاً: «مَنْ أعانَ ظالِماً سَلَّطهُ الله عليه» انتهى.

وليس في هذا الإسناد غبار كما لا يخفى[5].

٤٥٩ ــ حديث: «مَنْ أعانَ تاركَ الصلاةِ بِلُقْمَةٍ فَكَأَنَّما قَتَلَ الأنبياءَ كُلَّهُمْ»[6].

موضوع على ما في «اللآلىء».

٤٦٠ ــ حديث: «مَنِ اغْتَسلَ مِنَ الجنابةِ حَلالاً أَعْطاهُ اللَّهُ تعالى مائَةَ قَصْرٍ مِنْ دُرَّةٍ بَيضاءَ، وَكَتَبَ الله لَهُ بِكُلِّ قَطْرَةٍ ثَوابَ أَلفِ شهيدٍ»[7].

باطل، وضعه دينار[8]

٤٦١ ــ حديث: «مَنْ أَفْرَدَ الإقامَةَ فَلَيْسَ مِنَّا»[9].

---

(١) لم يشر المؤلف إلى أن السخاوي نفسه ذكر اخراج الديلمي للحديث بلا سند. ثم كيف يؤيِّدُ حديثٌ لا سندَ له حديثاً في سنده وضَّاع!!!

(٢) أي في «الدرر» صفحة ١٨٠ وفي الحديث رقم ٣٧٦.

(٣) في الأصول: الكرابسي، وهو غلط. والتصويب من «الدرر».

(٤) في المخطوطة: أبي ذر. والتصويب من «الدرر».

(٥) بل في هذا الإسناد الوضاع ابن زكريا العدوي، فالإسناد فيه ما فيه. والحديث موضوع، والله أعلم.

(٦) انظر «الاصابة» ١/٥١٦ و«الكشف» ٢/٢٢٩. وقال المصنف في «الصغرى» بعد أن أورد الحديث: كذا في الذيل أقول: وهو فيه ص ٨١ ولم أجده في «اللآلىء»

(٧) انظر «الموضوعات» ٢/٨٤ و«اللآلىء» ٢/٨ و«تنزيه الشريعة» ٢/٦٨ و«الكشف» ٢/٢٢٩.

(٨) هو دينار أبو مكيس الحبشي، ضعيف تالفٌ متهم، وقد ترجمه الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/٣٠ وذكر هذا الحديث مع اختلاف يسير، ونصه في «الميزان»: «ومن اغتسل من حلال أعطي ألف قصر من دُرٍّ، وأعطي ثواب ألف شهيد بكل قطرة».

(٩) انظر «الموضوعات» ٢/٩٢ و«اللآلىء» ٢/١٤ و«تنزيه الشريعة» ٢/٧٩.

موضوعٌ. كذا في «اللآلىء».

وكذا حديثُ جابرٍ في ثواب المؤذن بِطوله موضوعٌ[1].

٤٦٢ ـ **حديث**: «مَنْ أَكْرَمَ غَريباً في غُرْبَتِهِ وَجَبَتْ لهُ الجَنَّةُ»[2].

ذكره الديلميّ عن ابن عباس به مرفوعاً بلا سند.

ويقويه حديث: «مَنْ كانَ يُؤْمِنُ باللّهِ واليومِ الآخرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ»[3].

٤٦٣ ـ **حديث**: «مَنِ احتكَرَ الطَّعامَ أَرْبَعينَ يَوْماً فَقَدْ بَرِيءَ مِنَ اللّهِ»[4].

ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» وقال العراقي: في الحكم بوضعه نظر، وقد صححه الحاكم[5].

قلت: وقد ذكره الجلال السيوطي في «الجامع الصغير» بلفظ: «مَنِ احتكَرَ طَعَاماً على أُمَّتي أَرْبَعينَ يَوْماً وتَصَدَّقَ بِهِ لمْ يُقْبَلْ مِنْهُ». رواهُ ابنُ عساكر عن معاذ[6].

٣٦٤ ـ **حديث**: «مَنْ أَكَلَ طَعامَ أَخيه لِيَسُرَّهُ لَمْ يَضُرَّهُ»[7].

هو من كلام أَبي سليمان الداراني[8].

---

(١) انظر حديث: «من أفرد الإقامة..» في «اللآلىء» ٢/١٤. وحديث جابر الطويل في «اللآلىء» ٢/١٢ وأوله: «إنَّ المؤذنين والملبين يخرجون من قبورهم...».

(٢) انظر «المقاصد» ٣٩٩ و«التمييز ١٥٦ و«الكشف» ٢/٢٢٩.

(٣) أخرجه البخاري ومسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه.

(٤) انظر «الموضوعات» ٢/٢٤٢ و«اللآلىء» ٢/١٤٧ و«تنزيه الشريعة» ٢/١٩٣.

(٥) أقول: وقد تعقب الذهبي الحاكم فلم يوافقه على تصحيحه ورواه أيضاً أحمد وأبو يعلى.

(٦) انظر «ضعيف الجامع» برقم ٥٣٥٦ وقال: موضوع.

(٧) انظر «المقاصد» ٣٩٩ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٨٩.

(٨) قال العجلوني في «كشف الخفاء» ٢/٢٣٠: (أورده ابن عساكر في «تاريخه» من كلام أبي سليمان الداراني) وأبو سليمان هو عبد الرحمن بن أحمد بن عطية الداراني من أهل داريا، وهي قرية قرب دمشق. توفي سنة ٢٠٥ هـ.

٤٦٥ ـ **حديث**: «مَنْ أكلَ فُولَةً بقِشْرِها أخرَجَ اللّهُ مِنْهُ من الدَّاءِ مِثْلَها»[١].

أوردَه ابنُ حبَّان في «الضعفاءِ» من حديث عائشة به مرفوعاً. وذكره ابن القيم في «موضوعاته»[٢]، وأورده الذهبي في «الميزان»[٣] وهو باطل. [و][٤] ذكره السخاوي وقال: نقل عن الشافعي أنه قال: الفولُ يَزيدُ في الدِّماغِ، والدِّماغُ يزيدُ في العقل[٥].

٤٦٦ ـ **حديث**: «مَنْ أكَلَ مَع مَغْفورٍ لهُ غُفِرَ لَهُ»[٦].

قال العسقلاني: هو كذب موضوع،لا أصل له صحيح ولا حسن ولا ضعيف. وكذا قال غيره[٧]: ليس له إسناد عند أهل العلم. وليس معناه صحيحاً على الإطلاق، فقَدْ يأكُلُ مَعَ المسلمين الكُفَّارُ والمنافقون. ذكره السخاوي.

---

(١) انظر «الموضوعات» ٢/٢٩٣ و«اللآلىء» ٢/٢١٨ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٣٦ و«ميزان الاعتدال» ٢/٤٦٧ و ٦٢٠ و«المقاصد» ٣٩٩ و«التمييز» ١٥٦ و«الكشف» ٢/٢٣٠ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٩٠ و«الفوائد» للشوكاني ١٦٣ و«المجروحين» لابن حبان ٢/١٥٠.

(٢) يعني كتابه «المنار المنيف في الصحيح والضعيف». صفحة ٥٥.

(٣) أورده الذهبي في ترجمة عبد الصمد بن مُطَيْر الكذاب في «الميزان» ٢/٦٢٠ وقال فيه: (قال ابن حبان: لا يحل ذكره في الكتب إلا للقدح. قلت: هو صاحب الخبر الباطل... «من أكل فولة بقشرها..»). وأورده الذهبي أيضاً ٢/٤٦٧ ونقل بعده قول ابن عدي فيه: هذا باطل.

(٤) زيادة ليست في الأصول، وأضفناها لأن السخاوي في «المقاصد» ٣٩٩ لم يذكر عن ابن القيم شيئاً، بينما نقل عن الشافعي ما وجده في «المناقب» للبيهقي منسوباً إليه، والله أعلم بصحة نسبة هذا القول إلى الشافعي رضي الله عنه. والضمير في (ذكره) يعود إلى الحديث.

(٥) انظر «مناقب الشافعي» ٢/١١٨ و«الحلية» ٩/١٣٧ و ١٤١.

(٦) سقطت كلمة (له) بعد (مغفور) من الأصول. فاستدركتها من كتب الموضوعات وانظر الحديث في «أحاديث القصاص» رقم ٣٦ و«المقاصد» ٤٠١ و«التمييز» ١٥٧ و«الكشف» ٢/٢٣٠ و«الدرر» برقم ٣٧٩ و«الفوائد» للكرمي ١٠٥ و«الفوائد» للشوكاني ١٥٨ و«تذكرة الموضوعات» ١٤٤. ومن المؤسف أن ابن الحاج أورده في «المدخل» ١/٢١٧ ولم ينبه إلى أنه موضوع.

(٧) هو ابن تيمية.

ولا يخفى أَنَّ الكُفَّارَ ليسوا مِنْ أَهلِ المغفرةِ، ولا يَبْعُدُ أنه إذا أَكلَ مؤمنٌ مَعَ صالحٍ بِنيَّةِ البركةِ والمحبةِ في[1] الله تعالى أن تناله[2] المغفرة والرحمة.

٤٦٧ ـ **حديث**: «مَنِ استُرْضِيَ فَلَمْ يَرْضَ فَهُوَ شَيْطانٌ»[3].

ليس بحديث، وإنما يُرْوى عن الشافعي بزيادة:

«وَمَنِ استُغْضِبَ فلم يَغْضَبْ فَهُوَ حِمارٌ».

٤٦٨ ـ **حديث**: «مَنِ اكْتَحَلَ يَوْمَ عاشوراءَ بالإِثْمِد لم تَرْمَدْ عَيْنُه[4] أَبداً»[5].

رواه الحاكم وغيره عن ابن عباس به مرفوعاً. وقال الحاكم: إنّه منكر.

وقال السخاوي: بل هو موضوع أَورده ابن الجوزي في «الموضوعات»[6].

---

(١) في الأصول: (لله)، والتصحيح من «المقاصد» ص ٤٠١. والغريب أنَّ هذا الذي ذكره المؤلف نقله السخاوي في «المقاصد» عن عبد العزيز الديريني في كتابه «الدرر الملتقطة»، ولكن كلام المؤلف يشعر أنه يستدرك على السخاوي.

(٢) في الأصول: يناله.

(٣) «المقاصد» ٤٠٢ و«التمييز» ١٥٧ و«الكشف» ٢/٢٣٢.

(٤) في المخطوطة: (عيناه).، وفي «المقاصد» ص ٤٠٣: (عينه) وكذا في «كشف الخفاء» ٢/٢٣٤ وفيه: (ويروى: «عيناه»).

(٥) «الموضوعات» ٢/٢٠٣ و«اللآلىء» ٢/١١١ و«تنزيه الشريعة» ٢/١٥٦ و«المقاصد» ٤٠٣ و«التمييز» ١٥٨ و«الدرر» برقم ٣٧٨ و«الفوائد» للشوكاني ٩٨ و«ضعيف الجامع» رقم ٥٤٧٦.

(٦) ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢/٢٠٣ بسند فيه جويبر، وقال عقبه: (قال الحاكم: أنا أبرأ إلى الله من عهدة جويبر.. وقال أحمد: لا يشتغل بحديث جويبر، وقال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي والدارقطني: متروك) وهو جويبر بن سعيد الأزدي البلخي ترجمه الذهبي في «الميزان» ١/٤٢٧ وذكر هذا الحديث.

ومن المفيد أن نورد كلام ابن الجوزي في مطلع باب عاشوراء من «الموضوعات» ٢/١٩٩. قال رحمه الله: (وقد تمذهب قومٌ من الجهال بمذهب أهل السنة، فقصدوا غيظ الرافضة،=

قال الحاكم: والاكتحالُ يومَ عـاشوراءَ لم يُـرْوَ عن النبي عليه الصلاة والسلام فيه أثَرٌ، وهوَ بِدْعَةٌ ابتدَعَهَا قَتَلَةُ الحسين رضي الله عنه[1].

قلت: وقد ذكر الحافظ جلال الدين السيوطي في «جامعه الصغير» بلفظ: «مَنِ اكتحلَ بالإثمِدِ يَوْمَ عاشُوراءَ لم يَرْمَدْ أبداً»[2] رواه البيهقي عن ابن عباس. وقد التزم أن لا يذكر في كتابه هذا حديثاً موضوعاً. فالحديثُ غَيْرُ موضوع عِندَهُ، وغايةُ الأمر أنه ضعيف[3].

٤٦٩ ـ حديث: «مَنِ انتهرَ صاحبَ بِدْعَةٍ مَلأَ اللَّهُ قَلْبَهُ أَمْناً وإيماناً»[4]. موضوعٌ.

٤٧٠ ـ حديث: «مَن أُهْدِيَتْ له هَدِيَّةٌ وعنده قوم فهم شركاؤُه فيها»[5]. أَوْرَدَهُ ابنُ الجوزي في «الموضوعات»[6] فأخطأ؛ فقد أورده عبدُ بنُ حميد[7]

= فوضعوا أحاديث في فضل عاشوراء، ونحن براء من الفريقين. وقد صحَّ أن رسول الله ﷺ أمر بصوم عاشوراء إذ قال: «إنه كفارة سنة» فلم يقنعوا بذلك حتى أطالوا وأعرضوا وترقوا في الكذب).

(١) أقول: هذا النصّ نقله ابن الجوزي عن الحاكم. انظر «الموضوعات» ٢/٢٠٤.

(٢) في المخطوطة: (لم ترمد عيناه). والتصحيح من «الجامع الصغير».

(٣) ذكرتُ أكثر من مرة أن هذه الحجة واهية، وقررت أن العلماء من أمثال المناوي استدركوا عليه كثيراً وفي هذا الحديث تعقبه المناوي في «فيض القدير» ٨٢/٦. ونقل عن العلماء توهينهم للحديث وحكمهم عليه بالوضع؛ فالحديث موضوع.

(٤) انظر «الكشف» ٢/٢٣٥ و«الخلاصة» للطيبي ٨٣.

(٥) انظر «المقاصد» ٤٠١ و«التمييز» ١٥٧ و«الكشف» ٢/ ٢٣١ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٠٦ و«الفوائد» للشوكاني ٨٤ و ٢٣٢ و«الموضوعات» ٩٢/٣ و«اللآلىء» ٢/٣٠٠ و«تنزيه الشريعة» ٢٩٨/٢ و«تدريب الراوي» ٦٣ و«تذكرة الموضوعات» ٦٥. وقد ردّ البخاري الحديث وذلك في صحيحه ١٤٢/٣ وانظر الحديث رقم ٥٧٩ من هذا الكتاب.

(٦) «الموضوعات» ٩٢/٣.

(٧) في الأصول: (عبد الله). وهو تحريف، ولم تتعرض كتب الرجال لذكر رجل بهذا الاسم. والتصويب من «المقاصد الحسنة» ص ٤٠١ و«كشف الخفاء» ٢٣١/٢. وقد ترجم له الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٥٣٤/٢ فقرر أنه الإمام الحافظ أبو محمد عبد بن حميد بن نصر =

من حديث ابـن عبـاس، وغيرُه من حديث عائشـة به مرفوعاً.
وقـال العقيلـي: إنـه لا يصـح في هذا البـاب عن النبـي عليه الصلاة والسلام شيءٌ، وكذا قال البخاري عقيب إيراده له تعليقاً فقال: ويُذكر عن ابن عباس أن جلساءَهُ شركاؤه، ولا يصح.
وقال العسقلاني: الموقوف أصح. ذكره السخاوي.
وقال الزركشي[1]: «مَنْ أُهْـدِيَ لَهُ هَدِيةٌ فَجُلَسَـاؤُهُ شركاؤه فيهـا» رواه الطبراني من حديث الحسن بن علي.

٤٧١ ـ **حديث**: «مَنْ بَانَ عُذْرُهُ وَجَبَتِ الصَّدَقَةُ عَلَيْهِ»[2].
قال السخاوي: لا أصل له.

٤٧٢ ـ **حديث**: «مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وجلَّ شيءٌ فيه فضيلةٌ فأَخذَ بهِ إيماناً بِهِ ورَجَاءَ ثَوَابِهِ؛ أَعْطاهُ الله ذلكَ وإنْ لم يَكُنْ كَذلكَ»[3].
قد سبق عن العسقلاني في الكلام على: «لو حسَّن أحدكُم ظَنَّهُ بحجرٍ لَنَفَعَهُ اللَّهُ به»[4] فقال: لا أصـلَ له، ونَحْوُهُ: «مـن بلغه شيءٌ.......» الحديث. والحق أن بينهما فرقاً في تلويح المعنى وتصحيـح المبنى؛ فإن الحـديث الثاني[5] رواه أبـو الشيخ في

= مُصَنَّفُ «المسند الكبير» و«التفسير» وغير ذلك. واسمه عبد الحميد فخفِّفَ. حدَّثَ عنه مسلمٌ والترمذي، وعلق له البخاري في «دلائل النبوة» من «صحيحه» وسمَّاهُ عبدَ الحميد، وكان من الأئمة الثقات، مات سنة ٢٤٩ رحمه الله تعالى.

(١) انظر «الدرر» رقم ٣٨٠ بتحقيقنا.

(٢) انظر «المقاصد» ٤٠٤ و«التمييز» ١٦٠ و«الفوائد» للكرمي ١٩١ و«الكشف» ٢/٢٣٦.

(٣) انـظر «المقاصـد» ٤٠٥ و«الدرر» بـرقم ٣٨١ و«القول البـديـع» ٢٦٠ و«التمييـز» ١٥٩ و«الكشف» ٢/٢٣٦ و«ضعيف الجامع» رقم ٥٥١٣. و«الموضوعات» ١/٢٥٨ و«اللآلىء» ١/٢١٤.

(٤) انظر الحديث رقم ٣٧٦.

(٥) يريد الحديث: «مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ...» وليس زعم المؤلف بأنَّ هناك فرقاً بينهما في صحة المبنى مسلماً له. فالحديث الثاني المذكور موضوع أيضـاً. والعجيب من المؤلف أن يرى ورود الحديث من طرق لا تخلو من متروك أو مجهول أن يرى ذلك مقوياً له!!

«مكارم الأخلاق» عن جابرٍ به مرفوعاً، وفي سنده بشر بن عبيد، وهو متروك. وله طرقٌ لا تخلو من متروك ومن لا يعرف، كما ذكره السخاوي، إلا أن غاية الأمر فيه أنَّه ضعيفٌ، ويقوِّيه أنه رواه ابن عبد البر من حديث أنس كما ذكره الزركشي. وكذا ذكره العز بن جماعة في «منسكه الكبير» إلا أنه لم يسند ولم يعز إلى أحد. ويؤيده أنه ذكره السيوطي في «جامعه الصغير» وقال: رواهُ الطبراني في «الأوسط» عن أنس بلفظ:

«مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ فَضيلَةٌ فَلَمْ يُصَدِّقْ بها لَمْ يَنَلْها»[1].

ففي الجملة له أصل أصيل[2]. لكنه استُشْكِلَ بأنَّه:

إنْ حُملَ ما بَلَغَهُ على الحديثِ الضعيفِ ينافيه قوله «إيماناً به»؛ لأنه إذا اعتقد الثبوت امتثالاً لقوله «إيماناً بـه» في فرض كـون الحديث الذي بلغه ضعيفاً، لأن الضعيف لا يطلق إلاَّ حيث لم يكن المضمون ثابتاً.

وإن حُملَ على الصحيح نفاه قوله «وإن لم يكن الأمر كذلك» لأن فرض كون ذلك الأمر ليس كذلك ينافي الصحة المستلزمة لكونه كذلك.

والجواب: أنا نختار الأول ونقول:

اعتقاد الثبوت لا يتوقف على السند لجواز أن يكون من وجه آخر،

---

(١) قال المناوي في «فيض القدير» ٦/٩٥: (قال الهيثمي: وفيه بزيغ أبو الخليل وهو ضعيف. وحكم ابن الجوزي بوضعه بعدما أورده من حديث أنس هذا، وقال: فيه بزيغ متروك، ومن حديث جابر وقال: فيه البياضي كذاب، واسماعيل بن يحيى كذاب اهـ. وأقرَّه المصنف) هذا ومعنى هذا الحديث الذي لم يثبت يختلف شيئاً من الاختلاف عن معنى الحديث المترجم والله أعلم.

(٢) كذا قال المصنف!! لكنه لم يستطع أن يثبت دعواه بدليل مقنع!! كما أشرنا إلى ذلك في التعليق الذي مضى قريباً.

كما إذا كان عاماً أدرجه في العمومات، فالثبوت حينئذٍ من حيث هذا الإدراج لا غير.

أو نختار الثاني فنحمله على ما صح سنده ظناً في الظاهر فهذا يمكن التصديق بثبوته من هذه الحيثية، ويحتمل أنه غير صحيح باطناً، فحينئذٍ كتب له ذلك الثواب الذي بلغه، مع كون الحديث غير واقع لكون بعض رواته الظاهر العدالة مع بقية الشروط وباطناً ليس كذلك.

والمحققون على أن الصحة والحسن والضعف إنما هي من حيث الظاهر فقط، مع احتمال كون الصحيح موضوعاً، وعكسه[1]. كذا أفاده الشيخ ابن حجر المكي في حَلِّ معنى هذا الحديث، إلا أنه جعل مرجع الضمير في قوله «فأخذ به» أي بالفضيلة بمعنى الفضل.

والظاهر أنه راجع إلى «شيء فيه فضيلة» ومعنى «أخذ به» أي عمل به قولاً أو فعلاً. ثم قوله «إيماناً به» أي إيماناً بالله، وإيقاناً برجاءِ ثوابه، لأن المعنى إيماناً بذلك الحديث كما حلَّه الشيخ، فاحتاج إلى تمحل في الجواب، والله أعلم بالصواب[2].

٤٧٣ ـ حديث: «مَنْ بَشَّرَني بخُروجِ صَفَر بَشَّرْتُهُ بالجَنَّةِ».

لا أصل له.

٤٧٤ ـ حديث: «مَن بُورِكَ لَهُ في شيءٍ فَلْيَلْزَمْهُ»[3].

---

(١) في قول المصنف نظر، وقد بسط علماء المصطلح القول فيه؛ فليحرر.

(٢) أتعب الشيخ ـ رحمه الله ـ نفسه وقرّاءه بهذا النقل عن ابن حجر الهيتمي وبهذه المناقشة التي لا داعي لها، ولم يخْل تأويله هو أيضاً من تمحل. وكان في غنى عن ذلك كله لأن الحديث موضوع، فلا حاجة إلى إيراد هذا التأويل والتمحّل والرد عليه.

(٣) انظر «أحاديث القصاص» رقم ٩ و«الفوائد» للكرمي ١٢٩ و«المقاصد» ٣٩٨ و«الدرر» رقم ٣٨٣ و«تدريب الراوي» ٣٧٠ و«فيض القدير» ٦/٧٥ و ١٣٦ و«الكشف» ٢/٢٣٨.

قال ابن تيمية: هو من كلام بعض السلف.

قلت: وهو استرواح منه؛ فأخرجه ابن ماجه من حديث أنس وعائشة[1]، كما ذكره الزركشي.

قال السخاوي: رواه ابن ماجه من حديث أنس به مرفوعاً بلفظ: «مَن أصاب من شيءٍ فليلزمه».

وهو عند البيهقي في «الشعب» بلفظ: «مَنْ رُزِقَ» بدل «من أصاب».

قلت: وهو كذلك في «الجامع الصغير» باللفظين.

٤٧٥ ـ **حديث**: «مَنْ تَزَوَّجَ امرَأَةً لمالِها حَرَمَهُ اللَّهُ مالَها وجَمَالَها»[2].

قال الزركشي: لا يُعْرف.

وقال السخاوي: لم أقف عليه. وفي «الصحيحين»:

«تُنْكَحُ المرأةُ لمالِها وجمالِها وحَسَبِها ودينِها، فاظْفَرْ بذاتِ الدينِ، تَرِبَتْ يَداكَ».

٤٧٦ ـ **حديث**: «مَنْ تَزَيَّا بِغَيْرِ زِيِّهِ فَقُتِلَ فدَمُهُ هَدَرٌ»[3].

ليس له أصل يعتمد، وحكاياتُ الجنِّ المرويةُ في ذلك عن النبيِّ عليه الصلاة والسلام لم يثبتْ منها شيءٌ.

٤٧٧ ـ **حديث**: «مَنْ تَكَلَّمَ بكلامِ الدُّنيا في المسجدِ أَحْبَطَ اللهُ أعماله أربَعينَ سَنَةً»[4].

---

(١) ونص حديث أنس عند ابن ماجة ٢/٧٢٦: «من أصاب من شيء فليلزمه» وهو ضعيف ونص حديث عائشة «إذا سبب لأحدكم رزقاً من وجه فلا يدعه حتى يتغير له أو يتنكر له» وهو ضعيف أيضاً. أقول: ومع ذلك فإنَّ نصَّ الحديث المترجم يختلف عن هذين الحديثين.

(٢) انظر «أحاديث القصاص» رقم ٦٥ و«المقاصد» ٤٠٦ و«الدرر» برقم ٣٨٤ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٠٧ و«التمييز» ١٥٩.

(٣) جاء في «مختار الصحاح»: (وذهب دمه هدراً ـ بسكون الدال وفتحها ـ: أي باطلاً ليس فيه قَوَدٌ ولا عقلٌ). وانظر «المقاصد» ٤٠٧ و«الكشف» ٢/٢٣٩ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٩٢.

(٤) انظر «الكشف» ٢/٢٤٠.

قال الصغاني: موضوع. وهو كذلك لأنه باطلٌ مبنىً ومعنىً.

٤٧٨ ـ **حديث**: «مَنْ تَواضَعَ لِغَنيٍّ لأَجْلِ غِناهُ ذَهَبَ ثُلُثَا دينه».

ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»[١]. قال السيوطي: ولم يصب فقد روى البيهقي في «الشُّعَب» عن ابن مسعود وأنس بلفظ: «مَنْ دَخَلَ عَلَى غَنِيٍّ فَتَواضَعَ[٢] لَهُ ذَهَبَ ثُلُثَا دينه». وقال في كُلٍّ منهما: إسناده ضعيف.

٤٧٩ ـ **حديث**: «مَنْ جَالس عالِماً فكأَنَّما جَالَسَ نَبياً».

قال السخاويُّ: لا أعرفه في المرفوع.

قلت: لكن معناه صحيح، لأَن العلماءَ ورثةُ الأَنبياءِ، وقد قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمونَ﴾[٤] وورد: «الشَّيْخُ في قَوْمِهِ كالنَّبيِّ في أُمَّتِهِ»[٥].

٤٨٠ ـ **حديث**: «مَنْ جَدَّ وَجَدَ».

ترجمه السخاويُّ ولم يتكلَّم عليه.

قلت: لا أَصل له، بل هو من كلام بعض الفضلاءِ، وكذا حديث: «مَنْ لَجَّ وَلَجَ».

---

(١) ذكره ابن الجوزي ٣/١٣٩ بلفظ: «لعن الله فقيراً تواضع لغني من أجل ماله، من فعل ذلك من الفقراء ذهب ثلثا دينه» وانظر «اللآلىء» ٢/٣١٨ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٨٧ و«الفوائد» للشوكاني ٢٣٧ و ٢٣٩ و«فتاوى ابن الصلاح» ١٨ و«الدرر» برقم ٤٠٦ و«المقاصد» ٤٠٨ و«التمييز» ١٦٠ و«تذكرة الموضوعات» ١٧٥ و«الفوائد» للكرمي ١١٧ و«الكشف» ٢/٢٤١. وقد أورد أبو نعيم في «الحلية» ٨/٢٣ قريباً من هذا الحديث على أنه من قول إبراهيم بن أدهم بلفظ «أيما فقير جلس إلى غني فتضعضع له لدنياه ذهب ثلثا دينه».

(٢) في المخطوطة: فتضعضع.

(٣) انظر «المقاصد»٤٠٩.

(٤) سورة النحل، الاية: ٤٣.

(٥) وقد مرَّ في حرف الشين برقم (٢٥٣) وهو حديث موضوع. وحاول المؤلف أن يدافع عنه، ولكنه لم يحالفه التوفيق. ومن أمارات وضعه أن كلمة «الشيخ» بمعنى العالم متأخرة الاستعمال. والله أعلم.

٤٨١ ـ حديث: «مَنْ جَمَعَ مالاً من تَهَاوِش أَذْهَبَهُ اللَّهُ في نَهابِر»[١].

قال السبكي: لا أصل له. انتهى.

لكن أخرجه القضاعي عن أبي سلمة الحمصي به مرفوعاً، وأبو سلمة قاضي حمص لا صُحْبَةَ لَهُ[٢]. فهو مع ضعفه مرسل. وفي سنده متروك[٣] كما قال السخاوي. قلت: المرسل حجة عند الجمهور[٤].

وقد ذكر في «الجامع الصغير» بلفظ: «مَنْ أصابَ مالاً مِنْ تَهاوِش أَذْهَبَهُ اللَّهُ في نَهابِر» أخرجه ابن النجار عن أبي سلمة الحمصي. فهو ضعيفٌ لا موضوع[٥].

والمعنى: أَنَّ كُلَّ مالٍ أُصيبَ من غير حِلِّه ولا يُدْرَى وَجْهُ أَخْذِهِ أَذْهَبَهُ اللَّهُ في المهالكِ. غايةُ أَمْرِه كأنه جمع مهوش من الهَوْش، بمعنى الجمع والخلط، والميم زائدة.

ويروى «من تَهَاوِش» بفتح التاءِ وكسر الواو، جمع تَهْوَاش. وهو بمعناه. كذا في «النهاية».

وفي «القاموس»: إن المَهاوِش ما غصب وسرق. والنهابر:

---

(١) سيذكر المصنف بعد قليل نقلاً عن «النهاية» أن هناك روايتين لكلمة (تَهَاوِش) فقد رويت بالتاء والميم. ويروى بالنون، كما أورده الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٣/٢٥٣ في ترجمة عمرو بن الحصين. وقد أورده صاحب «المختار» على الشكل الآتي: «من أصاب مالاً من مهاوش..» الحديث وقال: (فالمهاوش: كل مالٍ أصيب من غير حله، كالغصب والسرقة ونحو ذلك. والنهابر: بوزن المنابر المهالك). وقال المناوي في «فيض القدير» ٦/٦٥: (وأصل النهابر مواضع الرمل إذا وقعت بها رجل بعير لا تكاد تخلص).

(٢) ذكره في «الخلاصة» و«تهذيب التهذيب» وقالا: أنه مجهول. وقال الذهبي فيه في «الميزان ٤/٥٣٣: لا يعرف. وقال السخاوي في «المقاصد» ص٣٩٧: (وأبو سلمة واسمه سليمان بن مسلم وهو كاتب يحيى بن جابر قاضي حمص لا صحبة له).

(٣) وهو عمرو بن الحصين، وانظر ترجمته في «الميزان» ٣/٢٥٢.

(٤) بل ليس بحجة كما أشرنا إلى ذلك أكثر من مرة.

(٥) يبدو أن الحكم عليه بالضعف فقط غير سائغ، لما رأينا في سنده من آفات.

المهالك، زاد بعضهم: والأمور المتبددة.

٤٨٢ ــ حديث: «مَنْ جَهِلَ شَيْئاً عَادَاهُ».

قال ابن الدَّيْبَع: ليس بحديث قلتُ: هو كذلك، كما قال الشاعر:

المرءُ لا يزال عدوًّا لما جهل[١].

٤٨٣ ــ حديث: «مَنْ حَدَّثَ حديثاً فعُطِسَ عنده فهُوَ حَقٌّ»[٢].

قال السخاوي: رواه أبو يعلى عن أبي هريرة مرفوعاً، وكذا أخرجه الدارقطني، والطبراني، والبيهقي وقال: إنه منكر عن أبي الزناد. وقال غيره: إنه باطل ولو كان سنده في الشمس[٣]. انتهى. وفيه بحث لا يخفى. قال الزركشي: فقد حسنه النووي[٤] وأخطأ من قال: إن الحديث باطل. وللطبراني من حديث أنس:

«أصدقُ الحديثِ ما عُطِسَ عِنْدَهُ»[٥].

٤٨٤ ــ حديث: «مَنْ حَفَرَ لأخيه قليباً، أَوْقَعَهُ اللهُ فيه قَرِيباً».

قال العسقلاني: لم أجد له أصلاً.

---

(١) كذا في الأصول. وما ذكره ليس شعراً. وقد أورده العجلوني في «كشف الخفاء» ٢/٢٤٤ على أنه حكمة فقال: (ومن كلام بعضهم: المرءُ لا يزال عدواً لما جهل). ونظم صديقنا الأستاذ ناجي الطنطاوي هذا المعنى ببيت من مجزوء الرمل فقال:

والمرءُ يبقـى دائماً ... خصماً لما يجهله

(٢) انظره في «الموضوعات» ٣/٧٧ و«اللآلىء» ٢/٢٨٦ و«الميزان» ٤/١٤٠ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٩٣ و«فيض القدير» ٤/٣٨١ و«الفوائد» للكرمي ١٩٣ و«الفوائد» للشوكاني ٢٢٤ و«تذكرة الموضوعات» ١٦٥ و«المنار» ٥١ و«ضعيف الجامع» رقم ٥٥٦٦ و«الدرر» ٣٨٧.

(٣) كذا في الأصول والذي في «المقاصد» ص٤١٠: (ولو كان سنده كالشمس) وقريب منه ما في «كشف الخفاء» ٢/٢٤٥: (مثل الشمس).

(٤) انظر «فتاوى الإمام النووي المسمّاة بالمسائل المنثورة» ترتيب تلميذه الشيخ علاء الدين العطار صفحة ٣٦ طبع مطبعة الاستقامة سنة ١٣٥٢هـ.

(٥) وانظر «الميزان» ٤/١٤٠. أقول: بل الحديث موضوع. وانظر كلام ابن القيم في رد الحديث الفصل ـ ٤ ـ صفحة ٤٠٧ من هذا الكتاب.

قلت: وكذا لفظ بعضهم: «مَنْ حَفَرَ بِئْراً لأَخيه، وَقَعَ فيه». ولكنَّ معناه صحيحٌ مستفادٌ من قوله تعالى ﴿وَلا يَحيقُ المكرُ السيِّءُ إلاَّ بأَهْلِهِ﴾[1].

٤٨٥ ـ **حديث**: «مَنْ حَلَفَ باللهِ صادِقاً كانَ كَمَنْ سَبَّح اللهَ وقَدَّسَهُ».

ترجمه السخاوي ولم يتكلم عليه.

قلت: معناه صدق وصواب؛ لأنه إذا كان في يمينه صادقاً، يكون حلفه بالله ذكراً موافقاً، ولو كان الحالف منافقاً.

قال ابن الديبع: ما علمته في المرفوع. وقد قال الإمام الشافعي: [ما حَلَفْتُ بالله تَعالى قَطُّ صادِقاً ولا كاذباً إجْلالاً للَّهِ عزَّ وجل][2].

فلو كان معنى هذا الحديث صحيحاً لما كان ترك اليمين إجلالاً لله عز وجل من الخصال المحمودة. انتهى.

ولا يخفى أنه لو كان تركه من الخصال الحميدة، لما كان فعله من الشمائل السعيدة، وقد حلف ﷺ في مواضع متعددة، من أحاديث متبددة، كما حلفَ اللَّهُ تعالى في كتابه، في أماكن من خطابه، فينبغي أن يُحْمَل تَرْكُ الحلفِ من الخصالِ المحمودة على حالة الخصومة في المعاملة، بأن يعطي ما يتوجه عليه، ولا يحلف عملاً بالمجاملة.

٤٨٦ ـ **حديث**: «مَنْ دَخَلَ السوقَ فقالَ: لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك لهُ، له الملكُ وله الحمدُ، يُحيي وَيُميت، وهُوَ حيٌّ لا يـمـوت،

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٤٣ وانظر هذا القول في «المقاصد» ٤١٠ و«الكشف» ٢/٢٤٥ و«الفوائد» للكرمي ١٩٤ و«تذكرة الموضوعات» ٢٠٤.

(٢) جاء في «مناقب الشافعي» ٢/١٦٤ [.. حرملة يقول: سمعت الشافعي يقول: ما كذبت قط، ولو كذبت لما تأتى لي شيء مما أُمدَح به، وما حلفت بالله لا صادقاً ولا آثماً. وفي رواية: صادقاً ولا كاذبا].

بيدِهِ الخيرُ وهُو على كُلِّ شيءٍ قديرٌ؛ كَتَبَ اللّهُ لهُ ألفَ ألْفِ حسنَةٍ، ومَحا عَنه ألْفَ ألْفِ سيئةٍ، ورَفَع لَهُ ألفَ ألْفِ درجة».

قال ابن قيم الجوزية: هذا الحديث معلول أعله أئمة الحديث. ذكره الترمذي في «جامعه» وقال[1]: هذا حديث غريب. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن هذا فقال: حديث منكر، وقع فيه خطأ وغلط، ورواه ابن ماجه[2] في «سننه» وفي سنده ضعف كما قاله الدارقطني والنسائي والدارمي وأبو زرعة. وقال ابنُ حبان [في عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير وأحد رواة هذا الحديث][3]: لا يحل[4] كَتْبُ حديثه إلا على وجه التعجب، كان ينفرد بالموضوعات عن الأثبات والله أعلم بحقائق الحالات.

٤٨٧ ـ حديث: «مَنْ دعا لظالمٍ بطولِ البَقاءِ فَقَدْ أَحَبَّ أن يُعصى الله»[5].

ذكره الغزالي في «الإحياء»، والزمخشري في «تفسيره». وقال السخاوي: ولم نره في المرفوع بل أخرجه أبو نعيم في «الحلية» من قول سفيان الثوري.

---

(١) وقد ورد هذا الحديث في الجزء الثاني من «كتاب الترمذي» ص٢٥٢ ط المطبعة العامرة سنة ١٢٩٢.

(٢) رقم ٢٢٣٥ ط فؤاد عبد الباقي، وفيه زيادة و«بنى له بيتاً في الجنة».

(٣) في الكلام سقط واضح وتحريف كبير، وقد وضعت هذه الجملة ليستقيم كلام المؤلف معتمداً على ما جاء في «المنار» لابن القيم الذي ينقل عنه المؤلف.

(٤) في الأصول (يحكى) وهو تحريف.

(٥) أورده الغزالي ثلاث مرات، رفعه إلى النبيﷺ مرتين في ٢/ ٨٨ و ٢/ ١٤٢ وقال الحافظ العراقي في الموضع الأول: [لم أجده مرفوعاً، وإنما رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت» من قول الحسن، وقد ذكره المصنف هكذا على الصواب في آفات اللسان] وأورده الغزالي في الموضع الثالث معزواً للحسن في ٣/ ١٥٦ هكذا: [وقال الحسن: من دعا لظالم بطول البقاء فقد أحب أن يعصى الله في أرضه]. وانظر «الكشاف» في تفسير سورة هود ٢/ ٢٣٧ و«تفسير النسفي» ٢/ ٢٠٧ و«الحلية» ٧/ ٤٦ و«المقاصد» ٤١٢ و«التمييز» ١٦٢ و«الكشف» ٢/ ٢٤٨ و«الكافي الشاف» ٨٧.

وقال ابن الجوزي: وكل ما يروى في معناه موضوع، أي بحسب إسناده ومبناه، وإلاَّ فلا شك في صحة معناه. وقد قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياءِ»: رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت» من قول الحسن البصري.

وكذا قال العسقلاني في «تخريج الكشاف».

٤٨٨ ـ **حديث**: «مَنْ رَفَعَ يَدَيْهِ فلا صَلاَةَ لهُ»[١].

موضوع.

٤٨٩ ـ **حديث**: «مَنْ زَارَني وزَارَ أَبي إبراهيمَ في عامٍ واحدٍ دخل الجنة»[٢].

قال ابن تيمية: إنه موضوع.

وكذا قال النووي في آخر الحج من «شرح المهذب»: إنه موضوعٌ باطلٌ لا أصل له.

وقال الذهبي: طرقُهُ كُلُّها ليِّنةٌ، يُقَوِّي بعضُها بعضاً[٣]، لكن ما في رواتها متهم بالكذب.

٤٩٠ ـ **حديث**: «مَنْ زارَ العُلَماءَ فكأَنَّما زارَني، ومَن صافَحَ العُلَماءَ، فكأَنَّما صافَحَني، ومَنْ جالَسَ العُلَماءَ فكأَنَّما جَالَسَني، ومَنْ جَالَسَني في الدُّنيا أُجْلِسَ إليَّ يَوْمَ القِيامَةِ».

قال في «الذيل»: في إسناده حفص، كذاب[٤].

---

(١) انظر «اللآلىء» ٢/١٩ و«تذكرة الموضوعات» ٣٩.

(٢) انظر «المجموع» ٨/٢٧٧ و«فتاوى النووي» ١٢٥ و«فتاوى ابن تيمية» ٢٧/٢٩ و«أحاديث القصاص» رقم ٢٠ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٦ و«الدرر» برقم ٣٨٩ و«المقاصد» ٤١٣ و«الكشف» ٢/٢٥١ و«تذكرة الموضوعات» ٧٥.

(٣) لا.. بل يوهن بعضها بعضاً.

(٤) وهو حفص بن عمر العدني. وانظر «الذيل» صفحة ٣٥.

٤٩١ ـ **حديث**: «مَنْ زَرَعَ حَصَدَ».

ليس بحديث في المبنى، وهو صحيحٌ في المعنى، في الدنيا والعقبى. وقد تقدم الكلامُ على حديث: «الدُّنيا مَزْرَعَةُ الآخرة»[١].

٤٩٢ ـ **حديث**: «مَنْ سَبَقَ إلى مُباحٍ فَهُوَ لَهُ»[٢].

هو معنى ما في أبي داود من حديث أسمر بن مضرس بلفظ: «مَنْ سَبَقَ إلى ما لم يُسْبَقْ إليه فَهُوَ لهُ»[٣].

قال البغوي: لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث. وصححه الضياءُ في «المختارة». ذكره السخاوي. قلت: وفي «الجامع الصغير»: «مَنْ سَبَقَ إلى ما لم يَسْبِقْ إليه مُسْلِمٌ فَهُوَ لهُ». رواه أبو داود والضياءُ عن أم جندب. انتهى.

ويؤيده حديث: «مِنَى مُناخُ مَنْ سَبَقَ»[٤].

٤٩٣ ـ **حديث**: «مَن سَرَّ أخاهُ المؤمِن فَقَدْ سَرَّ اللَّهَ».

ذكره في «الإحياءِ»[٥] وقال العراقي: روى ابن حبان والعقيلي في «الضعفاء» من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه بلفظ: «مَنْ سَرَّ مُؤْمِناً فإنَّما سَرَّ اللهَ». وقال العقيلي: باطلٌ لا أصل له.

وفي «الذيل»: حديث: «مَنْ سَرَّ مُؤْمِناً فإنَّما يَسُرُّ اللَّهَ، وَمَنْ عَظَّمَ مُؤْمِناً فإنَّما يُعَظِّمُ اللَّهَ، وَمَن أكرمَ مُؤْمناً فإنَّما يُكْرِمُ اللَّهَ».

---

(١) تقدم في حرف الدال برقم ٢٠٥.

(٢) انظر «المقاصد» ٤١٤ و«التمييز» ١٦٣ و«الكشف» ٢/٢٥٢ و«ضعيف الجامع» برقم ٥٦٣٣.

(٣) انظر «سنن أبي داود» ٣/٢٣٩.

(٤) رواه أبو داود في كتاب المناسك من «سننه» باب تحريم مكة. والحديث بتمامه: عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله ألا نبني لك بمنى بيتاً، أو بناء يظلك من الشمس؟ فقال: «لا. إنما هو مناخ من سبق إليه». وروى هذا الحديث الترمذي في كتاب الحج من «جامعه» والإمام أحمد في «مسنده» والدارمي وابن ماجه.

(٥) «إحياء علوم الدين» ٢/١١. وانظر «الكشف» ٢/٢٥٣.

هو كَذِبٌ بَيِّنٌ[1] .

وقال ابن حبان[2]: سمعت جعفر بن أبان يملي: حدثنا ابن رمح[3]، حدثنا الليث، عن نافع، عن ابن عمر: «مَنْ سَرَّ المؤمنَ فَقَدْ سَرَّني، ومَنْ سَرَّني فَقَدْ سَرَّ اللَّهَ».

فقلت: يا شيخ! اتَّقِ اللَّهَ ولا تكْذب على رسول اللَّهِ ﷺ فقال: لسْتَ مِنِّي في حِلٍّ. أنتم تحسدونني لإسْنادي. فَخَوَّفْتُهُ حتى حَلَفَ لا يُحَدِّثُ بمكة.

٤٩٤ ـ **حديث**: «مَن سَمَّى في وُضُوئِهِ لم يَزَل مَلَكانِ يَكْتُبانِ لهُ الحَسَنَاتِ حتَّى يُحْدِثَ مِنْ ذلكَ الوُضوءِ»[4].

في إسناده ابنُ عَلْوان[5] المشهورُ بالوضع.

٤٩٥ ـ **حديث**: «مَنْ سَمِعَ المناديَ بالصَّلاة فقال: مَرْحباً بالقائلينَ عَدْلاً، ومَرحباً بالصَّلاةِ وأهلاً، كَتَبَ اللَّهُ لهُ أَلفَيْ أَلفِ حَسَنَة وَمَحَا عَنْهُ أَلفيْ أَلفِ سَيِّئَةٍ، ورَفَعَ لهُ أَلفَيْ أَلفِ دَرَجَةٍ»[6].

لا أصل له.

٤٩٦ ـ **حديث**: «مَنْ شكا ضَرُورَتَه أَوْجَبَ مَعُونَتَهُ»[7]

هو من كلام بعض السلف.

٤٩٧ ـ **حديث**: «مَنْ صَبَرَ على حَرِّ مَكَّةَ ساعةً مِنْ نَهارٍ تَبَاعَدَت مِنْهُ جَهَنَّمُ مَسيرَةَ مائتيْ عامٍ»[8].

---

(١) هذا الكلام قاله الحافظ الذهبي في «الميزان» ٣/٤٧٦.

(٢) سبق أن أورد المؤلف صفحة ٨٠ هذه القصة نقلاً عن «الميزان» ١/٤٠٠

(٣) هو محمد بن رمح.

(٤) انظر «ذيل الموضوعات» للسيوطي صفحة ٩٥.

(٥) هو الحسين بن علوان الكلبي كذاب ترجم له الذهبي في «الميزان» ١/٥٤٢.

(٦) انظر «الكشف» ٢/٢٥٤ و«لسان الميزان» ٦/١٩٩.

(٧) روي في «كشف الخفاء» ٢/٢٥٦: «وجبت مساعدته». وانظر «المقاصد» ٤١٦ و«التمييز» ١٦٤.

(٨) «المقاصد» ٤١٦.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ:

«مَنْ صَبَرَ على حَرِّ مَكَّةَ ساعَةً بَاعَدَ اللَّهُ جَهَنَّمَ مِنْهُ سَبْعينَ خَريفاً»

وقال: هذا باطلٌ لا أَصلَ له.

قلت: قد ذكره الإمام النسفي في «تفسير المدارك» وهو إمام جليل، فلا بدَّ أن يكون للحديث أصل أَصيل، غايته أن يكون ضعيفاً[1].

٤٩٨ ـ حديث: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ في المسْجِد فلا أَجْرَ لَهُ».

قال ابن عبد البر: خطأٌ فاحش. والصواب رواية «فلا شيءَ له».

قلت: وهو محمول على رواية «فلا شيءَ عليه» وقد بَيَّنْتُ المسألة في رسالة مستقلة.

٤٩٩ ـ حديث: «مَنْ صَلَّى خَلْفَ تقي فَكَأَنَّما صَلَّى خَلْفَ نَبيٍّ»[2].

لا أصل له.

٥٠٠ ـ حديث: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ ولَمْ يُصَلِّ على آلي فَقَد جَفَاني».

لم يوجد.

---

(١) هذا الاحتجاج من المؤلف في غاية الغرابة، لأنه لا يكفي ورود حديث في كتاب مؤلف من المؤلفين ليكون له أصيل أصيل. والعجيب أن المؤلف نفسه أنكر مثل هذا الاحتجاج عند كلامه على الحديث ٣٥٦ فقال:

[. . فغير ثابت ولو ذكره بعض المشايخ، فالمدار على طريق الصحة].

هذا والنسفي ليس من أهل العلم بالحديث، وإنما هو فقيه حنفي له تفسير عنوانه: «مدارك التنزيل» وله كتب فقهية وأصولية عديدة. وانظر الحديث في «تفسير النسفي» ١/ ١٧٢.

ويعتمد في تفسيره المذكور على الزمخشري الذي ملأ تفسيره «الكشاف» بالأحاديث الموضوعة، وقد ورد الحديث الذي نحن بصدده في «الكشاف» للزمخشري في تفسير آل عمران ١/ ٢٠٤ طبعة مصطفى محمد سنة ١٣٥٤. واسم النسفي عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، نسبة إلى (نسف) ببلاد السند، توفي سنة ٧١٠ هـ. وانظر«الكافي الشاف» ص ٢٨.

(٢) أورده العجلوني في «كشف الخفاء» ٢/ ٢٥٧ بلفظ: «من صلى خلف عالم تقي . . .».

٥٠١ ــ **حديث**: «مَنْ طَافَ بِهٰذَا البَيْتِ أُسْبُوعاً[١] وصَلَّى خَلْفَ المَقامِ رَكْعَتَيْنِ وشَرِبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ؛ غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ بَالِغَةً ما بَلَغت»[٢].

قال السخاوي: لا يصح. وقد وَلِعَ بهِ العامّةُ كثيراً، لا سيما بمكة حيث كتب على بعض جدرها الملاصق لزمزم، وتعلقوا في ثبوته بمنام وشبهه، مما لا تثبت[٣] الأحاديث النبوية بمثله.

قلت: وحيث أخرجه الواحدي في «تفسيره» والجندي في «فضائل مكة» والديلمي في «مسنده» بلفظ:

«مَنْ طَافَ بالبَيْتِ أُسْبُوعاً، ثُمَّ أَتى مَقَامَ إبْرَاهِيمَ فَركَعَ عِنْدَهُ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَتى زَمْزَمَ فَشَرِبَ مِنْ مَائِها؛ أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». لا يقال: إنه موضوع، غايته أنه ضعيف، مع أن قول السخاوي: لا يصح، لا ينافي الضعف والحسن، إلا أَنْ يُريدَ به أنه لا يثبت[٤]، وكأنَّ المنوفي فهم هذا المعنى حتى قال في «مختصره»[٥]: إنه باطل، لا أصل له.

وقد أغرب بعض علمائنا في استدلاله بهذا الحديث على تكفير الكبائر والصغائر، مع أن كونَ الحج يكفر الكبائر خلافُ الإجماع كما صرّح به التوربشتي والقاضي عياض والنووي وغيرهم من الأكابر أنه: لا يكفر الكبائر إلا التوبةُ.

٥٠٢ ــ **حديث**: «مَنْ طَافَ أُسْبُوعاً في المَطَرِ غُفِر لَهُ ما سَلَف من ذُنوبِهِ».

---

(١) أي سبع مرات.

(٢) أنظر «المقاصد» ٤١٧ و«التمييز» ١٦٥ و«الكشف» ٢/٢٥٩.

(٣) في الأصول: (يثبت).

(٤) نقل العلامة شمس الحق العظيم آبادي هذا الكلام عن ملاّ علي القاري وذلك في ص١٥٨ من كتابه «غنية الألمعي» المطبوع عقب «المعجم الصغير» للطبراني.

(٥) و«مختصر المنوفي» هو «الوسائل السنية من المقاصد السخاوية والجامع والزوائد الأسيوطية» ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» ٢/٢٠٠٧ والكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص١٩١ وانظر ترجمة المنوفي في تعليقنا على الحديث رقم ٨.

لا أصل له في المرفوع. لكنه فعل حسن، حتى إنَّ البدرَ بن جماعة طاف بالبيت سباحةً كُلَّما حاذى الحجَر غَطَسَ لِتقبيلِهِ. وكذا اتَّفَقَ لغيره مِنَ المكِّيِّينَ وغيرهم. بل قال مجاهد: إنَّ ابن الزبير طافَ سِبَاحَةً. ذكره السخاوي.

وقد أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب الحج من «سننه» حديثاً بمعناه. فالحديث له أصل[1].

٥٠٣ ـ حديث: «مَنْ طَافَ حَوْلَ البَيْتِ سَبْعاً في يَوْمٍ صائِفٍ، شَديدٍ حَرُّهُ، وَحسَرَ عَنْ رَأْسِهِ، وقَارَبَ بينَ خُطاه، وقَلَّ التفاتُه، وغضَّ بَصَرَهُ، وقَلَّ كلامُهُ إلَّا بذِكْرِ الله تعالى، واستَلَمَ الحَجَرَ في كُلِّ طوافٍ مِنْ غَير أَنْ يُؤْذِيَ أحداً؛ كَتَبَ الله لهُ بكُلِّ قَدَمٍ يَرْفَعُها ويَضَعُها سَبْعينَ أَلْفَ حَسَنَةٍ، وَمَحا عَنْهُ سَبْعينَ أَلفَ سَيِّئَةٍ، ورَفَعَ له سَبعينَ أَلفَ دَرَجَةٍ، ويُعْتِقُ اللَّهُ عَنْهُ سَبْعينَ رَقَبَةً، ثَمَنُ كُلِّ رقبةٍ عَشرة[2] آلافِ دِرْهَمٍ، ويُعْطيه اللَّهُ تعالى سَبْعينَ شفاعةً إن شاءَ في أهل بيتِهِ من المسلمينَ وإنْ شاءَ في العامَّةِ، وإن شاءَ عُجِّلَتْ له في الدُّنْيا، وإنْ شاءَ أُخِّرَت لهُ في الآخِرة».

أخرجه الجَنَديُّ في «تاريخ مكة» عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما مرفوعاً وفي «رسالة الحسن البصري» و «مناسك ابن الحاج» نحوُهُ، لكن آثار الوضع لائحة لديه، ولذا قال السخاوي: إنه باطل.

٥٠٤ ـ حديث: «مَنْ طافَ أُسْبُوعاً حافياً حاسِراً كانَ لهُ كعتقِ رقبةٍ، ومَنْ طافَ أُسْبُوعاً في المَطَرِ غُفِرَ لهُ ما سَلَفَ من ذَنْبِهِ».

ذكره الغزالي في «الإحياءِ». قال العراقي: لم أجده هكذا، وعند

---

(١) في كلام المؤلف ونظر، ولا يكفي ما ذكره لينهض دليلاً على أن الحديث له أصل.

(٢) في الأصول: (عن كل رقبة عشر) وهو غلط، والتصحيح من «كشف الخفاء» ٢/٢٦٠.

الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «مَنْ طافَ بالبيتِ أُسْبوعاً فَأَحْصاهُ كانَ كَعِتْقِ رَقَبَةٍ»[1].

قلت: وفي «الجامع الصغير»: «مَن طافَ بالبيتِ سَبْعاً وصَلَّى رَكْعتَيْنِ كانَ كعِتْقِ رَقَبَةٍ»[2].

٥٠٥ ـ **حديث**: «مَنْ عَبَدَ اللَّهَ بجهلٍ كان ما يُفسِدُهُ[3] أكثرَ ممَّا يُصلح».

يُرْوَى من كلام ضِرارِ بنِ الأَزور الصحابي.

وروى الديلمي[4] عن واثلةَ مَرْفُوعاً: «المُتَعَبِّدُ بغيرِ فِقْهٍ كالحمارِ في الطَّاحونَةِ»[5] ويؤيِّده حديثُ: «لفقيهٌ واحدٌ أشدُّ على الشيطانِ مِنْ ألفِ عابدٍ»[6].

٥٠٦ ـ **حديث**: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ»[7].

قال ابن تيمية: موضوع.

وقال السمعاني: إنه لا يعرف مرفوعاً، وإنما يُحكى عن يحيى بن معاذ الرازي من قوله.

وقال النووي: إنه ليس بثابت، يعني عن النبي عليه الصلاة والسلام، وإلاَّ فمعناه ثابت، فقد قيل: مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ بالجَهْلِ

---

(١) وهو في «صحيح الجامع» برقم ٦٢٥٦.

(٢) وهو في «صحيح الجامع» برقم ٦٢٥٥.

(٣) كذا في الأصول والذي في «المقاصد» ٤١٩ و«التمييز» ١٦٥ و«كشف الخفاء» ٢/٢٦١: (يفسد).

(٤) في الأصول: الدارمي. والتصحيح من المراجع المذكورة في التعليق السابق.

(٥) وهذا الحديث موضوع، لأن في سنده محمد بن إبراهيم بن العلاء الدمشقي، وهو كذاب يضع الحديث، كما ذكر ذلك الذهبي في «الميزان» ٣/٤٤٦ وقد أورد هذا الحديث على أنه من موضوعاته.

(٦) انظر «المقاصد» ٣٣٥ و«التمييز» ١٢٦ و«الكشف» ٢/١٤٤.

(٧) انظر «فتاوى النووي» ١٢٠ و«المقاصد» ٤١٩ و«الدرر» برقم ٣٩٣ و«الحاوي» للسيوطي ٢/٤١٢ و«التمييز» ١٦٥ و«تذكرة الموضوعات» ١٦ و«الكشف» ٢/٢٦٢ و«الفوائد» للكرمي رقم ٨٧ و«الفتاوى الحديثية» ٢١١.

فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ بالعِلْم، ومَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ بالفَنَاءِ فقد عَرَفَ رَبَّـهُ بالبَقاءِ، وَمَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ بالعجزِ والضعفِ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ بالقُدْرَةِ والقُوَّةِ.

وهُوَ مُستفادٌ من قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[1] أي جَهلَها حَيْثُ لم يَعْرِفْ رَبَّها.

٥٠٧ ــ حديث: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ استراح»[2].

ليس في المرفوع. بل يُروى عن سُفْيانَ بنِ عُيَيْنَة: «لَيْسَ يَضُرُّ المدحُ مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ» يعني فاستراح من مدحِ الخلقِ وذمهم[3].

٥٠٨ ــ حديث: «مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ فَكَتَمَ فَمَاتَ ماتَ شَهِيداً»[4].

يروى من طريق سُوَيْدِ بنِ سعيدٍ عَنْ علي بن مسهر عن أَبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما به مرفوعاً بلفظ: «فهو شهيد» وهو مما أَنكره ابن معين وغيره على سويد، حتى حكى الحاكم عن يحيى بن معين لما ذكر له هذا الحديث قال: لو كان لي فرس ورمح غزوت سويداً. قال السخاوي: ولكنه لم ينفرد به، فقد رواه الزبير بن بكار قال: حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد العزيز بن أَبي حازم عن ابن أَبي نجيح عن مجاهد به مرفوعاً، وهو سند صحيح. وقد ذكره ابن حزم في معرض الاحتجاج فقال:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٣٠.

(٢) انظر «المقاصد» ٤١٩ و«التمييز» ١٦٥.

(٣) في الأصول: (وذمه). وأثبت ما في «كشف الخفاء» ٢/٢٦٢.

(٤) انظر «تاريخ بغداد» ٥/١٥٦ و٢٦٢ و٦/٥٠ و٥١ و١٣/١٨٤ و«الميزان» ٢/٢٥٠ و«لسان الميزان» ١/٢٩٢ في ترجمة أحمد بن محمد بن مسروق و«زاد المعاد» ٣/١٥٤ و«المنار» ١٤٠ و«الداء والدواء» ٢٣٠ و«المقاصد» ٤١٩ و«الدرر» برقم ٣٩٥ و«الكشف» ٢/٢٦٣ و«الفوائد» للكرمي ١٩٤ و«الفوائد» للشوكاني ٢٥٥ وانظر آخر هذا الكتاب الفصل ـ ٤٠ ـ، و«ضعيف الجامع» رقم ٥٧١٠ وقال: موضوع.

فَإِنْ أَهْلِكْ هَوىً أَهْلِكْ شَهيداً وإِنْ تَمْنُنْ بقيت قـريـر عَيْنِ
رَوَى هـذا لنـا قـومٌ ثِقـاتٌ نأَوا بالصـدق عن كذبٍ ومَيْنِ

وقال ابنُ الدَّيْبَع:

تَعَفَّفْ إذا ما تَخْلُ بالخِلِّ عالماً بكون إِلٰهي ناظراً وشهيدا
ففي خبر المختار: من عف كاتماً هواه إذا ما مات مات شهيداً

وقال السيوطي: أخرجه الحاكم في «تاريخ نيسابور»، والخطيب في «تاريخ بغداد»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق». وأخرج الخطيب أيضاً من حديث عائشة بلفظ:

«مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ ثم ماتَ ماتَ شَهيداً».

وأورده الديلمي بلا إسناد:

«العِشْقُ مِنْ غَيْرِ رِيبةٍ كَفَّارَةٌ للذُّنُوبِ»[1].

٥٠٩ ــ **حديث**: «مَنْ عَصىٰ اللَّهَ في غُرْبَتِهِ رَدَّهُ اللَّهُ خائباً» أي في كربته.

ترجمه السخاويُّ ولم يتكلم عليه.

قلت: ولا أصل له فيما أعلمه.

٥١٠ ــ **حديث**: «مَنْ علَّم أَخاهُ آيةً مِنْ كتابِ اللَّهِ فَقَدْ مَلَكَ رَقَبَتَهُ»[2].

قال ابن تيمية: موضوع. وفي «الذيل»: هو كما قال.

٥١١ ــ **حديث**: «مَنْ فَصَلَ بيني وبَيْنَ آلي بِعَليٍّ فَعَلَيْهِ كَذَا وكَذا»[3].

باطل لا أصل له، وهو من مفتريات الشيعة الشنيعة.

---

(١) وقد كتب الإمام ابن القيم فصلاً وافياً في توهين هذا الحديث: «من عشق فعف...» في كتابه «زاد المعاد في هدي خير العباد» أثبت فيه بطلانه سنداً ومتناً، فارجع إليه.

(٢) انظر «أحاديث القصاص» رقم ٤٥ و«المقاصد» ٤١٢ و«التمييز» ١٦٦ و«الكشف» ٢/٢٦٥ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٤٨ و«تنزيه الشريعة» ١/٢٨٤ و«تذكرة الموضوعات» ١٨ و«مجمع الزوائد» ١/١٢٨ و«الذيل» ٢٠٣. وفي بعض هذه المصادر (رقّه) وفي بعضها (فهو له عبد).

(٣) في «كشف الخفاء» ٢/٢٦٨: «... بِعَليّ لم يَنَلْ شفاعتي».

٥١٢ ـ **حديث**: «مَنْ قالَ في ديننا بِرَأْيه فاقْتُلوهُ».

وضعه إسحاق الملطيّ كما في «الوجيز»[(١)].

٥١٣ ـ **حديث**: «مَنْ قَدَّمَ لأَخيهِ إبريقاً يَتَوَضَّأُ به فكأَنَّما قَدَّمَ جواداً»[(٢)].

قال ابن تيمية: هو موضوع. وفي «الذيل»: هو كما قال.

٥١٤ ـ **حديث**: «مَنْ قَرَأَ بالبقرةِ ولَمْ يُدْعَ بالشَّيْخِ فَقَدْ ظُلِمَ»[(٣)].

قال السخاوي: لا أَصل له.

قلت: لعلَّ أَصله أَن من كان من الصحابة إذا قرأَ الزهراوين كان جليلاً عندهم[(٤)].

٥١٥ ـ **حديث**: «مَنْ قَرَأَ بالقرآنِ منكوساً أُلْقِيَ في النَّارِ مَنْكوساً»[(٥)].

موضوع.

٥١٦ ـ **حديث**: مَنْ قَرأَ في الفجر بـ ﴿أَلم نشرح﴾ و ﴿أَلم ترَ كيف﴾ لم يَرْمَدْ»[(٦)].

قال السخاويُّ: لا أَصل له.

وكذا: «قراءَةُ سورةِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ عقيبَ الوضوءِ».

لا أَصل له، وهو مُفَوِّتُ سنته. انتهى.

---

(١) هو إسحاق بن نَجيح المَلَطي أبو صَالح، قال فيه أحمد: هو من أكذب الناس، ترجم له الذهبي في «الميزان» ١/٢٠٠. وانظر «الكشف» ٢/٢٧٠.

(٢) انظر «أحاديث القصاص» برقم ٥٥ و«الفوائد» للكرمي ١٥٧ و«الذيل» ٢٠٣ و«تنزيه الشريعة» ٢/٧٥ و«الكشف» ٢/٢٧٠ و«الفوائد المجموعة» للشوكاني ١٢.

(٣) انظر «المقاصد» ٤٢٣ و«التمييز» ١٦٧ و«الكشف» ٢/٢٧٠ و«تذكرة الموضوعات» ٨٠ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٩.

(٤) لعله يريد أن يقرر معنى ما ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص٤٢٣ عن أنس من أن الرجل من الصحابة إذا قرأ البقرة وآل عمران عظم فيهم.

(٥) في «كشف الخفاء»٢/٢٧٠: «من قرأ القرآن معكوساً.. الخ الحديث».

(٦) انظر «المقاصد» ٤٢٤ و«التمييز» ١٦٧ و«الكشف» ٢/٢٧٠.

وأراد أنه لا أصل له في المرفوع؛ وإلا فقد ذكره الفقيه أبو الليث السمرقندي، وهو إمام جليل[١]. وأما قوله: وهو مفوت سنته أي سنة الوضوءِ، ففيه أن الوضوءَ ليس له سنة مستقلة[٢]كما حققه الغزالي، وإنما يستحب أن يصلي بعد كل وضوءٍ، ولم يشرط أحد فوريتها بعده، فلا ينافي قراءَة سورة وغيرها عقيب الوضوءِ قبل الصلاة. نعم، قيل: الأولى أن يصلي قبل أن تنشف أعضاءُ وضوئه. والله أعلم.

٥١٧ ـ **حديث**: «مَنْ قَصَدَنا وَجَبَ حَقُّه عَلَيْنا».

قال السخاوي: لم أقف عليه. لكن في معناه: «للسائلِ حقٌّ وإنْ جاءَ على فَرَسٍ» وقد مضى.

قلت: وكذا في معناه: «إذا أتاكُمْ كَريمُ قَوْمٍ فأَكْرِموه»[٣] ولا شك أَنَّ كُلَّ مؤمنٍ كريمٌ عِندَ اللَّهُ بشهادَةِ قوله تعالى: ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقاكُم**﴾[٤].

٥١٨ ـ **حديث**: «مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مُخالِفاً لم يَرَ في عَيْنَيْهِ رَمَداً».

قال السخاويُّ: لم أَجدْهُ، لكن نَصَّ الإمامُ أحمدُ على استحبابه. وكان الشرف الدمياطي يَأْثُرُ ذلك عن بعض مشايخه[٥].

---

(١) ويكون ماذ؟ إن هذه القراءة لم يأت نص بمشروعيتها، وهي كما قرر السخاوي تفوت سنة. ولا يغير ذكر السمرقندي هذه الحقيقة. وليس السمرقنديّ من أئمة الحديث.

(٢) الذي يبدو لي أن قراءة السورة تفوت سنة الوضوء وهي الدعاء المأثور «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين»، وليس سنة الصلاة، والله أعلم.

(٣) انظر هذا الحديث في «الميزان» ٢/١٥٨ و٤/٣٢٤ و«المقاصد» ٣٢ و«التمييز» ١١ و«الكشف» ١/٧٥ و«الدرر» برقم ٩ و«المستدرك» ٤/٢٩٢ و«الخلاصة» للطيبي ٨٣. وقد رواه ابن ماجه ٢/١٢٢٣ وفي إسناده سعيد بن مسلمة وهو ضعيف، وانظر «صحيح الجامع» رقم ٢٦٦.

(٤) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

(٥) أثَر الحديث: ذكره عن غيره، وبابه نصر، ومنه: حديث مأثور: أي ينقله خلف عن سلف. والسنة المأجور فاعلها ما ثبت عن النبي ﷺ فقط.

٥١٩ ـ **حديث**: «مَنْ قَضَى صَلاةً مِنَ الفرائِضِ في آخرِ جُمُعَةٍ مِن شَهْرِ رَمَضَانَ، كانَ ذلكَ جابِراً لكُلِّ صلاةٍ فائتَةٍ في عُمُرِهِ إلى سَبْعينَ سَنَةً».

باطلٌ قطعاً، لأنَّه مُناقِضٌ للإجماع، على أنَّ شيئاً من العبادات لا يَقومُ مَقامَ فائتَةِ سنواتٍ، ثم لا عِبْرَةَ بنَقْلِ صاحب «النهاية» ولا ببقيَّة شراح «الهداية»[١] فإنهم لَيْسُوا من المحدّثين، ولا أسندوا الحديث إلى أحدٍ من المخرّجين.

٥٢٠ ـ **حديث**: «مَنْ قَطَعَ رَجَاءَ مَنِ ارْتَجاهُ قَطَعَ اللَّهُ منهُ رَجاءَهُ يَوْمَ القِيامَةِ فَلَمْ يَلِجِ الجَنَّةَ»[٢].

ينسب في «حياة الحيوان الكبرى» مَعْزُوًّا لأحمد عن أبي هريرة به مرفوعاً[٣]. وقال السخاوي: وذلك مختلقٌ على أحمد.

٥٢١ ـ **حديث**: «مَنْ كَتَمَ سِرَّهُ مَلَكَ أَمْرَهُ»[٤].

قال السخاوي: ليس في المرفوع.

٥٢٢ ـ **حديث**: «مَنْ كَثُرَتْ صلاتُهُ بالليل حَسُنَ وَجْهُهُ بالنَّهارِ»[٥].

---

(١) نقل الشيخ القاسميُّ هذا الكلام في «قواعد التحديث» صفحة ١٦٦ وقد جاءت العبارة فيه كما يأتي: (وغيره من بقيّة شرّاح...).

(٢) ورد هذا الحديث محرفاً تحريفاً كبيراً في المطبوعة. وانظر «المقاصد» ٤٢٤ و«الكشف» ٢/٢٧٢.

(٣) في الأصول: (ينسب لحياة...).

(٤) انظر «المقاصد» ٤٢٥ و«التمييز» ١٦٨ و«الكشف» ٢/٢٧٣ و«تذكرة الموضوعات» ٢٠٥ وقال الزرقاني في «مختصر المقاصد» رقم ١٠٦٧: (من كلام الشافعي).

(٥) انظر «الموضوعات» ٢/١٠٩ و«اللآلىء» ٢/٣٢ و«تنزيه الشريعة» ٢/١٠٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٩٦ و«الفوائد» للشوكاني ٣٥ و«تذكرة الموضوعات» ٤٨ و«المقاصد» ٤٢٥ و«الكشف» ٢/٢٧٤ و«الخلاصة» ٨٢ و«عوارف المعارف» ١٨٣ و«الفتاوى الحديثية» ١٢٣ و«ابن ماجه» ١/٤٢٢ و«ضعيف الجامع» رقم ٥٨٢٨ و«تدريب الراوي» ١٨٨ أقول: وهذا الحديث من كثرت صلاته..» مما يذكره علماء المصطلح مثالاً على الموضوع بغير قصد، وقد ذكره العراقي في ألفيّته: =

لا أصل له، وهو موضوع عن غير قصد، فقد اتفق أئمة الحديث على أنه من قول شريك، قاله لثابت لما دخل عليه.

ذكره السخاوي.

٥٢٣ ــ حديث: «مَنْ لَبِسَ نَعْلاً صَفراءَ قَلَّ هَمُّهُ»[١].

يُروى عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «لَمْ يَزَلْ فِي سرور ما دامَ لابِسَها» بدل: «قَلَّ هَمُّهُ».

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: إنَّه كَذِبٌ مَوْضوعٌ.

وعزاه الزمخشريُّ في «الكشَّاف» لعليٍّ بلفظ الترجمة، وكأنَّ المأْخَذَ قولُه تعالى: ﴿**صفْراءُ فَاقِعٌ لونُها تَسُرُّ النَّاظرين**﴾[٢].

٥٢٤ ــ حديث: «مَنْ لَعِبَ بالشِّطْرَنْجِ فَهُوَ مَلْعُون»[٣].

قال النوويُّ: لا يَصِحُّ، بَلْ هوَ كَذِبٌ، لم يثبتْ منَ المرفوعِ في هذا الباب شيءٌ، ذكره السخاوي.

قلتُ: وقَدْ وَرَدَ «ملعونٌ مَنْ لَعِبَ بالشِّطْرَنْجِ، والناظرُ إليها كالآكلِ لحمَ الخنزير». رواه ابن عبدان وأبو موسى وابن حزم عن حبة بن

= .... ومنه نوع وضعه لم يقصد نحو حديث ثابت: «من كثرت صلاته» الحديث وهلة سرت

وقال السيوطي في «أعذب المناهل» وهي في «الحاوي» ٢/٤٧: (الموضوع قسمان: قسم تعمد واضعه وضعه، وهذا شأن الكذابين. وقسم وقع غلطاً لا عن قصد، وهذا شأن المخلطين والمضطربين في الحديث. كما حكم الحفاظ بالوضع على الحديث الذي أخرجه ابن ماجه وهو «من كثرت...» فإنهم أطبقوا على أنه موضوع وواضعه لم يتعمد وضعه، وقصته في ذلك مشهورة).

(١) انظر «المقاصد» ٤٢٧ و«التمييز» ١٦٩ و«التذكرة» ١٥٨ و«الكشف» ٢/٢٧٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٩٧ و«الفوائد» للشوكاني ١٩٢ و«الكشاف» ١/٥٩ طبع مصر المطبعة البهية سنة ١٣٤٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٦٩.

(٣) انظر «المقاصد» ٤٢٧ و«الدرر» برقم ٣٩٦ و«فتاوى النووي» ١٢٨ و«التمييز» ١٦٩ و«تذكرة الموضوعات» ١٨٧ و«الكشف» ٢/٢٧٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٠٨ و«الفوائد» للشوكاني ٢٠٧.

مسلم مرسلاً. كذا في «الجامع الصغير» للسيوطي وهو ملتزم أن لا يذكر فيه موضوعاً. والمرسل حجة عند الجمهور[1]، فغاية الأمر فيه سنَدُهُ ضعيفٌ، ويتقوَّى بأحاديث ثابتةٍ وردت في ذم الشطرنج[2].

٥٢٥ ـ حديث: «مَنْ لَمْ يُدَاوِمْ على أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ تَنَلْهُ شَفَاعَتِي».

ذَكَرَ السيوطي في آخر كتاب «الموضوعات»: أَنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ - يعني العسقلاني - سُئِلَ عنه فأَجاب بأَنَّه باطلٌ لا أَصلَ له.

٥٢٦ ـ حديث: «مَنْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ خَفْ مِنه».

لم يثبتْ مبناه، وصحيحٌ معناه.

٥٢٧ ـ حديث: «مَنْ لَمْ يُصْلِحْهُ الخيرُ يُصْلِحْهُ الشَّرُّ».

هُوَ من كلامِ بعضِ السَّلَفِ.

---

(١) سبق أن أشرت في أكثر من موضع إلى أن هاتين الدعويين اللتين كرر ذكرهما المصنف ليستا صحيحتين، فلا السيوطي استطاع أن يكون عند التزامه بعدم ذكر الموضوع، ولا الحديث المرسل حجة عند الجمهور، والله أعلم. والحديث «ملعون من لعب...» موضوع كما قال الألباني في «ضعيف الجامع» برقم ٥٢٨٢ وانظر كلام المناوي في «فيض القدير» ٦/٥-٦.

(٢) قال الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» ٤/ص٤:

(وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن اللعب بالنرد حرام، ونقل بعض مشايخنا الإجماع على تحريمه. واختلفوا في اللعب بالشطرنج، فذهب بعضهم إلى إباحته لأنه يستعان به في أمور الحرب ومكائده، لكن بشروط ثلاثة:

أحدها: أن لا يؤخر بسببه صلاة عن وقتها.

والثاني: أن لا يكون فيه قمار.

والثالث: أن يحفظ لسانه حال اللعب عن الفحش والخناء ورديء الكلام.

فمتى لعب به وفعل شيئاً من هذه الأمور كان ساقط المروءة مردود الشهادة. وممن ذهب إلى إباحته سعيد بن جبير والشعبي، وكرهه الشافعي كراهة تنزيه، وذهب جماعة من العلماء إلى تحريمه كالنرد، وقد ورد ذكر الشطرنج في أحاديث لا أعلم لشيء منها إسناداً صحيحاً ولا حسناً. والله أعلم). وانظر في الشطرنج «الروضة» للنووي ١١/ ٢٢٥ و«إعانة الطالبين» ٤/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦ وفيه: [لم يثبت منها حديث من طريق حسن ولا صحيح، وقد لعبه جماعة من أكابر الصحابة، ومن لا يحصى من التابعين ومن بعدهم، وممن كان يلعبه غباً سعيد بن جبير] وانظر كتاب «الحلال والحرام» ليوسف القرضاوي الطبعة السابعة ص ٢٩٠.

٥٢٨ ـ **حديث**: «مَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ فَلْيَلْعَنِ اليَهُودَ»[١].

لا يَصحُّ.

٥٢٩ ـ **حديث**: «مَنْ لانَتْ كَلِمَتُهُ وَجَبَتْ مَحَبَّتُهُ».

من كلام عليٍّ، قاله الخطيب[٢].

٥٣٠ ـ **حديث**: «مَنْ لَمْ يَنْفَعْهُ عِلْمُهُ ضَرَّهُ جَهْلُه».

لا أعرفه.

٥٣١ ـ **حديث**: «مَنْ نَصَحَ جاهِلاً عادَاهُ».

جاءَ عن بعض السَّلَفِ، وليس في شيءٍ في المسندات. وقال السخاوي: لا أستحضره. بل روى الخطيب عن مَعْمَر بن المثنى «لا تَرُدَّنَّ على مُعْجَبٍ خَطَأً فَيَسْتَفِيدَ مِنْكَ عِلْماً وَيَتَّخِذَكَ عَدُوًّا»[٣].

٥٣٢ ـ **حديث**: «مَنْ وَسَّعَ عَلَى عِيالِهِ في يَوْمِ عاشُوراءَ وَسَّعَ اللهُ عليه السَّنَةَ كُلَّها»[٤]. وفي روايةٍ: «سائرَ سَنَتِهِ».

قال الزركشي: لا يثبت؛ إنَّما هو من كلام محمد بن المنتشر.

قال السيوطي: كلاَّ، بَلْ هُوَ ثابتٌ صحيحٌ، أخرجه البيهقي في «الشعب» من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة وابن مسعود وجابر رضي الله عنهم. وقال: أسانيدُه كُلُّها ضعيفةٌ. ولكن إذا ضُمَّ

---

(١) سيورد المؤلف هذا الحديث في آخر الكتاب في تلخيصه لكتاب «المنار» فانظره صفحة ٤١٤ ففيه زيادة. وهو على كل حال موضوع.

(٢) قاله الخطيب في «المؤتلف» كما في «كشف الخفاء» ٢/٢٨٥.

(٣) في «المقاصد» ص ٤٣٠: ساق الخطيب في «جامعه» عن الخليل بن أحمد أنه قال لأبي عبيدة: «لا تَرُدّن على مُعْجَبٍ خَطَأً...»، فأبو عبيدة معمر بن المثنى هو الراوي، والقول للخليل بن أحمد.

(٤) انظر «المقاصد» ٤٣١ و«الدرر» برقم ٣٩٧ و«أحاديث القصاص» برقم ٤٧ و«الموضوعات» ٢/٢٠٣ و«اللآلىء» ٢/١١١ و«تنزيه الشريعة» ٢/١٥٧ و«اللسان» ٤/٤٣٩ و«الفوائد» للشوكاني ٩٨ و«تدريب الراوي» ١٠٤ و«التمييز» ١٧١ و«الكشف» ٢/٢٨٣ و«ضعيف الجامع» برقم ٥٨٨٥ وانظر رد ابن القيم الذي سيورده المؤلف ص ٤٧٤ ـ ٤٧٥.

بَعْضُها إلى بعضٍ أفاد قوة[1].

وقال الحافظ أبو الفضل العراقي في «أماليه»: [حديث أبي هريرة هذا ورد من طرق صحح بعضها أبو الفضل بن ناصر. وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق سليمان بن أبي عبد الله عنه، وقال: سليمان مجهول، وسليمان[2] ذكره ابن حبان في «الثقات». قال: فالحديث حسن على رأيه. قال: وله طرق عن جابر على شرط مسلم، أخرجها ابن عبد البر في «الاستذكار»، من رواية أبي الزبير عنه وهي أصح طرقه.

قال: وقد ورد أيضاً من حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني في «الأفراد» موقوفاً على عمر[3]. وقد أخرجه ابن عبد البر بسند جيد. ورواه البيهقي في «الشعب» عن محمد بن المنتشر قال: كان يقال، فذكره. وقد جمعت طرقه في جزءٍ][4]. هذا كلام العراقي في «أماليه» نقله السيوطي وقال: لقد لخصت الجزءَ الذي جمعه في «التعقبات على الموضوعات».

٥٣٣ ـ حديث: «مَنْ يَخْطُبِ الحَسناءَ يُعْطِ مَهْرَهَا»[5].

ليس بحديث، ولعل الحسناءَ كناية عن الحسنة المعبّر عنها في

---

(١) بل الحديث ضعيف كما قرر ذلك المحققون. هذا وقد نقل قول البيهقي أيضاً الحافظ المنذريُّ في «الترغيب والترهيب» ٢/٣٠.

(٢) سقطت كلمة (وسليمان) من الأصول، واستدركتها من «المقاصد» و«كشف الخفاء».

(٣) في الأصول: ابن عمر، واعتمدت ما جاء في «المقاصد» ص٤٣١ و«كشف الخفاء» ٢/٢٨٤ و«اللآلىء» ٢/١١٢ وانظر تعليقنا على الحديث ٤٦٨.

(٤) انظر ما ذكرته عن عنوان هذا الجزء في مقدمتي لكتاب «الباعث على الخلاص» للحافظ العراقي. وقال السيوطي في «اللآلىء» ٢/١١٢: (وقد وقفت على هذا الجزء قديماً من أكثر من ثلاثين سنة وليس هو الآن حاضراً عندي فأتتبع طرقه).

(٥) انظر «المقاصد» ٤٣١ و«التمييز» ١٧٢ و«الكشف» ٢/٢٨٥. وقد جاء معنى هذا القول في شعر أبي فراس الحمداني حيث يقول: =

التنزيل بالحسنى، ومهرها كناية عن الأعمال الصالحة المستحسنة.

٥٣٤ ـ حديث: «مِنْ تَمامِ الحَجِّ ضَرْبُ الجَمَّالِ».

هو من كلام الأعمش، قاله ابن الدَّيْبَع[١].

قلت: قد صحَّ[٢] ضربُ الصدِّيق جَمَّالَه في حجة الوداع بحضرة النبي ﷺ ولم ينكر عليه، فدل على أن المراد منه إضافة المصدر إلى فاعله. وقيل: إضافته إلى المفعول وهو الأظهر، وفي معنى التمام أشهر.

والمعنى: أنه يتحمل في سبيله[٣] حتى يُضْرَبَ وَيُهان، والله المستعان.

٥٣٥ ـ حديث: «مِنْ حُسْنِ المُرافقةِ الموافَقَةُ»[٤].

ترجمه السخاوي ولم يتكلم عليه.

قلت: ومعناه ما في المثل: (لولا الوئام، لهلك الأنام)[٥].

٥٣٦ ـ حديث: «مِنْ عَلاَمَةِ السَّاعَةِ التَّدافُعُ عن الإمامَةِ»[٦].

= ونحن أناس لا توسط بيننا ... لنا الصدر دون العالمين أو القبر
تهون علينا في المعالي نفوسنا ... ومن يخطب الحسناء لم يغله المهر
(انظر «ديوان أبي فراس» ١٥٧).

(١) في «تمييز الطيب من الخبيث» ص١٧٢، وابن الديبع ينقل عن السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص٤٣٢ وتتمة كلام السخاوي: (ولكن حَمَلَه ابن حزم على الفسقة منهم) ويبدو أنّ القول لم يرد عن الأعمش مورد الجد، وإنما قاله على سبيل التندر والتهكم، يدل على ذلك قول السخاوي بعد ذلك: (وعلى كل حال فهو من نوادر الأعمش!).

(٢) قلت: بل هو غير صحيح، والحديث في «سنن أبي داود» برقم ١٨١٨ في كتاب الحج ـ باب المحرم يؤدب غلامه ـ. وفيه عنعنة ابن إسحاق فلا يصح.

(٣) في المخطوطة: (سبيل الله).

(٤) قال المصَنف في كتابه «الموضوعات الصغرى» ص١٦٠: ليس بحديث.

(٥) قال العجلوني في «كشف الخفاء» ٢/٢٤٧: (وقال القاري: ليس بحديث. انتهى. وأقول: المشهور على الألسنة أيضاً «من شرط المرافقة الموافقة» ليس بحديث).

(٦) كذا في الأصول والذي في «الكشف» ٢/٢٨٧ و«المقاصد» ص٤٣٣ و«التمييز» ص١٧٤: (على الإمامة) أقول: وترجمة أبي داود: (كراهية التدافع على الإمامة).

ليس بحديث، ومعناه صحيح. ذكره ابن الدَّيبَع، وقد ورد عن سَلامَةَ بِنْتِ الحُرِّ مرفوعاً: «إنَّ مِنْ أشراط السَّاعَةِ أنْ يَتدافَع أهلُ المسجدِ لا يَجدونَ إماماً يُصَلِّي بهم» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه[1].

٥٣٧ ــ حديث: «مِنْ فِتْنَةِ العالِمِ أن يكونَ الكلامُ أحَبَّ إليه مِنَ السكوت».

ذكر الحديث بطوله في «الإحياءِ»[2]. وقال العراقي: رواه أبو نعيم وابن الجوزي في «الموضوعات» وكذا ذكره في «المختصر».

٥٣٨ ــ حديث: «مِنَ الذُّنُوبِ ذنوبٌ لا يُكَفِّرُها إلَّا الوُقوفُ بِعَرَفَة».

ذكره في «الإحياء»[3]، وقال العراقي: لم أجدْ لَهُ أصلاً.

٥٣٩ ــ حديث: «مُوتُوا قَبْلَ أنْ تَمُوتوا»[4].

قال العسقلاني: إنه غير ثابت.

قلت: هو من كلام الصوفية، والمعنى موتوا اختياراً قبل أن تموتوا اضطراراً. المرادُ بالموت الاختياري تركُ الشهوات واللهوات، وما يترتب عليها من الزلَّات والغفلات.

٥٤٠ ــ حديث: «الموتُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»[5].

---

(١) انظره في «مسند أحمد» ٣٨١/٦ و«سنن أبي داود» ٢٢٦/١. و«سنن ابن ماجه» ٣١٤/١ برقم ٩٨٢ ولفظه: «يأتي على الناس زمانٌ يقومون ساعةً لا يجدون إماماً يصلّي بهم».

(٢) انظره في «الإحياء» ٦٢/١ وفي «الموضوعات» لابن الجوزي ٢٦٥/١ و«اللآلىء» ٢٢٣/١ و«تنزيه الشريعة» ٢٦٩/١.

(٣) انظره في «االإحياء» ٢٤٠/١. وقد مرّ هذا الحديث في باب الهمزة برقم ٩٧، ولفظه هناك: «إن من الذنوب ذنوباً. . .».

(٤) انظر «المقاصد» ٤٣٦ و«التمييز» ١٧٥ و«الكشف» ٢٩١/٢ و«الفوائد» للكرمي ١٩٩.

(٥) انظر «الموضوعات» ٢١٨/٣ و«اللآلىء» ٤١٤/٢ و«تنزيه الشريعة» ٣٦٤/٢ و«الخلاصة» ٨٢ و«الدرر» برقم ٤١٧ و«الإحياء» ٤٥٤/٤ و«الفوائد» للشوكاني ٢٦٨ و«تذكرة الموضوعات»=

ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»ولم يصب فيه.

كما ذكره العراقي[1] في «أماليه» من أنه ورد من طرقٍ بلغ بها رتبة الحسن. انتهى.

ورواه البيهقي في «الشعب»، والقضاعي من حديث أنس به مرفوعاً، وصححه أبو بكر بن العربي.

٥٤١ ــ **حديث**: «المُؤْمِنُ إذا قالَ صَدَقَ، وإذا قِيلَ لَهُ صَدَّقَ»[2].

لا يعرف بهذا اللفظ، وكأنه مقتبس من قوله ﴿**والَّذي جاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّقَ بِهِ أُولٰئِكَ هُمُ المُتَّقُونَ**﴾[3] والمرادُ بالمؤمِن هو الكامل.

واستأنس السخاوي لشِقه الأول بمعنى حديث «**يُطْبَعُ المؤمنُ على كُلِّ خَلَّةٍ** غير الخيانة والكَذِب» والثاني بحديث «رأى عيسى بن مريم رجلاً يسرق، فقال له: أسرقت؟ فقال: لا والذي لا إله إلا هو. فقال: آمنت باللَّهِ وكذبت عيني»[4]. بل روى ابن ماجه[5] عن ابن عمر: «مَنْ حَلَفَ باللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، ومن حُلِفَ لهُ باللَّهِ فَلْيَرْضَ، ومَنْ لَمْ يَرْضَ باللهِ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ».

٥٤٢ ــ **حديث**: «المؤمنُ سريعُ الغضب سريعُ الرجوع».

كذا أورده الغزالي في «الإحياءِ». وقال مخرجه: إنه لم يجده هكذا.

= ٢١٥ و«المقاصد» ٤٣٥ و«الكشف» ٢/٢٨٩ و«لسان الميزان» ١/٢١١ و«ضعيف الجامع» ٥٩٦٢. وقال: موضوع.

(١) للعراقي جزء خاص في الكلام على هذا الحديث. انظر مقدمتي لكتاب «الباعث على الخلاص».

(٢) انظر «المقاصد» ٤٣٧ و«الكشف» ٢/٢٩٢ و«التمييز» ١٧٥.

(٣) سورة الزمر، الآية: ٣٣.

(٤) قال السخاوي في «المقاصد» ص٤٣٧ بعد أن أورد هذا الحديث: وهو صحيح قلت: وهو في «صحيح مسلم»٤/برقم ٢٣٦٨ وفي «سنن ابن ماجه» برقم ٢١٠٢.

(٥) ونصه في «سنن ابن ماجه» ١/ برقم ٢١٠١: «لا تحلفوا بآبائكم من حلف...» وفي الزوائد: رجال إسناده ثقات.

قلت: هو معنى حديث «الحِدَّةُ تَعْتَري خِيارَ أُمَّتي»[1]، وقد جاءَ في حديث طويل: «أَنَّ المؤمنَ قَد يَكون سريع الغضب سريع الفيءِ فتلك بتلك، وقد يكونُ بطيءَ الغضبِ بطيءَ الفيءِ فتلك بتلك، وقد يكون بطيءَ الغضب سريعَ الفيءِ فهذا هو المؤمن الكامل، والناقصُ[2] مَنْ يكونُ حاله بالعكس».

٥٤٣ ـ **حديث**: «المؤمنُ يَسيرُ المؤُونَةِ»[3].
قال الصغاني: موضوع.

٥٤٤ ـ **حديث**: «المؤمِنُ غِرٌّ كَريمٌ، والمنافِقُ خِبٌّ لَئيمٌ».
قال الصَّغاني: موضوعٌ من أحاديث «المصابيح» ولم يُصبْ، فقد رواه أحمد عن أبي هريرة به مرفوعاً ولفظه «الفاجر» بدل «المنافق» والخب بالكسر وبالفتح: الخَدَّاعُ، ومعنى «غر كريم»: أنه ليس بذي مكر وهو ينخدع لانقياده ولينه[4].

---

(١) وهو ضعيف وانظر «ضعيف الجامع» ٣/ برقم ٢٧٧٣ و«الدرر» برقم ١٩٤.

(٢) في «الكشف» ٢/٢٩٣: (والمنافق).

(٣) انظر «الخلاصة» ٨٢ و«الموضوعات» ٢/٢٨١ و«تاريخ بغداد» ٥/٣١٥ و«اللآلىء» ٢/١٨١ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢١٢ و«الحلية» ٨/٤٦ و«ضعيف الجامع» ٦/ برقم ٥٩٢١.

(٤) جاء هذا الحديث في «مشكاة المصابيح» طبع المكتب الإسلامي ٢/٦٣٠ برقم ٥٠٨٥ وعزاه مؤلف المشكاة إلى أحمد والترمذي وأبي داود، وقد عرض الحافظ العسقلاني لهذا الحديث في رسالة له عنوانها: «أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع» وقد طبعت عقب «المشكاة» في المجلد الثالث من طبعة المكتب الإسلامي المذكورة جاء في صفحة ٣١٢ من هذه الرسالة: أن الحديث روي من طريق حجاج بن فرافصة ومن طريق بشر بن رافع ثم قال الحافظ: (وحجّاج ضعفوه، وبشر بن رافع أضعف منه، ومع ذلك لا يتجه الحكم عليه بالوضع لفقد شرط الحكم في ذلك). وانظر «سنن أبي داود» ٤/٣٤٧ و«المسند» ٢/٣٩٤ و«الترمذي» ٣/١٣٥ و«المستدرك» ١/٤٣ و«العلل» لابن الجوزي ٢/١٠٩ و«صحيح الجامع» ٦/ برقم ٦٥٢٩ وقال: حسن. وجاء في «فيض القدير» ٦/٢٥٤: (وحكم القزويني بوضعه، وردّ عليه ابن حجر وقال: هو لا ينزل عن درجة الحسن. وأطال) وانظر «الحلية» ٣/١١٠ و«تاريخ بغداد» ٩/٣٨ و«المقاصد» ٤٣٨ و«التمييز» ١٧٦ و«الكشف» ٢/٢٩٣.

٥٤٥ ــ **حديث**: «المؤمنُ حُلْوِيٌّ والكافِرُ خَمْرِيٌ»[1].

قال العسقلاني: باطلٌ لا أَصل له.

قلت: قد تقدم أَنه عليه الصلاة والسلام كان يُحبُّ الحلواءَ والعسل، وسبق أَن «قلب المؤمن يحب الحلواءَ»[2].

٥٤٦ ــ **حديث**: «المؤمنُ ليسَ بحَقودٍ».

ذكره في «الإحياءِ». وقال العراقي: لم أَقف له على أَصل[3].

قلت: ومعناه صحيح، والمراد به المؤمن الكامل لقوله تعالى: ﴿**وَنَزَعْنَا ما في صُدُورِهِم مِنْ غِلٍّ**﴾[4] أَي حسد وحقد.

٥٤٧ ــ **حديث**: «المؤمنُ مُلَقَّى والكافرُ مُوَقَّى».

ليس بحديثٍ، والمعنى أَن المؤمن مُلَقَّى بالبلايا، تكفيراً لما له من الخطايا، والكافر محفوظ من البلايا، ومحفوف بالنعماءِ ليبقى عليه البقايا، ولأَن «الدُّنْيَا سِجْنُ المؤمِنِ وجنَّةُ الكافرِ»[5].

٥٤٨ ــ **حديث**: «المؤمنُ مُؤتَمَنٌ على نَسَبِهِ»[6].

لا أَصل له مرْفوعاً، وإنما هو من قول مالكٍ وغيره من العلماءِ بلفظِ: «الناسُ مُؤْتمنونَ على أَنْسابِهم».

٥٤٩ ــ **حديث**: «المُؤْمِنُ يُخْدَع».

---

(١) انظر «المقاصد» ٣٠٧ و٤٣٨ و«التمييز» ١٧٦ و«الفوائد» للكرمي رقم ٢٠٠ و«الكشف» ٢/٢٩٢.

(٢) تقدم ذكر ذلك في الحديث رقم (٣٣٢).

(٣) «الإحياء»: ١/٤٦. و«المقاصد» ٤٣٧.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٤٣. وسورة الحجر، الآية: ٤٧.

(٥) رواه مسلم عن أبي هريرة ٨/٢١٠ وأحمد في «المسند» ٢/٣٢٣ وفي «الزهد» ٢٨ وابن ماجه ٢/١٣٧٨ والترمذي ٣/٢٦٢. وأورده المنذري في «الترغيب والترهيب» ٣/٥٥ معزواً للبيهقي عن سلمان رضي الله عنه.

(٦) انظر «المقاصد» ٤٣٩ و«التمييز» ١٧٦ و«الكشف» ٢/٢٩٥.

من كلام سعيد بن جبير، ذكره في «الشفاءِ». والمعنى أن المؤمن المحمود من طَبْعُهُ الغِرَّةُ وقِلَّةُ الفِطْنَة للشر، وتركُ البحث عنه، وليس ذلك منه جهلاً، ولكن كرماً وحُسْنَ خُلُقٍ وحلماً.

٥٥٠ ــ **حديث**: «المؤمن يَغْبِطُ والمنافِقُ يَحْسُدُ»(١).

من كلام الفضيل(٢).

حرف النون

٥٥١ ــ **حديث**: «الناسُ بزَمانِهم أشبهُ منهم بآبائِهم».

قيل: إنَّه من كلام عمر رضي الله عنه،

وقيل: إنَّه قول عليٍّ وهو الأشهر الأظهر.

٥٥٢ ــ **حديث**: «النَّاسُ على دين مُلوكِهم» أو «ملكهم».

قال السخاوي: لا أعرفه حديثاً. وهو قريب مما قبله معنى(٣).

٥٥٣ ــ **حديث**: «النَّاسُ بالنَّاسِ».

هو معنى الحديث الصحيح: «أُمَّتي كالبنيـان يشد بعضـه بعضاً» الحديث(٤).

---

(١) جاء في «المختار»: الغبطة أن تتمنى مثال حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه وليس بحسد.

(٢) أي الفضيل بن عياض بن مسعود الزاهد شيخ الحرم وأحد أئمة السنة والهدى مات بمكة سنة ١٨٧ عن ثمانين سنة.

(٣) قال الإمام السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص٤٤١: (وقد روينا عن الفضيل بن عياض أنه قال ما معناه: «لو كانت لي دعوة صالحة لرأيت السلطان أحق بها، فبصلاحه صلاح الرعية وبفساده فسادهم» وبتأييد بما للطبراني في «الكبير» و«الأوسط» عن أبي أمامة مرفوعاً: «لا تسبوا الأئمة وادعوا لهم بالصلاح فإن صلاحهم لكم صلاح»).

(٤) ونص الحديث: «المؤمن كالبنيان . . .» انظره في «البخاري» ١/٨٦ و«مسلم» ٨/٢٠ و«المسند» ٤/٥ و «الترمذي» ٣/١٢٣ و «النسائي».

٥٥٤ ـ **حديث**: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأعمالهم».

عزاهُ السخاويُّ إلى النحويين. وتمامه «إنْ خَيْراً فخيرٌ وإنْ شَرًّا فشَر»[١].

وقال الجلال السيوطي في «درره»: ذكره ابن جرير في «تفسيره» عن ابن عباس موقوفاً.

قلت: وفي التنزيل ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إلَّا ما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٢].

٥٥٥ ـ **حديث**: «النَّاسُ نِيامٌ فإذا ماتُوا انتَبَهُوا»[٣].

هو من قَوْلِ عليٍّ كرَّم الله وجهه.

٥٥٦ ـ **حديث**: «نَبْذُ القملِ يُورثُ النسيان».

يروى في حديث مرفوع شديد الضعفِ، وفي سنده الحكم بن عبد الله الأيلي المتهم بالوضع والكذب، كما قاله ابن عدي في «كامله»[٤].

٥٥٧ ـ **حديث**: «النَّبيُّ لا يُؤَلِّفُ تحتَ الأَرْضِ»[٥].

أي لا يُكمل الألفَ بعد موته، بل تقوم القيامةُ قبله، وهو باطل لا أصل له. وممَّن صرَّح ببطلانه العزُّ الديرينيُّ في «الدرر الملتَقطة»[٦] وقال: إنه مما نقل عن علماء أهل الكتاب، ولا

---

(١) وعبارته كما في «المقاصد» ص١٧٣: (ووقع في كتب النحاة كشروح الألفية وتوضيحها: «الناس....»). وانظر «الدرر» رقم ٤٢٨ و«الكشف» ١/٣٣٢.

(٢) سورة النمل: ٩٠.

(٣) انظر «المقاصد» ٤٤٢ و«الدرر» ٤٢٧ و«الفوائد» للشوكاني ٢٥٦.

(٤) وبناء على ذلك فالحديث موضوع، وهو يتعارض مع ما نعرفه عن الإسلام من تأييد النظافة والدعوة إليها واعتبارها مقدمة واجبة لصحة الصلاة حتى قال ﷺ: في الحديث الصحيح «الطهور شطر الإيمان». وانظر «الميزان» ١/٥٧٢ و«المقاصد» ٤٤٢ و«الكشف» ٢/٣١٣ و«التمييز» ١٧٨.

(٥) انظر «الحاوي» للسيوطي ٢/١٦٦.

(٦) هو «الدرر الملتقطة في المسائل المختلطة» والديريني هو الشيخ عبد العزيز بن أحمد بن سعيد=

يصحّ، بلْ كُلُّ ما وَرَدَ فيه تحديدٌ لوقتِ يوم القيامةِ على التعيين فإمّا أنْ لا يكـونَ له أصلٌ أو لا يثبت إسناده.

قلت: وقد ضعفه السيوطي في رسالته «الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف»[1] وقد تحقق قوله، فإنّا متجاوزون عن الألف بضع عشرة سنة[2].

٥٥٨ ـ **حديث**: «النِّساءُ يَنْصُر بَعْضُهُنَّ بَعْضاً».

هو من قول عكرمة، وقد أُدْرِجَ في حديثِ «صحيح البخاري»[3].

٥٥٩ ـ **حديث**: «النِّسيانُ طَبْعُ الإنسانِ».

قال السخاوي: لا أعرفه بهذا اللفظ، بل في الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً: «المؤمنُ نسَّاءٌ إن ذكِّر ذكَرَ».

قلت: وفي التنزيل ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ إذا نَسِيتَ﴾[4]، ﴿فَلا تَنْسى إلاَّ ما شاءَ اللَّهُ﴾[5] ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إلى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ﴾[6] ويروى: «الإنسانُ مشتقٌّ من النِّسيانِ»[7] وفي تحقيقه كلامٌ عريضُ البيان. وقيل: «أَوَّلُ النَّاسِ أول الناسي».

= الديريني المصري الشافعي. المتوفى ٦٩٤ كما في «كشف الظنون» ١/٧٤٩. وديـرين بلدة في غربية مصر وقبره بها. كان فقيهاً شافعياً من الزهاد. (انظر في ترجمته «طبقات الشافعية» ٥/٧٥ و«الأعلام» ٤/١٣٧).

(١) وهذه الرسالة مطبوعة ضمن «الحاوي للفتاوي» جـ٢/١٦٦.

(٢) في الأصول: بضعة عشر. والصواب ما أثبتناه.

(٣) قال السخاوي ص٤٤٥ بعد أن قرر أنه من قول عكرمة: (بل هو في باب الثياب الخضر من اللباس من «صحيح البخاري» ٧/١٢٨ لكن بدون بيان أنه قول عكرمة).

(٤) سورة الكهف، الآية: ٢٤.

(٥) سورة الأعلى الآيتان: ٦و٧ والآيتان بتمامهما: ﴿سنقرئك فلا تنسى. إلا ما شاء الله إنه يعلم الجهر وما يخفى﴾.

(٦) سورة طه، الآية: ١١٥.

(٧) ولا يصحُّ هذا حديثاً.

٥٦٠ ـ **حديث**: «نُصْرَةُ اللَّهِ للعبدِ خيرٌ من نُصْرَتِهِ لنَفْسِهِ»[١].

من كلام وهيب بن الورد[٢] قال: يقول الله: «ابنَ آدمِ إذا ظُلِمْتَ فاصْبِر وارْضَ بِنُصْرَتي، فإنَّ نُصْرَتي لَكَ خَيْرٌ مِنْ نُصْرَتِكَ لنَفْسِكَ».

وعن الإمام أحمد قال: بلغني أنه مكتوب في التوراة... فذكره.

قاله السخاوي.

وقال السيوطي: أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» عنه قال: بلغني...[٣].

٥٦١ ـ **حديث**: «النَّظرُ إلى الوجه الجميلِ عِبادةٌ».

قال ابن القيم: سئل عنه شيخنا ـ يعني ابن تيمية ـ فقال: هذا كذبٌ باطلٌ على رسول الله عليه الصلاة والسلام لم يَرْوِهِ أحدٌ بإسنادٍ صحيحٍ. بل هو من الموضوعات.

قلت: وقد ورد: «النظر إلى الوجه الحسن يجلو البصر، والنظرُ إلى الوجه القبيح يُورثُ القَلَحَ»[٤] وهو ـ بفتحتينِ ـ: صفرةٌ تعلو الأسنان وَوَسخٌ يركبها، رواه أبو نعيم في «الحلية» عن جابر كل شطرٍ منه بسندٍ، ولكنْ كلاهما ضعيف، والثاني أشدُّ ضعفاً، ويقوي الأول حديث: «النظر إلى المرأة الحسناءِ والخضرة يزيدان في النظر»[٥] رواه أبو نعيم في «الحلية» عن جابر كما رواه في

---

(١) انظر «المقاصد» ٤٤٦ و«الدرر» برقم ٤٣٠ و«التمييز» ١٧٨ و«الكشف» ٢/٣١٦.

(٢) هو وهيب بن الورد القرشي أبو عثمان المكي الزاهد، كان يتكلم ودموعه تقطر، وثقه ابن معين والنسائي، قال ابن حبان: مات سنة ١٥٣.

(٣) وهذا هو نصّ كلام السخاوي أيضاً.

(٤) انظر «المقاصد» ٤٤٦ و«الميزان» ٣/٦٢٧ و«التمييز» ١٧٩ و«الكشف» ٢/٣١٧ و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» ١٣٢. وقال: موضوع.

(٥) انظر «الخلاصة» ص٨٢ وفيه: «النظر إلى الخضرة تزيد البصر، والنظر إلى المرأة الحسناء يزيد البصر» وانظر «ضعيف الجامع» ٦/رقم ٦٠٠٣ وقال: موضوع.

«الجامع الصغير» فهو ضعيفٌ ليس بموضوع[1].

٥٦٢ ــ **حديث**: «نَظْرَةٌ إلى وَجْهِ العالمِ أَحَبُّ إلى اللَّهِ مِن عِبادةِ سِتِّينَ سَنَةً صِياماً وقياماً».

في نسخة سمعان[2] وغيره عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً به، وبمعناه، ولا يصحُّ، قاله السخاوي.

وقد ورد «النَّظرُ إلى وَجْهِ عَليٍّ عِبَادةٌ» رواه الطبراني والحاكم[3] عن ابن مسعود وعمران بن الحصين.

٥٦٣ ــ **حديث**: «نِعْمَ الصِّهرُ القبرُ»[4].

قال الزركشي: لم يوجد. وفي «مسند الفردوس» من حديث ابن عباس مرفوعاً: «نِعْمَ الكفؤُ القبرُ للجارية» وبيّض له في «المسند». قال السيوطي: وفي «الطيوريات» بسنده عن علي بن عبد الله بن عباس أنه قال: «نِعْمَ الأَختانُ القبورُ».

٥٦٤ ــ **حديث**: «نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ. لو لم يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ»[5].

اشتهر في كلام الأُصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية،

---

(١) أقول: بل هو موضوع لأن ضعف الإسناد الشديد مع نكارة المتن يجعل القول بوضعه هو الراجح.

(٢) هو سمعان بن المهدي أحد الوضاعين، وقد قال الذهبي فيه (الميزان ٢/٢٣٤): لا يعرف.

(٣) ورواه أبو نعيم في «الحلية» عن ابن مسعود في ترجمة سليمان الأعمش ٥/٥٨. وهو حديث موضوع وانظر «ضعيف الجامع» ٦/ رقم ٦٠٠٤ و«الميزان» ٤/١٢٧ و«لسان الميزان» ١/٢٤٢-٢٤٣.

(٤) انظر «الدرر» رقم ٤٢٤ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٢٠ و«المقاصد» ٢١٥ و«الفوائد» للشوكاني ٢٦٦ و«تذكرة الموضوعات» ٢١٨. وهو موضوع.

(٥) انظر «المقاصد» ٤٤٩ و«التمييز» ١٨٠ و«الدرر» رقم ٤٢٣ و«تذكرة الموضوعات» ١٠١ و«تدريب الراوي» ٣٧٠ و«الفوائد» للكرمي رقم ١١٨ و«الفوائد» للشوكاني ٤٠٩ و«الكشف» ٢/٣٢٣ و«مغني اللبيب» ١/٢٥٧ و٢٧١ و«شرح التصريح» ٢/٢٥٨ و«حاشية الصبان على الأشموني» ٤/٢٥ و«شرح الكافية» ٢/٣٩٠ و«الجنى الداني» للمرادي ٢٨٧ ط بغداد و٢٧٣ ط دمشق و«رصف المباني» للمالقي ٢٩٠ ط المجمع سنة ١٣٩٥ دمشق. و«الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام ٨٤-٨٥ ط جامعة الرياض ١٤٠١.

فبعضُهم يرويه عن عمر، وبعضُهم يَرْفَعُه.

قال السخاويُ: ورأيتُ بخطِّ شيخنا ـ يعني العسقلاني ـ أنه ظفر به في «مشكل الحديث» لابن قتيبة، ولم يذكر له ابن قتيبة سنداً، وقال: أراد أَنَّ صهيباً إنما يطيع اللَّهَ حُبًّا لهُ لا لمخافة عقابه. انتهى.

وقال السبكي في «شرح التلخيص»: لَمْ أَرَ هٰذا الكلام في شيءٍ من كُتُب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً ولا عن النبي عليه الصلاة والسلام ولا عن عمر مع شدة التفحص عنه. وقال الشُمني[1] في «حاشية المغني» عن والده أنه رأى بخطه ما صورته: رأيت الحافظ أبا بكر بن العربي نسبه إلى عمر بن الخطاب إلا أنه لم يبد له إسناداً. وقال العراقي: لا أصل لهذا الحديث ولم أقف له على إسناد قط في شيءٍ من كتب الحديث. وبعض النحاة ينسبونه إلى عمر بن الخطاب من قوله، ولم أَرَ إسناداً إلى عمر.

وقال الدماميني في «حاشيته على المغني» وقفت في «الحلية» لأبي نعيم على حديث في ترجمة سالم مولى أبي حذيفة[2] من طريق عمر قال: سمعت رسول الله عليه الصلاة والسلام يقول: «إن سالماً شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه»[3]. انتهى. ذكره ابن أبي شريف في حاشية «شرح جمع الجوامع». قال: وفي سنده ابن لهيعة. انتهى.

وقال الزركشي: لا أصل لهذا الحديث لكن في «الحلية» من

---

(١) هو تقي الدين أحمد بن محمد الشمني القسطنطيني الأصل، الإسكندري المولد، القاهري المنشأ، المالكي ثم الحنفي شرح «مغني اللبيب» لابن هشام، وتوفي سنة ٨٧٢. ووالده هو كمال الدين محمد بن الحسن المتوفى سنة ٨٢١. والشُمني: نسبة لمزرعة بباب قسطنطينية يقال لها شمنة. (وانظر «الرسالة المستطرفة»).

(٢) في الأصل: حذيفة. وزدت كلمة (أبي) من «الحلية» ١/ ١٧٧.

(٣) انظر «الحلية» ١/ ١٧٧.

حديث عمر[1] مرفوعاً: «إن سالماً شديد الحب لله لو لم يخف الله ما عصاه».

وقال الحافظ السيوطي في «شرح نظم التلخيص»: كثر سؤَال الناس عن حديث «نعم العبد صهيب لو لم يَخَفِ الله لم يعصه» ونسبه بعضهم إلى النبي عليه الصلاة والسلام، ونسبه ابن مالك في «شرح الكافية» وغيره الى عمر، قال الشيخ بهاءُ الدين السبكي: لم أَرَ هذا الكلام في شيءٍ من كتب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً لا عن عمر ولا عن غيره، مع شدة التفحص عنه. انتهى. نعم، قد ورد في سالم - لا صهيب - عن عمر مرفوعاً: «إنَّ معاذ بن جبل إمام العلماءِ يوم القيامة لا يحجبه من الله إلا المرسلون، وإن سالماً مولى أَبي حذيفة شديدُ الحب في الله لو لم يخفِ الله ما عصاه». أَخرجه الديلمي.

٥٦٥ ـ حديث: «نُقْطَةٌ مِنْ دَوَاةِ عالمٍ أَحَبُّ إلى اللَّهِ مِنْ عَرَقِ مائةِ ثوبِ شهيدٍ».

موضوع، كما في «الذيل»[2].

٥٦٦ ـ حديث: «نَوْمُ المؤمنِ سُبَاتٌ» أَي نومٌ خفيف «وسَمْعُه خباتٌ» أَي ضعيف.

ذكره في «النهاية» بلا إسناد، وذكره الكوراني بلفظ: «نَوْمُ المؤْمِنِ سُباتٌ وصوتُه خُباتٌ».

---

(١) في الأصل: ابن عمر وهو غلط، لأن الحديث عن عمر كما في «الحلية».

(٢) قال في «الذيل» ص٨١: موضوعٌ، وَضَعَهُ رَتَن الهندي. وكذا ذكر العجلوني في «كشف الخفاء» ٢/٣٢٥. وقال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/٤٥: (رَتَن الهنديّ. وما أدراك ما رتَن؟ شيخ دجال بلا ريب. ظهر بعد الستمائة فادعى الصُّحْبَةَ، والصحابة لا يكذبون، وهذا جريء على الله ورسوله. . . وقد قيل: إنه مات سنة ٦٣٢).

٥٦٧ ـ **حديث**: «نَومُ العالمِ عِبادَةٌ».

لا أصل له في المرفوع هكذا، بل ورد:

«نَومُ الصائم عِبَادَةٌ، وصَمْتُهُ تَسْبيحٌ، وعَمَلَهُ مُضَاعَفٌ، ودُعَاؤُهُ مُسْتَجَابٌ، وَذَنْبُهُ مَغفورٌ»[1].

رواه البيهقي بسندٍ ضعيفٍ عن عبد الله بن أبي أوفى. لكن روى أبو نعيم في «الحلية» عن سلمان: «نوْمٌ على علمٍ خيرٌ مِنْ صَلاةٍ على جَهْلٍ»[2] ففي الجملة: من كان عالماً فنومه عبادة، لأنه ينوي به النشاط على الطاعة. ومن هنا قيل: «نَوْمُ الظالم عبادةٌ». لأنَّ تلك السِّنَةَ عبادةٌ بالنسبة إليه في ترك ظلمه[3].

٥٦٨ ـ **حديث**: «نِيَّةُ المؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»[4].

قال ابنُ دحية: لا يصح.

وقال البيهقيُّ: إسناده ضعيف، ورواه العسكري في «الأمثال» عن أنس به مرفوعاً وسنده ضعيف. ولَه طريق ضعيفٌ عن النواس بن سمعان، كما ذكره الزركشي.

وفي «الجامع الصغير»: «نِيَّةُ المؤمنِ خيرٌ مِنْ عَمَلِهِ، وَعَمَلُ المنافقِ خيرٌ من نيتِه، وكُلٌّ يعملُ على نيته، فإذا عَمِلَ المؤمنُ عَملاً نَارَ في قلبه نورٌ»[5]، رواه الطبراني عن سهل بن سعد.

وإنما كانت نيةُ المؤمن خيراً من عمله، لأنها بانفرادها تصير عبادة

---

(١) انظر «ضعيف الجامع» ٦/ رقم ٥٩٨٤.

(٢) وهو ضعيف كما في «ضعيف الجامع» ٥٩٨٥/٦

(٣) في الأصول: (لأنه في تلك). وفي المطبوعة: (في تلك النسبة). وفي المخطوطة (في تلك السنة). فأثبتّ ما رأيت أنه الصواب، ونبهت إلى أصل العبارة.

(٤) انظر «المقاصد» ٤٥٠ و«الدرر» برقم ٤٢٦ و«التمييز» ١٨٠ و«الكشف» ٣٢٤/٢ و«الفوائد» للكرمي ١٢١ و«الفوائد» للشوكاني ٢٥٠ و«تذكرة الموضوعات» ٢١٨ و«تدريب الراوي» ٣٧٠ و«ضعيف الجامع» ٥٩٨٨/٦ و«مجمع الزوائد» ١٠٩/١.

(٥) انظر «كشف الخفاء» ٣٢٤/٢ و«ضعيف الجامع» ٦/رقم ٥٩٨٩.

يترتب عليها الثواب، بخلاف أعمال الجوارح، فإنها إنما تكونُ عبادةً إذا صاحبَتِ النية لخبر «من هَمَّ بحسنةٍ فَلَمْ يَعْمَلْها كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كاملَةً»[١]، ولأن مكانَها مكانُ المعرفة، أعني قلب المؤمن.

قال سهلٌ: «ما خَلَقَ اللَّهُ تعالى مكاناً أعزَّ وأشْرَفَ عندهُ من قَلبِ عَبْدِهِ المؤمنِ، وما أعطى كرامةً للخلقِ أعزَّ عِندَه من معرفَةِ الحَقِّ، فجعل الأعزَّ في الأعزِّ، فما نَشأَ مِنْ أعزِّ الأمكنة يكونُ أعزَّ مما نشأَ من غيره. قال سهل: فتَعِسَ عبدٌ أشغلَ المكانَ الذي هو أعزُّ الأمكنَةِ عنده تعالى بغيره سبحانه. وفي «أنا عِندَ المنكسرة قُلوبُهم المندَرِسَةِ قُبورُهُمْ»[٢] و«ما وسعني أرضي ولا سمائي ولٰكِنْ وَسِعني قلبُ عبدي المؤمن»[٣] إشعارٌ بذلك[٤]. ولأنَّها تبقى بخلاف العمل. ولذا قيلَ: «الخُلُودُ في الجنَّة والنارِ جَزَاءُ النِّيَّةِ». ولأنها تسلم عن الرياءِ بخلاف العمل[٥].

٥٦٩ ــ حديث: «ناكِحُ اليدِ مَلْعونٌ».

لا أَصلَ له كما صرَّح به الرهاويُّ في «حاشيته» على المنار[٦].

---

(١) وهذا حديث صحيح رواه البخاري ٨/٨٧ في كتاب الرقاق: باب من همّ بحسنة أو سيئة، ومسلم ١/٨٣ باب إذا همَّ العبد بحسنة كتبت وإذا همّ بسيئة لم تكتب. ونصّه كما يأتي: [عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى قال: «إنّ الله كتب الحسنات والسيئات ثم بيّن ذلك. فمن همّ بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة. وإن همّ بها فعملها كتبها الله عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة. وإن همّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإن همّ بها فعملها كتبها الله سيئة واحدة»] ورواه أحمد والترمذي والدارمي.

(٢) سبق ورود هذا الحديث برقم (٧٠) وقرر المصنف هناك أنه لا أصل له.

(٣) سبق ورود هذا الحديث الموضوع برقم (٤٢٣).

(٤) أي وفي هذين الحديثين إشعارٌ بذلك.

(٥) في الأصول: (رياء) والتصويب من «كشف الخفاء» ٢/٣٢٥.

(٦) هو شرف الدين يحيى بن قراجا الرّهاوي، وحاشيته على «شرح المنار» لعبد اللطيف ابن=

حرف الواو(١)

٥٧٠ ـ **حديث**: «وَصِيِّي، ومَوْضِعُ سِري، وخليفتي في أهلي، وخَيْرُ مَنْ أُخلفُ بَعْدي عليُّ بنُ أَبي طالبٍ».

موضوعٌ. على ما قاله الصغاني في «الدر الملتقط».

قلت: وهو من مفتريات الشيعة الشنيعة قاتلهم الله أَنَّى يُؤْفَكُونَ وكَيْفَ يَأْفِكونَ.

٥٧١ ـ **حديث**: «الوَرْدُ الأَبْيَضُ خُلِقَ مِن عَرَقِي، والأَحمرُ مِنْ عَرَقِ جِبْريل، والأَصفرُ مِنْ عَرَقِ بُرَاقي»(٢).

مذكور في «مسند الفردوس» وغيره. فقال النووي: لا يصح. وقال آخرون: إنه موضوع.

قلت: وكذا ذكره ابن عدي في ترجمة الحسن بن علي بن زكريا بن صالح العدوي البصري الملقب بالذئب عن عليٍّ أَن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «ليلة أُسْرِيَ بي إلى السماءِ سَقَطَ إلى الأَرضِ من عَرَقي فنَبَتَ منه الوَرْدُ، فمن أَراد أَنْ يَشَمَّ رائحتي فَلْيَشمَّ الوَرْدَ». موضوعٌ.

٥٧٢ ـ **حديث**: «الوُضُوءُ على الوُضوءِ نورٌ على نورٍ».

= الملك الذي مرت ترجمته فيما سبق، و«المنار» للشيخ أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي المتوفى سنة ٧١٠ وعنوانه: «منار الأنوار» في أصول الفقه. (انتهى ملخصاً من «كشف الظنون» ٢/١٨٢٣- ١٨٢٤- ١٨٢٥).

(١) قدّم المصنف الواو على الهاء تبعاً لبعض العلماء كصاحب «القاموس». وهناك من يقدمون في الترتيب الألفبائي الهاء على الواو.

(٢) انظر «الموضوعات» ٣/٦١ و«اللآلىء» ٢/٢٧٥ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٧٠ و«المقاصد» ١٣٠ و«الدرر» برقم ٤٨٤ و«التمييز» ٤٦ و«الكشف» ١/٢٥٨ و«الفوائد» للكرمي ٨٤ و«تذكرة الموضوعات» ١٦١ و «فتاوى النووي» ١٢٨ هذا وقد سبق أن أورد المؤلف الحديث برقم ١٠٣ فهو مكرر.

في «الإحياء»[1]. وقال مُخَرِّجُه: لم أقف عليه. وسَبَقَهُ لـذلك المنذري، وأما الحافظُ العسقلانيُّ فقال: إنه حديث ضعيفٌ رواه رزين في «مسنده»[2].

٥٧٣ ـ **حديث**: «ولا رادَّ لِمَا قَضَيْت»[3].

في حديث الذكرِ بَعْدَ الصلاة في «مسند عبد بن حميد». وأخرجه الطبراني بسندٍ صحيحٍ. قال السخاويّ: ومَنْ أنكره فهو مقصر.

٥٧٤ ـ **حديث**: «الوَلَدُ سِرُّ أبيهِ»[4].

قال السخاوي: لا أصل له، وقد سبقه الزركشي بذلك.

٥٧٥ ـ **حديث**: «وَلَدُ الزِّنا لا يَدْخُلُ الجنَّةَ».

يدور على الألسنة ولم يثبت بالسنة، بل قال القاضي مجد الدين الشيرازي في «سِفْرِ السعادة»: هو باطل.

٥٧٦ ـ **حديث**: «وُلِدْتُ في زَمَنِ الملِكِ العادِلِ»[5].

قال السخاوي: لا أصل له. وقال الزركشي: كذب باطل. وقال السيوطي: قال البيهقي في «شعب الإيمان»: تكلم شيخنا أبـو عبد الله الحافظ[6] في بطلان ما يرويه بعض الجهلاءِ عن نبيِّنا ﷺ

---

(١) «إحياء علوم الدين» للغزالي ١/١٣٥ وانظر «المقاصد» ٤٥١ و«الدرر» برقم ٤٣٨ و«الكشف» ٢/٣٣٦ و«الفوائد» للشوكاني ١١.

(٢) هو رزين بن معاوية العبدري السرقسطي الأندلسي المالكي. جاور بمكة أعواماً وتوفي بها سنة ٥٣٥. له «التجريد للصحاح والسنن» جمع فيه الصحاح الثلاثة التي هي البخاري ومسلم ومالك، والسنن الثلاثة وهي سنن أبي داود والترمذي والنسائي.

(٣) انظر «المقاصد» ٤٥٢ و«الدرر» برقم ٤٣٦ و«الكشف» ٢/٣٣٨.

(٤) انظر «المقاصد» ٤٥٣ و«الدرر» ٤٣٤ و«الفوائد» للكرمي ١٢٢ و«الفوائد» للشوكاني ١٣٧.

(٥) انظر «المقاصد» ٤٥٤ و«الدرر» ٤٣٥ و«الفوائد» للكرمي ١٢٣ و«الفوائد» للشوكاني ٣٢٧ و«التمييز» ١٨٣ و«الكشف» ٢/٣٤٠.

(٦) أبو عبد الله هو الحاكم كما صرّح بذلك السخاوي.

«وُلِدْتُ في زَمَنِ الملك العادِلِ» يعني أنو شَروان[1].

٥٧٧ ـ **حديث**: «وَيْلٌ للتاجِرِ مِنْ (بَلَى واللَّهِ) وَوَيْلٌ للصَّانِعِ من (غد وبَعْدَ غَدٍ)».

قال العراقيُّ: لم أَقف له على أَصل.

وذكر صاحبُ «مسند الفردوس» مِنْ حديثِ أَنَسٍ بغيرِ إسناد نَحْوَهُ.

٥٧٨ ـ **حديث**: «وَيْهِ اسمُ شيطانٍ».

يُروى من قول ابن[2] عُمَرَ رضي الله عنهوإبراهيمَ النخعيّ وهو من تابعي الكوفة، فعلى هذا يكره التسمية بنحو سيبويه ونفطويه[3].

حرف الهاءِ

٥٧٩ ـ **حديث**: «الهَدِيَّةُ لِمَنْ حَضَرَ».

وكذا «الهدايا تُشترك».

لا أَصل لهما هكذا، لكن ورد بسند ضعيف:

«مَنْ أُهْدي له هديةٌ فجلساؤهُ شركاؤهُ فيها» كما تقدم[4]، والله أعلم.

---

(١) وتتمة الكلام كما في «الدرر»: [ثم رأى بعض الصالحين رسول الله ﷺ في المنام فحكى له ما قال أبو عبد الله، فصدّقه في تكذيب هذا الحديث وإبطاله وقال: ما قلته قط. انتهى] وقال الحليمي في «الشعب»: إنه لا يصح، وإن صحّ فإطلاق العادل عليه لتعريفه بالاسم الذي كان يدعى به، لا لوصفه بالعدل، والشهادة له بذلك بناء على اعتقاد المعتقدين فيه أنه كان عادلاً كما قال تعالى ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمْ﴾ أيْ ما كانَ عِنْدَهُم آلهةً. وليس يجوز أن يُسَمّيَ رسولُ الله ﷺ مَنْ يحكم بغير حكم الله عادلاً. (وانظر «المقاصد» ص٤٥٤).

(٢) كذا في «المقاصد» ٤٥٤ و«الدرر» برقم ٤٣٩ و«التمييز» ١٨٣ أما في الأصل و«الكشف» ٢/٣٤٠ فقد جاء كما يأتي: (من قول عمر) فلعلَّ هناك سقطاً، أو أسقط المؤلف كلمة (ابن) سهواً فتبعه العجلوني في «الكشف» والله أعلم.

(٣) يحتاج التسليم بهذا الحكم إلى التأكد من صحة نسبة هذا القول إلى ابن عمر رضي الله عنه.

(٤) تقدم برقم (٤٧٠).

٥٨٠ ـ **حديث**: «هَلاكُ أُمَّتي عالمٌ فاجرٌ وعابدٌ جاهلٌ»
لم يُوجدْ. كذا في «المختصر».

حرف اللام ألف

٥٨١ ـ **حديث**: «لا أدري نصفُ العلم»[1].
قول الشعبي كما رواه الدارميُّ في «مسنده»، والبيهقي في «مدخله». لكن في «سنن سعيد بن منصور» عن ابن مسعود: «لا أدْري ثُلُثُ العِلْمِ». ذكره السيوطي.
وقال السخاوي: بل في «صحيح البخاري»[2] عن ابن مسعود من قوله: «مَنْ عَلِمَ فَلْيَقُلْ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلْ: اللَّهُ أعلمُ، فَإِنَّ مِنَ العلمِ أن تقولَ لما لا تَعلَمَ: اللَّهُ أَعْلَمُ».
قلت: وقد ثبت[3] أنه عليه الصلاة والسلام قال: «لا أدري عُزَيْرٌ

(١) انظر «سنن الدارمي» ١/٦٣ و«الدرر» برقم ٤٥٩ و«المقاصد» ٤٥٨ و«التمييز» ١٨٤ و«الكشف» ٢/٣٤٦.

(٢) لا. لم يعز السخاوي أثر ابن مسعود إلى البخاري. والعزو موجود في «التمييز»، ويبدو أنّ المؤلف سامحه الله لم يرجع إلى «المقاصد» بل اعتمد على كلام ابن الديبع. وهذه هفوة لا ينبغي لأهل العلم أن يقعوا فيها. والأثر صحيح. إذ هو في «صحيح مسلم» ٤/٢١٥٦ ورقم الحديث ٢٧٩٨، وقد أورده أيضاً ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢/٥١ـ٥٢. هذا وقد عقد الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ في كتابه هذا فصلاً رائعاً عنوانه (باب ما يلزم العالم. إذا سئل عما لا يدريه من وجوه العلم) جمع فيه عدداً من الأحاديث النبوية وأقوال جماعة من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والعلماء العاملين ممن كانوا يقولون هذه الكلمة أو قريباً منها. واستغرق ذلك صفحات من ٤٩ـ٥٥ فارجع إليه فما أغزر فوائده.

(٣) أقول: في قول المصنف (وقد ثبت) نظر. فالحديث أورده ابن عبد البر ٢/٥٠ بلفظ «ما أدري أعزير نبيّ أم لا؟ وما أدري أتبع ملعون أم لا؟». وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» ٣/٣٣٠ إلى ابن مردويه وابن عساكر وجاء في «ضعيف الجامع» ٣/ رقم ٢٥٦١: «ثلاث وثلاث وثلاث... فأما التي أشك فيهن؛ فعزيرٌ لا أدري أكان نبياً أم لا؟...» وقال: ضعيف.

أَنَبِيٌّ أَمْ لا؟». وفي التنزيل: ﴿**وما أدري ما يُفْعَلُ بي ولا بِكُمْ**﴾[1] الآية.

٥٨٢ ـ حديث: «لا بَأْسَ بِبَوْلِ الحِمارِ وكُلِّ ما أُكِلَ لَحْمُهُ».

موضوعٌ، كما في «اللآلىء»[2].

٥٨٣ ـ حديث: «لا بَأْسَ بالذَّوَاقِ عندَ المشترىٰ».

لا أصل له.

٥٨٤ ـ حديث: «لا تَتَوَضَّؤُوا في الكَنيفِ الذي تَبولونَ فيه، فإنَّ وُضوءَ المؤمنِ يُوزَنُ مَعَ حَسَنَاتِهِ».

وَضَعَهُ يحيىٰ بن عَنْبَسَةَ[3].

٥٨٥ ـ حديث: «لا تُسَيِّدوني في الصلاة».

قال السخاوي: لا أصل له.

٥٨٦ ـ حديث: «لا تَكْرَهُوا الفِتْنَةَ في آخرِ الزَّمان، فإِنَّها تُبيرُ ـ أي تُهْلِكُ ـ المنافقين»[4].

رواه الدَّيْلَميُّ عن عليٍّ به مرفوعاً. كذا قاله الزركشي.

وقال السيوطي: أنكره الحافظ ابن حجر في «شرحه للبخاري»، ونقل[5] عن ابن وهب أنه سئل عنه فقال: إنه باطل.

---

(١) سورة الأحقاف، الآية: ٩.

(٢) انظر «اللآلىء المصنوعة» جـ٢ص٢. و«الموضوعات» ٢/ ٧٥ و«تنزيه الشريعة» ٢/ ٦٦.

(٣) هـو يحيى بن عنبسة القرشي، قال ابن عـدي: منكر الحـديث مكشوف الأمـر. وقـال الدارقطني: دجال يضع الحديث. ترجم له الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/ ٤٠٠ وأورد هذا الحديث من موضوعاته.

(٤) انظر «أحاديث القصاص» رقم ٣٩ و«المقاصد» ٤٦٤ و«الدرر» رقم ٤٤٦ و«التمييز» ١٨٧ و«الكشف» ٢/ ٣٥٩ و«تنزيه الشريعة» ٢/ ٣٥١ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٠٩ و«الفوائد» للشوكاني ٥٠٩ و«تذكرة الموضوعات» ٢٢٢ و«تهذيب التهذيب» ٦/ ٧٤.

(٥) في الأصول: ونقله. والتصويب من «الدرر».

وقال السخاوي: وكذا أخرجه أبو نعيم وفي سنده ضعف[1] ومجهول. وسئل عنه ابن وهب فقال: إنه باطل. وقيل لابن وهب: إنَّ فلاناً حَدَّثَ عنك عن النبي عليه الصلاة والسلام «لا تَكْرَهُوا الفِتَنَ فَإِنَّ فيها حَصَادَ المُنافِقين». فقال ابنُ وهب: أَعْمَاهُ اللَّهُ إنْ كانَ كاذِباً. فَعَمِيَ الرَّجُلُ[2].

٥٨٧ ــ حديث: «لا تَعُدْ مَنْ لا يَعُودُكَ».

قول ابن وهب. ويُقَوِّيه ما يروى من حديث جابر مرفوعاً «مَنْ عَادَ مَرْضانا عُدْنا مَرْضاهُ» وسنده ضعيف. وقد قال عبد الله بن أحمد لأبيه: يا أَبتِ! جارُنا مَرِضَ فَما نَعُودُهُ، فقالَ له: يا بُنيَّ ما عادَنا فَنَعُودَه.

قلت: ولَعَلَّهُ محمولٌ على التأديب لما في حديث ضعيفٍ رواه الديلميُّ عن أنصاريّ يقال له قيس، قال: أُخبرتُ عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «عُدْ مَنْ لا يَعُودُكَ». ولعلَّ الأول محمول على العدل وهذا على الفضل.

٥٨٨ ــ حديث: «لا تُعَظِّموني في المسجد».

لا يُعْرَفُ له أصلٌ.

٥٨٩ ــ حديث: «لا تَلِدُ الحيَّةَ إلا الحيَّةُ».

ليس بحديث. بل هو من أمثال العرب[3].

٥٩٠ ــ حديث: «لا تَمارَضوا فتَمْرَضُوا، ولا تَحْفِرُوا قُبُورَكُم فتَمُوتُوا»[4].

---

(١) كذا في الأصول و«المقاصد». والذي في «كشف الخفاء»: ضعيف.

(٢) وقال السخاوي: (وحديث: «لا تتمنوا لِقاءَ العدوّ واسألوا الله العافية» قد يشهد لعدم صحته).

(٣) سقطت من الأصول الجملة الآتية: (ليس بحديث، بل هو) واستدركتها من «كشف الخفاء» ٢/٣٦٠. وجاء في «المستقصى» للزمخشري ٢/٣٩٠ ط الهند: «هل تلد الحية إلاّ الحية» وجاء في «فصل المقال» لأبي عبيد البكري: «العصا من العصية والأفعى بنت الحية».

(٤) انظر «المقاصد» ٤٥٩ و«الدرر» برقم ٤٥٦ و«التمييز» ١٨٥ و«الكشف» ٢/٣٤٩ و«الفوائد» للشوكاني ٢٦٢.

ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال عن أبيه: إنه منكر، وأسنده الديلمي إلى وهب بن قيس به مرفوعاً، وعلى كل حال فلا يصح، وأما ما يزيدُهُ العوامُّ من قوله: «فتموتوا فتدخلوا النار» فلا أصل له أصلاً.

٥٩١ ــ حديث: «لا تَنْظُرْ إلى مَنْ قالَ وانْظُرْ إلى ما قالَ»[1].

قاله عليٌّ كرم الله وجهه، كما رواه ابن السمعاني في «تاريخه» عنه. ذكره السيوطي.

٥٩٢ ــ حديث: «لا سلام على آكل».

لا أصل له في مبناه وهو صحيح في معناه.

٥٩٣ ــ حديث: «لا عُذْرَ لِمَن أَقَرَّ».

قال العسقلاني: لا أصل له، وليس معناه على إطلاقه صحيحاً.

٥٩٤ ــ حديث: «لا غيبة لفاسق»[2].

قال أحمد: منكر، وقال الدارقطني والخطيب والحاكم: باطل. لكن قال الزركشي: له طرق كثيرة. وقد رواه البيهقي في «سننه» من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ:

«مَنْ أَلقى جِلْبَابَ الحياءِ فلا غيبةَ له»، وقال: في إسناده ضعف. وقال الهروي في «ذم الكلام»: هو حديث حسن. وساقه مِنْ طُرُقٍ عن بهز: «لَيْسَ لفاسقٍ غيبةٌ».

٥٩٥ ــ حديث: «لا فَتى إلا علي، ولا سَيْفَ إلَّا ذُو الفِقار».

لا أصل له ممَّا يعتمد عليه. نعم يُروى في أثرٍ واهٍ عن الحسن بن

---

(١) انظر «الدرر» برقم ٤٦١ و«الفوائد» للكرمي رقم ١١٣ و«الكشف» ٢ / ٣٦١.

(٢) انظر «الدرر» برقم ٤٤٩ و«الفوائد» للكرمي رقم ١١٠ و«المقاصد» ٣٥٤ و«التدريب» ٣٧٠ و«التمييز» ١٣٦ و«الكشف» ٢ / ٣٦٦ وانظر رقم ٣٩٠ من هذا الكتاب.

عرفة العبدي[1] من حديث أبي جعفر محمد بن علي الباقر. قال: نادى مَلَكٌ منَ السماءِ يوم بدر يقال له رضوان: «لا سيفَ إلَّا ذو الفقار لا فتى إلَّا عليٌّ». وذكره كذا في «الرياض النضرة»[2]. وقال: ذو الفقار اسم سيف النبي ﷺ وسُمِّيَ بذلك لأنه كانت فيه حفر صغار.

أقول: ومما يدل على بطلانه أنه لو نودي بهذا من السماءِ في بدر لسمعه الصحابة الكرام، ونقل عنهم الأئمة الفخام، وهذا شبيه ما ينقل من ضرب النقارة حوالي بدر، وينسبونه إلى الملائكة على وجه الاستمرار من زمنه عليه الصلاة والسلام إلـى يومنا هذا. وهو باطلٌ عقلاً ونقلاً، وإن كان ذكره ابن مرزوق[3] وتبعه القسطلاني في «مواهبه»[4].

وكذا من مفتريات الشيعة الشنيعة: حديث:

«نادِ علياً مُظهرَ العجائب، تَجِدْهُ عوناً لك في النوائب، بنبوتك يا محمد، بولايتك يا عليٌّ».

٥٩٦ ــ حديث: «لا مَهْرَ أَقلُّ من عشرة دراهم».

قال السخاوي: رواه الدارقطني عن جابر به مرفوعاً في حديث،

---

(١) هو الحسن بن عرفة العبدي، أبو علي البغدادي، وثَّقَهُ ابنُ معين وأبو حاتم. قال ابن أبي حاتم: عاش مائة وعشرين سنة، وكان له عشرة أولاد بأسماء العشرة المبشرين بالجنة. مات سنة ٢٥٧.

(٢) «الرياض النضرة في فضائل العشرة» لمحب الدين أحمد بن محمد الطبري المكي الشافعي المتوفى سنة ٦٩٤هـ.

(٣) في الأصول: (ابن المرزوق) والتصحيح من «كشف الخفاء» ٢/٣٦٣ وابن مـرزوق هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد. . . بن مرزوق التلمساني عرف بالخطيب توفي بمصـر سنة ٧٨١هـ.

(٤) «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» كتاب في السيرة النبوية لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني المصري المتوفى سنة ٩٢٣هـ وهو كتاب جليل القدر، كثير النفع، ليس له نظير في بابه.

ولكنَّ سنده واه لأن فيه مبشر بن عبيد[1] وهو كذاب. وقد كان الإمام أحمد يقول: سمعت سفيان بن عيينة يقول: لم أجد لها أصلاً. يعني العشرة في المهر، ويعارضه حديث سهل بن سعد في الواهبة نفسها:

«التمسْ ولو خاتماً من حديد».

قلت: المعارضة تندفع بحمل الأول على أقل المسمَّى من المهر آجلاً وعاجلاً، والثاني على المؤَجل عرفاً. ويؤيد الأول ما رواه البيهقي في «السنن الكبرى» من طرق ضعيفة، لكنها يَقْوى بعضُها ببعض، عن جابر، فيرتقي إلى مرتبة الحسن وهو كافٍ في الحجة، على ما بينته في «شرح مختصر الوقاية» وهو الله وليُّ الهداية[2].

٥٩٧ ـ حديث: «لا همَّ إلا همُّ الدَّيْن، ولا وجَع إلا وجعُ العين»[3].

قال الزركشي: قال أحمد: لا أصل له.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» من حديث جابر رفعه به وقال: إنه منكر. وقال السيوطي: هو في «معجم الطبراني الصغير» من حديث جابر.

---

(١) ترجم له الذهبي في «الميزان» ٣/٤٣٣، وقد أورد هذا الحديث في ترجمته. قال أحمد فيه: كان يضع الحديث. وانظر «سنن الدارقطني» ٣/٢٤٥ فقد قال بعد أن أورد هذا الحديث: (مبشربن عبيد متروك الحديث. أحاديثه لا يتابع عليها).

(٢) قال العجلوني في «الكشف» ٢/٣٦٨ بعد أن نقل عن المصنف كلامه هذا: [وأقول: لا يخفى بُعْدُ الحمل المذكور وعدمُ صحّة التأييد، لأن ما رواه الشيخان أو أحدُهما مقدَّم على غيره وإن كان صحيحاً، فما بالك بالحسن على فرض ثبوته؟ فليتأمل] وقد أحسن في ردّه عليه. والتكلف ظاهر واضح في كلام المصنف.

(٣) انظر «الموضوعات» ٢/٢٤٤ و«ميزان الاعتدال» ٢/٢٤٠ و«المعجم الصغير» للطبراني ٢/٣١ و«الخلاصة» ٨٣ و«المقاصد» ٤٦٩ و«الدرر» برقم ٤٥٠ و«الفوائد» للكرمي رقم ١١٢ و«التمييز» ١٩٠ و«الكشف» ٢/٣٦٩ و«ضعيف الجامع» ٦ برقم ٦٣٢٩.

وذكر الزركشي عن ابن المديني قال: سمعت أبي يقول: خمسة أحاديث نرويها وليس لها أصل، وذكر منها هذا الحديث بلفظ: «لا غمَّ إلا غَمُّ الدَّيْن».

٥٩٨ ـ **حديث**: «لا يأْبى الكرامةَ إلا حمارٌ»[١].

هو من قول عليٍّ ـ على ما يقال ـ. ذكره الديلمي.

قال السخاوي: وهو كذلك في «سنن سعيد بن منصور» أن علياً أُلقيت له وسادة، فجلس عليها، وقال ذلك.

وقد أخرجه الديلمي عن ابن عمر به مرفوعاً.

قال السيوطي: أخرجه البيهقي في «الشعب» عن عليٍّ موقوفاً.

٥٩٩ ـ **حديث**: «لا يحلُّ لمسلمٍ جَهْلُ الفرائض والسنن، ويحلُّ له جهل ما سوى ذلك».

موضوع، كما في «الذيل»[٢].

٦٠٠ ـ **حديث**: «لا يدخلُ الجنَّةَ ولدُ زنيةٍ»[٣].

---

(١) انظر «الدرر» برقم ٤٥١ و«المقاصد» ٤٦٩ و«الكشف» ٢ / ٣٧٠.

(٢) انظر ص ٣٦ في «ذيل الموضوعات» طبع الهند.

(٣) انظر الحديث في «الموضوعات» ٣/١١١ و«اللآلىء» ٢/١٩٣ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٢٨ و«المقاصد» ٤٧٠ و«الميزان» ١/٣٧٧ و«التمييز» ١٩٢ «والكشف» ٢/٣٧٢. والحديث لا يصح لا سنداً ولا متناً.

إذا نظرنا إلى متن الحديث حكمنا عليه بالوضع لأنه يصادم نصوصاً ثابتة صريحة في الكتاب والسنة تقرر أنّ لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت، وأنه لا تزر وازرة وزر أخرى وأن الإنسان لا يُسأل إلا عما جنته يداه، وذلك هو مقتضى العدالة التي حققها الإسلام وقررها. قال تعالى: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ البقرة ٢٨٦ وقال: ﴿ولا تزرُ وازرة وِزْرَ أخرى وإن تَدْع مُثْقَلةٌ إلى حملها لا يُحْمَلْ منه شيءُ ولو كان ذا قربى﴾ فاطر ١٨ وقال: ﴿قُلْ لا تُسألون عمّا أجْرَمْنَا ولا نُسْأل عما تعملون﴾ سبأ ٢٥ وقال: ﴿وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ النجم ٣٩.

وإذا نظرنا في أسانيده وجدناها تالفة، وقد قرّر المؤلف القاري ذلك في كلامه على الحديث رقم ٥٧٥ فقال: إنه لم يثبت بالسنة وقرر أنه باطل. وهذا موافق لما نقله عن ابن طاهر وابن=

زعم ابن طاهر وابن الجوزي أن هذا الحديث موضوع، لكن رواه أبو نعيم في «الحلية» عن مجاهد، عن أبي هريرة به مرفوعاً. وأعلَّه الدارقطني بأن مجاهداً لم يسمعه من أبي هريرة.

٦٠١ ـ **حديث**: «لا يستحي الشيخُ أن يتعلَّم العلم كما لا يستحي أن يأكل الخبز».

غير معروف.

٦٠٢ ـ **حديث**: «لا يتعلم العلمَ مُسْتَحْيٍ ولا متكبرٌ».

قول مجاهد كما في «صحيح البخاري» عنه تعليقاً.

٦٠٣ ـ **حديث**: «لا يستديرُ الرغيفُ ويوضعُ بينَ يديْكَ حتَّى يعملَ فيه ثلاثُمائةٍ وستون صانعاً، أوَّلهم ميكائيل».

قال العراقي: لم أجد له أصلاً[1].

= الجوزي، وإنك لتراه هنا يعترف باعلال الدارقطني للحديث من حيث أن مجاهداً لم يسمع من أبي هريرة.

وجاء في «الإجابة» للزركشي ص١٢٠: [وأخرج النسائي من حديث شعبة عن منصور عن سالم عن نبيط بن شريط عن جابان عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «لا يدخل الجنة ولد زنية» وأخرجه ابن حبان في «صحيحه». قال الحافظ المزيُّ في «الأطراف»: قال البخاريّ: لا يعرف لجابان سماع عن عبد الله ولا لسالم من جابان ولا نبيط].

وقد رجعت إلى «الحلية» فوجدت أبا نعيم ذكره في موضعين:

ذكره في ٨/٢٤٩ بإسناد فيه بركة بن محمد الحلبي وهو متهم بالكذب وقالوا: إنّه حدث عن يوسف بن أسباط بمناكير. وهو هنا يروي عن يوسف هذا ويوسف مشهور بالغلط فقد كانت تشتبه عليه الأمور. وبعد أن أورد الحديث أبو نعيم نقل عن يوسف نفسه أنّ الحديث تعاظمه فقال: [قال يوسف: تعاظمني ذلك الكلام] ويوسف يروي عن أبي إسرائيل إسماعيل بن إسحاق وهو منكر الحديث قال العقيلي فيه: ليس هذا الشيخ ممّن يقيم الحديث.

أما الموضـع الثاني الذي أورد أبو نعيم فيه هذا الحديث ونحوه فهو ٣/٣٠٧ و٣٠٨ بأسانيد لا يخلو طريق منها من مجهول أو ضعيف أو متهم بالكذب.

ومن هنا كان الحكم على الحديث بالوضع هو السائغ المقبول والله أعلم.

(١) انظر «إحياء علوم الدين» جـ٣/ ٩٤.

٦٠٤ ــ **حديث**: «لا يُعَذِّبُ اللَّهُ بمسألةٍ اختُلِفَ فيها».

قال السخاوي: أظنه من كلام بعض السلف.

قلت: وسمعت بعض مشايخي يقول: «مَنْ تَبِعَ عالماً لَقِيَ الله سالماً». ويقويه قوله سبحانه وتعالى: ﴿**فاسألوا أهلَ الذكْرِ إنْ كُنْتُم لا تَعْلَمُون**﴾[1] وحديث: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»[2].

وقد تقدم زيادة كلام على هذا في حديث: «اختلاف أُمتي رحمة».

٦٠٥ ــ **حديث**: «لا آلاءَ إلَّا آلاؤُك، ياألله، إنك سميع عليم، محيط به علمك كعسهلون، وبالحق أنزلناه وبالحق نزل».

قال السخاوي: هذه الألفاظ اشتهرت في كثير من البلاد بأنها حفيظة[3] رمضان تحفظ من الغَرَق والسَرَق والحَرَق وسائر الآفات، وتكتب في آخر جمعة منه والخطيب يخطب على المنبر، وهي بدعة لا أصل لها. وكان العسقلاني ينكرها وهو قائم على المنبر حتى في أثناءِ الخطبة حين يرى من يكتبها.

قلت: وكلمة (كعسهلون) مجهولةٌ لا يدرى معناها فيحرم كتابتها[4]، إذْ يحتمل أن تكون كلمة كفرٍ يكفر بها متكلمها.

---

(١) سورة النحل، الآية: ٤٣

(٢) قال العجلوني في «كشف الخفاء» ١/١٣٢ رواه البيهقي وأسنده الديلمي عن ابن عباس ورواه ابن عبد البر في «جامع العلم» ٢/٩١ بإسناده عن جابر، وقال: هذا إسناد لا تقوم به حجة. وذهب الشيخ ناصر الألباني إلى أن الحديث موضوع لوجود سلام بن سليم في سنده وهو مجمع على ضعفه ومتهم بالكذب (انظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ١/٧٩ رقم الحديث٥٨) وانظر «الميزان» ١/٤١٣.

(٣) انظر «المقاصد» ص٤٥٩ و«كشف الخفاء»٢/٣٤٨.

(٤) في هامش المخطوطة (فيحرم رقياها) ويريد كاتبها: يحرم الرقيى بها. وانظر «فتاوى ابن تيمية» ١٩/١٣ و٦١.

باب الياءِ المثناة من تحت

٦٠٦ ـ **حديث**: «يا أَبا هريرة! إذا توضأْت فقل: بسم الله والحمد لله، فإنَّ حَفَظَتَكَ لا تستريح تكتب لك الحسنات حتى تحدث من ذلك الوضوءِ»[(١)].

منكر.

٦٠٧ ـ **حديث**: «يا أَحمد» بطوله...

موضوع كما صـرّح به الصغاني.

٦٠٨ ـ **حديث**: «يا حميراءُ».

قال المزي: كل حديث فيه: يا حميراءُ فهو موضوع[(٢)].

٦٠٩ ـ **حديث**: «يا خيل الله اركبي».

رواه العسكري في «الأَمثال»: عن أَنس رضي الله عنه أَن حارثة بن النعمان قال: يا نَبِيَّ الله! ادْعُ الله لي بالشهادة، فدعا له. قال: فنودي يوماً «يا خيل الله اركبي» فكان أَول فارس ركب، وأَول

---

(١) انظر «الموضوعات» ٣/١٨٦ و«اللآلىء» ٢/٣٧٧ و«تنزيه الشريعة» ٢/٣٤٠ و«لسان الميزان» ١/٩٨ و«الذيل» ٩٦ و«مجمع الزوائد» ١/٢٢٠.

(٢) يبدو أنّ على هذا القول استدراكاً، لا سيما وأن الكلام المرويّ عن الحافظ المزي فيه استثناء. فقد ذكر الزركشي في «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» ص ٥٨ طبع المكتب الإسلامي ما يلي: (جاء في حقها: «خذوا شطر دينكم عن الحميراء» وسألت شيخنا الحافظ عماد الدين ابن كثير رحمه الله عن ذلك فقال: كان شيخنا حافظُ الدنيا أبو الحجاج المزيّ رحمه الله يقول: كل حديث فيه ذكر الحميراء باطل إلا حديثاً في الصوم في «سنن النسائي» قلت: وحديثاً آخر في «النسائي» أيضاً، عن أبي سلمة قال: قالت عائشة: دخل الحبشة المسجد يلعبون فقال لي: «يا حميراء أتحبين أن تنظري إليهم» الحديث وإسناده صحيح. وروى الحاكم في مستدركه حديث: ذكر النبي ﷺ خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة فقال: «انظري يا حميراء ألّا تكوني أنت» ثم التفت إلى عليّ فقال: «إن وليت من أمرها شيئاً فارفق بها» وقال: صحيح الإسناد) وتعقب الذهبي الحاكم بأنّ البخاري ومسلماً لم يخرجا لعبد الجبار، وعبد الجبار هو ابن الورد ترجم له الذهبي في «الميزان» ٢/٥٣٥ ونقل عن البخاري أنه يخالف في بعض حديثه.

فارس استشهد. ذكره الزركشي[1]. وقال السخاوي. رواه ابن عائذ في «المغازي» عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير[2] عن قتادة قال: بعث رسول الله ﷺ يومئذٍ - يعني يوم بني قريظة - بعد يوم الأحزاب منادياً ينادي: «يا خيل الله اركبي».

وعزا السهيلي في «روضه»[3] في غزوة حنين هذا اللفظ لصحيح مسلمٍ فينظر[4].

٦١٠ - حديث: «يا شيخ! إن أردتَ السلامةَ فاطْلبها في سلامـةِ غيرِك مِنْكَ».

يروى عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي أنه قال: رأيت النبيّ ﷺ في المنام، ! فسألته عن حديث أسمعه منه وأرويه عنه. فقال لي: «يا شيخ....» وذكره. وكان يفرحُ بذلك ويقول: سمَّاني رسول الله ﷺ شيخاً. كذا ذكره السخاوي[5].

---

(١) كلام المؤلف صريح في أنّ المنقول هو كلام الزركشي. وهذا غير صحيح. بل هو كلام السيوطي مما زاده، كما يدل على ذلك مصطلحه الذي ذكره في مقدمة كتابه «الدرر» ص٤٠ بتحقيقنا قال: (وميزت ما زدته بقولي (قلت) في أوله وبـ(انتهى) في آخره.) والحديث «يا خيل الله اركبي» والتعليق عليه محصور بين هاتين الكلمتين.

(٢) سعيد بن بشير ضعيف منكر الحديث، يروي المنكرات عن قتادة لا يحتج به، أنظر ترجمته في «الميزان» ٢/١٢٨.

(٣) والروض هو «الروض الأنف» شرح «سيرة ابن هشام» للسهيلي، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي المتوفى سنة ٥٨١ هـ. وهو مطبوع. وانظر هذا العزوفي «الروض الأنف» ٤/١٣٨ وقد سألت صديقنا الدكتور الأعظمي أن يتحقق من ذلك بواسطة الكمبيوتر فأجابني بعد استنطاق الكمبيوتر أن الحديث ليس في «صحيح مسلم». وبهذا يتبّين أن السهيلي وهم والله أعلم.

(٤) أورد الحديث أبو داود في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في النداء عند النفير يا خيل الله اركبي) ٣/٣٦ عن سمرة بن جندب أن النبي ﷺ سمّى خيلنا خيل الله.. إذا فزعنا. وانظر «الدرر» برقم ٤٦٤ و«المقاصد» ٤٧٣ و«الكشف» ٢/٣٧٩ و«التمييز» ١٩٣.

(٥) قوله (وكان يفرح....) إلى آخر الكلام لم يذكره السخاوي في «المقاصد» ٤٧٤ ولا ابن الديبع في «التمييز» ١٩٤.

وقال المنوفي: لا إنكار في رواية[1] مثل هذا عنه ﷺ في المنام، ولا في العمل به، فإنه ليس حكماً يأتي فيه الخلاف الذي ذكره أصحابنا في الخصائص.

وقال النووي في «شرح مسلم»[2]: إنَّ ما تقرر في الشرع لا يتغير بسبب ما يراه النائم. ثم قال: وهذا في منام يتعلق بإثبات حكم على خلاف ما يحكم[3] به الولاة، أما إذا رآه يأمرهُ بما هو مندوب، أو نهاه عن منهيّ عنه، أو أرشده إلى فعل مصلحة، فلا خلاف في استحباب العمل على وفقه؛ لأن ذلك ليس حكماً[4] بالمنام، بل بما تقرر من أصل ذلك الشيء.

٦١١ ـ حديث: «يا صفراءُ! يا بيضاءُ! غِرِّي غَيْري»[5].

قاله عليٌّ كرّم الله وجهه إذْ جاءَهُ ابن التياح[6] فقال: يا أمير المؤمنين! امتلأ بيت المال من صفراءَ وبيضاءَ. فقال: الله أكبر. وقام متوكئاً على ابن التياح حتى قام على بيت المال، وأمر فنودي في الناس فأعطاهم جميع ما في بيت مال المسلمين وهو يقول: «يا صفراءُ! يا بيضاءُ! غِرِّي غيري، هاوها»[7] حتى ما بقي منه

---

(١) في الأصول: (رؤية) والتصويب من «كشف الخفاء» ٢/٣٨١.

(٢) انظر «شرح النووي لمسلم» ١/١١٥.

(٣) في الأصول سقطت كلمة (ما) والتصويب من «شرح النووي».

(٤) في «شرح النووي»: ليس حكماً بمجرد المنام.

(٥) انظر «المقاصد» ٤٧٥ و«التمييز» ١٩٤ و«الكشف» ٢/٣٨٣.

(٦) كذا في «كشف الخفاء» ٢/٣٨٣. وفي المطبوعة: (القياح). وفي المخطوطة: (السياح). وفي «المقاصد» ٤٧٥: (النباح).

(٧) قال الخطابي: أصحاب الحديث يروونه ساكن الألف. والصوابُ مدّها وفتحها لأن أصلها هاك فحذفت الكاف وعوضت عنها المدة والهمزة. يقال للواحد: هاء، وللاثنين هاؤما، وللجميع: هاؤم. وغير الخطابي يجيز السكون وينزله منزلة هاء التنبيه. (وانظر «كشف الخفاء»).

درهمٌ ولا دينار، ثم أمر بنضحه، أي برشه، وصلّى فيه ركعتين.
ذكره غير واحد من الأئمة.

٦١٢ ـ **حديث:** «يا عليُّ! إذا تزودت فلا تنس البصل».
قال السخاوي: هو كذب بحت.
وكذا ما أورده الديلمي عن عبد الله بن الحارث الأنصاري، أخي جرير، به مرفوعاً: «عليكم بالبصل، فإنه يطيب النطفة ويصح الولد».

٦١٣ ـ **حديث:** «يا عليُّ! اتخذ لك نعلين من حديد، وأفنهما في طلب العلم».
قال ابن تيمية: موضوع. وفي «الذيل»: هو كما قال[1].

٦١٤ ـ **حديث:** «يا عليُّ! ادع بصحيفة ودواة» فأملى رسولُ الله ﷺ، وكتب عليٌّ، وشهد جبرائيل. ثم طويت الصحيفة. قال الراوي: فمن حدثكم أنه يعلم ما في الصحيفة إلا الذي أملاها وكتبها وشهدها فلا تصدقوه. وهذا في المرض الذي توفي فيه.
قال الصغاني في «الدر الملتقط»: إنه موضوع. انتهى.
وقد قال بعض المحققين: إنَّ وصايا عليٍّ المصدرة بياءِ النداءِ كلها موضوعة غير قوله عليه الصلاة والسلام:
«يا عليُّ! أنتَ منِّي بمنزلةِ هارونَ مِنْ موسى، إلَّا أنَّه لا نبيَّ بَعْدي»[2].

٦١٥ ـ **حديث:** «يا وَيْحَ مَنْ نَالَ الغِنى بَعْدَ فَاقَةٍ».
كلامُ بعضِ الكرام، وليس على إطلاقه في المرام.

---

(١) انظر «الذيل» ٢٠٣ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٥٣ و«الفوائد» للشوكاني ٢٨٥ و«تذكرة الموضوعات» ٢٠ و«تنزيه الشريعة» ١/٢٨٤ و«الكشف» ٢/٢٨٣.
(٢) وهو صحيح في مسلم ٧/١٢٠ وليس في نص الحديث عند مسلم (يا علي).

٦١٦ ـ حديث: «يُؤْجَرُ المرءُ على رَغمِ أنْفِه».

هو معنى حديث: «عَجِبَ رَبُّنا مِنْ قَومٍ يُقادون للجنةِ بالسلاسل وهُمْ له كارِهون»[١] وفسر السلاسل بالقيود للأُسارى. وفي معناه الفقرُ والمرضُ وسائر البلايا.

٦١٧ ـ حديث: «يَؤمُّ القومَ أحسنُهم وَجْهاً»[٢].

موضوع كما في «اللآلىء» مع أنه ليس على إطلاقه.

٦١٨ ـ حديث: «يَدُ عَـدُوِّكَ إذا لم تَقْدِرْ على قَطْعِها قبِّلْها».

ذكر في «المجالسة» عن المنصور: إذا مدَّ إليك عدوُّك يده، فإن قدرت على قطعها فاقطعها، وإلاَّ فقبِّلْهَا.

قلت: هو يقرب من حديث: «يُرْقَصُ للقرد في دولته» وتقدم في «اسجدْ له في صولته».

٦١٩ ـ حديث: «يَس لما قُرئت له».

قال السخاوي: لا أصل له بهذا اللفظ، وهو بين جماعة الشيخ اسماعيل الجبرتي باليمن قطعي، بالتجربة.

قلت: وقد بلغني أن شيعياً قرأ القراءَات السبع على شيخ من أهل السنة، وسافر إلى بلاده، فقيل له: ما أحسنك! لولا عيب فيك، أنَّ شيخك سنيّ[٣]. فقال: ما يضرني، إنما لحست العسل وتركت الظرف. فوصل كلامه إلى الشيخ، فنادى أصحابه من القراءِ، وقرؤوا يَس إلى ردِّ عسلهم إليهم[٤].

فلما أتمّوها سلب القراءَات عن قلب الشيعي، فرجع إلى الشيخ،

---

(١) وهو صحيح. رواه أحمد ٢/٣٠٢ والبخاري (الفتح ٦/١٤٥) وأبو داود ٣/٧٦ وانظر «صحيح الجامع الصغير» برقم ٣٨٧٧ وليس فيه «وهم له كارهون».

(٢) انظر «الموضوعات» ٢/١٠٠ و«اللآلىء» ٢/٢١ و«تنزيه الشريعة» ٢/١٠٣.

(٣) في الأصول: (إلا عيبك فيه) وهو تحريف. والتصويب من «كشف الخفاء» ٢/٣٨٨ الذي ينقل عن المصنف.

(٤) في «كشف الخفاء»: (فقرؤوا يس عليه فلما أتموها).

وتـاب من بدعتـه، وخلص من غفلتـه، وأفـاض الله عليـه من رحمته[1].

٦٢٠ ـ **حديث**: «يَصومُ أَهْلُ قُباءَ» يقال حين يرى الهلال بمكان دون آخر إذا اختلفت المطالع.

قال السخاوي: وهو شيءٌ ما علمته. يعني في الحديث، وإلاَّ ففي الفقه معروف، وبالاختلاف موصوف.

٦٢١ ـ **حديث**: «يُساقُ إلى مِصْرَ كُلُّ قصيرِ العُمرُ».

أخرجه أبو نعيم، والطبراني في «الكبير» وابن شاهين، وابن السكن في «الصحابة»، وابن يونس، وغيرهم، كلهم من طريق موسى بـن عُلَيٍّ بن رباح[2] عن أبيه عن جده رباح رَفَعَهُ:

«إنَّ مصرَ سَتُفْتَحُ بَعْدي، فانتَجعُوا خَيْرَها - أي اطلبوا نفعها - ولا تتَّخذوها داراً، فإنَّه يُسـاقُ إليها أقـل الناسِ أعمـاراً» هذا لفظ الأولين، والباقين بمعناه.

قال ابن يونس: إنه منكر جداً، وقال: أعاذ الله موسى أن يحدّث بمثل هذا فإنه كان أتقى لله من ذلك.

وتبعه ابن الجوزي فأورده في «الموضوعات».

وقال البخاري: إنه لا يصح.

٦٢٢ ـ **حديث**: «يقي الحرَّ الذي يقي البردَ».

معناه صحيح، وليس بحديث. ذكره ابن الديبع.

قلت: وهو مستفاد من قوله تعالى: ﴿**سرابيلَ تَقيكُمُ الحرّ**﴾[3] أي

---

(١) وهذه أسطورة لا تثبت. ولا تصلح دليلاً لتقوية حديث. وكذا ما سبق من النقل عن الجبرتي فهو أسطورة.

(٢) هو موسى بن عُلَيّ بن رباح اللخمي أمير مصر، وثّقه النسائي وأبو حاتم وابن معين وأحمد. قال ابن يونس: توفي سنة ١٦٣هـ.

(٣) سورة النحل، الآية: ٨١ والآية ﴿وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر﴾.

والبرد فهو من باب الاكتفاءِ بذكر أحد الضدين عن الآخر. فتأمّل وتدبر.

٦٢٣ ـ **حديث**: «اليقينُ الإيمان كُله»[١].

موضوعٌ على ما ذكره الصغاني.

٦٢٤ ـ **حديث**: «يومُ الأربعاء يومُ نحسٍ مستمر»[٢].

أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن جابر رضي الله عنه. قال السخاوي: لا أصل له. وفي فضله والتنفير منه أحاديثُ كلُّها واهية.

قلت: وعلى تقدير صحة هذا الحديث فهو تفسير لقوله تعالى **﴿في يَوْمِ نَحْسٍ مُستمرّ﴾**[٣] بأنَّه يوم الأربعاء، وقد كان نحساً وشؤماً على الأعداءِ، وكان سعداً ومباركاً على الأحباءِ.

قال: وكذا ما يروى في أيام الأُسبوع مرفوعاً.

«يومُ السبتِ يومُ مكرٍ وخديعة. ويومُ الأحد يومُ غَرْسٍ وبناءٍ، والاثنين يومُ سفرٍ وطلبُ رزقٍ، والثُّلاثاءُ يـومُ حديـدٍ وبأسٍ، والأربعاءُ يومٌ لا أَخْذَ ولا عَطَاءَ، والخَميسَ يومُ طلبِ الحوائجِ، والجُمعةُ يومُ خِطبَةِ النكاح» أخرجه أبو يعلى من حديث ابن عباس فهو ضعيف أيضاً.

لكن يُروى عن عائشة أنها قالت: إنَّ أَحبَّ الأيَّام إليَّ، يَخْرُجُ فيه مسافري وأُنكِح فيه، وأختِنُ فيه صَبيِّ، يومُ الأربعاءِ. انتهى كلام السخاوي.

---

(١) انظر «الحلية» ٥/٣٤ و«تاريخ بغداد» ١٣/٢٢٦ و«الكشف» ٢/٣٩٦ و«الخلاصة» ٨٢.

(٢) انظر «المقاصد» ٤٧٩ و«التمييز» ١٩٧ و«الكشف» ٢/٣٩٨.

(٣) سورة القمر: الآية: ١٩.

وتقدم بعض الكلام على حديث: «ما بُدِئَ بشيءٍ يومَ الأَربعاءِ إلا وتَمَّ»[1] والله سبحانه أَعلم.

٦٢٥ ـ حديث: «يَوْمُ صَوْمِكُمْ يَوْمُ نَحْرِكُمْ»[2].

لا أَصل له كما قاله أَحمد وغيره. ذكره السخاوي. وذكره الزركشي بلفظ: «نَحْركم يَوْم صَوْمِكُم» ثم قال[3] أَحمد بن حنبل: لا أَصل له.

قلت: ولو صح يحمل على الغالب، أَو على سنةِ ورودِهِ وهو عامُ حجة الوداع أَو غيره. والله أَعلم[4].

---

(١) انظر الحديث رقم ٤٠١.

(٢) انظر «الدرر» برقم ٤٦٣ و«المقاصد» ٤٨٠ و«التمييز» ١٩٨ و«الكشف» ٢/٣٩٨ و«الفوائد» للكرمي ١١٤.

(٣) كذا في الأصول، ولعلّ الأقرب للصواب أن يكون النص كما يلي: (ثم قال: قال أحمد) لا سيما وأن المحدثين يسقطون كلمة (قال) عندما تتكرر، كما هو مقرر في كتب المصطلح والله أعلم.

(٤) انتهى القسم الخاص بالأحاديث الموضوعة مرتبة على الحروف. وسيبدأ القسم الثالث من أقسام الكتاب.

فصل

ـ ١ ـ

* قال شيخ مشايخنا الحافظ شمس الدين السخاوي في خاتمة «المقاصد الحسنة في بيان الأحاديث المشتهرة على الألسنة»:

وإذ انتهى ما أوردناه مما استحضرناه فَلْتُلْحق بذلك ما اشتهر من لقاءِ بعضِ الأئمة ونحوهم ببعض، وكذا تصانيفُ تضافُ لأناسٍ، وقبورٌ لأقوامٍ ذوي جلالةٍ مع بُطلان ذلك كُلِّه، وأُناس يذكرون بين كثير من العوامِّ بالعلمِ، إما مطلقاً أو في خصوصِ علمٍ معينٍ، ورُبما تساهل في ذلك مَنْ لا معرفة له بذلكَ العلمِ تقليداً، أو استصحب ما كان متصفاً به ثم زال بالتركِ، أو تشاغل بما انسلخ به عن الوصف الأول وهو في جميع هذا كثيرٌ لا ينحصر.

ــ فمن الأول:

* قولُ ابن تيمية: ما اشتهر من أن الشافعي وأحمد اجتمعا بشيبان الراعي[1] وسألاه؛ فباطلٌ باتفاق أهل المعرفة لأنهما لم يدركاه.

---

(١) لم أعثر على ترجمة مفصّلة لشيبان هذا، وهو أبو محمد شيبان الراعي قال أبو نعيم في «الحلية» ٣١٧/٨: (كان في العبادة فائقاً، وبالتوكل على ربه واثقاً) وذكر له كرامات. وذكر ابن الجوزي في «صفة الصفوة» ٣٧٦/٤ موعظته لهارون الرشيد وذكر له قصة مع سفيان الثوري. هذا وقد ذكر الغزالي اجتماع الشافعي به في «الإحياء» ٢١/١ و٢٨ وانظر «الفوائد» للكرمي رقم ٣٣ و«الدرر» رقم ٤٩٩.

* قال: وكذلك ما ذكر[1] من أن الشافعي اجتمع بأبي يوسف[2] عند الرشيد باطلٌ، فلم يجتمعِ الشافعيُّ بالرشيدِ إلا بَعْدَ موت أبي يوسُفَ[3].

* وقال الحافظ ابن حجر: وكذا الرحلةُ المنسوبةُ للشافعيّ إلى الرشيد وأن محمدَ بنَ الحسن حرَّضه على قتله، وإنْ أخرجها البيهقيُّ في «مناقب الشافعي» وغَيْرُهُ، فهي موضوعة مكذوبة[4].

ـ ومن الثاني:

* قولُ الميمونيّ: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقول: ثلاثةُ كُتُبٍ ليسَ لها أصولٌ: المغازي والملاحمُ والتفسيرُ[5].

قال الخطيب في «جامعه»: وهذا محمولٌ على كُتُبٍ مخصوصةٍ في هذه المعاني الثلاثةِ، غيرِ معتمد عليها، لعدمِ عدالةِ ناقليها وزيادات القُصَّاص فيها.

فأمَّا كتبُ الملاحم فجميعُها بهذه الصفةِ. وليس يَصِحُّ في ذكر الملاحمِ المرتَقَبَة، والفِتَنِ المنتظرة غير أحاديثِ يسيرة.

---

(١) في الأصول: ما ذكرت، والتصويب من «المقاصد».

(٢) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة الإمام العلامة فقيه العراقين، سمع هشام بن عروة وأبا إسحاق الشيباني وغيرهما، وروى عنه محمد ابن الحسن الفقيه وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين. كان أبوه فقيراً فكان أبو حنيفة يتعاهد يعقوب بمائة بعد مائة. وقال يحيى بن أبي يحيى التميمي: سمعتُ أبا يوسف يقول عند وفاته: كلّ ما أفتيتُ به فقد رجعت عنه إلاّ ما وافق الكتاب والسنة. توفي ١٨٢هـ.

(٣) انظر «الفوائد» للكرمي رقم ٣٤ و«الدرر» رقم ٥٠٠ و«تذكرة الموضوعات» ١١٢ و«المقاصد» ٤٨٠ و«منهاج السنة» ٣/٢٦٥.

(٤) انظر «توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس» لابن حجر ٧١ و«مناقب الشافعي» ١/١٤٤ و«الدرر» رقم ٥٠١ و«المقاصد» ٤٨١ و«الفوائد» للكرمي رقم ٣٥ و«تذكرة الموضوعات» ١١٢ و«التمييز» ١٩٨ و«الكشف» ٢/٤٠١.

(٥) انظر «الدرر» رقم ٥٠٢ و «المقاصد» ٤٨١ و«الفوائد» للكرمي ص ٥٠ و«الفوائد» للشوكاني ٣١٥ و «لسان الميزان» ١/١٣. وكلمة (ثلاثة) وردت في الأصول: ثلاث. والصواب ما أثبتنا.

وأما كتبُ التفسير فمن أشهرها كتابا الكلبي ومقاتل بن سليمان[1]. وقد قال أحمد في «تفسير الكلبي»[2]: من أوله إلى آخره كذب. قيل له: فيحلُّ النظر فيه؟ قال: لا.

قلت[3]: وقد قال الزركشيُّ: «كتاب مقاتل» قريبٌ منه.

قال السيوطي: ومنه كتب صحيحة ونسخٌ معتبرةٌ بيَّنتُ حالها في آخر كتاب «الإتقان في علوم القرآن» وسطَّرتها كلها في «التفسير المسند»[4]. انتهى.

وأما المغازي[5] فمن أشهرها «كتاب محمد بن إسحاق» وكان يأخذ عن أهل الكتاب.

وقد قال الشافعيُّ: كُتُبُ الواقديِّ[6] كذبٌ، وليس في المغازي أصحُّ

(١) هو مقاتل بن سليمان البلخي المفسر. لم يوثقه علماء الحديث وإن كانوا قد أثنوا على علمه حتى قال ابن المبارك: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة. وسئل وكيع عن تفسير مقاتل فقال: لا تنظروا فيه، فقال السائل: ما أصنع فيه؟ قال وكيع: ادفنه. وقال أحمد. لا يعجبني أن أروي عن مقاتل شيئاً. مات سنة ١٥٠هـ.

(٢) هو محمد بن السائب الكلبي المفّسر النسّابة. كذبه علماء الحديث، وجاء في «الميزان» ٣/٥٥٨ ترجمة مطوّلة له، فيها اتهامات كثيرة. وكذلك فقد ترجمه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٩/١٧٨ وفيه أنَّه مات سنة ١٤٦ هـ.

(٣) القائل هو المؤلف. وانظر كلام الزركشي في «الدرر» بتحقيقنا رقم ٥٠٢.

(٤) وهو كتاب للسيوطي مطوَّل في التفسير أورد فيه الآثار والأحاديث بأسانيدها وقد جاء في مجلدات عدة، ثم لخص منه تفسيره المعروف بـ«الدر المنثور في التفسير بالمأثور» واقتصر فيه على ذكر المتون وعزوها إلى الكتب التي أوردتها. وانظر مقدمة السيوطي لكتاب الدر المنثور.

(٥) هذه تتمة كلام السخاوي كما في «المقاصد الحسنة» ص٤٨١.

(٦) هو محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي المدني من أشهر المؤرخين، كان تاجراً بالمدينة وضاعت ثروته فانتقل إلى العراق في أيام الرشيد وولي القضاء ببغداد واستمر فيها إلى أن توفي سنة ٢٠٧ هـ وقد نقل الذهبي أقوال العلماء في طعنه فانظرها في «ميزان الاعتدال» جـ٣ ص٦٦٣. وانظر كلمة الشافعي في الواقدي في «مناقب الشافعي» ١/٥٤٨ و« آداب الشافعي» ٢٢٠ و«تاريخ بغداد» ٣/١٤.

من «مغازي موسى بن عقبة»[1]. انتهى.

ــ ومن القبور:

* ما يذكر بجبل لبنان من[2] البقاع أنه قبر نوح عليه السلام، وإنما حدث في أثناءِ المائةِ السابعة.

* والمشهد الذي ينسب لأُبَيٍّ بنِ كعبٍ بالجانب الشرقي من دمشق، مع اتفاق العلماءِ أنه لم يقدمْها، فضلاً عن دفنه فيها[3].

* والمكان المنسوب لابن عمر من الجبل الذي بالمعلاة[4] لا يصحُّ من وجهٍ، وإن اتفقوا على أنه توفي بمكة.

* والمكان الذي ينسب لعقبة بن عامر من قرافة مصر إنما هو بمنامٍ رآه بعضهم بعد مُدَدٍ متطاولة.

* والمكان المنسوب لأبي هريرة بعسقلان إنما هو قبر جندرة بن خيشنة ـ كما جزم به بعضُ الحفَّاظِ الشاميين. ولكن قد جزم ابن حبان ـ وتبعه شيخنا[5] ـ بالأول.

* والمكان المعروف بالمشهد الحسيني بالقاهرة ليسَ الحسينُ مدفوناً فيه بالاتفاق، وإنما فيه رأسهُ فيما ذَكَرَ بعضُ المصريين، ونفاهُ بعضهم.

---

(١) هو موسى بن عقبة الأسدي بالولاء، عالم بالسيرة النبوية، من أهل المدينة، مولده ووفاته فيها. قال الإمام أحمد: عليكم بمغازي ابن عقبة فإنه ثقة. توفي سنة ١٤١هـ.

(٢) كذا في الأصول و«المقاصد» ٤٨١ و«التمييز» ١٩٩. والذي في «الكشف» ٢/٤٠٢: في.

(٣) قال ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» ص٣١٦: [ولا خلاف بين أهل العلم أنّ أبي ابن كعب إنما توفي بالمدينة ولم يمت بدمشق. والله أعلم قبر من هو؟ لكنه ليس بقبر أبي بن كعب صاحب رسول الله ﷺ بلا شك].

(٤) مقبرة معروفة في مكة.

(٥) يعني ابن حجر لانه شيخ السخاوي.

قال شيخنا ـ يعني العسقلاني ـ: وأما التقيُّ ابنُ تيمية[1] فقد رأيت له جواباً بالغ فيه في إنكار ذلك وأطال فيه.

* والمكان المعروف بالسيدة نفيسة ابنة الحسنِ بنِ زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب[2] فَقَدْ ذَكَرَ بعضُ أهْلِ المعرفةِ أَنَّ خصوصَ هذا المحلِّ الذي يُزارُ ليس هو قَبْرَها، ولكنَّها في تلك البقعةِ بالاتِّفاق. واستيفاءُ ذلك مع ما بعده يطول، وهو جدير بإفراده في تأليف. انتهى.

فصل

ـ ٢ ـ

* أقول[3]: ومما يلحق به ما قاله العلَّامةُ الشيخُ محمد بن الجَزَري: لا يَصحُّ تعيينُ قبرِ نبيٍّ غيرِ نبيِّنا عليهِ الصلاةُ والسلامُ. نعم سيِّدُنا إبراهيمُ عليه السلامُ في تلك القرية، لا بخصوص تلك البقعة. انتهى.

وكأنه فيه إشارة إلى أن لا وجود لنور القمر والكواكب بعد ظهور ضياءِ الشمس. وإيماءٌ إلى نَسْخِ سائرِ الأديان في جميع الأماكن والأزمان، ولئلا يشاركَهُ أحدٌ في زيارته، ليعظم له الشأن، كما ذكر من الحكمة في دفنه ﷺ بالمدينة، لئلا ينقص رتبة لو دفن بمكة في جنب بيت الله الحرام.

* ودُفِنَ بمكة كثيرٌ من الصحابة الكرامِ، أما مقابرُهم فغيرُ معروفةٍ كما

---

(١) انظر ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية حول هذا الموضوع في «مجموع الفتاوى» ٢٧/٤٦٩ وهو من رسالة طويلة حقق فيها مسألة دفن رأس الحسين وقد استغرقت هذه الرسالة من ص٤٥٠ حتى ٤٩٤ من المجلد ٢٧. وكان الشيخ محمد نصيف رحمه الله نشرها رسالة مستقلة مع رسائل أخرى بتحقيق محمد حامد الفقي سنة ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م) وانظر أيضاً «اقتضاء الصراط المستقيم» ٣١٧ وانظر «الفوائد» للكرمي رقم ٢٧.

(٢) أي بمصر. وقد حذف المؤلف كلاماً للسخاوي اختصاراً، وهو يتبع في ذلك ابن الديبع (انظر آخر كتاب «تمييز الطيب من الخبيث»).

(٣) القائل هو المصنف الشيخ ملاّ علي القاري رحمه الله.

ذكره الأعلام، حتى قبرُ خديجة إنما بُني على ما وَقَعَ لبعضهم من المنام.

* ثم اختلفوا في مكان مولده عليه الصلاة والسلام، وإن اشتهر عند أهل مكة بالموضع المعروف عند الأنام.

* أما ما أحدثوا من مواليد أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم مع عدم ثبوتها، فلا يظهر وجه التبرك بأرضها إلا باعتبار مآل أمرهم وعلو قدرهم في أواخر عمرهم، وإلَّا فحين ولادتهم لم يَكُنْ لهم شيءٌ من ولايتهم. نعم ظهر في الأحوال اللاحقة، أنهم سبقت لهم الحسنى في الآزال السابقة.

* ومن جملة مفتريات الشيعة الشنيعة جعل صورة قبر آدم ونوح عليهما السلام بجنب قبر علي رضي الله عنه مع أنَّ قبره أيضاً ليس بثابت، وإنما بني على أمر المنام، ونحوه من الكلام، ولعلَّ الباعث على ما فعلوه أنهم لما رأوا مقام الشيخين من الصحابة الكرام، في ضريحه عليه الصلاة والسلام، قصدوا بالتزوير جبر عليٍّ رضي الله عنه عن تفرّده في ذلك المقام.

* وكذا ما ينسبون من إبراءِ الأعمى والأشج والمقعد ونحوهم في مقبرة الإمام عليٍّ بن موسى الرضاءِ، عليه وعلى آبائه التحية والثناءُ، فإنه زور وبهتان.

* وكذا ما ادعاه جهلة أهل الحرمين برؤية النور عند قبره عليه الصلاة والسلام بخصوص ليلة المعراج، فإنه كذب من عمل أهل البطلان والزور.

وأما نوره عليه الصلاة والسلام فهو في غاية من الظهور، شرقاً وغرباً. وأولُ ما خَلَقَ اللَّهُ نورُهُ[1]، وسمَّاه في كتابه نوراً[2]، وفي دعائه ﷺ:

---

(١) يشيع مثل هذا القول على ألسنة العامة، ولا يثبت ذلك إلا بخبر صحيح.

(٢) قلت: وأين ذلك؟ إلاّ أن يكون قوله تعالى في سورة المائدة: ١٥ ﴿قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين﴾ وليس في الآية ما يدل على ذلك.

«اللَّهُمَّ اجْعَلْني نُوراً»[1]. وفي التنزيل ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَىٰ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[2]. وقال الله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمٰواتِ والأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ﴾[3] في قلب محمد. وقال عزَّ وجَلَّ ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾[4].

لكنَّ هذا النور، ليس له الظهور إلا في عَيْن أَهل البصيرة ﴿فَإِنَّها لا تَعْمىٰ الأَبْصارُ ولٰكِنْ تَعْمَى القُلُوبُ التي في الصُّدُورِ﴾[5].

- وفي «الخلاصة»[6] قال الشيخ: قد صُنِّفت كتبٌ في الحديث وجميعُ ما احتوت عليه موضوعٌ:

* كموضوعات القضاعي[7].

* ومنها: «الأَربعون الودعانية»[8].

---

(1) لا أدري إن كان هذا حديثاً ثابتاً ولكنّه على فرض وروده يتناقض مع ما قبله. هذا وقد جاء في «صحيح مسلم» أنه ﷺ خرج إلى صلاة الصبح فقال: «اللهم اجعل في قلبي نوراً، واجعل في بصري نوراً، واجعل من خلفي نوراً، ومن أمامي نوراً، واجعل من فوقي نوراً ومن تحتي نوراً اللهم أعطني نوراً» أقول: والروح التي تسود هذا المقطع روح صوفية.

(2) سورة التوبة، الآية: ٣٢.

(3) سورة النور، الآية: ٣٥

(4) سورة النور، الآية: ٤٠

(5) سورة الحج، الآية: ٤٦. وفي إيراد هذه الآيات حمل لها على غير معناها وهذا يتصل بالتفسير الإشاري وهو اتجاه منحرف روّج له أساطين التصوف!

(6) وهو «الخلاصة» للطيبي طبع بغداد سنة ١٣٩١ هـ (١٩٧١م) والنصُّ موجود في ص ٨٦. وليس فيه (كموضوعات القضاعي).

(7) القضاعي هو محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي الشافعي المتوفى سنة ٤٥٤ هـ. وله كتاب «الشهاب في الحكم والأمثال والآداب» وقد جمع فيه ألف حديث ومائتين في الحكم والوصايا محذوفة الأسانيد قصيرة وللمؤلف القاري كتاب عليه هو «مسند كتاب الشهاب» أسند فيه أحاديث كتاب الشهاب المذكور. وهو كتاب مخدوم، لخّصه قوم، وشرحه آخرون، ورتبه جماعة، منهم السيوطي والمناوي وسماه «إسعاف الطلاب بترتيب الشهاب». وانظر «كشف الظنون» ١٠٦٨/٢ و«الرسالة المتطرفة» ٧٦.

(8) الودعانية نسبة الى مؤلفها محمد بن علي... بن ودعان المتوفى سنة ٤٩٤ وهو متهم بالكذب، أنظر ترجمته في «الميزان» ٦٥٧/٣.

ومنه نسخة في مكتبة الاسكندرية جاء في فهرس المكتبة البلدية بالإسكندرية للأستاذ محمد =

* ومنها «وصايا علي» كلُّها موضوعةٌ سوى الحديث الأول وهو: «يا عليُّ! أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ غير أنه لا نبي بعدي».

قال الصغاني: ومنها «وصايا علي» كلها، التي أولها: «يا عليُّ لفلان ثلاث علامات» وفي آخرها النهي عن المجامعة في أوقات مخصوصة؛ كلُّها موضوعةٌ. وآخر هذه الوصايا: «يا عليُّ، أعطيتك في هذه الوصية علم الأولين والآخرين» وضعها حمَّاد بن عَمْرٍو النصيبي.

وقال السيوطي في «اللآلىء»[1]: وكذا «وصايا عليٍّ» موضوعة، واتهم بها حمَّاد بن عمرو[2]، وكذا وصاياه التي وضعها عبد الله بن زياد بن سمعان[3] أو شيخه[4].

* قال الصغاني: وأولُ هذه «الوَدْعانيات»:

«كأن الموتَ فيها على غيرنا كُتِب...»[5] وقد ذكرناه مع غيره من

= البشير الشندي ما يلي: [الأربعون حديثاً الودعانية وشرحها كلاهما للقاضي ابي نصر محمد بن علي بن عبد الله بن أحمد بن صالح بن سليمان بن ودعان حاكم الموصل المتوفى سنة ٤٩٤هـ. رواية الحافظ عماد الدين أحمد بن محمد السلفي الأصفهاني المتوفى سنة ٥٧٦ هـ] ورقم الكتاب في الإسكندرية ١٦٦٩ ب. وطبع يوسف النبهاني «الأربعين الودعانية» في بيروت سنة ١٣٢٩.

(١) انظر «اللآلىء المصنوعة» ٢/٣٧٤. ويعني بوصايا علي وصايا النبي ﷺ لعليّ.

(٢) حماد بن عمرو النصيبي أحد الكذابين الوضاعين، قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وانظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» للذهبي ١/٥٩٨.

(٣) عبد الله بن زياد بن سمعان المدني، كان يوصف بكثرة العبادة، غير أن أقوال الأئمة فيه مجرّحة، فابن معين يقول فيه: ليس بثقة، والجوزجاني يقول عنه: ذاهب الحديث. وابن عديّ يقول: والضعف على حديثه بيّن. وإبراهيم بن سعد يحلف أنه يكذب.

(٤) كذا في الأصول. والذي في «اللآلىء» ٢/٣٧٥ بعد أن أورد الحديث: (والمتهم به عبد الله بن زياد بن سمعان وشيخه ليس بشيء) وقد صرّح السيوطي باسم شيخه عندما أورد السند فقال: (... حدثنا عبد الله بن زياد عن عليّ بن زيد).

(٥) جاء في «الخلاصة» للطيبي ص٨٣ كما يأتي:

«كأن الحق فيها على غيرنا وجب، وكأن الموت فيها على غيرنا كتب، وكأنّ الذين نشيّع من الأموات سفر عما قليل إلينا عائدون...».

موضوعات «الشهاب». وآخرُها: «ما مِن بيتٍ إلاّ ومَلَكٌ يقفُ على بابه خَمْسَ مرات، فإذا وجد الإنسان قد نَفِدَ أكلُه، وانقطَعَ أجلُه. ألقى عليه غم الموت، فغشيته كُرْبتُه، وغَمَرَتْهُ سَكْرَتُه».

* قال السيوطي في «الذيل»: إن «الأربعين الودعانية» لا يصحُّ فيها حديث مرفوع على هذا النسق في هذه الأسانيد، وإنما يصح منها ألفاظ يسيرة، وإن كان كلامها حسناً وموعظة فليس كُلُّ ما هو حقٌّ حديثاً، بل عكسه. وهي مسروقة سرقها ابن ودعان من واضعها زيد بن رفاعة[1]. ويقال: إنه الذي وضع «رسائل إخوان الصفاءِ» وكان من أجهل خلق الله في الحديث، وأقلهم حياءً، وأجرئهم على الكذب.

* قال الصغاني: ومنها كتاب «فضل العلماءِ» للمحدث شرف الدين البلخي، وأوله:

«من تعلم مسألة من الفقه فله كذا...».

* ومن الأحاديث الموضوعة بإسنادٍ واحدٍ: أحاديث الشيخ المعروف بابن أبي الدنيا[2]، وهو الذي يزعمون أنه أدرك علياً وعُمّر طويلاً، وأخذ بركابه، فركب، وأصابه ركابه فشجّه. فقال: مَدَّ اللهُ في عمرك مدًّا.

* وأحاديث ابن نسطور الرومي[3].

---

(١) ترجم له الحافظ الذهبي في «الميزان» ٢/١٠٣ وجاء فيه (معروف بوضع الحديث على فلسفة فيه.. قال الخطيب: كذاب) وترجم له أيضاً الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٨/٤٥٠.

(٢) هو عثمان بن خطاب، قال الحافظ الذهبي في ترجمته: (حدّث بقلّة حياء بعد الثلاثمائة عن عليّ بن أبي طالب، فافتضح بذلك، وكذّبه النقاد. مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. قال المفيد: سمعته يقول: ولدت في خلافة الصديق، وأخذت لعلي بركاب بغلته أيام صفين...) أنظر «الميزان» ٣/٣٣.

(٣) هو جعفر بن نسطور الرومي، ادّعى أنه كان مع النبي ﷺ في غزة تبوك فسقط من يده السوط، قال: فنزلت عن جوادي فرفعته إليه، فقال ﷺ: «مدّ الله في عمرك مداً» قال=

* وأحاديث يُسْرٍ ويَغْنَم بنِ سالمٍ وخِراش[1] عن أنسٍ.

* وأحاديث دينار عنه[2].

* وأحاديث أبي هُدْبة إبراهيم بن هُدْبة القيسي[3].

* ومنها كتاب يدعى بـ «مسند أنس البصري» مقدار ثلاثمائة حديث، يرويه سمعان بن المهدي عن أنس. وأوله:

«أمّتي في سائرِ الأمَمِ كالقَمَر في النجومِ».

وفي «الذيل»: سمعان بن المهدي عن أنس لا يكاد يعرف، أُلصقت به نسخة مكذوبة قطع الله من وضَعَها.

وفي «لسان الميزان»: هي من رواية محمد بن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون، عن سمعان، فذكر النسخة... وهي أكثر من ثلاثمائة حديث، أكثرُ متونها موضوعةٌ. انتهى.

* قال الصغاني: ومنها الأحاديث التي تروى في التسمية بأحمد[4] لا يثبت شيءٌ منها.

= جعفر: فعشت بعد النبي ﷺ ثلاثمائة وعشرين سنة. وقال الحافظ الذهبي فيه: (هو أسقط من أن يُشتغل بكذبه). أنظر «الميزان» ١/ ٤١٩.

(١) وهؤلاء الثلاثة كذابون، فيسر لعله مولى أنس رضي الله عنه، ويغنم بن سالم مولى علي، أتى عن أنس بعجائب وبقي إلى زمان مالك، وخراش كذاب ساقط حدث عن أنس بأحاديث لا تصح. وانظر تراجمهم في «الميزان» و«اللسان».

(٢) ودينار هو أحد الكذابين الوقحين، قال الذهبي فيه: حدث في حدود ٢٤٠ بوقاحة عن أنس ابن مالك. انظر ترجمته في «الميزان» ٢/ ٣٠. وقد تقدمت له ترجمة في تعليقنا على الحديث رقم ٤٦٠.

(٣) ذكر الذهبي في ترجمته أنه كذاب خبيث حدث بُعَيْدَ المائتين عن أنس بعجائب، وكان رقاصاً بالبصرة يدعى إلى العرائس فيرقص لهم. وليس من أهل الحديث.

(٤) في الأصول: (التي تروى في تسميتها يا أحمد) وهو تحريف. والتصويب من «كشف الخفاء» ٢/ ٤٠٨.

* ومنها خطبة الوداع عن أبي الدرداءِ رفعه، وأوَّلُهُ:

«لا يركبْ أحدُكم البحرَ عِنْدَ ارتجاجِهِ».

* قلت: ومنها مسائل[1] عبد الله بن سلام في امتحانه النبي ﷺ، وهي قدر كراسة من مهملات الكلام.

* وفي «اللآلىء»: الخطبةُ الأخيرةُ عن أبي هريرة وابن عباس بطولها موضوعةٌ اتُّهِمَ بها ميسرة بن عبد ربه، لا بورك فيه من عند ربه[2].

* وفي «الوجيز» قال ابن عديٍّ: كتبتُ جملةً عن محمد بن الأشعث، عن موسىٰ بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن آبائه، إلى عليٍّ، رفعها، إذْ أخرج إلينا نسخة قريباً من ألف حديث عن موسىٰ المذكور، عن آبائه، بخط طري، عامتها مناكير.

قال الدارقطني: إنه من آيات الله وضع ذلك الكتاب، يعني «العَلَويَّات».

قال العسقلاني: وسمَّاه «السنن»، وكلُّه بسند واحد. منه: «لا خيلَ أبقى من الدهم، ولا امرأة كابنة العَمِّ».

وعبد الله بن أحمد[3]، عن أبيه، عن علي الرِّضا، عن آبائه يروي نسخة موضوعة باطلة، ما تنفكُّ عن وضعه أو عن وضع أبيه. كذا ذكره بعضهم، ونسبةُ الوضع إلى الرضا وأبيه غيرُ مرضية، وكذا نسبته إلى عبد الله بن أحمد عن أحمد غير صحيحة إن كان المراد به الإمام أحمد بن

---

(١) أشار إليها الكرمي في فوائده رقم ٢٥

(٢) انظر هذه الخطبة في «اللآلىء المصنوعة» للسيوطي في كتاب «المواعظ والوصايا» ٢/٣٦١ وما بعدها.

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن عامر كما سيأتي في التعليق الآتي.

حنبل. فتأمل فإنه محل زلل[١].

* ثم إسحاق المَلَطيّ[٢] له أباطيل منها:

«لا يَحلُّ لامرأةٍ تُؤْمِنُ باللهِ أنْ تَضَعَ الفَرْج على السَّرْج».

و«مَن مَنَعَ الماعونَ لَزِمَهُ طَرَفٌ من البخل»[٣].

قلت: والثاني مستفاد من قوله تعالى ﴿وَيَمْنَعُونَ الماعُونَ﴾[٤].

ومنها: «لَعَنَ اللهُ الناظرَ والمنظورَ إليه»[٥].

ومنها: «لا تَقُولُوا: مُسَيْجِد، ولا مُصَيْحِف»[٥].

ونهى عن تصغير الأسماءِ ـ أي المعظمة[٥] ـ

وأن يسمى حمدون، أو علوان، أو يعموش[٦]، وغيرها.

* ورَوَى[٧] عن ابن جريج، عن عطاءٍ، عن أبي سعيد الوصِيَّةَ لعليٍّ في الجماع وكيف يجامع؟ فانظر إلى هذا الدجال ما أجراه!

قلت: أراد بالدَّجَّال الراوي[٨] عن ابن جريج، وإلَّا فهو إمام جليل.

---

(١) بل المراد به جزماً غير الإمام أحمد بن حنبل، ذلك لأنّ المؤلف ينقل هذه العبارة عن الحافظ الذهبي بحروفها، ونصّها كما في «الميزان» ٢/٣٩٠ كما يأتي:
(عبد الله بن أحمد بن عامر، عن أبيه، عن عليّ الرضا، عن آبائه، بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه).
إذن فقول الذهبي غير منصب على عليّ الرضا وأبيه رضي الله عنهما، وعبد الله هذا هو أحمد ابن عامر وليس ابن حنبل. وبذلك اتضح الأمر والحمد لله.

(٢) هو إسحاق بن نجيح الملطي، قال أحمد فيه: هو من أكذب الناس، وقال يحيى فيه: معروف بالكذب ووضع الحديث، عدو الله رجل سوء خبيث، وقال الفلاس: كان يضع الحديث صُرَاحاً. وانظر ترجمته في «الميزان» ١/٢٠٠.

(٣) انظر «ميزان الاعتدال» ٢/٢٠١.

(٤) سورة الماعون، الآية: ٧.

(٥) انظر «الميزان» ٢/٢٠٢

(٦) في «ميزان الاعتدال»: (نعموش).

(٧) أي روى إسحاق الملطي.

(٨) أي إسحاق الملطي، والمؤلف يحلل عبارة الذهبي في «الميزان» ١/٢٠٢، وهذا واضح. وبعيدٌ جداً أن يذهب الفهم إلى ابن جريج!!

* وقال الديلميّ: أسانيدُ كتابِ «العروس» لأبي الفضل جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن عليٍّ بن الحسين واهيةٌ لا يعتمد عليها، وأحاديثُه منكرة.

* قلت: ومن القواعد الكلية أَنَّ نقل الأحاديث النبوية، والمسائل الفقهية، والتفاسير القرآنية لا يجوز إلَّا من الكتب المتداولة؛ لعدم الاعتماد على غيرها من وضع[1] الزنادقة وإلحاق الملاحدة، بخلاف الكتب المحفوظة، فإن نسخها تكون صحيحة متعددة.

* وقد حكى السيوطيُّ[2] عن ابن الجوزي أَنَّ من وقع في حديثه الموضوعُ والكذبُ والقلبُ[3] أنواع:

ـ منهم: من غلب عليه الزهد فَغَفَلَ عن الحفظ أو ضاعت كتبه، فحدَّث من حفظه فغلط في نقله.

ـ ومنهم: قومٌ ثقاتٌ، لكن اختلطت عقولهم أواخر أعمارهم.

ـ ومنهم من روى الخطأ سهواً، فلما رأى الصواب، وأيقن به لم يرجع أنفة أن ينسبوه إلى الغلط.

ـ ومنهم: زنادقة وضعوا، قصداً إلى إفساد الشريعة، وإيقاع الشك والتلاعب بالدين، وقد كان بعض الزنادقة يَتَغَفَّلُ الشيخَ فيدسُّ في كتابه ما ليس من حديثه[4].

---

(١) كذا في المطبوع والمخطوط، ولعلّ الأصح أن تكون كما يلي: (لعدم الاعتماد على غيرها خوفاً من وضع الزنادقة...)

(٢) في «اللآلىء» ٢/٤٦٧.

(٣) كذا في الأصول، و«كشف الخفاء» ٢/٤٠٩. والذي في «الموضوعات» لابن الجوزي ١/٣٥ و«اللآلىء المصنوعة» ٢/٤٦٧: (المقلوب).

(٤) وتتمة العبارة كما في «الموضوعات» ١/٣٨ و«اللآلىء»: ٢/٤٦٨: (فيرويه ذلك الشيخ ظناً منه أنّ ذلك من حديثه).

ـ ومنهم: من يضع، لنصرة مذهبه.

ـ ومنهم: من يضع، حسبةً وترغيباً وترهيباً.

ـ ومنهم: من أجاز وضع الأسانيد لكلام حسن.

ـ ومنهم: من قصد التقرب إلى السلطان.

ـ ومنهم: القصاص[1]، لأنهم يريدون أحاديث تُرَقِّقُ وتَنْفُقُ. انتهى.

* ورُويَ عن مالك قال: دخلتُ على المأمونِ، والمجلس غاصٌّ بأهله، فإذا بَيْنَ الخليفة والوزير فُرْجَةٌ، فجلستُ بينهما، فحدثتُه مرفوعاً:

«إذا ضَاقَ المجْلِسُ بأَهْلِهِ فَبَيْنَ كُلِّ سَيِّدينِ مَجْلِسُ عالِمٍ».

في «الذيل»: هو منكر[2]. ومالكٌ لم يبق إلى زمن المأمون.

* وفي «الذيل»: أخرج الحارث بن أبي أُسامة[3] في «مسنده» عن داود بن المحبر بضعاً وثلاثين حديثاً. قال العسقلاني: كلها موضوعة، منها:

«إن الأَحْمَقَ يُصيبُ بِحُمْقِهِ أَعْظَمَ مِنْ فُجورِ الفَاجِرِ، وإنما يَرْتَفعُ العِبادُ غَداً في الدرَجاتِ، ويَنالُونَ الزُّلفىٰ مِنْ رَبِّهم على قَدْرِ عقولهم».

ومنها: «أَفْضلُ الناسِ أَعْقَلُ الناسِ».

ومنها: قيل: يا رَسولَ اللهِ! ما أَعْقَلَ هٰذا النَّصْرَانيَّ؟ فزجره فقال: «مهْ! إنَّ العاقلَ مَنْ عَمِلَ بِطاعَةِ اللهِ».

* ووضع سليمان بن عيسى[4] بضعة وعشرين حديثاً. منها:

---

(١) انظر الفصل الذي عقده المؤلف في أول الكتاب عن القصاص، والكتب الآتية: «الباعث على الخلاص» للحافظ العراقي و«تحذير الخواص» للسيوطي و«كتاب القصاص والمذكرين» لابن الجوزي وكلها بتحقيقنا.

(٢) بل هو مكذوب موضوع. وانظر «الذيل» ص١٨٠.

(٣) هو الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي، صاحب المسند. مختلف فيه، ترجم له الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/٤٤٢. توفي سنة ٢٨٢هـ.

(٤) هو سليمان بن عيسى بن نجيح، وهو كذاب وضّاع، ترجم له الذهبي في «ميزان الاعتدال»=

قيل لعلقمة: ما أَعقلَ النصارى!! فقال: مَهْ! فإنَّ ابن مسعود كان ينهانا أن نُسَمِّيَ الكافر عاقلاً.

ومنها: «رَكْعتانِ مِنَ العاقِلِ أَفْضلُ من سبعينَ ركعةً مِنَ الجاهِلِ، ولو قلت: سبعِمائةِ ركعةٍ لكانَ كذٰلكَ».

ومنها: أَنَّ عَدِيَّ بنَ حاتم أَطْرى أَباهُ، وذكرَ مِنْ سؤددِهِ وشرفِهِ وعقلِهِ فقال عليه الصلاة والسلام:

«إنَّ الشَّرَفَ والسُّؤْدَدَ والعقلَ في الدُّنيا والآخرةِ للعاملِ بطاعَـةِ اللهِ تعالى» فقال: يا رسول الله! إنَّه كانَ يَقري الضيفَ، ويُطعمُ الطعامَ، ويَصِلُ الأَرحام، ويُعينُ في النوائب، ويفعل، ويفعل. فهل ينفعُهُ[1] ذلك شيئاً؟ قال: «لا، إنَّ أَباكَ لم يَقُلْ قَطُّ: رَبِّ اغْفِرْ لي خطيئَتي يَوْمَ الدِّين».

* وفي «الذيل»: إنَّ قصة رحيل بلال ثم رجوعه إلى المدينة بعد رؤيته عليه الصلاة والسلام في المنام، وأذانه بها، وارتجاج أهل المدينة؛ لا أصلَ له، وهي بيِّنَةُ الوضع. انتهى.

وكأن ابن حجر المكي ما اطلع عليه وذكـره في كتابـه الموضـوع للزيارة[2].

* وفي «الذيل» أيضاً: أنه عليه الصلاة والسـلام لما أراد أن يبني مسجد المدينة أتاه جبريل عليه السلام فقال:

= ٢١٨/٢ وذكر بعض بلاياه، وذكر أن له كتاباً في تفضيل العقل ويبدو أن هذه الأحاديث التي يوردها المصنف من ذاك الكتاب. وقوله (بضعة وعشرين) جاء في الأصول بضعاً وعشرين، والصواب ما أثبتناه. ومن العلماء من قصر استعمال (بضع) على ما بين الثلاثة والتسع عشرة.

(١) في الأصول: (ينفع) والتصويب من «كشف الخفاء» ٢/٤١٠.

(٢) ذكر العجلوني في «كشف الخفاء» ٢/٤١٠ اسم هذا الكتاب أنه «تحفة الزوار» ولم أجد له ذكراً في «كشف الظنون». وانظر «الذيل» ١٠٤.

«ابنِهِ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ طُولاً في السَّماءِ غيرَ مُزخْرَفةٍ ولا مُنَقَّشَة». لم يوجد.

* وفيه أيضاً: أنه عليه الصلاة والسلام إذا كان يُصلِّي ظَنَّ الظانُّ أَنَّه جسدٌ لا روح فيه.

* وفي «المختصر»[1]: «الرَّجُلان مِنْ أُمَّتي لَيَقُومانِ إلى الصَّلاةِ ورُكُوعُهُما وسُجُودُهُما وَاحِدُ، وإِنَّ ما بَيْنَ صَلاتَيْهما كَما بَيْنَ السَّماءِ والأَرْضِ». موضوع.

* وفيه أيضاً: كان ﷺ لا يجلس إليه أحدٌ وهو يصلِّي إلَّا خفَّف صلاته وأقبل عليه. فقال: «أَلَكَ حَاجَةٌ؟» فإذا فرغ من حاجته عاد إلى صلاته. لم يوجد.

* وفيه أيضاً: لا يَصِحُّ في صَلاةِ الأُسبوعِ شيءٌ.

و«في لَيْلَةِ الجُمُعةِ اثنَتا عشرَةَ ركْعة بالإِخْلاصِ عَشْر مرات» باطلٌ لا أصل له. وكذا: «ركعتانِ بـ﴿إذا زُلْزِلَت﴾ خمس عشرة مرة» ـ وفي رواية: خمسين مرة ـ والكل منكر باطل.

و«يوم الجمُعةِ ركْعَتانِ، والأَرْبَع، والاثنَتا عشرَة» لا أصل له.

و«قَبْل الجُمُعةِ أَرْبَع رَكعاتٍ بالإخلاصِ خَمْسينَ مَرَّة» لا أصل له.

وكذا: «صَلاةُ عاشوراءَ» و«صَلاة الرغائب» موضوع بالاتفاق. وكذا: «بقية صلوات ليالي رجب، وليلة السابع والعشرين من رجب، وليلة النصف من شعبان مائة ركعة، في كل ركعة عشر مرات بالإخلاص»[2].

ولا تَغْتَرَّ بذكرها في «قوت القلوب» و«إحياءِ العلوم» ولا بذكر الثعلبي[3] لها في «تفسيره». وكذا في «شرح الأوراد».

---

(١) للفيروز بادي.

(٢) انظر «الفوائد» للكرمي الأرقام ٣-٤-٥-٦.

(٣) هو أحمد بن محمد النيسابوري، أبو إسحاق الثعلبي توفي سنة ٤٢٧ هـ.

* ثم في «المواهب»: ما يذكره القصاص من أَنَّ القمر دخل في جيب النبي عليه الصلاة والسلام، وخرج من كُمِّه. فليس له أُصل، كما حكاه الشيخ بدر الدين الزركشي عن شيخه العماد ابن كثير[1].

* وفي «حياة الحيوان» للدَّميري[2]: قال القرطبي: يقال لِلصُّرَدِ: الصوَّام، وروينا في «معجم عبد الباقي بن قانع» عن أَبي غليظ بن أُمية بن خلف[3] قال: رآني رسول الله ﷺ وعلى يدي صُرَد فقال:

«هٰذا أَوَّلُ طَيْرٍ صامَ يَوْم عاشُوراءَ».

والحديث مثل اسمه غليظ، فقد قال الحاكم: هو من الأَحاديث التي وضعتها قَتَلَةُ الحسين. وهو حديث باطل، رواته مجهولون. انتهى.

* وقد اشتهر بين العلماءِ أَنَّ زمان الرؤيا في أَيام الوحي كان ستة أَشهر، فقد صرّح التُّوربِشْتيُّ بأَنه ليس له أُصل، ووافقه النووي في «شرح مسلم»[4].

* وأَما ما أَخرجه الدولابيُّ عن الحسين بن عليٍّ قال:

كان رأْس رسول الله ﷺ في حجر عليٍّ، وهو يوحى إليه، فلما سُرِّيَ عنه قال:

«يا عليُّ! صَلَّيْت العَصْر؟» قال: لا. قال:

«اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّه كانَ في حاجَتِكَ وحَاجَةِ رَسُولِكَ، فرُدَّ عليهِ

---

(١) قال العماد ابن كثير في «البداية والنهاية» ٦/٧٧: (وما يذكره بعض القصاص من أنّ القمر دخل في جيب النبيﷺ وخرج من كمه.. ونحو هذا الكلام فليس له أصلٌ يعتمد عليه). هذا وقد حكم بكذب قصة القمر ابن تيمية في الفتاوى ٨/٣٥٥ ـ ٣٥٨.

(٢) انظر «حياة الحيوان» ٢/٦١.

(٣) ترجم له الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٤/١٥٢ وقال: (اختلف في اسم أبي غليظ، فقيل: عنبسة، وقيل: نشيط) وأورد في ترجمته حديث الصرد.

(٤) انظر «شرح النووي لصحيح مسلم» ١٥/٢١.

الشمْس» فردها عليه، فصلَّى، وغابت الشمس[1].

فقد قال العلماءُ: إنه حديث موضوع. ولم تُرد الشمس لأحد، وإنما حُبِسَتْ لِيُوشَع بن نون. كذا في «الرياض النضرة في مناقب العشرة» إلَّا أنَّهُ ذُكر في «الشفا» من رواية الطحاوي. وبينتُ وجهه في «شرحه» وكذا في «السير» على وجه الاستيفاءِ[2].

* وقال الشيخ الجزري في «شرح المصابيح»: وأما ما يزاد بعد قوله عليه الصلاة والسلام: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلامُ، ومِنْكَ السَّلام..» من نحو: «وإلَيْكَ يَرْجعُ السلام، فحَيِّنا رَبَّنا بالسلام، وأدْخِلْنا دارَكَ دارَ السَّلام» فلا أصل له، بل هو مُخْتَلَقٌ بعض القصاص.

* وحكى الشيخ العلامة الزين العراقيُّ: أنه[3] اشتهر بين العوامّ: «أنَّ مَنْ قَطَعَ صَلاةَ الضُّحَىٰ بتَرْكِها أَحْياناً يَعْمَى». فصار كثير منهم يتركها أصلاً لذلك. وليس لما قالوه أصل، بل الظاهر أنه ممَّا ألقاه الشيطان على ألسنتهم ليحرمهم الخير الكثير.

قلت: ومن هنا ترك النساءُ صلاة الضحى ونحوها بحدوث الحيض فيهنَّ. وقد تقدَّم بطلان حديث: «تَارِكُ الورد مَلْعونٌ».

* وقال ابن أمير الحاج: وفي ذي الحليفة آبارٌ يسميها العوام آبار عليٍّ، وأنه قاتل الجن في بعض تلك الآبار. وهو كذب من قائله.

---

(١) انظر تعليقنا على الحديث رقم ٢١٥. وسيرد ذكر لهذا الحديث في الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٢) انظر في هذا الحديث ما قاله فيه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «منهاج السنة» ٤/١٨٥.

(٣) ليس في الأصول كلمة (أنه) واستدركتها من «كشف الخفاء» ٢/٤١١.

فصل[1]

ـ ٣ ـ

* وقد سُئِل ابن قيم الجوزية: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟

فقال: هذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعرف ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت[2] بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط له ﷺ بين أصحابه الكرام. فمثل هذا يَعرِفُ من أحوال رسول الله ﷺ وهديه وكلامه وأقواله وأفعاله، وما يجوزُ أن يُخبرَ بهِ، وما لا يجوزُ، ما[3] لا يعرفُه غيرُهُ. وهذا شأْنُ كلِّ مُتَّبعٍ[4] مَعَ مَتْبُوعِهِ، فإنَّ للأخصِّ بِهِ، الحريص على تَتَبُّع أقوالِهِ وأفعالِهِ مِنَ العلم بها، والتمييز بينَ ما يَصحُّ أَنْ يُنْسَبَ إليه وما لا يَصِحُّ؛ ما ليس لمن لا يكون كذلك[5]. وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم، يعرفون من أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم وأساليبهم ومشاربهم ما لا يعرفه غيرهم.

* فمن ذلك ما رَوَى جعفرُ بن جِسْر عن أبيه، عن ثابت، عن أنس يرفعه:

«مَنْ قالَ سُبْحانَ اللهِ وَبِحمْدِهِ غَرَسَ اللهُ لَهُ ألفَ ألفِ نَخْلَةٍ في الجَنَّةِ أَصْلُها من ذَهب . .».

---

(١) يبدأ المصنف بهذا الفصل اختصار كتاب «المنار» لابن القيم.

(٢) في «قواعد التحديث» ١٤٧: خلطت.

(٣) إعراب (ما) مفعول به لـ(يعرف من أحوال. . . .).

(٤) في «قواعد التحديث» ١٤٨: متبوع مع تابعه.

(٥) في الأصول تحريف واضطراب، والتصحيح من «المنار».

وجعفر هذا هو جعفر بن جسر بن فَرْقَد، أبو سليمان القصَّاب البصريّ، قال ابن عدي: أحاديثه مناكير، وقال الأزدي: يتكلمون فيه.

وأما أبوه فقال يحيى بن معين: لا شيء، ولا يكتب حديثه.

وقال النسائي والدارقطني: ضعيف. وقال ابن حبان: خرج من حدّ العدالة. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة.

* ومن ذلك ما رواه ابن مَنْدَه وغيره من حديث أحمد بن عبد الله الجُوَيْباريّ الكذَّاب عن شقيقٍ عن إبراهيمَ بنِ أدهمَ عن يزيدَ بنِ أبي زياد عن أُوَيْسٍ القرني، عن عمر وعليٍّ عن النبي ﷺ قال:

«مَنْ دَعا بِهٰذِهِ الأَسْماءِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ حَيٌّ لا تموتُ، وغَالِبٌ لا تُغْلَبُ، وبَصيرٌ لا تَرْتابُ، وسَميعٌ لا تَشُكُّ، وصادقٌ لا تَكْذِبُ، وصَمَدٌ لا تَطْعَمُ، وعالِمٌ لا تُعلمُ...» إلى أن قال: «فَوَالذي بَعَثني بالحَقِّ لَوْ دُعِيَ بهٰذِهِ الدَّعَواتِ على صَفائحِ الحديدِ لَذابَتْ، وعَلى ماءٍ جارٍ لَسَكَنَ، ومَنْ دَعا عِندَ مَنامِهِ بها بُعِثَ لِكُلِّ حَرْفٍ منها سبعُمائةِ أَلْفِ مَلَك يُسَبِّحونَ لَهُ ويَسْتَغْفِرونَ لَه».

وتابَعَهُ كذَّابٌ آخر، هو سليمان بن عيسى عن الثوري عن إبراهيم بن أدهم.

وهذا وأمثاله مما لا يَرْتابُ مَنْ له أدنى معرفةٍ بالنبيِّ ﷺ وكلامه أنه موضوعٌ مختلقٌ، وإفْكٌ مُفْتَرى عليه.

* ومن ذلك ما رواه عباس بن الضحاك البلخي، كذابٌ أشِر، عن عمر بن الرماح[1]، مجهول لا يعرف، عن أبي معاوية، عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم:

---

(١) في الأصول: الضحاك. والتصويب من «الميزان» ٢/٣٨٣.

«مَنْ كَتَب: بسم الله الرحمٰن الرَّحيم ولم يُعْمِ[1] الهاءَ التي في (الله) تعالى كتبَ الله له أَلفَ أَلفِ حسنةٍ، ومحا عنه أَلفَ أَلفِ سيئةٍ ورَفعَ له أَلفَ أَلفِ درجةٍ».

* ومن ذلك ما رواه أَبو العلاءِ عن نافعٍ عن ابن عمر، يرفعه:

«مَن كَفَّنَ مَيْتاً فإِنَّ لهُ بِكلِّ شعرة تُصِيبُ كَفَنَهُ عشرَ حَسَناتٍ».

وأَبو العلاءِ هذا يروي عن نافع ما ليس في حديثه، ولا يجوز الاحتجاج به، وهذا الحديث قد رواه الحسنُ بن سفيان، حدثنا أَبو الربيع الزهراني، حدَّثنا الصلت بن الحجاج، حدَّثنا أبو العلاءِ.

قال الدارقطني: يقال: إن أَبا العلاءِ هذا هو الخفاف الكوفي، واسمه خالد بن طَهْمَان. انتهى.

وقال يحيىٰ بن معين: هو ضعيف خلَّط قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثقة. وكان في تخليطه يحمل كل ما جاءُوا به يقرؤُه.

* ومن ذلك حديث يرويه محمد بن عبد الرحمٰن بن البَيْلماني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم:

«مَن صامَ صبيحةَ يومِ الفطرِ فَكأَنَّما صامَ الدَّهْرَ كُلَّه».

وهذا حديث باطلٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ. وابن البَيْلَماني يروي المناكير. قال البخاري وأَبو حاتم الرازي والنسائي: هو منكر الحديث. وقال يحيىٰ بن معين: ليس بشيءٍ. وقال الدارقطني والحميدي: ضعيف. وقال ابن حبان: حدث عن أَبيه بنسخة سرد فيها ثمانين حديثاً، كلها موضوعة[2]، لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكره إلا على وجه التعجب به.

---

(١) كذا في المخطوطة، وفي«الميزان»٢/٣٨٤: ولم يعوّر.

(٢) نقل الحافظ الذهبي رحمه الله هذه العبارة عن ابن حِبَّان في «ميزان الاعتدال» ٣/٦١٧ كما يلي: (حدث عن أَبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة). وانظر «المجروحين» ٢/٢٦٤.

* ومن ذلك حديث:

«مَنْ صَامَ يَوْمَ عاشُوراءَ كَتَبَ اللهُ له عبادةَ ستِّينَ سنَةً».

فهذا باطل، يرويه حبيب بن أبي حبيب[1]، عن إبراهيم الصانع، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس. وحبيب هذا غير حبيب، كان يضع الأحاديث.

* ومن ذلك حديث يرويه زكريا بن دُرَيْد الكندي[2]، الكذاب الأشر، عن حُمَيْد الطويل، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم:

«مَنْ دَاوَمَ على صَلاةِ الضُّحىٰ وَلَمْ يَقْطَعْها إلاَّ مِنْ عِلَّةٍ كُنتُ أنا وهُوَ في الجَنَّةِ في زَوْرَقٍ من نُورٍ، في بَحْرٍ من نُورٍ، حتَّى نَزُورَ رَبَّ العَالَمِينَ».

* ومن ذلك حديثٌ يَرْويه عُمَرُ بنُ راشدٍ[3] عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هُريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«مَنْ صَلَّى بَعْدَ المغْرِبِ سِتَّ ركعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ بَيْنَهُنَّ بِشَيْءٍ عَدَلْنَ لَهُ عِبادَةَ اثْنَتي عشْرَةَ سَنَةً».

وعمر هذا قال فيه الإمام أحمد ويحيىٰ بن معين والدارقطني: ضعيف، وقال أحمد أيضاً: لا يساوي حديثه شيئاً.

---

(١) هو حبيب بن أبي حبيب الخرططي المروزي، ترجم له الحافظ الذهبي رحمه الله في «ميزان الاعتدال» ١/٤٥١، وأورد هذا الحديث في ترجمته مطولاً وفيه بعض الاختلاف عما أثبته «المصنف». فقد أورده الذهبي كما يأتي: (من صام عاشوراء كتب الله له عبادة سبعين سنة بصيامها وقيامها وأعطي ثواب عشرة آلاف ملك وثواب سبع سموات، ومن أفطر عنده مؤمن يوم عاشوراء فكأنما أفطر عنده جميع أمة محمد، ومن أشبع جائعاً في يوم عاشوراء فكأنما أطعم فقراء الأمة، ومن مسح رأس يتيم يوم عاشوراء رفعت له بكل شعرة درجة في الجنة... الخ...).

(٢) انظر «الميزان» ٢/٧٢.

(٣) انظر «الميزان» ٣/١٩٣.

وقال البخاري: منكر الحديث. وضعفه جدًا.

وقال ابن حبان: لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه، فإنه يضع الحديث على مالك وابن أبي ذئب وغيرهما من الثقات.

* ومن ذلك حديثُ:

«مَنْ صَلَّى يَوْمَ الأَحَدِ أربَعَ ركَعاتٍ بتسليمة واحِدَةٍ، يَقْرَأُ في كلِّ رُكْعَةٍ ﴿الحَمدُ﴾ و﴿آمَنَ الرسُولُ. .﴾ إلى آخرها[1] كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ألفَ حَجَّةٍ وأَلْفَ عُمْرَةٍ وأَلْفَ غَزْوَةٍ، وبِكُلِّ رَكْعَةٍ ألفَ صلاةٍ، وَجَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ ألفَ خَنْدَقٍ»[2].

فقبَّح الله واضعه، ما أَجرأَهُ على اللهِ ورسولِهِ!!

* ومن ذلك حديث:

«مَنْ صَلَّى يومَ الأَحدِ أَرْبَعَ رَكَعاتٍ، يَقْرَأُ في كُلِّ رَكْعَةٍ فاتِحةَ الكِتابِ مَرَّةً، و﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً؛ أَعْطاهُ اللهُ يومَ القِيَامَةِ ثَوابَ مَنْ قَرَأَ القُرآنَ عَشْرَ مراتٍ، وعَمِلَ بِما في القُرآنِ، ويَخرُجُ يَوْمَ القِيامَةِ من قَبْرِهِ وَوَجْهُهُ مثلُ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، ويُعْطيهِ اللهُ بكلِّ رَكعةٍ أَلفَ مَدينَةٍ من لُؤْلؤٍ، في كُلِّ مدينَةٍ أَلفُ قَصْرٍ مِنْ زَبَرْجَدٍ. في كُلِّ قَصْرٍ أَلفُ دارٍ مِنَ الياقُوتِ، في كُلِّ دارٍ أَلفُ بيتٍ مِنَ المسْكِ، في كلِّ بَيتٍ أَلفُ سَريرٍ. . . .»[3].

واستمر هذا الكذاب الأَشِرُ على الأَلفِ.

* ومن ذلك حديثُ:

---

(١) أي أواخر سورة البقرة.

(٢) انظر «الموضوعات» ٢/١١٦ و«اللآلىء» ٢/٥٠ و«تنزيه الشريعة» ٢/٨٦.

(٣) وتتمة الحديث كما في «موضوعات ابن الجوزي» ٢/١١٥: «فوق كل سرير حوراء، بين يدي كل حوراء ألف وصيف وألف وصيفة». وانظر «اللآلىء» ٢/٤٩.

«مَنْ صَلَّى لَيلَةَ الاثنَينِ سِتَّ رَكَعَاتٍ، يَقْرَأُ في كُلِّ رَكْعَةٍ فاتِحَةَ الكِتابِ مَرَّةً، وعِشْرينَ مرَّةً ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ ويَسْتَغفِرُ الله بَعْدَ ذٰلكَ عَشْرَ مَرَّاتٍ؛ أَعْطاهُ اللهُ يَومَ القِيامَةِ ثَوابَ أَلفِ صِدِّيقٍ وأَلفِ عابِدٍ وأَلفِ زَاهِدٍ»[1].

فقبَّح اللهُ واضِعَهُ ومُخْتَلِقَهُ على رسولِ اللهِ ﷺ وهو مِنْ عَمَلِ الجويباري الخبيث.

* ومن ذلك حديث:

«مَنْ صَلَّى لَيْلَةَ الاثنَينِ أَرْبَعَ رَكَعاتٍ، يَقْرَأُ في كُلِّ رَكْعَةٍ فاتِحَةَ الكِتابِ مَرَّةً، وآيَةَ الكُرْسِيِّ مَرَّةً، و﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ مرَّةً و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ﴾ مَرَّةً، و﴿قُلْ أعوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ مَرَّةً؛ كُفِّرَتْ ذُنُوبُهُ كُلُّها، وأَعْطاهُ اللهُ قَصْراً في الجَنَّةِ مِن دُرَّةٍ بَيْضاءَ، في جَوفِ القَصْرِ سَبْعَةُ أَبْياتٍ، طُولُ كُلِّ بَيْتٍ ثلاثَةُ آلافِ ذِراعٍ، وعَرْضهُ مِثلُ ذٰلكَ....»[2].

واستمرَّ هذا الكذَّاب الخبيث على حديث طويل، فيه من هذه المجازفات، وهو من عمل الحسين بن إبراهيم[3]، كذاب دجَّال، يروي عن محمد بن طاهر، وَوَضَعَ من هذا الضرب أحاديث صلاة يوم الأحد، وليلة الأحد، ويوم الاثنين وليلة الاثنين، ويوم الثلاثاءِ وليلة الثلاثاءِ، وهكذا.. في سائر أيام الأسبوع ولياليه.

وهذا باب واسعٌ جداً، وإنما ذكرنا منه جزءاً يسيراً ليعرف به أن هذه الأحاديث وأمثالها، مما فيه هذه المجازفات القبيحة الباردة كلُّها كذبٌ على رسول الله ﷺ، فقد اعتنى بها كثيرٌ من الجهال بالحديث من المنتسبين إلى

---

(١) انظر «الموضوعات» ٢/١١٧ و«تنزيه الشريعة» ٢/٨٤.

(٢) انظر تتمته عند ابن الجوزي(٢/١١٧ - ١١٨) وانظر تعليق ابن الجوزي على هذا الحديث هناك. وانظر «اللآلىء» ٢/٥٠ و«تنزيه الشريعة» ٢/٨٦.

(٣) انظر «الميزان» ١/٥٣٠.

الزهد والفقر وكثيرٌ من المنتسبين إلى الفقه[1].

* والأحاديث الموضوعة عليها ظلمة وركاكة، ومجازفات باردة، تنادي على وضعها واختلاقها مثل حديث:

«مَنْ صَلَّى الضُّحىٰ[2] كَذا وَكَذا رَكْعَةً أُعْطِيَ ثَوابَ سَبْعينَ نَبيّاً».

وكأَنَّ هذا الكذَّاب الخبيثَ لم يَعْلَمْ أَن غيرَ النبيِّ لو صلَّى عُمرَ نوح عليه السلام لم يُعْطَ ثوابَ نبيٍّ واحدٍ.

وكقوله:

«مَنِ اغْتَسَلَ يومَ الجُمُعَةِ بنِيَّة وحِسْبَةٍ كَتَبَ اللهُ لهُ بِكُلِّ شَعْرةٍ نُوراً يومَ القِيامَةِ، وَرَفَعَ اللهُ لهُ بِكلِّ قَطْرَةٍ دَرجةً في الجَنَّةِ مِنَ الدُّرِّ والياقوت والزَّبَرْجَدِ بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ مَسيرَةُ مائةِ عامٍ».

ومرّ في حديث طويل قبَّح الله واضعه، وهو من عمل عُمَرَ بن صبح[3] الكذاب الخبيث.

---

(١) ومن المؤسف أن يتبنّى هذه الأحاديث وأمثالها قوم من المتصوفة الجهلة، ويحملوا أتباعهم عليها. وقد بلغني أن بعض شباب الأفرنج الذين اقتنعوا بجوانب من مبادىء الإسلام اتصلوا بجماعة من هؤلاء، فأعطوهم نشرة تتضمن أوراداً وصلوات مشابهة لما ورد في هذه الأحاديث، فهالهم أن يروا مثل هذه التكاليف المرهقة من صلوات وأذكار في الليل والنهار، فكان ذلك سبباً لنفورهم من الدخول في الإسلام. هذا وإن كل عبادة أو ذكر لم يتعبدنا الله بها في الكتاب والسنة الصحيحة بدعة لا يجوز التزامها ولا حمل الناس عليها.

(٢) انظر بعض الأحاديث الموضوعة في صلاة الضحى التي أوردها ابن الجوزي في «الموضوعات» ١١١/٢ وابن القيم في «زاد المعاد» ٣٥٦/١. هذا ومن المعلوم أن أحاديث صحيحة جاءت في الترغيب في هذه الصلاة انظرها في «الترغيب والترهيب» للمنذري ٢٠١/١

(٣) انظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» للذهبي ٢٠٦/٣.

فصل[1]

- ٤ -

١ ـ **فمنها: اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقولُ مثلَها رسول الله ﷺ وهي كثيرة جداً**، كقولِهِ في الحديث المكذوب:

«مَنْ قالَ لا إله إلاَّ الله خَلَقَ الله مِن تِلْكَ الكَلِمَـةِ طائِراً لَهُ سَبْعونَ ألفَ لِسانٍ، لِكُلِّ لسانٍ سبعونَ ألفَ لُغةٍ يَسْتَغْفِرُونَ الله لهُ».

و«مَنْ فَعلَ كذا وكذا أُعْطِيَ في الجنَّةِ سَبعينَ ألفَ مدينَةٍ، في كُلِّ مَدينَةٍ سَبعونَ ألفَ قصرٍ، في كُلِّ قَصْرٍ سبعونَ ألفَ حوراء».

وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين:

إما أن يكون في غاية الجهل والحمق.

وإما أن يكون زنديقاً قصد التنقيص بالرسول ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات إليه.

٢ ـ **ومنها: تكذيب الحسّ له كحديث**:

«البَاذِنجان لما أُكِل له»[2].

و«الباذِنجانُ شِفاءٌ مِن كُلِّ داءٍ»[3].

قبَّح الله واضعهما، فإنه لو قاله بعض جهلة الأطباء لسخر الناسُ

---

(١) ومن المفيد أن أشير أنّ هذه الفصول من وضع الإمام ابن القيم لا من وضع المؤلف القاري. رحمهما الله تعالى. وسيذكر الإمام القيم رحمه الله ست عشرة علامة يعرف بها كون الحديث موضوعاً، وسنضع لها أرقاماً خاصة. وقال ابن القيم بعد كلمة (فصل): [ونحن ننبّه على أمور كليّة يعرف بها كون الحديث موضوعاً].
وهذه الأمور الكلية التي قررها علماء الحديث تدل دلالة قاطعة على أنّ النظر في متن الحديث كان موضع اهتمام بالغ عندهم بالإضافة إلى النظر في السند في نقد الحديث. وقد أجاد الإمام ابن القيم في جمعها وضرب الأمثلة عليها فجزاه الله أجزل الخيرات.

(٢) انظر الحديث رقم ١١٢ و«الفوائد» للكرمي رقم ٤٣.

(٣) انظر الحديث في «الميزان» ١/١٣٤ و«لسان الميزان» ١/٢٥٩.

منه، ولو أكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلَّا شدَّة، ولو أكله فقير ليستغني لم يفده الغنى، أو جاهلٌ ليتعلم لم يفده العلم.

وكذلك حديث:

«إذا عَـطَـسَ الرَّجلُ عِندَ الحديثِ فهو صِدْقٌ».[1].

وهذا وإن صحَّح بعض الناس سنده فالحسُّ يشهد بوضعه، لأنَّا نشاهد العُطَاس والكذبُ يَعْمَلُ عَمَلَهُ. ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ لم يُحْكَمْ بصحَّته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة رجل لم يُحْكمْ بصدقه.

قلت[2]: وقد روى أبو نعيم عن أبي هريرة بلفظ:

«العُطاسُ عندَ الدُّعاء شاهِدُ صِدقٍ»[3].

كذا في «الجامع الصغير». ولا يخفى أنه إذا ثبت شيءٌ في النقل، فلا عبرة بمخالفة الحسّ من العقل[4].

وكذلك حديث:

---

(١) انظر «الموضوعات» ٣/٧٧ و«اللآلىء» ٢/٢٨٦ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٩٣ و«الدرر» رقم ٣٨٧ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٩٣ و«المقاصد» ٤١٠ و«التمييز» ١٦١ و«تذكرة الموضوعات» ١٦٥ و«الكشف» ٢/٢٤٥ و«الميزان» ٤/١٤٠ و«الفوائد» للشوكاني ٢٢٤.

(٢) هذا تعليق المصنف الشيخ علي القاري.

(٣) وهذا الحديث موضوع كما قرر ذلك الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» رقم ٣٨٦٨.

(٤) انتهى كلام الشيخ ملاّ علي القاري رحمه الله. قال المناوي في «فيض القدير» ٤/٣٨١: رواه أبو نعيم في «الطب» عن أبي هريرة، ورواه عنه أبو يعلى بلفظ: «العَطْسَة عندَ الحديث شاهدُ عَدْلٍ». وقد رمز السيوطي لضعفه وانظر ما نقله المصنف في الحـديث رقم ٤٨٣ عن البيهقي من أنه منكر. وعن غيره من أنه باطل ولو كان سنده مثل الشمس.

أقول: لا يمكن أن يثبت شيء في النقل ثم يخالفه الحس أو العقل السليم، وكلام ابن القيّم لا يردّ الثابت، وإنما يكشف زيف الزائف الذي التبس أمره على أهل الفن فحسبوه ثابتاً. وغريب جداً أن يورد المؤلف القاري مثل هذا الكلام بعـد حديث واهٍ ضعيف من ناحية السند، وزاده ضعفُ متنه ضعفاً على ضعف.

«عَلَيْكُم بالعَدَسِ فإنَّه مُبارَكٌ يُرَقِّقُ القَلْبَ، ويُكثر الدَّمْعة، قدَّس فيه سبعونَ نبيّاً».

وقد سئل عبد الله بن المبارك عن هذا الحديث، وقيل له: إنه يروى عنك. فقال: وعنّي أيضاً؟ أرفع شيء في العدس أنه شهوة اليهود[1]، ولو قدّس فيه نبي واحد لكان شفاء من الأدواء، فكيف بسبعين نبياً؟ وقد سمّاه الله (أدنى) وذمّ من اختاره على المنِّ والسلوى، وجعله قرين الثوم والبصل، أفترى أنبياء بني إسرائيل قدَّسوا فيه لهذه العلَّةِ، والمضارّ التي فيه من تهيّج السوداء، والنفخ، والرياح الغليظة، وضيق النفس، والدم الفاسد، وغير ذلك من المضار المحسوسة؟

ويشبه أن يكون هذا الحديث من وضع الذين اختاروه على المنِّ والسلوى وأشباههم[2].

قلت[3]: وقد تقدم ما يُقوي كلامه.

وكذلك حديث:

«إنَّ الله خَلَق السَّمواتِ والأرْضَ يَوْمَ عاشُوراء».

وكذلك حديث:

«اشْرَبوا على الطَّعامِ تَشْبَعوا».

فإن الشرب على الطعام يفسده، ويمنع من استقراره في المعدة ومن كمال نضجه.

وكذلك حديث:

---

(١) يريد قول الله سبحانه في سورة البقرة، الآية: ٦١ ﴿وإذْ قُلْتُمْ يا مُوسى لَنْ نَصْبِرَ على طَعَامٍ واحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِج لَنَا مَّما تُنْبِتُ الأرْضُ مِنْ بَقْلها وَقِثّائِها وفُومها وَعَدَسِهَا وَبَصَلِها. قال: أَتَسْتَبْدِلونَ الذّي هُو أدنى بالذي هو خَيْرٌ﴾.

(٢) يريد اليهود وأشباههم.

(٣) القائل هو المصنف الشيخ ملاّ علي القاري وتعقيبه هذه المرة موجز جداً.

«أكذبُ النَّاس الصبَّاغُونَ والصَّوَّاغون».

فالحسُّ يَرُدُّ هذا الحديثَ، فإنَّ الكذبَ في غيرهم أضْعافُه فيهم، كالرافِضةِ، فإنَّهم أكذبُ خَلْقِ الله، والكهانِ، والطرُقيَّةِ، والمنجمين.

وقد تأوَّله بعضهم على أنَّ المراد بالصبّاغ الذي يزيد في الحديث ألفاظاً تزينه، والصوّاغ الذي يصوغ الحديث ليس له أصل، وهذا تكلف بارد، لتأويل حديث باطل.

قلت: وهذا غريب منه، فإن الحديث بعينه رواه أحمد وابن ماجه عن أبي هريرة كما في «الجامع الصغير»[1].

فصل

- ٥ -

٣ ـ ومنها سماجةُ الحديث وكونُهُ مما يُسْخَرُ منه، كحديث:

«لو كَانَ الأرُزُّ رجلاً لَكانَ حَلِيماً، ما أكلَهُ جائعٌ إلَّا أشْبَعَهُ».

فهذا من السمج البارد الذي يصان عنه العقلاءُ، فضلاً عن سيد الأنبياء.

وحديث:

«الجَوْزُ دَواءٌ، والجبنُ داءٌ، فإذا دخلَ في الجَوْزِ صارَ شِفاءً» فلعن الله واضعه على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

(١) بل الغريب هذا التعقب المتكلف الذي ليس في موضعه، فإن الإمام أحمد عندما يروي الحديث بسنده يخرج من العهدة. وكذلك ابن ماجه، هذا وقد ذكر بعض العلماء أحاديث موضوعة في «سنن ابن ماجه» جاوزت الثلاثين، وقد سبق أن بينت أكثر من مرة أن ورود الحديث في «الجامع الصغير» لا يعني تزكية له، ففيه أحاديث واهيات. وقد روى ابن ماجه هذا الحديث من الوجه نفسه الذي رواه أحمد كما ذكر المناوي وقال: ابن الجوزي حديث لا يصح. وقال السخاوي: سنده مضطرب ولهذا أورده ابن الجوزي في «العلل» وقال: لا يصح. وانظر الحديث في «المقاصد» ٧٦ و«التمييز» ٢٧ و«الكشف» ١٦٨/١. و«سنن البيهقي» ٢٤٩/١٠ و«الميزان» ٣٤٦/٣ و«كتاب المجروحين» لابن حبان ٢٠٥/٢ و«مسند أحمد» ٢٩٢/٢ و٣٢٤ و٣٤٥ و«العلل المتناهية» ١١٤/٢ و«سنن ابن ماجة» ٢/ رقم ٢١٥٢ و«ضعيف الجامع» ١/ رقم ١٢٢١ وقال عنه: موضوع و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم ١٤٤.

وحديث:
«لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ ما في الحُلْبَة لاشْتَرَوْها بِوَزْنِها ذَهَباً».
وحديث: «أَحْضِروا موائِدَكُم البَقْلَ، فإنَّه مَطْرَدَةٌ للشيطانِ».
وحديث: «ما مِنْ وَرَقَةِ هِنْدِباء إلا علَيْها قَطْرَةٌ من ماء الجنَّةِ».
وحديث: «بِئْسَتِ البَقْلَةُ الجِرْجيرُ، مَن أكَلَ مِنْها لَيْلاً بَاتَ وَنَفْسُهُ تُنازِعُهُ، ويَضْرِبُ عِرْقُ الجُذامِ في أنْفِهِ. كُلُوها نَهاراً وكُفُّوا عَنْها لَيْلاً».
وحديث: «فَضْلُ دُهْنِ البَنَفْسَجِ على الأدْهانِ كَفَضْلِ أهلِ البَيْتِ على سائِرِ الخَلْقِ».
وحديث: «فَضْلُ الكُرَّاث على سائِرِ البقولِ كَفَضْلِ البُرِّ على الحُبوبِ».
وحديث: «الكمأةُ والكَرَفْسُ طعامُ إلياسَ واليَسع».
وحديث: «ما مِنْ رُمَّانٍ إلاَّ ويُلَقَّحُ بِحَبَّةٍ مِنْ رُمَّانِ الجَنَّةِ».
وحديث: «رَبيعُ أُمَّتي العِنبُ والبِطيخ».
وحديث: «عَلَيكم بمُداوَمَةِ أكلِ العنبِ معَ الخبزِ».
وحديث: «عَلَيْكُم بالملحِ فإنَّ فيه شفاءً من سَبْعينَ داء».
وحديث: «مَنْ أكَلَ فُولَةً بِقَشرها أخْرَجَ الله تَعالى مِنهُ مِنَ الدَّاء مِثْلَها».
لعن الله واضعها.
قلت: أورده ابن حبان في «الضعفاء» من حديث عائشة مرفوعاً[١].
وحديث: «لا تَسُبُّوا الدِّيكَ، فإنَّه صَديقي. ولو يعلم بَنو آدَمَ ما في صوتِهِ لاشْتَرَوا ريشهُ ولَحْمَهُ بالذهب».
قلت: لكن صدر الحديث ثابت فقد رواه أبو داود مرفوعاً بسند

(١) ليس في إيراد ابن حبان للحديث تقوية.

حسن عن زيد بن خالد بلفظ:

«لا تَسُبُّوا الدِّيكَ، فإنَّهُ يُوقِظُ لِلصَّلاةِ»[1].

وروى ابن قانع عن أيوب بن عتبة بسند ضعيف:

«الدِّيكُ الأبْيَضُ صَديقي» زاد أبو بكر البرقي عن أبي زيد الأنصاري: «وصَدِيقُ صَديقي، وعَدُوُّ عَدُوِّ الله».

وفي رواية الحارث عن عائشة وأنس بلفظ: «وعدوُّ عدوي».

وزاد الحارث عن أبي زيد الأنصاري: «يحرس دار صاحِبِهِ وتِسْعَ دُورٍ حَوْلَها».

ورواه البغوي عن خالد بن معدان، وقال: «سبع آدُر» جمع دار.

وفي رواية العقيليِّ وأبي الشيخ في «العظمة» عن أنس ولفظه:

«الدِّيكُ الأبْيَضُ الأفْرَقُ حَبيبي وحَبيبُ حَبيبي جبْريل، يحْرُسُ بَيْتَهُ وسِتَّةَ عَشَرَ بَيْتاً من جِيرانِهِ: أرْبَعَةٌ عن اليمينِ، وأرْبَعَةٌ عَنِ الشمالِ، وأرْبَعَةٌ منْ قدام، وَأرْبَعَةٌ مِن خَلْفٍ».

الكلّ في «الجامع الصغير»، ومع وجود هذه الروايات، ولو كانت ضعيفة، ويتقوى بكثرة الطرق لم يحسن الحكم عليه بالوضع إلاَّ باعتبار آخر ما ذكره في الحديث[2].

وحديث: «مَن اشْتَرى دِيكاً أبْيَضَ لم يَقْرَبْهُ شَيْطانٌ ولا سِحْرٌ».

قلت: رواه البيهقي عن ابن عمر بلفظ:

---

(١) انظر «سنن أبي داود» ٤/٤٤٥ و«رياض الصالحين» بتحقيق الألباني رقم ١٧٣٨.

(٢) أقول: إن رائحة الوضع لتفوح من هذه الأحاديث، وسمات الكذب فيها وأماراته كثيرة واضحة، ولذا فإني أستغرب أن يورد المصنف مثل هذا التعقب وأكاد أقول: إن واضعه زنديق يريد أن يحمل الناس على السخرية من هذا الدين.. وإلا.. فمتى كان الديك حارساً؟!! ولماذا كان الديك الأبيض حبيب رسول الله وحبيب جبريل؟!!

إن الحكم عليه بالوضع هو الحسن، وتعقيب مؤلفنا ليس بالحسن. نعم إنّ النهي عن السباب والشتائم توجيه إسلامي معهود، لكن الكلام هنا ينصب على هذا الحديث المكذوب.

«الدِّيكُ يُؤذِّن بالصلاة، مَنِ اتَّخَذَ ديكاً أبْيضَ حُفِظَ من ثلاثَةٍ: من شَرِّ كُلِّ شَيْطانٍ، وساحِرٍ، وكاهِنٍ»[1].

وحديث: «إنَّ لله ديكاً عُنُقُهُ مَطْوِيَّةٌ تَحْتَ العَرْشِ، وَرِجْلاهُ في التُّخومِ».

وبالجملة: فكل أحاديث الديك كذبٌ إلّا حديث:

«إذا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيَكَةِ فَاسْأَلُوا الله مِنْ فَضْلِهِ، فَإنَّها رأتْ مَلَكاً»[2].

فصل

- ٦ -

٤ ــ ومنها: مناقضةُ الحديث لما جاءت به السنةُ الصريحةُ مناقضةً بيِّنةً، فكُلُّ حديثٍ يشتملُ على فسادٍ أو ظلمٍ أو عَبَثٍ أو مدحِ باطلٍ، أو ذمِّ حقٍّ، أو نحو ذلك فرسولُ الله ﷺ منه بريءٌ.

- ومن هذا الباب أحاديثُ مَدْحِ مَنِ اسمُهُ مُحمَّدٌ أو أحمدُ وأنَّ كُلَّ مَنْ يُسمَّى بهذه الأسماء لا يَدْخُلُ النارَ.

وهذا يُناقض ما هو معلوم من دينه ﷺ أنَّ النارَ لا يُجارُ منها بالأسماء والألقابِ. وإنما النجاةُ منها بالإيمانِ والأعمالِ الصالحةِ.

- ومن هذا الباب أحاديثُ كثيرةٌ عُلِّقَتِ النَّجاةُ مِنَ النَّارِ بها، وأنها لا تَمَسُّ من فعلِ ذلك. وغايتُها أنْ تكونَ مِنْ صِغارِ الحسناتِ. والمعلومُ من دينه ﷺ خِلافُ ذلك، وأنَّه إنَّما ضَمِنَ ذلكَ لِمَنْ حَقَّقَ التوحيد.

(١) تعقب المصنف هنا أيضاً ليس شيئاً، فماذا تقويه رواية البيهقي إن كان سنده تالفاً؟

(٢) رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي.

فصل

- ٧ -

٥ ــ ومنها: أن يُدّعى على النبيِّ ﷺ أنَّهُ فَعَل أمراً ظاهراً بمحضرٍ من الصَّحابَةِ كُلِّهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم يفعلوه.

كما يزعم أكذب الطوائف أنه ﷺ أخذ بيد عليٍّ بمحضر الصحابة كلهم، وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع ثم قال:

«هذا وَصِيِّي وأخي، والخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدي، فَاسمَعوا لَهُ وَأطِيعوا لُه».

ثم اتفق الكلُّ على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته. فلعنة الله على الكاذبين(١).

وكذلك روايتهم أنَّ الشَّمس رُدَّت لعليٍّ بعد العصر والناس يشاهدونها، ولا يشتهر هذا أعظم اشتهار، ولا تعرفه إلا أسماءُ بنت عُمَيْس(٢).

فصل

- ٨ -

٦ ــ ومنها: أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم.

كحديث: «المجَرَّةُ التي في السَّماء مِنْ عَرَقِ الأفْعى التي تَحْتَ العَرْشِ».

---

(١) انظر الحديث وتعليقنا عليه في كتابنا «الحديث النبوي» ص٣٠٧.

(٢) في الأصول: أم سلمة. وهو غلط، والتصحيح من «كشف الخفاء» ١/٢٢٠ و٤٢٨ وانظر تعليقنا على الحديث ٧٧ وانظر «لسان الميزان» ١/٤٧ و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم ٩٧٥.

وحديث: «إذا غَضِبَ الربُّ أنزَلَ الوحيَ بالفارِسيَّةِ، وإذا رَضِيَ أنْزَلَهُ بالعربيَّةِ».

وحديث: «سِتُّ خِصالٍ تُورِثُ النِّسيانَ: أكلُ[1] سُؤْرِ الفأْرِ، وإلقاءُ القَمْلِ في النَّارِ، والبولُ في الماء الرَّاكدِ، ومَضْغُ العلك، وأكْلُ التفَّاحِ الحامض، وقَطْعُ القطارِ»[2].

وحديث: «الحِجامةُ على القفا تُورِثُ النِّسيانَ».

وحديث: «يا حُمَيْراءُ! لا تَغْتَسلي بالماء المشمَّسِ، فإنَّه يُورِثُ البَرَصَ».

وكل حديثٍ فيه «يا حميراءُ» أو ذكر «الحميراء» فهو كذبٌ مختلق.

وكذا: «يا حُميراءُ! لا تأْكُلي الطِّينَ، فإنَّه يُورِثُ كذا وكذا».

وحديث: «خُذُوا شَطْرَ دينِكُم عنِ الحُمَيْراء».

قلت: وقد تعقبه الشيخ جلالُ الدين السيوطي بأنه جاء في حديث صحيح: «يا حميراءُ» وهو ما رواه الحاكم: ثنا عبد الجبار بن الورد عن عمار الدُّهني عن سالم بن أبي الجعد عن أم سلمة قالت: ذكر النبي ﷺ خروجَ بعضِ أُمَّهاتِ المؤمنين، فضحكت عائشة، فقال: «انْظُري يا حُمَيْراءُ أن لا تَكُوني أنت» ثم التفت إلى عليٍّ فقال: «إنْ وَلِيت مِنْ أمرِها شَيْئاً فَارْفُقْ بها» قال في «المستدرك»: صحيحٌ على شرط البخاري ومسلم. وقال الذهبيُّ: عبد الجبار لم يخرجا له[3].

وحديث: «مَنْ لم يَكُنْ له مَالٌ يَتصَدقُ بِهِ فَلْيَلْعَن اليَهودَ والنصارى» فإن اللعنة لا تقومُ مقام الصدقة أبداً.

---

(١) سقطت كلمة: (أكل) من الأصول، واستدركتها من «كشف الخفاء» ١/٤٤٧.

(٢) قوله: «(قطع القطار) ساقطة من الأصول. واستدركتها من كتاب «كشف الخفاء» للعجلوني ١/٤٤٧ لأن الخصال المذكورة غيرها خمس.

(٣) انتهى تعليق المصنف الشيخ علي القاري رحمه الله، وقول الذهبي: (عبد الجبار لم يخرجا له) ردّ على الحاكم الذي زعم أن الحديث على شرط البخاري ومسلم، أي لم يوافقه على تصحيحه (انظر المستدرك جـ٣ ص١١٩). وانظر تعليقنا على الحديث ٦٠٨.

وحديث: «آلَيْتُ على نفسي أن لا أُدْخِلَ النَّارَ مَنْ كَانَ اسمُهُ أحمدَ أو مُحمَّداً».

وحديث: «مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلودٌ فسمَّاه محمداً تَبرُّكاً، كان هُوَ ووالِدُهُ في الجَنَّةِ».

وحديث: «ما مِنْ مُسْلِمٍ دنا من زَوجته وهوَ يَنْوِي إنْ حَبِلَتْ مِنهُ أنْ يُسمِّيه مُحمَّداً إلاَّ رَزَقَهُ الله وَلَداً ذَكَراً».

وفي ذلك جزءٌ كلُّهُ كذبٌ.

قلت: وفي رواية الطبراني وابن عدي عن ابن عباس:

«مَنْ وُلِدَ له ثلاثَةُ أوْلادٍ فلم يسَمِّ أحدهم محمَّداً فقد جَهِل».

كذا في «الجامع الصغير»[1].

فصل

- ٩ -

٧ ــ ومنها: أن يكون الحديث لا يشبه كلام الأنبياء.. بل لا يشبه كلام الصحابة.

كحديث: «ثلاثَةٌ تَزيدُ في البصرِ: النَّظرُ إلى الخُضْرَةِ، والماء الجاري، والوجه الحسن»[2].

وهذا الكلام مما يُجَلُّ عنه أبو هريرة وابن عباس، بل سعيد بن المسيَّب والحسن، بل أحمد ومالك.

---

(١) قال المناوي: (قال الهيثمي: فيه مصعب بن سعيد وهو ضعيف، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وقال: تفرد به موسى عن ليث، وليث تركه أحمد وغيره وقال ابن حبان: اختلط آخر عمره، وكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل) وانظر «فيض القدير» ٢٣٨/٦ و«الموضوعات» ١٥٤/١. وانظر «ضعيف الجامع» ٥/ رقم ٥٨٩٣ وقال الألباني: موضوع.

(٢) انظر الموضوعات» ١٦٢/١-١٦٣ و«اللآلىء» ١١٥/١-١١٧.

قلت: وقد سبق[1] أنه ضعيف لا موضوع.

وحديث: «النظَرُ إلى الوجهِ الحسنِ يَجْلُو البَصَر».

وهذا ونحوه من وضع الزنادقة.

قلت: وفي «الجامع الصغير»: «النَّظَرُ إلى المرأةِ الحَسْناء والخُضْرَةِ يزيدان في البَصَرِ». رواه أبو نعيم في «الحلية» عن جابر[2].

وحديث: «عَلَيْكُم بالوُجُوهِ المِلاحِ، والحَدَقِ السُّودِ، فإنَّ الله يَستَحي أنْ يُعَذِّبَ مليحاً بالنَّارِ».

فلعنةُ الله على واضِعِهِ الخبيثِ.

وحديث: «النَّظَرُ إلى الوَجْهِ الجَميلِ عِبادَة».

قلت: وقد تقدَّم أنه ضعيف لا موضوع[3].

وحديث: «إنَّ الله طَهَّرَ قَوْماً مِنَ الذُّنوبِ بالصَّلْعةِ في رُؤوسِهم، وإنَّ عَلِيّاً لأوَّلُهُمْ».

وحديث: «نَباتُ الشَّعْرِ في الأنْفِ أمانٌ مِنَ الجُذامِ»[4].

وقد سُئلَ عنه الإمام أحمدُ بنُ حنبلَ فقالَ: ما مِنْ ذا شيءٌ.

قلت: رواه أبو نعيم والطبراني في «الأوسط» بسند ضعيف عن عائشة كما في «الجامع الصغير»[5].

---

(١) انظر الحديث ٥٦١.

(٢) في هذا التعقب نظر، فقد أورد هذا الحديث أبو نعيم في «الحلية» ٣/٢٠١ وقال عقبه: (هذا حديث غريب من حديث جعفر تفرد به عنه ابن أبي فديك). وأشار السيوطي في «الجامع الصغير» إلى ضعفه، وتعقبه المناوي في «فيض القدير» ٦/٣٠٠ فقال: (قال في «الميزان»: خبر باطل). وانظر «ضعيف الجامع» ٦/ رقم ٦٠٠٣ وقال الألباني فيه: موضوع.

(٣) قلت: لا بل هو موضوع.

(٤) انظر «الميزان» ٤/٢٧١ و٤١٢ و«الموضوعات» ١/١٦٨ و«اللآلىء» ١/١٢٢ و«تنزيه الشريعة» ١/٢٠٢.

(٥) جاء في «فيض القدير» ٦/٢٨١: (قال ابن الجوزي: موضوع، وأبو الربيع متروك. وسئل ابن معين عن هذا الحديث فقال: باطل، وكذا قال البغوي وابن حبان... وفي «الميزان» قال البغوي: هذا باطل).

وحديث: «مَنْ آتاهُ الله وَجْهاً حَسَناً واسماً حَسَناً وجَعَلَهُ في مَوْضِع غَيْرِ شائِنٍ، فَهُوَ مِنْ صَفْوَةِ الله في خَلْقِهِ».

وكلُّ حديثٍ فيه ذكرُ حِسانِ الوُجوهِ والثَّناءُ عليهم، أو الأمر بالنَّظَر إليهم والتماس الحوائجِ منهم، وأنَّ النَّار لا تمسُّهم، فكذبٌ مختلقٌ، وإفكٌ مفترى.

وفي الباب أحاديثُ كثيرةٌ، وأقرب شيء في الباب حديث:

«إذا بَعَثْتُمْ إليَّ بَريداً فَابْعَثوهُ حَسَنَ الوَجْهِ حَسَنَ الاسمِ».

وفيه عمر بن راشد، قال ابن حبان: كان يضعُ الحديث.

وذكر أبو الفرج بن الجوزي هذا الحديث في «الموضوعات».

قلت: وأما حديث: «اطْلُبوا الخَيْرَ عِنْدَ حِسانِ الوُجوهِ»[1] فرواه البخاريّ في «تاريخه» وابنُ أبي الدنيا في «قضاء الحوائج»، وأبو يعلى، والطبراني عن عائشة، والطبراني والبيهقي عن ابن عباس، وابن عدي وابن عساكر عن أنس، والطبراني في «الأوسط» عن جابر، وتمام والخطيب، ورواه مالك عن أبي هريرة، وتمام عن أبي بكر، ورواه الدارقطني في «الأفراد» عن أبي هريرة بلفظ: «ابْتَغوا الخيرَ عِنْدَ حِسَانِ الوُجوهِ»[2] كما ذكره السيوطي في «جامعه الصغير».

فالحديث أقلُّ مراتِبِه أن يكونَ حَسَناً أو ضعيفاً، وأما كونه موضوعاً فلا وكلا[3].

---

(١) جاء في ضعيف الجامع» ١/ رقم ١٠٠٢ أنه موضوع. وانظر «الميزان» ٤/٧٦ و٢/٥٤٥ هذا وقد تكلم السيوطي عليه مطولاً في «الدرر» رقم ٨٨ وانظر «الخلاصة» للطيبي ٨٣ و«الموضوعات» ٢/١٥٩ و«اللآلىء» ٢/٧٨ و«تنزيه الشريعة» ٢/١٣٣ و«الفوائد» للشوكاني ٦٧ و«تذكرة الموضوعات» ٦٠ و«المقاصد» ٨٠ و«التمييز» ٢٩ و«الكشف» ١/١٣٦.

(٢) انظر «ضعيف الجامع» ١/ رقم ٣١ وقال الألباني: موضوع.

(٣) بل هو موضوع.

فصل

- ١٠ -

٨ ـ ومنها: أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا[1]، مثل قوله:

«إذا كان سنة كذا وكذا وقع كيت وكيت، وإذا كان شهر كذا وكذا وقعَ كيت وكيت».

كقول الكذَّاب الأشِرِ: «إذا انْكَسَفَ القَمرُ في المحرَّمِ كانَ الغَلاءُ والقِتالُ وشُغُلُ السلطانِ، وإذا انكَسفَ في صَفَرَ كان كذا وكذا».

واستمرَّ الكذَّابُ في الشهورِ كُلِّها.

وأحاديثُ هذا البابِ كُلُّها كذبٌ مفترى.

فصل

- ١١ -

٩ ـ ومنها أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق.

كحديث: «الهَريسَةُ تَشد الظَّهرَ».

وحديث: «أكلُ السَّمَك يُذْهِبُ الجسد»[2].

وحديث الذي شكا إلى النبي ﷺ قلة الولد، فأمَرَهُ أنْ يأْكُلَ البَيْضَ والبَصَل.

وحديث: «أتاني جِبْريلُ بهَريسَةٍ مِنَ الجَنَّةِ، فأكَلْتُها، فَأُعطِيتُ قُوَّةَ أرْبَعين رَجُلاً في الجِماعِ».

وحديث: «المُؤْمِنُ حُلْوٌ يُحِبُّ الحلاوةَ».

---

(١) وسيرد تفصيل لذلك في الفقرة الرابعة من الجوامع والضوابط التي أوردها الإمام ابن القيم بعد علامات الوضع هذه (أنظر الفصل ٢٦).

(٢) في المخطوطة: (يذهب الحسد). واثبتنا الرواية التي أوردها ابن الجوزي في «الموضوعات» ١٥/٣ وذكر عقبه: (قال أبو شافع: قلت لأبي يعقوب: ما معنى هذا الحديث؟ قال: يعني أن أكله يجرب حتى لا يذكر الجسد وهذا حديث ليس بشيء لا في إسناده ولا في معناه، ولعله «يذيب الجسد» فاختلط على الراوي وفسروه على الغلط. والسمك لا يذيب الجسد ولا يذهب الحسد). وانظر «اللآلىء» ٢٣٣/٢ و«تنزيه الشريعة» ٢٣٩/٢.

ورواهُ الكذابُ الأشِرُ بلفظ: «المؤْمِنُ حُلْوِيٌّ، والكافِرُ خَمْريٌّ».

قلت: وقد تَقَدَّم الكلام عليهما.

وكحديث: «كُلُوا التمرَ على الريقِ فإنَّه يَقْتُلُ الدُّودَ».

قلت: أخرجه أبو بكر في «الغيلانيات» والديلمي في «مسند الفردوس» عن ابن عباس على ما في «الجامع الصغير»[1].

وحديث: «أطْعِمُوا نِساءكُمْ في نِفاسِهِنَّ التمرَ».

قلت: هذا لا يصح، فقد أخرج أبو يعلى وابن أبي حاتم وابن السني وأبو نعيم معاً في «الطب النبوي» والعقيلي وابن عدي وابن مردويه وابن عساكر عن عليٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: «أطْعِمُوا نِسَاءكُمُ الوُلَّدَ الرُّطَبَ، فإن لم يَكُنْ رُطَب فتَمْرٌ، فليس مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ أكْرَمُ على الله مِن شَجرَةٍ نَزَلَتْ تَحْتَها مَريَمُ بِنت عِمران»[2].

وأخرج ابن عساكر عن سلمة بن قيس مرفوعاً:

«أطْعِموا نِساءكُمْ في نِفاسِهِنَّ التمرَ؛ فإنَّهُ مَنْ كانَ طعامُها في نِفاسِها التمرَ خَرَجَ ولدُها حليماً، فإنَّه كانَ طعامَ مَريمَ حينَ وَلَدَتْ عيسى، ولو عَلِمَ الله طَعاماً هو خَيْرٌ لَها مِنَ التَّمْرِ لأطْعَمَها إيَّاهُ».

وأخرج عبد بن حميد[3] عن شقيق قال: لو عَلِمَ الله أنَّ شيئاً للنُفَساء خيرٌ من الرُّطَبِ لأمَر مريَمَ به.

وأخرج عن عمرو بن ميمون قال: ليس للنفساءِ شيءٌ خَيراً مِنَ الرُّطَب

---

(١) ولا يزيده ذلك قوة، فقد ذكر المناوي في «فيض القدير» ٥/٤٤ في إسناده رجلين، أحدهما متهم بالوضع والآخر متروك. وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ٣/٢٥ بسند فيه عصمة ابن محمد ثم قال: (هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ قال يحيى بن معين: عصمة بن محمد كذاب يضع الحديث. وقال العقيلي: حدث بالبواطيل عن الثقات، وقال الدارقطني: متروك) وانظر «الضعفاء» للعقيلي ٣/ ٣٤٠.

(٢) انظر الكلام مفصلاً في هذا الموضوع في «المقاصد الحسنة» ص٧٩ و«فيض القدير» ٢/٩٥ و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم ٢٦٣.

(٣) كذا في المطبوعة وهو الصواب. والذي في المخطوطة عبد الله بن حميد، وهو غلط. وعبد بن =

والتَّمْرِ، وقرأ الآية ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً﴾[1] كذا في «الدرّ المنثور»[2].

وحديث: «مَنْ لَقَّمَ أخَاهُ لُقْمَةً حُلْوَةً صَرَفَ اللهُ عَنْهُ مَرارَةَ الموقِفِ».

وحديث: «مَنْ أخَذَ لُقْمَةً مِن مَجْرى الغائطِ أو البولِ فغَسَلَها، ثم أكَلَها؛ غُفِرَ له».

وحديث: «النَّفْخُ في الطَّعامِ يُذْهِبُ البَرَكَةَ».

قلت: رواه أحمد بسند حسن عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن النفخ في الطعام والشراب[3].

وحديث: «إذا طَنَّتْ أُذُنُ أحدِكُمْ فَلْيُصلِّ عليَّ، وَلْيَقُلْ: ذَكَرَ اللهُ مَنْ ذَكَرَني بخَيْرٍ»[4].

فكل حديث في طنين الأذن كذب.

قلت: رواه الحكيم وابن السنيّ والطبراني والعقيلي وابن عدي عن أبي رافع، كذا في «الجامع الصغير» للسيوطي، والتزم أن لا يكون فيه موضوع، وذكره ابن الجزري أيضاً في «الحصن» والتزم أن لا يكون فيه إلا صحيح[5].

= حميد بن نصر الكِسّي الثقة الحافظ المتوفى سنة ٢٤٩ وله مسندان كبير وصغير وهو المسمى بـ«المنتخب» وقد تقدمت ترجمته.

(١) سورة مريم، الآية: ٢٥

(٢) انظر «الدر المنثور» ٤/٢٦٩.

(٣) حديث ابن عباس الذي أخرجه أحمد يختلف عن الحديث الموضوع المذكور كما هو واضح.

(٤) انظر «الموضوعات» ٣/٧٦ و«اللآلىء» ٢/٢٨٥ و«تنزيه الشريعة» ٢/٢٩٣ و«مكارم الأخلاق» للخرائطي ٨٠ و«الفوائد» للشوكاني ٢٢٤ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٧٨ و«تذكرة الموضوعات» ١١٦ و«الميزان» ٣/٦٣٥ و«٤/١٥٧ و«القول البديع» للسخاوي ٢٢٥ و«المقاصد» ٤٠ و«التمييز» ١٥ و«الكشف» ١/١٠٣ و«مجمع الزوائد» ١٠/١٣٨ و«فيض القدير» ١/٣٩٩ و«عمل اليوم والليلة» ٧١ و«ضعيف الجامع» رقم ٦٨٥.

(٥) أقول: هيهات أن يكون المؤلفون قادرين أن يحققوا ما اشترطوه في مقدماتهم دائماً. وقد سبق تفصيل لذلك.

فصل

- ١٢ -

١٠ ــ ومنها: أحاديث العقل كلها كذب كقوله:

«لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ العقلَ قالَ له: أقْبِلْ، فأقْبَلَ. ثم قال له: أدبِرْ. فَأَدْبَرَ. فقال: ما خَلَقْت خَلْقاً أكْرَمَ عليَّ مِنْكَ، بِكَ آخُذُ وبِكَ أعْطي»[١].

قلت: قد سبق عن العراقي أنه أخرجه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» وأبو نعيم بإسنادين ضعيفين. انتهى.

ورواه عبد الله بن الإمام أحمد في «زوائد الزهد» عن الحسن مرفوعاً بسند جيد كما ذكره بعض المتأخرين.

وحديث: «لِكُلِّ شيءٍ معْدن، ومعْدِنُ التَّقْوى قُلوبُ العارِفِين».

قلت: رواه الطبراني عن ابن عمر، والبيهقي عن عمر على ما في «الجامع الصغير».

وحديث: «إنَّ الرَّجُلَ لَيَكون مِن أهْلِ الصَّلاةِ والجِهادِ وما يُجزى إلا على قَدْرِ عَقْلِهِ».

قلت: روى الترمذي الحكيم في «النوادر» ما يؤيد معناه من حديث أنس: أثنى قوم على رجل عند النبي عليه الصلاة والسلام حتَّى بالَغوا في الثناء. فقال: «كَيْفَ عَقْلُ الرجل؟».

ثم ذكر ابن القيم عن الخطيب[٢]: حدثنا الصوريّ قال: سمعت الحافظ عبد الغني[٣] يقول: أخبرنا الدارقطني بأن كتاب «العقل» وضعه أربعة: أولهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن

---

(١) انظر «أحاديث القصاص» رقم ٦ و«الفوائد» للكرمي ١٢٥.

(٢) انظره في «تاريخ بغداد» ٨/٣٦٠.

(٣) هو عبد الغني بن سعيد أبو محمد الأزدي المصري المتوفى ٤٠٩ وانظر «تذكرة الحفاظ» ١٠٤٧/٣.

المحبّر، فركبه بأسانيد غير أسانيد[1] ميسرة. وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاءٍ فركبه بأسانيد أُخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أُخر.

قلت: يريد كتاب «العقل» للأودي المختلق الكذاب، وهو سفر.

وقال أبو الفتح الأزدي: لا يصح في العقل حديثٌ. قاله أبو جعفر العقيلي وأبو حاتم بن حبان، والله أعلم. انتهى.

وابن محبَّر ـ كما قال السخاوي ـ ليس بكذاب، ولا يلزمُ من عدمِ الصحةِ وجودُ الوضعِ، كما لا يخفى.

فصل

- ١٣ -

١١ ـ ومنها الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته، كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد.

كحديث: إن رسول الله ﷺ كان في المسجد، فسمع كلاماً من ورائه، فذهبوا ينظرون، فإذا هو الخضر.

وحديث: «يَلْتَقي الخَضِرُ وإلياسُ كُلَّ عامٍ...»[2]

وحديث: «يَجْتَمعُ بعَرَفَةَ جبريلُ وميكائيلُ والخضـرُ...» الحديث المفترى الطويل[3].

قلت: أما الحديث الثاني فقد سبق: أنه أخرجه العقيلي والدارقطني في «الأفراد» وابن عساكر عن ابن عباس مرفوعاً. وأما الحديث الثالث فكذا له أصلٌ، ذكرته في رسالتي المسمَّاة بـ«كشف الخِدْر

(١) في الأصلين اضطراب في العبارة وتحريف وسقط. والتصويب من «تاريخ بغداد» ٨/٣٦٠.

(٢) تقدم هذا الحديث وانظره برقم ١٣.

(٣) انظر هذا الحديث في «موضوعات ابن الجوزي» ١/١٩٦ وفي «اللآلىء» ١/١٦٧.

عن أمر الخضر»[1] مع الردِّ على ما ذكر هنـا من الأدلَّة النقليـة والعقلية على عدم بقائه[2].

(١) وهي مطبوعة في قازان من روسيا. وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ١٨/٢٧.

(٢) وقد اختصر المؤلف الفصل القيم الذي كتبه الإمام ابن القيم وأورد فيه أدلة نقلية وعقلية تدعم القول بعـدم بقاء الخضـر، وقد حـذفها المؤلف لأنـه لا يشارك ابن القيم رأيـه، وسأستدرك ذلك فأنقل عنه كل ما حذفه الشيخ القاري في هذا التعليق لكيلا تضيع الفائدة على القارىء فإنه مهم قال:

سُئِلَ إبراهيمُ الحربيّ عن تعمير الخَضِرِ وأنّه باقٍ. فقال: من أحالَ على غائبٍ لم يُنْتَصَفْ منه، وما ألقى هذا بينَ الناسِ إلا شيطانٌ.

وسُئِلَ البُخاريّ عن الخضرِ وإلياسَ هل هما أحياء؟ فقال: كيفَ يكونُ هذا؟ وقد قال النبي ﷺ: «لا يَبْقَى على رأسِ مائةِ سنةٍ مِمّن هُوَ اليومَ على ظهرِ الأرض أحدٌ»؟ وسئل عن ذلك كثيرٌ غيرهما من الأئمة فقالوا: ﴿وما جَعَلْنا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الخُلْدَ أفإنْ مِتَّ فَهُمُ الخالدون﴾ وسئل عنه شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقال: لو كان الخضر حياً لوجبَ عليه أن يأتي النبي ﷺ ويُجاهدَ بين يديه، ويتعلمَ منه، وقد قال النبيﷺ يوم بدر: «اللهُم إنْ تَهلكْ هذه العصابةُ لا تُعْبَدْ في الأرض» وكانوا ثلاثمائة وثلاثة عَشَرَ رجلاً، معروفين بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم، فأيْنَ كان الخضِرُ حينئذٍ؟.

قال أبو الفرج ابن الجوزي: والدليلُ على أنّ الخضرَ ليس بباقٍ في الدنيا أربعةُ أشياء: القرآن، والسنّة، وإجماعُ المحققين من العلماء، والمعقولُ.

أما القرآن فقوله تعالى: ﴿وما جعلنا لبشرٍ من قبلك الخلد﴾ فلو دام الخضر كان خالداً.

وأما السنة فَذَكَرَ حديث: «أرأيتَكُم لَيْلَتَكُم هذه؟ فإنّ رأس مائةِ سنةٍ منها لا يَبْقى على ظَهْرِ الأرض مِمّنْ هو اليوم عليها أحدٌ» متفق عليه.

وفي «صحيح مسلم» عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ قبل موته بقليل: «ما مِنْ نفسٍ منفوسةٍ يأتي عليها مائةُ سنة وهي يومئذٍ حيةٌ».

وأما إجماعُ المحققين من العلماء فقد ذُكِرَ عن البخاريّ وعليّ بن موسى الرضا أن الخضر مات، وأن البخاري سئل عن حياته فقال: وكيف يكون ذلك؟ وقد قال النبيﷺ: «أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن على ظهر الأرض أحدٌ»؟ قال: وممن قال إن الخضر مات إبراهيم بن اسحاق الحربي وأبو الحسن بن المنادي، وهما إمامان، وكان ابن المنادي يُقَبّحُ قول من يقول: إنه حي.

وحكي القاضي أبو يعلى موته عن بعض أصحاب أحمد، وذكر عن بعض أهل العلم أنه احتج بأنه لو كان حياً لوجب عليه أن يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال: حدثنا أحمد، حدثنا شريح بن النعمان، حدثنا هشيم، أخبرنا مجالد عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال:

«والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني» فكيف يكون حياً ولا =

= يصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة والجماعة ويجاهد معه؟
ألا ترى أن عيسى عليه السلام إذا نزل إلى الأرض يصلي خَلْفَ إمام هذه الأمة، ولا يتقدمُ، لئلا يكون ذلك خدشاً في نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم.
قال أبو الفرج: وما أبْعَدَ فَهْم من يُثبتُ وجودَ الخضر، ويَنْسى ما في طيّ إثباته من الإعراض عن هذه الشريعة.
أما الدليل من المعقول فمن عشرة أوجه:
أحدها: أن الذي أثبت حياته يقول إنه وَلَدُ آدم لصلبه، وهذا فاسد لوجهين، أحدهما: أن يكون عُمُرُه الآن ستة آلاف سنة فيما ذكر في كتاب يوحنا المؤرخ، ومثل هذا بعيدٌ في العادات أن يقع في حق البشر.
والثاني: أنه لو كان وَلَدَه لصلبه أو الرابعَ من ولد ولده كما زعموا وأنه كان وزير ذي القرنين، فإنّ تلك الخلقة ليست على خلقتنا، بل مفرط في الطول والعرض.
وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «خَلَقَ الله آدمَ، طولهُ ستون ذراعاً، فلم يزل الخلقُ يَنْقُصُ بَعْدُ».
وما ذكر أحدٌ ممن رأى الخضر أنه رآه على خلقة عظيمة، وهو من أقدم الناس.
الوجه الثالث: أنه لو كان الخضرُ قبل نوح لَرَكِبَ مَعَهُ في السفينةِ، ولم يَنْقُلْ هذا أحد.
الوجه الرابع: أنه قد اتفق العلماء أن نوحاً لما نزل من السفينة مات من كان معه ثم مات نسلُهم، ولم يبقَ غيرُ نسلِ نوحٍ والدليل على هذا قوله تعالى ﴿وجَعَلْنا ذُرِّيّتَهُ هُمُ الباقين﴾.
وهذا يبطل قول من قال: إنه كان قبل نوح.
والوجه الخامس: أنّ هذا لو كان صحيحاً: أن بشراً من بني آدم يعيش من حين يولد إلى آخر الدهر ومولده قبل نوح؛ لكان هذا من أعظم الآيات والعجائب، وكان خبره في القرآن مذكوراً في غير موضع، لأنه من أعظم آيات الربوبية، وقد ذكر الله سُبحانه وتعالى من أحياه ألْف سنة إلا خمسين عاماً، وجعله آية، فكيف بمن أحياه إلى آخر الدهر، ولهذا قال بعض أهل العلم: ما ألقى هذا بين الناس إلا شيطانٌ.
والوجه السادس: أن القول بحياة الخضر قولٌ على الله بلا علم، وذلك حرام بنصّ القرآن، أما المقدمة الثانية فظاهرة، وأما الأولى فحياته لو كانت ثابتة لَدَلّ عليها القرآنُ أو السنة أو إجماعُ الأمة، فهذا كتاب الله تعالى فأين فيه حياة الخضر؟ وهذه سنة رسول الله ﷺ فأين فيها ما يدل على ذلك بوجه؟ وهؤلاء علماء الأمة هل أجمعوا على حياته؟
الوجه السابع؛ أن غاية ما يَتَمَسّكُ به مَنْ ذَهَبَ إلى حياته حكاياتٌ منقولةٌ يُخبرُ الرجلُ بها أنه رأى الخضر، فيا لله!! العجب!! هل للخضر علامةٌ يَعْرِفُهُ بها من رآه؟ وكثيرٌ مِنْ هؤلاء يَغْتَرّ بقوله: أنا الخضر. ومعلومٌ أنه لا يجوز تصديقُ قائلِ ذلك بلا برهانٍ من الله. فأين للرائي أن المخبر له صادقٌ لا يكذب؟
الوجه الثامن؛ أن الخضر فارق موسى بن عمران كليم الرحمن، ولم يُصَاحِبْهُ، وقال له: ﴿هذا =

فصل

- ١٤ -

١٢ ــ ومنها: أن يكون الحديثُ مما تقومُ الشواهد الصحيحةُ على بُطلانه:

كحديث: عُوج بن عُنُق[(١)] الطويلِ الذي قصَدَ واضِعُه الطعن في أخبارِ الأنبياء، فإن في هذا الحديث: «أنَّ طولَه كان ثلاثة آلافِ ذراعٍ، وثلاثمائةٍ وثلاثة وثلاثين، وأنَّ نوحاً لما خَوَّفَهُ الغَرَقَ قال له: احملني في قصعتك هذه وأنَّ الطوفان لم يَصل إلى كعبه، وأنَّه خاضَ البحرَ، فوصل إلى حُجْزَته[(٢)]، وأنه كان يأخذ الحوت من قرار البحرِ فَيَشْويهِ في عين الشمس. وأنَّه قَلعَ صخْرَةً عظيمةً على قَدْرِ عسكرِ موسى، وأراد أن يَرْضَخَهم بها فَقَوَّرها اللَّهُ في عُنُقِهِ مِثْلَ الطوقِ».

= فراقُ بيني وبينك﴾ فكيف يرضى لنفسه بمفارقته لمثل موسى ثم يجتمعُ بِجَهَلَةِ العُبَّادِ الخارجين عن الشريعة، الذين لا يحضرون جُمعَةً ولا جَمَاعةٍ، ولا مجلس علم، ولا يعرفون عن الشريعة شيئاً وكل منهم يقول: قال الخضر، وجاءني الخضر، وأوصاني الخضر؟؟

فيا عجباً له يفارقُ كليمَ الله تعالى، ويدور على صحبةِ الجهّال، ومن لا يعرف كيف يتوضأ ولا كيف يصلي؟؟

الوجه التاسع: أنّ الأمة مجمعة على أنّ الذي يقول أنا الخضر، لو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا وكذا؛ لم يلتفت إلى قوله ولم يحتج به في الدين، إلا أن يقال: إنه لم يأتِ إلى رسول الله ﷺ ولا بايعه، أو يقول هذا الجاهلُ: إنه لم يُرْسَل إليه، وفي هذا من الكفر ما فيه.

الوجه العاشر: أنه لو كان حياً لكان جهادُهُ الكفّارَ ورباطُهُ في سبيل الله، ومقامه في الصف ساعة، وحضورُهُ الجمعة والجماعة، وتعليمهُ العلمَ أفضل له بكثير من سياحته بَيْنَ الوحوشِ في القفار والفلوات. وهل هذا إلا من أعظم الطعن عليه والعيب له؟؟

(١) ذهب صاحب «القاموس» إلى أنَّ أسمه عوج بن عوق، وقد غلط من قال (عنق) غير أنّ الزبيدي جوّز الأمرين فقال في «تاج العروس» ٧/ ٣٠ تعليقاً على قول الفيروزبادي: (ومن قال عوج بن عنق فقد أخطأ) قال: (هذا الذي خطأه هو المشهور على الألسنة. قال شيخنا: وزعم قومٌ من حفاظ التواريخ أن عنق هي أم عوج، وعوق أبوه، فلا خطأ ولا غلط).

(٢) انظر «الفوائد» للكرمي رقم ٢٢ و«البداية والنهاية» ١/ ١١٤ و٢٧٨ ورسالة السيوطي بعنوان «الأوج في خبر عوج» وهي مطبوعة ضمن رسائل عدة في «الحاوي» ٢/ ٥٧٣ـ٥٧٨ و«الفتاوى الحديثية» ١٣٦ و«أسنى المطالب» ٢٩٠.

وليس العجبُ من جرأةِ مثلِ هذا الكذاب على الله، إنما العجبُ ممَّن يُدْخل هذا الحديث في كُتُبِ العلم من التفسير وغيره، ولا يُبَيِّنُ أمْرَهُ، وهذا عنده ليس من ذريَّة نوح، وقد قال الله تعالى ﴿وَجَعَلْنا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ البَاقِينَ﴾[1] فأخبر أنَّ كُلَّ من بَقيَ على وجه الأرض فهو من ذُريَّة نوح، فلو كان لعوجٍ وجودٌ لم يَبْقَ بعد نوح[2].

---

(١) سورة الصافات، الآية ٧٧

(٢) قال ابن كثير يردُّ هذه الأكذوبة:

(والمقصود أنّ الله لم يبق من الكافرين دياراً. فكيف يزعم بعض المفسرين أنَّ عوج بن عنق ـ ويقال: ابن عناق ـ كان موجوداً من قبل نوح إلى زمان موسى؟ ويقولون: كان كافراً متمرداً جباراً عنيداً. ويقولون: كان لغير رشدة بل ولدته أمه عنق بنت آدم من زنا!! وإنه كان يأخذ من طوله السمك من قرار البحر ويشويه في عين الشمس!!

وإنه كان يقول لنوح وهو في السفينة: ما هذه القُصَيْعة التي لك؟ ويستهزيء به.

ويذكرون أنه كان طوله ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة وثلاثين ذراعاً وثلثاً... إلى غير ذلك من الهذيانات، التي لولا أنها مسطّرة في كثير من كتب التفسير وغيرها من التواريخ وأيام الناس لما تعرضنا لحكايتها لسقاطتها وركاكتها. ثم إنها مخالفة للمعقول والمنقول:

أما **المعقول** فكيف يسوغ فيه أن يهلك الله ولد نوح لكفره، وأبوه نبيُّ الأمة وزعيم أهل الإيمان، ولا يهلك عوج بن عنق وهو اطغى وأظلم ـ على ما ذكروا ـ؟

وكيف لا يرحم منهم أحداً ولا أم الصبيّ ولا الصبيَّ ويترك هذا الدعيّ الجبار العنيد، الفاجر الشديد، الكافر المريد ـ على ما ذكروا ـ؟.

وأما **المنقول** فقد قال الله تعالى: ﴿ثم أغرقنا الآخرين﴾ وقال: ﴿ربِّ لا تذر على الأرض من الكافرين ديّاراً﴾. ثم هذا الطول الذي ذكروه مخالف لما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال:

«إن الله خلق آدم، وطوله ستون ذراعاً، ثم لم يزل الخلق ينقص حتى الآن» فهذا نصّ الصادق المصدوق المعصوم، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو الا وحي يوحى أنه لم يزل الخلق ينقص حتى الآن، أي لم يزل الناس في نقصان في طولهم من آدم إلى يوم إخباره بذلك... وهلمّ جرّا إلى يوم القيامة.

وهذا يقتضي أنه لم يوجد من ذرية آدم من كان أطول منه. فكيف يترك هذا ويذهل عنه، ويصار إلى أقوال الكذبة الكفرة من أهل الكتاب الذين بدّلوا كتب الله المنزلة وحرّفوها وأوّلوها ووضعوها على غير مواضعها؟ فما ظنك بما هم يستقلون بنقله؟ أو يؤتمنون عليه؟

وما أظن هذا الخبر عن عوج بن عناق إلا اختلاقاً من بعض زنادقتهم وفجارهم الذين كانوا أعداء الأنبياء. والله أعلم).

وأيضاً فإنَّ النبيّ ﷺ قال: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وطُوله في السَّماءِ سِتُّونَ ذِراعاً، فَلَمْ يَزَل الخَلْقُ يَنْقُصُ حتَّى الآن»[1].

وأيضاً فإنَّ ما بَيْنَ السَّماء والأرضِ خمسُمائة عامٍ، وسمْكُها كذلك، وإذا كانتِ الشمسُ في السماء الرَّابِعةِ فبَينَنا وبينها هذه المسافةُ العظيمةُ فكيف يصل إليها من طُولُهُ ثلاثَةُ آلاف ذِراعٍ حتى يَشْوي في عَيْنها الحُوت؟

ولا ريبَ أن هذا وأمثالهُ من وضع الزنادقة أهلِ الكتاب الذين قصدوا السخريةَ والاستهزاء بالرسل وأتباعهم.

قلت: وفي «تفسير المعالم» للبغوي: إنَّ أصحَّ الأقاويل باتفاق العلماء أنَّ عُوجَ بن عُنُق قَتَلَهُ موسى عليه السلام، ولم يزد على هذا الكلام. فدَلَّ على أنَّ لوجوده أصلاً في الجملة عند العلماء الأعلام، غايتُه أنَّ الكذَّابين زادوا ونقصوا ترويجاً لغرضهم الفاسدِ عند العوام من الأنام، ثم نقَلَ عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هذِهِ القَرْيَةَ﴾[2] هي أريحا. وهي قرية الجبارين، كان فيها قومٌ من بقية عادٍ، يقال لهم: العمالقة، ورأسهم عُوجُ بنُ عُنُق[3].

---

(١) هذا الحديث متفق عليه. رواه البخاريّ في كتاب الأنبياء: باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته ١٠٥/٤ بلفظ: [عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «خلق الله آدم وطوله ستون ذراعاً، ثم قال: اذهب فسلم على أولئك من الملائكة فاستمع ما يحيونك، تحيتك وتحية ذريتك فقال: السلام عليكم. فقالوا: السلام عليك ورحمة الله. فزادوه: ورحمة الله. فكل من يدخل الجنة على صورة آدم فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن»] ورواه مسلم في كتاب الجنة: باب. يدخل الجنة أقوام، أفئدتهم مثل افئدة الطير ١٤٩/٨. ونصه مقارب لرواية البخاري. وقوله (في السماء) من رواية أخرى في البخاري ١٠٥/٤ من حديث أبي هريرة. وأوله «إنَّ أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر ليلة البدر... على خلق رجل واحد على صورة أبيهم آدم ستون ذراعاً في السماء» ورواه مسلم بهذا النص ١٤٦/٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٥٨

(٣) تعليق المؤلف هذا في غاية التهافت بعد أن ثبت أنّ خبر عوج مخالف للعقل والنقل. والله أعلم

وفي «الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي: أخرج ابن جرير وابن المنذر عن قتادة في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ**﴾[1]قال: ذُكِرَ لَنا أَنَّهم كانتْ لهم أجسامٌ وَخِلَقٌ ليست لغيرهم[2].

وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد[3] عنه قال: هُمْ أطولُ منَّا أجساماً وأشدُّ قوة.

وأخرج ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» عن ابن حجيرة[4] قال: استظلَّ سبعونَ رجلاً من قوم موسى في قَحْفِ رأْس رجلٍ من العماليق.

وأخرج البيهقي في «شعب الإيمان» عن زيد بن أسلم قال: بلغني أنه رُؤيت ضَبُعٌ وأولادُها رابضةً في حجاجِ عينِ رجلٍ من العمالقة.

وأخرج ابن أبي حاتم عن أنس بن مالك أنه أخذ عصاً، فذرع فيها بشيء، ثم قاس في الأرض خمسين أو خمساً وخمسين، ثم قال: هكذا طول العماليق.

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: أُمِرَ موسى أن يدخلَ مدينةَ الجبارينَ، فسار بمَنْ مَعَه، حتَّى نَزلَ قريباً من المدينة، وهي أريحا، فبعث إليهم اثني عشر عيناً، من كل سبطٍ منهم عيناً، ليأتوه بخبر القوم، فدخلوا المدينة فرأوا أمراً عظيماً من هيئتهم وجسمهم وعظمهم، فدخلوا حائطاً لبعضهم، فجاء صاحبُ الحائط ليجتني الثمار من حائطه فَجَعَلَ يجتني الثمارَ، ويَنْظُرُ إلى آثارهم، فتتبعهم، فكُلَّما أصابَ واحداً منهم أخذه، فجعله في كمِّه مع

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٢٢.

(٢) انظر هذا الأثر في «تفسير ابن جرير الطبري» ١٠/١٧٣ و«الدرر المنثور» ٢/٢٧٠.

(٣) هو عبد بن حميد بن نصر، أبو محمد، الحافظ، مؤلف «المسند» و«التفسير» توفي سنة ٢٤٩ هـ وقد تقدمت ترجمته.

(٤) في المخطوطة: حجير.

الفاكهة حتَّى التقطَ الاثني عشر كُلَّهم، فجعلهم في كُمِّهِ مع الفاكهة، وذهب إلى ملكهم، فنثرهم بينَ يديه، . . . الحديث[1].

قال[2]: ومن هذا حديث: «إن قاف جبل مِن زُمُرُّدَة خَضْراء مُحيطَةٍ بالدُّنيا كإحاطَةِ الحائط بالبُسْتَانِ، والسَّماءُ واضعةٌ أكنافها عليه، فَزُرْقَتُها منه»[3].

قلت: قد ذكره البغوي في «معالمه» عن عكرمة والضحاك.

وفي «الدرّ المنثور»[4]: أخرج عبد الرزاق عن مجاهد قال: قاف جبلٌ مُحيطٌ بالأرْضِ.

وأخرج ابن المنذر وأبو الشيخ في «العظمة» والحاكم وابن مردويه عن عبدِ الله بن بُريدة في قوله تعالى (ق): جبلٌ من زُمُرُّدٍ مُحيطٌ بالدُّنيا، علَيْهِ كَنَفَا[5] السماء.

---

(١) وتتمة الحديث كما في «تفسير الطبري» ١٠/١٧٣ ط شاكر: (فقال الملك: قد رأيتم شأننا وأمرنا، اذهبوا فأخبروا صاحبكم. قال: فرجعوا إلى موسى فأخبروه بما عاينوا من أمرهم).

(٢) القائل هو ابن القيم، وقد انتهى الشيخ علي القاري من تعليقه، ورجع إلى تلخيص كلام الإمام ابن القيم في «المنار».

(٣) قال ابن كثير في «تفسيره» ٤/٢٢١: [روي عن بعض السلف أنهم قالوا: ق جبل محيط بجميع الأرض يقال له جبل قاف، وكأنّ هذا ـ والله أعلم ـ من خرافات بني إسرائيل التي أخذها عنهم بعض الناس، لما رأى من جواز الرواية عنهم مما لا يصدق ولا يكذب. وعندي أن هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم، يلبسون به على الناس أمر دينهم، كما افتري في هذه الأمة ـ مع جلالة قدر علمائها وحفاظها وأئمتها ـ أحاديث عن النبي ﷺ وما بالعهد من قدم، فكيف بأمة بني إسرائيل مع طول المدى وقلة الحفاظ النقاد فيهم، وشربهم الخمور، وتحريف علمائهم الكلم عن مواضعه، وتبديل كتب الله وآياته؟ وإنما أباح الشارع الرواية عنهم فيما قد يجوزه العقل، فأما فيما تحيله العقول ويحكم فيه بالبطلان ويغلب على الظنون كذبه فليس من هذا القبيل. والله أعلم] ثم قال ابن كثير: [والذي ثبت عن مجاهد أنّ (ق) حرف من حروف الهجاء كقوله ص. ن حم طس ألم ونحو ذلك].

(٤) «الدر المنثور» ٦/١٠٢.

(٥) في الأصول: (كنفساء) والتصويب من «الدر المنثور» ٦/١٠٢. قلت: ويتبّين من التعليق رقم ٣ أن إيراد المصنف لروايات باطلة جاءت في «معالم البغوي» و«الدر المنثور» وكُتُب ابن المنذر وأبي الشيخ والحاكم وابن مردويه في تعليقه على ابن القيّم لا يفيد شيئاً في تقوية هذه الأخبار ولا يدل على أنّ لهذه الخرافات أصلاً. والله أعلم.

ومن هذا حديث: «إنَّ الأرضَ على صَخْرَةٍ، والصَّخْرَة على قَرْنِ ثَوْرٍ، فَإذا حَرَّكَ الثَّورُ قَرْنَهُ تَحَرَّكَتِ الصَّخْرةُ [فَتَحَرَّكَتِ الأرْضُ. وهي الزلْزَلَةُ]»[1].

قلت: قد أخرج ابن أبي الدنيا وأبو الشيخ عن ابن عباس قال: خَلَقَ الله جَبلاً يقالُ له (قاف) محيطٌ بالعالَم، وعُروقُهُ إلى الصَّخرَةِ التي عليها الأرْضُ، فإذا أرادَ اللَّهُ أن يُزلزلَ قرية أمرَ ذلكَ الجبل، فحَرَّكَ العِرْقَ الذي يَلي تِلكَ القرية فَيُزَلْزِلُها ويُحرِّكها، فمن ثَمَّ تَتَحَرَّكُ القرية دُونَ القَرْيَة[2].

قال: ومن هذا حديث: كانتْ جنيَّةٌ تأْتي النبيَّ ﷺ فأبْطأتْ عليه. فقال: «ما أبْطَأَ بِكِ؟» قالت: ماتَ لي ميتٌ بالهند، فذهبتُ في تعزيتِهِ فرأيتُ في طريقي إبليسَ يُصلِّي على صخرةٍ، فقلتُ له: ما حَمَلَكَ على أنْ أضلَلْتَ آدمَ؟ قال: دعي عنكِ هذا. قلت: تُصَلِّي وأنتَ أنتَ؟ قال: يا فارغة! إني لأرجو من ربي إذا برَّ قَسَمَهُ أنْ يغفِرَ لي. فما رأيتُ رسول الله ﷺ ضحك مثل ذلك اليوم.

قال ابن عدي في «الكامل»: حدثنا عبد المؤمن بن أحمد، . . . حدثنا ابن لهيعة عن أبيه عن أبي الزبير عن جابر، فذكره. والله أعلم بما دُسَّ في كتبِ ابنِ لهيعة، وإلاَّ فهو أعلمُ بالحديثِ من أن يَرُوج عليه مِثلُ هذا الهذيان.

* ومن هذا حديث: هامةُ بن الهيم بن لاقيس بن إبليس. . . . الحديث الطويل[3] ونحوه.

---

(١) زيادة لم يذكرها المصنف الشيخ القاري، واستُدركت من المنار، وقد حذف المؤلف من كلام ابن القيم جملة وهي: (والعجبُ من مُسَوِّدِ كُتُبِهِ بهذهِ الهذيانات!).

(٢) وهذا الاستدراك ليس شيئاً، وإنه واهٍ تالف، وكان على المصنف رحمه الله أن يصون كتابه عن مثل هذا الهذيان!!

(٣) انظره في «الموضوعات» ٢٠٧/١ و«اللآلىء» ١٧٤/١ـ١٧٥ و«تنزيه الشريعة» في كتاب الأنبياء =

* وحديث زريب بن بَرْثملا[1]. قال ابن الجوزي: حديث زريب باطل.

فصل

- ١٥ -

١٣ ـ **ومنها مخالفةُ الحديثِ لصريحِ القرآن**، كحديثِ مقدارَ الدُّنيا وأنها سبعةُ آلاف سنة ونحن في الألف السابعة. وهذا من أبْيَنِ الكذب، لأنَّه لو كان صحيحاً لكانَ كلُّ أحدٍ عالماً أنَّه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وواحدٌ وخمسون سنة، والله تعالى يقولُ: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا. قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبي**﴾[2] الآية.

قلت: تحقيقُ هذا الحديث قد تصدَّى له الجلال السيوطيُّ في رسالة سمَّاها «الكشف عن مجاوزة هذه الأُمة الألف»[3]. وحاصله: أنه يستفاد من الحديث إثبات قرب القيامة، ومن الآيات نفي تعيين تلك الساعة، فلا منافاة، وزبدته أنه لا يتجاوز عن الخمسمائة بعد الألف[4].

قال: وقد جاهر بالكذب بعضُ مَن يَدَّعي في زمانِنا العلم، وهو متشبعٌ بما لم يعط، أنَّ رسول الله ﷺ كان يعلم متى تقوم الساعة. قيل له:

= والقدماء ١/٢٣٩. و«الميزان» ١/١٨٧ في ترجمة إسحاق بن بشر و٣/٥٩٨ في ترجمة محمد بن عبد الله الأنصاري.

(١) الجزء الثاني من الاسم ورد في الأصول (بعر تملا) والتصويب من كتب الموضوعات. وانظره في «موضوعات ابن الجوزي» ١/٢٠٩ و«اللآلىء» ١/١٧٨-١٨٣. وفي «الميزان ٢/٥٤٦: [فقلنا: من أنت يرحمك الله؟ قال: أنا زرنب بن برثملا وَصِّي عيسى بن مريم، دعا لي بطول البقاء إلى نزوله من السماء].

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٨٧.

(٣) طبعت هذه الرسالة ضمن كتابه: «الحاوي للفتاوي» ٢/١٦٦.

(٤) أقول: وقد أخطأ السيوطي في هذا التحديد

فقد قال في حديث جبريل: «ما المسؤول عَنْها بأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» فحرَّفه عن موضعه، وقال: معناه أنا وأنت نعلمها.

وهذا من أعظم الجهل وأقبح التحريف، والنبي ﷺ أعلمُ بالله من أن يقول لمن كان يظنه أعرابياً: أنا وأنت نعلَمُ السَّاعَةَ. إلَّا أن يقول هذا الجاهل: إنه كان يعرف أنه جبريل. فرسول الله ﷺ هو الصادق في قوله: «والَّذي نَفْسي بِيَدِهِ ما جاءَ لي في صورةٍ إلَّا عَرَفْتُهُ غيرَ هذِهِ الصورة».

وفي اللفظ الآخر: «ما شُبِّه عليَّ غيرَ هذه المرّة».

وفي اللفظ الآخر: «رُدُّوا عليَّ الأعرابي» فذهبوا فالتمسوا، فلم يجدوا شيئاً.

وإنَّما علم النبي ﷺ أنه جبريل بعد مُدَّة، كما قال عمر: فلبثت ملياً، ثم قال ﷺ: «يا عُمَرُ! أتدري مَنِ السائل؟» والمحرِّفُ يقول: عَلِمَ وَقْتَ السؤال أنه جبريل ولم يخبرِ الصحابة بذلك إلَّا بعد مُدَّةٍ. ثم قوله في الحديث: «ما المسْؤولُ عَنْها بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» يَعُمُّ كُلَّ سائلٍ ومَسؤولٍ، فكل سائل ومسؤول عن الساعة هذا شأنهما.

ولكن هؤلاء الغلاة عندهم أنَّ عِلْمَ رسولِ الله ﷺ منطبقٌ على علمِ الله سواءٌ بسواء، فَكُلُّ ما يعلمه الله يعلمُه رسولُه، والله تعالى يقول: ﴿**وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الأعْرابِ مُنافِقُونَ وَمِنْ أهلِ المدينَةِ مَرَدُوا على النِّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ، نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ**﴾[1] وهذا في براءة، وهي من آخر ما نزل من القرآن، هذا والمنافقون جيرانُه في المدينة. انتهى.

ومَنِ اعتقدَ تَسويةَ عِلْمِ الله ورسوله يكفُرُ إجماعاً كما لا يخفى.

---

(١) سورة براءة، الآية: ١٠١

* قال: ومن هذا حديثُ عِقْدِ عائشةَ لمَّا أرسل في طلبه، فأثاروا الجمل فوجدوه.

أي ومما يؤيّد ما تقدَّم ويُبطل قولَ القائلِ حديثُ عائشة، فقد ذكر العماد ابن كثير في «تفسيره» وهو من أكابر المحدثين:

قال البخاري[1]: حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمٰن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، حتى إذا كنا بالبيداءِ أو بذات الجيش انقطع عِقْدٌ لي فأقام رسول الله ﷺ على التماسه، وأقام الناس معه، وليسوا على ماءٍ وليس معهم ماءٌ، فأتى الناس إلى أبي بكر، فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة؟ أقامت برسول الله ﷺ وبالناس وليسوا على ماءٍ وليس معهم ماءٌ.

فجاءَ أبو بكر ورسول الله ﷺ واضعٌ رأْسَهُ على فخذي قَدْ نامَ. فقال: حَبَسْتِ رسولَ الله ﷺ والناسَ، وليسوا على ماءٍ وليس معهم ماءٌ؟ قالت: فعاتبني أبو بكر، وقال ما شاءَ الله أن يقول، وجعلَ يطعنُ بيده في خاصرتي، ولا يمنعني من التحركِ إلا مكانُ رسول الله ﷺ على فخذي. فقام ﷺ حينَ أصبحَ على غيرِ ماءٍ، فأنزلَ الله آية التيمم. فقال أُسيد بن الحضير[2]: ما هي بأوَّل بركتكم يا آل أبي بكر. قالت: فبعثنا البعير الذي كُنْتُ عليه، فوجدنا العِقْد تحته.

* قال: ومن هذا ـ أي ومن هذا القبيل ـ حديث تلقيح النخل[3] وقال:

---

(١) انظر «صحيح البخاري» كتاب التيمم ١/٦٢. والحديث رواه مسلم أيضاً في باب التيمم ١/٢٧٩ برقم ٣٦٧.

(٢) ورد اسم هذا الصحابي محرفاً في الأصول، والتصويب من «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» و«تفسير الطبري» ٨/٤٠٤ و«تفسير ابن كثير» ١/٥٠٦.

(٣) في الأصول: التمر.

«ما أَرى لَوْ تَرَكْتُموهُ، لا يضرّه شَيْئاً»[1]. فتركوه فجاءَ شِيصاً[2]. فقال: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِدُنْياكم» رواه مسلم عن عائشة[3]. وقد قال تعالى: ﴿قُلْ لا أَقولُ لكُم عِنْدِي خَزَائِنُ اللهِ، وَلا أَعْلَمُ الغَيْبَ﴾[4] وقال: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الخَيْرِ﴾[5].

ولمَّا جرى لأُم المؤمنين عائشة ما جرى، ورماها أهل الإفك؛ لم يكن يعلم حقيقة الأمر حتى جاءه الوحي من الله تعالى ببراءتها. وعند هؤلاء الغلاة أنه عليه الصلاة والسلام كان يعلم الحال وأنه غيرها بلا ريب[6]، واستشار الناس في فراقها ودعا ريحانته[7] وهو يعلم الحال، وقال لها: «إنْ كُنْتِ أَلْممتِ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِري اللَّهَ» وهو يَعْلَمُ عِلْماً يَقيناً أَنَّها لم تُلِمَّ بِذَنبٍ.

ولا ريب أن الحامل لهؤلاءِ على الغُلُوِّ اعتقادُهم أَنَّـهُ يكفِّرُ عنهم سيِّئاتِهم ويُدْخِلُهم الجنَّةَ! وكُلَّما غَلَوْا فيه كانوا أَقْرَبَ إليه وأَخَصَّ به، فهم أَعْصى النَّاسِ لأَمْرِهِ، وأشدُّهم مخالفةً لِسُـنَّتِـهِ. وهؤلاءِ فيهم شَبَهٌ ظاهرٌ من

---

(١) كذا في الأصول. والجملة غير مستقيمة.

(٢) هو تمر رديء.

(٣) انظر «صحيح مسلم» ورقم الحديث فيه ١٨٣٦. ورواه ابن ماجه ٢ برقم ٢٤٧٠ و٢٤٧١ وانظر «مسند أحمد» ١٥٢/٣ و١٢٣/٦ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (لما رآهم يلقحون النخل قال لهم: «ما أرى هذا» يعني شيئاً. ثم قال لهم: إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن... وهو لم ينههم عن التلقيح، لكن هم غلطوا في ظنهم أنه نهاهم، كما غلط من غلط في ظنه أن الخيط الأبيض والخيط الأسود هو الحبل الأبيض والأسود) انظر فتاوى ابن تيمية جـ ١٨ ص١٢، وانظر «مشكل الآثار» للطحاوي ٢٩٣/٢.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٥٠

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨٨.

(٦) كذا في الأصول. والذي «في المنار»: (كان يعلم الحال على حقيقته بلا ريبة واستشار...).

(٧) كذا في المخطوطة، وفي المطبوعة: ريحانة. وانظر حديث الإفك في كتب السيرة والحديث مثل «سيرة ابن هشام» و«مسند أحمد» ٥٩/٦ و١٩٤، وروى حديث الإفك البخاري ٩٦/٥ و٨٨/٦ ومسلم ١١٢/٨ والترمذي ١٥٥/٤-١٥٧ وغيرهم، وانظر «تفسير ابن كثير» ٢٦٨/٣.

النَّصارى، الذين غَلَوْا في المسيح أعظَمَ الغُلُوِّ، وخالفوا شَرْعَهُ ودينَه أعظمَ المخالفة.

والحقُّ أن هؤلاءِ يُصَدِّقُونَ بالأحاديثِ المكذوبة الصريحَةِ، ويُحرِّفونَ الأحاديثَ الصَّحيحة، واللَّهُ وليُّ دينِه فيقيمُ من يقومُ به لحقِّ النصيحة.

فصل

ـ ١٦ ـ

* ويشبه هذا ما وقع فيه الغلط من حديث أبي هريرة: «خَلَقَ اللهُ التُرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ...» الحديث. وهو في «صحيح مسلم»[١]، ولكن وقع الغلطُ في رفعِهِ، وإنما هُوَ من قول كعبِ الأحبار.

كذلك قال إمام أهل الحديث محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ في «تاريخه الكبير» وقاله غيره من علماءِ المسلمين أيضاً، وهو كما قالوا؛ لأن الله أخبر أنَّه خَلَقَ السمٰواتِ والأرضَ وما بَيْنَهما في ستَّةِ أيَّامٍ، وهذا الحديثُ يتضمَّن أنَّ مُدَّةَ التخليقِ سبعةُ أيامٍ.

* ومن ذلك الحديثُ الذي يُروي في الصخرة، أنَّها عَرْشُ الله الأدنى، تعالى اللهُ عن كذبِ المفترين.

ولما سمع عروةُ بنُ الزبير هذا قال: سبحانَ الله، يقول الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمٰواتِ والأَرْضَ﴾[٢] وتكونُ الصخرةُ عرشَهُ الأَدْنىٰ؟ وكُلُّ حديثٍ في الصخرةِ فهو كذبٌ مفترى، والقَدَمُ الذي فيها كذبٌ موضوعٌ مما عَمِلَتْهُ أيدي المزوِّرين.

---

(١) انظر «صحيح مسلم» ١٢٧/٨ كتاب صفة القيامة والجنة والنار باب ابتداء الخلق.

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٥٥.

وأرفعُ شيءٍ في الصخرةِ أنَّها كانت قِبْلَةَ اليَهود، وهي في المكانِ كيوم السبت في الزمان، أبدل الله بها لهذه الأمة الكعبة البيت الحرام.

ولما أرادَ أميرُ المؤمنين عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه أن يبني المسجد الأقصى استشار الناس: هل يجعله أمام الصخرة أم خلفها؟ فقال له كعب: يا أمير المؤمنين! ابنِهِ خَلْفَ الصخرة. فقال: يابن اليهودية! خالطتك يهوديَّةٌ. بل أبنيه أمامَ الصخرة حتى لا يستقبلها المصلُّون، فبناه حيثُ هوَ اليومَ (١).

وقد أكثر الكذابونَ من الوضع في فَضائِلِها وفضائلِ بيت المقدس والذي صَحَّ في فضله قوله صلى الله عليه وسلم:

«لا تُشَدُّ الرِّحالُ إلاَّ إلى ثَلاثَةِ مَساجِدَ: المسجدُ الحرامُ، والمسجِد الأقْصى، ومَسْجِدي هذا» وهو في «الصحيحين».

*وقوله من حديث أبي ذر وقد سأله: أيُّ مسجدٍ وُضِعَ في الأرضِ أوَّلُ؟ فقال: «المسْجِدُ الحرام» قال: ثمَّ أيٌّ؟ قال: «المسجِدُ الأقصى...». الحديث، وهو متفقٌ عليه.

*وحديث عبد الله بن عمرو «لما بَني سليمانُ البيتَ سألَ ربَّه ثلاثاً: سأله حُكماً يُصادف حكمه. فأعطاه إياه، وسأله مُلْكاً لا ينبغي لأحد من بعده. فأعطاه إياهُ. وسألَهُ أن لا يَؤمَّ أحدٌ هذا البيت لا يريد إلا الصلاة فيه إلا رَجَعَ من خطيئته كيومَ وَلَدَتْهُ أُمُّه، وأنا أرجو أن يكون قد أعطاه ذلك». وهو في

---

(١) روى الإمام أحمد في «المسند» ١/٣٨ أثراً مقارباً، فيه أنَّ عمر قال لكعب: ضاهيت اليهودية. وأورده صاحب «المجمع» ٤/٦ وقال: (في سنده عيسى بن سنان) وهو ضعيف. ومهما يكن من أمر فإنَّ الإمام ابن القيم لم يذكر مصدره في هذه الرواية ولا حكمه على درجتها. وفي النفس منها شيء لا سيما وأن الذين يطعنون في كعب يرددونها، مع أن كعباً من الموثوقين لدى جمهور العلماء. ولا تلتفت إلى كلام المهوّشين. وانظر «طبقات ابن سعد» و«الحلية» ٥/٣٦٤ و«الاصابة» ٣/٢٩٧ و«تهذيب التهذيب» ٨/٤٣٨.

«مسند أحمد»[1] و«صحيح الحاكم»[2].

* وفي الباب حديثٌ رابعٌ دونَ هذه الأحاديثِ رواهُ ابنُ ماجه في «سننه» وهو حديثٌ مضطربٌ: «إن الصلاةَ فِيهِ بِخَمْسينَ ألفَ صلاةٍ». وهذا مُحالٌ؛ لأن مسجدَ رسولِ الله ﷺ أفضلُ منه، والصلاةُ فيه تَفْضُلُ على غيرِه بألفِ صلاةٍ.

* وقد روى في مسجد بيت المقدس التفضيلُ بخمسمائة، وهو أشبه.

* وصح أنهُ ﷺ أُسْرِيَ به إليه، وأنه صلَّى فيه وأَمَّ المرسلين في تلك الصلاة، وربط البُراقَ بِحَلْقَةِ البابِ، وعُرِجَ بِهِ مِنه.

* وصحَّ عنه «أنَّ المؤمنين يَتحَصَّنونَ به من يأْجوج ومأْجوجَ». فهذا مجموعُ ما يصحّ فيه من الأحاديث.

قلت: وكذا ثبت أنَّ المهديَّ مع المؤمنين يتحصنون به من الدَّجّالِ وأن عيسى عليه السلام يَنْزِلُ من منارةِ مسجدِ الشام، فيأْتي فيقتل الدَّجّال، ويدخل المسجد، وقد أُقيمت الصلاةُ، فيقول المهدي: تَقَدَّم يا روحَ اللهِ! فيقولُ: إنما هذه الصلاةُ أُقيمت لَكَ، فيتقدَّم المهديُّ، ويقتدي به عيسى عليه السلام، إشعاراً بأنه من جُملةِ الأُمَّة، ثم يصلِّي عيسى عليه السلام في سائر الأيام[3].

---

(١) انظره في «المسند» ٢/١٧٦.

(٢) أخرج الحاكم هذا الحديث في أول مستدركه، وهو جزء من حديث طويل تضمن أحاديث متعددة، كان عبد الله بن عمرو رضي الله عنه يفصل بين الحديث والحديث بقوله: (وسمعت رسول الله ﷺ يقول) وقال الحاكم عقبه: هذا حديث صحيح قد تداوله الأئمة وقد احتجا بجميع رواته، ثم لم يخرجاه، ولا أعلم له علة. وقد أقره الذهبي.

(٣) في قول المؤلف (ثبت أن المهدي) نظر. ولم يذكر حجته في هذه الدعوى. فليحقق.

فصل

ـ ١٧ ـ

* ومنها أحاديثُ صلواتِ الأيامِ والليالي، كصلاةِ يومِ الأحدِ وليلةِ الأحدِ، ويومِ الاثنين وليلةِ الاثنين إلى آخر الأسبوعِ، كُل أحاديثها كذبٌ، وقد تقدَّم بعض ذلك.

* وكذلك أحاديثُ صلاة الرغائب[1] ليلة أوَّلِ جُمُعةٍ من رجب، كلُّها كذب. وأمثلها ما رواه عبد الرحمن بن منده وهو صدوق عن ابن جهضم وهو واضع الحديث، حدثنا علي بن محمد بن سعيد البصري، حدثنا أبي، حدثنا خلف بن عبد الله الصنعاني عن حميد عن[2] أنس يرفعه: «رَجَبُ شَهْرُ اللهِ، وشَعْبانُ شَهْري، ورَمَضانُ شَهْرُ أُمَّتي....» الحديث. وفيه: «لا تَغْفَلوا عن أوَّلِ جُمُعَةٍ من رجب، فإنها ليلة تُسَمِّيها الملائِكَةُ الرَّغائِبَ...» وذكر الحديث المكذوب بطوله.

قال ابن الجوزي: اتهموا به ابن جهضم، ونسبوه إلى الكذب. قال: وسمعت عبد الوهاب الحافظ يقول: رجاله مجهولون، فنبشت[3] عليهم جميع الكتب فما وجدتهم، قال بعض الحفاظ: بل لعلَّهم لم يخلقوا.

قلتُ: أما صدر الحديث وهو قوله: «رجبُ شَهرُ اللهِ، وشعْبانُ شهْري ورمضانُ شهر أُمتي»[4] فقد ذكره أبو الفتح ابن أبي الفوارس في «أماليه» عن الحسن مرسلاً. كما ذكره السيوطي في «جامعه الصغير».

وأما قوله: وكل حديث في ذكر صوم رجب وصلاة بعض الليالي فيه

(١) انظر «الفوائد» للكرمي بتحقيقنا رقم ٣.
(٢) في الأصول: (حميد بن أنس) وهو تحريف، والتصويب من «الموضوعات» لابن الجوزي ٢/١٢٤ وانظر تتمته هناك. وانظر «تبيين العجب» ص١٠
(٣) كذا في الأصول، والذي في «الموضوعات» ٢/١٢٥: (فتشت).
(٤) انظر «ضعيف الجامع» ٣/ رقم ٣٠٩٤.

فهو كذبٌ مفترى؛ ففيه بحث إذ قد ورد في صيام رجب أحاديث متعددة ولو كانت ضعيفة لكنها يتقوى بعضها ببعضٍ، وقد أوردت نُبَذاً منها في رسالتي: «الأدب في رجب» و«القوام للصوام» أيضاً.

نعم بعض ما ورد فيه موضوع كما بيَّنه بقوله[1]:

كحديث: «مَن صَلَّى بَعْدَ المغْرِبِ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِن رَجب عِشْرينَ رَكعةً جَازَ على الصِّراط بِلا حِساب».

وحديث: «مَنْ صَامَ يَوْماً مِنْ رَجَب، وصلَّى ركعتين، يقرأ في كل ركْعَةٍ مائة مَرَّةٍ آية الكُرْسيّ، وفي الثانية مائة مرة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لم يَمُتْ حتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِن الجَنَّةِ»[2].

* قال[1]: وأقرب ما جاءَ فيه ما رواه ابن ماجه في «سننه» أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن صيام رجب[3].

قلت: وهو محمول على اعتقاد وجوبه كما كان في الجاهلية، وإلَّا فلم يقل أحدٌ من العلماءِ بكراهة صومه.

فصل

— ١٨ —

* ومن ذلك أحاديثُ صلاة ليلةِ النصفِ من شعبان:

كحديث: «يا عليُّ! مَن صَلَّى لَيْلَةَ النِّصفِ من شَعبانَ مائةَ رَكْعَةٍ بألف

---

(١) أي ابن القيم.

(٢) وفي «تنزيه الشريعة» لابن عراق ٢/٩٠: «... وصلى فيه أربع ركعات...» وقال عقبه: وأكثر رواته مجاهيل وفيه عثمان بن عطاء متروك. وانظر «الموضوعات» ٢/١٢٣ و«اللآلىء» ٢/٥٥.

(٣) انظر «سنن ابن ماجه» ١/ رقم الحديث ١٧٤٣ وقال البوصيري: (في اسناده داود بن عطاء وهو ضعيف متفق على ضعفه) وقال الألباني في «ضعيف الجامع» ٦/ رقم ٦٠٨٣: ضعيف جداً.

﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾ قضى اللهُ لهُ كُلَّ حاجةٍ طَلَبَها تِلْكَ اللَّيْلَة» وساق جُزافات كثيرة «وَأُعْطِيَ سبْعينَ أَلفَ حَوْراءَ، لِكلٍّ حَوْراءَ سَبْعون أَلفَ غُلامٍ، وسَبعونَ أَلفَ وِلْدَانٍ» إلى أن قال: «وَيَشْفَعُ وَالِدَاهُ كُلُّ واحدٍ مِنْهُما في سَبْعين أَلفاً».

والعجب ممَّن شمَّ رائحةَ العلم بالسنة أن يغتر بمثل هذا الهذيان ويُصلِّيها!!

وهذه الصلاة[1] وُضِعَتْ في الإسلامِ بَعْدَ الأربعمائة، ونشأَتْ من بيتِ المقدس، فوُضِعَ لها عِدَّةُ أحاديث:

* منها: «مَنْ قَرَأَ لَيلَةَ النِّصفِ من شَعبانَ أَلْفَ مَرَّةٍ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾...» الحديث بطوله. وفيه: «بَعَثَ اللهُ إِلَيْه مَائَةَ أَلفِ مَلَكٍ يُبَشِّرونَهُ».

وحديث: «مَنْ صَلَّى لَيْلَةَ النِّصفِ من شَعبان ثلاثَ عشرة رَكعةً، يقرأُ في كل رَكعَةٍ ثلاثينَ مرّةً ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحدٌ﴾ شُفِّعَ في عَشْرَةٍ قد استوجبوا النار..» وغير ذلك من الأحاديث التي لا يصحُّ منها شيءٌ.

---

(١) انظر في ليلة النصف من شعبان والصلاة فيها «الموضوعات» ٢/١٢٧ و«اللآلىء» ٢/٥٧ و«الفوائد» للكرمي رقم٦ و«الفوائد» للشوكاني ٥٠ و«تحفة الذاكرين» ١٤٣ و«اقتضاء الصراط المستقيم» ٣٠٢ والآثار المرفوعة» ٦٢ و٧٠ و«حكم الاحتفال بليلة النصف من شعبان» لعبد العزيز بن باز وهي رسالة منشورة في مجموعة بعنوان: «التحذير من البدع» و«لطائف المعارف» لابن رجب ١٤٤ و«الحوادث والبدع» للطرطوشي ١١٢ و«المجموع» للنووي ٤/٥٦ و«الابداع في مضار الابتداع» ١٦ و١٤٢ و«أحكام الصيام» لمصطفى السباعي ١٠٩ و«تذكرة الموضوعات» ٤٥ و«السنن والمبتدعات» ١٤٤ و١٧٩.

فصل

ـ ١٩ ـ

١٤ ـ ومنها: ركاكةُ ألفاظِ الحديثِ وسماجتهـا، بحيث يمجُّها السمـعُ، ويدفعُها الطبع.

كحديث: «أَرْبَعٌ لا تَشْبَعُ مِن أَرْبَعٍ: أُنثى من ذكر، وأَرْضٌ مِنْ مَطَر، وعَيْنٌ مِنْ نَظَرْ، وأُذُنٌ مِنْ خَبَر»[1].

قلت: رواه أَبو نعيم في «الحلية» عن أَبي هـريرة. وابنُ عـديٍّ والطبرانيُّ عن عائشةَ. كمـا في «الجامـع الصغير» إلا أَنـه قال: «وَعـالمٌ مِن عِلْمٍ» بدل «وأُذُنٌ من خَبَـر». فالحـديث ضعيف لا موضوع[2].

* وحديث: «ارْحَمُوا عَزيزَ قَوْمٍ ذَل، وغنيَّ قَوْمٍ افْتَقَر، وعالمـاً يَتَلاعَبُ بِه الصِّبْيانُ»[3].

* وحديثُ: ذمِّ الحاكَةِ والأساكفةِ والصوَّاغين أَو صنْعَةٍ من الصَّنائعِ المُباحَةِ؛ كذبٌ على رسولِ اللهِ ﷺ إذ لا يَذُمُّ اللهُ ورسوله الصنائعَ المُباحَة.

قلت: قد يَذُم لما فيها من الأُمور المكروهةِ والمحرَّمَةِ، ليجتنب عنها، كما بينته في «شرح عين العلم» في مراتب المكاسب.

* قال: ومن ذلك حديثُ: «مَنْ فارَقَ الدُّنيا وهوَ سَكرانُ دخلَ القبرَ

---

(١) مضى هذا الحديث في رقم ٣٥.

(٢) بل هو موضوع. وانظر «ضعيف الجامع» ١/ برقم ٨٦٣

(٣) انظر «الموضوعات» ١/٢٣٧ و«اللآلىء» ١/٢١١ و«تنزيه الشريعة» ١/٢٦٤ و«الدرر» برقم ١٤ و«المقاصد» ٤٩ و«التمييز» ١٧ و«الفوائد» للكرمي رقم ١٨١.

سكرانَ، وبُعِثَ سَكْرانَ، وأُمِرَ بهِ إلى النارِ سَكْرانَ، إلى جَبَلٍ أَوْ نَهْرٍ يُقالُ له سَكران».

* وحديث: «إنَّ للهِ مَلَكاً اسمُه عُمَارَةُ، على فَرَسٍ مِن يَاقوتٍ، طُولُهُ مَدُّ بَصَرِهِ، يَدُورُ في البُلدانِ، وَيَقِفُ في الأَسْواقِ، يُنادي: لِيَغْلُ كذا وكذا وَلْيَرْخُصْ كذا وكذا».

* وحديث: «إنَّ للهِ مَلَكاً مِن حِجارةٍ، يُقالُ له: عُمَارَةُ، يَنْزل على حِمارٍ من حجارَةٍ، كُلَّ يومٍ، فَيُسَعِّرُ الأَسْعارَ».

فصل

- ٢٠ -

* ومنها: أَحاديثُ ذمِّ الحبشةِ والسودانِ[١]؛ كُلُّها كذبٌ.

* كحديث: «دَعُوني مِنَ السُّودانِ، إنَّما الأَسْوَدُ لِبَطنِهِ وفَرْجِهِ».

* وحديث: «الزِّنْجيُّ إذا شَبِعَ زَنَا، وإذا جاعَ سَرَقَ».

قلت: رواه ابن عديٍّ بسندٍ ضعيفٍ[٢] عن عائشة، وزاد فيه: «وَإِنَّ فِيهِمْ لَسَماحةً ونَجْدَةً» كما في «الجامع الصغير».

* وحديث: «إيَّاكُمْ والزِّنْجيَّ فإنَّه خَلْقٌ مُشَوَّه».

* وحديث: رأى طعاماً فقال: «لِمَنْ هٰذا؟» قال العباس: للحبشةِ أُطعِمُهم. قال: «لا تَفْعَلْ! إنْ جاعُوا سَرَقُوا، وَإِنْ شَبِعوا زَنَوا».

---

(١) أي ما يتصل بذم الأقوام والأجناس.

(٢) بل الحديث موضوع كما قرر ذلك الألباني في «ضعيف الجامع» ٣/ رقم ٣١٩٣.

فصل

– ٢١ –

* ومنها: أَحاديثُ ذَمِّ التُّرْكِ، وأَحاديثُ ذَمِّ الخِصْيانِ، وأَحاديثُ ذَمِّ المَماليكِ.

* كحديث: «لَوْ عَلِمَ اللهُ في الخِصْيانِ خَيْراً لأَخْرجَ مِن أَصْلابِهم ذُرِّيَّةً يَعْبدونَ اللهَ».

قلت: وقد تقدم[1].

* وحديث: «شرُّ المالِ في آخرِ الزَّمانِ المماليك».

قلت: رواه أَبو يعلى[2] بسند لا بأْس به عن ابن عمر كما في «الجامع الصغير» وأَما حديث: «اترُكوا الحَبَشة ما ترَكُوكم، فإِنَّهُ لا يَستَخرجُ كَنْزَ الكَعْبَةِ إِلاَّ ذو السويقَتَين مِنَ الحَبَشَةِ» فرواه أَبو داود والحاكم في «مستدركه» عن ابن عمرو[3].

---

(١) انظر الحديث رقم ٣٨٠.

(٢) في تعقيب المؤلف المتكلّف نظر من وجوه: **أولها** أنَّ السيوطي عزاه إلى «الحلية» لا إلى أبي يعلى، فقوله (رواه أبو يعلى.. كما في الجامع) وهم منه وما رأيتُ أحداً نسبه إلى أبي يعلى. **وثانيها** أن السند فيه طامّات، إذ فيه محمد بن أيوب وهو ضعيف، وفيه يزيد بن سنان وهو متروك، فكيف يقول المؤلف: (بسند لا بأس به). فقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢/٢٣٥ والسيوطي في «اللآلىء» ٢/١٤٠ وأقره على الحكم بوضعه. قال المناوي في «فيض القدير» ٤/١٥٩: (أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وقال: يزيد متروك، وتبعه على ذلك المؤلف في مختصره الكبير فأقرّه ولم يتعقبه بشيء) وقد أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٤/٩٤ وقال: (غريب تفرّد بها عن ميمون بن مهران محمد بن أيوب). وقال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ٢/١٦٥ رقم ٧٤٠: (موضوع. ومن هذا الوجه رواه ابن عديّ). **وثالثها** أن إيراد السيوطي له في «الجامع الصغير» لا يفيده أي تقوية. ولذا حكم عليه الألباني بأنه موضوع في «ضعيف الجامع» ٣/ رقم ٢٢٩٢. وانظر «تنزيه الشريعة» ٢/١٨٢.

(٣) روى البخاري في «صحيحه» ٢/١٢٤ ومسلم في «صحيحه» ٨/١٨٣ عن أبي هريرة قال ﷺ: «يُخرِّبُ الكعبة ذو السويقتين من الحبشة». وأما حديث أبي داود ففي الأصول: عن ابن عمر. والتصويب من «سنن أبي داود» ٤/١٦٢.

وكذا حديث: «اتركُوا التُّرْكَ ما تَركُوكم، فإنَّ أوَّل من يَسْلبُ أُمَّتي مُلْكَهُم وما خَوَّلَهُمُ اللهُ بنو قنطورا»[1] رواه الطبراني عن ابن مسعود كذا في «الجامع الصغير». وقنطورا: جاريةُ إبراهيم الخليلِ وَلَدَتْ له أولاداً منهم التركُ والصينُ. كذا في «النهاية».

فصل

ـ ٢٢ ـ

١٥ ـ ومنها: ما يقترنُ بالحديثِ من القرائنِ التي يعلم بها أنه باطل.

مثل حديثِ وضعِ الجزيةِ عن أهلِ خيبر[2]، فهذا كذبٌ من عِدَّةِ وجوهٍ: أَحَدُها: أَنَّ فيه شهادةَ سعدِ بنِ معاذٍ، وسعدٌ قد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق.

وثانيها: أَنَّ فيه «وكتبَ معاويةُ بنُ أبي سفيان» هكذا. ومعاوية إنما أسلم زمنَ الفتح، وكان من الطلقاءِ.

وثالثها: أَنَّ الجزية لم تكن نَزَلَتْ حينئذ، ولا يعرفها الصحابةُ ولا العربُ. وإنما نزلت بعد عام تبوك، وحينئذٍ وضعها النبي ﷺ على نصارى نجرانَ ويهودِ اليمنِ، ولم تؤخذ من يهود المدينة، لأنهم وادعوهُ قبل نزولها، ثم قَتَلَ مَنْ قَتَلَ منهم، وأَجْلى بَقِيَّتَهُمْ إلى خيبر وإلى الشام، وصالَحَهُ أهل خيبرَ قبل فرض الجزية، فلما نزلت آية الجزية استقرَّ الأمر على ما كان عليه، وابتدأ ضربها على من لم

---

(١) قال الألباني في «ضعيف الجامع» ١/ رقم ١٠٥: موضوع.

(٢) وانظر في ابطال هذه الحادثة «نظم العقيان» للسيوطي طبع نيويورك ص٦ و«البداية والنهاية» ١٤/ ١٩ و«سمط النجوم العوالي» للعصامي ١/ ١٩ وذكر ابن كثير أنه وقف على هذا الكتاب المكذوب وأنه جمع فيه جزءاً مفرداً وأن الحادث جرى أيام الماوردي أيضاً وانظر كتابي «الحديث النبوي» ٣٢٠ ـ ٣٢١.

يتقدم لَهُ مَعَهُ صُلْحٌ، فمن ههنا وقعت الشبهة في أهل خيبر.

ورابعها: أن فيه: «أَنَّه وَضَعَ عنْهم الكُلَفَ والسُّخَرَ» ولم يكن في زمانه ﷺ لا كُلَفٌ ولا سُخَرٌ ولا مُكوس.

وخامسها: أنه لم يجعل لهم عهداً لازماً، بل قال: «نُقِرُّكم ما شئنا» فكيف يضع عنهم الجزية التي يصير لأهل الذمة بها عهدٌ لازم مؤبَّد ثم لا يثبت لهم أماناً لازماً مؤبداً؟

وسادسها: أن مثل هذا مما تتوفرُ الهِمَمُ والدَّواعي على نقلِهِ، فكيفَ يكونُ قد وَقَع ولا يكون عِلْمُهُ عِندَ حَمَلَةِ السنَّة مِنَ الصَّحابَةِ والتابعين وأئمة الحديث، وينفرد بعلمه ونقله اليهودُ؟

وسابعها: أن أهل خيبر لم يتقدم لهم من الإحسان ما يوجب وَضْعَ الجزية عنهم، فإنهم حاربوا اللهَ ورسولَهُ، وقاتلوهُ وقاتَلُوا أصحابه، وسلُّوا السيوفَ في وجوههم، وسَمُّوا النبيَّ ﷺ، وآوَوْا أعداءَهُ المحاربين له، المحرِّضين على قِتالِهِ، فمن أين يقع هذا الاعتناءُ بهم؟ وإسقاط هذا الفرض الذي جعله الله عقوبة لِمَنْ لَمْ يَدِنْ منهم بدين الإسلام؟

وثامنها: أن النبي ﷺ لم يُسْقِطْها عن الأبعدين عنه مع عَدَمِ معاداتهم له كأهل اليمن وأهل نجران، فكيف يضعُها عن الخيبريين الأَدْنَيْن مع شدة معاداتهم له، وكفرهم وعنادهم؟ ومن المعلوم أنه كلما اشتد كفر الطائفة وتغلظت عداوتهم كانوا أحقّ بالعقوبة لا بإسقاط الجزية.

وتاسعها: أن النبي ﷺ لو أسقط عنهم الجزية ـ كما ذكروا ـ لكانوا من أحسنِ الكفار حالاً، ولم يَحْسُنْ بعدَ ذلكَ أن يشترطَ لهم

إخراجَهم من أَرضهم وبلادهم متى شاءَ، فإِنَّ أَهلَ الذمـةِ الذين يُقرون بالجزية لا يجوزَ إخراجُهم من أَرضهم وديارهم ما دامـوا ملتزمين لأَحكام الذمَّة، فكيف إذا روعي جانبُهم بإِسقاطِ الجزية عنهم وأُعفوا من الصَّغار الذي يلحقهم بأَدائها؟ فأَيُّ صغار بعد ذلك أَعظمُ من نفيهم من بلادهم وتشتيتِهم في أَرضِ الغُرْبة؟ فكيف يجتمع هذا وهذا؟

وعاشرها: أَن هذا لو كان حقـاً لما اجتمـع الصحابـة والتابعـون والفقهاءُ كُلُّهم على خلافهِ، وليس في الصحابة رجلٌ واحدٌ قال: لا تجبُ الجزية على الخيابرة، ولا في التابعين، ولا في الفقهاءِ. بل قالوا: أَهلُ خيبرَ وغيرُهُم في الجزيةِ سواءٌ، وقد صرحوا بأَنَّ هذا الكتاب كذبٌ مكذوبٌ، كالشيخ أَبي حامد، والقاضي أَبي الطيب والقاضي أَبي يعلى، وغيرهم.

وذكـر الخطيب البغـدادي هذا الكتـاب وبيَّن أَنه كـذبٌ من عِدَّةِ وجوهٍ[1].

فصل

ـ ٢٣ ـ

في ذكر جوامع وضوابط كلية في هذا الباب:

* فمنها: أَحاديثُ الحَمَامِ ـ بالتخفيف ـ لا يَصحُّ منها شيءٌ.

كحديث: كانَ يُعْجِبُهُ النَّظَرُ إلى الحَمامِ.

---

(١) قال ابن القيم بعد هذه الكلمة: (وأحضر هذاالكتاب بين يديْ شيخ الإسلام ابن تيمية وحوله اليهود يزفونه ويجلونه، وقد غُشِّي بالحرير والديباج، فلما فتحه وتأمله بزق عليه وقال: هذا كذب من عدّة أوجه. وذكرها. فقاموا من عنده بالذل والصغار).

وحديث: كانَ يُحبُّ النَّظَرَ إلى الخُضْرَةِ والأُتْرُجِّ والحَمامِ الأَحْمَرِ.

قلت: أَخرَجَهُ الطبرانيُّ، وابنُ السني، وأَبو نعيم في «الطب» عن أَبي كبشة. وابنُ السنيّ وأَبو نعيم عن عَليٍّ رضي الله عنه. وأَبو نُعيم عن عائشة أَنَّه ﷺ كان يُعْجِبُهُ النظرُ إلى الأُتْـرُجِّ وكان يُعْجِبُـهُ النظرُ إلى الحَمَـامِ الأَحمر[1].

وروى ابنُ السنيّ وأَبو نُعيم عن ابنِ عبَّاسٍ: كان يُعْجِبُهُ النظرُ إلى الخُضْرَةِ والماءِ الجاري[2] كذا في «الجامع الصغير»[3].

وحديث: شكا رجل إلى رسول الله ﷺ الوحدة. فقـال له: «لَـوِ اتَّخَذْتَ زَوْجاً من حَمامٍ فآنَسَكَ وأَصَبْتَ مِن فِراخِهِ».

وحديث: «اتَّخِذوا الحَمامَ المقاصِيصَ في بُيوتِكم فإِنَّها تُلْهي الجن عَن صبيانِكمْ».

قلت: رواه الشيـرازي في «الأَلقاب» والخـطيب والديلمي عن ابن عباس، وابنُ عدي عن أَنس بلفظ:

«اتَّخِذوا هذهِ الحَمَامَ المقَاصِيصَ في بُيُوتِكُمْ فَإِنَّها تُلْهي الجِنَّ عَنْ صِبْيانِكمْ»[4]. كذا في «الجامع الصغير»[5].

وقال زكريا بن يحيىٰ الساجي: بلغني أَنَّ أَبا البَخْتَريِّ[6] دَخَلَ على

(١) وهو حديث موضوع كما قال الألباني في «ضعيف الجامع» ٤/ رقم ٤٥٨٤

(٢) وهو حديث موضوع كما قال الألباني في «ضعيف الجامع» ٤/ رقم ٤٥٨٥.

(٣) انتهى تعليق المؤلف.

(٤) وهو حديث موضوع كما قال الألباني في «ضعيف الجامع» ١/رقم ٩٥

(٥) انتهى تعليق المؤلف.

(٦) هـو وهب بن وهب بن كثير بن عبد الله بن زمعة، أبو البختريّ القرشيّ المدني القاضي وهو متهم بالحديث. قال يحيى بن معين: كان يكذب. عدو الله. ترجم له الذهبي في «الميزان» ٣٥٤/٤ والخطيب في «تاريخ بغـداد» ٤٥١/١٣ وانظر القصة في صفحة ٤٥٣ من «تاريخ بغـداد».

الرشيد وهو يُطَيِّرُ الحمام. فقال: هَلْ تَحْفَظُ في هذا شيئاً؟ فقال: حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ كان يُطَيِّرُ الحمامَ.

فقال الرشيد: اخرج عني. ثم قال: لولا أَنَّهُ من قُريشٍ لَعَزلتُهُ. يعني: من القضاءِ.

قلت: هذا عذرٌ باردٌ، فإنَّه إذا ثَبَتَ عِندَهُ كَذِبُهُ لا سيّما على رسول الله ﷺ سَقَط عَدْلاً، واستحقَّ عَزْلاً[1].

قال[2]: وهو[3] الذي دَخَلَ على المهديِّ فَوَجَدَهُ يَلْعَبُ بالحَمام، فَرَوى له:

«لا سَبْقَ إلَّا في خُفٍّ أو نَصْلٍ أو حافرٍ أو جَناحٍ» فلما خرجَ قال: أَشهدُ أَنَّ قَفاكَ قَفا كَذَّابٍ، ثم أمر بذبحِ الحمامِ وقال: السببُ كَذِبُ هذا على رسول الله صلى الله عليه وسلم[4].

قال: وأرفعُ شيءٍ جاءَ فيها: حديثُ: أَنَّه رأى رجلاً يتبَعُ حمامةً، فقالَ: «شَيْطَانٌ يَتْبَعُ شَيْطانَة»[5].

قلت: هذا ليس بموضوع كما قال الحافظ العسقلاني بل يرتقي إلى الحسن وله شواهد.

---

(١) وقد أحسن المؤلف في تعليقه ههنا.

(٢) أي الإمام ابن القيم.

(٣) بل ذاك غياث بن إبراهيم وليس أبا البختري.

(٤) انظر هذه القصة في «الموضوعات» لابن الجوزي ١/٤٢. و«اللآلىء المصنوعة» للسيوطي ٢/٤٧٠ وفيهما قول المهدي كما يلي: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ. وانظر القصة في «الميزان» ٣/٣٣٨ و«تدريب الراوي» ١٨٧ و«قواعد التحديث» ١٣٤ و«الباعث الحثيث» ٩٤ و«السنة» للسباعي ١٠٣.

(٥) عزا هذا الحديث صاحب «الجامع الصغير» إلى أبي داود ٤/٣٩١ وابن ماجه عن ابي هريرة. ٢/٣٧٦٥ وإلى ابن ماجه عن أنس ٣٧٦٧ وعن عثمان ٣٧٦٦ وعن عائشة ٣٧٦٤. وجاء في «فيض القدير» ٤/١٦٩ وكذا البخاري في «الأدب المفرد». قال المناوي: (فيه محمد بن عمرو ابن علقمة الليثي، فيه خلاف). وقال الألباني في «صحيح الجامع» ٣ رقم ٣٦١٨: صحيح.

فصل

ـ ٢٤ ـ

* ومنها: أحاديثُ اتخاذ الدَّجاجِ، لَيسَ فيها حديثٌ صحيحٌ.

كحديث: «الدَّجاجُ غَنَمُ فُقَراءِ أُمَّتي».

وحديث: أَمَرَ الفُقَراءَ باتِّخاذِ الدَّجاجِ، والأَغْنِياءَ باتِّخاذِ الغَنَمِ.

قلت: رواهُ ابن ماجه من حديث أبي هريرة أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَر الأَغنِياءَ باتِّخاذِ الغَنَمِ وأَمَرَ الفُقراءَ باتِّخاذِ الدَّجاجِ، وقال: «عِنْدَ اتِّخاذِ الأَغْنياءِ الدَّجاجَ يأْذَنُ الله بِهلاك القُرى»[1].

قال الدميري: وفي إسناده عليُّ بن عُرْوَةَ الدمشقيُّ، قال ابن حبان: كان يَضعُ الحديث.

أقول: والظاهر أن الحديث ضعيفٌ لا موضوعٌ[2]، وقد شرحتُ معناه في «بهجة الإنسان في مهجة الحيوان».

فصل

ـ ٢٥ ـ

* ومنها أحاديث ذمِّ الأولاد. كلها كذب من أولها إلى آخرها.

كحديث: «لو يُربِّي أحدكم بَعْدَ الستِّين ومائة جَرْوَ كلبٍ خَيْرٌ له مِنْ أَنْ يُرَبِّي وَلَداً».

---

(١) انظر «ابن ماجه» ٢/ رقم ٢٣٠٧.

(٢) لم يذكر المؤلف حجة يعتمد عليها في حكمه، مع أنه نقل عن ابن حبان أنه يقول في أحد رواته وهو علي بن عروة: أنه كان يضع الحديث. هذا وقد ذكر الذهبي في ترجمة علي هذا في «الميزان» ٣/١٤٥ أن علماء الحديث كذبوه لأنه روى هذا الحديث، أضف إلى ذلك أنّ في سنده كذاباً آخر وهو عثمان بن عبد الرحمن، ومن هنا ترى أن تعقيب المؤلف ليس في محله، والله أعلم.

وحديث: «إذا كانَ الوَلَدُ غَيْظاً والمطَرُ قَيْظاً. . .».

وحديث: «لا يُولَدُ بعد الستِّمائة[1] مَوْلود ولله فيهِ حَاجَة».

فصل

ـ ٢٦ ـ

* ومنها: أحاديث التواريخ المستقبلة، وقد تقدَّمَت الإشارةُ إليها[2].

وهي كُلُّ حديثٍ فيه: «إذا كانَتْ سَنَةُ كذا وكذا حَلَّ كذا وكذا».

كحديث: «يَكونُ في رَمَضانَ هَدَّةٌ تُوقِظُ النَّائِمَ، وتُقعدُ القائِمَ، وتُخرجُ العواتقَ مِن خُدُورها، وفي شوال مَهْمَهَةٌ[3]، وفي ذي القَعْدَةِ تمييزُ القبائلِ بعضها مِن بَعْضٍ، وفي ذي الحِجَّة تُراقُ الدِّماءُ. .».

وحديث: «يكونُ صوتٌ في رَمَضانَ إذا كانت لَيْلَةُ النِّصْفِ مِن لَيْلَةِ الجُمُعَةِ يُصْعَقُ لهُ سَبْعونَ ألفاً، ويُصَمُّ سَبعونَ ألفاً».

قلت: رواه أبو نُعَيْمٍ عن شهر بنِ حوشبٍ مرسلاً[4]: أنه عليه الصلاة والسلام قال: «يَكونُ في رَمَضَانَ صوتٌ، وفي شَوَّال مَهْمَهَةٌ، وفي ذي القَعْدَةِ تَتحاربُ القَبائِلُ، وفي ذي الحِجَّةِ يُنْتَهَبُ الحاجُّ، وفي المحرم ينادي مُنادٍ من السماءِ: ألا إنَّ صَفْوَةَ اللهِ مِنْ خَلْقِهِ فلانٌ ـ يعني المهديَّ ـ فاسْمَعُوا لَهُ وأَطِيعوا».

ورواه الحاكم وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً:

---

(١) في «الموضوعات» ٣/١٩٢ «تنزيه الشريعة» ٢/٣٤٥: «بعد المائة».

(٢) انظرها في العلامة الثامنة من علامات وضع الحديث المذكورة في هذا الكتاب.

(٣) كذا في الأصول وفي «تنزيه الشريعة» ٢/٣٤٧: همهمة.

(٤) شهر بن حوشب فيه كلام انظر «الميزان» ٢/٢٨٣. والمرسل: ضعيف.

«في ذي القَعْدَةِ تَحارَبُ القَبائِلُ، وعامَئِذٍ يُنْهَبُ الحاجُّ، فَتكونُ مَلْحَمَةٌ بِمِنى حتى يهربَ صاحِبُهم، فيُبَايَعُ[1] بينَ الـرُّكْنِ والمقام، وهـو كارهٌ، يُبايعُهُ[2] مِثْلُ عِدَّةِ أهلِ بَدْرٍ، يَرْضى عنه ساكنُ السَّماءِ وساكِنُ الأرْضِ» - يعني المهدي -[3].

وحديث: «عِندَ رأسِ مائةٍ يَبْعثُ اللهُ ريحاً بَارِدَةً يَقبِضُ اللهُ فيها رُوحَ كُلِّ مؤمنٍ».

وحديث: «إذا كانتْ سَنَةُ ثلاثينَ ومائةٍ كان الغُرَباءُ: قرآنٌ في جَوْفِ ظالمٍ، ومُصحفٌ في بَيْتِ قومٍ لا يَقرؤُونَ فيه، ورَجُلٌ صالحٌ بَيْنَ قَوْمِ سُوءٍ».

وحديث: «إذا كانتْ سنةُ خمسٍ وثلاثين ومائةٍ خَرَجَتْ شياطِين حَبَسَهُمْ سليمانُ بنُ داودَ في جزائرِ البَحْرِ، فَذَهَبَ منهم تِسعةُ أعشارِهِم إلى العراقِ يُجادِلُونَهم بالقُرآن، وعُشْرٌ بالشام».

وحديث: «إذا كانَتْ سَنةُ خَمسينَ ومائةٍ فخيْرُ أولادكُمُ البنات».

وحديث: «إذا كانتْ سنةُ ستين ومائةٍ كان كذا وكذا».

وحديث: «أصحابي أهلُ إيمانٍ وعملٍ إلى أرْبَعين، وأهْلُ بِرٍّ وَتَقْوى إلى الثَّمَانين. وأهلُ تواصلٍ وتَراحُمٍ إلى العِشرين ومائةٍ، وأهـلُ تدابـرٍ وتقاطُعٍ إلى السِّتين ومائةٍ. ثم الهرجَ الهرجَ».

وحديث: «الآفاتُ بَعْدَ المائتَيْنِ».

وحديث: «إذا أَتَتْ على أُمَّتي ثلاثُمائةٍ وَستُّونَ سنةً فَقَدْ حَلَّتْ لهم العُزْبَةُ والترهُّبُ على رؤُوس الجبالِ».

---

(١) في المخطوطة: فيتابع.
(٢) في المخطوطة: يتابعه.
(٣) انتهى تعقيب المؤلف.

فصل

ـ ٢٧ ـ

* ومنها الاكتحال يومَ عاشوراءَ، والتزيُّنُ، والتَّوْسعَةُ، والصلاةُ فيه وغيرُ ذلكَ من فضائلَ لا يَصحُّ منها شيءٌ، ولا حديثٌ واحدٌ، ولا يَثْبُتُ عن النبيِّ ﷺ فيه شيءٌ غيرُ أحاديثِ صِيامِهِ، وما عَداها فباطلٌ. وأَمْثَلُ ما فيها حديثُ: «مَنْ وَسَّعَ على عِيالِهِ يَوْمَ عاشُوراءَ وَسَّعَ اللهُ عليهِ سائِرَ سَنَتِهِ»[١]. قال الإمامُ أحمد: لا يصحُّ هذا الحديث.

قلت: لا يلزم من عدمِ صحته ثبوت وضْعِهِ، وغايتُه أَنَّه ضعيفٌ فقد رواه الطبرانيُّ في «الأوسط» والبيهقيُّ عن أَبي سعيد كما في «الجامع الصغير»[٢].

وفيه أَيضاً: «مَنِ اكْتَحَلَ بالإِثْمِدِ يَوْمَ عاشُوراءَ لم يَرْمَدْ أَبداً»[٣] رواهُ البيهقي عن ابن عباس. انتهى[٤].

قال: وأَمَّا أَحاديثُ[٥] الاكتحالِ والادّهانِ والتطيُّبِ فمِنْ وَضْعِ الكذابين. وقابَلَهُم آخرون فاتَّخذوهُ يَوْمَ تَأَلُّمٍ وحُزْنٍ، والطائفتانِ مبتدعتانِ خارجتانِ عن السنَّةِ.

وأَهلُ السنَّة يَفعلونَ ما أَمَرَ بِهِ النبي ﷺ من الصوم[٦]، ويجتنبون ما أَمَرَ به الشيطانُ من البِدَع.

---

(١) انظر تعليقنا على الحديث رقم ٥٣٢.
(٢) انظر «ضعيف الجامع» ٥/برقم ٥٨٨٥
(٣) انظر «الموضوعات» ٢/٢٠٣ و«اللآلىء» ٢/١١١ و«تنزيه الشريعة» ٢/١٥٧.
(٤) انتهى تعقيب المؤلف.
(٥) في المخطوطة: حديث.
(٦) في المخطوطة: في الصوم.

قلت: فينبغي لمن يكتحلُ يومَ عاشوراءَ أن يكون تبعاً للحديث، لا لإظهار الفرحِ والحزْن، كما هُو طريقُ الخوارجِ المضادة للروافضِ، وقد اشتهرَ عنِ الرَّافضَة في بلادِ العَجَمِ من خُراسان والعراقِ بل في بلاد ما وراءَ النهر منكراتٌ عظيمة من لُبْسِ السوادِ، والدَوَرانِ في البلادِ، وجَرْحِ رُؤُسِهم وأبدانِهم بأنواعٍ من الجراحةِ، ويَدَّعُونَ أَنَّهم مُحبُّو أهلِ البيتِ، وهم بريئونَ منهم.

فصل

ـ ٢٨ ـ

* ومنها: ذكرُ فضائلِ السُّوَرِ وثوابِ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ كذا فَلَهُ أَجْرُ كذا. من أَوَّلِ القرآن إلى آخره، كما يذكرُ ذلك الثعلبيُّ والواحديُّ في أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ[1]، والزَّمخشريُّ في آخرها، وكذا تَبِعَهُ البيضاويُّ وأبو السعود المفتي. قال عبدُ الله بنُ المبارك: أظنُّ الزنادقةَ وَضَعوها.

وقد اعترف بوضْعها واضعُها، وقال: قصدْتُ أن أشغلَ الناسَ بالقرآنِ عن غيره. وقال بعضُ جُهلاءِ الوضَّاعينَ في هذا النوع: نحنُ نَكْذِبُ لرسول الله ﷺ ولا نكذِبُ عَلَيْهِ. ولم يَعْلَمْ هذا الجاهلُ أَنَّهُ من قال عليه ما لم يَقُلْ فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِ واستَحقَّ الوعيدَ الشديد.

---

(١) قال ابن تيمية في «مقدمته في أصول التفسير» ص٧٦:
(وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة، مثل الحديث يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن سورة سورة فإنه موضوع باتفاق أهل العلم. والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين، ولكنه كان حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع، والواحديّ صاحبه كان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف).

فصل

ـ ٢٩ ـ

* ومما وضعَهُ جَهَلَةُ المنتسبين إلى السُّنَّةِ في فَضْل الصِّدِّيقِ:

حـديثُ: «إنَّ اللهَ يَتَجلَّى للنَّاسِ عـامَّةً يَـوْمَ القِيـامَـةِ ولأبي بَكْـرٍ خاصَّةً»[1].

وحديث: «ما صَبَّ اللهُ في صَدْري شَيئاً إلاَّ صَبَبْتُه في صَدْرِ أبي بَكْرٍ».

وحديثُ: «كانَ إذا اشْتاقَ إلى الجنَّة قَبَّلَ شيبةَ أبي بكرٍ».

وحديث: «أنا وأبو بَكْرٍ كَفَرَسَيْ رِهانٍ».

وحديثُ: «إنَّ اللهَ لما اختارَ الأرواحَ اختارَ رُوحَ أبي بكرٍ».

وحديثُ عُمر: كان رسولُ اللهِ ﷺ وأبو بكر يتحدثان، وكنت كالزنجيِّ بينهما[2].

وحديثُ: «لَو حَدَّثْتُكم بِفَضائِلِ عُمَرَ عُمْرَ نوحٍ في قَوْمِهِ ما فَنِيَتْ وإنَّ عُمَرَ حَسَنَةٌ مِنْ حَسَناتِ أبي بَكْرٍ».

وحديث: «ما سَبَقَكم أبو بكرٍ بكثرةِ صومٍ ولا صلاةٍ، وإنما سَبَقَكُمْ بشيءٍ وقَر في صدره». وهذا من كلام أبي بكر بن عياش.

قلت: وقد سبق بلفظ: «ما فضلكم. . .» والكلام عليه.

*قال: وأما ما وَضَعَهُ الرافضةُ في فضائلِ عليٍّ فأكثرُ من أنْ يُعَدَّ.

قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في كتاب «الإرشاد»[3]: وضَعَتِ الرافضةُ

---

(١) انظر «تذكرة الموضوعات» ٩٣.

(٢) انظر «أحاديث القصاص» رقم ١٤ و«تذكرة الموضوعات» ٩٣

(٣) واسم الكتاب: «الإرشاد في علماء البلاد» لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليلي القزويني الخليل نسبة الى جده. القاضي الحافظ المتوفى ٤٤٦. ذكر في كتابه المحدثين وغيرهم من العلماء على ترتيب البلاد إلى زمانه. ورتبه ابن قطلوبغا المتوفى =

في فضائلِ عليٍّ وأهلِ البيت نحوَ ثلاثمائة أَلفِ حديثٍ. ولا تستبعدْ هذا فإِنَّكَ لو تتبَّعتَ ما عندَهُمْ مِن ذٰلكَ لوجدتَ الأَمرَ كما قال.

* * *

*قال: ومن ذلك ما وَضَعَهُ بعضُ جهلَةِ أهلِ السنَّةِ في فضائلِ معاويةَ. قال إسحاقُ بن راهويه[1]: لا يصحُّ في فَضلِ مُعاويةَ بنِ أَبي سفيان عن النبيِّ ﷺ شيءٌ.

* * *

* ومن ذلك ما وَضَعَهُ الكذَّابونَ في مناقِبِ أَبي حنيفةَ والشافعيِّ على التنصيصِ على اسميهما.

وكذا ما وَضَعَهُ الكذَّابونَ أَيْضاً في ذَمِّهما.

ومن ذلك: الأَحاديثُ في ذمِّ مُعاويةَ، وذَمِّ عَمْروبنِ العاصِ، وذمِّ بني أُمية، ومدحِ المنصور والسفَّاحِ.

وكذا ذمُّ يزيدَ والوليدِ ومروانَ بنِ الحَكَمِ.

وكذا كُلُّ حديثٍ في مَدْحِ بغدادَ وذَمِّها، والبصرةِ والكوفةِ، ومرو، وقزوين، وعسقلانَ، والإِسكندرية، ونصيبين، وأَنطاكية، فهو كَذِبٌ وكذا كُلُّ حديثٍ في تحريم وَلَدِ العبّاس على النارِ.

وكلُّ حديثٍ في ذكر الخلافةِ في وَلَدِ العبَّاسِ.

= ٨٧٩ على الحروف. وقد ذكرت نشرة أخبار التراث العربي ص ١٢ في العدد ١٥ (تاريخ ذي الحجة سنة ١٤٠٤ والمحرم سنة ١٤٠٥) أن السيدة آسيا كليبان علي الباحثة في مركز إحياء التراث بجامعة بغداد تعمل في استكمال تحقيق كتاب «الإرشاد» الذي بدأت تحقيقه منذ سنوات. وقد اعتمدت على أربع نسخ خطيّة.

(١) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي المعروف بابن راهويه. الإمام الفقيه الحافظ ولد سنة ١٦١هـ. طاف البلاد لجمع الحديث، أخذ عنه أحمد بن حنبل والبخاريّ ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. وقيل في سبب تلقيبه بابن راهويه أنّ أباه ولد في الطريق. كان ثقة فاضلاً توفي بنيسابور سنة ٢٣٨ هـ.

وكذا كُلُّ حديثٍ في مَدْح أَهلِ خُراسان الخارجينَ مَعَ عبد الله بنِ عليٍّ ولد العباس.

وكذا حديثُ عددِ الخلفاءِ من أَولادِ العبَّاس.

وكذا كُلُّ حديثٍ فيه أَنَّ مدينة كذا وكذا من مُدنِ الجنَّة، أَو من مُدُن النارِ.

وحديثُ ذَمِّ أَبي موسىٰ من أَقبحِ الكذب.

وحديث: نَظَرَ رسول الله ﷺ إلى معاوية وعمرِو بن العاصِ وقال: «اللَّهُمَّ اركُسْهُما[1] في الفِتَنةِ رَكْساً، وَدُعَّهما إلى النارِ دَعّاً»[2]. كَذِبٌ.

* * *

* وكذا كل حديثٍ فيه «أَنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا يَنْقُصُ»[3] فكذِبٌ.

وقابَلَ مَنْ وَضَعَهَا طائفةٌ أُخرى فوضعُوا أَحاديثَ: «الإيمانُ يزيدُ ويَنْقصُ»[4].

قالَ: وهذا كلامٌ صحيحٌ، وهو إجماع السَّلَفِ، حكاهُ الشافعيُّ وغيرُهُ، ولكن هذا اللفظَ كَذِبٌ.

قلت: ومعنى اللفظِ الأَولِ أَيضاً صحيحٌ عند المحققين من المتأَخرين[5] وإنما الكلامُ في ثبوت سندِهما، فيؤيدُ الحديثَ الأَولَ ما رواهُ أَحمدُ وأَبو داود، والحاكمُ، والبيهقي عن معاذ بسند صحيح[6].

---

(١) سقطت كلمة (اللهم) من الأصول.

(٢) انظر «اللآلىء» ١/٤٢٧.

(٣) انظر الحديث ١١١ من هذا الكتاب.

(٤) انظر «الدرر» رقم ١٤٤

(٥) كلام المؤلف موضع نظر، والله أعلم.

(٦) انتهى تعليق المؤلف. ولم يذكر الحديث الذي يؤيد ما زَعَمَ صحته عند المحققين من المتأخرين.

قال: وهذا مِثْلُ إجماع الصحابةِ والتابعينَ وجميع أَهلِ السنَّة على أن القرآنَ كلامُ اللهِ مُنزلٌ غيرُ مخلوقٍ، وليس هذا اللفظُ حديثَه[1] عليه الصلاةُ والسلام.

فصل

- ٣٠ -

* وكُلُّ حديثٍ في التنشيفِ بَعْدَ الوُضوءِ فإنه لا يَصِحُّ[2].

وكذا حديثُ مَسْحِ الرقَبَةِ في الوُضوءِ باطلٌ.

قلتُ: وقد ثَبَتَ في حديثِ وائلٍ أَنه عليه الصلاة والسلام مَسَحَ ظاهِرَ

(١) انظر «الفوائد» للكرمي رقم ١٧٢ وتعليقنا عليه.

(٢) قلت: جاء في «صحيح البخاري»: (ثم أُتي بمنديل فلم ينفض بها) وأورد ابن حجر شرحاً لكلمة ينفض عن البخاري نفسه في رواية كريمة فقال: (قال أبو عبد الله: يعني لم يتمسح) ٣٧٢/١ من الفتح. وجاء في «صحيح البخاري» (الفتح ٣٧٥/١): (فناولته خرقة، فقال بيده هكذا ولم يُردها) وجاء في صفة غسل الجنابة من «صحيح مسلم» حديث ميمونة قالت: ثم غسل سائر جسده، ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجليه، ثم أتيته بالمنديل فردّه. وفي رواية أخرى أنه أتي بمنديل فلم يمسَّه، وجعل يقول بالماء هكذا، يعني ينفضه. قال النووي في «شرحه» ٢٣١/٣: (فيه استحباب ترك تنشيف الأعضاء وقد اختلف علماء أصحابنا في تنشيف الأعضاء بالوضوء والغسل. على خمسة أوجه. أشهرها أن المستحب تركه ولا يقال: فعله مكروه. والثاني: أنه مكروه. والثالث: أنه مباح يستوي فعله وتركه، وهذا هو الذي نختاره فإن المنع والاستحباب يحتاج إلى دليل ظاهر. والرابع: أنه مستحب لما فيه من الاحتراز عن الأوساخ والخامس: يكره في الصيف دون الشتاء. هذا ما ذكره أصحابنا. وقد اختلفت الصحابة وغيرهم في التنشيف على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه لا بأس به في الوضوء والغسل وهو قول أنس بن مالك والثوري. والثاني: مكروه فيهما وهو قول ابن عمر وابن أبي ليلى. والثالث: يكره في الوضوء دون الغسل، وهو قول ابن عباس) شرح النووي ٢٣١/٣ وقال الترمذي ٥٦/١ بعد أن أورد حديث عائشة أنه كانت لرسول الله خرقة ينشف بها بعد الوضوء: (قال أبو عيسى: حديث عائشة ليس بالقائم، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء). وانظر كلام المباركفوري في هذا الموضع فقد أورد نقولاً عدة كلها تدل على تضعيف الأحاديث الواردة في ذلك. وانظر «سنن أبي داود» ١٠٦/١ و«عون المعبود» ١٠١/١.

رَقَبَتِهِ. رواه الترمذي. وبه استحبه علماؤنا[1].

* قال: وأحاديثُ الذكرِ على أعضاءِ الوُضوءِ كُلُّها باطلةٌ، وأقربُ ما رُوِيَ فيها أحاديثُ التسميةِ على الوضوءِ. وقد قالَ الإمام أحمد: لا يثبت في التسمية على الوضوءِ حديثٌ. انتهى. ولكنها أحاديث حسانٌ.

قلت: إذا كانت الأحاديث حساناً فكيف يقال: إنها لا تثبت[2]؟ ثم التسمية على الوضوءِ لعله أراد بها على أعضائه[3]، وإلا ففي ابتدائه ثابت إجماعاً فإنه سنة مؤكدة عند الجمهور، وواجبة عند الإمام أحمد. وفي رواية أبي داود: «لا صَلاةَ لِمَنْ لا وُضُوءَ لَهُ، وَلا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يذْكُرِ اسمَ الله عليه»[4].

وفي رواية ابن ماجه اقتصَرَ على الجملةِ الثانيةِ[5].

ثم اعْلَمْ أنه لا يلزمُ من كَوْنِ أذكار الوضوءِ غيرَ ثابتة عنه ﷺ أن تكون مكروهة، أو بِدْعةً مذمومةً، بل إنها مستحبةٌ استحبها العلماءُ الأعلام، والمشايخ الكرام، لمناسبة كُلِّ عضو بدُعاءٍ يليقُ في المقام[6].

---

(١) سبق أن أورد المؤلف حديثاً موضوعاً في مسح الرقبة (برقم ٤٣٤) ونقل عن النووي القول بوضعه، وحاول الدفاع عنه لأن مذهبه يقول باستحباب مسح الرقبة. قال النووي في «روضة الطالبين» ١/ ٦١: (وذهب كثيرون من أصحابنا إلى أنها لا تمسح؛ لأنه لم يثبت فيها شيء أصلاً، ولهذا لم يذكره الشافعي ولا متقدمو الأصحاب وهذا هو الصواب والله أعلم). وقال الحافظ الذهبي في ترجمة مسلم بن زياد الحنفي في «الميزان» ٤/ ١٠٣: (أتى بخبر كذب في مسح الرقبة).

(٢) أي إنها لم تبلغ درجة الصحة ولكنها حسنة. فلا تعارض.

(٣) بل قال الإمام ابن القيم في «المنار»: (وأما الحديث الموضوع في الذكر على كل عضو فباطل).

(٤) وسند هذا الحديث عند أبي داود ١/ ٥٩ كما يلي: حدثنا قتيبة بن سعيد قال: ثنا محمد بن موسى عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة. ويعقوب قال فيه البخاري: لا يعرف له سماع ولا لأبيه عن أبي هريرة. وقال الذهبي فيه: شيخ ليس بعمدة.

(٥) أي: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» وانظر «ابن ماجه» ١/ رقم ٣٩٧.

(٦) ليس لأحد من العلماء أن يستحب للناس عبادة أو ذكراً لم يرد عن رسول الله ﷺ. نعم لو دعا إنسان ربه بما ألهمه الله فإن ذلك لا ينكر إلا أن يجعله للناس مستحباً ومندوباً.

* قال: وحديثُ التشهدِ[1] بَعْدَ الفراغِ مِنَ الوُضوءِ وقولِ المتوضىءِ: «أَشْهَدُ أَنْ لا إِله إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وأَشْهَدُ أن مُحمداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُم اجْعَلْني مِنَ التَّوابينَ وَاجْعَلْني مِنَ المُتَطهِّرِينَ» وفي حديثٍ آخرَ رَواهُ بَقيٌّ بن مَخْلد في «مسنده» «سُبْحانَكَ اللهُم ربنا وبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إلا أنت، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوبُ إِلَيْك»؛ فهذا الذكر بَعْدَهُ والتسميةُ قَبْلَه هو الذي رواهُ أهل السنن والمسانيد[2].

قلت: وقد بينت طُرُقَهُ في «شَرْحِ الحصن الحصين»

فصل

ـ ٣١ ـ

* وكذا تقدير أَقلِّ الحيضِ بثلاثَةِ أَيامٍ، وأكثرِه بعشرة؛ باطلٌ.

قلت: وله طرقٌ متعددة، رواه الدارقطني وابن عديٍّ في «الكامل» والعقيليُّ وابنُ الجوزي. وتَعَدُّدُ الطرقِ ولو ضعُفَتْ يُرَقِّي الحديثَ إلى الحَسَنِ، فالحكم بالوضعِ عليه لا يُستحسنُ.

* قال: وكذلك حديثُ: «لا صَلاةَ لِمَنْ عَلَيْه صَلاةٌ» قال إبراهيمُ الحربيّ: سألتُ أحمدَ بن حنبل عن هذا الحديث فقال: لا أعرفه. قال الحربيُّ: ولا سمعتُ أنا بهذا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: ولأئمتنا[3] في وجوبِ الترتيب بَيْنَ القضاءِ والأداءِ أَحاديثُ ثابتةٌ غير ذلك.

---

(١) أي وحديث التشهد بعد الفراغ من الوضوء هو من الأحاديث الصحيحة كحديث التسمية على الوضوء. وهذا الحديث (أي حديث التشهد) رواه مسلم ١/١٤٤ وأبو داود ١/٨١ وأحمد ١/١٩ وغيرهم.

(٢) مثل مسلم وأبي داود وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه.

(٣) أي لأئمة الحنفية. أقول: وما هي تلك الأحاديث؟ والكلام العام بغير دليل ليس مقبولاً.

فصل

ـ ٣٢ ـ

* ومن الأحاديث الباطلة حديث: «من بَشَّرَني بخُروج نيسان ضَمِنْتُ له على اللهِ الجنَّة».

وحديث: «مَنْ آذى ذِمِّياً فَقَدْ آذاني».

قلت: وفي رواية الخطيب عن ابنِ مسعود: «مَنْ آذى ذِمياً فأنا خَصْمُه، وَمَنْ كُنْتُ خَصْمهُ فقد خَصَمْتُهُ يَوْمَ القيامَةِ»[١].

قال: وحديث: «يَومُ صَوْمِكُم يومُ نَحْرِكم».

قلت: قد سبق الكلام عليه[٢].

وحديث: «للسَّائِلِ حَقٌّ وإنْ جاءَ على فَرَسٍ».

قلت: قد تقَدَّم الكلامُ عليه مُسْتوفى[٣].

قال: ومن ذلك حديث: «لولا كَذِبُ السائلِ ما أَفْلَحَ مَنْ رَدهُ».

قال العقيليُّ: ليس في هذا الباب شيءٌ يثبتُ عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قلت: قد سبق الكلام عليه أيضاً[٤].

* ومن ذلك حديثُ: «طلب الخيرِ من الرُّحَمَاءِ ومن حِسانِ الوُجوهِ».

قال العقيليُّ: ليس في هذا الباب شيءٌ يثبت عن النبيصلى الله عليه وسلم[٥].

ومن ذلك أَحاديثُ التحذير مِنَ التَبَرُّمِ بحوائجِ الناسِ، لَيْسَ فيها شيءٌ

---

(١) أورده الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨/ ٣٧٠ وقال: إنه منكر بهذا الإسناد، وقال عن العباس بن أحمد المذكر أحد رواته: إنه غير ثقة. وانظر «أحاديث القصاص» رقم ٧٣ فقد جاء هناك حديث مقارب وانظر تعليقنا عليه. هذا ولا يجوز إيذاء الذمي الذي دخل في حماية المسلمين.

(٢) انظر الحديث رقم ٦٢٤.

(٣) انظر الحديث رقم ٣٧٢

(٤) انظر الحديث رقم ٣٧٨.

(٥) انظر كلام ابن القيم الذي نقله المؤلف في الفصل ـ ٩ ـ من هذا الكتاب.

صحيحٌ. قال العُقيليُّ: وقد رُوي في هذا البابِ أحاديثُ ليس فيها شيءٌ يثبتُ.

وكذلك حديث: «السخِيُّ قريبٌ منَ اللهِ، قَريبٌ منَ الناسِ قريبٌ منَ الجنَّةِ» و«البخيل...» عكسه.

قال الدارقطني: لهذا الحديث طُرُقٌ لا يَثْبُتُ منها شيءٌ بوجه.

قلت: رواهُ الترمذيُّ عن أبي هريرة، والبيهقيُّ عن جابر والطبراني في «الأوسط» عن عائشة، كما في «الجامع الصغير»[1].

* ومن ذلك حديث: «اتخِذوا السراري فإنهنّ مباركاتُ الأرحام» قال العقيلي: لا يَصِح في السراري عن النبي ﷺ شيءٌ.

فصل

- ٣٣ -

* ومن هذا أحاديث مدحِ العزوبة، كُلُّها باطلةٌ.

قلت: حديث: «خيرُكم في المائتين كُلُّ خفيفِ الحاذ، الذي لا أهلَ لهُ ولا وَلَدَ» رواه أبو يعلى عن حذيفة مرفوعاً به[2]. قال السخاوي: وفي معناه أحاديثُ كثيرة[3].

---

(١) وقد رمز له السيوطي بالضعف، وكذا حكم عليه ابن حجر، وانظر «المقاصد الحسنة» للسخاوي ص٢٣٩. وقال الألباني في «ضعيف الجامع» ٣/ رقم ٣٣٤٠: ضعيف جداً. وانظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم ١٥٤.

(٢) أقول: ولا تغني رواية أبي يعلى شيئاً، فالحديث باطل ذكره الذهبي في «الميزان» ٢/٥٥ في ترجمة روّاد بن الجرّاح وهو متروك تغير حفظه قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الناس. وفي إسناده غير رواد عبد الغفار بن الحسن الرملي وهو متهمٌ، وفي إسناده شيخ مجهول. وانظر «الفتاوى الحديثية» ٢١٣.

(٣) أقول: لم يذكر المؤلف كلام السخاوي كاملاً، فقد قال: (وفي معناه أحاديث كثيرة كلها واهية).

منها: ما رواه الحارث بن أبي أسامة من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «سَيَأْتي على النَّاسِ زمانٌ تَحِلُّ فيهِ العُزوبَة...» الحديث.

* ومنها ما رواه الديلميُّ عن حُذَيْفَةَ بنِ اليمانِ مرفوعاً: «خَيْرُ نِسائِكُم بَعْدَ ستِّينَ ومائةٍ العَواقِرُ، وخَيْرُ أولادِكم بَعْدَ أربعٍ وخمسينَ البنات».

* ومنها ما في الترمذي عن أبي أمامة مرفوعاً: «إنَّ أَغْبَطَ أَوْلِيائي عِندي لمؤمن خفيفُ الحاذ[1]...» الحديث.

وقد أخرجه أحمدُ والبيهقيُّ في «الزهد» والحاكم في «مستدركه» وقال: هذا إسناد للشاميين صحيحٌ عندهم، ولم يخرجاه. انتهى. ورواه ابنُ ماجه أيضاً من طريقٍ آخر عن أبي أمامة.

ومن شواهده ما للخطيب وغيره من حديث ابن مسعود، رَفَعَهُ: «إذا أَحَبَّ اللهُ العبْدَ اقْتَناهُ لِنَفْسِهِ ولم يَشْغَلْهُ بِزَوْجةٍ ولا وَلَدٍ».

وللديلميِّ عن أَنس، رَفَعَهُ: «يَأْتي على النَّاسِ زَمانٌ لأَنْ يُرَبِّي أَحَدُكُمْ جَرْوَ كَلْبٍ خَيْرٌ لهُ مِنْ أَنْ يُرَبِّيَ وَلَداً مِنْ صُلْبِهِ»[2].

* قال: ومِنْ ذلك أَحاديثُ النهي عن قَطْعِ السِّدْرِ. قال العقيلي: لا يصحُّ في قَطعِ السِّدْرِ شيءٌ. وقال أحمدُ: ليس فيه حديثٌ صحيحٌ.

قلت: وقد رواه أبو داود بسندٍ صحيحٍ، والضياءُ عن عبد الله بن حُبْشيّ: «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً صَوَّبَ اللهُ رأْسَه في النَّارِ»[3]. وفي رواية الديلمي

(١) الحاذ: الظهر، وخفيف الحاذ أي، قليل المال والعيال.

(٢) انتهى تعليق المؤلف. والأحاديث التي أوردها في هذا التعليق واهية جداً أو موضوعة. أما حديث أنس فهو باطل فقد ذكره الذهبي في «الميزان» ٢/٥٥ ونقل عن البخاري قوله: (رواد عن سفيان كان قد اختلط لا يكاد يقوم ليس له كبير حديث قائم).

(٣) انظر «سنن أبي داود» ٤/٤٨٨. وقال الألباني في «صحيح الجامع» ٥/ رقم ٦٣٥٢: صحيح =

عن عليٍّ مرفوعاً: «سَيِّد الشَّجَرِ السِّدرُ».

* قال: ومِن ذلك ما تقدَّمتِ الإشارَة إلى بعضِه من أحاديثِ مَدْح العَدَسِ، والأُرُزِّ، والباقلاءِ، والباذنجان، والرُّمَّان، والزبيب، والهنـدباءِ، والكرَّاث، والبطِّيخ، والجوز، والجبن، والهريسة، وفيها جُزءٌ كُلُّهُ كَذِبٌ مِنْ أوَّله إلى آخره.

وأقربُ ما جاءَ فيها حديث: «أفضلُ طعامِ الدُّنيا والآخرةِ اللحمُ».

وقال العقيليُّ: لا يَصِحُّ في هذا المتنِ عنِ النبي ﷺ شيءٌ.

قلت: قد تقدَّم: «سَيِّدُ طعام الدنيا...» والكلام عليه مبسوطاً[1].

قال: ومن هذا حديث: النهي عن قَطْع اللحمِ بالسكينِ وأنَّهُ من صُنْعِ الأعاجم. قال الإمام أحمدُ: ليس بصحيحٍ. وكان رسولُ الله ﷺ يحتزُّ من لحم الشَّاةِ ويأكل.

قلت: وفي الترمذي أنَّه عليه الصلاة والسلام قَطَعَ اللحمَ بالسكين. وبسطت الكلامَ عليه في «شرح شمائله»[2].

قال: ومن ذلك أحاديثُ النهيِ عن الأَكلِ في السوقِ. كُلُّها باطلةٌ. قال العقيليُّ: لا يثبتُ في هذا البابِ شيءٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن ذلك أحاديثُ البطِّيخ وفضلِه[3]. وفيه جزءٌ. قال الإمام أحمد: لا

= وفي «السنن»: [سئل أبو داود عن معنى هذا الحديث. فقال: هذا الحديث مختصر، يعني من قطع سدرة في فلاة يستظلّ بها ابن السبيل والبهائم عبثاً وظلماً بغير حق يكون له فيها صوّب الله رأسه في النار] وفي «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم ٦١٤: [يعني من سدر الحرم] هذا وقد كتب السيوطي رسالة في هذا الحديث سمّاها: «رفع الخدر عن قطع السدر» تجدها في الحاوي ٢/١١٧.

(١) انظر الحديث ٢٣٤.

(٢) انظر شرح شمائل الترمذي للمؤلف واسمه: «جمع الوسائل في شرح الشمائل» ١/٢٥٩ طبع مصر سنة ١٣١٧.

(٣) انظر «الفوائد» للكرمي رقم ٣٨.

يَصحُّ في فَضْلِ البطِّيخ شيءٌ إلَّا أن رسولَ الله ﷺ كان يأكله.

قلت: وفي «الجامع الصغير»؛ «البطِّيخُ قَبْلَ الطَّعامِ يَغْسِلُ البَطنَ غَسْلاً، ويَذْهَبُ بالداءِ أَصْلاً». رواه ابن عساكر عن بعض عمَّاتِ النبي ﷺ وقال: شاذٌّ لا يَصحُّ. انتهى. وهو يُفيدُ أنه غير موضوع كما لا يخفى[1].

فصل

ـ ٣٤ ـ

* ومن ذلكَ أَحاديثُ فضائلِ الأَزهار، كحديث فَضْلِ النرْجسِ والورْدِ، والمرزنجوش، والبنفسج والبان، كلُّها كذبٌ.

* ومن ذلك أَحاديثُ فضائلِ الديك... وقد تقدَّم.

فصل

ـ ٣٥ ـ

* ومن ذلك أَحاديثُ الحنَّاءِ وفضلِها، والثناءِ عليها. وفيه جزءٌ لا يصحُّ منه شيءٌ. وأَجود ما فيه حديث الترمذيِّ: «أَربَعٌ مِن سُنَنِ المُرْسَلين السِّواك، والطِّيبُ والحِنَّاءُ، والنِّكاحُ»[2].

---

(١) قال المناوي في «فيض القدير» ٣/٢٢١: (فيه مع شذوذه أحمد بن يعقوب بن عبد الجبار الجرجاني، قال البيهقي: روى أحاديث موضوعة لا أستحل رواية شيء منها. ومنها هذا الخبر. وقال الحاكم: أحمد هذا يضع الحديث، كاشفته وفضحته) وقد أورد الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/١٦٥ هذا الحديث في ترجمته ونقل كلام البيهقي. وقال الألباني في «ضعيف الجامع» ٣/ رقم ٢٣٧٣: موضوع.

(٢) سقطت كلمة «النكاح» من الأصول، واستدركتها من الترمذي المثبت في أعلى «تحفة الأحوذي» ٢/١٦٧ قال العراقي: وقع في روايتنا (الحياء)، وصحفه بعضهم بكسر الحاء وتشديد النون.

وسمعت شيخنا أبا الحجاج المِزِّيَّ يقولُ: هذا غَلَطٌ مِن بعض الرواة وإنما هو (الختان)، بالنون، كذلك رواه المحامليُّ عن شيخه الترمذي قال: والظاهرُ أنَّ اللفظة وقعت في آخر السطر فسقطت منها النونُ، فرواها بعضهم (الحناءَ)، وبعضهم (الحياءَ)، وإنما هو (الخِتَان).

قلت: وهذا بعيدٌ لأنَّ مَدارَ الدِّرايةِ، على تحقيق الرواية، ومدارُ الروايةِ على ألفاظِ المشايخِ، لا على كتابةِ ما في الكتاب، والله الملهم بالصواب[1].

* قال: وصَحَّ حديثُ «الخِضَابُ بالحِنَّاءِ والكَتم»[2].

قلتُ: كما في «الشمائل» للترمذي وغيره. وفي رواية الطبراني والخطيب عن ابن عمر مرفوعاً: «سَيِّد رَيحانِ أهلِ الجنَّة الحِناءُ»[3].

* قال: ومن ذلك أحاديث التختم بالعقيق. قال العقيلي: لا يثبت في هذا شيءٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قلت: تقدَّم حديث: «تَخَتَّموا بالعقيق» والكلام عليه[4].

* ومن ذلك حديث النهي أن تُقَصَّ الرؤيا على النساءِ. قال العقيلي: لا يُحفظ من وجه يَثْبُت.

* ومن ذلك أحاديث أنه «لا يَدْخلُ الجنَّةَ وَلَدُ زنا»[5]. قال أبو الفرج بن الجوزي[6]: قد ورد في ذلك أحاديثُ ليس فيها شيءٌ يصحُّ وهي

---

(١) انتهى تعقب المؤلف.

(٢) انظر «صحيح مسلم» ٤/ رقم ٢٣٤١ و«موارد الظمآن رقم ١٤٧٥ و«أبو داود» ٤/١١٩ و«ابن ماجه» ٢/٣٦٢٢ و«الترمذي» طبعة عبد الرحمن عثمان ٣/١٤٥ و«المسند» ٥/١٤٧.

(٣) انظر «صحيح الجامع» ٣/٣٥٧١ ففيه «سيد ريحان أهل الجنة الحناء» وبه ينتهي تعقيب المؤلف.

(٤) انظر الحديث رقم ١٣٣.

(٥) انظر «الميزان» ١/٣٧٧

(٦) في «الموضوعات» ٣/١١١

مُعارَضَةٌ بقوله تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[1].

قلت: ليست معارضة لها إن صحت، فإنه لم يُحرم الجنة بفعل أبويه، بل لأَنَّ النطفة الخبيثة لا يُخْلَقُ منها طيبٌ في الغالب. ولا يدخل الجنَّة إلا نفسٌ طيِّبةٌ، فإن كانت في هذا الجنس طيبة دخلت الجنة، وكان الحديث من العام المخصوص[2].

وقد ورد في ذَمِّـهِ: «أَنَّهُ شَرُّ الثلاثَةِ»[3] وهـو حديثٌ حسنٌ، ومعنـاه صحيحٌ بهذا الاعتبار، فإنَّ شرَّ الأبوين عارض، وهذا نطفةٌ خبيثةٌ، فشرُّهُ مِنْ أَصْلِهِ، وشرُّ الأبوينِ مِن فِعْلِهما. انتهى.

وتقدَّمَ الكلامُ عليه في لفظ: «وَلَدُ الزِّنا لا يَدْخُلُ الجنَّة»[4].

وأَما حديث «وَلَدُ الزِّنا شَرُّ الثلاثَةِ»[5] فـرواهُ أَحمدُ وأَبـو داود بسندٍ

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٦٤.

(٢) قلت: تعقّب المؤلف في غير محله، فالحديث موضوع كما سبق أن أشرت إلى ذلك في تعليقي المطوّل على الحديث ٦٠٠، وابن القيم رحمه الله قرر أمرين: أولهما: أنه لم يصح منها شيء (أي سنداً) وثانيهما أنه يتعارض مع ما قرره القرآن من أنه لا تزر وازرة وزر أخرى. فقول المؤلف القاري: (ليس معارضة لها إن صحت) مدفوع، لأن هذه الأحاديث باطلة سنداً ومتناً كما ذكرنا آنفاً والعجيب أنّ المؤلف نفسه ـ رحمه الله ـ قرر في كلامه على الحديث ٥٧٥ أنّ هذا الحديث لم يثبت في السنة وأنه باطل.
وكلامه عن النطفة الخبيثة متكلف، إذ هو يقرر أن هذه النطفة خبيثة غالباً، فإن كانت طيبة دخلت الجنة وفي ذلك ردّ للحديث. وإن كان هذا ـ على زعمه ـ من العام المخصوص فأين الذي خصّصه؟ أقول: وقد رأيت هذا التعقب وارداً في كتاب «المنار» المطبوع على أنه من كلام ابن القيم يتعقّب فيه ابن الجوزي. غير أني أرجح أنه مقحم مقتبس من كلام القاري إذ هو أشبه باسلوبه وطريقته والله أعلم.

(٣) جاء في «تذكرة الحفاظ» ١/٨١: (جرير بن أيوب قال: سأل رجلٌ الشعبي عن «ولد الزنا شر الثلاثة» ما هو؟ فقال: لو كان كذلك لرُجمت أمه وهو في بطنها). ونقل الزركشي في «الإجابة» ١٢٠ عن صاحب «الاستذكار» وهو ابن عبد البر ما يأتي: قد انكر ابن عباس على من روى في ولد الزنا أنه شرّ الثلاثة وقال: لو كان شر الثلاثة ما استؤني بأمه أن ترجم حتى تضعه. رواه ابن وهب عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس).

(٤) انظر الحديث رقم ٥٧٥.

(٥) انظر «المسند» ٢/٣١١ و«سنن أبي داود» ٤/٣٩ و«المستدرك» ٢/٢١٤ وما بعدها وانظر كلام=

صحيح، والحاكم في «مستدركه»، والبيهقيُّ عن أبي هريرة. وزاد الطبراني والبيهقيُّ عن ابن عباس: «إذا عَمِلَ بعملِ أبويه».

وفي «النهاية»: قيل: هذا جاءَ في رجل بعينه كان موسوماً بالشرِّ.

وقيل: هو عامٌّ. وإنَّما صارَ وَلَدُ الزِّنا شرًّا مِن والديه لأَنَّه شَرُّهُم أصلاً ونسباً وولادةً، لأنه خُلِقَ من ماءِ الزاني والزانية، فهو ماءٌ خبيث.

وقيل: لأَنَّ الحدَّ يُقامُ عليهما فيكونُ تمحيصاً لهما، وهذا ما يُدرى ما يفعل به بذنوبه.

فصل

- ٣٦ -

* ومن ذلك حديث: «لَيْسَ لفاسقٍ غيْبَة»(١) قال الدارقطني والخطيب: قد ورد من طرق، وهو باطل.

قلت: رواه الطبرانيُّ بسند ضعيف عن معاوية بن حيدة بهذا اللفظ. ويؤيِّده حديث: «أترعوون(٢) عن ذكر الفاجر أن تذكروه؟ اذكروه يعْرِفْهُ الناس» رواه الخطيب في رواية مالك عن أبي هريرة.

وفي لفظ «أَتَرْعَوُون عن ذِكْرِ الفاجِرِ؟ متى يعرفه الناس؟ اذْكُروا الفاجِرَ بما فيهِ يَحْذَرْهُ الناسُ» رواه ابن أبي الدنيا في «ذَمِّ الغيبة» والحكيمُ في «نوادر الأصول» والحاكم في «الكنى» والشيرازي في «الألقاب» وابن عدي

= الحاكم والذهبي في الحديث وانظر أيضاً «المستدرك» ٤/١٠٠ و«السنن الكبرى» للبيهقي ١٠/٥٧و٥٩ وانظر «صحيح الجامع» ٦/ رقم ٦٩٩٧ و«ضعيف الجامع» ٦ رقم ٦١٤٢.

(١) انظر الحديث رقم ٣٩٠ وانظر «الكفاية» للخطيب ص٨٨

(٢) في المخطوطة: أتروعون، وهو تحريف.

والطبراني والبيهقي والخطيب[1] عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده. كذا في «الجامع الصغير»[2].

وقد يستفاد هذا المعنى من قوله تعالى: ﴿لا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾[3].

* قال: ومن ذلك أحاديثُ النهي عن سبِّ البراغيث.

قال العقيليُّ: لا يصحُّ في البراغيث عن النبي ﷺ شيءٌ.

قلت: وهذا غريب منه، فقد روى أحمد والبزار والبخاري في «الأدب»، والطبراني في «الدعوات» عن أنس أن رسول الله ﷺ سَمعَ رجلاً يَسُبُّ بُرْغوثاً فقال: «لا تَسُبَّهُ فإنَّه أيْقَظَ نَبياً لصلاة الفجْرِ»[4].

---

(١) في «الكفاية» ص٨٨ طبع مصر.

(٢) والحديثان المذكوران واهيان جداً أوردهما العلماء في الموضوعات وانظر كلام المناوي حولهما ١١٦/١ وانظرهما في «ضعيف الجامع» ١/ برقمي ١٠٣ و١٠٤.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٤٨.

(٤) انظر الحديث في «المقاصد الحسنة» ص٤٦١ وقول المؤلف (وهذا غريب منه) ليس في محله، فليس كلام ابن القيم غريباً، بل هو الحق؛ ففي سند حديث عليّ الذي أخرجه الطبراني (الأصبغ بن نباتة) وهو متروك بيّن الضعف. وقال فيه ابن عياش - كما في «الميزان» ١/ ٢٧١ -: كذاب.

وأما حديث أنس الذي أخرجه الطبراني أيضاً ففي سنده(سعيد بن بشير)وهو منكر الحديث ضعيف لا يحتج به، يروي المنكرات عن قتادة («الميزان» ١٢٨/١). قال الطبراني: لم يروه عن قتادة إلا سعيد. تفرد به الوليد. واستدرك السخاويّ عليه فقال: (قد رواه البزار من حديث سويد أبي حاتم..) وسويد ضعيف قال ابن حبان فيه: يروي الموضوعات عن الأثبات وهو صاحب البرغوث («الميزان» ٢٤٧/٢) فتبيّن من ذلك أنه لا يصح في البراغيث شيء. والله أعلم. هذا وللحافظ ابن حجر جزء في البرغوث كما ذكر ذلك السخاوي في «المقاصد». وللسيوطي أيضاً جزء فيه كما ذكر الأستاذ الغماري في تعليقه على «المقاصد» سمّاه: «الطرثوث في خبر البرغوث».

فصل

ـ ٣٧ ـ

* ومن ذلك أحاديث اللعب بالشطرنج، إباحةً وتحريماً، كلها كذبٌ على رسول الله ﷺ، وإنما يثبُتُ فيه المنعُ عنِ الصَّحابةِ.

قلت: قد تقدَّمَ حديثُ: «مَنْ لَعِبَ بالشِّطْرَنْجِ . . .» والكلام عليه[1].

* ومن ذلك حديث: «لا تُقْتَلُ المرأةُ إذا ارتدَّت». قال الدارقطني: لا يصحُّ هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: قد صحَّ نهيه ﷺ عن قتل النساءِ[2].

* قال: ومن ذلك حديث: «مَن أُهْدِيَتْ لهُ هَدِيَّةٌ وعِنْدَهُ جَماعَةٌ فَهُمْ شُرَكاؤُه».

قال العقيليُّ: لا يصحُّ في هذا الباب شيءٌ، وقال البخاريُّ في «صحيحه»: بابُ من أُهدي له هدية وعنده جلساؤُه فهو أحق، قال: ويُذكَرُ عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ جُلَساءَهُ شُرَكاؤُهُ. ولم يَصِحَّ.

قلت: وقد تقدم الكلام عليه في حرف الميم[3].

* ومن ذلك: حديث: أن عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبواً.

---

(١) انظر الحديث رقم ٥٢٤، وانظر أيضاً كلام المنذري الذي نقلته هناك حول اللعب بالنرد والشطرنج. وانظر «الترغيب والترهيب» جـ٤ ص٤.

(٢) أقول: نعم نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء في الحرب إن لم يكنَّ محاربات. ولكن هل نهى عن قتل المرأة التي كان مسلمة فارتدت؟ لا أحسب أن ذلك موجود. وقد جاء في «المغني» ١٠/٧٤ [ولا فرق بين الرجل والمرأة في وجوب القتل روي ذلك عن أبي بكر وعلي وبه قال الحسن والزهري والنخعي ومكحول وحماد ومالك والليث والأوزاعي والشافعي وإسحاق] وجاء في «الروضة» للنووي: [فيجب قتله إن لم يتب سواء انتقل إلى دين أهل كتاب أم لا، حراً كان أو عبداً أو امرأة].

(٣) انظر الحديث رقم ٤٧٠.

قال شيخنا: لا يصحُّ عن رسول الله عليه الصلاة والسلام.

قلت: أراد بشيخه ابن تيمية.

* ومن ذلك: أحاديث الأبدال والأقطاب والأغواث والنقباء والنجباءِ والأوتاد، كلها باطلة عن رسول الله.

وأقرب ما فيها: «لا تَسُبُّوا أَهْلَ الشَّامِ فإنَّ فيهم البُدَلاءَ، كُلَّما ماتَ رجُلٌ منهم أَبْدَلَ اللهُ مكانَهُ رَجُلاً آخر».

ذكره أحمد. ولا يصح أيضاً فإنه منقطع.

قلت: وقد وردت الأحاديث والآثار مرفوعة وموقوفة على الصحابة الأبرار، والتابعين الأخيار، جمعها السيوطي في رسالة مستقلة سمَّاها «الخبر الدال، على وجود القُطُب والأوتاد والنجباءِ والأبدال»[1].

فصل

ـ ٣٨ ـ

* ومن ذلك أحاديثُ المنعِ مِن رَفْعِ اليدينِ في الصَّلاة عند الركوع والرفعِ منه، كُلُّها باطلةٌ. لا يصحُّ منها شيءٌ.

كحديث ابن مسعود: ألا أُصلِّي بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ قال: فصلَّى، فلم يَرْفَعْ يديه إلَّا في أول مرة. قال ابن المبارك: قد ثبتَ حديثُ سالمٍ عن أبيه ـ يعني في الرفع ـ ولم يثبُتْ حديثُ ابن مسعودٍ.

وكحديثه الآخر: صلَّيْتُ مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعُمَرَ فلم يرفَعوا إلَّا عندَ افتتاحِ الصلاةِ. وهو منقطعٌ لا يَصحُّ.

---

(١) انظرها في «الحاوي للفتاوى» ٢/٤١٧..

قلت: حديث ابن مسعود رواه أبو داود والترمذيُّ، قال الترمذي: حديث حسن. وأخرجه النسائي عن ابن المبارك بسندهما. فما نقل عن ابن المبارك غير ضائر بعدما ثبت بالطريق التي ذكرناها.

ومناظرة الأوزاعي مع الإمام أبي حنيفة مشهورة.

وروى الطحاوي، ثم البيهقي بسند صحيح عن الأسود قال: رأيتُ عمر بن الخطاب رفع يديه في أول تكبيرة، ثم لا يعود. وروى الطحاويّ أنَّ علياً رفع يديه في أول التكبير، ثم لم يعد[1].

* قال: وحديث يزيد بن أبي زياد، عن ابن أبي ليلى، عن البراءِ أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريبٍ من أذنيه ثم لا يعود.

قال الشافعي: ذهبَ بعض الناس إلى تغليط يزيد. وقال الإمام أحمد: هذا حديثٌ واهٍ[2].

قلت: إذا ثبت من طرق أخرى لا يضر ضعف هذا، بل يصلح للتقوي به.

* قال: وحديث وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس. وعن نافع عن ابن عمر قالا: قال رسول الله ﷺ: «تُرْفَعُ الأيدي عِنْدَ سَبْعَةِ مَوَاطِنٍ: عِندَ افْتِتاحِ الصلاة، واستقبال القبلة، والصفا، والمروة، والموقفين، والجمرتين» لا يَصِحُّ رفعه. والصحيح وقفه على ابن عمر وابن عباس.

---

(١) انتهى تعليق المؤلف وروح التعصب إلى المذهب الحنفي تحكم كلامه سامحه الله وإيانا.

(٢) وحذف المؤلف تتمة عبارة ابن القيم وهي: وقال يحيى بن معين: ابن أبي زياد ضعيف الحديث، وقال ابن عدي: ليس بذاك، وضعَّف هذا الحديث جمهورُ أهل الحديث وقالوا: لا يصح.

قلت: وعلى تقدير عدم صحةِ رفعهِ تكفينا صحة وقفه لا سيما وهو في حكم المرفوع؛ إذ لا يقال مثل هذا من قبل الرأي، كيف وقد رواه الطبراني بسنده عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مِقْسَم، عن ابن عباس عنه عليه الصلاة والسلام: «لا تُـرفع الأَيـدي إلا في سَبْعَةِ مَـوَاطِنَ: حين يفْتَتح الصلاة، وحِينَ يدخُل المسجدَ الحرامَ فينظر إلى البيت، وحِينَ يَقومُ على الصَّفا والمَرْوَةِ، وحِينَ يَقِفُ معَ النَّاسِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِجَمْعٍ، والمَقامَيْنِ حين يَرْمي الجَمْرَةَ». وذكره البخاري معلقاً في كتابه المفرد في «رفع اليدين» فقال: وقال وكيع عن ابن أبي ليلى، عن الحكم عن مِقْسَم، عن ابن عباس عنه عليه الصلاة والسلام: «لا تُرْفَعُ الأَيْدي إلَّا في سَبْعَةِ مَواطن: في افْتِتاحِ الصَّلاةِ واسْتِقْبالِ الكَعْبَةِ، وعلى الصَّفَا، والمَرْوَةِ وبِعَرَفات وبجمع وفي المَقامَيْن عِنْدَ الجَمْرَتَيْنِ.

* قال: وحديث أورده البيهقي في «الخلافيات» من رواية عبد الله بن عوف الخرَّاز[1]، حدثنا مالك عن الزهري، عن سالم عن أبيه أَنَّ النبي ﷺ كان يرفع يديه... ثم لا يعود[2].

قلت: وقد صحَّ عنه خلاف ذلك فيحمل على نسخ الأَول. فقولُ ابن القيم: [مَن شَمَّ روائح الحديثِ على بُعد شهد بالله أَنه موضوعٌ] مدفوع.

* قال: وحديث ابن الزبير[3]: كان رسول الله ﷺ يرفع يديه في أول الصلاة ثم لم يرفعهما؛ هو موضوع.

قلت: هذا مدفوع بأَنه يوافق ما ثبت عن ابن مسعود وغيره، فالحكم المطلق بوضعه من غير علة في سنده؛ غير مشروع.

---

(١) في المخطوطة والمطبوعة: عبد الله بن عوف الجزار، وهو تحريف، والتصويب من «الخلاصة» للخزرجي. توفي سنة ١٥١.

(٢) وتتمة العبارة عند ابن القيم: ومن شمّ روائح الحديث على بعد شهد بالله أنه موضوع.

(٣) وهو عباد بن الزبير كما في «المنار».

* قال: وحديثٌ وضَعَه محمد بن عكـاشة الكـرْماني[1] عن أنس، موقوفاً: «مَنْ رَفَعَ يَدَيْهِ في الرُّكوعِ فلا صلاةَ لَهُ»[2] قَبَّحَ اللهُ واضعَهُ.

قلت: ولو صحَّ يُحملُ على أنَّه لا صلاةَ كاملة له.

فصل

- ٣٩ -

* ومن ذلك حديث: «إنَّ الناسَ يَوْمَ القِيامَةِ يُـدْعَوْنَ بـأُمَّهاتِهِمْ لا بآبائهم» هو باطل.

قلت: قال محمد بن كعب: بإمامهم[3].

قيل: بأمهاتهم، وفيه ثلاثة أوجه من الحِكَمِ:

أحدها: لأجل عيسى عليه السلام.

الثاني: لشرف الحسن والحسين.

الثالث: لئلا يفتضح أولاد الزنا[4].

ذكره البغوي في تفسيره «معالم التنزيل».

* قال: والأحاديث الصحيحة بخلافه. قال البخاري في صحيحه[5]:

---

(١) ترجم له الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٣/٦٥٠ وقال فيه: كذاب قال الدارقطني: يضع الحديث.

(٢) انظر «تذكرة الموضوعات» ٣٩.

(٣) نقل السيوطي في «الإتقان» ٢/١٨١ عن الزمخشريّ قوله: (من بدع التفاسير قول من قال إن الإمام في قوله تعالى ﴿يوم ندعو كل أناس بإمامهم﴾ الإسراء: ٧١ جمع أم، وأنَّ الناس يدعون بأمهاتهم دون آبائهم قال: وهذا غلط أوجبه جهله بالتصريف، فإن أماً لا تجمع على إمام) وانظر كتابي «لمحات في علوم القرآن» ص١٢٦.

(٤) وهذا باطل، ولا تستخرج الحكم من الحديث الموضوع المكذوب.

(٥) انظر «صحيح البخاري» ٨/٣٥.

(باب يدعى الناس يوم القيامة بآبائهم) ثم ذكر حديث: «يُنْصَب لكلِّ غادرٍ لواءٌ يَوْمَ القيامَةِ بقَدْرِ غدرته يقال: هذه غَدْرة فلان بن فلان» وفي الباب أحاديث غير ذلك.

قلت: ويمكن الجمع باختلاف المواقف[1]. والله سبحانه أعلم.

فصل

ـ ٤٠ ـ

* ومن ذلك: حديث: حَضَر رسولُ الله ﷺ سماعاً ورَقَص حتَّى شُقَّ قميصُهُ. فلعن الله واضعه ما أجرأه على الكذب!!

وحديث: «لو أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ ظَنَّهُ بحجرٍ لَنَفَعَه» هُو من وضع المشركين عُبَّاد الأَوْثانِ. انتهى، وقد تقدم[2].

وحديث: «اتَّخِذُوا مَعَ الفُقَراءِ أَيادِيَ، فإِنَّ لهم دَوْلة يَوْمَ القيامَةِ» موضوعٌ.

قلت: لَيْسَ كذلك كما تقدَّم[3].

وحديث: «مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ وكَتَمَ ومَاتَ فَهُوَ شَهيدٌ».

موضوع.

قلت: ليس كذلك كما سبق[4].

---

(١) قال أبو لطفي: ولا يجمع بين حديثين إلا إذا كانا صحيحين. أما إذا كان أحدهما مكذوباً فلا جمع بل يرمى المكذوب ويؤخذ الصحيح. وانظر كتابي «الحديث النبوي» ص ١٩١ ـ ١٩٢.

(٢) انظر الحديث رقم ٣٧٦.

(٣) انظر الحديث رقم ٧.

(٤) انظر الحديث رقم ٥٠٨. بل هو كذلك وهو حديث موضوع، كما علقنا آنفاً، وتعقب المؤلف في غير محله. والله أعلم.

وحديث: «مَنْ أَكَلَ مَعَ مَغْفُورٍ لهُ غُفِرَ لَهُ» موضوع.

قلت: وهو كذلك كما تقدم[١].

* قال: وغاية ما رُوي فيه أنه منام رآه بعض الناس.

قلت: رؤْيا المنام لا عبرة بها في إثبات الحديث عنه عليه الصلاة والسلام.

وحديث: «مَن قَصَّ أَظْفارَهُ مُخالِفاً لم يَرَ في عَيْنَيْهِ رَمَداً» من أقبح الموضوعات.

قلت: قد تقدم[٢].

وحديث: «إذا دَعَتْ أَحَدَكُمْ أُمُّه وهُوَ في الصَّلاةِ فَلْيُجِبْ، وإذا دَعاهُ أَبوهُ فلا يُجِب» يرويه عبد العزيز بن أبان القرشي الأُموي. قال البخاري: تركوه. وقال ابن معين وغيره: كذاب روى أحاديث موضوعة[٣].

* وحديث جابر في التشهد، وفي أوله: «بسم الله، التحيَّات لله...» يرويه حُمَيْد بن الربيع عن أبي عاصم عن ابن جريج عن أبي الزبير[٤] عنه، قال ابن معين: حُميدٌ هذا كذَّابٌ، وقال النسائي: ليس بشيءٍ.

قلت: هذا يقتضي ضَعْفَهُ، لا وضعه. كيف وقد رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» عن ابن الزبير[٥] مرفوعاً:

---

(١) أنظر الحديث رقم ٤٦٦.

(٢) انظر الحديث رقم ٥١٨.

(٣) ترجم له الحافظ الذهبي في «الميزان» ٢/٦٢٢.

(٤) وقد أورد البيهقي في «السنن الكبرى» ٢/١٤١ حديثاً قريباً من هذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر.

(٥) كذا في الأصول، ويبدو أنه يريد بابن الزبير عروة بن الزبير ذلك لأن البيهقي يورد حديثاً عن عروة بن الزبير عن عمر بن الخطاب يرفعه إلى النبي ﷺ مثل الحديث المذكور (انظر «السنن الكبرى» ٢/١٤٢).

«بِسمِ اللهِ، وباللهِ خيرِ الأسماءِ، التحيَّاتُ للهِ. . .» الحديث. ذكره العلَّامة ابنُ الجزري[1] في «الحصن» مع التزام أن يكون جميع ما فيه صحيحاً.

والله أعلم بالصواب، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم[2].

---

(١) هو شمس الدين محمد بن محمد الجزري الشافعي المتوفى سنة ٨٣٣ وكتابه «الحصن الحصين» كتاب جمع فيه الأذكار الواردة في الأحاديث والآثار وشرحه بكتاب سمّاه «مفتاح الحصن» ثم شرحه المصنف ملا علي القاري سماه «الحرز الثمين للحصن الحصين».

(٢) جاء في نهاية المخطوطة ما يلي: «تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب من يد الفقير الحقير غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه بحرمة محمد ﷺ «والكاتب هو عبد الوهاب بن علي رحمه الله كما جاء في آخر الكتاب الذي كانت معه هذه المخطوطة.

فهرس الآيات

الآية	السورة ورقم الآية فيها	رقم الصفحة
﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم﴾	النساء: ١٤٨	٤٦٨
﴿وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل﴾	المائدة: ١٨	١٨٨
﴿إنّ فيها قوماً جبارين﴾	المائدة: ٢٢	٤٢٨
﴿إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك﴾	المائدة: ٢٩	٢٩٦
﴿قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب . . ﴾	الأنعام: ٥٠	٤٣٤
﴿يريدون وجهه﴾	الأنعام: ٥٢	٨٨
﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن. . ﴾	الأنعام: ١١٢	٢٣١
﴿وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون﴾	الأنعام: ١٢٩	٢٤٢
﴿فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً﴾	الأنعام: ١٤٤	٦٩
﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾	الأنعام: ١٦٤	٤٦٦
﴿ولا تقربا هذه الشجرة﴾	الأعراف: ١٩	٢٨٨
﴿ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا﴾	الأعراف: ٢٠	٢٨٩
﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل﴾	الأعراف: ٤٣	٣٥١
﴿وإلى عاد أخاهم هودا﴾	الأعراف: ٦٥	٢٥٠
﴿وإلى ثمود أخاهم صالحاً﴾	الأعراف: ٧٣	٢٥٠
﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي﴾	الأعراف: ١٨٧	٤٣١
﴿ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير﴾	الأعراف: ١٨٨	٤٣٤
﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾	الأنفال: ١٧	٢٦٢
﴿يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾	التوبة: ٣٢	٣٨٧
﴿وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق. . ﴾	التوبة: ١٠١	٤٣٢
﴿هو الذي يسيركم في البر والبحر﴾	يونس: ٢٢	١٦٣
﴿وإلى عاد أخاهم هوداً﴾	هود: ٥٠	٢٥٠
﴿ولولا رهطك لرجمناك﴾	هود: ٩١	٢٥٠
﴿وأوحينا إليه لتنبئنّهم بأمرهم هذا﴾	يوسف: ١٥	٣٠٠
﴿ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم﴾	يوسف: ٧٢	٢٣٩
﴿إنّ الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾	الرعد: ١١	٣٠٩

الآية	السورة ورقم الآية فيها	رقم الصفحة
﴿ولا يغتب بعضكم بعضاً﴾	الحجرات: ١٢	٣١١
﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾	الحجرات: ١٣	٣٤١
﴿ق والقرآن﴾	ق: ١	٤٢٩
﴿أئذا متنا وكنا تراباً ذلك رجعٌ بعيد﴾	ق: ٣	٢٦٦
﴿ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام. . ﴾	ق: ٣٨	٢٦١
﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾	الذاريات: ٥٦	٢٦٩-٣١٤
﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾	النجم: ٣-٤	٦٩-١١١
﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾	النجم: ٣٩	٢٥٥
﴿وأنَّ إلى ربك المنتهى﴾	النجم: ٤٢	١٩١
﴿في يوم نحس مستمر﴾	القمر: ١٩	٣٧٩
﴿فاسعوا إلى ذكر الله﴾	الجمعة: ٩	٢٥٥-٢٥٦
﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها. . ﴾	الملك: ١٥	٢٥٥
﴿إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾	نوح: ١	٢٥٠
﴿ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا﴾	المرسلات: ٢٥-٢٦	١٦٣
﴿سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله﴾	الأعلى: ٦-٧	٣٥٤
﴿ألم نشرح لك صدرك﴾	الانشراح: ١	٣٤٠
﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾	القدر: ١	٣٤٠
﴿يومئذ تحدث أخبارها بأن ربك أوحى لها﴾	الزلزلة: ٤-٥	٢٣٠
﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا. . . ﴾	العصر	٢١١-٣١٦
﴿ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل﴾	الفيل: ١	٣٤٠
﴿ويمنعون الماعون﴾	الماعون: ٤	٣٩٢

فهرس الآيات الواردة
في حواشي الكتاب ومقدمته

الآية	السورة ورقم الآية فيها	رقم الصفحة
﴿إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾	نوح: ١	١٤
﴿رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً﴾	نوح: ٢٦	٤٢٦
﴿سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله إنه يعلم الجهر وما يخفى﴾	الأعلى: ٦ ـ ٧	٣٥٤

فهرس الأحاديث[1]

(١) تشير النجمة إلى أن الحديث كان ترجمة فصَّل المؤلف القول فيه.

أول الحديث .... رقم الصفحة

أول الحديث	رقم الصفحة

أول الحديث	رقم الصفحة

أول الحديث .... رقم الصفحة

أول الحديث .... رقم الصفحة

أول الحديث .... رقم الصفحة

أول الحديث	رقم الصفحة

أول الحديث	رقم الصفحة

أول الحديث	رقم الصفحة

أول الحديث	رقم الصفحة

أول الحديث .... رقم الصفحة

أول الحديث	رقم الصفحة

أول الحديث	رقم الصفحة

أول الحديث .... رقم الصفحة

أول الحديث	رقم الصفحة

أول الحديث	رقم الصفحة

فهرس الأحاديث الواردة
في المقدمة وهوامش الكتاب

أول الحديث	رقم الصفحة
ائذنوا له ـ أي لعمار ـ مرحباً بالطيب المطيب	٥٢
الأئمة من قريش	٢٤٤
الأبدال بالشام وهم أربعون رجلاً	١٠٢
أبطل النبي شهادة رجل في كذبة كذبها	٧٨
أتي بمنديل فلم يمسه وجعل يقول بالماء هكذا	٤٥٧
اجتماع الياس برسول الله	١٠٧
أجد نفس ربكم من قبل اليمن	١٥٤
إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء	١١٤
إذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابدؤوا بالعشاء	١١٤
إذا سبب لأحدكم رزقاً من وجه فلا يدعه حتى	٣٢٥
إذا فرغ أحدكم فلا يكتب بلع فإن	١١٧
إذا قدم العشاء فابدؤوا به قبل أن تصلوا صلاة	١١٣
إذا قرب العشاء وحضرت الصلاة فابدؤوا به	١١٤
إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤوا	١١٣
إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤوا	١١٤
إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه	١١٨
إذا وقع الذباب في الطعام فامقلوه فإن	١١٨
أرأيتكم ليلتكم هذه فإن رأس مائة سنة منها	٤٢٣
أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدهم في أمر الله عمر	١٢٥
أرحنا بها يا بلال	٥١
الأرز في الطعام كالسيد في القوم والكراث	١١٩
الأرز مني وأنا من الأرز	١١٨

أول الحديث	رقم الصفحة

أول الحديث	رقم الصفحة

فهرس الآثار

أول الأثر	اسم الصحابي	الصفحة
لا يتم المعروف إلا بتعجيله فإنه إذا عجله هناه	العباس	٢٠٠
لم يكن القصص في زمن رسول الله ولا زمن أبي بكر ولا زمن عمر	ابن عمر	٩٣-٩٤
لما غسلت النبي اقتلعت مياه محاجر عينيه فشربته	علي	٢٨١
ما أخرجني من المسجد إلا صوت قاصكم هذا	ابن عمر	٩٦
ما أنت محدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة	ابن مسعود	٩٢
ما ذلك بكثرة الأمطار وقلتها، ولكن بذهاب العلماء	ابن مسعود	٢٦٧
ما هي بأول بركاتكم يا آل أبي بكر	أسيد بن الحضير	٤٣٣
مثل أصحاب محمد مثل العين، ودواء العين ترك مسها	أبو سعيد	٢٥٠
من أقام نفسه مقام التهم فلا تلومن مَنْ أساء الظن به	عمر	١٠٥
من سلك مسالك التهم اتهم	عمر	١٠٥
نهينا عن التكلف	عمر	١٧٧
هلم إلى الأرض المقدسة	أبو الدرداء	١٢٠

فهرس الآثار الواردة
في حواشي الكتاب والمقدمة

فهرست الأعلام

وتشير النجمة التي تسبق الرقم
إلى موضع ترجمة الاسم الوارد بعدها

فهرست البلدان والمواضع

فهرس الأشعار

فهرست الكتب التي أوردها المؤلف

(١) مختصر ابن الحاجب

(١) وهو الوسائل السنية من المقاصد السخاوية والجامع والزوائد الأسيوطية .

مصادر التحقيق

- **آداب الشافعي ومناقبه**: ابن أبي حاتم، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٢.
- **الإبداع في مضار الابتداع**: علي محفوظ، نشر المكتبة العلمية بالمدينة، الطبعة الخامسة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- **أبو داود حياته وسننه**: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **أبو نعيم وكتابه الحلية**: محمد بن لطفي الصباغ، دار الاعتصام بمصر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **إتحاف الفرقة برفو الخرقة**: السيوطي، وهي في الجزء الثاني من الحاوي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- **الإتقان في علوم القرآن**: السيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
- **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة**: بدر الدين الزركشي، تحقيق سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- **أجوبة عن أحاديث وقعت في المصابيح**: ابن حجر، وطبعت في آخر مشكاة المصابيح، المكتب الإسلامي ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- **أحاديث القصاص**: ابن تيمية، تحقيق محمد الصباغ، المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- **الإحكام**: ابن حزم.
- **أحكام الصيام**: مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٧هـ، الطبعة الثالثة.
- **أحوال الرجال**: إبراهيم الجوزجاني، مؤسسة الرسالة، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت ١٤٠٥هـ.
- **إحياء علوم الدين**: محمد الغزالي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
- **الأدب المفرد**: البخاري، طبعة مصورة في بيروت كتب عليها، دار الكتب العربية، دون تاريخ.
- **أدلة معتقد أبي حنيفة الإمام في أبوي النبي عليه السلام**: ملا علي القاري، طبع مكة ١٣٥٣هـ.

- **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار**: النووي، تحقيق عبد القادر أرناؤوط، دمشق ١٣٩١هـ.
- **الأربعون الودعانية**: طبع يوسف النبهاني، بيروت ١٣٢٩هـ.
- **إرشاد الأريب**: ياقوت الحموي، مطبعة دار المأمون بمصر.
- **إرواء الغليل**: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **أساس البلاغة**: الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، مطبعة أولاد أورفاند بمصر ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.
- **الاستيعاب في أسماء الأصحاب**: ابن عبد البر، مطبوع أسفل «الإصابة»، مطبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
- **أسنى المطالب**: محمد بن درويش الحوت، مطبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٥هـ.
- **الأشباه والنظائر**: السيوطي، طبع الهند.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**: ابن حجر، مطبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
- **إعانة الطالبين**: السيد البكري، مطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر، دون تاريخ.
- **أعذب المناهل في حديث من قال أنا عالم فهو جاهل**: السيوطي، والرسالة مطبوعة في الجزء الثاني من الحاوي مطبعة السعادة ١٣٧٨هـ.
- **الإعراب عن قواعد الإعراب**: ابن هشام، تحقيق علي قودة نيل، طبع جامعة الرياض ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **الأعلام**: خير الدين الزركلي، مطبعة كوستاتوماس بمصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- **الأغاني**: أبو الفرج الأصفهاني، دار الكتب المصرية.
- **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**: ابن تيمية، مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- **اقتضاء العلم العمل**: الخطيب البغدادي، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٧هـ.
- **الأم**: الشافعي، مطبعة بولاق بمصر ١٣٢١هـ.
- **أم سليم**: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- **الأنوار الكاشفة**: عبد الرحمن المعلمي، المطبعة السلفية بمصر ١٣٧٨هـ.
- **الأوج في خبر عوج**: السيوطي، وهي في الجزء الثاني من الحاوي، مطبعة السعادة ١٣٧٨هـ.
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**: إسماعيل البابابي، طبعة الأوفست بطهران ١٣٨٧هـ.
- **الباعث الحثيث**: أحمد محمد شاكر، مطبعة محمد علي صبيح بمصر ١٣٧٧هـ.
- **الباعث على الخلاص من حوادث القصاص**: العراقي، تحقيق محمد الصباغ، مجلة أضواء الشريعة بالرياض ١٣٩٣هـ.

- **البحر المحيط**: أبو حيان، طبع مصر وأعيد تصويره بالأوفست في بيروت، دون تاريخ.
- **بداية السول في تفضيل الرسول**: العز بن عبد السلام، تحقيق الألباني، طبع المكتب الإسلامي ١٤٠٣هـ.
- **بداية الهداية**: الغزالي، طبع دمشق.
- **البداية والنهاية**: ابن كثير، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١هـ.
- **برهان قاطع**: محمد حسين تبريزي، تحقيق محمد معين، معجم باللغة الفارسية.
- **تاج العروس في شرح القاموس**: الزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ.
- **تاريخ الأدب العربي**: بروكلمان، دار المعارف بمصر.
- **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٩هـ.
- **تاريخ الخلفاء**: السيوطي، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٩هـ.
- **تاريخ دمشق**: ابن عساكر، أجزاء صدرت بتحقيق محمد أحمد دهمان، وصلاح المنجد، وشكري فيصل، ومطاع الطرابيشي، وسكينة الشهابي.
- **تأويل مختلف الحديث**: ابن قتيبة، تصحيح محمد زهري النجار، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ١٣٨٦هـ.
- **تبيين العجب بما ورد في فضل رجب**: ابن حجر، مطبعة المعاهد بمصر ١٣٥١هـ.
- **تحذير الخواص من أكاذيب القصاص**: السيوطي، تحقيق محمد الصباغ، المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٤هـ.
- **تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين**: محمد البشير ظافر الازهري.
- **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: المباركفوري، طبع الهند ١٣٤٣هـ.
- **تخريج الإحياء**: الحافظ العراقي (انظر: المغني عن حمل الأسفار).
- **تدريب الراوي**: السيوطي، نشر المكتبة العلمية ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.
- **تذكرة الحفاظ**: الذهبي، طبع حيدر آباد الدكن، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.
- **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة**: القرطبي، طبعة مصورة بالأوفست.
- **تذكرة الموضوعات**: الفتني، المطبعة المنيرية بمصر ١٣٤٣هـ.
- **تذكرة الموضوعات**: محمد بن طاهر المقدسي.
- **الترغيب والترهيب**: عبد العظيم المنذري، مطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر.
- **التصوير الفني في الحديث**: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي.
- **التعظيم والمنة في أنّ أبوي الرسول في الجنة**: السيوطي، طبع حيدر آباد الدكن.
- **تفسير ابن كثير**: دار إحياء الكتب العربية بمصر.
- **تفسير الطبري**: محمد بن جرير، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر.

- **تفسير الطبري**: محمد بن جرير، مطبعه مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣هـ.
- **تفسير القرطبي**: القرطبي، دار الكتب المصرية ١٩٣٥ م.
- **تفسير النسفي**: (مدارك التنزيل) دار إحياء الكتب العربية بمصر - دون تاريخ.
- **التقريب**: ابن حجر.
- **تقريب النواوي**: النووي، نشر المكتبة العلمية ١٣٧٩هـ.
- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**: ابن حجر، بعناية عبد الله هاشم اليماني شركة الطباعة الفنية المتحدة بمصر.
- **تمييز الطيب من الخبيث**: عبد الرحمن بن علي بن الديبع، مطبعة صبيح بمصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- **التنبيه على حدوث التصحيف**: حمزة الأصبهاني، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بغداد ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- **التنبيه على حدوث التصحيف**: حمزة الأصبهاني، تحقيق أسعد طلس وأسماء الحمصي وعبد المعين الملوحي، طبع المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**: ابن عراق، تحقيق عبد الله الصديق وعبد الوهاب عبد اللطيف، مطبعة عاطف بمصر.
- **تهذيب الأسماء واللغات**: النووي، المطبعة المنيرية بمصر.
- **توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس**: ابن حجر.
- **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: طاهر بن صالح الجزائري، طبع مصر وتصوير بيروت بالأوفست.
- **الثقات**: ابن حبان، طبع الهند.
- **جامع الأصول**: ابن الأثير، تصحيح محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
- **جامع الأصول**: ابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، طبع دمشق ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- **جامع بيان العلم وفضله**: ابن عبد البر، المطبعة المنيرية بمصر.
- **الجامع الصغير**: السيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- **الجامع الكبير**: السيوطي، نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٨.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: الخطيب البغدادي، تحقيق محمد رأفت سعيد، مكتبة الفلاح بالكويت.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: الخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض.

- **الجرح والتعديل**: ابن أبي حاتم، طبع حيدر آباد الهند، ١٣٧١هـ.
- **جمع الوسائل في شرح الشمائل**: ملا علي القاري، طبع مصر ١٣١٧هـ.
- **الجنى الداني**: المرادي، طبع بغداد.
- **الجنى الداني**: المرادي، طبع دمشق.
- **حاشية السجاعي على القطر**: السجاعي، مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.
- **حاشية الصبان على الأشموني**: الصبان، مطبعة دار الكتب العربية بمصر ١٣٢٩هـ.
- **حاشية المغني**: الشمني، مطبعة محمد أفندي مصطفى ١٣٠٥هـ.
- **الحاوي**: السيوطي، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- **الحديث النبوي**: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٢هـ.
- **حسن المحاضرة**: السيوطي، المطبعة الشرقية بمصر ١٣٢٧هـ.
- **حكم الاحتفال بليلة النصف من شعبان**: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- **الحلال والحرام**: يوسف القرضاوي.
- **حلية الأولياء**: أبو نعيم، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١هـ.
- **الحوادث والبدع**: الطرطوشي، تحقيق محمد الطالبي، دار الأصفهاني بجدة.
- **حياة الحيوان**: طبع مصر.
- **ختم الولاية**: الحكيم الترمذي، تحقيق عثمان يحيى، طبع المطبعة الكاثوليكية بيروت.
- **الخطط**: المقريزي، مطبعة الساحل الجنوبي، لبنان.
- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**: المحبي، تصوير دار صادر بيروت.
- **خلاصة تذهيب الكمال**: الخزرجي، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٢٢هـ.
- **الخلاصة في أصول الحديث**: الطيبي، تحقيق صبحي السامرائي، دار مطبعة الإرشاد.
- **الداء والدواء**: ابن القيم، طبعة محمد علي صبيح بمصر ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: ابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق، مطبعة المدني بمصر ١٣٨٥هـ.
- **الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**: السيوطي، تحقيق محمد الصباغ، طبع جامعة الرياض ١٤٠٣هـ.
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: السيوطي، المطبعة الإسلامية بالأوفست، طهران ١٣٧٧هـ.
- **الدرج المنيفة في الآباء الشريفة**: السيوطي، طبع حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٤هـ.
- **دلائل النبوة**: أبو نعيم الأصفهاني، طبع حلب.
- **ديوان ابن حجر**: ابن حجر، تحقيق السيد أبو الفضل، حيدر آباد الدكن الهند ١٣٨١هـ.

- **ديوان أبي العتاهية**: تحقيق شكري فيصل، ط دمشق.
- **ديوان أبي فراس**: أبو فراس الحمداني.
- **ذخائر المواريث**: عبد الغني النابلسي.
- **ذيل تذكرة الحفاظ**: السيوطي.
- **الذيل على كشف الظنون**: إسماعيل البغدادي.
- **ذيل القول المسدد**: قاضي الملك المدراسي.
- **ذيل الموضوعات**: السيوطي، طبع الهند ١٣٠٣هـ.
- **الرأي الصحيح فيمن هو الذبيح**: عبد الحميد الفراهي، طبع الهند ١٣٣٨هـ.
- **الرد على البكري**: ابن تيمية.
- **الرسالة**: الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٨هـ.
- **الرسالة المستطرفة**: الكتاني، مطبعة دار الفكر بدمشق ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
- **رصف المباني**: المالقي، طبع المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٩٥هـ.
- **رفع الحذر عن قطع السدر**: السيوطي، وهي في الحاوي الجزء الثاني.
- **الروض الأُنُف**: السهيلي، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة بمصر ١٣٩١هـ.
- **روضة الطالبين**: النووي، المكتب الإسلامي بدمشق.
- **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**: ابن حبان، تحقيق مصطفى السقا، مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤هـ.
- **رياض الصالحين**: النووي، طبع طبعات عدة.
- **الرياض النضرة في فضائل العشرة**: محب الدين الطبري.
- **زاد المعاد**: ابن القيم، المطبعة العصرية بمصر ١٣٩٢هـ.
- **الزهد**: أحمد بن حنبل، طبعة مصورة في بيروت، دار الكتب العلمية.
- **الزهد**: عبد الله بن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة مصورة في بيروت.
- **الزهر في نبأ الخضر**: ابن حجر.
- **السبل الجلية في الآباء العلية**: السيوطي، طبع حيدر آباد الدكن في الهند ١٣٣٤هـ.
- **سِفْر السعادة**: الفيروزبادي، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر ١٣٨٢هـ.
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: الألباني، المكتب الإسلامي.
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة**: الألباني، المكتب الإسلامي.
- **سمط النجوم العوالي**: العصامي المطبعة السلفية بمصر ١٣٧٩هـ.
- **السنة**: مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي.
- **سنن ابن ماجه**: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

- **سنن أبي داود**: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى محمد، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.
- **سنن الترمذي**: مطبوع مع تحفة الأحوذي، طبع الهند.
- **سنن الدارقطني**: طبعة عبد الله هاشم يماني، دار المحاسن للطباعة بمصر ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- **سنن الدارمي**: تحقيق محمد أحمد دهمان، مطبعة الاعتدال بدمشق ١٣٤٩هـ.
- **السنن الكبرى**: البيهقي، طبع الهند.
- **سنن النسائي**: مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٨٣هـ.
- **السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات**: الشقيري، مطبعة المدني بمصر ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- **سيرة ابن هشام**: شركة الطباعة الفنية المتحدة بمصر ١٣٩١هـ.
- **سيرة عمر بن عبد العزيز**: ابن عبد الحكم، تحقيق أحمد عبيد، دار العلم للملايين بيروت ١٣٨٧هـ.
- **شذرات الذهب**: ابن العماد الحنبلي، مكتبة القدسي بمصر ١٣٥٠هـ.
- **شرح بانت سعاد**: ابن هشام، طبع مصر.
- **شرح التصريح**.
- **شرح حديث النزول**: ابن تيمية، طبع المكتب الإسلامي بدمشق.
- **شرح الشمائل**: ملا علي القاري.
- **شرح العقيدة الطحاوية**: المكتب الإسلامي بيروت.
- **شرح الكافية**: الرضي.
- **شرح مسلم**: النووي، المطبعة المصرية ١٣٤٧هـ.
- **شرح نخبة الفكر**: ابن حجر، البابي الحلبي ١٣٥٣هـ.
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: القاضي عياض، استانبول، مطبعة خليل ١٢٩٠ هـ.
- **الصحاح**: الجوهري: تحقيق العطار.
- **صحيح ابن خزيمة**: تحقيق محمد مصطفى الأعظمي.
- **صحيح البخاري**: تحقيق النواوي وأبي الفضل وخفاجه، مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٧٦هـ.
- **صحيح الجامع الصغير وزيادته**: الألباني، المكتب الإسلامي بدمشق.
- **صحيح مسلم**: طبعة استانبول.
- **صحيح مسلم**: طبعة محمد فؤاد عبد الباقي.
- **صفة الصفوة**: ابن الجوزي، الجزء الأول طبع حلب ١٣٨٩هـ، والأجزاء الثلاثة الباقية طبع مصر ١٣٩٠هـ - ١٣٩٣هـ.

- **الضعفاء**: محمد بن عمرو العقيلي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- **الضعفاء والمتروكون**: علي بن عمر الدارقطني: تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- **ضعيف الجامع الصغير**: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- **الضوء الساري في معرفة خبر تميم الداري**: المقريزي، تحقيق محمد عاشور، دار الاعتصام بمصر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- **الضوء اللامع**: السخاوي، مطبعة القدسي بمصر ١٣٥٢هـ.
- **طبقات ابن سعد**: دار صادر، بيروت.
- **طبقات الحنابلة**: أبو يعلى، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية.
- **طبقات الشافعية**: السبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٨٣هـ.
- **العزلة**: الخطابي، نشر عزت العطار بمصر ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: ابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، الهند - لاهور.
- **علوم الحديث**: ابن الصلاح، مطبعة الأصيل حلب ١٣٨٦هـ.
- **عمدة القاري**: العيني، إدارة الطباعة المنيرية بمصر - مصورة بالأوفست في بيروت.
- **عمل اليوم والليلة**: ابن السني، تحقيق عبد القادر أحمد عطار دار المعرفة بيروت ١٣٩٩هـ.
- **عوارف المعارف**: السهروردي، المكتبة التجارية بمصر.
- **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: العظيم آبادي، طبع الهند.
- **غريب الحديث**: حمد بن محمد الخطابي، تحقيق عبد الكريم الغرباوي، نشر جامعة أم القرى، طبع دمشق ١٤٠٢.
- **غنية الألمعي**: العظيم آبادي، مطبوع عقب المعجم الصغير للطبراني.
- **فتاوى ابن الصلاح**: المطبعة المنيرية بمصر ١٣٤٨.
- **فتاوى النووي (واسمها: «المسائل المنثورة» ترتيب علاء الدين العطار)** مطبعة الاستقامة بمصر ١٣٥٢هـ.
- **الفتاوى الحديثية**: ابن حجر الهيثمي، المطبعة الميمنية بمصر ١٣٠٧هـ.
- **فتح الباري**: ابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية بمصر ١٣٨٠هـ.
- **فتح القدير**: ابن الهمام، مطبعة بولاق بمصر ١٣١٥هـ.
- **فتح المغيث**: السخاوي، طبع بمصر ونشرته المكتبة السلفية بالمدينة ١٣٨٨هـ.
- **الفصل**: ابن حزم، طبع بمصر وصور عنها بالأوفست في بيروت.
- **فصل المقال**: أبو عبيد البكري.

- **فهرس المخطوطات الحديث**. الألباني، طبع دمشق.
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٣٨٠هـ. ونشره مؤخراً المكتب الإسلامي ببيروت.
- **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة**: الكرمي، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، دار العربية بيروت ١٣٩٧هـ.
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: المناوي، مطبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٦هـ.
- **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**: ابن تيمية، مطابع دار الأيتام الصناعية بالقدس ١٣٨٥هـ.
- **القاموس المحيط**: الفيروزبادي، مطبعة دار المأمون بمصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- **القصاص والمذكرون**: ابن الجوزي، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٣هـ.
- **قواعد التحديث**: جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد بهيمة البيطار، مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م.
- **القول البديع**: السخاوي، مطبعة الانصاف بيروت ١٣٨٣هـ.
- **الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف**: ابن حجر العسقلاني، مطبوع مع الكشاف.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**: عبد الله بن عدي، طبع دار الفكر بيروت ١٤٠٤هـ.
- **الكشاف**: الزمخشري، مطبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٤هـ.
- **كشف الخدر عن أمر الخضر**: ملا علي القاري، طبع في قازان من زوسيا.
- **كشف الخفاء ومزيل الالباس**: العجلوني، مكتبة القدسي بمصر ١٣٥١هـ.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: حاجي خليفة، طبعة الأوفست بطهران ١٣٨٧هـ.
- **الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف**: السيوطي، وهي في الجزء الثاني منَ الحاوي للفتاوي.
- **الكفاية**: الخطيب البغدادي، طبع مصر.
- **اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: السيوطي، المكتبة التجارية بمصر.
- **لسان الميزان**: ابن حجر العسقلاني، طبع حيدر آباد الهند ١٣٢٥هـ.
- **لطائف المعارف**: ابن رجب.
- **لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير**: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **لوامع الأنوار البهية**: محمد السفاريني، مطابع دار الأصفهاني بجدة ١٣٨٠هـ.
- **اللؤلؤ والمرجان**: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية بمصر ١٣٦٨هـ.
- **مبارق الأزهار**: ابن الملك، طبع أنقرة ١٣٢٨هـ.
- **المجروحون من المحدثين**: ابن حبان، دار الوعي حلب ١٣٩٦هـ.
- **مجلة حضارة الإسلام الدمشقية**.

- **مجلة لواء الإسلام القاهرية**.
- **مجمع الأمثال**: الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، طبع مصر.
- **مجمع الزوائد**: الهيثمي، مكتبة القدسي بمصر ١٣٥٢هـ.
- **المجموع**: النووي، مطبعة منير الدمشقي بمصر.
- **مجموع فتاوى ابن تيمية**: جمع عبد الرحمن بن قاسم، مطابع الرياض ١٣٨١هـ.
- **مجموعة الرسائل المنيرية**.
- **محاضرات الأدباء**: الراغب الأصبهاني.
- **المحدث الفاصل**: الرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر بيروت ١٣٩١هـ.
- **محمد الخضر حسين**: محمد مواعده، الدار التونسية للنشر ١٩٧٤م.
- **مختار الصحاح**: الرازي، مطبعة الترقي بدمشق ١٩٣٨م:
- **مختصر سنن أبي داود**: المنذري، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.
- **مختصر صحيح مسلم**: المنذري، تحقيق ناصر الألباني، طبع وزارة الأوقاف الكويتية.
- **مختصر المقاصد الحسنة**: الزرقاني، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **مدارج السالكين شرح منازل السائرين**: ابن القيم.
- **مدارك التنزيل**: النسفي (وهو المعروف بتفسير النسفي).
- **المدخل**: ابن الحاج.
- **مذكرات**: محمد كرد علي.
- **مرقاة المفاتيح**: ملاّ علي القاري.
- **مزيل اللبس عن حديث رد الشمس**: محمد بن يوسف الدمشقي الصالحي (مخطوط في مكتبة الحرم المكي).
- **مسائل أحمد**: أبو داود، تقديم محمد رشيد رضا وتحقيق محمد بهجة البيطار.
- **المسائل المنثورة**: علاء الدين العطار (وهو المعروف بفتاوى النووي).
- **مسالك الحنفا في والدي المصطفى**: السيوطي، طبع الهند ١٣٣٤هـ.
- **المستقصى في الأمثال**: الزمخشري، طبع الهند.
- **المستدرك**: الحاكم، طبع الهند.
- **مسند أبي يعلى**: أبو يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق ١٤٠٤هـ.
- **مسند أحمد**: الطبعة الأولى المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٣هـ.
- **مسند أحمد**: أجزاء صدرت بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.
- **مسند الشهاب**: القضاعي.

- **مشارق الأنور**: الصاغانـي.
- **مشكاة المصابيح**: التبريزي، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨٠هـ.
- **مشكل الآثار**: الطحاوي، طبع حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٣هـ.
- **مصنف ابن أبي شيبة**: طبع الهند.
- **مصنف عبد الرزاق**: طبع بيروت.
- **معالم السنن**: الخطابي، تحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٧هـ.
- **معجم البلدان**: ياقوت الحموي، بيروت.
- **المعجم الصغير**: الطبراني، مطبعة دار النصر للطباعة بمصر ١٣٨٨هـ.
- **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٦هـ.
- **معجم المطبوعات العربية والمصرية**: سركيس، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ.
- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث**: لفيف من المستشرقين، بريل في ليدن ١٩٣٦م.
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن**: محمد فؤاد عبد الباقي، مطابع الشعب ١٣٧٨هـ.
- **المغني**: ابن قـدامة، مطبعة المنار بمصر ١٣٤٢هـ.
- **المغني عن حمل الأسفار**: العراقي، مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٨هـ.
- **المغني في الضعفاء**: الذهبي، مطبعة البلاغة، حلب ١٣٩١هـ.
- **مغني اللبيب**: ابن هشام، تحقيق محمد محيـي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر.
- **المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**: أحمد الصديق الغماري، دار الرائـد بيروت ١٤٠٢هـ.
- **مفتاح السعادة**: طاشكبري زاده.
- **مفتاح كنوز السنة**: فنسنك، ترجمة عبد الباقي، مطبعة مصر ١٣٥٣هـ.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: السخـاوي، مطبعـة دار الأدب العربي بمصر ١٣٧٥هـ.
- **مقدمة في أصول التفسير**: ابن تيمية، طبع بيروت.
- **مكارم الأخلاق**: الخرائطي، المطبعة السلفية بمصر ١٣٥٠هـ.
- **الملل والنحل**: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٨١هـ.
- **المنار**: ابن القيم، طبع بيروت ١٣٩٠هـ.
- **منار الأنوار في أصول الفقه**: النسفي.
- **مناقب الشافعي**: البيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث بمصر ١٣٩١هـ.
- **المنتظم**: ابن الجوزي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ١٣٥٨هـ.
- **منهاج السنة**: ابن تيمية، المطبعة الأميرية بمصر ١٣٢١هـ.

- **المنهج الأحمد**: العليمي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الدني بمصر ١٣٨٣هـ.
- **موارد الظمآن**: الهيثمي، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، المطبعة السلفية بمصر.
- **المواهب اللدنية**: القسطلاني.
- **الموضوعات**: ابن الجوزي، مطبعة المجد بمصر ١٣٨٦هـ.
- **الموضوعات الصغرى**: ملاّ علي القاري، طبع بيروت ١٣٨٩هـ.
- **الموطأ**: مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- **ميزان الاعتدال**: الذهبي، تحقيق محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.
- **النحو الوافي**: عباس حسن، دار المعارف بمصر.
- **نوادر الأصول في أحاديث الرسول**: الحكيم الترمذي.
- **نصب الراية**: الزيلعي: مطبعة دار المأمون بمصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- **نظم العقيان**: السيوطي، المطبعة السورية الأمريكية بنيويورك ١٩٢٧م.
- **النهاية في غريب الحديث**.
- **هدية العارفين**: إسماعيل البغدادي، طبعة الأوفست طهران.
- **وصول الأماني في أصول التهاني**: السيوطي، والرسالة مطبوعة في الحاوي.
- **يتيمة الدهر**: الثعالبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

فهرس الموضوعات

الأحاديث الموضوعة مرتبة على حروف المعجم:

فصول في تحقيق بعض المسائل التي اشتهرت والصواب خلافها:

فصول في الأدلة على وضع الحديث: ٤٠٦

فهرس الفهارس :